

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور * خنشلة *
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



تطور النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي و انعكاساته على مستقبل جامعة الدول العربية
أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث
شعبة العلوم السياسية - تخصص : تنظيم سياسي و إداري

تحت إشراف :

أ.د هادية يحياوي

من تقديم الطالب

محمد أمين ديداوي

أطروحة أجزت من قبل لجنة المناقشة المتكونة من :

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة خنشلة	أستاذ	الطاهر زواكري
مشرفا ومقررا	جامعة خنشلة	أستاذ	هادية يحياوي
عضوا ممتحنا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضراً	مومن عواطف
عضوا ممتحنا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضراً	خلالفة هاجر
عضوا ممتحنا	جامعة أم البواقي	أستاذ	ساحلي مبروك
عضوا ممتحنا	جامعة باتنة 01	أستاذ	بن يزة يوسف

الموسم الجامعي 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملاحظة: لا يعترف الباحث بدولة إسرائيل كدولة شرعية أو قانونية، فهي دولة احتلال في القانون الدولي، واستخدام تسمية "دولة إسرائيل" لا يأتي في هذه الورقة إلا لضرورة أكاديمية حسب ما يتطلبه السياق لا أكثر.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا و ما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله ، و الصلاة و السلام على رسول الله

عليه أفضل الصلوات و السلام

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، و الذي بفضلله و رحمته تمكنا من إتمام المرحلة من البحث و التألق العلمي ، و بهذا اليوم الفارق في حياتي العلمية لا يسعني أن أتقدم بالشكر و الإمتنان لكل من ساعدنا على إتمام هذا البحث و بأخص مشرفي خاص أستاذة دكتورة -هادية يحيوي - على الدعم الكبير و الإرشاد القيم الذي قدمته لي خلال فترة إعدادي للأطروحة ، و التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها المستمرة و التي كانت مثالا ملهما للإلتزام و المهنية ، و تركت بصمة إيجابية على رحلتي العلمية .

كما لا يساعنا في هذا المقام بتقديم آيات الشكر كذلك لكل أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة خنشلة على الإلتزام و التوجيه و المثابرة في تقديم العون لطلبة الدكتوراه ، و التي مكنتنا في مواجهة كل الصعوبات ، و أعتز أنكم كنتم جزءا من رحلتي العلمية ، و لا يفوتني التنويه بشكرا و إمتنانا لأستاذ دكتور عبد العالي عبد القادر . أستاذ بجامعة سعيدة الذي ساعدنا بخبراته المعرفية في تقديم العون لنا .

و شكر كذلك الى كل موظفي الكلية على ما قدموه لنا من خدمات و تسهيلات طيلة مشورانا الأكاديمي

و الى كل من ساهم في إعطاء العون لنا من كل الجوانب جزاه الله خيرا

إهداء

أعزائي والدي الحبيبين * أبي و أمي * أطال الله في عمركما ، اللذان ناضلوا من أجل سعادي و راحتي و دراستي ،
و كانوا خير سند و عون لي في حياتي .

الى إبنني العزيز و روح فؤادي جمال الدين،الذي رزقني به الله عز وجل، لإطفاء جمرة قلبي أخي جمال الدين رحمه
الله و إلى أبنائي علاء الدين - و حولة دعاء

الى زوجتي الغالية التي ضحت من أجلي و كانت خير سندا لي في مشواري الدراسي

الى أخواقي نبيل و كميلية

الى الكتاكت آدم و جمال الدين

الى كل أصدقائي و كل زملائي و كل من كان لنا عون في هذا المشوار

في بدايات القرن الماضي واجهت الأمة العربية تحديات جسيمة، تتمثل في معركتها من أجل إستعادة إستقلالها من قبضة الإحتلال الغربي، وحماية وحدتها، ومقاومة مخططات التقسيم والتفتيت التي نفذتها القوى الغربية؛ وتحلى هذا التحدي بوضوح في إتفاقية سايكس بيكو عام 1916، التي كانت تهدف إلى تقسيم المنطقة العربية وإنشاء دولة يهودية في فلسطين، متجاهلة حقوق الشعب العربي والفلسطيني، ومعاناته الوطنية، و بالتالي كان نضال الأمة العربية مزدوجًا، فهو نضال من أجل الحرية والاستقلال، وفي الوقت نفسه نضال من أجل تحقيق الوحدة العربية والحفاظ على هويتها وثقافتها.

فجاء تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 بناءً على إرادة الدول العربية المستقلة آنذاك، كخطوة استراتيجية لتعزيز التضامن العربي، وتحقيق الأهداف المشتركة فكان الهدف تعزيز التحرر الوطني من الاستعمار، وحماية سيادة الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون بين الدول العربية في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، والثقافية؛ وقد تم ذلك من خلال توجيه الجهود نحو مواجهة التحديات المشتركة التي كانت تواجه المنطقة العربية وتحقيق التقدم والازدهار لشعبها.

ونظرًا للظروف السياسية والتاريخية في ذلك الوقت، تصدرت القضية الفلسطينية أولويات الجامعة العربية منذ نشأتها، حيث كانت فلسطين تواجه خطر الهجرة اليهودية والاستيطان الصهيوني الذي كان يسعى إلى تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بدعم من بريطانيا. هذا الأمر دفع الجامعة إلى وضع استراتيجية عربية للتصدي لهذا المخطط الصهيوني الغربي. وقد تم إقرار ملحق خاص بالقضية الفلسطينية ضمن ميثاق التأسيس، مما يعكس الأهمية الكبيرة التي كانت توليها الجامعة لهذه القضية على المستوى العربي الرسمي والشعبي.

فمنذ اللحظة الأولى، أخذت الجامعة على عاتقها مهمة الدفاع عن القضية الفلسطينية على الصعيدين الدولي والإقليمي. ومع تطور الأحداث وتغير السياقات، تغيرت أهداف الجامعة. فبينما كان الهدف الأساسي قبل عام 1973 هو تحرير فلسطين، تغير الوضع بعد ذلك إلى نزاع فلسطيني-إسرائيلي، نتيجة التحولات الدولية والإقليمية، ومنها تفتت النظام الإقليمي العربي بعد عام 1973.

شهدت الجامعة العربية تحولًا استراتيجيًا في تعاملها مع القضية الفلسطينية بعد خروج مصر من الصف العربي وتوقيعها إتفاقية سلام مع إسرائيل، حيث تحولت من سياسة عدم الاعتراف والتفاوض، التي أقرتها في مؤتمر الخرطوم عام 1967، إلى التفاوض من أجل السلام، كما حدث في مؤتمر فاس عام 1982، والذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل السلام. هذه التحولات استمرت حتى الوصول إلى المبادرة العربية

للسلام عام 2002، التي كانت بمثابة إشارة إلى تغليب المصالح القطرية على المصلحة القومية، مما أدى إلى تفكك الوحدة القومية العربية التي كانت الأساس في إنشاء الجامعة.

تزايدت هشاشة الجامعة العربية مع تصاعد الانقسامات العربية، لا سيما بعد حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت، مما أدى إلى انهيار معاهدة الدفاع العربي المشترك. في تلك الفترة، و زاد تأثير الولايات المتحدة على المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفرضت سياسة الاستقطاب التي أثرت على وحدة النظام العربي، كما سعت واشنطن إلى تعزيز سيطرتها في مناطق التوتر، خصوصاً في الشرق الأوسط، حيث دعمت إسرائيل كقوة استراتيجية للحفاظ على مصالحها في السيطرة على موارد النفط، وقد استُخدمت حروب الخليج لتعزيز مكانة الكيان الصهيوني في المنطقة وبناء نظام جديد يخدم مصالح الولايات المتحدة، مما أدى إلى تراجع تأثير المؤسسات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية.

وقد أدت التحولات المستعرضة أعلاه إلى تقلص الصراع الأصلي ليصبح نزاعاً فلسطينياً-إسرائيلياً، واجهته المقاومة الفلسطينية بجميع فصائلها وبأساليب مختلفة. كان آخر تلك المواجهات "عملية طوفان الأقصى"، التي كشفت عن حقيقة المواقف والأدوار، مع تراجع دور جامعة الدول العربية إلى الدعم السياسي فقط للقضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى تأثير التحولات الأخيرة التي شهدتها أنظمة الدول الأعضاء نتيجة موجات الربيع العربي وسياسات التطبيع، مما أدى إلى تعقيد النزاع وتغيير مساره في ظل غياب إرادة دولية فعلية لتسوية النزاع وفق قرارات الشرعية الدولية؛ وقد تفاقم الوضع مع الانحياز التام للإدارة الأمريكية للكيان الصهيوني ودعمه لمشاريعه الاستيطانية، بالإضافة إلى الانقسام الداخلي الحاد بين فصائل المقاومة، الذي أثر سلباً على جهود إقامة الدولة الفلسطينية.

كما زادت تعقيدات الوضع نتيجة موقف السلطة الفلسطينية التي اتجهت نحو جهود السلام مع الكيان، على الرغم من عدم التزام هذا الأخير بأي اتفاقيات تتعلق بوقف الاستيطان، أو إقامة دولة فلسطينية، في محاولة منه لشرعنة وجوده على الأراضي الفلسطينية.

• إشكالية الدراسة :

اتساقاً مع مقدمتنا لموضوع الدراسة وفي ربط منطقي بين متغيرات البحث تتمحور مشكلة الدراسة حول استشراف وضع الجامعة العربية كمنظمة إقليمية، ضمن سياق التطورات المختلفة للنزاع الفلسطيني-إسرائيلي، ذلك بتحليل التحولات الواقعة داخل المنظمة والمتأثرة من التحولات والمواقف التي تصدرها الفواعل المعنية بالصراع على نحو يتيح الاستشراف العلمي لما سيكون عليه الوضع مستقبلاً، فنطرح السؤال الرئيسي التالي:

"إلى أي مدى أثر تطور النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي على منظمة جامعة الدول العربية وما هي مخرجات هذا التأثير مستقبلا؟"

عنه تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية و هي :

1. مدى مساهمة الجامعة العربية في تفعيل العمل العربي المشترك لمناصرة القضية الفلسطينية طيلة العقود الماضية ؟
2. كيف أثرت التحولات الإقليمية و الدولية على موقف الجامعة العربية اتجاه النزاع الفلسطيني -الصهيوني ؟
3. كيف ترسم تطورات النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي مستقبل الجامعة العربية ؟.

• **فرضية الدراسة.**

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية : كلما تطور النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي كلما أثر ذلك مستقبل جامعة الدول العربية وقدرتها على التكفل بقضاياها المحورية

• **أهمية الدراسة**

نلمسها على مستويين : علمي وعملي

1 الأهمية العلمية

إضافة إلى وجود إنتاج علمي غزير تناول القضية الفلسطينية منذ بدايتها بمقاربات متبانية ومختلفة، من حيث الأبعاد والمتغيرات، نحدد الأهمية العلمية لهذه الأطروحة في إحداث فارق في تحليل الموضوع، إذ دأب الغالب من الأبحاث على التركيز على الصراع في حد ذاته، بينما تعزز هذه المذكرة التحليل المرتبط بالتنظيم المؤسسي المعني بالمشكلة، وذلك وفق منظور استشرافي في سياق يكتنفه التحول المتسارع للأحداث والفواعل ما يكسب مخرجات الأطروحة من تحليل ونتائج أهمية كبيرة ومفيدة في إستكمال الدراسات المستقبلية المتعلقة بنفس الموضوع .

2- الأهمية العملية

بمنظور الدراسات التطبيقية ستساهم هذه الدراسة في تقديم جملة من التوصيات، و النتائج المساعدة في لفت صناع القرار العرب إلى قوة تأثير القضية الفلسطينية على مستقبل الجامعة العربية، كونها إحدى أهم التكتلات العربية، لا سيما في ظل تراجع وتقلب مواقفها إزاء النزاع، الحال التي يمكنها أن تنتج تهديدا وجوديا للمنظمة ضمن سياق يشهد استقواء التكتلات الإقليمية الأخرى ذات التنافسية العالية وذلك في إشارة إلى التكتلات غير العربية .

• **أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- معرفة الخلفيات الحقيقية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي و التي كانت سبب أول في تطوره و عدم إيجاد سبل كفيلة بتسويته وفق الشرعية الدولية .
- تعبير مدى مساهمة الجامعة العربية في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وصلابة مواقفها اتجاه القضية الفلسطينية ضمن سياق تحول منحى الصراع
- تفسير أسباب تراجع إهتمام الجامعة العربية بالنزاع الفلسطيني اسرائيلي كقضية محورية، وتغير موقفها من حيث التزاماتها السابقة.
- التحقق من مدى تأثير التقارب العربي الإسرائيلي على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي و على موقف الجامعة العربية من تسوية القضية الفلسطينية
- استشراف مستقبل الجامعة العربية في ظل تطور النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي و أثره على أداءها.
- حدود الدراسة

1- الحدود الزمانية

اقتصرت الدراسة على فترة زمنية محدودة مقتصرة على تطور النزاع الفلسطيني اسرائيلي في الفترة ما بين 1974-2023 ، حيث في هذه الفترة اقتصر النزاع الى فلسطيني اسرائيلي بعدما كان صراع عربي - اسرائيلي

2- الحدود المكانية

دولة فلسطين

• المقاربة المنهجية الدراسة

بهدف إحراز أعلى مستوى لمخرجات هذا البحث، وظفت الدراسة إطارا منهجيا يحترم مستويات البحث الثابتة علميا وهي : الوصف، التحليل والتفسير، وقد توزعت المقاربة بين المناهج والمقاربات التي قيمها الباحث بالملائمة لطبيعة الموضوع وعناصره ومن بينها:

أولا- المناهج

أ- المنهج التاريخي: وقد استدعى إستخدامه تصنيف أحد المتغيرات الرئيسية للموضوع من قبيل القضايا التاريخية الذي استعمله الباحث من أجل دراسة تطور الأحداث النزاع محل الموضوع و إستحضارها لمعرفة أهم محطاته التاريخية.

ب- منهج تحليل المضمون : لتحليل مضمون الوثائق التاريخية التي استندت إليها الأطروحة ، ومنها أهم القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية وهيئة الجامعة العربية، والتي ساهمت في توجيه النزاع نحو مآلات معينة كقرارات الأمم المتحدة، وقرارات الجامعة العربية في حد ذاتها.

ثانياً-المقاربات

أ- المقاربة النسقية

باعتبارها نظاماً فرعياً ضمن النظام العالمي، تطلب تحليل دور جامعة الدول العربية استخدام المقاربة النسقية وهي ذاتها الوظيفية قصد تفسير كيفية عمل المنظمة كوحدة مؤسساتية إقليمية تتفاعل مع بيئة خارجية مؤثرة. بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه اعتمد البحث التفكير المقارن التفكيك بهدف تحليل وتقصي الأسباب والدوافع التي حددت وتوجه الصراع والفاعلين في سياقه. وكذا محاولة الربط بين أجزاء العمل لكي لا يبدو عبارة عن أفكار أو مواضيع منفصلة.

• مبررات اختيار الموضوع

تنوعت الدوافع و مبررات معالج الموضوع بين دوافع ذاتية و دوافع موضوعية

1- الذاتية

تمثلت في رغبة و ميول الباحث في دراسة موضوع النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حيث يعتبر القضية جزء من الهوية العربية، و مستقبل أمتنا العربية ، لما لها من أبعاد دينية و تاريخية على مستقبل الأجيال القادمة.

2- الموضوعية

حيث أن الموضوع من قل المواضيع السهلة الممتعة والمتجددة باستمرار تستحق البحث و الدراسة ، لأنه يربط بين متغيرين يتصفان بالحركية وعدم الثبات نتيجة لعدة عوامل ، ففكرة البحث في معرفة انعكاسات تطور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية فكرة ترقى إلى مواصفات المواضيع العلمية التي تعتبر الحاجة إليها مستدامة في إطار البحث العلمي في مجال العلوم السياسية بشكل عام ومجال التخصص بشكل خاص(التنظيم السياسي والإداري)

• صعوبات الدراسة

تمثلت الصعوبات بشكل أساسي في:

كثرة الأدبيات وصعوبة الانتقاء من بينها، لا سيما تلك التي تثير التفكير النقدي لدى الباحث هذا من جهة ومن جهة أخرى نزوح هذه الأدبيات نحو الانحياز بدافع إيديولوجي أو عقائدي

صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق الغير المنشورة

الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية

• الدراسات السابقة

في مرحلة البيبليوغرافيا اطلع الباحث على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع، ولكن مجموعة منها فقط ساهمت في بناء منطلق صلب لإنجاز العمل نذكر منها :

1 كتاب مجدي حماد: بعنوان الجامعة العربية ..مدخل الى المستقبل: صدر عن المجلس الوطني للثقافة

و الفنون ،الكويت ،عام 2007

تناولت الدراسة نظرة عامة حول نشأة الجامعة العربية و تطورها منذ عام 1945 و كيفية معالجتها للقضايا العربية و على رأسها القضية الفلسطينية، لكن دون الوصول الى حله نهائي للمسألة، كما تناولت الدراسة تأثير تكتلات داخل النظام العربي في مسار الجامعة العربية و أهدافها القومية المتمثلة أساسا في حل القضايا العربية ، و كذا تأثير محاولات الاحتواء الغربية و الصهيونية على الجامعة العربية ، من أجل تكسير دورها القومي، و من نتائج المتوصل إليها في الدراسة .

- تطرقت الدراسة إلى تاريخ وتطور الجامعة العربية منذ تأسيسها في عام 1945 وكيفية تعاملها مع القضايا العربية، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

- لم تصل الجامعة العربية إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، مما يشير إلى تعقيدات الصراع وصعوبة التوصل إلى اتفاق شامل.

- تناولت الدراسة تأثير التكتلات داخل النظام العربي على مسار الجامعة العربية وأهدافها القومية، بمحاولة فهم كيفية تأثير هذه الديناميكيات على عمل الجامعة.

- استعرضت الدراسة محاولات الاحتواء الغربية والصهيونية على الجامعة العربية بهدف تقويض دورها القومي وإعادة تمهيدها إلى منظمة قطرية فقط.

أما أوجه الاختلاف بينها و بين دراستنا تكمن في أن دراستنا ربطت مستقبل الجامعة العربية بتطور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، و تأثير التطبيع العربي مع الكيان المحتل على مستقبل الجامعة العربية و القضية الفلسطينية، و قدمت رؤى قيمة حول كيفية تأثير انقسامات الجامعة بين المؤيد والمعارض للقضية الفلسطينية، على قراراتها وعلى توجهاتها المستقبلية؛ كما تلقي الضوء على التحديات التي تواجه الجامعة في الاستمرار و البقاء.

2 (كتاب محمد علي عبودي موقف الجامعة العربية من الصراع العربي الإسرائيلي ما بين 1945-

1991 صدر الكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، عام 2008

حيث ركزت الدراسة على مؤسسة الجامعة العربية من زاوية دورها في الصراع العربي الإسرائيلي متخذة من نشأة الجامعة نقطة إنطلاق، وركزت عليها باعتبارها كبرى مؤسسات النظام العربي، و تعكس ظروف العمل العربي المشترك، كما عملت الدراسة على تقييم دور الجامعة وموقفها من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لتقدير حجم المسؤولية التي قامت بها في هذا الصراع.

كما تناولت الدراسة الأدوار الرئيسية التي من المفترض أن تقوم بها الجامعة العربية ، و هما بالأساس تحقيق الأمن الإقليمي بالنسبة للأخطار الخارجية ، و كذا إضفاء صفة التعاون بين الوحدات النظام العربي ، من أجل تماسك الجامعة العربية.

كما تطرق الباحث إلى موقف الجامعة العربية من تطورات القضية الفلسطينية و صراع الفلسطيني الإسرائيلي ما بين 1987 إلى 1991 ، و إختلاف بين دراستنا أننا تطرقنا الى موقف الجامعة العربية، من النزاع قبل الأحادية القطبية و بعد مرحلة النظام الدولي الجديد، الذي عرف سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي بما فيها الهيئات الدولية و الإقليمية، و التي تحولت مواقفها من النزاع بسبب ضغط الأمريكي على هذه الهيئات بما فيها جامعة الدول العربية

03 (hesham yousef **Mediation and Conflict Resolution in the Arab World The Role**

2014 of the Arab League دور الجامعة العربية في الوساطة و حل النزاعات في العالم العربي: فصل من

الكتاب السنوي لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا عام 2014

حيث تناولت الدراسة التي كانت باللغة الأجنبية دور الجامعة العربية في حل النزاعات في العالم العربي، حيث ركزت على أن الجامعة العربية تعتبر القضايا العربية هدفها الأساسي. منذ تأسيسها، و سعت الجامعة العربية جاهدة إلى حل جميع النزاعات العربية، بما في ذلك القضية الفلسطينية التي تعتبر الأهم، و قد بذلت الجامعة العربية كل الجهود الممكنة لتسوية و حل القضية الفلسطينية، ولم تتوان عن دعم الشعب الفلسطيني في ظروفه الصعبة حيث قدّمت جميع الدعم الضروري لهذه القضية الحيوية. حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1 - الجامعة العربية تلعب دورًا هامًا في تسهيل وتعزيز عمليات الوساطة بين الدول العربية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

2. - دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على فعالية جهود الوساطة وحل النزاعات في المنطقة العربية.

3. - تحليل النزاعات الحالية في المنطقة العربية والجهود التي تبذلها الجامعة العربية للمساهمة في حلها وتحقيق السلام.

4. - اقتراح توصيات عملية لتعزيز دور الجامعة العربية في تعزيز عمليات الوساطة وتحسين فعالية جهود حل النزاعات في المنطقة.

هذه النتائج، تسلط الضوء على أهمية دور الجامعة العربية في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة العربية وتقدم توصيات لتعزيز جهودها في هذا الصدد، و الإختلاف بينها و بين دراسة الحالية أن دراستنا تناولت تعامل الجامعة العربية مع النزاعات العربية العربية، و كذا تخصيص الجزء الأكبر منها لدور الجامعة العربية في التعامل مع النزاع الفلسطيني الإسرائيلي و مع القضية الفلسطينية ، خاصة في ظل التحول غير مسبوق في قرارات و مواقف العربية إتجاه القضية الفلسطينية .

04)دراسة للباحث نابي عبد القادر دور الجامعة العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء:

رسالة دكتوراه في قانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2015
حيث تم التطرق في هذه البحث إلى الآليات القانونية التي تستعملها الجامعة العربية لتسوية النزاعات ، خاصة النزاعات التي يتم تسويتها في اطار معاهدة الدفاع العربي المشترك ، حيث تطرق الباحث في هذا الصدد للقضية الفلسطينية ، كما تناولت أهداف الجامعة العربية في تعزيز الأمن القومي العربي و حفظ إستقلال الدول العربية . كما تطرقت الدراسة الى مستقبل الجامعة العربية في ظل المستجدات الدولية الراهنة ، و أفاق النظام الإقليمي العربي في ظل الصراع العربي الإسرائيلي ، و مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير حيث وصلت الدراسة الى نتائج منها أن الجامعة العربية فشلت في اداء وظيفتها و بقيت محتجزة بين المصالح القطرية و بين الصراعات البينية لأعضائها ، حيث أثرت هذه الانقسامات على نشاط الجامعة العربية مما جعلها تفشل في اتخاذ قرارات حاسمة في قضايا العربية كالقضية الفلسطينية .

حيث أن الدراسة ركزت على دور الجامعة العربية من الجانب القانوني فقط، عكست دراستنا التي إستشرفت مستقبل الجامعة العربية في ظل تطور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي و تأثير النزاع على منظمة العربية

05) دراسة سعيد أحمد السعودي حول موقف الجامعة العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ما بين

2002-2016 رسالة ماجستير في الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، جامعة الأقصى 2017

حيث تناولت الدراسة الجامعة العربية و قرارها المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، و كذا علاقة قرارات الجامعة العربية بالصراع الفلسطيني - إسرائيلي ، كما تطرق الباحث الى إخفاقات و نجاحات الجامعة العربية بخصوص النزاعات العربية ، و كذا فيما يخص إخفاقاتها في إيجاد حل للنزاع الفلسطيني- إسرائيلي ، كما قدمت الدراسة إستشراف عن

أسباب تراجع القضية الفلسطينية في محور إهتمام الجامعة العربية، منها التحالفات الإقليمية و الدولية للدولة المنتفذة داخل الجامعة العربية، و التي وظفتها ضد القضية الفلسطينية، و قد خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها ، ضرورة إتخاذ الجامعة عربية موقفا حازما من الدول الأعضاء التي طبعت علاقاتها مع إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، مع ضرورة تبني الجامعة العربية موقفا واضحا من الصراع الفلسطيني اسرائيلي ، و لا تبقي على مبادرة السلام العربية كخيار إستراتيجي في ظل مواصلة الكيان المحتل أعماله العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

حيث تختلف هذه الدراسة مع دراستنا، أنها حصرت دراستها في مدة زمنية محدودة مابعد الإنتفاضة الأقصى الثانية عام 2002 الى 2016 ، كما ركزت على القرارات الجامعة العربية التي جاءت في هذه الفترة ، أما دراستنا فقد تناولت سياقات الزمن المختلفة التي مرت بها الجامعة العربية، و موقفها من القضية الفلسطينية منذ نشأتها عام 1948 الى غاية 2023، و تطرقت كذلك إلى كل مراحل التي مرت بها الجامعة العربية، من المد القومي و الصراع مباشر مع الكيان الصهيوني، الى الإكتفاء بدعم السياسي حتى الوصول لمرحلة الهوان و الضعف السياسي مع التركيز على كل مرحلة على حدا و موقف الجامعة في تلك الفترة ، حتى لوصول للمرحلة الحالية التي تنذر بإختيار وشيك للمنظمة العربية في ظل الانقسام و تفكك الداخلي .

• مميزات موضوع الدراسة عن الدراسات السابقة

خلافاً للدراسات السابقة، تُعد هذه الدراسة حديثة في تناولها لتطور النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وتأثيره على مستقبل جامعة الدول العربية، فهي واحدة من الدراسات القليلة التي ربطت وجودية الجامعة بهذا النزاع، حيث تناولت انعكاسات النزاع ومواقف الجامعة المتذبذبة على مكانتها الدولية، وعلى تماسك بنيتها المؤسسية ووحدة أعضائها؛ كما حاولت تحليل مواقف الجامعة العربية من التسوية والصراع، وكيف أثر الانقسام داخل الجامعة بين المؤيدين للقضية الفلسطينية والمتحالفين مع الكيان الصهيوني على قراراتها. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الدراسة استشرافاً لمستقبل الجامعة العربية، بين احتمالية ذوبانها في مشروع الشرق الأوسط أو تفككها إلى كتلتين إقليميتين، بسبب الانقسامات الداخلية بين أعضائها وعدم التزامهم بمبادئ وقرارات الجامعة العربية تجاه الكيان الاستيطاني الصهيوني.

• هيكلية الدراسة:

سعى إلى ضمان استحضار كافة العناصر المتصلة بالموضوع ، تضمنت هيكلية الدراسة تقسيماً موضوعياً وذلك وفقاً للآتي:

- الفصل الأول : القضية الفلسطينية إطار نظري و سردية تاريخية

تناولنا من خلاله أهم المفاهيم الموجهة للموضوع وتلقيها الأكاديمي، بغية توجيه القارئ نحو سياق تفكير توافقي وذلك بالاعتماد على أكثر الأدبيات رواجاً في الموضوع، إضافة إلى إسقاط نظريات الدراسة على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، كما تناولنا جذور التاريخية للنزاع، مع التطرق إلى الروايات و الأكاذيب الصهيونية التي تعتمد عليها في توثيق أحقيتها التاريخية في فلسطين، و التي تبني عليها مبرراتها الإستيطانية في أرض فلسطين العربية

- الفصل الثاني: التطورات النزاع الفلسطيني الصهيوني ما بين 1974- إلى 2023

تناولنا في الدراسة أهم الحروب العربية-الإسرائيلية التي امتدت قرابة ثلاث عقود من الزمن، ومن ضمنها الصراع العربي-الإسرائيلي قبل أن يتقلص إلى نزاع فلسطيني-إسرائيلي بعد حرب 1973. كما استعرضنا تطورات النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي في تلك الفترة، ما بين النزاع المسلح ومفاوضات التسوية الثنائية، مع الإشارة إلى دور الأمم المتحدة والولايات المتحدة في تشكيل مسار النزاع، خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة القطبية، حيث استطاعت الأخيرة توجيه النزاع وفق الرؤية الصهيونية والأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة طرفاً في النزاع القائم وليست مجرد وسيط لتسويته

الفصل الثالث : التدايمات الدولية للنزاع الفلسطيني الصهيوني و إنعكاسه على دور و مستقبل الجامعة الدول العربية

خصصنا المبحث الأول لتناول نشأة جامعة الدول العربية وميثاقها، وأبرز إنجازاتها وإخفاقاتها على المستوى العربي. و في المبحث الثاني، تناولنا أهم قرارات ومواقف الجامعة العربية تجاه القضية الفلسطينية والنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. أما في المبحث الثالث، فقد استعرضنا تطورات الموقف العربي بشأن القضية الفلسطينية، وتأثير السلام مع الكيان الصهيوني المحتل والتطبيع معه على القضية الفلسطينية، وعلى الأمة العربية، وفي المبحث الرابع، قدمنا استشرافاً حول مستقبل جامعة الدول العربية في ظل غياب موقف عربي قوي تجاه النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وتأثير العلاقات العربية مع الكيان الصهيوني، على دور الجامعة في القضية الفلسطينية، وعلى مستقبلها كهيئة عربية تُعنى بحل القضايا العربية.

الفصل الأول:

القضية الفلسطينية إطار نظري و سردي تاريخية

مقدمة الفصل

يستعرض هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة بشكل مفصل، من خلال التطرق إلى المصطلحات الرئيسية الواردة في الدراسة والعلاقة بينها، بهدف التمييز بينها وإزالة أي تداخل أو تشابك قد يعتريها. بالإضافة إلى ذلك، نتناول أهم النظريات السياسية التي تم الاستناد إليها لفحص السياسات المتعلقة بالنزاع والتي يمكن تطبيقها على سياق الموضوع، حيث نستخدم هذه النظريات كأدوات لفهم التفاعلات والتحويلات في المشهد السياسي والاجتماعي، كما نسلط الضوء على إيديولوجية النزاع الفلسطيني-الصهيوني، مع التركيز بشكل خاص على الأبعاد الدينية والتاريخية التي قد تكون في بعض الحالات أكثر أهمية من الجوانب السياسية.

كما يتضمن هذا الفصل سردًا لأهم المخطات التاريخية لفلسطين كجزء من العالم الإسلامي والعربي، وكقضية محورية متجددة في الشرق الأوسط، تتمثل في الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الصهيوني. وقد تم تقسيم الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الثاني : فلسطين معلم تاريخي في حضارة العربية و مكانتها الدينية في العالم الإسلامي

المبحث الثالث : فلسطين بين العهدين العثماني و البريطاني تحليل للمتغيرات السياسية و الإجتماعية

المبحث الرابع : تاريخ توطين اليهود في فلسطين من الحركة الصهيونية الى إقامة كيان صهيوني

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة:

تضمنت الدراسة مصطلحات رئيسية تميزت بالتقارب مما يتطلب تحديد دلالاتها بصفة دقيقة و تثبيت معانيها

المقصودة في العمل

المطلب الأول : تعريف النزاع والمفاهيم ذات الصلة

1. تعريف النزاع لغة:

- النزاع (اسم) جمع نزاعات مصدر نزع : حصل بينهما نزاع خصام و خصومة¹
- النزاع: هو اختلاف أو صراع بين شخصين أو أكثر حول قضية معينة، ويمكن أن يكون النزاع بين أفراد، أو بين دول، أو بين مجموعات اجتماعية مختلفة. والجمع منها هو نزاعات.
- ومصدر الكلمة النزاع مفردا و هو جمع نزاعات و هو من الفعل نزع من باب ضرب ، و قوله فلان في النزاع أي خلع الحياة²
- و المنازعة في الخصومة يعني المجاذبة الحجج ، فيما يتنازع فيه الخصمان ، و قد نازعه منازعة و نزاعا جاذبه في الخصومة ، والخصام والخصومة هما أيضًا كلمتان مرادفتان لكلمة النزاع، وتعنيان صراعًا أو نزاعًا بين شخصين أو أكثر، ويمكن استخدامهما بشكل متبادل.³

2. النزاع اصطلاحا : يعرف النزاع على أنه خلاف بين دولتين في قضايا و مسائل محددة ، و يمكن أن ينشأ

النزاع بين أفراد و جماعات داخل نفس الدولة (النزاع الرواندي - النزاع المالي) و هو اختلاف المصالح بين الأطراف و قد تؤدي الى تصعيد الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة ، مع الإستعداد أو استخدام وسائل الضغط المختلفة سياسية، عسكرية ، اقتصادية⁴ ، و حسب كمال حماد أنه خلاف تاريخي حول منافع محددة ، مثل الحدود و الثروات الطبيعية ، و يتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه⁵ ، حيث يشير إلى أن النزاع يمكن أن يكون ناتجا عن خلافات تاريخية تتعلق بالمصالح المحددة مثل الحدود الجغرافية والموارد الطبيعية مثل المياه والنفط والغاز. وقد يزداد تعقيد النزاع أو ينخفض توتره بسبب التدخل الخارجي، سواء كان ذلك من قبل دول أخرى أو منظمات دولية تسعى لحل النزاع أو تصعيده.

3. أما النزاع كحالة من التنافس يكون فيها الأطراف المتنازعة في حالة من الوعي التام بعدم التقاء المصالح و

الأهداف التي يجب تحقيقها ، كما يحاول كل طرف احتلال موقع الطرف الاخر لتحقيق الغرض ، حيث أن عدم تجانس المواقف يجعل ربح طرف بصورة حتمية مساوي لخسارة الاخر ، و هذا ما يحقق نتيجة صفرية⁶

¹ أحمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2008 ، ص 208

² جمال الدين محمد ابن أكرم ، ابن منظور ، قاموس لسان العرب، م 8 ، دار الصادر، بيروت ، 2003، ص149

³ نفس المرجع ، ص 151

⁴ قادري حسين ، النزاعات الدولية :دراسة تحلية ، ط 01 ، منشورات خير الجليس ، الجزائر ، 2007 ، ص 13

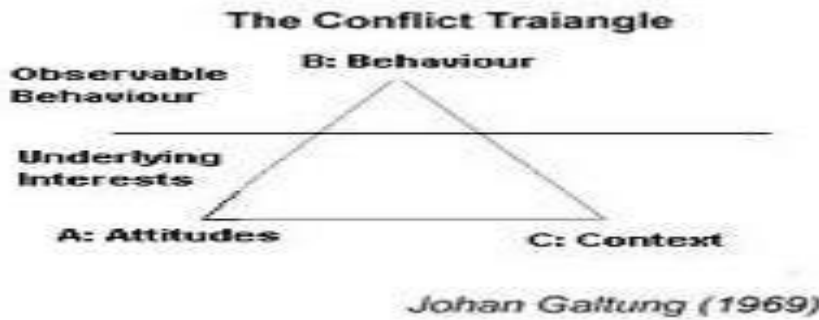
⁵ كمال حماد ، النزاعات الدولية : دراسة قانونية في علم النزاعات، ط01، الدار الوطنية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 1998، ص 27

⁶ حشاني فاطمة الزهراء ، النزاعات الدولية في الفترة ما بعد الحرب الباردة ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية) ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 16

• تعريف توماس شلينغ thomas schelling " هي مواجهة بين طرفين يسعى من خلالها كل طرف الى تحقيق الربح على الطرف الآخر ، و يتجه الأطراف للبحث عن قواعد تسمح له بضمان النجاح¹ . فهذا يعكس فهم شلينغ لمفهوم النزاع، إنه يركز على الفكرة الأساسية للنزاع كمواجهة بين أطراف متنافسة تسعى كل منها لتحقيق مكاسب على حساب الآخر، وبما أن توماس كان عالم إقتصاد وفيلسوف سياسي، فإن فهمه للنزاع يتكامل مع مفاهيم الإقتصاد السلوكي والسياسة.

كما أن توماس شلينغ كان مهتمًا بالتفاوض والاستراتيجية، وكانت أعماله تتناول كيفية تحقيق الأهداف في سياق الصراع والتفاوض. وقد أسهم بشكل كبير في فهمنا لعمليات اتخاذ القرار والتصرف البشري في سياق الصراعات والمفاوضات.

• تعريف جوهان غولتنغ johan galtung في تعريفه للنزاع فيتركز على فكرة التعارض و الإقصاء المتبادل بالنسبة له هو حالة تناقض بين أهداف الدول أو بين قيم الفاعلين في نظام الإجتماعي و يتم ضمن اطار مفاهيم و معتقدات كل طرف²، كما يضيف غولتنغ أن النزاع هو عبارة عن مثلث يضم ثلاث مفاهيم أساسية هي التناقض ، المواقف ، والسلوك ، فالتناقض يمثل إختلاف وجهات النظر بين الأطراف ، و المواقف تتأثر بالعواطف صناعات القرار ، و السلوك يشمل التعاون أو الإكراه و هذه المكونات الثلاثة تتأثر في بعضها البعض



³ الشكل رقم (01) : مثلث النزاع The conflict triangle

• تعريف كارل دويتش karl deutsch فالنزاع عنده هو وجود أنشطة و أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض و هو نشاط الذي يعرقل حدوث و فعالية الأنشطة الأخرى ، كما يمكن أن يكون النزاع صغير كوجود خلاف أو كبير كوجود حرب⁴ ، حيث أن تعريف عالم الإجتماع وسياسية ألماني-أمريكي

¹ François Géré. Dictionnaire de pensée stratégique ,Larousse, Paris . 2000, p. 55

²Johan Galtung ,theories of conflict , dimensions , negations , formations, Lectures of the professor, university of hawaii, 1973, published, Transcend University Press, 2009, p.36.

³ Ibid , p ,105

⁴ Roger T Johnson, David W, About conflict Resolution , the cooperative Learning , university of Minnesota, Stable URL , http://ecoasturias.com/images/PDF/ponencia_zaragoza_David_Johnson.pdf

يبرز أهمية النزاع كظاهرة شاملة تشمل جميع مستويات التعارض، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وقد أسهمت أفكاره في فهم العلاقات الدولية والديناميات الاجتماعية والسياسية .

و يعرف النزاع على أنه دخول جماعات بشرية، أو وحدات سياسية في تناقض صريح ، للحفاظ على مكاسب تتحدها أطراف أخرى أو للحصول على مكاسب جديدة لا يمكن الحصول عليها بالوسائل السلمية، فالنزاع يهدف للحفاظ على الوضع القائم مهدد بالتغيير، أو لتغيير وضع قائم لم يعد ملائم للطرف الآخر¹ كما أن النزاع الدولي يعرف على أنه وضع ناشئ عن إصطدام وجهات نظر بين دولتين أو أكثر أو تعرض مصالحهما حول موضوع ما، و يمكن معالجة هذا الخلاف في حالة تقارب بين طرفين و معالجته، و حله سلميا بالطرق الودية.²

و نستنتج مما سبق أن النزاع هو تفاعل نتيجة صادم مسبق بين الدول أو الكيانات، أو داخل الدول نفسها ، من أجل تحقيق مصالح لا ترض الطرف الاخر، و تكون سبب في فقدان أي الأطراف مصالحه الحيوية التي لا يمكنه الاستغناء عنها، هذا ما يؤد به الى اتخاذ قرارات و انتهاج سياسات معادية لطرف الاخر، و قد تكون سبب في الحاق الضرر به، كما أن النزاع يمكن حله بمختلف الوسائل حل النزاعات الدولية (الدبلوماسية و التفاوض) و يمكن فهم النزاع على أنه تفاعل قائم على اللاتعاضد بين فاعلين على أقل، أحدهما يتعرض للضرر و آخر إما أن يكون متسببا بشكل متعمد في الضرر، أو يتجاهل وجوده تماما .

و النزاع تختلف مظاهره و أشكاله قد يكون سياسي أو اقتصادي أو إيدولوجي، و يختلف تصنيف النزاعات حسب منظور كل مفكر، بحيث صنف مارسيل ميرل النزاعات الى ثلاث أصناف تبعا لموضوع الصراع³ :

➤ النزاع من أجل تحقيق الاستقلال : و دخل في تصنيف حروب تصفية الإستعمار، و الحروب الانفصال لتحقيق الإستقلال الذاتي، حيث بحثنا يدخل في خانة النزاع من أجل تحقيق الوحدة الفلسطينية و طرد الاستيطان

➤ النزاع من أجل السيطرة : و يدخل في خانة تعديل الحدود او التوسع الإقليمي على حساب الدول المجاورة مثال النزاع بين الهند و باكستان

➤ النزاع من أجل السيطرة على السلطة : و تدخل في اطار الأزمات الإيدولوجية حسب ميرل حيث تحاول عصابة أو عصابات مسلحة من استيلاء على السلطة و تدخل هنا في اطار حروب الأهلية و الانقلابات و مثال على ذلك دول الساحل الإفريقي

4. المفاهيم المرتبطة بالنزاع : نجد عدة مفاهيم متداخلة فيما بعضها لكن ضرورة التفريق بينها و بين النزاع و من بينها الصراع -التوتر - الحرب - الأزمة .

¹ عبد الحليم غزلي، تحليل و ادارة النزاعات الدولية ، مطبوعة محاضرات ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، ص 9

² صالح يحي شاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا ، ط 01، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2005 ، ص 21

³ مرل مارسال ، سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، ت: حسن نافعة ، ط 01، للمستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 ، ص 507

أ - الصراع : يعتبر من أهم المفاهيم المشابهة للنزاع، حيث أن ترجمته للغات الأجنبية تعطي للباحث نفس المعنى أو نفس المدلول conflict باللغة الفرنسية، و conflict باللغة الإنكليزية .

حيث قدم ابن منظور في معجمه لسان العرب تميزاً بين المفهومين فالنزاع يعني الخصام و تنازع القوم يعني تخصمهم ، أما الصراع فيدل على المجابهة الحادة¹

ويستخدم الصراع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة من الأفراد منخرطة في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات معينة، لأن كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق الأهداف متناقضة فعلاً أو تبدوا أهما كذلك² ، و يتضمن الصراع أعلى شدة من التنافس و يرقى التنافس ليصبح صراع عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين .

كما نجد موضوع الصراع السياسي هو القوة أو العمل على زيادة القوة، فالقوة سواء كانت هدافاً أو وسيلة، هي محور صراع بين الدول فيرى عالم الاجتماع الفرنسي بيير جوزيف بروودون Pierre-Joseph Proudhon الصراع السياسي هو ظاهرة من ظواهر القوة و أن عالم السياسية يقوم على أساس من روابط القوة و علاقات العمل³

حيث كان بروودون من أوائل الفلاسفة الاشتراكيين وكان يؤمن بأن السلطة والقوة هما العنصرين الرئيسيين في تنظيم المجتمع والعلاقات السياسية، وقد أسهمت أفكاره في تطوير نظريات القوة والصراع في العلاقات السياسية والاجتماعية.

و الصراع يأخذ صورتين مختلفتين : الصراع العنيف و الصراع الغير عنيف ، فأول يأخذ مجرى الحرب و الصراع المصالح لتحقيق الأهداف و الحفاظ على المصالح الحيوية (الصراع العربي الإسرائيلي) .
أما الصراع الغير عنيف : و يشمل كافة وسائل الصراع الأخرى إلا الحرب و العنف و القوة العسكرية (الصراع السعودي - الإيراني ، بين الصين و الهند ، بين روسيا و الولايات المتحدة) .

فالصراع يعبر عن تناقض كلي أو جزئي للأهداف و المبادئ القومية و الوطنية بين الأطراف، و سعي كل طرف لتحقيق الغايات على حساب أهداف الطرف المنافس بكل الوسائل ممكنة ، و اتخاذ سياسات لا تتفق مع استراتيجيات الطرف الآخر .

كما أن الصراع أعمق من النزاع فهو يعبر عن حالة الإختلاف في المواقف و الاتجاهات ، كما يشير الصراع الى وضع علائقي يدور حول العداة و يكون سبب وجود قوى متعارضة في نفس الوقت في القيم و الأهداف و المواقف⁴

¹ ابن منظور ، لسان العرب ، المرجع سابق ذكره، ص 251

² جيمس دورتي ، روبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ت وليد عبد الحي ، ط 01، مكتبة كاظمة للنشر و الترجمة التوزيع الكويت ، 1985 ، ص

³ Olivier Bloch, *L'idée de révolution*, edition de sorbonne ,paris , 2009 , p 39

⁴ Dominique picard, edmond marc , *les conflits relationnels* , presses universitaires de France , 03 ed , 2015 , p 33

لذلك فالمصطلحين النزاع و الصراع متداخلين فقد يتحول النزاع إلى صراع عندما يبقى النزاع على مسائل معينة فترة طويلة ، أو عندما يستخدم أحد الأطراف العنف في حل النزاع ، كما أن النزاع قابل لتسوية مقابل الصراع .

ب الحرب :

تعرف بأنها هي إستخدام العنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية، وهي وسيلة الدولة لتحقيق أهدافها¹ . كما يمكن تعريفها أن حالة طبيعة تنشأ نتيجة وجود تناقض في المصالح بين الأفراد و المجتمعات و الدول . و الحرب هي استمرار الصراع بين الجماعات باستخدام القوة المسلحة .

و يعرفها كارل كلاوفيتش "carl von clauswitz" أنها سلوك عنيف تجبر العدو للخضوع لإرادة الطرف قوي² فالسلوك هنا يتمثل في التهديد المسلح يستعمل فيه اي طرف كل أساليب القوة ، التي تؤدي الى سيطرة و التفوق على الطرف الاخر ، ما يجعل الطرف المتفوق يفرض توجهاته و أرادته على طرف الضعيف .

و يعرفها عالم السلم و النزاع الأمريكي كوينسي رايت Quincy Wright أن الحرب هي اتصال عنيف بين وحدتين مختلفتين لكنهما متشابهتين³ ، حيث يرى كوينسي أن الحرب تكون مواجهة مباشرة تحدث بين طرفين مختلفين في الإمكانيات و الوسائل ، لكن لهما نفس الصفة المعنوية بالدرجة الأولى ، و هذا التعريف يشير إلى أن الحرب تنشأ من صراع بين أطراف مختلفة، ولكنها في الوقت ذاته تظهر التشابه بين الأطراف المتنازعة. وهذا يعكس فكرة أن الحروب تنشأ عن تصادم المصالح أو القيم أو الهويات بين الأطراف المتنازعة.

كما تعتبر الحرب مواجهة دموية مسلحة بين جماعات منظمة و تأخذ أشكال مختلفة حسب البيئة و طبيعة الأسلحة المستخدمة⁴ ، إذن فالحرب هي سلوك منتهج بين المجموعات المتنازعة للوصول الى الهدف ، فهي ظاهرة استخدام العنف و الإكراه لحماية المصالح أو لتوسيع النفوذ ، أو لحسم الخلاف حول المصالح المتعارضة ، و هدفها تحقيق أغراض معينة سواء سياسية أو إقتصادية أو عسكرية

ت الأزمات

تعرف الأزمة أنها درجة عالية من التوتر قد تكون مبتدئة أو حادة ، كما توصف بأنها حالة تحول النزاع سياسي الى نزاع مسلح (الأزمة الأوكرانية – الروسية)، كما تعرف الأزمة على أنها حالة لا توازن بين نظام منتهي و لا نظام ممكن⁵ .

كما يفهم عادة، على أنها تحول فجائي عن السلوك المألوف يتسبب في سلسلة من التفاعلات تؤدي إلى وقوع موقف مفاجئ يمثل تهديداً مباشراً للقيم والمصالح الأساسية للدولة، يمكن أن ينتج عن هذا التحول تفجر أزمة في شكل صدام عسكري أو حتى إعادة صياغة للسياسات والاستراتيجيات.¹

¹ أركان ابراهيم عدوان ، مبادئ العلاقات الدولية ، جامعة الأنبار ، نغلا عن ، <https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/Bank/13640.pdf>

² carl Von Clausewitz, **De la Guerre**. Les éditions de minuit, paris, 1955, p.51

³ David Charles Philippe, **La Guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et la stratégie**. Presse Sciences politiques, Paris, 2002, p.128

⁴ ibid , p.129

⁵ David Charles Philippe, op , cit , p.1 34

كما توصف الأزمة بأنها حمى العلاقات الدولية فهي وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد و المفاجأة و قد تتحول الأزمة الى حرب ان لم تتم ادارتها بشكل الجيد ، كما تعتبر نقطة هامة في تغيير مسار النزاع الدولي الى نزاع مسلح و رغبة كل طرف الى انهاء النزاع لصالحه.

و تختلف الأزمة عن النزاع في تحديد الأهداف و الأطراف ، حيث أن النزاع يكون بأهداف واضحة المعالم ، في حين أن الأزمة تكون فجائية دون معالم واضحة ، حيث أن الأزمة يمكن انهاءها و التغلب عليها في وقت وجيز أما النزاع لا يمكن وقفه دون تحقيق أهداف الطرفين .

ث التوتور

التوتور هو حالة سابقة للنزاع و هي ترافق انفجار النزاع لأنها مرتبطة به، فهو يشير إلى حالة التخوف و تصور باختلاف المصالح ، و حسب ميرل مارسيل فإن التوتور هو موقف تنازع لا يؤدي مرحليا الى اللجوء للقوة المسلحة² فالتوتور هو حالة سابقة للنزاع يتميز بالعداء و التخوف و الشكوك المتبادلة بين الأطراف ، و إن ازدياد حالة التخوف و الإرتباك قد تؤدي إلى نشوب نزاع

و يختلف النزاع عن التوتور كونه بمجرد حدوثه في العلاقات بين الدول ، لا تنقطع العلاقات التعاونية التي تبقى قائمة على عكس النزاع فإن حدوثه يؤدي الى إلغاء كافة أشكال التعاون التي كانت قائمة بين الطرفين³ فالتوتور هو بداية خروج النزاع الكامن الى العلن ، فالتوتور مرتبط بشكل وثيق بأسباب النزاع ، إذن فالتوتور يمكن أن يكون إشارة الى صراع كامن او مشكلة غير محلولة بين الأطراف ، و بالتالي تؤدي الى اندلاع نزاعات ، فالتوتور هو حالة سابقة للنزاع ، فلا يمكن تصور وجود نزاع دولي دون توتر مسبق بين الأطراف⁴ لذلك يمكن أن يكون التوتور مؤشراً على وجود صراع محتمل بين الأطراف، وقد يكون مرحلة سابقة للنزاع. في العلاقات الدولية.

¹ Mark Lee Hunter, Luk N. Van Wassenhove, Maria Besiou, **the New Rule for Crisis Management**, Harvard Business,usa , 2016, P09.

² مرسيل ميرل ، سوسولوجية العلاقات الدولية ، ت :حسن ناعمة ، المستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 ، ص 499

³ عدنان السيد حسين ، العرب في دائرة النزاعات الدولية ، ب ط ، مطبعة سيكون ، لبنان ، 2001 ، ص 25

⁴ أحمد فؤاد أرسلان ، نظرية الصراع الدولي ، ب ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1986 ، ص 19

المطلب الثاني: تحليل الأطر النظرية للنزاع الفلسطيني - مع الكيان الصهيوني

إن النزاع الدولي، كغيره من الحقول العلمية، تتعدد أصوله الفكرية والأكاديمية التي تسعى لإيجاد تفسير علمي للظاهرة من الناحيتين السياسية والاجتماعية، فقد ظهرت العديد من الأطروحات النظرية التي حاولت تفسير سلوك الدول الخارجي بناءً على معطيات مستمدة من الواقع، وتوجد عدة نظريات حول النزاع الدولي مرتبطة بالمشكلة البحثية المتعلقة بالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، منها النظرية الواقعية التي ترى أن النزاع القائم بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني المحتل، يتمحور بشكل رئيسي حول السلطة والموارد في المنطقة. في المقابل، تؤكد النظرية البنائية على دور الأفكار والهويات في تشكيل النزاع، أما النظرية الجيوبوليتيكية فتتركز على الجوانب الحيوية والأرض، و في هذا المطلب سنحاول التطرق بالتفصيل إلى مضمون كل نظرية، فيما يخص النزاع القائم بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال، الذي تحول بعد حرب 1973 من صراع عربي-إسرائيلي إلى نزاع حول استرجاع الأراضي العربية المحتلة قبل عام 1967.

1. التفسير الواقعي و إسقاطه على النزاع الفلسطيني - مع كيان الصهيوني .

والتي تنطلق من قاعدة تحليل الواقع الدولي، كما هو كائن مخالفة بذلك سابقاتها من النظريات لاسيما النظرية المثالية التي كانت تنظر للعالم من ورؤية أخرى، وهي ما يجب عليه أن يكون وبين نظريات أخرى كالليبرالية والبنائية التي ترى في أن التكامل المصلحي بين الدول كفيلا بأن ينهي النزاعات ويجعل العالم أكثر أمنا ضاربة بذلك مثالا عن ما حدث في أوروبا بعد بناء الاتحاد بين دول القارة.

لكن زيادة حدة النزاعات الدولية في عالمنا اليوم برهن وفيما لا يدع مجال للشك أن قوة المصالح والسعي إلى الهيمنة والسيطرة العالمية أدت إلى احتدام حدة النزاعات و بروز بؤر توتر كثيرة في العالم.

ومن هذا المنطلق فإن أفكار النظرية الواقعية استطاعت تفسير الواقع الدولي بشكل كبير وأدت إلى مأسسة فكر السياسي قريب جدا من الواقع وجعلت القوة والمصلحة منطلقان أساسيان لتفسير العلاقات الدولية¹، ومن ثم تفسير ظاهرة النزاعات الناتجة عن هذا التضارب المصلحي والسعي لكسب القوة لذا استوجب علينا الغوص في أغوار هذه النظرية وتسلط الضوء على أهم التفسيرات التي بينت من خلالها تطور هذه الظاهرة وانتشارها بشكل كبير خاصة و إن بحثنا يتمحور حول النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ، حيث يمكننا إجمال أفكارها فيما يلي²

- حالة الفوضى التي تتميز بها العلاقات الدولية و هي حالة الحرب و لا يوجد أي سلطة عليها تمنع ذلك

- توازن القوى الدولية عامل مهم لضمان الاستقرار

¹ أنور محمد فوج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية معاصرة ، ب.ط، مركز كردسان للدراسات الإستراتيجية ، سليمانية ، 2007، ص 155

² Battistella, Dario, *Théories des Relations Internationales*, Presse de sciences politiques, Paris, 2003. P 111

- المصلحة الوطنية للدولة فوق كل اعتبار ، كما ان الدول هي الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية

- الحرب هي وسيلة الشرعية في السياسة الخارجية

حيث استوحى الواقعيين تحليلاتهم من فلسفة ميكيافيلي، توسيد، و هوبز ، فعلى سبيل المثال، ميكيافيلي كان يؤمن بأن السياسة تتميز بالشر والفساد، وأن الحكم القوي والمرن هو السبيل الوحيد للحفاظ على السلطة، وهذه الفلسفة قد تأثرت بشكل كبير في النظرية الواقعية، حيث يتم التأكيد على الطبيعة الشريرة للإنسان والفوضوية الأساسية للنظام الدولي¹.

أما توسيد وهوبز أيضاً قدما آراء تشير إلى أن الإنسان بشكل عام يكون في حالة طبيعية من الفوضوية والصراع وهذا يعكس مفهوم الواقعية المعاصرة التي تركز على الصراع والمصالح الذاتية كعناصر أساسية في العلاقات الدولية. و هذه الآراء ليست الوحيدة المؤثرة في الواقعية المعاصرة، ولكنها تعكس بعض الجوانب المهمة من التفكير الواقعي والتي تؤثر على كيفية فهم النظام الدولي والعلاقات بين الدول، التي مزالت طروحاتهم الفكرية مترسخة في الواقعية من خلال تأكيدهم على الطبيعة الشريرة للإنسان و حالة الفوضوية للنظام ، و الكل يبحث عن حالة التسلط لتحقيق المصلحة القومية ، و أقرت إن حالة الحرب ليست وضعا استثنائيا ، بل هي أمر طبيعي في علاقات بين الدول بعضها بعض، والصراع حالة لا يمكن تفاديها لذلك يعطي الأولوية لدراسة أثر القوة في العلاقات السياسية . فالقوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني ، فلإنسان يسع دون هواد نحو امتلاك المزيد من القوة و لا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت²

حيث أسهمت أفكارهم في وضع أسس الواقعية السياسية ، التي اكتملت مع أفكار المنظرين الجدد الذين رسخوا لأصول الواقعية و على رأسهم هانس مورغانو الذي أحدث عمله السياسية بين الأمم *politics Among Nations* ، عام 1948 ثورة في الدراسات الأكاديمية للسياسات الدولية ،وقدموا تحليلات مبتكرة للنظام الدولي ودور الدول فيه، مما أثر على الطريقة التي يُفهم بها النزاع الدولي والسياسة الخارجية.

بالإضافة إلى مفكرين آخرين مثل كينث والتز وحتى هنري كيسنجر في وقت لاحق، قدموا نظريات جديدة ومبتكرة تعتمد على الواقعية السياسية التقليدية ولكن تضيف عناصر جديدة مثل الاقتصاد والقوة الناعمة والتكنولوجيا إلى تحليلاتهم. هذه النظريات الجديدة، التي أحدثت تغييرات في الإنطولوجية والابستمولوجية للواقعية التقليدية، أصبحت معروفة باسم "الواقعية الجديدة" وركزت بشكل أكبر على النظام الدولي والفاعلين الأساسيين فيه، وكانت لها تأثير كبير على فهم النزاعات الدولية والسياسة الخارجية في تلك الفترة، حيث أن السلوك التنافسي

¹ انور محمد فرج ، المرجع السابق ذكره ، ص 170

² ميثاق مناحي دشر ، دراسة في أصول الاتجاهات الفكرية الواقعية ، مجلة أهل البيت ، جامعة كربلاء ، العراق ، العدد 20 ، ديسمبر 2016 ، ص 394

للدول يقوم على أساس تعظيم المكاسب المتاحة و تقليل المخاطر ، و هذا ما نطبقه على النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث يسعى الكيان الصهيوني إلى زيادة مساحة الأراضي العربية التي تمت الاستيلاء عليها منذ 1967 (جولان ، الضفة الغربية، جنوب لبنان) في مقابل إضعاف من قوة الطرف المنافس لتقليل من قوته ، و تعتمد في هذا الأساس على النظام الدولي التي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، الداعمة للكيان المحتل مع حلفائها الأوروبيين الذين يعتبرون فاعلين أساسيين في النظام الدولي (03 مقاعد دائمة في مجلس الأمن الدولي من أصل 05) كما أن هدف الإحتلال الصهيوني هو تحقيق أمنه القومي كونه دخيل على النسق العربي محيط بها في كل الجوانب، و من أجل محافظة على وجوده كوحدة مستقلة في النظام الدولي المتسم بخاصية الفوضى .

و تعتبر الواقعية أن توزيع القوة من أهم عوامل النزاع الدولي، حيث تتوزع القوة حسبها إلى عسكرية و إقتصادية و تجارية و سياسية حيث أكد مورغانو H.Morgenthau هذه النظرية بقوله إن المرجح الأساسي في السياسة الدولية هو المصلحة المحددة بناء على القوة¹، حيث أن عامل القوة هو الفاصل في النزاعات الدولية و من يمتلك القوة يكون الطرف المتفوق في النزاع، ويرجع أسباب السلوك النزاعي لدى الدول إلى الطبيعة البشرية المظلمة التي تحكمها غريزة القوة وحب السيطرة والهيمنة، حيث تزداد هذه الطبيعة العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، نتيجة لقدرة هذه الأخيرة على تعبئة واستعمال إمكاناتها المادية لإيذاء الدول الأخرى².

و تعتمد الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية على مقولة أساسية و هي أن الصراع و الحرب هم أساس العلاقات الدولية، و أن لكل دولة من دول العالم مصالح قومية يمكن إجمالها في ثلاث مصالح رئيسية³ مصلحة البقاء و هي أن تظل الدولة موجودة ماديا و لا يتم الغائها، و هذا ما تعمل عليه إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948، مصلحة تعظيم القوة العسكرية و هي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد أطراف المنافسة و كذا مصلحة تعظيم القوة السياسية، و الذي يأتي عن طريق القوة الاقتصادية و العسكرية، حيث تلعب الإمكانات المادية للدولة خاصة العسكرية و الاقتصادية، دورا هام في تحديد نتيجة النزاع الدولي ، كما أن تضارب المصالح و الأهداف بين الدول تؤدي نتيجة حتمية نحو الصراع و الحرب، الذي يبقى مستمرا مادام المصالح مهددة ، لذلك أن السلام الدائم يصعب بلوغه و الوصول إليه .

¹ Jean jaque roche, **Théories des relations Internationales** , 5 ed, montchrestien, Paris, , 2004,p.33

² صباح بالة ، النظرية الواقعية في تحليل النزاعات الدولية ، الموسوعة السياسية (2017/6/10) ، <https://political-encyclopedia.org/dictionary> (تم اطلاع في 2022/10/05)

³ Jean Jaque Roche , op,cit,p 45

كما يعتبر الكلاسيكيون أن توازن القوى هو أساس ضمان الاستقرار الدولي، لأنه يعتبر الميكانيزم لتسوية الخلافات الدولية، و يضمن عدم الإعتداء أي طرف، و بالتالي لا طرف يحقق السيطرة الكاملة لذا يعتبر مورغانتو أن توازن القوى هو ظاهرة طبيعية في حياة الدول، فالسياسة الدولية ليست سوى صراع من أجل القوة، و توازن القوى هو نتيجة حتمية للصراع¹، حيث أن الحرب و الصراع هم أساس العلاقات الدولية، فإن كسب طرف للمصلحة يعني بضرورة خسارة الطرف الأخر (كسب الكيان الصهيوني لمزيد من أراضي العربية في حرب 1967 قابله خسارة الدول العربية لأراضيها، التي مزالت تحاول إسترجعها إلى اليوم) .

حيث أكد شارلز تيلي hareles telly بأن الحرب هي من صنعت الدول و دول صنعت الحرب، ليؤكد أن ميزة العلاقات الدولية هي النزاع و ليس التعاون .

و يرجع الواقعيون أن أسباب النزاعات الدولية هي إكتساب القوة و تحقيق المصلحة العليا الوطنية التي تكون متناقضة مع مصالح الطرف الأخر، و في نفس الوقت يهملون الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية التي تكون وراء النزاعات الدولية²، و يقسم التنظير الواقعي في العلاقات الدولية الى :

(أ) الواقعية الكلاسيكية : التي تقوم على مبادئ رئيسية حسب مورغانتو و هي

المصلحة القومية هي المرجع الأساسي لعمل الدولة ، سياسية الخارجية للدولة تقوم على تعظيم الفوائد السياسية الدولية تحكما قوانين موضوعية مصدرها الطبيعة البشرية

كما يعتبر الواقعيون أن الدولة هي الوحدة المركزية ، و ينظرون الى سياسة الدولية على انها ذات طبيعة تنافسية و أن الدول تتعامل مع منطق الأنانية الذاتية .

(ب) الواقعية البنوية : أو كما يطلق عليها الواقعية الجديدة أو النسقية و التي جاءت كامتداد للواقعية

التقليدية و من أهم روادها كينيث والتز و روبرت جيبيلين ، فهي كنهج في الدراسات الدولية تنظر إلى النظام الدولي من منظور هيكلية، يركز هذا التوجه على العوامل الهيكلية التي تشكل النظام الدولي وتؤثر على سلوك الدول والمجموعات الدولية. يعتبر مفهوم الهيمنة أحد المفاهيم الرئيسية في الواقعية البنوية، حيث يركز على السعي لتحقيق السيطرة والهيمنة في النظام الدولي.

حيث تقدم تحليلاً مبنياً على فهم القوى والعلاقات بين الدول، وترتكز على كيفية توزيع القوة وتأثيرها على السلوك الدولي، و تعتبر الطبيعة البشرية والصراع من أجل الهيمنة من الجوانب الأساسية لفهم النزاعات الدولية وتحليلها¹

¹ إبراهيم أبو الخزام ، الحرب و توازن القوى ، ط 01، الأهلية للنشر و التوزيع ، لبنان ، 1999، ص 73

² فيحة فرقاني ، المرجع السابق ذكره ، ص 36

و أحد أهم المفاهيم التي تركز عليها الواقعية البنوية هو مفهوم توزيع القوة المتغير، و يعتبر هذا المفهوم محوريًا في فهم السياسة الدولية، حيث يركز على كيفية تغير توزيع القوة وتأثيره على ديناميكيات النظام الدولي علاوة على ذلك، ينظر الواقعيون البنويون أيضًا إلى العوامل الهيكلية الأخرى مثل طبيعة النظام والاختلاف الوظيفي، كمتغيرات تؤثر على سلوك الدول والمجموعات الدولية، كما أن متغير توزيع القوة هو ميكانيزم للمحافظة على الوضع القائم من خلال بناء توازن قوى معين² حيث انطلق والتز في بناء نظريته من مسلمات و مفاهيم أساسية ذاتها في الواقعية الكلاسيكية، إلا أنهم لم ينكروا وجود فواعل أخرى غير الدولة كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، والإرهاب الدولي، إلا أن هذه الفواعل تبقى ذات أهمية قليلة ما دامت الدولة هي الفاعل الرئيسي .

و كإسقاط نظري للواقعية على الدراسة نجد أن الواقعية بمختلف تطورها جسدتها في الكيان المحتل، في نزاعاته التوسعية في الأراضي العربية، حيث إنسجمت تصورات النظرية الواقعية مع الفكر الصهيوني الذي يعتمد على المصلحة و قوة لتحقيق أهداف الدولة و هي كسب مزيد من الأراضي ضمن مجالها الحيوي التي تسعى لي تحقيقه على حساب أراضي الغير، كما تعتبر الصهيونية زيادة المستوطنات و التوسع يضمن أمن دولة التي هي الفاعل الوحيد في سياسة الدولية حسب الواقعية .

النظرية البنائية و تحليل النزاع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني

النظرية البنائية في العلاقات الدولية هي نظرية اجتماعية تؤكد على أن الجوانب المهمة في العلاقات الدولية تتشكل بواسطة عوامل فكرية هوية، حيث تقدم تفسيرات بالاعتماد على الهوية، حيث إهتمت بشكل واسع بتصوير العلاقة بين البنيات Structures، و الفواعل actors³، و أول من قدم البنائية بوصفها منهج لتفسير العلاقات الدولية أو لدراسة المتغيرات الاجتماعية في إطار دولي، هو نيكولاس أونوف في كتابه " العالم من صنعنا Onuf Nicholas, Making our of World و كذا أنتوني غدنز Giddens Anthony الذي أشار إلى ما أسماه النظرية البنائية أو عملية البناء Theory Structuration، التي من خلالها يؤثر الفرد في بناء المجتمع، والبناء يؤثر في سلوك الفرد والألية التي تربط بين الطرفين هي القواعد والأعراف والرموز والمؤسسات التي يبنها الأفراد⁴، إلا أنها تنتسب في الغالب إلى الكسندر واندنت الذي

¹ Kenneth N. Waltz, Man, the state and war: A theoretical analysis, Colombia University Press, N.Y, 1959, P. 159

² عياد سمير، المرجع السابق ذكره، ص 40

³ Nicholas Onuf, Vendulka Kubalkova, Paul Knowert, International Relations In a Constructed World, Lynne Rienner Publishers, London, 1998, p 66

⁴ Anthony Giddens – Social Theory and Politics, Stable URL, <https://link.springer.com/content/pd>

أدخل إلى حقل العلاقات الدولية عام 1987 إشكالية علاقة الفاعل بالبنية ، و علاقتها بالسياسات الدولية في كتابه نظرية الإجتماعية في السياسة الدولية¹ ، التي جاءت كرد فعل على الواقعية والتز في كتابه نظرية السياسة الدولية التي تعد مثالا للدراسات الوضعية ، حيث أن دراسة ألكسندر واندت وتقديمها لمقاربة جديدة في دراسة العلاقات الدولية، ، أحدث مزيجًا مثيرًا للاهتمام من النظريات التقليدية والنقدية ، من خلال تسليط الضوء على مسألة الهوية والعلاقة بين الفاعل والبناء، يظهر واندت كمنظر جديد يساهم في تطوير فهمنا للعلاقات الدولية بالتأكيد، إدخال العناصر الإستمولوجية والإنطولوجية في دراستها يضيف بعمق إلى التحليل، مما يساهم في توسيع آفاق البحث والفهم في هذا المجال.

كما يمكن أن تساهم دراسة واندت في إثراء الحوار الأكاديمي حول العلاقات الدولية من خلال إضافة منظورات جديدة وتحفيز التفكير المبتكر والنقدي في هذا المجال ، حيث يشير في هذا الصدد بول فيوتي Paul R. Viotti أن افتراضات البنائية في العلاقات الدولية هي²:

- أن البنائية تتخذ موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية حيث يرفض البنائيون المفاهيم كما هي معطاة (مثل المصلحة الوطنية، و الأمن القومي) ويركزون على العوامل المعرفية و الذاتية التي تنتج عن عوامل تفاعل هذه الوحدات في علاقات البينية
- إهتمام البنائيين بقوى فاعلة غير الدولة مثل المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية
- يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين. هذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.
- تنظر البنائية إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل، و التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه، فبالنسبة إلى البنائيين العالم دوماً هو قضية متجددة ، وعلينا قبوله كما هو وهذا - بالطبع - موقف مختلف عن موقف الواقعيين والليبراليين وحتى الراديكاليين بنظرهم إلى البناء.
- قدم أتباع النظرية البنائية إسهامات جادة في الحوار والجدل الاستمولوجي والانطولوجي في العلاقات الدولية. إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه. كما ترفض البنائية افتراضات الوضعية

¹ Alexander Wendt , **Social Theory of International Politics** , Cambridge University Press, u.k ,1987, p5

² Paul R. Viotti, **International Relations Theory**, 5th ed, Pearson, London, , 2012, p.278

بإمكانية الموضوعية، أي فصل الذات عن الموضوع، كما أنها ترفض الإعتماد على منهج علمي واحد ، فتطالب بتعدد المنهجية و تفضل الإستراتيجية التفسيرية¹

نلاحظ أن البنائية ولت للهوية أهمية بالغة في تفسيرها للعلاقات الدولية ، حيث تعتبرها محمدا حاسما في السياسة الدولية لقدرتها على تفسير السلوك الدولاتي في المجال الدولي ، حيث ترى أن العلاقة بين الأمن و الهوية علاقة سببية و التي تتجسد في السياسية الأمنية الوطنية ، حيث أن هوية الدولة تعكس أفضليتها و أفعالها القادمة و تفهم الدولة الأخرين بناء على هويات التي تضيفها عليهم ، بينما تقوم في الوقت نفسه بإعادة إنتاج هويتها من خلال التعامل الإجتماعي² ، ومحاولة التوجه البنائي كانت لإيجاد تصوّر يعتمد على الإرادة أكثر من المفاهيم المادية الحتمية التي تعتمدها التيارات الواقعية، خاصةً عندما استخدمت تصوّر كرة البليار في تفسير العلاقات الدولية، ومع ذلك، فإن هذه المحاولة فشلت في نظر البنائيين؛ حيث لم تستطع إبراز بشكل كافٍ أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين شاركوا في النزاعات والصراعات الدولية.

و في تفسيرها للنزاعات الدولية أكدت البنائية أن النزاعات لا يغذيها السعي لإكتساب القوة من أجل المصلحة و لا طبيعية الفوضوية المطلقة (حسب الواقعيون الجدد) ، بل تفاعلات الوحدات الأساسية ، من خلال إرجاع أسباب النزاع الى التوجه التنازعي للهوية الإجتماعية للأفراد و القادة ، و التي تراها البنائية أنها ليست معطى مسبق بل تحكيمية يديرها القادة و الأنظمة و الظروف الإجتماعية³ ، فالبعد الهوياتي يلعب دور في زيادة حدة النزاعات التي يعود سببها في إختلاف التركيبة الثقافية، و العرقية للمتنازعين⁴ (العرب و الصهاينة)، حيث أن النزاعات بين الدول تغذيها تراكمات الحضارية و الثقافية ، حيث يستطيع أن يستعمل القادة و الأنظمة الهوية كعامل في زيادة حشد الأعداء ضد الطرف الأخر ، و هذا ما قامت به الحركة الصهيونية في محاولتها لكسب التأييد لإسيطانها في فلسطين، و إعادة صياغة المفاهيم بما يتواءم مع مصالحهم و هدفهم و تليق قصص خيالية يدعمون بها حججهم، و هذا ما قامت به الصهيونية في حشدها لليهود في فلسطين ، حيث إستعملت متغير الهوية اليهودية كاسلح هوياتي ضد العرب ، من أجل كسب تأييد يهود العالم، و كذا دعم دول الكبرى بإعتبارهم الأقلية الدينية تريد الإستقرار في موطن لها .

¹ Dario Battistella, op. cit., p.268

² عبد السلام جحجيش، سليمان ابي بكر، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ، برلين ، 2018 ، ص 57

³ Alexander Wendt, op. cit. p.55

⁴ عبد السلام جحجيش، سليمان ابي بكر، المرجع السابق ، ص 60

و في التوجه البنائي، يُفهم النزاع ليس كمجرد حدث معطى مسبقاً أو نتاج لفوضى في النظام العالمي، بل يُعتبر نتيجةً لتوجهات تنازعية للهوية الاجتماعية للأفراد والقادة، و يتطرق البنائيون إلى عناصر البنية القيمية، مثل الإدراك والهوية الاجتماعية، كعناصر تحليلية لفهم ظاهرة النزاعات الدولية.

حيث يصبح النزاع نتيجة للتفاعلات الاجتماعية والثقافية بين الفاعلين في الساحة الدولية، حيث يتمثل الصراع في تصارع المصالح والهويات بين الدول والمجموعات، وكيف يمكن تخفيفها أو حلها من خلال فهم العميق للديناميات الاجتماعية والثقافية التي تحتضنها المجتمعات الدولية.¹، حيث أن استعمال متغير الهوية في إثارة النزاع تتأثر فيه ثلاث عوامل متمثلة في؛ المنطق الخطابى السائد، و الإتجاهات و الميول النخبوية، إضافة الى طبيعة التعامل مع المجموعات الأخرى، و تقوم كل هذه العوامل على أساس منطق القوة التي تتحكم فيها النخب التي تسعى لتحقيق المصالح و الأهداف الإستيطانية أو التوسعية ، حيث يتم استعمال الهوية كسلاح إيديولوجي في إيدي النخب تستعملها لتأسيس علاقات تنازعية².

حيث أن من أهم الشواهد الإمبريقية التي تدعم أطروحات البنائيين حول أسباب النزاعات، نجدها في دراسة النزاع الفلسطيني مع الكيان المحتل، حيث تبنت النخب الصهيونية منذ مؤتمر الصهيونية عام 1897، توظيف خطابات الهوية اليهودية لحشد اليهود في فلسطين، و كذا إحياء الضغائن القديمة كنعرضهم للإضطهاد على يد الفلسطينيين القدامى، و الرومان ، و الأشوريين، و إثارة النزاع بالإستناد إلى أحقاد تاريخية ضد العرب المسلمين و أن الإستيطان في الأراضي العربية هو حق تاريخي لليهود كما جاء في شرائعهم اليهودية حسب معتقداتهم .

2. النظرية الجيوبولتكية و نظرتها للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني

تشكل الجغرافيا السياسية واحدة من الموضوعات الشائكة التي في دراسات الجغرافيا العامة ، ذلك أنها مضطرة الى ربط و تحليل تفاعلات البشرية سريعة الإيقاع مع العوامل الجغرافية الثابتة، حيث يحاول هذا العلم دراسة الوحدات السياسية مع الأضواء الخلفيات الطبيعية،، و التاريخية و البشرية، و خاصة الحدود السياسية التي تعد من أهم المنطلقات الدراسة في الجغرافيا السياسية³، حيث تقوم تفسيرات هذه النظرية للنزاعات الدولية على عوامل أساسية و هي؛ العامل الجغرافي ، و المجال الحيوي ، و ضغوط التي تولدها الأرض على سلوك الدول الخارجي ، فإن يمكننا تطبيق هذه النظرية على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث شكلت الأطماع الإسرائيلية في السيطرة على الأمعاء الجغرافية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، عامل أساسي في النزاع القائم للحد الساعة بين

¹ Alexander Wendt, **Anarchy What States Make of It**, International Organizations, Vol.46, No 2, 1992, P. 422

² Paul Viotti, Mark Kuppi, **International Relations Theory**, 5th ed, Pearson, London, , 2011, P. 380

³ محمد رياض ، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبولتيك ، ب.ط، مؤسسة الهداوي ، للمملكة المتحدة ، 2014 ، ص 18

الطرفين، حيث يعمل الكيان الصهيوني على خلق أوضاع جغرافية جديدة تساعد على توسعة حدوده التي أقرها قرار التقسيم الأممي عام 1947، و ذلك عن طريق إعداد مخططات هيكلية و بناء مستعمرات إستيطانية و أحياء يهودية على مستوى الأراضي الفلسطينية، و هذا ما أقرته النظرية أن المتغير الجغرافي والأرض هم أسباب الرئيسية للنزاعات الدولية الحديثة ، حيث يؤكد هذا الاتجاه أن حدود أي دولة قابلة لزعزحة لحساب دولة أخرى أكثر قوة و أن الحدود هي سبب الحروب والنزاعات الدولية .

و يعتبر الألماني فريدريك راتزل من أهم منظريين هذا الإتجاه، الذي أكد أن الدولة ليست لها حدود سياسية ثابتة و أن حدود الدولة مرتبطة بالعامل الديمغرافي، فكلما زاد عدد السكان اضطرت الدولة لتوسعت حدودها على حساب جيرانها، و هو يرى أن كل الدول ليست ضامنة لحدودها و إنها معرضة للاختراق من طرف الدولة التوسعية التي تجبرها الظروف على توسع حدودها ، و أن الحدود الدولية ستظل مصدرا للصراعات و الحروب و النزاعات¹.

حيث أسس راتزال النظرية المعروفة باسم الجيوبولتيك العضوي، والتي تبرز النزاعات الدولية في إطار مقولة "البقاء للأقوى". وفقاً لراتزال، يُنظر إلى الدولة ككائن حي، حيث تتمتع بالخصائص الحيوية والمتطورة، مثل الكائنات الحية الأخرى، وبما أن هذا الكائن الحي يسعى للبقاء والتطور، فإنه من الطبيعي أن تسعى الدولة أيضاً للنمو والتوسع.

وبناءً على ذلك، يقترح راتزال أن الدول تسعى للتوسع والنمو لضمان بقائها وقوتها في النظام الدولي، وهذا يعكس الطبيعة السلبية والمنافسة للعلاقات الدولية، حيث يتمحور الصراع حول السيطرة على الموارد والمساحات وتحقيق المصالح الوطنية، فحسب راتزال أن الدولة تتحرك في ديناميكية مستمرة حتى تحقق لنفسها متطلبات وجودها و تخفي كل الوحدات الضعيفة التي لا تقدر على الوجود و المنافسة تحت مبدأ البقاء للأقوى، و يتفق كذلك رودلف كيلين مع راتزال أن الهدف الأساسي من نمو الدولة أنها تسعى لتحقيق القوة، و الذي يراها أفضل من الأخلاق².

و قد أكد هاوسهوفر أفكار راتزال المفسرة للسلوك النزاعي بين الدول ، التي تكون على أساس البحث على الموارد الطبيعية و توسعة مجالها الحيوي الذي يزيد في بناء قوة الدولة³ ، و يربط هاوسهوفر بين زيادة التوسع و كثافة

¹ حسين قادري ، المرجع السابق ذكره ، ص 52

² Ciro E Zoppo , Charles Zorgbibe, **On Geopolitics: Classical and Nuclear** , Springer, Dordrecht Netherlands, 1985.p 92,

³ جلال خشاب ، المرجع السابق ذكره، ص 38

و يتفق أصحاب هذا الإتجاه أن مساحة الدولة البرية تحدد قوتها ،حيث تسعى الدول لتوسيع حدودها، كما أن الرغبة في التوسع لدى الدول القومية تبدوا بشكل واضح ،حيث أن الحدود بين هذه الدول تكون عرضة للصراع الدائم ، فالمتغير الجغرافي يكون سبب النزاع بين دولتين متلاصقتين جغرافيا ، حيث أهمية بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات وقوع توترات بين الدول من أجل السيطرة عليها، و هذا ما يقع الآن في فلسطين، فاعتبرت المدرسة الألمانية المجال الحيوي للدولة **lebensraum** عبارة عن كائن حي ينمو و يتمدد ، و طبقته ألمانيا في سياستها التوسعية بعد الحرب العالمية الأولى، حيث دعت لأن تكون لألمانيا مجال حيوي تمتد فيه جذورها السياسية و الاقتصادية، فهو المنطلق الأساس في وضع استراتيجيات الدول خصوصا الدول ذات أهداف كبرى تزداد أهميته عن طريق ضمان تفعيل المجال الحيوي القريب أو المباشر للدولة¹ ، و لا يتحقق ذلك إلا باستيلاء أو إحتلال دول مجاورة أصغر منها و أضعف منها، لأهميتها العسكرية أو لمصادر مياهها و ثرواتها الطبيعية .

حيث أن المجال الحيوي يدور حول محورين رئيسيين ؛ مجال الحيوي المشروع و هو عبارة عن المساحة الواقعة في حدود الدولة و معترف بها دوليا، و للدولة السيادة التامة على تلك المساحة ، و لمواطنيها الحق في ممارسة كافة الأنشطة السياسية و الاقتصادية بكل حرية .

أما الثاني فيعبر عن المجال الحيوي المغتصب، و هو المساحة التي تقع داخل حدود الدولة و مستغلة من طرف دولة أقوى و ضمته الى مجالها بعدة أساليب منها : الإحتلال العسكري ، الاستيطان ، الحماية (الأراضي الفلسطينية إقليم جولان سوري، جنوب لبنان) ، و كإسقاط نظري للمجال الحيوي بشكل عام و قوانين راتزل بشكل خاص على التوسع الإحتلال الإسرائيلي في المناطق العربية حيث يتبين أن حدود الكيان المحتل تجسد نموذجا مثاليا لنظرية راتزل لنمو الدولة، حيث إستخدمت دولة الإحتلال القوة العسكرية لتوسع و إستيلاء على أراضي العربية ووصلت مساحتها الى 77 % من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعدما كانت 56 % بعد قرار تقسيم غير شرعي رقم 181 صادر عام 1947 ، و رأى ديان أن مساحة الكيان غير مكتملة و لن تكتمل إلا بالتوسع نحو الشرق و ضم الضفة الغربية، و توسع نحو الشمال باتجاه النهر الليطاني و جنوبا باتجاه سيناء² ، و قد عبر راتزل أن الدولة تسعى في نموها لامتصاص أجزاء ذات قيمة السياسية و الإقتصادية و الجغرافية، فقد تحقق لإسرائيل ذلك في حرب 1967، حيث وصلت لمرحلة النضج بالقوة لتصبح مساحتها تساوي ثلاث أضعاف مساحة 1948 التي كانت تقدر بحوالي 20.770 كم²، و تمكنت خلالها من ضم أجزاء من الدول العربية سيناء و جولان و الضفة الغربية المحتلتان الى اليوم، و إن خوف الكيان الصهيوني من الاندثار و الاضمحلال ينظر للمساحة الجغرافية أنها مقدسة

¹ أمنة حسين محمد ، المجال الحيوي للأمن القومي الإسرائيلي في الدول العربية المجاورة ، (أطروحة ماجستير دراسات اقليمية) ، جامعة القدس ، 2009 ، ص 21

² حسين قادي ، المرجع السابق ذكره ، ص 121

و لا يجب التفريط فيها أو المساس بها ، و أصبحت السياسة التوسعية السمة الأهم في العلاقات الإسرائيلية و التي وجدت لها تبريرات مناسبة و هي توفير الأمن و الحماية ، إلا أن حدودها الحالية من وجهة النظر الإسرائيلية لا تتناسب مع قدراتها العسكرية، و لم تحقق حدودها الجغرافية التوراتية بعد¹ ، لذلك أن النزاع القائم بين الفلسطينيين و الكيان الصهيوني، صعب الحل لأن كل طرف لا يتنازل عن مطالبه بحيث الفلسطينيين يطالبون بإسترجاع أراضي المغتصبة سنة 1967 ، أما الكيان المحتل يريد توسع أكثر وعدم تفريط في أي جزء جغرافي كسبته في حروبها مع الدول العربية عام 1948 و عام 1967 .

¹ آمنة حسين محمد، لمرجع السابق ذكره ، ص 123

المطلب الثالث : سياق التاريخي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي

الصراع بين العرب واليهود هو صراع ذو أبعاد دينية وتاريخية أكثر منه سياسية، إذ يرتبط بجذور تاريخية عميقة تعود إلى فترة ظهور الإسلام، حيث بدأ العداء اليهودي للإسلام منذ نزول الرسالة السماوية على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، حيث كان اليهود يتوقعون نبياً آخر وفقاً لنبوءاتهم، وكانوا يأملون أن يكون من بني إسرائيل، وعندما جاء النبي من العرب، رفضوه حسداً وتمسكاً بتفوقهم الديني المزعوم، وهو ما زاد من حدة الصراع الديني الذي استمر عبر العصور.¹ وكان اليهود يدركون أن الإسلام سيبتل مزاعمهم ويضعف مكانتهم الدينية والاجتماعية لأنه دين الحق، مما سيؤدي إلى فقدانهم مصادر الثراء المبنية على الربا والاستغلال.

حيث بدأ الصراع بين المسلمين واليهود في غزوة بني قينقاع، ثم تلتها غزوات بني النضير وبني قريظة، التي أظهرت عمق الحقد اليهودي تجاه المسلمين، أما غزوة خيبر، فكانت آخر مواجهة كبرى، حيث هُزم اليهود شر هزيمة وطلبوا من النبي محمد صلى الله عليه وسلم السماح لبعضهم بالبقاء لتصريف أعمالهم بعد الهزيمة . حيث أن على هذه الخليفة الدينية القائمة على الكره و الحقد للإسلام و العروبة معا، قامت الدولة الصهيونية المعاصرة على تنبؤات تبرز أحييتها الدينية و التاريخية في أرض فلسطين، حيث يستند اليهود في إدعائهم على نصوص التوراة القديم ، و وعد الرب لبني إسرائيل بأرض المقدسة حيث أن الرب حسب معتقدتهم أعطاهم هذا الحق بصفتهم شعب الله المختار ، و بصفتهم أبناء إبراهيم من ولدة اسحاق ، كما أن الميثاق الذي قطعه الرب لإبراهيم و نسله لا يعني أحدا سواهم حسب الشرح التلموذي اليهودي للتوراة .

أما بالنسبة للحق التاريخي فهم يستندون إلى قيام مملكتي داود و ابنه سليمان في فلسطين، ثم مملكتين يهوديتين منذ أكثر من ثلاث آلاف سنة، و السبب في كونهما مملكتين لا مملكة واحدة هو عجز القضاة على توحيد المملكتين الشمالية، و الجنوبية في مملكة واحدة² ، ونظراً لأن الصهاينة يرون الصراع مع الفلسطينيين كرهان على نجاح الإيديولوجية الصهيونية في تحقيق أحلامها، يسعى هؤلاء الصهاينة إلى إثبات حقوقهم الدينية والتاريخية في فلسطين، سواءً بتسليط الضوء على الجوانب الدينية في بعض الأحيان أو التاريخية في أحيان أخرى، ومنذ بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين، اتخذ الصراع العربي الإسرائيلي منحى إيديولوجياً على جميع المستويات الإدراكية والمعرفية، حيث بدأ الصهاينة، في تعليم اليهود بثقافة الحقوق الدينية والتاريخية لليهود في فلسطين، وقد بذلوا جهوداً مضنية في ذلك عبر الأدب الصهيوني المجد لخدمة أهداف الحركة، حيث كان دور الأدب الصهيوني تتمثل

¹ ساجدة نوفل شحادة ، المرجع السابق ذكره ، ص 39

² بيان النوبهوض الحوت ، فلسطين - القضية - الشعب - الحضارة ، دار الشباب للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان ، ط 01 ، 1991 ، ص 31

أساسًا في تبرير ممارسات الصهيونية على أرض فلسطين¹، سواء قبل قيام الدولة أو بعدها، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفقًا للوعد الإلهي، وبمرور الوقت، تطورت هذه الثقافة لتصبح جزءًا أساسيًا من النفسية الإسرائيلية، حيث أصبحت الثقافة الصهيونية وقودًا ضروريًا لدفع عجلة الصراع من أجل البقاء، وتأثر الأمن والاستقرار داخل الكيان الصهيوني بشكل كبير جراء هذه الثقافة، حيث أصبح المجتمع الإسرائيلي يعيش في حالة قلق وجودي، ويدرك تمامًا أن الصراع مع الفلسطينيين والعرب هو صراع عقائدي بشكل رئيسي قبل أن يكون سياسي، كما يدرك بوضوح أن العقيدة الإسلامية التي تتحذر في نفوس الفلسطينيين تمنعهم من التنازل عن أي جزء من أراضيهم المقدسة مهما كانت التكلفة²، حيث تربت الحالة الشكوكية و القلق الوجودي الإسرائيلي من الصراع العربي الإسرائيلي، بناء على عدة أسباب نبرز منها :

- المناهج التعليمية في المدارس الإسرائيلية، و الذي أعطته الحركة الصهيونية الأهمية القصوى لترسيخ فكرة الرواد الصهاينة حول القومية اليهودية، و الحق التاريخي و الديني لليهود في فلسطين ، و ثمة نظرة عابرة لمحتويات المناهج التعليمية التي تدرس للأطفال المدارس، تكشف لنا عن محاولات ترسيخ قيم الصراع في الطفل اليهودي على سبيل المثال، في كتب الأرض الطيبة التي صدرت عام 1986 و تدرس في المدارس الإسرائيلية، و التي تصدر مناهج لمن تنتمي أرض إسرائيل، و يجيب المؤلف تنتمي لليهود و لكن جاءت بعض الشعوب و منهم العرب و كانوا قليلون جد و جعلوا منها أرض خراب، و ورد في الكتب الجغرافيا أن جولان و الجليل أراضي إسرائيلية³، حيث كان الهدف هو بث الروح القومية الصهيونية في النشء و إيقاظ الوعي الإجتماعي فيهم، حتى يشعروا بإرتباط التاريخي بأرض ليست أرضهم ، و تغذية الأجيال اليهودية بالعنف و كراهية العربي المحيط بالكيان الصهيوني، حيث ربطت تعليم القتل و العنف بالنصوص الدينية و الأمثلة التاريخية، و فتاوى الحاخامات حتى تحول القتل الى عبادة ، حيث تبقى فتاوى خاصة بأرض الميعاد مسألة في غاية الخطورة ، تشكل في النهاية ثقافة مجتمعية و إشكالية معقدة و متشابكة من المنظور الديني للصراع ، خاصة ادعى الحاخامات⁴ " فكرة الوعد الإلهي " ذريعة لدفع الإسرائيلين نحو التمسك بهذه الأرض، و تحريضهم على العنف و القتل ضد العرب و الفلسطينيين في سبيل البقاء في الأرض المقدسة .

¹ بيان التوبيهض الحوت ، المرجع السابق ذكره ، ص 55

² عمر عبد العلي العلام ، المجتمع الإسرائيلي و ثقافة الصراع ، ط01، دار العلوم للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2007 ، ص 14

³ المرجع نفسه ، ص 20

⁴ حاخام : كلمة عبرية معناها الرجل الحكيم و العاقل ، و كان هذا المصطلح يطلق على جماعة المعلمين الفرنسيين

و قد تنامت أهمية البعد الديني في تطورات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وقد كانت حرب سنة 1967 وما حملته من خذلان عربي، و الذي كان بمثابة معلم في هذا المنظور، فللمرة الأولى وقعت كامل أرض فلسطين وفي جملتها القدس بكاملها ، تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية ، وأفضى إلى نشوء حركة الاستيطان القومية الدينية " غوش إيمونيم التي كانت المصممة على بناء الهيكل والاستيطان كامل إلى الأبد، إتماماً للعهد المقطوع مع يهود¹، من جهة أخرى، هناك ارتباط وثيق بين القضية الفلسطينية والإسلام، حيث يعتبر الدفاع عن الأماكن المقدسة في فلسطين نصرة للإسلام والمسلمين، و ينظر العرب والمسلمون إلى القدس وفلسطين كرمز ديني إسلامي يجب تحريره من الاحتلال الصهيوني، ما يجعل تحرير فلسطين واجباً دينياً أكثر من كونه قومياً، كما تعزز هذه النظرة بقديسية المسجد الأقصى، ثاني مسجد بني على الأرض بعد المسجد الحرام. فالكره التاريخي لليهود، بسبب معادتهم للأنبياء واعتداءاتهم الدينية، مما يغذي العداة الديني بين المسلمين واليهود، و يجعل الصراع مبنياً على أسس دينية أيديولوجية².

وهكذا فإنّ اكتساب النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي طابعاً دينياً سيصعب إمكانية الوصول إلى " الحل الوسط للقضية الفلسطينية، إذ إنّ الرداء السياسي العلماني الذي تلبسه الحركة الصهيونية الرسمية، يبدو قناعاً تتخفى وراءه رؤية دينية تصر إسرائيل من خلالها على تحديد مواقفها من الصراع استناداً إلى اعتبارات تملّحها عقائد دينية بأكثر ممّا تملّحها اعتبارات سياسية.

ولأنّ المعتقدات الدينية لا تقبل بطبيعتها حلولاً وسطاً، فمن الطبيعي أن تصبح الصراعات المبنية على معتقدات من هذا النوع مستعصية الحل و التسوية. فأية تسوية قابلة للحياة هي بطبيعتها حل وسط بين حقوق ومصالح متعارضة، وما لم تبد أطراف النزاع استعداداً حقيقياً ومتكافئاً لتفهم حقوق الآخرين ومصالحهم، والقبول بصيغة تحقق التوازن بين حقوق ومصالح الجميع، يصبح إمكان التوصل إلى أرضية مشتركة، مسألة بالغة الصعوبة. وحين يكون هناك طرف عربي يرى الصراع من منظور سياسي، من خلال خطة السلام العربية، وهو منظور براغماتي - مرّن بطبيعته، وآخر إسرائيلي يراه من منظور ديني، وهو منظور عقائدي - جامد بطبيعته-، يصبح من الصعب جداً التقريب بين مواقف الطرفين للاتفاق على مرجعية واضحة للأسس التي يقوم عليها الحل. ومن المؤكد أنه إذا أصرت إسرائيل على رؤيتها الدينية للصراع فلن يكون هناك سلام شامل وعادل ودائم³.

¹ عمر عبد العلي ، المرجع السابق ذكره ، ص 45

² بيان النوبهض الحوت ، المرجع السابق ذكره ، ص 61

³ عبد الله تركماني ، مخاطر البعد الديني في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ، الحوار المتمدن ، العدد 6930 ، نقلا عن

<https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=722102> (تم اطلاق في 2022/05/30)

المبحث الثاني : فلسطين معلم تاريخي في الحضارة العربية و مكانتها الدينية في العالم الإسلامي سنحاول في هذا المبحث تناول أهم المحطات التاريخية لفلسطين، بدءًا من الشعوب والحضارات التي تعاقبت على أرضها حتى العصر الحديث، كما سنستعرض أهمية فلسطين كمعلم تاريخي في الحضارة العربية والإسلامية، مع التركيز على ما تمثله للعالم الإسلامي بسبب ما تحويه من مقدسات دينية، مما جعلها مهدًا للديانات السماوية.

المطلب الأول تاريخ فلسطين: دراسة في الحضارة و الهوية الفلسطينية

توالت على أرض فلسطين أقوام متعاقبة منذ أقدم العصور، حيث لعبت دورًا مهمًا في تاريخ البشرية؛ فمنذ أن خلق الله الإنسان، استقرت مجتمعات مختلفة على هذه الأرض المباركة في مراحل متعددة من التطور الإنساني فالموقع فلسطين الجغرافي المميز وخصوبة أراضيها جعلها موطنًا للإنسان منذ العصور الأولى، وتميزت بكونها ملتقى الحضارات وطرق التجارة، مما ساهم في تشكيل تاريخها الطويل والمتنوع عبر الأزمان.

أطلق اسم "فلسطين" على القسم الجنوبي الغربي لبلاد الشام، وهي الأرض الواقعة في غرب آسيا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، حيث كانت تُعرف بأرض كنعان، وهو أقدم اسم معروف لهذه الأرض، وأول من سكن فيها هم الكنعانيون الذين قدموا من جزيرة العرب حوالي عام 2500 ق.م، ويعود استقرارهم في فلسطين إلى خصوبة أرضها وأهميتها الاستراتيجية، مما جعلها مركزًا للحضارات المختلفة عبر العصور.¹ ، و قد أنشأ العرب البيوسيون مدينة القدس الخالدة سنة 2500 ق.م و أطلقوا عليها إسم (ييوس) ثم (أورسالم) أي مدينة السلام ، إلى جانب العديد من المدن و القرى التي أنشأها القبائل العربية الكنعانية² ، و قد ظلت فلسطين تسمى بأرض كنعان حتى عام 1200 ق.م حين غزتها القبائل الكريتيّة و إستقرت على شواطئها بين يافا و غزة، و سميت باسم فلسطين نسبة إلى القبيلة الغازية ، و بعد مرور الأزمنة و اندماج الكريتيون و الكنعانيون مع بعض بالتزاوج و التعامل، تم تعميم إسم فلسطين على كافة المناطق التي كان يشغلها الكنعانيون الساحلية و الداخلية ، و قد طغى العنصر الكنعاني على فلسطين في النهاية و أصبح سكان البلاد كلهم من الكنعانيين³ ، الذين أسسوا فيما بعد مدن و قرى فلسطينية ما لا يقل عن مائتي قرية و مدينة فلسطينية، مثل عسقلان و عكا و حيفا و الخليل و أسدود و بئر السبع و بيت لحم و العديد من المدن الفلسطينية، كما أن بعض المؤرخين يؤكدون أن أصل كلمة فلسطين، وردت في السجلات الآشورية في عهد الملك "اديزاري الثالث" حوالي 800 ق.م .

¹ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفيتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة، ط01، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2022، ص 13

² أحمد ساحل رجال، فلسطين بين حقيقة اليهود و اكدوبة التلموذ، ط01، دار البديّة، عمان، ص 111

³ شفيق الرشيديات، فلسطين تاريخ عبّرة و مصير، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 30

و قد تعرضت فلسطين في هذه الفترة للعديد من الغزوات و الحروب ، وإجتاحت أطرافها العديد من القبائل المهاجرة بحثا عن المراعي و المياه نظرا لخصوبة أرض المباركة ، فقد غزاها المصريون، و البابليون ، و الحثيون، و كانت أرضها مسرحا للعديد من الحروب الطاحنة التي كانت بين الغزاة و الكنعانيون ¹.

و تعرف الأرض المقدسة بتاريخ طويل يعود إلى حوالي سنة 1900 قبل الميلاد، عندما قدم نبي الله إبراهيم عليه السلام، وهاجر إبراهيم من بلاد الكنعانيين البابليين في العراق، حيث كانوا يكفرون برسالته، وجاء بهدف بعث رسالة التوحيد،وقد إستقر أبو الأنبياء في فلسطين، وأقام في مدينة الخليل التي تعرف أيضاً باسم "مدينة الخليل" حتى توفاه الله عز وجل في تلك المدينة، و قد سار أبناؤه الأنبياء من بعده على نهجه إسماعيل عليه السلام الذي إستقر في مكة، و إسحاق و يعقوب عليهما السلام اللذان إستقرا في فلسطين ² و قد هاجر الأسباط (و هم ذرية يعقوب المتفرعة من أبناءه) المعروفون ببني إسرائيل نسبة الى "لقب أبيهم يعقوب " هاجرو الى مصر و إستقروا فيها أربعة قرون تقريبا، و قد عانوا من بعد وفاة نبي الله يوسف عليه السلام من إضطهاد الفراعنة بضعة قرون إلى أن أرسل الله لهم موسى عليه السلام، في القرن 13 ق.م لينقذهم من طغيان آل فرعون،و قد أهلك الله فرعون و جنوده بعد ذلك ودعى موسى عليه السلام قومه إلى قتال الجبابرة، وهم قوم من الحثثانيين والفرزيين والكنعانيين، وكانوا يسكنون الأرض المقدسة، فأبى بنو إسرائيل القتال وجبنوا عنه، واقترحوا على موسى عليه السلام ما ذكره الله عز وجل في قوله: **قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ** ³ ، فهناك دعا موسى عليه السلام ربه عز وجل بقوله: **"قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ** ⁴ فحكم الله عليهم بالتيه بقوله: **قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ** ⁵ فظلوا تائهين المدة التي قضى الله عليهم ، ومات في هذه الفترة موسى عليه السلام، وكان هارون عليه السلام مات قبله أيضاً ، ويقول اليهود في كتابهم التوراة إنه قد مات في زمن التيه كل من كان بالغاً وقت نكولهم، ولم يدخل الأرض المقدسة منهم سوى يوشع بن نون وكالب بن يوفنا ⁶ وهما اللذان قال الله عنهم: **قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا**

¹ شفيق الرشيدات ، المرجع السابق ذكره ، ص 35

² محسن محمد صالح ، المرجع السابق ذكره ، ص 17

³ القرآن الكريم ، سورة المائدة ، آية 24

⁴ القرآن الكريم ، سورة المائدة ، آية 25

⁵ القرآن الكريم ، سورة المائدة ، الآية 26

⁶ لسعود بن عبد الله خلف ، دراسات في الأديان اليهودية و النصرانية ، ط04 ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، 2004 ، ص 52

عَلَيْهِمُ الْبَابُ"¹، و قد دخل يشوع عليه السلام بالقبائل العبرانية في سنة 1186 ق.م ، نهر الأردن من الجهة الجنوبية، و دخلوا فلسطين و إحتلوا مدينة أريحا الكنعانية بعدما قتلوا معظم سكانها²

حيث إستولوا بني إسرائيل على معظم جنوب فلسطين، و بقي الكنعانيون في قسم منها ، كما بقي الفلسطينيون في القسم الغربي ، و قد عاش الأقسام الثلاث مئات السنين بعد وفاة يوشع عليه السلام ، حيث يقدر العلماء أن مدة بقاء بني اسرائيل في أرض كنعان حوالي أربع قرون قبل أن يطردوا منها نهائياً، حيث عرفت الدولة اليهودية أقصى درجات الرقي في عهد القضاة الذي حكموا البلاد حوالي قرن و نصف، و كان آخر ملوكهم صموئيل الذي إتفق مع الإسرائيليين على تعيين شاول بن قيس مالكا عليهم ، لتوحيد قبائلهم غير أنه قتل في إحدى الحروب مع الفلسطينيين ، و جاء بعده الملك داود عليه السلام الذي حكم حوالي أربعين سنة منها سبع سنين في الخليل و الباقي في أورشليم ، حيث أخضع في عهده الكثير من القبائل و الشعوب ، كما تخلص من هيمنة الفلسطينيين و أخضعهم أيضا³.

و جاء من بعد الملك داود عليه السلام ابنه الملك سليمان عليه السلام ، الذي كان عكس أبيه حيث عرفت فترة حكمه السلام دون حروب ، حيث سخر الله له الريح و الجن ، و أعطاه الله له الملك لا ينبغي لأحد من بعده و في عصره تم بناء الهيكل للعبادة الذي عرف بهيكل سليمان ، و توحدت فيه فلسطين تحت راية الإيمان و التوحيد في عهده قبل الفتح الإسلامي لها .

و بعد وفاة الملك سليمان عليه السلام إنقسمت المملكة إلى دولتين متناحرتين ، حيث أصبحت شكيم (نابلس) عاصمة الدولة الشمالية مملكة إسرائيل ، و بقيت أورشليم (القدس) عاصمة الدولة الجنوبية (يهوذا) ، و قد دامت مملكة اسرائيل حوالي قرنين من الزمن قبل تندثر على يد الآشوريين ، حيث تمكن الملك الآشوري سرجون الثاني سنة 722 ق.م من سبي وجوه المملكة و نخبة الشعب ، في حين بقيت مملكة يهوذا حوالي 138 سنة ، من اندثار مملكة اسرائيل الشمالية ، حيث سقطت على يد نبوخذ نصر الكلداني ، حيث إحتل البلاد و طرد معظم اليهود إلى بابل، و سيطر الكلدانيين على فلسطين⁴ .

و أثناء حكم الفرس لبابل و فلسطين (539 ق.م-331 ق.م) سمح الملك كورش لليهود بالعودة إلى فلسطين و أمر بإعادة لهم ممتلكاتهم التي سلبت منهم ، كما أمر بإعادة بناء هيكل سليمان على نفقة بيت الملك⁵ .

¹ القرآن الكريم ،سورة المائدة، الآية 23

² شفيق الرشيديات ، المرجع سابق ذكره ، ص 31

³ بيان النويهض الحوت ، المرجع السابق ذكره ، ص 56

⁴ لسعود بن عبد الله خلف ، المرجع السابق ذكره ، ص 75

⁵ بيان النويهض الحوت، المرجع السابق ذكره ، ص 63

و بدأ بعد ذلك الحكم الإغريقي لفلسطين منذ سنة 332 ق.م الى غاية سنة 64 ق.م حيث فتح الكسندر المقدوني فلسطين، و قد تأرجح وضع اليهود في عهد الإغريق بين المد و الجزر ، و قد إستطاع اليهود بعد ثورة ضد السلوقين من تحقيق الحكم الذاتي على منطقة القدس بعد الثورة المكابية سنة 164 ق.م ، و كان سكان فلسطين في هذه الفترة يتكون من الكنعانيين و العرب و من خليط بين السامريين، و الأرميين، و فلسطينيين وكذلك من مجموعات من بقايا الأمم السابقة الفاتحة كالأشوريين، و الحثيين و المصريين و الفرس¹

و قد تمكن الرومان من السيطرة على فلسطين عام 63 ق.م، و قد ألغوا الحكم الذاتي لمكابين اليهود لمدينة القدس، و أخضعوها لحكمهم مباشرة و قد ثار اليهود ضد الرومان عام 66م لكن الرومان بقيادة " تيطس أحمداوا الثورة و أحرقوا القدس و أهدموا المعبد الذي بناه هيرودس، و قد أقام الملك هادريان الروماني ببناء مدينة ايلياكبتولينا، فوق مدينة القدس الذي دمرها جوليوس سيفيروس القائد الروماني عام 70م ، حيث عرفت بعد ذلك باسم ايلياء، و قد منع اليهود بعد ذلك من دخول فلسطين لنحو قرنين من الزمن² ، حيث عرفت تاريخ فلسطين في العهد الروماني حدثين مهمين أولهما ميلاد المسيح عيسى عليه السلام بأرض فلسطين، و ثانيا نهاية الوجود اليهودي على أرض فلسطين، و قد إستمرت الدولة البيزنطية من الهيمنة على فلسطين منذ سنة 394م، إلى غاية الفتح الإسلامي لفلسطين في عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم .

¹ بيان التوبيهض الحوت، المرجع السابق ذكره ، ص 88

² محسن محمد صالح ، المرجع السابق ذكره ، ص 21

المطلب الثاني : فلسطين ورواية اليهود تداعيات تاريخية وتحديات معاصرة

تحدثت كل الأدبيات اليهودية القديمة والحديثة عن الحق التاريخي، و الديني المزعوم لليهود في فلسطين ، و إستندوا في ذلك على أنهم من نسل سيدنا إبراهيم عليه سلام، و أن الرب وهبهم أرض فلسطين هبة أبدية سرمدية و هذا ما تضمنته كتبهم حيث جاء في الإصحاح 15 من سفر التكوين (في ذلك قطع الرب مع إبرام ميثاقاً قائلاً لنسلك إعط هذه الأرض من نهر مصر إلى نهر الكبر نهر الفرات)¹ ، و في موضع آخر من الإصحاح (و أقيم عهدي بيني و بين نسلك من بعدك في أجيالهم عهداً أبدياً لأكون إلهاً لك و كذلك من بعدك، و أعطي لك و لنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض غربتك أرض كنعان ملكاً أبدياً و أكون إلههم)² و إن تفسير ما جاء في الإصحاح أن الله سبحانه قطع عهداً بينه، و بين نبيه على تمكين و خلافة في الأرض التي أمره الله دخول إليها و هي أرض كنعان ، لكن نسل سيدنا إبراهيم لا ينحصر على بني إسرائيل فقط بل هذا الخطاب عام موجه لكل أمة إبراهيم التي إستقامت على الحق و اتخذت من الإسلام سيلاً ، و قد إستدل اليهود على بعض النصوص في التوراة التي جاءت في سفر الخروج " كلام الرب لموسى عليه السلام " أنا الرب و أنا ظهرت لإبراهيم و إسحاق و يعقوب بإني الإله القادر على كل شيء... و أيضاً أقمت معهم عهدي أن أعطيهم أرض كنعان أرض غربتهم التي تغربوا فيها"³

و حسب التصورات التلمودية (كتاب المقدس الثاني عند اليهود) فإن فكرة المسيائية التي هي تصور بمثابة عقيدة سياسية و عملية أكثر منها فكرة لاهوتية تأملية، لأن اليهود وجدوا فيه صمام الأمان ينفسون بواسطته في أوقات الأزمات، و يسود هذا التصور إن المسيح المخلص أو المحرر ينحدر من سلالة داود عليه السلام و سيغلب أعداء إسرائيل و يسترجع فلسطين، وقد ساهم ذلك في إبقاء أمل العودة حياً في نفوس اليهود⁴

حيث أحاط الأدب الحاخامي فلسطين بمهالة من قدسية و أعقدق عليها صفات المبالغة، بحيث جعل إمكان إقامة شعائر دينية كاملة مستحياً خارجها، و أن تعاليم التوراة لا يمكن أن تنفذ كاملة إلا في الأرض المقدسة و لا يمكن لليهودي أن يتنبأ إلا و هو فيها، بل أن وجوده فيها يجعل الإنسان حكيماً ، و من يعيش داخل أرض فلسطين يمكن إعتباره مؤمناً⁵

¹ الكتاب المقدس ، (العهد القديم) ، سفر التكوين ، الإصحاح 15، عدد (18-21)

² لكتاب المقدس ، (العهد القديم) ، سفر التكوين ، الإصحاح 17، عدد (07-18)

³ لكتاب المقدس ، (العهد القديم) ، سفر الخروج ، الإصحاح 06، عدد (02-04)

⁴ وليد حسن المدلل ،عدنان عبد الرحمن أبو عامر ، دراسات في القضية الفلسطينية ، ط01 ، جامعة الأمة للتعليم المفتوح ، 2013 ، ص 20

⁵ المرجع نفسه ، ص 21

و في موضع الآخر يزعم في العهد القديم أن الرب يفتقد بني إسرائيل و ما صنع بهم في مصر من قبل الفراعنة فيخاطب موسى عليه السلام (فلقد أصدكم من مذلة مصر إلى أرض الكنعانيين و الحثيين و الأموريين و الفرزيين و الحواريين و اليبوسيين إلى الأرض تفيض لبنا و عسلا)¹

و أيضا ما جاء في سفر الخروج (و اتخذكم شعبا و أكون لكم إلهما فتعلمون اني أنا الرب إلهكم الذي يخرجكم من تحت أثقال المصريين و أدخلكم إلى الأرض التي رفعت يدي أن أعطيها لإبراهيم و اسحاق و يعقوب و أعطيتكم اياها ميراثا)²

كما تحتل فلسطين مكانا رئيسيا في الوجدان اليهودي نظرا لقداسة المكان في الديانة اليهودية، و خاصة القدس التي يطلق عليها أورشليم أو "مدينة الرب"، فهي ليست عاصمة داود و سليمان السياسية فحسب وإنما هي العاصمة التي لا يمكن للإله أن يستقر أو يُعبد إلا فيها "الرب إختار صهيون واشتهاها مسكناً له". و يطلق على القدس اسم "صهيون" في الموروث الديني حيث تضم جبل صهيون وقبر داود و 'حائط المبكى'. وقد أصبحت المدينة مركزاً للدين اليهودي يتجه إليها اليهود و يذكرونها في صلواتهم وخصوصاً في احتفالاتهم بعيد الفصح حيث يرددون: 'نلتقي في العام القادم في أورشليم' وهي أيضاً المدينة التي كانوا يحجون إليها ثلاث مرات في العام

و تتمركز عقيدة اليهود في فلسطين على ثلاث محاور رئيسية هي

01 هيكل سليمان

02 حائط البراق (حائط مبكى)

03 أرض الميعاد

فالهيكل هي كلمة في العبرية يقابلها بيت همقداش، أي البيت القدس أو هيخال و تعني البيت الكبير في اللغة السامية، و هي الطريقة التي كان يشار بها الى مسكن الإله، و من أهم أسماء الهيكل "بيت يهوه" و مسكن أعد ليكون بيت الإله³، و هذا ما جاء في سفر ملوك الأول " حيث تكلم سليمان : قال الرب إنه يسكن في الضباب، اني قد بينت لك بيت سكني، مكانا لسكنائك للأبد"⁴

حيث يعتقد اليهود أن خيمة الإجتماع التي يسمونها قبة الزمان كانت موجودة قبل عبادتهم العجل، الذي هو متقدم على مجيئهم بالبيت المقدس و أنها مسكن الرب و كانت مع بني اسرائيل في التيه، و يرون أن أرض

¹ لكتاب المقدس، (العهد القديم)، سفر التكوين، الإصحاح 04، (24)

² لكتاب المقدس، (العهد القديم)، سفر الخروج، الإصحاح 02، (76)

³ عبد الله محمد المسري، موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية، جزء 04، ط01، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 159

⁴ الكتاب المقدس (العهد القديم)، سفر الملوك الأول، العدد (12-13)

مسجد الأقصى هي أرض الهيكل و أن مسجد الصخرة هو مكان قدس الأقداس داخل الهيكل¹، و حسب ما جاء في الكتاب المقدس أن سليمان عليه السلام بنى الهيكل في سبع سنوات و بناه فوق جبل مرايا في القدس و هو جبل هضبة الحرم ، كما تذكر أسفار العهد القديم أن الهيكل بقي على حاله حوالي أربعة قرون أي منذ حوالي 968 ق.م إلى أن هاجم البابليون القدس بقيادة الملك نبوخذ نصر و هدموه سنة 586 ق.م² ، و بعدما هدم هيكل سليمان عليه السلام الأول ، قام " هيرودس " الوالي اليهودي على فلسطين من قبل الرومان ببناء الهيكل الثاني جديد على أنقاض هيكل زورو بابل الذي أصابه الخراب ، و قد هدم الهيكل الثاني على يد القائد الروماني " تيطس " الذي حاصر القدس و خربها و دمر الهيكل الثاني، حوالي سنة 70 م ، أما الهيكل الثالث المزعوم يشير الى عودة اليهود بقيادة المشايخ الى صهيون لإعادة بناء هيكل آخر الزمان و هو مرتبط بالدولة الصهيونية و يسعى اليهود لبناءه على أنقاضه المسجد الأقصى³

حائط البراق

فترجع تسميته بهذه الإسم لدى المسلمين نسبة لدابة التي نقلت الرسول صلى الله عليه و سلم من مكة الى المسجد الأقصى في ليلة الإسراء و المعراج ، حيث ربط الرسول صلى الله عليه و سلم الدابة قرب الباب في مكان بالحائط الغربي للحرم ، في الحلقة التي كان يربط فيها الأنبياء من قبل . أما اليهود يطلقون عليه حائط المبكى بزعمهم أن هذا الجدار هو الجدار الخارجي لهيكل سليمان الذي رممه هيرودس في سنة 11 ق.م ، حيث يترددون في صلواتهم و طقوسهم و مراسم عبادتهم على الحائط⁴ أما أسطورة الوعد الإلهي أو أرض الميعاد فإن اليهود يزعمون أن الرب وعد إبراهيم عليه السلام و نسله بأرض كنعان ملكا أبديا و هذا ما جاء في كتاب المقدس العهد القديم " (في ذلك قطع الرب مع ابرام ميثاقا قائلا لنسلك اعط هذه الأرض من نهر مصر الى نهر الكبير نهر الفرات)"⁵ حيث أن هذه المزاعم تبقى أسطورات يهودية لا أساس لها من الصحة ، بل تم تحريفها من قبل اليهود القدامى في الشرائع و الكتب اليهودية .

● فلسطين عند المسيحيين

¹ بشير اسماعيل حمو ، هيكل سليمان في عقيدة اليهود و أثره في هدم المسجد الأقصى ، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية ، الجامعة الإسلامية غزة ، العدد 02 ، 2021 ، ص334

² الكتاب المقدس (العهد القديم) سفر أخبار الأيام الثاني ، الإصحاح السادس و الثلاثون ، العدد (18 ، 19)

³ بشير اسماعيل حمو ، المرجع السابق نفسه ، ص 336

⁴ وهبة الزحيلي ، فلسطين في الأديان السماوية ، ط 01 ، دار مكتبي للنشر و التوزيع ، دمشق ، سورية ، 2001 ، ص 22

⁵ الكتاب المقدس (العهد القديم) ، سفر التكوين ، الإصحاح الخامس ، العدد (15-18)

تسمى فلسطين عند المسيحيين بالديار المقدسة ، و بحسب الكتب المسيحية ولد فيها يسوع المسيح وحواريوه و عاشوا فيها ، و قد إنطلقت بشارة المسيح من شمال فلسطين و إنتشرت في كل بقاع العالم ¹ ، و تعتبر فلسطين أساس الوطن المقدس الذي أورثه المسيح لأتباعه المسحيين و كانت تعرف بمدينة العهد الجديد المقدسة ، و التي نحتوي على العديد من الأماكن المقدسة للمسيحيين و على رأسها مدينة بيت لحم مسقط رأس المسيح حيث كنيسة المهد ، و مدينة الناصرة حيث ترعرع المسيح ، و مدينة القدس حيث قام المسيح بدعوته كما يؤمن المسيحيون بوجود قبر المسيح بكنيسة القيامة في القدس

و يعتبر حضور القدس محوريا في الديانة المسيحية فهي قبة المسيحيين الأولى و الوحيدة ، و المركز المسيحي الأول في العالم ، حيث المعتقد المسيحي بموت سيدنا عيسى في القدس و قيامته في اليوم الثالث من القبر ، حيث أن القيامة في المسيحية هي حدث مركزي و أساسي في الإيمان المسيحي ، حيث يعتبر المسيحيون القدس مركز الدنيا ونصفها ، لأنها شهدت قيامة المسيح و منها إنطلقت الديانة المسيحية على أيدي الرسل و التلاميذ في جميع أنحاء المعمورة و قد حفلت الكتب المسيحية بتعظيم مدينة القدس ، حيث إختارها الرب لتكون مسكنا له ² حيث ذكر في سفر المزامير " الرب إختار صهيون (القدس) أحبها مسكن له ³

ووفق للديانة المسيحية فإن القدس إختارها نبي الله عيسى لتكون ميدانا لدعوته ، فقد قضى معظم حياته في هذه المدينة يبشر و يصلي و يجادل علماء الدين ، حيث ورد في إنجيل لوقا " ها نحن صاعدون إلى أورشليم و سيتم كل ما هو مكتوب بالأنبياء عن ابن الإنسان ..."⁴

كما يشكل باب الرحمة أو كما يسمونه المسيحيين " الباب الذهبي " فهو يشكل قصة عقيدتهم ، فهو المكان الذي دخل منه المسيح عندما جاء إلى القدس ، و المكان الذي سيدخل منه في آخر الزمان ، فهو معلما مهما للمسيحيين ، كما تعتبر كنيسة القيامة معلم مهم للمسيحيين في القدس ، و كان بنائها بمبادرة من الملكة هيلانة أم الملك القسطنطين ، المكان الذي يعتقد حسب المصادر المسيحية أنه خشبة الصليب وجدت فيه ⁵ كما يوجد في القدس أكبر عدد من الكنائس في العالم حيث تقدر بحوالي 158 كنيسة لمختلف الطوائف ، فالقدس هي المكان المخصص لحجيج مسيحي العالم خاصة في يوم أحد القيامة .

¹ محسن محمد صالح ، المرجع السابق ، ص 14

² محمود جبلي ، هشام يعقوب ، على درب الألام المسيحيون و المقدسات المسيحية في القدس ، ط01، مؤسسة القدس الدولية ، بيروت ، 2016 ، ص 17

³ الكتاب المقدس ، (العهد القديم) ، سفر المزامير ، (132-13)

⁴ الكتاب المقدس (العهد الجديد) ، إنجيل لوقا ، (31-18)

⁵ معلومة مقدسية، القدس في العقيدة المسيحية، نقلا عن <https://qudsinfo.com/info-details>، (تم اطلاع في 11-02-2022)

المطلب الثالث : مكانة فلسطين في الحضارة الإسلامية

قبل أن تتشكل الدولة الإسلامية في المدينة المنورة كانت أنظار القلة المستضعفة من المسلمين في مكة تتجه الى المسجد الأقصى، و بيت المقدس في فلسطين ، حيث كان تطلع المسلمين لفتوحات الإسلامية و بلاد الشام خاصة منذ فتح خيبر و فدك في السنة السابعة للهجرة، و غزوتا مؤتة و تبوك في سنتين الثامنة و التاسعة للهجرة على التوالي، حيث إن فتح دمشق و حمص في السنة (13 هـ)، هز عرش الإمبراطورية الرومانية التي كانت تسيطر على فلسطين انذاك ، و كانت تمهيدا لفتح القدس المدينة الدينية في بلاد الشام ، فقد كان فتح فلسطين على يد قائد العام للمسلمين في بلاد الشام عبيدة بن الجراح رضي الله عنه بعد استمر حصار بيت المقدس الأربعة أشهر الذي كان محصن من طرف جيوش الروم ، و قد تسلم مفاتيح القدس أمير المؤمنين عمر بن خطاب رضي الله عنه يوم الإثنين من ربيع الثاني في السنة (16) هـ ، من على يد بطرك القدس ، بعدما نزل الروم و فتحوا أسوار مدينة القدس لعمر رضي الله عنه ، و قد ضاقت أنفسهم من الحصار الطويل ، و خرجوا اليه يسألونه العهد و الميثاق و يقرون له بالجزية¹ ، حيث بعد هذا الفتح الإسلامي الكبير لبيت المقدس أصبحت فلسطين جندا للخلافة الإسلامية في بلاد الشام ، حيث ولى أمير المؤمنين عمر بن العاص وليا على فلسطين ثم من بعده عبد الرحمان بن علقمة الكناني ، و بعد وفاة عمر بن الخطاب رضي الله في سنة 23 هـ ، و تولي عثمان بن عفان الخلافة في عام 24 هـ حيث كانت الدولة مقسمة الى اجناد فعين معاوية أمير للشام ، و عمر بن عاص أمير مصر ، و عبد الله بن سعد أمير الغرب ، و سعيد بن العاص أمير الكوفة ، و عبد الله بن عامر أمير البصرة²، و بعد مقتل عثمان رضي الله في سنة 35 هـ / 655 م كان على دمشق معاوية و على فلسطين حكيم بن علقمة الا أن تولى علي بن ابي طالب الخلافة في سنة 26 للهجرة فولى على الشام سهل بن حنيف بدل معاوية لكن معاوية رفض التنازل على الولاية الشام في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، و في سنة 40 هـ قتل علي رضي الله عنه و بويع معاوية على إيلياء و قام أهل الشام فبياعوه ، و بويع للحسن في العراق و سلم الأمر لمعاوي في سنة 41 للهجرة

وبعد إنتقال الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان في شوال عام 41 للهجرة ، حيث اختير دمشق عاصمة لخلافته حيث دامت فترة حكمه حوالي 19 عام من سنة 41 هـ الى 60 هـ و بعدها خلفه ابنه يزيد الأول التي دامت فترة حكمه ثلاث سنوات فقط ، ليخلفه بعد ذلك معاوية الثاني من سنة 63 هـ – 64 هـ ، و قد دامت فترة حكم

¹ أسعد البيوض التميمي، الغيب في المعركة و التغيير الكوني ، كتاب مثبت على http://www.assadtamimi.net/printing_ghaib.htm

² عبد الله نجيب سلام ، المجد المنيف للقدس الشريف ، منبر التوحيد و الجهاد، نقلا عن-<https://www.cia.gov/library/abbottabad> تم اطلاق في

بني أمية للدولة الإسلامية 90 عام تناوب على الخلافة 14 خليفة و كان آخرهم الخليفة مروان بن محمد الذي حكم بين 127 هـ الى غاية 132 هـ الذي قتل في مصر في نفس السنة ، حيث شهدت هذه الفترة أزهى فترات الحكم الإسلامي في بلاد الشام ، و بلاد الإسلامية ككل في جميع النواحي الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية حيث نالت القبائل العربية في بلاد الشام إمتيازات سياسية و إقتصادية ، فد كانت لها مكانة عالية لدى الخلفاء الأمويين و اختار معاوية بن ابي سفيان القدس بسبب أهميتها الدينية و التاريخية مكانا للمناداة به خليفة على المسلمين ، و قد إهتم معاوية نفسه بالحياة الإقتصادية في فلسطين حيث بنى دار الصناعة في عكا و إعتنى بالأراضي الزراعية بالقدس ، حيث أن من أهم الأثار التاريخية في عهد الأمويين هو بناء قبة الصخرة المشرفة و المسجد الأقصى في عهد عهد الملك بن مروان¹

كما ظروف فلسطين وسياسة الخليفة في ذلك الوقت ساهمتا بشكل كبير في تشكيل سياسة دمشق كعاصمة للدولة الأموية وتوجيه الاهتمام نحو جند فلسطين بشكل خاص، فلقد كانت لفلسطين أهمية دينية وتاريخية كبيرة بالإضافة إلى إستقرار القبائل اليمنية فيها، والتي كانت عمودًا فقريًا في الجيش الأموي وبالتالي، تم توجيه الجهود نحو تطوير المدن والمساجد في فلسطين، وكان من الشائع تعيين أفراد من عائلة الخليفة أو أقاربهم لولاية فلسطين حيث تم تعيين ابنه، شقيق عبد الملك بن مروان، والي لفلسطين، تلاه ابنه سفيان.²

و بعد سقوط الدولة الأموية و تولي الدولة العباسية الخلافة الإسلامية، حيث امتد العصر العباسي حوالي خمسة قرون و ربع من الزمن من سنة 132 هـ الى غاية 656 هـ ، وأول خلفاء الدولة العباسية هو مؤسسها عبد الله بن عباس الذي توفي عام 13 هـ الموافق ل 754 م بالأنبار و خلفه الخليفة أبو جعفر المنصور الذي حكم بين (136 هـ - 158 هـ) ، حيث عرفت الدولة العباسية تناوب سبعة و ثلاثين خليفة على الحكم و آخرهم أبو أحمد عبد الله المستعصم الذي حكم في عهد العصر العباسي الرابع بين (640 هـ - 656 هـ) .

فبعد تشكل الدولة العباسية بعثت ولايتها إلى الأمصار فكان ولي سورية و فلسطين " عبد الله بن علي " ثم ضمت الأردن الى دمشق و عينت صالح بن علي واليا على فلسطين و الבלقاء تحت إمرة عبد الله بن علي³ و قد شهد حكم الخليفة الثاني أبو خليفة بن منصور ، إعادة ترميم بيت المقدس عام 154 هـ بعد تعرضه " لزلزال قوي عام 129 هـ ، و بعد ثلاث سنين من إعادة ترميمه شهد بيت المقدس زلزال آخر عنيف كان عام 157 هـ الذي أضر بالمسجد من جديد ، و كان على كرسي الخلافة " محمد المهدي بن منصور " الذي أمر

¹ بلاذري ابو العباس احمد بن يحيى ، فتوح البلادان ، ب.ط ، شركة طبع الكتب العربية ، القاهرة ، مصر ، 1959 ، ص 55

² أسعد عبد الرحمن ، العصر الاموي ، الموسوعة الفلسطينية ، نقلا عن <https://www.palestinapedia.net> (تم الإطلاع في 2022/05/30)

³ عمر صالح البرغوثي ، خليل طوطح ، المرجع السابق ذكره ، ص 131

بتعميره عام 163 هـ¹ ، و عندما تولى هارون الرشيد الخلافة في الفترة بين 170 هـ -193 هـ حيث يعد الرشيد أشهر الخلفاء و أبعهدهم صيتا، حيث شهدت القدس أزهى عصورها و عاش النصارى في كنف هذا الخليفة في أمن و حرية و تسامح لم تشهده أي أقلية في أي عصر من العصور ، كما سمح للإمبراطور " شلمان " بترميم بعض الكنائس و بناء كنيسة العذراء في القدس² ، كما شهدت الشام و فلسطين حركة عمران و إصلاح و اسعتين في عهد الخليفة المأمون ابن البكر لهارون الرشيد ،لذي تولى الخلافة سنة 198 هـ بعد مقتل أخيه "الخليفة الأمين " بعد الخلاف الذي نشب بينهما بسبب الخلافة .

مع نهاية الدولة العباسية و انخفاض قوتها في كافة المجالات، شهدت المنطقة حالة من الاضطراب و الفوضى، و تفاقمت الأوضاع الاقتصادية و ضعفت الهياكل السياسية، مما أدى إلى انعدام الأمن و زيادة الفتنة، و في عهد المعتصم، انتشرت الفوضى و ثارت الثورة ضد الخليفة بسبب سياسته غير الحكيمة التي استندت على الاعتماد المفرط على الجنود الترك في الجيش العباسي، حيث قام هؤلاء الجنود بتجاوز العادات و التقاليد المحلية و تولوا المناصب الحكومية، مما جعل العرب، أصحاب البلاد الأصليين، يشعرون بالغيرة في أراضيهم، بينما أصبح الأتراك، هم من يسيطرون على السلطة و على مقاليد الحكم الدولة العباسية و أصبح الملك ألة في يدهم محدود النفوذ محجوز الإرادة ضعيف القوة ، و قد شعر الخليفة المتوكل بهذا الضعف و خشية من الأتراك أن يخلعوه ، فهم بنقل العاصمة من بغداد الفارسية الى دمشق العربية لتخلص من جور و غطرسة الأتراك³ .

و إن الضعف الدولة العباسية في هذه الفترة و سيطرة الأتراك على مقاليد الحكم انذاك أدت إلى إنقسامات داخل الدولة ، و ظهور إمارات داخل الدولة إستقلت بالحكم الذاتي لتسيير شؤونها دون الرجوع الى الخلافة العباسية . حيث في سنة 254 هـ ، أسس احمد بن طولون الغلام التركي الدولة الطولونية في مصر و تعتبر اول أسرة انفصلت عن الدولة الإسلامية ، حيث فرض سلطته على مصر و وصل على الشام ، ولما علم بضعف الدولة العباسية التي أهكتها الفتن الداخلية طمع فيها و صل حملته التوسعية حيث ضم فلسطين سنة 878 م و عين واليا للرملة ، و إتسع حتى جاور نهر الفرات و بنى قلعة يافا القديمة ، و بعد وفاته سنة 884 م / 270 هـ ، خلفه أبنة خمارويه على الحكم الدولة ،حينئذ تصالح مع الخليفة العباسي و زوج ابنته مع الخليفة العباسي المعتضد ، لكن الدولة الطولونية بدأت تتهاوى في عهد إبنة الهارون الذي أنهكته صراعاته مع القرامطة ، الى أن أعاد العباسيون نفوذ الدولة المركزية .

¹ بلاذري ابو العباس احمد بن يحيى، المرجع السابق ذكره ، ص 75

² عمر صالح البرغوثي ، خليل طوطح، المرجع السابق ذكره ، ص 132

³ نفس المرجع ، ص 136

و إن الضعف و الهوان الذي أصيب الدولة العباسية و ضعف شخصية خلفائها أدى إلى ظهور دويلات مستقلة على انقاضها فبعد انهيار الدولة الطولونية، ظهرت الدولة الأخشدية الذي تأسست على يد محمد بن طنج الذي لقب بالأخشد من طرف الخليفة العباسي " محمد الراضي بالله " و تعني بالفارسي الذكي أو النبيه و هو لقب ملوك فرغانة¹

و قد حكم الأخشدين مصر و الشام بين 332 هـ الى غاية 358 هـ و كان اخر حكامهم ابو فراس أحمد بن علي بن محمد " ، و قد استقلت عن الدولة العباسية اداريا فقط و ظل الأمراء الإخشديون يعترفون بسلطة الخليفة العباسي مما ابقى على الصلة الروحية بين العباسيين و الإخشديين و اعتمد عليهم العباسيين في صد الغزوات من الفاطميين و البيزنطيين ، و قد تميز مصر و الشام في هذه الفترة بالازدهار العلوم و نهضة الأدبية و العلمية .

و بعد أن توفي كافور الإخشدي سنة 968 م بدأت الاضطرابات و الفوضى تعم أرجاء الدولة بسبب انهيار الإقتصادي و الفقر و الجوع الذي عم أرجاء البلاد ، حيث ان أهل مصر أرسلوا الى الفاطميين في المغرب يطالبون منهم مساعدتهم للتخلص من الإخشديين ، حيث كان الفاطميون على عداء دائم مع الدولة العباسية و كان يرون أنفسهم على أحقيتهم بالحكم لأنهم من سلالة فاطمة الزهراء رضي الله عنها ، حيث كان الفاطميون يتبعون المذهب الشيعي الإسماعلي ، قد حاولوا الفاطميين احتلال مصر و بلاد الشمال لتوسيع نفوذهم و قد كان لهم ذلك سنة 359 هـ / 969 م على يد جوهر الصقلي الذي بنى القاهرة و انتقل اليها الخليفة الفاطمي المعز ليدن الله و اتخذها عاصمة له سنة 362 هـ / 973 م²

و بعد استقرار الفاطميين في مصر أصبحوا يتنازعون على السيادة المطلقة للخلافة على عكس الطولونيين و الإخشديين الذين كانوا يعترفون بالخلافة العباسية ، و قد زادت حدة النزاع بين الفاطميين و العباسيين بسبب المذهب الديني المتبع فالفاطميين شيعيين و العباسيين سنيين و كل طرف يريد بسط نفوذه، و مذهبه فالبلاد العربية

و قد انتقلت فلسطين في هذه الفترة من يد الاخشديين الى الفاطميين الذي استمر حكمهم حوالي قرنا و خمس سنوات ، حيث لم يتغير مصير كثيرا بعد الفتح الفاطمي، عنه في العهد العباسي السابق و ارتبط مصيرها بمصر ثم صارت بعد ذلك الى سلاحقة الترك الذين حكموا ما بين (463 هـ - 493 هـ)³ و ما لبثوا إلى التخلي عنها هم و الفاطميون إلى الفرنجة الصليبيين الذين زرعوها قلاعا و منظمات عسكرية و مصالح تجارية في فلسطين، الا أن استطاعت القوة الإيوبية بقيادة صلاح الدين الايوبي من تحريرها بعد قرابة تسعين عاما من الإحتلال الصليبي

¹ معجم المعاني ، نقلا عن، <https://www.almaany.com/ar> (تم اطلاق في 2022/06/05)

² أيمن فؤاد ، الدولة الفاطمية في مصر - تفسير جديد ، ب. ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2007 ، ص 24

³ أيمن فؤاد ، المرجع سابق ذكره ، ص 33

و كانت الدولة الأيوبية وليدة الحركة الصليبية التي احتلت مدينة القدس في أواسط تموز 1099 م ، حيث جاءت بعد ذلك الصحوة الإسلامية لتحرير فلسطين من الصليبيين، و توالى الحملات الجهادية الإسلامية لتحرير القدس¹ ، فقد شرع عماد الدين الزنكي حاكم الموصل في تنفيذ الحملات ضد الصليبيين ، و اكتمل تنفيذها على يد نور الدين محمود بن الزنكي الذي مد نفوذه من حلب إلى القاهرة ، حتى اذا توفي عام 570 هـ/1174 م و ترك صلاح الدين في مصر ليحول هذه الوحدة الى طاقة لتحرير أرض الشام²

حيث إتبع صلاح الدين أيوبي سياسية تحويل إرث نور الدين الزنكي الى سلطته ، و توحيد الجبهة الإسلامية من أقصى برقة حتى الموصل تحت سلطانه ، و أول ما قام به صلاح الدين بعد أن صارت مصر في يديه فتح الطريق بين مصر و الشام . و بدأ طريقه في تحرير بيت المقدس سنة 588 هـ ، حيث في طريقه لبيت المقدس فتح صلاح الدين الكثير من المدن التي كانت تحت سيطرة الصليبيين مثل عكا ، يافا ، طبرية، صيدا ، عسقلان اللاذقية ، ثم جاءت أول إشارات النصر الكبير في معركة الحطين في سنة 583 هـ ، و قتل صلاح الدين ارلوند أمير كرك الصليبي إنتقاما من جرائمه ضد المسلمين ، و بعد بشارة معركة الحطين الفاصلة التي ختمت سلسلة الحروب الطويلة بين الشرق و الغرب ، جاء فتح مدينة القدس على يد قائد المسلمين صلاح الدين الأيوبي في يوم الجمعة 27 رجب 583 هـ الموافق ل 02 أكتوبر 1187 م حيث شهدت بعده فلسطين تحولا كبيرا أدخلها مرحلة جديدة من مراحل تاريخها في العصر الأيوبي، و عادت فلسطين إلى طابعها العربي الإسلامي الأصيل و إنسب اليها الأمن و السلام ، و عاد المسجد الأقصى في أحضان المسلمين و أضحى مقصد الزوار و العلماء المسلمين من كل انحاء البلاد الإسلامية الموحدة³ .

و قد تحولت فلسطين بعد وفاة صلاح الدين الأيوبي عام 1193م الى ساحة كبيرة من الفوضى و عدم الإستقرار بسبب التشتت التي عانت منه الدولة الأيوبية انذاك ، حيث ساهم هذا الوضع متشرذم التي عانت منه الدولة الإسلامية في الشام من إعطاء الفرصة للصليبيين في إعادة السيطرة على القدس الذي دام هذه المرة حوالي خمسة عشر سنة ، الى أن جاء المملوكين و بقيادة القائد بيبرس من إعادة القدس تحت الراية الإسلامية و تحرير كل فلسطين من الغزو الصليبي ، و من مزايا عصر المماليك في الشام و فلسطين هو تطور نظام الأوقاف الذي ظهر في عصر العباسيين ، حيث تجلت سماحة الإسلام في هذه الفترة ، فقد سمح للمسيحيين من دخول القدس و إقامة

¹ مصطفى شاكر ، فلسطين بين العهدين الفاطمي و الأيوبي ، الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثاني ، بيروت ، 2016 ، ص 05

² خليل عثمانة ، فلسطين في العهدين الأيوبي و المملوكي 1187-1516 ، ط 01 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 2006 ، ص 78

³ مصطفى شاكر ، المرجع نفسه ، ص 15

شعائرهم الدينية رغم أن الغلبة كانت للمسلمين عكس ما كان يفعل الصليبيون في فترة حكمه لفلسطين ، و أعى حق اللجوء لليهود الذين فروا من أوروبا و هاجروا إلى فلسطين¹ .

و قد إكتسبت فلسطين في عهد المماليك أهمية خاصة لموقعها المتوسط بين مصر و بلاد الشام ، حيث أنها في تلك الحقبة التاريخية لم تكن فلسطين وحدة جيوسياسية واحدة ، مثل القطر المصري أو اليميني مثلا ، و إنما كانت مكونة من عدة وحدات إدارية مستقلة ، تعرف بإسم النيابات يدير شؤونها أمير مملوكي يدعى النائب و تعينه السلطات المركزية ، و كانت مشكلة من ثلاث نيابات نيابة صفد ، نيابة غزة ، و نيابة القدس ، حيث أن حدود فلسطين المملوكية لم تكن مقصورة على حدود السياسية لفلسطين الإنتدايية ، التي رسمتها اتفاقيات ترسيم الحدود بين فرنسا و انكلترا ، حيث أن حدود فلسطين تعدت حدود الإنتداب شمالا ، لتشمل مساحات و أراضي و قرى في الجنوب اللبناني و في منطقة البقاع الجنوبي، و اتسعت لتلامس نهر الليطاني و جنوب صيدا² .

¹ حسين اوزدمير ، فلسطين في العهد العثماني، ت : وليد عبد الله قط ، ط 01 ، دار النيل للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2013 ، ص 24

² خليل عثمانة ، المرجع السابق ذكره ، ص 02

المبحث الثالث : فلسطين بين العهدين العثماني و البريطاني تحليل للتغيرات السياسية و الاجتماعية

قد خصص هذا المبحث لتناول أوضاع فلسطين في العصر الحديث بداية من العهد العثماني ، بإعتبار أن فلسطين كانت ولاية عثمانية مع التطرق للأوضاع السياسية و الإجتماعية التي عرفتتها فلسطين في هذه الفترة خاصة في أواخر العهد العثماني التي شكلت فيها تطورات سياسية كبيرة ، إثر محاولات الحركات الصهيونية توطين اليهود في فلسطين عبر شراء الأراضي من الدولة العثمانية ، إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى و انتهاء الحكم العثماني بفلسطين ، و استيلاء بريطانيا عليها التي عملت على جعل فلسطين موطن لليهود كما وعدت به الصهيونية مع تناول مقتضيات مراحل الهجرة اليهودية لفلسطين، في فترة انتداب البريطاني من أجل تحقيق المشروع الصهيوني و إقامة وطن قومي لهم في فلسطين .

المطلب الأول : السياسة العثمانية في فلسطين وتأثيرها على الوضع السياسي

حكم السلاطين العثمانيين بلادهم قبل الاستيلاء على بلاد العرب أكثر من مائتين و خمسين عاما، حيث كانت بداية حكم العثمانيين منذ زمن السلطان سليم خرابا ، و كان السلطان محمد الفاتح أول من حكم بلاد العرب من الأتراك العثمانيين ، و قد جاء العثمانيين الى فلسطين عام 1516م، بعد معركة مرج دابق ، حيث كان الدافع الأساسي للتوجه نحو الشام في تلك الحقبة التاريخية ، هو الصراع المذهبي الذي كان آنذاك بين الدولة التركية السنية و الدولة الإيرانية الصفوية، فكان هدف العثمانية تأمين الجبهة الخلفية قبل بدأ القتال مع الصفويين¹، و قد استكمل فتح المنطقة و ما حولها في عهد السلطان سليمان القانوني ، حيث سيطروا الأتراك على البلاد حوالي أربعة قرون من الزمن ، الى غاية الإحتلال البريطاني عام 1917 ، حيث كانت تمثل فلسطين قلاعا استراتيجيا لجميع الدول الكبرى انذاك ، و كان الكل يتربص بها ، لسيطرة عليها ، لذا عمد الأتراك على وضع قلاع و حصون دفاعية لحمايتها من أي هجمات محتملة من طرف الصليبيين ، نظرا للمكانة الدينية للقدس عند المسيح حيث خلال العهد العثماني، كانت فلسطين مقسمة إلى عدة صناجق (مقاطعات)، وكانت تتبع لولاية الشام إداريًا، وتشمل هذه الصناجق الرئيسية ، القدس، وغزة، ونابلس، وصفد، واللجون ، وكانت هذه الصناجق تحت إدارة مسؤولين محليين يُعرفون باسم "باشا"، وكانت تتمتع بدرجة معينة من الحكم الذاتي، ولكنها كانت تخضع في النهاية لسلطة الولاية العثمانية، وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك إمارات أخرى في فلسطين تتبع لمركز الولاية مباشرة، وهذه الإمارات كانت تشكل جزءًا من الهيكل الإداري العثماني في المنطقة.²

¹ جلال سامي ، فلسطين في ظل الدولة العثمانية (2015)، نفا عن <https://www.turkpress.co> (تم الإطلاع 2023 /01/11)

² عمر صالح البرغوثي ، المرجع السابق ذكره ، ص 208

حيث كان لتلك التقسيمات الإدارية تأثير على التنظيم السياسي والاجتماعي في فلسطين خلال تلك الفترة، وقد شكلت أساساً للتنظيم الإداري في المنطقة حتى الانهيار النهائي للإمبراطورية العثمانية في القرن العشرين وقد عرفت فلسطين خلال حكم سليمان القانوني انتعاشاً اقتصادياً وسياسياً، ومن أبرز المشاريع التي تم تنفيذها في فلسطين خلال حكم سليمان القانوني، كان بناء سور القدس الذي أنشأه عام 1542 م / 945 هـ ، الذي أعطى المدينة حماية إضافية وزاد من جاذبيتها كمركز ديني وثقافي ، بالإضافة إلى ذلك، تم بناء بعض المعالم الهامة مثل باب قبة الصخرة الغربي وفتح باب السيدة مريم وسد الباب الذهبي¹ ، وهذه المعالم ما زالت تشكل جزءاً مهماً من تاريخ وتراث القدس حتى اليوم.

ووصلت الدولة العثمانية في عهده إلى ذرى مجدها، فقد هدد دول أوروبا الشرقية المجر والنمسا ودول البلقان ، و أصبح البحر الأسود بحيرة عثمانية تحيط به الولايات العثمانية ، و في عهده خرج حاكم سوريا و فلسطين جان البردي الغزالي فاستولى على قلعة دمشق، و أعلن العصيان فأرسل اليه سليمان أحد قواده السلطان باشا ، فأخمد تلك الثورة و أعدم الغزالي² .

كما أن تحسينات البنية التحتية والتطوير الاقتصادي في فلسطين أسهمت في تعزيز مكانتها كمركز تجاري هام على طول الطرق التجارية الرئيسية في الشرق الأوسط، وقد ساهم هذا الازدهار في تعزيز سلطة الدولة العثمانية ومكانتها في المنطقة، وجعلها تمثل قوة مهمة على الساحة الدولية، حيث تأثرت دول أوروبا الشرقية والمجر والنمسا ودول البلقان بقوة نفوذ الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت.

و في القرن الثامن عشر، شهدت فلسطين بشكل عام سلسلة من الصراعات الداخلية بين القوى المحلية العربية والسلطات العثمانية، تلك الثورات المحلية كانت تعبر عن إستياء السكان المحليين من سياسات القمع والاستغلال التي فرضتها السلطات العثمانية ، حيث اندلعت هذه الثورات كرد فعل على الضرائب المرتفعة والسياسات القمعية للحاكم العثماني في القدس ومناطق أخرى، و من بين تلك الثورات الهامة التي شهدتها فلسطين وبلاد الشام في مطلع القرن الثامن عشر، يمكن الإشارة إلى الثورة التي اندلعت في القدس في عام 1730، وقد كانت هذه الثورة رد فعل على السياسات القمعية والضرائب المرتفعة التي فرضتها السلطات العثمانية.³

كما كان هناك تمرّد نقيب الأشراف في عام 1771، الذي كان يعتبر أحد أهم قادة الثورات المحلية ضد الحكم العثماني في فلسطين، فاندلع هذا التمرد في منطقة نابلس و شمال الضفة الغربية، وكان تحت قيادة نقيب الأشراف،

¹ الصنحقي كلمة تركية تعني اللواء أو الراية ، التي تحمل أمام الحاكم وحدة الإدارية التي تشكل منها الولاية

² عمر صالح البرغوثي ، حسين طوطح ، المرجع السابق ذكره ، ص 210

³ Ibrahim Abu Lughod, **The Transformation of Palestine: Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict**, ed 01 , Northwestern University Press, 1971 , p 233

وكانت الثورة تهدف إلى مقاومة الاستبداد العثماني والضرائب الثقيلة ، و كذا ثورة الجليل في عام 1775 هي أيضاً حدث مهم، حيث قامت مجموعة من القرويين في منطقة الجليل بالتمرد على الحكم العثماني وقيادتهم الذاتية.¹

هذه الثورات تعكس مجموعة من التحركات الشعبية المحلية ضد الحكم العثماني في فترات مختلفة، وكانت ردود فعلهم تتراوح بين محاولات القمع العسكري والتفاوض السياسي وتقديم الإصلاحات السياسية المحدودة. كما شهدت فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، سلسلة من التحولات التي أثرت على مسار الأحداث في المنطقة بشكل كبير، تلك التحولات كان لها تأثير خاص على الأحداث في فلسطين، وتتمثل في قيام العثمانيين بسلسلة من الإصلاحات الإدارية حيث سعت بشكل أساسي إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة ورعاياها، هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى تحديث البنية الإدارية والقضائية، وتحسين إدارة المالية العامة، وتعزيز حقوق الفرد وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. وقد أثرت هذه الإصلاحات على فلسطين بشكل مباشر من خلال تأثيرها على نظام الحكم والبنية الإدارية في المنطقة.

و في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني التي استمرت من عام 1876 حتى عام 1909، التي شهدت العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك في فلسطين ، حيث قام السلطان بمجموعة من الإصلاحات الشاملة في محاولة لتحديث الدولة العثمانية وتعزيز سلطتها، ومع ذلك، فشلت بعض هذه الإصلاحات في تلبية تطلعات الشعوب وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الإمبراطورية مما أدى في النهاية إلى زيادة التوترات الداخلية والأهيار النهائي للدولة العثمانية، في الفترة التي تلت حكم السلطان عبد الحميد الثاني² ، و من بين اصلاحات التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني في المجال الإداري و القضائي، قام بتحسين الإدارة المحلية في فلسطين عن طريق تعيين حكام محليين مختارين بعناية وتطبيق نظام إداري مركزي يتيح لهم المزيد من السلطة والمسؤولية ، كما قام بتحسين القضاء من خلال إصدار قوانين وتشريعات جديدة، وتعيين قضاة متخصصين ونزيهين لتحسين سير العدالة وتوفير الحماية القانونية للمواطنين.

¹ Ibrahim Abu Lughod , op,cit , p 236

² حسين أوزمير ، المرجع السابق ذكره ، ص 76

كما قام بتوسيع القوات العسكرية وتحسين التسليح والتدريب لضمان الأمن والاستقرار في فلسطين، ومواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية، و أسس نظامًا آمنًا فعليًا لمكافحة الجريمة وحفظ النظام العام، مما ساهم في تعزيز الثقة بين السلطة والمواطنين¹.

ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات كانت مصحوبة ببعض التحديات والانتقادات، بما في ذلك تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية، واستمرار الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية في الشؤون الفلسطينية. كما أن بعض القوى المحلية والخارجية كانت ترى هذه الإصلاحات بصورة سلبية نظرًا لتأثيرها على مصالحهم وسلطتهم في المنطقة.

أما فيما يخص تعامل السلطان عبد الحميد الثاني مع الهجرة اليهودية إلى فلسطين كان متناقضًا ومعقدًا، ففي بعض الأحيان، كانت سياسة السلطان تجاه الهجرة اليهودية تتميز بالمرونة والترحيب، بينما في أحيان أخرى كانت أكثر صرامة ومقاومة، حيث في عام 1882 أصدر السلطان قرار يسمح لليهود الروس بالاستقرار في فلسطين بعد موجة الهجرة اليهودية من روسيا، و أظهر استعدادًا للتعاون مع اليهود والسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين، لكن سرعان ما تغير الوضع و أصدر قرار عام 1891 يمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، و اعتبرها تهديدًا لسيادته واستقلالية الدولة العثمانية في فلسطين².

حيث كان للظروف الداخلية والخارجية تأثير كبير على سياسة السلطان تجاه الهجرة اليهودية فالضغوط دولية متزايدة على الإمبراطورية العثمانية للسماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، خاصة بريطانيا التي كانت تعتبر الهجرة اليهودية جزءًا من حل أزمة اللاجئين اليهوديين وتعزيزًا لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

كما أن داخل الإمبراطورية العثمانية، كانت هناك تحفظات ومخاوف بشأن تأثير الهجرة اليهودية على التوازن الديموغرافي والسياسي في فلسطين، وكان هناك مخاوف بشأن تأثير الهجرة على الاقتصاد، كما لعبت العوامل الدينية والثقافية دورًا هامًا في تشكيل سياسة السلطان تجاه الهجرة اليهودية، فبعض المسؤولين العثمانيين كانوا يشعرون بالتحفظ تجاه الهجرة اليهودية بسبب الصراع الديني بين اليهود والمسلمين.

¹ Gudrun Krämer , **A History of Palestine: From the Ottoman Conquest to the Founding of the State of Israel**, Princeton, 01ed, University Press , usa , , 2008 , p 155

² Ibid , p 176

المطلب الثاني : فلسطين في المؤتمرات و المشاريع الإستعمارية

عرفت أوروبا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر حدثين مهمين ، غيرت بهما مجرى الأوضاع السياسية و الإقتصادية في العالم، و هما الثورتين الفرنسية و الصناعية، حيث كان لهما الأثر في تسريع حركة الإستعمار الأوربي الإمبريالي ، على مختلف المستويات و ما ترتب عنه من تنافس بين الدول الصناعية الأوربية في الحصول على مستعمرات و مناطق نفوذ في العالم ، و بمعنى اخر التسابق من أجل السيطرة على مصادر مواد الخام و على الأسواق للبضائع المصنعة ، حيث ترتب على وصول الطبقة البرجوازية في أوروبا للحكم و تسخيرها للطاقات القومية لخدمة مصالحها ، و تجنيد يهود أوروبا الذين يشكلون جزءا أساسيا من الطبقة التي تمتلك المال و الخبرة، وإعتراف البرجوازية العالمية بهم كجزء منها سياسيا و إجتماعيا، حيث أصبحوا الحجر الزاوية في النظام الرأسمالي و بالتدرج سخروا الأنظمة الأوربية الحاكمة لخدمة مصالحهم و لتبني مطلب الحركة الصهيونية بجعل فلسطين ونا قوميًا لهم¹، حيث بعد إنتهاء الاحتلال العثماني لفلسطين عام 1917 جاء الدور على الاستعمار الحديث الصليبي الذي أسس في خطته السابقة تقسيم البلاد العربية، بين مناطق نفوذ لقوى إستعمارية غربية انداك تضم بدرجة الأولى بريطانيا وفرنسا، و بدرجة أقل إيطاليا و اسبانيا و ألمانيا، وقد رسم الإستعمار الأوربي منذ بداية تغلغه في إفريقيا و آسيا ، على تمزيق الوطن العربي و فصل جزئه الآسيوي عن الإفريقي و ذلك بإقامة حاجز بشري يكون مقرب و حليف للقوى الإستعمارية، و في نفس الوقت غريب و معادي للشعوب العربية حيث كان للإمبرالية دور فعال في تجهيز للمؤامرة الصهيونية لتوطين اليهود في أرض الميعاد، فقد رسمت خطط المؤامرة منذ توصية لجنة بزمان الاستعمارية و التي أكدت على تقسيم التريكة الدول العثمانية بين القوى الاستعمارية الحديثة .

1 معاهدة بطرسبرغ بين (بريطانيا ، فرنسا ،روسيا)

حيث تمت المعاهدة بين الدول الثلاث في 04 مارس 1915 بمدينة بطرسبرغ الروسية، حيث قدم سيرجي سوزانوف .sergie sozanov وزير خارجية روسيا القيصرية انداك، مذكرتين لسفراء كلا من فرنسا ، و بريطانيا في مدينة بطرسبرغ ، تم الإتفاق على تقسيم الإمبراطورية العثمانية المنهارة²، حيث أبرمت الدول الإستعمارية وثيقة تنظيمية لهذا الإتفاق المبرم ، حيث نصت المادة الأولى على أن تتعهد الدول الثلاث بحماية و إنقاذ الدول العربية من الهيمنة العثمانية ، وتألّف حكومة اسلامية مستقلة تتولى بريطانيا مراقبتها، كما تم منح أملاك الدولة

¹ عبد الكرم رافق ، فلسطين في العهد العثماني، الموسوعة الفلسطينية، المجلد 02 ، بيروت ، 2016، ص 802

² James Barr, **A Line in the Sand: The Anglo-French Struggle for the Middle East, 1914-1948** , Simon, Schuster ,usa , 2011 , p 55.

العثمانية في آسيا الصغرى لروسيا ، في حين تكون البلاد العربية باستثناء الحجاز و اليمن و نجد ، من نصيب فرنسا و بريطانيا¹ ، حيث كانت فلسطين ضمن منطقة النفوذ البريطاني، و لم تثر بريطانيا في هذه الاتفاقية أي إدعاءات يهودية في فلسطين ، و لم تتعرض لعروبتها أو فصلها عن المجموعة العربية كما تعهدت بإقامة حلف من البلدان العربية من المنطقتين الإنكليزية و فرنسية²

و في 1915/03/14 كشف سفير الفرنسي في بطرسبرغ لوزير خارجية روسيا عن أطماع بلاده في سورية و خليج إسكندرونه ، كما أبدى رغبته في ضمان موافقة روسيا في ضم بلاد الشام بما في ذلك فلسطين الى منطقة النفوذ الفرنسي ، حيث كانت فلسطين حجر الزاوية لحماية الروم الأرثوذكس في بلاد الشام بالنسبة لروسيا³

2 اتفاقية سايس - بيكو بين (بريطانيا و فرنسا)

تمت هذه المعاهدة بين بريطانيا و فرنسا بتاريخ 16 ماي 1916 و كانت تكملة للمعاهدة بطرسبرغ حيث كان ممثل الفرنسي هو القنصل جورج بيكو g.picot الذي عمل قنصل عام في بيروت ، و السيد مارك سايكس الخبير في دراسة المسائل الشرقية ، حيث رسم المندوبان مشروعاً لتقسيم الدولة العثمانية⁴ و بعد التطورات التي عرفتتها الحرب العالمية الأولى حيث اعتبرت الإتفاق تفصيلي لتقسيم مناطق النفوذ العربية حيث جاء في نص هذه الإتفاقية ما يلي :

- إن فرنسا و بريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا و تحميا دولة عربية مستقلة ، أو حلف دولة عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) داخلية سورية و (ب) داخلية العراق و يكون لفرنسا و بريطانيا حق الأولوية في المشروعات و القروض المحلية ، و تنفرد فرنسا و بريطانيا بتقديم المستشارين و الموظفين الذين تطلبهم الدول العربية

- يباح لبرطانيا في شقه المسؤول عنه ، و فرنسا في شقه المسؤول عنه إنشاء ما ترغبان فيه من حكم مباشر أو بواسطة أو المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف دولة عربية

- تنشأ إدارة دولية في فلسطين يعين شكلها بعد استشارة روسيا القيصرية ، و بالإتفاق مع بعض الحلفاء و ممثلي شريف مكة

¹ Martin Kramer, the forgotten truth about the balfour declaration (2017), Stable URL

https://scholar.harvard.edu/files/martinkramer/files/forgotten_truth_balfour_declaration.pdf (Retrieved , ON 01/01/2023)

² شفيق الرشيدات ، فلسطين تاريخ و عبرة و مصير ، المرجع السابق ذكره ، ص 61

³ Emile laloy , **les document secrets du archives du minister des affaires étrangères de Russie**, publiées par les bolcheviks , Forgotten Books ,2018 , p , 107

⁴ كامل محمود خلة ، المرجع سابق ذكره ، ص 50

- تنال بريطانيا ميناء حيفا و عكا و تتعهد الحكومة البريطانية من جهتها، أن لا تتدخل في المفاوضات مع دولة أخرى بالتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية

حيث تم اخراج فلسطين من بنود التقسيمات و الترتيبات للمناطق النفوذ الاستعمارية، لأنها كانت وليدة أهداف و مصالح متصارعة بين الدول الثلاث¹، و ذلك تمهيدا لمحو عروبته و احتلالها عبر توطين اليهود فيها، و كان ذلك بداية المؤامرة الاستعمارية الدولية على فلسطين.

و في الفترة التي وقعت فيها اتفاقية سايكس-بيكو وكانت الحرب العالمية الأولى قائمة، كان الشريف حسين بن علي، شريف مكة، يجري مفاوضات مع بريطانيا من خلال مندوبها السامي في القاهرة، السير هنري ماكماهون (Henry McMahon). تلك المفاوضات تركزت على دعم العرب للحلفاء في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية، بمقابل وعود بالاستقلال وحرية الأقطار العربية²، لكن بريطانيا كانت تعمل في خفاء على تقسيم العالم العربي و توطين اليهود في فلسطين من خلال اتفاقية سايكس-بيكو ومخططات أخرى.

3 وعد بلفور عام 1917

لم يكن القرار الذي أصدره ارثر بلفور إلى ليونيل روتشيلد زعيم الصهيونية انذاك بتاريخ 02 نوفمبر 1917 أي قيمة قانونية لحظة صدوره فهو تصريح فردي، من شخص عادي موجه إلى شخص عادي لا يمتلك صفة التعاقد الدولي، حيث أن لم يتخط حدود التصريح الفردي أثناء صدوره، و الذي عبر عن موقف جهة معينة و لم يكن لتلك الجهة بلفور نفسه أي صلة قانونية بالمكان الذي تحدث عنه سواء فلسطين كدولة أو ولاية تابعة للدولة العثمانية انذاك، و لا بموضوع الوعد وطن قومي لليهود، الذي كان تحت الولاية العثمانية، لكنه كان نقطة مفصلية استغلته الصهيونية في تحقيق هدف الذي أعلنت عنه في المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في سويسرا عام 1897، حيث جاء في نص الوثيقة "...إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف بتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين و ستبذل غاية جهدها في سبيل تحقيق هذه الغاية، على أن يكون مفهوما بشكل واضح أن لن يؤتى بعمل من شأنه ان ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف الغير يهودية المقيمة الآن في فلسطين، و لا حقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في بلدان اخرى، و سأكون ممتنا إذ ما احطتم الإتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح .."³، و من الجدير بالذكر أن هذا التصريح تم صياغته من

¹ كامل خلة، المرجع السابق ذكره، ص 51

² Emile laloy , op, cit , p 105

³ The British Government, British Foreign Office under the leadership, **Balfour Declaration, November 2,** 1917, The UK National Archives. <https://www.nationalarchives.gov.uk/> (Retrieved , ON 01/01/2023)

طرف لجنة صهيونية مكونة من " ناحوم سولكوف " و هيررت صاموئيل " و كذ "حايم وايزمن " ، و قد تم تقديم ست صيغ مشاريع للتصريح من قبل الحركة الصهيونية ، إلى أن تم اعتماد صيغة نهائية¹ ، حيث أن الوعد تمت صياغته من طرف الحركة الصهيونية و قام وزير الخارجية بريطانيا بإعلانه عنه فقط .

حيث بهذا التصريح المكون من 117 كلمة بالإنكليزي و 71 كلمة حسب النص العربي غير مجرى تاريخ و جغرافيا المنطقة ككل ، وأدت نتائجه الى اقتلاع شعب كامل من أرضه من دون حق أو سند قانوني ، و استبداله بشعب آخر تم جلبه من كل أنحاء العالم يدعي أنه صاحب الأرض ، و يبرر جرائمه الإرهابية أنه يدافع عن نفسه في أرض الغير ، و صاحب الأرض مجرم ، حسبهم و حسب الدول الداعمة لهذه الحركات الإرهابية.

4 مؤتمر فرساي 1919

عقد المؤتمر في يناير/كانون الثاني 1919 بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، و الذي سمي بمؤتمر الصلح حيث حضره عن العرب الأمير فيصل بن حسين مندوبا عن العرب، فوضح للمندوبين العوامل القومية المشتركة التي تجمع بين عرب اسيا و شمال افريقيا، و دعى إلى ضرورة الوفاء بالوعد التي قطعها الحلفاء للعرب بتعهد بنيل الإستقلال و حرية بعد مشاركتهم و مساعدتهم في حريهم ضد دول المحور .

فردت بريطانيا على المطالب العربية بأن الوعد التي قطعتها للعرب لا تشمل فلسطين، بإعتبار بها مناطق مقدسة لكل الديانات ، و أن لها مع فرنسا مصالح حيوية للمناطق العربية و أقليات ضرورة حمايتها ، و راحت تقدم اقتراحات جديدة لمعالجة القضية العربية، بالمقابل قدم ممثلوا المؤتمر الصهيوني العالمي الذين حضرو مؤتمر الصلح مطالب بضرورة إنشاء دولة يهودية بفلسطين و شرق الأردن و جنوب لبنان ، مستندين على الوعد السابقة التي قطعها الحلفاء للصهاينة منها وعد بلفور² ، فيما ردت الولايات المتحدة على أنها غير مطلعة تماما على هاته المواضيع ، واستنادا الى مبادئ ويلسون ، اقترحت إرسال لجنة تحقيق إلى سوريا كلها بما فيها فلسطين و لبنان لتأكد من رغبة السكان الحقيقية في الحكم الذي يريدونه

5 لجنة كينغ - كراين . 1919

بعد رفض فرنسا و بريطانيا اقتراح الأمريكي في مؤتمر الصلح بتعيين لجنة مندوبين من عدة دول ، قام الرئيس الأمريكي ويلسون بتأليف لجنة أمريكية بقيادة كينغ و كراين مع وفد من الخبراء و المساعدين الى الدول العربية من

¹ الغني سلامة ، مقدمات تاريخية و سياسية لوعد بلفور ، قضايا اسرائيلية ، العدد 65 ، المجلد 17 ، 2017 ، ص 02

² صباح كريم زياح ، إيمان نصيف جاسم ، مقررات مؤتمر الصلح 2019 - دراسة تحليلية ، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد 06 ، 2007 ، ص 271

أجل التحقق من رغبة شعوب المنطقة¹ ، وإسداء معلومات وافية للوفد الأمريكي في المؤتمر ، حيث زارت اللجنة جميع المناطق السورية بما فيها فلسطين و لبنان، و اتصلت بالشعب مباشرة بكل فئاته و طبقاته و طوائفه، و عادت إلى المؤتمر و قدمت تقرير حول الوضع العام في البلاد العربية، و خاصة فلسطين و الذي جاء فيه

" أن السكان فلسطين الذين يمثلون تسعة أعشار 10/9 من السكان كلهم يرفضون البرنامج اليهودي رفضاً تاماً و أن الشعب العدائي على الصهيونية ليس قاصر على فلسطين بل بلاد سوريا كلها بما فيها الأردن و لبنان ، فإن 80 % من العرائض التي قدمت في المؤتمر السوري ضد الصهيونية ، و تجمع على ضرورة منح الاستقلال التام للبلاد العربية قطعاً للوعود السابقة من دول الحلفاء² ، أما بخصوص العرائض التي تلقتها اللجنة من المؤتمر السوري تقدّر ب 185 عريضة ضد الصهيونية الذي يمثل الشعب الإسلامي و المسيحي في سوريا، و فلسطين، و في نفس الوقت تلقت اللجنة 1033 عريضة احتجاجاً ضد الانتداب، و بتأكيد مطلب الاستقلال التام لسوريا و فلسطين³

و قد أرسل التقرير إلى مؤتمر الصلح مع قرار المؤتمر السوري ومئات العرائض التي تعبر عن رغبة السكان الفلسطينيين ، فكان مصيرها مصير العهود و المواثيق السابقة ، و إستمر البريطانيون في إحتلالهم لفلسطين و العراق، و في تأييدها التام للصهيونية و برامجها في فلسطين التي سوف تنفذها على أرض الواقع بعد صدك الانتداب التي فرضته عصبة الأمم .

حيث لم يحدث توصيات اللجنة أي أثر في تخطيط بريطانيا و فرنسا و مساعيهم في تقسيم البلاد العربية ، و الوفاء بوعودهم لليهود بإقامة وطن قومي لهم بفلسطين ، وقد أوصت لجنة الوفد الأمريكي بعد هذا التقرير بما يلي

- فصل فلسطين عن البلاد العربية المجاورة
- وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني و إشراف عصبة الأمم
- دعوة يهود العالم إلى العودة إلى فلسطين
- تحميل مؤتمر الصلح قيام دولة اليهودية بفلسطين تكون وطن قومي لليهود⁴

6 معاهدة سيفر 1920

¹ The German peace treaty : **full text of the Historic Document Signed at Versailles on June 28, 1919 . Current History** (1916–1940).Vol10, NO 02 . August, 1919), p. 287, Stable URL <https://www.jstor.org/stable/45328826>

² شفيق الرشيدات ، المرجع السابق ذكره ، ص 68

³ أمين سعيد ، تاريخ الاستعمار الإنكليزي في بلاد العرب ، ج1 ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، 1936 ، ص 486

⁴ المرجع نفسه . ص 455

وقعت هذه المعاهدة بتاريخ 10 أغسطس 1920 بين الحلفاء و تركيا ، في مدينة سيفر الفرنسية، وكان هدفها توثيق خطة الحلفاء الإستعمارية و إثبات صفة الشرعية على ممارستهم الغير قانونية ، و ذلك عن طريق فصل فلسطين العربية عن الإمبراطورية العثمانية ، و التي كانت تحت شعار فصل الولايات العربية التابعة لدولة العثمانية المهزومة ، رغم أن ميثاق عصبة الأمم صنف الدول العربية العراق و سوريا دولتان عربيتان مستقلتان تحت الانتداب البريطاني و الفرنسي¹ ، إلا أنه إستثنى فلسطين التي كانت قد تم تصنيفها سابقا كوطن قومي لليهود والمضي قدما في الوعد الذي قطعه وزير الخارجية البريطاني جيمس بلفور لليهود سنة 1917 .

كما أن معاهدة سيفر فرضت على تركيا القبول بالانتداب على ولاياتها العربية الممزقة ، و قبول بوعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين ، لكن معاهدة لوزان التي تمت بين الحلفاء و تركيا في يوليو 1923 رفضت تركيا كل ماجاء في معاهدة سيفر التي إعتبرتها مجحفة في حقها ، و قد ألغت من خلالها الاعتراف بالانتداب على الدول العربية ، و كذا الإعتراف بوعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود و أكدت على تنازل على حقوقها في الاقطار العربية على أن يتدبر شعوب هذه المناطق مصيرهم بأنفسهم² .

7 المعاهدة البريطانية- الأمريكية بشأن فلسطين

بتاريخ 20 نوفمبر 1920 تقدم الوفد الأمريكي الى مجلس الحلفاء ، بمذكرة يطلب فيها مشاوره الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص شروط الانتدابات و المناطق المنتدبة ، و ذلك نظرا لمشاركة بلاده في الحرب ، و كذا لضمان المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية بهذه المناطق خاصة الشرق الاوسط ، و قد عرضت بريطانيا على الوفد الأمريكي مشروع الإنتداب على فلسطين التي لم تعارضه الولايات المتحدة ، بل طالبت فقط بالمساواة الإقتصادية في الدول المندب عليها لجميع الدول المشتركة في عصبة الأمم³

و بتاريخ 30 يونيو 1922 اقر مجلسا النواب و الشيوخ الأمريكيان قرارا مشتركا بتأييد إنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين ، و بإقرار بريطانيا دولة منتدبة على فلسطين ، مع ضرورة عقد معاهدة مع بريطانيا تضمن مصالح الولايات المتحدة الامريكية بالمنطقة .

¹ Gudrun Krämer , op , cit , p 166

² شفيق الرشيدات ، المرجع السابق ذكره ، ص 81

³ أمين سعيد ، المرجع السابق ذكره . ص 465

المطلب الثالث : الوضع السياسي في فلسطين خلال الانتداب البريطاني

بعد انتهاء مؤتمر السلام الذي عقد تحت إشراف الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى وبحضور الدول المهزومة، أصبح من الواضح للعرب أن الوعود التي قطعها الحلفاء لهم لم تكن تحمل أي قيمة حقيقية، لاحظوا أن المبادئ التي كان يدعون إليها الحلفاء قد تخلوا عنها تمامًا، وأنهم بدأوا في إنشاء نظام جديد يسمح لهم بالاستمرار في السيطرة على المناطق العربية وثرواتها، و تم تسمية هذا النظام الجديد باسم "الانتداب"، والذي تم تضمينه في ميثاق عصبة الأمم كوسيلة لحل مشاكل الدول والشعوب التي كانت تخضع للحماية والحكم التركي والألماني.

حيث قدمت بريطانيا مشروع الانتداب على فلسطين إلى مجلس الحلفاء بتاريخ 24 يوليو 1922 الذي اقترحتة الجمعية الصهيونية دون تعديل حيث جاء المشروع المكون من مقدمة و 28 مادة¹، حيث أشير في المقدمة إلى وعد بلفور الذي قطعته بريطانيا لليهود، وللعلاقة التاريخية و الدينية التي تربط اليهود بفلسطين التي تمثل أرض الميعاد حسب إعتقادهم ، و أرض الأجداد ، و كذا موافقة دول الحلفاء فرنسا و الولايات المتحدة بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين ، و مسؤولية هذه الدول في ضمان إنشاء هذا الوطن ، كما أوضحت المواد الميثاق السبل الكفيلة لتهويد فلسطين و التخلص من شعبها العربي المسلم .

حيث بني صك الانتداب على بندين أساسين :

أولا : تمكين بريطانيا من تعزيز تصريح بلفور و منحه قوة القانون الملزم ، من خلال تبني صك الإنتداب البريطاني على فلسطين

ثانيا : صيغ بأسلوب يجعل معظم مواده لصالح المشروع الصهيوني ، بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين .

حيث أن مسودة صك الإنتداب على فلسطين تمت على أيدي صهيونية على يد كل من ،حايم وايزمان chaim weizmann ، و سوكولوف sokolov ، اللذان كان يرئسان المنظمة الصهيونية حينذاك ، و في المراحل الأخيرة من المفاوضات اقتضرت اللجنة تحضير وثيقة و بنود الصك الإنتداب على كل من بنيامين كوهين و هاري ساشير و ليونارد شتاين ، و هم أنفسهم إعترفوا أنهم اشتركوا مع الإنكليز لوضع صك الإنتداب و تقديمه لعصبة الامم للموافقة عليه²، حيث نجح هذا المشروع في اثبات حق إعادة البناء وطن قومي لهم كما قضى بتشجيع هجرة اليهود في فلسطين .

¹ Arye Naor , **The Purifying Effect of Truth: Jabotinsky's Interpretation of the Balfour Declaration** ,vol 22 , N 03 , Israel Studies , Indiana University Press , 2017 , p 22

²Esco Foundat ion (E.F.), **Palestine A study of Jewish, Ar ab and British Policies**, Vol. 1, yale university press, 1947, P. 164,

حيث تم عرض صك الإنتداب من طرف وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور على عصبة الأمم، في 02 ديسمبر 1920 بعد إدخال تعديلات عليه مست المقدمة ، ومؤسسات الحكم الذاتي ، و تطور فلسطين الإقتصادي من أجل التصديق عليه ، و قد قدم الأعضاء المجلس عصبة الأمم اقتراحات لتعديل بعض البنود التي جاءت في صك الإنتداب ، و تم تقديمه مرة أخرى من طرف الحكومة البريطانية للجنة بعد عرضه على مجلس النواب البريطاني في أغسطس 1921 ، حيث إختلف الصك الثاني عن الصك الأول المقدم في 1920 في بعض البنود فقط .

وقد تم تضمين مصطلح وطن قومي لليهود ، تجنبا لمفهوم مصطلح الدولة ، لما يثيره من اعتراضات كبيرة من طرف العرب و أهل المنطقة في فلسطين¹ .

وقد أعطت الحكومة البريطانية للمشروع صبغة قانونية و قدمته لعصبة الأمم في 06 يوليو 1922 ، و تم الموافقة عليه و فرضه على فلسطين من طرف اللجنة بتاريخ 24 يوليو 1922 ، إلا أنه أصبح ساري المفعول في 23 سبتمبر 1923 ، و قد وفرت بريطانيا لنفسها غطاء دولي بإصدار عصبة الأمم لقرار الإنتداب على فلسطين بعدما كانت بريطانيا تحكمها عسكريا منذ 1917 ، و منذ ذلك الحين و هي تعمل على تهويد فلسطين و إقامتها وطن لليهود، حيث بعد هذا الإعلان النجاح الثاني الذي تحققه الحركة الصهيونية العالمية بعد النجاح الأول و هو وعد بلفور ، و الذي أضحت تسيير في هدفها المنشود و هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

و كقراءة للنصوص التي جاءت في صك الانتداب ، أنها وضعت موضع عمل و تنفيذ منذ احتلال البريطاني لفلسطين عام 1917 ، و قد وضعت فلسطين تحت حكم عسكري حتى 1920 ثم حولتها الى حكم مدني تحت إشراف الصهيوني "هربرت صامويل" كأول مندوب سامي على فلسطين الذي حكم بين 1920-1925² ، كما أن كل مواد جاءت لصالح اليهود و الصهيونية و لإنشاء وطن قومي لليهود و تهجير السكان الأصليين .

حيث نصت المادة الأولى و الثانية من الصك أن الدولة المنتدبة " بريطانيا " هي الدولة المسؤولة على الأحوال السياسية و الإدارية مما يضمن إنشاء وطن قومي لليهود ، و كذا مسؤولة عن صيانة الحقوق المدنية و الدينية لكل السكان فلسطين ، كما نصت المادة الرابعة على الاعتراف بالوكالة اليهودية كإدارة عمومية تتعاون مع حكومة فلسطين في تسيير الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، كما نصت المادة السادسة على ضرورة تسهيل هجرة اليهود لفلسطين و على إدارة فلسطين أن تتعاون في هذا الأمر³ ، كما فرضت المادة السابعة ضرورة منح الجنسية

¹ أسامة أبو نخل ، ناجي صادق شارب، قراءة في أهم مواد الصك البريطاني على فلسطين ، كلية الاداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الازهر ، فلسطين ، ص 9

² محسن محمد صالح ، المرجع السابق ذكره ، ص 49

³ Ibrahim Abu Lughod , op , cit , p 255

الفلسطينية لليهود المهاجرين و ذلك من أجل رفع عدد سكان اليهود في فلسطين الذين كانوا بنسب قليلة جدا آنذاك ، و أتمت المادة الثانية و عشرون على اعتماد اللغة العبرية كاللغة رسمية إلى جانب الإنكليزية، و العربية حيث أن هذه المواد كانت تخطط في وضع فلسطين في أحسن الأحوال لإنشاء وطني قومي لليهود ، و تحقيق هدف و غاية المؤتمر العالمي للصهيونية و لقد إنطوى وعد بلفور و صك الانتداب و الاعتراف بالمنظمة الصهيونية كشريك في إدارة فلسطين، على كل ما يحتاج اليه الصهاينة، الذي أفضى إلى نتيجة واحدة و هي ظهور إطار حكومي صهيوني يستند على بريطانيا .

و بعد نهاية الفصل الأول من المشروع الصهيوني و هو بتأكيد الصبغة القانونية للإنتداب البريطاني على فلسطين بدأت بريطانيا بسن تشريعات، و وضع قوانين اللازمة لتنفيذ مخطتها الإنكلو - صهيوني فبعد تعيين اليهودي "هربرت صامويل" بضغط من الصهيونية كأول مندوب على فلسطين كما ذكرنا سابقا ، و هو صهيوني متطرف سعى لخلق جهاز إداري في فلسطين يرضي اليهود و ينفذ أهدافهم فقد قام بتعيين نورمان بنتويش Norman bentewitch نائب عام يتولى وضع القوانين و سن التشريعات اللازمة لفلسطين ، و سلم الإدارة المهاجرة لمدير اليهودي "حايمسون" ، و كل الدوائر الإدارية لليهود¹ ، و قامت بريطانيا بعد صدور صك الإنتداب بأسبوعين من طرف عصبة الأمم من إصدار دستور فلسطين في 10 أغسطس 1922 ، و التي أستمدت أحكامه من الأنظمة الموضوعة لإدارة المستعمرات² .

و سنت السلطات البريطانية قوانين سمحت بدخول 16500 يهودي، حيث أن زعماء اليهودية أولوا مسألة الهجرة إلى فلسطين أهمية بالغة ، فقد أخذوا يدفعون باليهود دفعا تارة بالإغراء و التشجيع، و تارة بالتهديد و الوعيد من أجل الاستيطان بفلسطين³ ، وكذا إصدار قوانين تبيح لليهود بنزع ملكية الأراضي المملوكة للعرب و منعت تصدير المحاصيل العربية، كما فرضت على الفلاحين فلسطينيين ضرائب باهضة ، كما وضع صامويل اللبنة الأولى في إفقار العرب ، و عمل على تنمية ثروة اليهود و تمكينهم اقتصاديا في فلسطين .

و قد عمل كبار الرأسماليين الصهاينة على دعم توطين اليهود في فلسطين، عن طريق تمويل الهجرة إلى فلسطين و شراء الأراضي على الفلاحين، و منح استثمارات في القطاعين الفلاحي و الصناعي لليهود فقد أنفق البارون " آدموند روتشيلد " حوالي 5.6 مليون جنيه استرليني بين 1883 و 1938 من أجل دعم الاستيطان اليهودي بفلسطين، و البارون دي هيرش "dehiesch" حوالي 10 مليون جنيه استرليني لنفس الغرض ، و في ظل

¹ اسماعيل احمد ياغي ، الجذور التاريخية لفلسطين، ط03، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1983 ، ص 68

² David helen miller , *constitution électorale laws , treaties of states in the near and middle*, draham , Duke University Press, 1947, p221

³ أحمد طرين ، المرجع السابق ذكره ، ص 1019

السياسية الاستيطانية المنتهجة من طرف الإستعمار الإنكلو صهيوني، فقد تطور عدد سكان فلسطين بنسب غير طبيعية بين العرب و اليهود ففي سنة 1917 عند احتلال البريطاني لفلسطين بلغ عدد سكان فلسطين حوالي 800 الف نسمة منهم 645 ألف عرب (574 ألف مسلم ، 70 ألف مسيحي)،مقابل 56 ألف يهودي أي بنسبة 08 بالمئة من سكان البلاد انذاك ، في حين أن العرب كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة بنسبة تقدر بـ 91.3 بالمئة ، و في إحصاء عام 1922 بعد الإنتداب البريطاني نجد أن نسبة سكان اليهود زادت من 8.7 الى 11 بالمئة ، و في إحصاء سنة 1931 تبين أن عدد سكان اليهود ارتفع إلى 174 ألف نسمة بنسبة 16 بالمئة من سكان فلسطين، حيث بين عامي 1914 و 1937 زاد عدد سكان اليهود حوالي 400 بالمئة ، و اتسعت المساحة المملوكة لليهود حوالي 200 بالمئة¹.

و نظرا للممارسات أنكلو - صهيونية الغير القانونية و التي زادت من حدة الصراع العربي - الصهيوني، قام الوفد العربي الفلسطيني بقيادة " كاظم الحسيني " بإرسال قائمة إحتجاج إلى مجلس جمعية الأمم بجنيف ، و نسخة مماثلة لوزارة الخارجية البريطانية في تموز 1922 يعرب فيها عن إستياءه من العمل التي تقوم به بريطانيا ضد العرب فلسطينين ، و خوفا من إزدياد إحتقان الأوضاع بالمنطقة قام وزير المستعمرات البريطاني عن طريق المندوب السامي " هربرت صامويل " باقتراح على العرب إنشاء وكالة عربية للمشاركة في إدارة البلاد، مثل الوكالة اليهودية تمثل العرب المسلمين ، لكن القيادات الفلسطينية رفضت هذا الاقتراح بحجة أنه لا يحقق مطالب الشعب العربي حيث أن هذا الرفض العربي في المشاركة في تسيير شؤون الحكم أعطى الوقت لبريطانيا و الصهيونية في السير قدما لتهود البلاد سواء من ناحية التنظيمات السياسية أو التشريعات الإدارية و القضائية .

و لم تكنفني بريطانيا بتهود الأرض العربية بل أرادت كذلك تهويد الثقافة العربية ، عن طريق فرض اللغة و الثقافة العبرية في المجتمع الفلسطيني ، و كانت أول خطوة هي إنشاء الجامعة العبرية التي أفتتحها لورد آرثر بلفور في مارس 1925 ، و التي كانت تهدف الى إحداث تغيير ثقافي و حضاري في المجتمع الفلسطيني و إذابته ضمن الثقافة العبرية²، و استمرت الحكومة البريطانية عزمها في تنفيذ صك الانتداب على فلسطين ، دون أن تحاول إعادة النظر فيه رغم رفض التام من طرف فلسطينين، و سوء الأوضاع الداخلية في البلد فقد أعلن بلدوين رئيس وزراء بريطانيا في أكتوبر 1924 أن حكومة صاحب الجلالة قد أخذت على عاتقها مسؤولية فلسطين كالتزام دائم كما صرح وزير المستعمرات المستر توماس في 25 فبراير 1925، أن حكومة صاحب الجلالة قد قررت بعد الإحاطة بكل الظروف ، السير في تنفيذ تصريح بلفور، و أن هذه السياسة تضمنها صك الإنتداب على فلسطين و على ضوء

¹ اسماعيل أحمد ياغي ، المرجع سابق ذكره ، ص 71

² حسن الحلاق ، فلسطين في الوثائق و المؤتمرات العربية و الدولية، د.ط ، روائع الجداولي ، عمان ، 1997، ص-ص 55-57

ذلك قام هيربرت صامويل المندوب السامي لفلسطين بخطوة جريئة تمهيدا للوطن القومي لليهود و ذلك بمنح الفرصة لرجال الأعمال اليهود للإستثمار في القطاعين الصناعي و الفلاحي ، كما صدر في نهاية عهده قانون الجنسية في أغسطس 1925 بقصد منح اليهود الجنسية الفلسطينية ، و بعد تعيين اللورد هاربرت تشالز بلومر مندوبا ساميا لفلسطين ، بدل هيربرت صامويل في 20 أغسطس 1925،الذي حكم فلسطين الى غاية 1928 حيث عمل في هذه الفترة على تشديد الأمن و النظام في البلاد ككل بعد الثورات التي كانت ضد الصهاينة من طرف الحركة الوطنية الفلسطينية¹ ، كما شهدت هذه الفترة ركود عدد المهاجرين اليهود بالمقابل زيادة عدد النازحين بسبب ظروف الأزمة الاقتصادية انذاك التي عصفت بالعالم بين 1926-1928 وبعد تعيين بلومر في عام 1925، شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية انقسامًا سياسيًا بسبب الانتخابات للمجلس الأعلى الإسلامي، وظهرت تيارات متضاربة: تيار مؤيد للمجلس الإسلامي والأسرة الحسينية وآخر معارض للانتخابات، هذا الانقسام أدى إلى اضطرابات في الحياة السياسية في فلسطين، وتسبب في تشتت جهود المواجهة للتوافق البريطاني الصهيوني²، وتأثرت الجهود الوطنية الفلسطينية الموحدة بشكل سلبي، مما دفع بتحالف بريطاني صهيوني نحو التفوق في تلك الفترة.

و في محاولتها لجر العرب لتخلي عن فلسطين كوطن قومي لليهود ، حاولت بريطانيا عقد معاهدة جديدة مع حسين ملك الحجاز تعترف بموجبها بريطانيا باستقلال العراق و شرق الاردن ، و الحكومات العربية في شبه الجزيرة العربية ما عدا عدن ، على أن يتخلى الحسين على مطالبه في فلسطين و يعترف بوعد بلفور³ ، لكن الحسين قبل بدأ المفاوضات أوضح أنه لا بدا من إستشارة العرب المعنيين قبل الموافقة على مشروع الإتفاقية ، و لكن هذا المشروع أدى الى غضب العرب و اليهود أيضا ، حيث رأى اليهود أن قيام دولة العربية الهاشمية في العراق و الحجاز و الأردن يهدد مشروعهم القومي، و كذا العرب الذين إعتبروا التخلي عن فلسطين لليهود مخالفة للمعاهدات السابقة التي وقعها الملك الحسين مع McMahon ، و قد انجرى على هذا الرفض من طرف الملك حسين إلى دعم بريطانيا ال سعود للإطاحة به من على عرش المملكة ، و لجوءه الى ابنه عبد الله في شرق الأردن⁴ ، و قد عمل اللورد بلومر في فترة حكمه على تخفيف من حدة الأزمة الإقتصادية التي أصابت البلاد و العالم في تلك الفترة و ذلك بالعمل على تطبيق برنامج الأشغال العامة ، من أجل إيجاد حل لمشكل البطالة

¹Lauren banko, **The Invention of Palestinian Citizenship, 1918–1947**, Edinburgh University Press ,UK, 2016 ,p 112

²حسن حلاق ، المرجع السابق ذكره ، ص78

³Lauren banko, op , cit , p.123

⁴أحمد طرين ، المرجع السابق ذكره ، ص 1019

المتفاقمة ، كما عمل على مساعدة تطور الإنتاج الزراعي و الصناعي اليهودي فبلغت مساحة الأراضي المغروسة بالبرتقال عام 1927 ضعف ما كانت عليه عام 1923، كما زادت نسبة الإنتاج الإسمنت و الدقيق و الصابون و الدخان اليهودي في هذه الفترة ، كما أقدم المندوب السامي على خفض عدد القوات البريطانية من الجيش و البوليس في فلسطين ، رغم أن الثورة السورية كانت قد اندلعت سنة 1925 ، كما سمح لكل مستعمرة يهودية بالإحتفاظ بسلاحها دفعا عن أمنها¹ ، و حاول اللورد بلومر في نهاية عهده إعادة إحياء مشروع المجلس التشريعي الفلسطيني لكن محاولته باءت بالفشل نظرا لرفض العرب المشروع جملة و تفصيلا ، و كذا ضغط الصهاينة من جهة أخرى الذين اعتبروا المجلس التشريعي تهديد لوجودهم كأقلية في فلسطين².

و لم تتوقف السياسة البريطانية في سبيل تطوير و تسهيل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ففي تصريح لوزير المستعمرات البريطاني في 25 فبراير 1929 ، حين جرت مناقشة ميزانية المستعمرات أمام البرلمان قال : " إن سياستنا تقوم على المحافظة على مصلحة فلسطين ككل و على القيام بالإلتزامات المترتبة على الإنتداب " و أضاف أن الحكومة البريطانية تبذل قصارى جهدها لتحقيق الهدف الصهيوني كما ورد في صك الإنتداب³ و نظرا للأزمة الاقتصادية التي عان منها العرب في هذه الفترة من فقر و حرمان و ضعف القدرة الشرائية ، و زيادة تدفق المهاجرين اليهود الى فلسطين مع منحهم إمتيازات كبيرة على حساب السكان الأصليين ، هذا كله ادى الى ظهور احتجاجات و اضطرابات كبيرة بين العرب من جهة و البريطانيين و اليهود من جهة أخرى في اغسطس 1929 ، مما دفع حكومة البريطانية لإرسال لجنة تحقيق في المنطقة للتقصي أسباب هذه الاحتجاجات ، حيث جاء في تقرير النهائي للجنة شو أن عدااء العرب لليهود و خوفهم على مستقبلهم السياسي و الاقتصادي كان السبب الأساسي في الاضطرابات⁴

كما أن بريطانيا قامت بتعويض اليهود على الأضرار التي مست مساكنهم و أملاكهم جراء هبة أغسطس 1929 ، في المقابل رفضت تعويض العرب الذين تعرضوا كذلك لخسائر مادية في المناوشات مع اليهود ، و على إثر تقارير لجان التحقيق التي أرسلت الى فلسطين بعد هبة أغسطس 1929 أو ما يسمى ثورة الحائط المبكى، و جاء بيان السياسة البريطانية في فلسطين عام 1930 سمي بكتاب بسفيلد الأبيض ، و الذي جاء لتأكيد فكرة الإلتزام المزدوج في فلسطين ما بين تسهيل بناء وطن قومي لليهود ، و بين المحافظة على حقوق الطوائف غير يهودية حيث قابلت الأوساط العربية الفلسطينية الكتاب الأبيض بشيء من الارتياح ، رغم تمسكه بسياسة إنكلو-

¹ كمال محمود خلة ، فلسطين و الإنتداب البريطاني 1922-1939، ط01، للنشأة العامة للنشر و التوزيع ، طرابلس ، ليبيا ، 1974 ، ص 312

² Lauren banko, Op.Cit, p. 125

³ Lauren banko, Op.Cit, p. 130

⁴ كمال محمود خلة ، المرجع السابق ذكره ، ص 318

صهيونية في فلسطين، و عدم إقراره بحقوق أهل البلاد في الحكم الذاتي، و من جانب آخر أثارت الأوساط صهيونية موجة من الغضب و السخط ضد الكتاب الأبيض¹ ، الذي اعتبرته خيانة للعهد السابقة، و إنقلاب في السياسة البريطانية تجاه اليهود و وطنهم القومي ، كما قام الصهاينة بنشاط واسع للضغط على الحكومة البريطانية بهدف إلغاء الكتاب الأبيض، و قد نجح اليهود في مساعهم لأن الحكومة البريطانية أصدرت كتاب آخر يلغي الكتاب الأبيض صادر عام 1930، و يرضي اليهود سمي بالكتاب الأسود و الذي أعتبر صفقة قوية للعرب² ، حيث أن رسالة مكدونالد كانت لطمة قوية لسياسة الاعتدال البريطاني في فلسطين و أدرك خلالها الفلسطينيون أنه لا بد من مقاومة السياسة الصهيونية و البريطانية على حد سواء ، و قد دعت اللجنة التنفيذية العربية الى عقد مؤتمرات محلية و عربية لدراسة الحالة الفلسطينية ، و قررت في مارس 1931 مقاطعة المنتجات الصهيونية و البريطانية ، و تشجيع الصناعات العربية الوطنية .

كما شهدت هذه الفترة عقد مؤتمرات حيث ركز التشاور حول أهداف الحركة الوطنية، التي تنص على إلغاء وعد بلفور ، و منع الهجرة اليهودية ، و منع تسرب الأراضي الفلسطينية لليهود و إقامة حكومة عربية فلسطينية في البلاد و من أبرز هذه المؤتمرات مؤتمر العمال العرب الأول الذي عقد في 11 يناير بحيفا، و مؤتمر الصحفيين العرب الذي عقد في يافا 18 سبتمبر 1931 ، و المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مدينة القدس ما بين 07-17 سبتمبر/أيلول 1931 و الذي حوالي 150 مندوب عربي من 22 قطر إسلامي و الذي اتخذ عدة قرارات مهمة أهمها توصية بإنشاء جامعة المسجد الأقصى بالقدس، إقامة شراكة لإنقاذ الأراضي العربية بفلسطين و قد رافق هذه المؤتمرات احتجاجات شعبية واسعة في فلسطين ضد السياسة البريطانية في البلاد كانت تمهيدا لقيام ثورة كبرى في البلاد³ .

و لم يكتفي وزير المستعمرات البريطاني ماكدونالد بإلغاء الكتاب الأبيض ، و انقلابه على العرب و تحيزه التام لليهود في فلسطين ، حيث قام بالضغط لتعين آرثر واكهورب مندوبا ساميا لفلسطين خلفا للسيد جون تشانسيلور الذي سخط عليه الصهاينة بسبب سياسته المعتدلة، و خاصة إثارته لمسألة المجلس التشريعي الفلسطيني ، حيث أن تعيين رجل عسكري مندوبا ساميا ، كان خطة بريطانية لفصل فلسطين عسكريا عن قيادة مصر، و قد واصل واكهورب على نهج سابقه في فلسطين من أجل مواصلة دعم اليهود لبناء وطن قومي لهم⁴ ، و تشجيع الهجرة

¹كمال خلة ، المرجع سابق ذكره ، ص 322

² اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، ب.ط ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، 1973 ، ص 186

³ أحمد طزين ، المرجع السابق ذكره ، ص 1055

⁴John Quigley , **The case for palestine and international law perspective** , , 2 ed, Duke University Press

,london, 2005,p 19

اليهودية الى فلسطين و العمل على إرضاء اللجنة العربية بطرق ملتوية ، و هذا مازاد من حدة غضب الفلسطينيين سواء أحزاب و جمعيات أو الشعب عامة بسبب سياسة استعمارية بريطانية و أسلوب الاستيطاني الصهيوني .
 فظهرت ردود أفعال عربية عن طريق احتجاجات، و مظاهرات التي كانت متواصلة منذ ثورة أغسطس 1929 حيث انفجر الوضع في البلاد بعد بيان اللجنة التنفيذية في 22 مارس 1922، الذي حذرت فيه من خطر الهجرة اليهودية ، و استمرار الاستيلاء على الاراضي العربية ، حيث جاءت انتفاضة أكتوبر 1933 التي انطلقت شرارتها الأولى من مدينتي يافا و القدس يوم 13 أكتوبر، و انتشرت في كافة أنحاء البلاد بعد ذلك و استمرت إلى 03 نوفمبر 1933 ، و أدت الى سقوط 26 شهيد فلسطيني و جرح 187 آخرين ، في المقابل جرح و مقتل 56 من رجال البوليس البريطانيين¹

و قد تجددت المظاهرات في يناير 1934 من طرف القرويون الفلسطينيون ، حيث واجهتهم القوات البريطانية بالقنابل المسيلة للدموع، و تواصلت الإحتجاجات والمظاهرات في الكل المدن الفلسطينية حتى ظهرت حركة عز الدين القسام² التي كانت تهدف الى المقاومة المسلحة بدل من المقاومة السياسية التي لم تجدي نفعا مع الصهاينة ، و البريطانيين ، و قد اتخذ القسام جمعية الشبان الذي انضم اليها و ترأسها عام 1926 ، و أخذها منبرا لتوسيع نشاطه و نشر دعوته للكفاح المسلح من أجل تحرير البلاد العربية من احتلال انكلو - صهيوني، و قد حاول الشيخ القسام أن تكون الثورة في فلسطين موحدة في الشمال و الجنوب ، و قد ارسل أحد اتباعه الى الشيخ أمين الحسيني ليخبره عن عزمه عن اعلان ثورة في الشمال ، و طلب اليه الإعلان عن ثورة في الجنوب ضد الإحتلال لكن رد زعيم الحركة السياسية كان سلبيا و لم يكن يؤمن حتى بمقاومة احتلاله البريطاني و اكتفى بالرد على ان الجهود السياسية المبذولة كافية لحصول العرب على حقوقهم³ .

و قد كانت الشرارة الأولى لتلك الثورة في 14 نوفمبر 1935 ، عندما وقع اشتباك مسلح بين القوات البريطانية و عناصر حركة القسام في بلدة يعبد ضواحي جنين ، و سقط في تلك الاشتباكات أحد الجنود البريطانيين ، مما أدى محاصرة قوات الاحتلال للمنطقة و عزلها ، و إستشهد الشيخ القسام و إثنين من جماعته في 19 نوفمبر 1935 بعد اشتباكات مسلحة مع البريطانيين، حيث أن استشهاد القسام كان القبس الذي أشعل نيران الثورة

¹ أسماعيل احمد ياغي ، مرجع السابق ذكره ،ص 106

² عز الدين القسام : هو سوري الأصل ولد في جبلة في اللاذقية عام 1871 ، تلقى تعليمه الدينية على يد الشيخ محمد عبده ،مناضل سوري حر متدين شارك في ثورة شمال سوريا ضد الفرنسيين عام 1920-1921 ، ثم انتقل الى حيفا عام 1921 و استقر فيها و درس في مدارسها الإسلامية

³ صبحي ياسين ، الثورة العربية الكبرى في فلسطين (1936-1939)، د.ن ، دمشق ، 1961 ، ص 32

الفلسطينية الكبرى عام 1936 ، و التي شارك أعضاء حركة القسام في قيادتها¹

الثورة الفلسطينية 1936-1939

انطلقت شرارة الثورة في فبراير 1936 ، عندما رفض مقالو يهودي تشغيل أي عامل عربي في بناء ثلاث مدارس في يافا ، و قد تجمع العرب في موقع البناء و منعوا اليهود من الوصول إليه ، مما أدى الى وقوع مناوشات بين اليهود و العرب، و في 15 أبريل تجددت المناوشات مما أدى الى مقتل إثنين من العمالة اليهود ، و قد رد اليهود عن طريق اغتيال قرويين بالقرب من مستعمرة تباح تكافا²

و على إثر هذه الحادثة اشتد التوتر في كامل أنحاء فلسطين بين العرب و اليهود ، و في يوم 18 أبريل أثناء تشييع جنازة اليهوديان ، قام اليهود باعتداء على باعة الخضر في طريق مما أدى الى وقوع إصابات بين العرب و اليهود أدت الى مقتل 07 يهود في الحادثة ، و استشهاد إثنان من العرب على يد قوات الأمن البريطانية ، كما سقط حوالي 25 جريح من العرب ، و 30 جريح من اليهود ، كما أحرقت أربعون منزل جلهم للعرب ، و قد عجلت هذه الأحداث الى خروج العرب فلسطينيين في مظاهرات كبرى في يافا يوم 30 أبريل 1936 ، فتصدت لها قوات الامن البريطانية و ادت الى استشهاد 02 من العرب و جرح ثلاثون آخرين ، كما قتل العرب 05 من اليهود و جرح ستة و عشرون آخرون ، مما استدعى إعلان حالة طوارئ في يافا و تل أبيب من طرف بريطانيا مما جعل العرب يعلنون إضراب عام³ ، حيث عم الإضراب جل مناطق فلسطين الذي إستمر 175 يوم لتدخل بذلك مرحلة جديدة من الكفاح الوطني ضد الاستيطان الغاشم ، حيث كرر عرب فلسطين إضراب دمشق الذي استمر قرابة شهرين قبل ذلك.

و على إثر هذه المستجدات الغير متوقعة و سريعة قام المندوب السامي في فلسطين " واكهوب " بإجتماع عاجل يوم 21 أبريل مع زعماء الأحزاب، و طلب منهم استعمال نفوذهم لمنع الفوضى و إعادة النظام العام ، كما طلب منهم تعيين ممثلهم للقاء وزير المستعمرات في أوائل مايو/ أيار ، و كان رد زعماء الأحزاب بوقف الهجرة فوراً للدخول في مفاوضات .

حيث كان الاتجاه الثوري من الحرس الوطني الفلسطيني يريد الكفاح المسلح لنيل الاستقلال و تحقيق الوحدة العربية غير أن الأحزاب السياسية كانت تريد الإلتباع الأسلوب الدبلوماسي مع بريطانيا ، و قد تشددت السلطات البريطانية في مواجهة المقاومة العربية و الإضراب عن طريق اعتقال زعماء المقاومة، و قد زادت حوادث الصدام في

¹ إسماعيل احمد ياغي ، مرجع السابق ذكره ،ص 110

² صبحي ياسين ، المرجع سابق ذكره ،ص 113

³ أحمد طروبين ، للمرجع سابق ذكره ، ص 1039

هذه المرحلة بين البوليس البريطاني و العرب ، مما أدى الى تفاقم الوضع الأمني أكثر ، حيث كان الحرس الثوري يحرص على حسن سير الإضراب العام و صدر له بيان يحث فيه على تغيير أسلوب النضال حيث جاء فيه (..لقد رأينا ان نغير أسلوب كفاحنا قبل أن نطالب انكليز بتغيير سياستهم و سياستنا الان الكفاح عملي شريف ...)¹

و قد بدأ الحرس الثوري الوطني بتشكيل لجان مقاومة محلية ، كان المتطوعون العرب يتوافدون من شرق الأردن و سوريا و لبنان و العراق ، حيث تألفت لجان الدفاع عن فلسطين، و جمعت لها تبرعات و تضامنت مع المقاومة الفلسطينية ، و تحول الإضراب العام إلى ثورة علنية مسلحة إشتراك فيها كل طبقات المجتمع من فلاحين و عمال و تجار، حيث قامت الى جانب اللجنة العربية العليا لجنة مركزية لجمع التبرعات و دعم المقاومة بالسلاح و العتاد² و قد اعتمدت الثورة أساليب متنوعة مثل تدمير الجسور و نسف السكة الحديدية ، و قطع المواصلات سلكية ، و مهاجمة الثكنات العسكرية و قوافل الجيش البريطاني .

و اتخذت بريطانيا كل الأساليب القمعية و الوحشية لقمع الثورة و الإضراب ، حيث اسندت الحكومة البريطانية القيادة العليا لقواتها في فلسطين الى الجنرال ديل رئيس اركان الحرب الجيوش امبراطورية البريطانية ، و اعطته كامل الصلاحيات لوقف هذه الثورة ، كما أمرت بجل اللجنة العربية العليا ، و اللجان القومية الفلسطينية ، و اعتقلت المناضلين و زعماء الحركة السياسية ، و ضيقت الخناق على الثوار بعدما تعاونت مع فرنسا بمنع الوصول اليهم السلاح من سوريا³ . كما قامت بريطانيا بتعزيز قواتها المسلحة في فلسطين بأربع فرق عسكرية ، و فرق طيران و مدفعية ، كما وقف اليهود الى جانب القوات البريطانية في محاولة للقضاء على الثورة ، و فد شملت عملية الإعتقال و القتل و فرض الغارات على جميع سكان العرب في البلاد فقد أعلن " أورو مبسي " وزير المستعمرات البريطاني في يوليو 1936 أنه تم القبض على 1206 عربي، و 328 يهود لاتهمهم في الحوادث الأخيرة⁴ ، و قد نتج عن هذه الثورة استشهاد حوالي ستة آلاف شهيد و جرح عشرة آلاف، و إعتقال حوالي خمسين ألف فلسطيني⁵ ، و قد كان لثورة صدى عربي و إسلامي واسع حيث شارك متطوعون عرب و مسلمين في الثورة ضد الإستيطان انكلو-صهيويني ، كما أقام طلاب العرب مظاهرات في مختلف البلدان العربية تنديدا بسياسة البريطانية في فلسطين .

¹ أحمد طربين ، المرجع السابق ذكره ، ص 1041

² صبحي ياسين ، المرجع السابق ذكره ، ص 167

³ محمد امين حسيني ، حقائق عن القضية الفلسطينية، ط3، بيسان للنشر و التوزيع ، بيروت ، 1957، ص 19

⁴ كامل محمود خلة ، المرجع السابق ذكره ، ص 634

⁵ اسماعيل احمد ياغي ، المرجع السابق ذكره ، ص 116

و قد دعت بريطانيا ملوك و أمراء العرب إلى الوساطة مع لجنة العربية الفلسطينية لوقف الإضراب و الثورة ، و قد استجاب ملوك العرب الممثلين في ملك السعودية، و ملك العراق ، و ملك اليمن و أمير الأردن ، للنداء البريطاني و قاموا بعد عدة مشاورات مع اللجنة العربية الفلسطينية بزعامة الحاج أحمد الحسيني بإصدار بيان ملوكي مشترك يوم 12 أكتوبر 1936 يدعوا فيه الفلسطينيين الى وقف الثورة و الإضراب و العودة الى الحياة الطبيعية ، و أن بريطانيا ستستجيب لكل وعودها التي قطعتها للعرب ، حيث بعد هذا الإعلان العربي المشترك الذي كان المراد منه مصالح شخصية لإرضاء بريطانيا أكثر منه مصالح عربية فلسطينية ، تم إجهاض أكبر ثورة عربية في تاريخ المنطقة ضد الاحتلال ، و التي كان اليهود و البريطانيين أكبر المستفيدين من وقف ثورة الكبرى .

و في محاولة منها لتهدئة الأوضاع قامت بريطانيا بإرسال لجنة تحقيق ملكية بقيادة اللورد بيل، حيث استمرت اللجنة في فلسطين لمدة ستة أسابيع متتالية، حيث التقت بممثلين عن العرب و الجالية اليهودية في فلسطين، و في 7 يوليو 1937، نشرت اللجنة تقريرها الذي اقترح استبدال الانتداب البريطاني بمشروع تقسيم ، حيث تضمنت أهم نقاط التقرير مقترحًا لتقسيم فلسطين إلى مناطق تابعة لليهود و أخرى للعرب، مع إقامة نظام حكم ذاتي لكل منطقة، و قد أثار هذا المقترح جدلاً واسعاً، حيث رفضه العرب بشكل عام، بينما قبلته الجالية اليهودية، و قد تفاقمت التوترات السياسية والعنف في الفترة التي تلت نشر التقرير، مما أدى إلى فشل المشروع وعدم تنفيذه في ذلك الوقت.¹ ، حيث طالبت اللجنة البريطانية العرب بتضحية حقيقية و مادية، و هي التنازل عن أرض المملوكة أبا عن جد ، في مقابل منح اليهود أرض لا يملكونها، أما بريطانيا فيكفيها الحصول على المناطق الشمالية ذات مقومات إقتصادية و إستراتيجية على حساب العرب.

و رغم إعلان وقف الإضراب العام و الثورة ، إلا أن بريطانيا كانت ترمي الى إخضاع العرب على الصعيدين السياسي و العسكري، و نزع السلاح كلياً من العرب في المقابل تسليح اليهود لضمان الاستقرار الداخلي ، كما أن دولة الانتداب خالفت الوعود التي قطعتها للجنة الملوكية العربية المشتركة للوساطة ، مما زاد من حدة غضب العرب الذين أدركوا أن كل الوعود كانت كاذبة ، و هدفها فقط إجهاض الثورة العربية ، كما أن مشروع التقسيم الذي اقترحه اللجنة الملكية 1937 كان الشرارة التي أقيضت الثورة من جديد للاستمرار في مقاومة الاستيطان بكل قوة ، حيث صدر بيان من طرف أمين الحسيني الذي فر إلى لبنان بعد صدور قرار بالقبض عليه ، يدعو فيه الشعب الى استئناف الثورة المسلحة ضد قرار التقسيم ، و قد عرفت هذه الفترة عمل مسلح منظم من طرف الثوار و أشرفت اللجنة العربية للجهد على العمليات العسكرية، حيث قسمت المناطق إلى أقسام و كل منطقة

¹ John Quigley , op , cit , p 102

قائد خاص بها ، و قد سيطر الثوار العرب على الوضع العام في البلاد الى غاية 1939، بعد ذلك سيطر البريطانيون و الصهاينة على الوضع العسكري في البلاد ، بسبب نقص العتاد و ضعف الإستراتيجية العسكرية و غياب قائد ميداني في الداخل ،وقد استشهد القائد العام عبد الرحيم الحاج محمد في مارس 1939¹ ، و قد كانت نهاية ثورة الكبرى بداية لنكبة الحقيقية في فلسطين، لأنها لم تستغل الوضع الدولي بنشوب الحرب العالمية الثانية للقضاء على الإسيطان اليهودي - البريطاني .

و جراء هذا التصعيد الخطير في المنطقة ، ونظرا للوضع الدولي المتأزم الذي كان يشير الى نشوب حرب عالمية ثانية ، رأت بريطانيا ضرورة تهدئة الأوضاع في فلسطين عن طريق إصدار كتاب الأبيض الثالث عام 1939 المعروف باسم كتاب ماكدونالد الأبيض ، الذي جاء كسابقه دون تغيير جوهر في سياسة البريطانية في فلسطين و قد رفضه العرب و اليهود ، و رغم ذلك أكدت بريطانيا عزمها على تنفيذ سياسة الكتاب الأبيض أمام مجلس العموم البريطاني في 22 ماي 1939² ، لكن نظرا ظروف الحرب العالمية الثانية لم تستطع بريطانيا تنفيذ سياستها التي جاءت في الكتاب الأبيض الثالث ، حيث عرفت القضية الفلسطينية خلال هذه الفترة تطورات ايجابية بسبب انتصارات ألمانيا على دول الحلفاء خاصة فرنسا و بريطانيا ، هذا انتصار الأمان الذي صاحبه حركة هتلر في تصفية العنصر اليهودي و اضطهاده في ألمانيا و كل أوروبا ، أعطى كل الأمل للعرب بأن انتصار على الاستيطان الأنكلو - صهيوني مسألة وقت فقط ، كما أن هذه الفترة شهدت هدنة مؤقتة بين العرب و الصهاينة بسبب وجود جيوش الحلفاء في الشرق الاوسط ، جعل من المتعذر على العرب مواصلة حرب.

لكن بعد معركة العلمين سنة 1942 ، التي غيرت موازين القوى في الحرب العالمية ، و تبدلت السياسة العالمية التي انعكست بالسلب على العرب الفلسطينيين الذين كانوا يعلقوا كل الأمل على انتصار دول المحور³ ، و هزيمة بريطانيا في الحرب ، و إنتقل مركز الثقل الصهيوني إلى الو.م.أمريكية التي تبنت المشروع الصهيوني في فلسطين ، و تم الاتفاق بين بريطانيا التي خرجت منهزمة من الحرب العالمية و الولايات المتحدة الأمريكية على حل النهائي للقضية الفلسطينية بما يخدم المصالح الصهيونية ، و تنفيذًا للوعود السابقة التي قطعتها بريطانيا لليهود .

¹ محمد امين حسيني ، المرجع السابق ذكره ، ص 44

² Efraim Karsh , **Palestine Betrayed**, 01ed ,Yale University Press, , 2011, p66

³Efraim Karsh , op , cit , p 69

المبحث الرابع: الصهيونية و توطين اليهود في فلسطين

سنوضح في هذا المبحث كيف تم بلورة فكرة الصهيونية كمشروع سياسي استيطاني من قبل زعماء الصهيونية انذاك في أوروبا الشرقية و الغربية، و تواصلهم مع ملوك و زعماء أوروبا لدعم مشروعهم في فلسطين ، و كيف إستطاعوا كسب ود زعماء الدول الكبرى لبلورة مشروعهم الإستيطاني في فلسطين مع الإشارة الى أهمية الدعم المادي و السياسي الذي قدم من قبل الدول الإستعمارية للحركة الصهيونية، و التي كانت تريد منه توظيف الصهيونية كحركة استيطانية لخدمة مصالحها في الشرق الأوسط ، مع التطرق إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة و الولايات المتحدة في إنشاء كيان إستيطاني في الأراضي الفلسطينية و دعمها لتحقيق أهدافها .

المطلب الأول: الصهيونية كمشروع إستيطاني

إن قبل الخوض في الصهيونية كمشروع استيطاني يهودي أسس عام 1897 لتوطين اليهود في أرض فلسطين لبدا من إحاطة بمختلف التعريفات التي أشارت إلى الصهيونية كمصطلحات دينية و سياسية ، حيث تختلف التعريفات حسب المنظورات التي أسست هذا المصطلح .

مفهوم الصهيونية : الصهيونية مشتقة من جبل صهيون ، و هو لفظ كنعاني الأصل ثم انتقل الى العبرية ، و معناه حصن و يطلق على الراببة التي تقوم عليها أورشليم القدس¹ ، و قد تعرف الصهيونية أنها حركة رامية الى عودة اليهود الى أرض أجدادهم حسبما جاء في الوعد الإلهي و الامال المشيخانية لليهود² ، و قد كان غرض من استعمال لفظ صهيون هو إثارة الشعور الديني العنصري لدى يهود العالم، و اكتساب عطف المسيحية العالمية فالصهيونية ترمز للحركة حديثة ترمز الى حركة سياسية عنصرية ، فهي حركة ترمي الى عزل الشعب اليهودي على القواعد الوطنية الأخرى الى وطن خاص بهم ، و التي تتطلب وطن لليهود بفلسطين حيث اتخذ النسيج الصهيوني شكله خلال القرون الأربعة لتاريخ أوروبا الديني و الاجتماعي و السياسي نتيجة تداخل خيوط كثيرة من الثقافة الغربية و في طليعتها الخيوط الدينية و التي نشأت في بيئة غير يهودية كانت متوافقة في النهاية مع منطق الصهيونية اليهودية السياسية³.

و قد عرفها الأستاذ وليد محمد علي " أنها مولود طبيعي و شرعي للاستعمار الغربي ، وأن الصهاينة استخدموا الرموز والأفكار الدينية وحولوها إلى رموز للحركة الصهيونية، وتحويل الإنشداد الديني للأساطير بما يتلائم مع

¹ عبا محمود عقاد، الصهيونية العالمية، د. ط. مؤسسة الهداوي ، المملكة المتحدة ، 2017 ، ص 11

² عبد الوهاب المسيري ، موسوعة اليهود و اليهودية ، المرجع السابق ذكره ، ص 2275

³ رجينا الشريف ، الصهيونية الغير يهودية جذورها في التاريخ الغربي ، ت: أحمد عبد الله عبد العزيز ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون ، الكويت ، 1982 ، ص 24

التطورات الاجتماعية والسياسية في أوروبا ، مع التركيز على الاستغلال نبوءة العودة إلى صهيون المسيطرة عليهم في فلسطين¹

• و الصهيونية مصطلح ذو مضمون إيديولوجي ، فالتعريفات الشائعة للصهيونية لا تشير الى الواقع و إنما الى الأمل الصهيوني أو دوافع الصهيونية ، أو إعتذريات الصهيونية و كأنها نشيد اسرائيلي و ليس تعريف يفسر الواقع²

و هنالك تعريفات مختلفة للصهيونية حسب التسلسل التاريخي للمصطلح ، و كذا حسب الحقل الدلالي التي يستخدم فيه فهنالك الصهيونية الدينية ، و الصهيونية السياسية

• **فالصهيونية الدينية** تشير إلى جبل صهيون و القدس ، بل الى الأرض المقدسة ككل ، فالعودة الى صهيون فكرة محورية في النسق الديني اليهودي ، فأتباع هذه الحركة يعتقدون بأن الماشيح المخلص سيأتي في اخر الأيام ليقود شعبه الى صهيون ، و يعتبر صهيون في الوجدان الديني اليهودي مركز تعبد و عبادة حيث يذكره اليهود في صلاتهم و طقوسهم الدينية ، كما تعتبر أن العيش في فلسطين عمل ديني أكثر منه دنيوي و جزاء المنتظر في الآخرة أو في اخر الأيام ، حيث تستمد أصولها من شرائع التوراة، و التلمود حيث أن الأفكار الصهيونية لإقامة دولة اليهود بفلسطين تناقلتها الأجيال المتعاقبة في ظل التشبث بالخرافات، و أوهام مبنية على حكايات اصطبغت بالصبغة الدينية³ ، فحسب الفلسفة اليهودية أن اليهود هم شعب الله المختار، فأرواح بني إسرائيل تتميز عن باقي أرواح الأخرى الشيطانية شبيهة بأرواح الحيوانات، و الإسرائيلي معتبر عند الله أكثر من الملائكة ، فالصهيونية الدينية ترجع جذورها الى فكر الإصلاح التي طرحتها الكنيسة البروتستانتية في القرن السادس عشر في عدد من الدول الأوروبية ، حيث رأت هذه الحركة أن التوراة هي "كلمة الله المعصومة" و جعلت من مجمل العهد القديم مرشدا لحياة الناس الدينية و الزمنية ، و إعتبرت حركة الإصلاح الديني بمثابة البعث اليهودي جديد بعدما كانت كل أوروبا في - عهد الكنيسة الكاثوليكية - قبل ولادة الحركة الدينية ضد عقيدة اليهود جزء لا يتجزأ من العقيدة الدينية اليهودية⁴ و هي شاهد حي على التواصل الجذري الديني ، و تقوم على أربعة أسس هي، الإيمان بالإله الواحد ، الإيمان بأن اليهود هم شعب

¹ وليد محمد علي ، صهيونية الخرز و صراع الحضارات، ط01 ، دار التضامن للطباعة و النشر ، بيروت ، 1999 ، ص 10

² عبد الوهاب المسيوري ، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، ط01 ، دار الفكر ، دمشق، 2003 ، ص 66

³ سالم كسواني ، المركز القانوني لمدينة القدس، د.ط ، عمان ، 1977 ، ص 43

⁴ يوسف حسن ، دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، د.ط ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ،

الله المختار ، الإيمان بأن المسيح سوف يرسل الرب لتخليص شعبه ، وعودة اليهود الى وطن الأجداد¹ فالصهاينة المتدينون لا يرون أن يوجد سبب على الأرض يستدعي العودة الى صهيون، إلا أن يكون السبب هو أمر إلهي وفق إرادة الله فالعودة ضرورة أن تكون مرتبطة بقدوم المسيح الجديد، و غير ذلك فهي باطلة، حيث يرى أن قيام دولة إسرائيل قيام باطل و جاءت بناء على قرار سياسي و ليس الهى ، لذلك فالفكر الصهيوني الديني يختلف تماما عن الفكر الصهيوني السياسي لا من حيث المبدأ و لا من حيث الغاية ، فعمق الهوة و فجوة كبير بين فكرتين.

و لا تضم الصهيونية الدينية اليوم فئات محدودة فقط، سواء من نطاق الصهيونية العالمية أو داخل الكيان الصهيوني و لعل المقياس في هذا المجال نتائج انتخابات الكنيست التي لا يتعدى فيها الصهاينة المتدينون خانة الأقليات²

● **الصهيونية السياسية :** إن أول من استعمل الصهيونية بالمعنى السياسي الحديث هو الدكتور ناتان بيرنابوم في صحيفة التحرر الذاتي سنة 1890 حيث طالب بتحويل التطلع الديني الى برنامج سياسي³ ، وهي تعني السيطرة على العالم في مدى البعيد بدعوى أن الإله إستخلفهم على العالمين و أنهم شعب الله المختار " فهي بذلك تعتبر أقدم مبدأ عنصري استعماري على وجه الأرض ، فهي فلسفة قومية لغالبية اليهود في العالم ، التي أصبغت صفة القومية و دلالة الجنسية على الشعب اليهودي ذوي العرق اليهودي⁴

و يعرفها علماء الصهيونية أنها حركة معقدة تتألف من ثلاث عناصر هي السياسة اللاهوتية ، الإستعمار الاستيطاني ، و الازدواج القومي ، فالعنصر الأول يوظف المعتقدات الدينية ، و العنصر الثاني يصنع المعتقدات الدينية لليهود ، و العنصر الثالث يعني ربط بين قوى الاستعمار الدولي و بين الكيان الإسرائيلي بمصالح مشتركة⁵

و قد نادى الصهيونية السياسية بحل المشكلة اليهودية التي كانت تعاني في أوروبا الشرقية، فعارضت إندماج اليهود في أوطانهم أصلية و دافعت للهجرة الى فلسطين ، زاعمة الحق التاريخي و الديني لهم في أرض الميعاد .

و قد أضحى مفهوم الصهيونية أساسيا في الخطاب السياسي الغربي منذ 1841، خاصة مع نجاح أوروبا في بلورة مشروعها الاستعماري في العالم العربي الإسلامي .

¹ نويض حوت ، فلسطين قضية شعب و حضارة ، المرجع السابق ذكره ، ص 326

² المرجع نفسه ، ص 328

³ Uri Israeli Nationalism Social conflicts and the politics of knowledge , Routledge , u.k , 2011 , p 110
Ram,

⁴ فايز صايغ ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، دط ، مطبعة الأطلس، القاهرة، 1986، ص 3

⁵ ساجدة نوفل، المرجع السابق ذكره ، ص 63

و رغم إختلاف التعاريف و دلالات التي تشير الى مصطلح الصهيونية ، سواء من الناحية الدينية أو السياسية أو الإيديولوجية ، فتبقى الصهيونية ظاهرة مركبة دخل في تركيبها عناصر كثيرة بعضها خاص بالدوافع و بعضها خاص بالأفكار ، و البعض الآخر خاص بالبنية و ما يتحقق في الواقع ، لذلك الصهيونية ليست ظاهرة يهودية ولا عالمية بل هي فكرة غربية نشأت في العالم الغربي و تبنها العالم الغربي ، و دعما لتحقيق أهدافه الاستيطانية في اسيا و افريقيا لذلك فسياق الصهيونية هي سياق غربي بالدرجة الأولى

● مشروع الصهيونية

انتشرت دعوة بين يهود شرق أوروبا و غربها تطالب بالعودة الى أرض الأجداد ، و إن فلسطين وطنهم القومي الذي يجب العمل للعودة اليه بكل الأحوال و ظروف، و قد تأسست جمعيات تنظم و تنشر هذه الأفكار بين يهود أوروبا المضطهدين ، و من بينها اتحاد الإسرائيلي العالمي (أليانس) و الذي تأسس في فرنسا سنة 1860 و جمعية " شيبات زيوم " أي عشاق صهيون التي تأسست عام 1870 و انتشرت في كامل أوروبا ، و كذا جمعية " كيدما " التي انتشرت في غرب أوروبا و كانت تهدف إلى غرس الشعور باليهودية بين اليهود و جعل فلسطين هدف ملموس لديهم¹ ، و مهدت الطريق لظهور جمعيات أكثر تنظيما بين اليهود ، كما نشط في هذه المرحلة عدة مفكرين يهود سعوا الى نشر الفكر الصهيوني بين الشتات اليهودي في أوروبا، و العالم ، و من بين هؤلاء "لورد شافتسبري " الذي طالب عام 1838 بتوطين اليهود في فلسطين ، كما دعى موسى هس للقومية اليهودية في كتابه حياة إسرائيل سنة 1862 ، كما نادى لورانس اليغانت بتوطين اليهود في فلسطين في كتابه " أرض جلعاد سنة 1880² ، و قد كان لظهور الصهيونية بشكلها الحديث بزعامة الصحفي النمساوي " تيودور هرتزل " الفضل البارز في تنظيم الحركة و جعلها قوة لا يستهان بها ، مستغلا قضية الضابط اليهودي في أركان الجيش الفرنسي " ديفروس " الذي اتهم بالخيانة و افشاء أسرار عسكرية الى الألمان سنة 1894 ، و حكم عليه بالإعدام ثم براء بعد ذلك بعامين بعد ضغط الذي مارسته الحركة اليهودية في فرنسا³ ، و كان هرتزل نصب نفسه زعيم للحركة و قائدها قبل ولادتها و يتضح ذلك من خلال أعمالها التي كان يقوم بها ، حيث قام بمقابلة أثرياء اليهود لعرض عليهم مشروعه و قام بكتابة رسالة الى ال روتشيلد و كبار اليهود في يونيو 1895 يقول فيها

¹ Gregory S. Mahler, **the Arab-Israeli Conflict An Introduction and Documentary Reade**, Routledge, new York, 2019, p 58

² Ibid , p-p, 60-65

³ Gregory S. Mahler ,op , cit , p 60

أولاً سأتناقش مع القيصر الروسي من أجل السماح لليهود الروس بمغادرة البلاد ، و عليه أن يعطيني كلمته الإمبراطورية كي تطبع في الجريدة الرسمية ، ثم سأفاوض مع القيصر الألماني ثم مع النمسا ثم مع فرنسا بشأن اليهود الجزائريين.¹

و يتضح أن هرتزل كان يفكر في ضمان دعم الدول الكبرى و زعماء المال اليهود أولاً للبدء في تنفيذ مشروعه على أرض الواقع، حيث قام بعد ذلك بدعوة يهود العالم في مؤتمر عالمي سنة 1897 ببال سويسرية بعدما كان مقرر في مدينة مونيخ الألمانية لكن رفضه من طرف يهود المانيا الذين اعتبروه خيانة و أنه يناقض الدعوة المسيائية مما أدى الى نقله الى مدينة بازل سويسرية، و الذي يعتبر أول مؤتمر عالمي يشارك فيه اليهود من مختلف أنحاء العالم بحضور حوالي مائتان و أربعة من اليهود يمثلون خمسين جمعية يهودية و خمسة عشر دولة² ، و قرروا العمل على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين و الذي يعتبر نقطة تحول للحركة الصهيونية، حيث بعد ذلك أصبح للصهيونية أهداف محددة و مؤسسة و تنظيم محكم، و من وسائل التي أقرها المؤتمر إستعمال المال والإعلام، و يليها اللجوء الى العنف و التدمير بلا رحمة ، و هي أسلحة بني صهيون للسيطرة و تحقيق الغاية، و كان طموح هرتزل مشروع تأسيس وطن قومي لليهود و عبر عنه سنة 1895، في كتابه الدولة اليهودية، الذي كان مخطط سياسي للوطن القومي ، مؤكداً أن المسألة اليهودية ليست إجتماعية أو دينية بل هي مسألة قومية بالدرجة الأولى لا يمكن حلها إلا عن طريق تحويلها للدول الكبرى لتبنيها و إيجاد حل يرضيها، و كان إصرار رئيس الحركة الصهيونية على ضرورة إيجاد رقعة أرض لليهود كبير، فقد رشح فلسطين و الأرجنتين لإقامة دولة قومية لليهود حتى لو أن ترشيح الأرجنتين كان لإرضاء الجماعة الراضية لفلسطين فقط، و منهم الكاتب الصهيوني " لينوبكسر " صاحب كتاب التحرر الذاتي ، لكن استقر المؤتمر سنة 1905 على فلسطين كوطن قومي لليهود نظراً لأهمية الدينية لفلسطين و كذا المكانة الإستراتيجية التي تتمتع بها في الشرق الأوسط³ ، و قد صرح هرتزل في كتابه دولة اليهود (...فلسطين هي وطننا التاريخي الذي لا ينس أبداً أن إسم فلسطين وحده سيجذب شعبنا اليها بالقوة و إذ فرضنا أن جلاله السلطان سيعطينا فلسطين فنستطيع بالمقابل الإدارة المالية التركية بأكملها ..."⁴ و لهذا الغرض قام في يونيو سنة 1896 بزيارة إسطنبول و قابل خلالها الصدر الأعظم، و عرض عليه المال مقابل تنازل عن فلسطين ، لكن السلطان العثماني رفض هذا العرض جملة و تفصيلاً، و قام بعد ذلك سنة 1902 في

¹ بيان نوبهض الحوت ، المرجع السابق ذكره ، ص 367

² Gregory S. Mahler , op , cit , p 68

³ Arthur Hertzberg, **The Zionist Idea: A Historical Analysis and Reader**, The Jewish Publication , 09 ed , 1997, p 45

⁴ تيودور هرتزل ، دولة اليهود ، ت هاني الهندي ، دار البيروني للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 01 ، 2015 ، ص 56

الزيارة الخامسة والأخيرة، لإستطنبول بمفاوضات مع السلطان عبد الحميد للحصول على براءة فلسطين و ما جاورها، مع نقل السكان البلاد الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة ، لكن لقي الرفض الكلي من السلطان العثماني للمشروع ، مما أدى بالرئيس الحركة إلى تغيير الوجهة إلى لندن للحصول على تأييد و دعم بريطانيا للصهاينة في مشروعهم القومي، بعد تأكده من استحالة الحصول على أي جزء من فلسطين من قبل السلطان العثماني، برغم كل الإغراءات المالية المقدمة ، و قد تمت في هذه الفترة تأسيس مؤسسات صهيونية مركزية لدعم تنفيذ المشروع على أرض الواقع ، منها المؤتمر الصهيوني الذي أصبح الهيئة التشريعية الأولى للحركة ، و كذا الصندوق القومي اليهودي و صندوق الاستعماري اليهودي الذي تأسس عام 1899، و يعتبر الهيئة المالية الأساسية للمنظمة¹ ، و تعتبران خطوتان أساسيتان لتنفيذ المشروع، وكان يرتكز مشروع هرتزل الصهيوني فكريا و عاطفيا على العداة للسامية ، و كان ينظر للشعوب كلها أنها و من دون إستثناء معادية للسامية ، حيث ربط بين الاضطهاد و القومية ربط عضوي، و كان يهدف المشروع الى توطين اليهود في فلسطين في دولة يهودية خاصة عن طريق طرد السكان الأصليين منها، و ذلك من أجل تأسيس كيان يكون مركزا ثقافيا لليهود العالم ، و أن يتم تطبيع الشخصية اليهودية حتى يصبح اليهود أمة مثل كل الأمم ،وأن تؤسس دولة يهودية ذات توجه حضاري غربي و تكون حليف موثوقا به للغرب عكس العرب، و يكون سكانها عنصرا مواليا للغرب بشكل تام² و أن يتم تعزيز الاستيطان في المراحل الأولى باليهود المزارعين، و الحرفيين و المهنيين،و أسس الدولة تقوم على تحقير الديمقراطية و الإغلاء من شأن الديكتاتورية ، هذا كان توجه هرتزل الذي أراد تأسيس وطن قومي إعتمادا على دعم الدول الكبرى.

لكن بعد وفاة هرتزل عام 1904 برزت المشكلة الأولى أمام القيادة الصهيونية في اختيار خليفته ، خاصة بعد ما ظهرت معارضة لسياسة هرتزل من طرف اليهود الروس الذين اعتبروها فاشلة، و لم تحقق أي نتيجة في الميدان ، و كان متوقع في المؤتمر السابع الذي عقد ما بين 27 يوليو و 02 أغسطس 1905 أن تظهر الخلافات بين المؤتمرين على زعامة الحركة ، و تم فصل الجدال بتشكيل القيادة مكونة من ستة أعضاء نصف من العمليين و نصف الاخر من السياسيين برئاسة دافيد وولفسون الذي يعتبر من أنصار هرتزل³ ، و الذي أراد عمليا أن يخطو نفس خطوات مثله الأعلى هرتزل سواء بمقابلة الأثرياء اليهود لدعم المشروع ، و كذا ضمان دعم القوى الاستعمارية لكن مساعي اليهود الروس باستبعاده من القيادة الحركة نجحت إثر تقديمه الاستقالة عام 1911 في المؤتمر العاشر

¹ وليد خالدي ، بناء الدولة اليهودية 1897-1948 ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان ، العدد 33 ، 1999، ص 04

² عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية ، المرجع السابق ذكره ، ص 2760

³ بيان نوبهض الحوت ، المرجع السابق ذكره ، ص 401

في بازل ، و تم انتخاب أوتو واربورغ خلفا له زعيم للحركة الصهيونية، و الذي يعتبر من مؤسسي الصهيونية المركبة عام 1907 مع وايزمن و أطلق عليها هذا الإسم نظرا لأنها صهيونية جامعة بين التيارين السياسي و العملي¹ و من مخرجات المؤتمر العاشر هو جعل اللغة العبرية لغة رسمية للصهيونية و قرر تكثيف تعليمها في الشتات. و قد جاء اندلاع الحرب العالمية الأولى المعجزة التي كانت تنتظرها الحركة لتحقيق حلمها ، حيث كان لبدا من أن تغير الحرب الكبرى مجرى خريطة السياسية سواء في العالم أو في الشرق الاوسط ، خاصة و أن الدولة العثمانية و بريطانيا كانوا طرفي الصراع ، وهذا ما تحقق في نهاية الحرب عندما إنهزمت تركيا و إحتلت بريطانيا فلسطين و جعل المعجزة الصهيونية تتحقق أكثر من التوقعات .

¹ Arthur Hertzberg , op , cit , p 77

المطلب الثاني : دعم الدولي للمشروع الصهيوني في فلسطين

لقد ساهمت الدول الاستعمارية في دعم المشروع الصهيوني في فلسطين ، الذي تبنته ووفرت له صياغات أساسية جاهزة، و بيئة ثقافية ووجدانية مواتية للحركة الصهيونية،الذي كان من الممكن أن يبقى في عالم الإمكانية و لا يتحقق هدفها إن لم تتوفر لها الدول الكبرى الظروف الحضارية و التاريخية المواتية لتحقيق مشروعها ، حيث كانت هذه الدول قاعدة خلفية لنشاط الصهيوني، و ذلك نظرا لعدة عوامل متداخلة منها تأثير الكنيسة البروتستانتية الداعمة لليهود على صناع القرار في الدول الإستعمارية روسيا ألمانيا فرنسا و بريطانيا¹ والتي حققت عدة إسهامات في خدمة المشروع الصهيوني خاصة بعد عملية التحول الديني التي عرفتها أوروبا في القرن السادس عشر وسيطرت الحركة البروتستانتية في عدد من الدول الإنجلوسكسونية فأوروبا ، التي كانت في حالة عداء نفسي و عملي لليهود قبل ولادة حركة الإصلاح الديني، حيث تأسست فيها عقيدة ضد اليهود،على إعتبار أن اليهود رفضوا رسالة المسيح عليه السلام و أن أجيالا يهودية توالى على تلك المنهج نفسه، ومن ثم يجب أن يعاقبوا على جريمة ما يسمى بصلب المسيح،و قد تعرضت الجماعات اليهودية في القرون الوسطى إلى إضطهاد رهيب في أوروبا،و كانت الجماعات اليهودية تتعرض لثورات شعبية أثناء حدوث أزمات أو إنتشار مرض معين،و قد شكل هذا الإضطهاد العمق التاريخي للموقف الفكري و السياسي للحركة النازية تجاه اليهود في القرن العشرين ، إلا أن الحركة الدينية وضعت للفكر الصهيوني اليهودي الحجر الأساس لحل المسألة اليهودية بما يخدم الإمبريالية الاستعمارية، و أسهم كذلك في تحويل المفاهيم الدينية الى مفاهيم إستيطانية إحتلالية² ، و كذا التقاء الأهداف الصهيونية بأهداف التوسع الاستعماري الأوربي .

كما وجدت الدول الكبرى في الصهيونية جسرا لدعم النفوذ في المناطق العربية الإسلامية، و وظفت الإمبريالية الغربية المسألة اليهودية لخدمة مصالحها،و ذلك عن طريق ربط المسألة الشرقية بالمسألة اليهودية،و متمثل في تأسيس دولة استيطانية وظيفية تقوم بوظيفة حيوية و هي الدفاع عن مصالح الغرب في قلب العالم العربي، و تكون نقطة وصل بين آسيا و إفريقيا، مما سيضمن للغرب كيان مستقل و شعب دائم الولاء له، و يضمن مصالحه في المنطقة و في خدمة المصالح الغربية،حيث ينظر الغرب لليهود أنهم مجرد جماعات وظيفية تجارية يتم قبولها أو رفضها أو حمايتها من أجل أن تقوم بنفع معين أو وظيفة محددة .

و كان حافز فرنسا و بريطانيا لدعم الصهيونية و اليهود في هذه المرحلة، هو أدركهما للعلاقة الوثيقة بين الألمان و الأتراك خاصة أن ألمانيا قامت عام 1883 بتسليح القوات التركية،و بالتالي فإن نشوب أي حرب بين الطرفين

¹ وليد خالد ، المرجع السابق ذكره ، ص 15

² يوسف حسن ، المرجع السابق ذكره ، ص 38

ستكون تركيا إلى جانب حليفاتها ألمانيا، وكذلك معرفتها لعمق الخلاف بين العرب و الأتراك بسبب إصرار هؤلاء على طمس الهوية العربية و العمل على صهرها في بوتقة التتريك¹ ، مع إدراكها في جدية الدعوة الى تحرير الأقطار العربية من طرف الحركة العربية الناشئة حيث أن نجاحها في تحقيق استقلال ، و وحدة الولايات العربية ستكون قوى هائلة مجتمعة و بالتالي ستشكل خطر على نفوذ القوى الاستعمارية في المنطقة و مصالحها الإستراتيجية، فمن هنا توافقت النظرة المشتركة بين الصهيونية و مصالح الدول الاستعمارية.

فالحركة الصهيونية تريد تحقيق حلمها الأزلي بتأسيس دولة يهودية في فلسطين، و لن يتحقق ذلك إلا بمنع تحقيق وحدة عربية في المنطقة، و الدول الكبرى تريد زرع كيان موالي لها لضمان مصالحها الرئيسية في العالم العربي حيث يذكر في هذا الصدد الباحث الباكستاني حمزة العلوي في كتابه الدولة في مجتمعات ما بعد الإستعمار أن المشكلة الأساسية حول الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار، تنبع من حقيقة أنها لا تنشأ على يد برجوازية وطنية و لكن على يد برجوازية امبريالية أجنبية² و هذا ما تم مع المشروع الصهيوني الذي إنشأ على يد الرأسمالية الأوربية، حيث كانت فرنسا أول دولة إستعمارية أوربية دعت بشكل رسمي اليهود لإحتلال الأرض المقدسة في عهد نابليون بونابرت حينما دعى يهود اسيا و افريقيا الى الإنضواء تحت رايته من أجل استعادة القدس، التي كانت تحت الحماية العثمانية انذاك ، حيث يعتبر نابليون أول رجل دولة يدعو الى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين قبل و بعد بلفور بحوالي 118 سنة، و قد أدى فشل حملة نابليون في أسوار عكة عام 1801 الى تراجع مكانة فرنسا في المنطقة لكن سرعان ما جددت فرنسا إهتمامها بالشرق الأوسط تحت ذريعة حماية المسيحيين الكاثوليك في لبنان، و سوريا، و فلسطين ، و قامت باستغلال الحركة الصهيونية كأداة للتوسع الإستعماري في البلاد العربية حيث كان هدف فرنسا استقطاب الجاليات اليهودية في شرق أوربا لدعمها، و كذا الإستفادة من القوة المالية التي كانت تميز الجالية اليهودية في فرنسا³ وكان الطموح الفرنسي في فلسطين يتجلى بالإهتمام في الحياة الإقتصادية على عكس لبنان و سوريا، و عملت على إقامة مشاريع حيوية في فلسطين و تشغيل الرأس المال الفرنسي في المدن الفلسطينية، كما وظفت فرنسا الإمتيازات الكبيرة التي منحتها لها الدولة العثمانية في فلسطين لإقامة علاقات إقتصادية و تجارية واسعة مع المسيحيين في فلسطين، و ضمان هجرة اليهود في المنطقة لخدمة أغراضهم الإستيطانية، كما أن المملكة المتحدة كانت من الدول السابقة في دعم المشروع الصهيوني في فلسطين و ذلك قبل

¹ صادق الشرع ، حروبنا مع اسرائيل 1948-1973 ، ط01، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان- الأردن ، 1997 ، ص 14

² Hamza alavi , **the state in post-colonial societies : Pakistan and Bangladesh** , new left .review , no, 74, 1974, p 54 Stable URL: <https://newleftreview.org/issues/i74/articles/hamza-alavi-the-state-in-post-colonial-societies-pakistan-and-bangladesh>

³ نائلة الوعري ، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة و الإستيطان اليهودي في فلسطين، ط01 ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 125

وعد بلفور عام 1917 و قبل إحتلالها لفلسطين ، حيث بدأت جهود بريطانيا الرامية إلى توطين اليهود في فلسطين بالحملة التي قادها اللورد بالمستون 1839 وزير خارجية بريطانيا ورئيس وزارئها فيما بعد ، لنقل يهود الى فلسطين و محاولة اقناع الحكومة العثمانية بتسهيل الهجرة اليهودية الى فلسطين ، حيث صارت مسألة توطين اليهود تتداخل فيها إعتبرات سياسية و دينية و تجارية، و قد ساهم سياسيون و رجال الدين و رجال الأعمال في تشجيع و دعم الإستيطان اليهودي، و لعل إنشاء صندوق إكتشاف فلسطين عام 1864 برعاية الملكة البريطانية و رئاسة أسقف يورك كانت من أهم الأليات التي خدمت المشروع الصهيوني¹ ، و قد تكلفت جهود اللورد شافسيري بالنجاح حينما تمكن من إفتتاح أول قنصلية بريطانية في القدس بناء على اقتراحه عام 1838، و قد عين بالمستون وليام يوتج willyam young قنصل عام في القدس وكانت مهمته حماية اليهود القاطنين فيها² ، و قد تبع ذلك إنشاء صناديق مماثلة لدعم المشروع الصهيوني منها الجمعية الأمريكية لإستكشاف فلسطين عام 1870، و الجمعية الألمانية للبحوث الفلسطينية عام 1877، و الجمعية الفرنسية لدراسة أثار فلسطين، و كان حافز هذه الصناديق هو خدمة الصهيونية المسيحية³ و يقول بيتر جرور عضو لجنة التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية، لقد كان بلفور أكثر فهما لطموحات الصهيونية من هرتزل نفسه ، و عندما صدر هذا الوعد كانت اليهودية في انكلترا صغيرة العدد و مندجحة في المجتمع و كانت الحركة الصهيونية ضعيفة⁴ و في عام 1905 قدم كامبل بنرمن تقرير للحكومة البريطانية للموافقة عليه، و الذي جاء فيه " ضرورة فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الاسيوي، و تقترح اللجنة اقامة حاجز بشري قوي و غريب ، يحيل الجسر البري الذي يربط اسيا بافريقيا ، و يكون قوة صديقة للإستعمار و عدو لسكان المنطقة⁵

حيث رأت بريطانيا أن مشروع الإستيطان اليهودي يتطابق مع أهدافها التوسعية في المنطقة، و قد انسجمت المصالح المشتركة بين بريطانيا و الحركة الصهيونية في تلك المرحلة، نظرا لظروف و المتغيرات الدولية التي سادت بدايات القرن التاسع عشر، و التي كانت منسجمة مع تعاضم قوة بريطانيا و حضورها العالمي، و الذي كان في صالح خدمة المشروع الصهيوني الإستيطاني في فلسطين .

حيث لم يقتصر الدعم المشروع الصهيوني على القوى الإستعمارية الكلاسيكية ، فكذلك روسيا دعمت المشروع الصهيوني ، بعدما استخدمت الشعار الديني للتدخل في شؤون الدول العثمانية ، و اعتبروا أنفسهم ورثة زعامة

¹ يوسف حسن ، المرجع السابق ذكره ، ص 25

² نائلة الواعري ، المرجع السابق ذكره ، ص 136

³ يوسف حسن ، المرجع السابق ذكره ، ص 26

⁴ Gregory S. Mahler , op , cit , p 75

⁵ عبد الملك خلف التميمي ، الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، د.ط ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون ، الكويت ، 1983 ، ص 88

المذهب الأرثوذكسي، و من واجبها حماية الأقليات المسيحية في الشام و فلسطين، حيث دخلت روسيا إلى فلسطين و سوريا تحت ذريعة حماية الطوائف الأرثوذكس في المنطقة، و كلفت القنصل الروسي في القدس بشراء أراضي في القدس و الناصرة و بيت لحم و يافا، لتكون تابعة للمؤسسات المسيحية الروسية، حيث لعبت بعد ذلك القنصلية الأنشطة متعددة تمثلت في متابعة شؤون المسيحيين الأرثوذكس، و نشاط آخر يتمثل في دعم هجرة اليهود و مساعدتهم لتوطين في فلسطين، و يتضح من خلال المساعدات التي قدمتها روسيا لإنجاز الموجة الأولى من الهجرة عام 1882 حيث وجدت روسيا أن مصالحها في فلسطين تلتقي مع مصالح الصهيونية¹

كما لقي المشروع الصهيوني الدعم الكامل من الولايات المتحدة للإستيغان في فلسطين، حيث كان هذا الدعم قبل خروج الولايات المتحدة من عزلة و زاد بعدما أصبحت الولايات المتحدة قوة الأولى عالميا، حيث كان تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أمام الكينست الإسرائيلي في مارس 1979 و الذي جاء فيه " ... لقد أمن سبع رؤساء أمريكيين و جسدوا هذا الإيمان بأن علاقات أمريكا مع إسرائيل هي أكثر من علاقة خاصة، لأنها متجذرة في تاريخ و ضمير و معتقدات الشعب الأمريكي، لقد شكل أمريكا و إسرائيل مهاجرون طليعون، و نحن هنا مع تقاسم تراث التوراة ..."²

وهكذا فإن المشروع الصهيوني قبل تجسيده في أرض الواقع، أخذ كل الضمانات و الدعم الكامل من الدول الكبرى مستغلا في نفس الوقت دعم الحركة البروتستانتية، مع توظيفه للوبي الصهيوني للضغط على صانعي القرار في تلك الدول، حيث استطاعت الحركة في ظرف خمسين سنة تحقيق حلمها المستحيل في أرض فلسطين .

¹ نائلة الوعري، المرجع السابق ذكره، ص 125

² يوسف الحسن، تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية اتجاه فلسطين، ط01، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2002 ص 10

المطلب الثالث : إعلان قيام دولة الإحتلال ظروف وملابسات

بعدما فشلت بريطانيا في إيجاد حل للمسألة الفلسطينية، إثر تعثر المفاوضات الثلاثية التي عقدت في لندن بين بريطانيا بصفتها دولة منتدبة و الوكالة العربية، و اليهود خلال مؤتمر لندن الذي عقد في الفترة الأولى من أيلول عام 1946، وحضره ممثلين عن الدول العربية انذاك كلا من اليمن، مصر ، الأردن ، سوريا ، العراق فلسطين، و كذا الأمين العام لجامعة الدول العربية، و قد عرضت فيه بريطانيا مشروع الحكم الذاتي لفلسطين أو ما يعرف " بمشروع موريسون " نسبة الى واضعه المستر موريسون رئيس مجلس العموم العمالي ، حيث تضمن المشروع تقسيم فلسطين الى مناطق ادارية ، تتمتع بقسط من الحكم الذاتي و تخضع لإشراف الحكومة المركزية، و قد تم اقتراح إنشاء أربع مناطق إدارية كتالي¹

أ – منطقة يهودية : و تشمل الجزء الأعظم من مساحة الأراضي التي استقر فيها اليهود، و التي تشمل الساحل الفلسطيني من الحدود اللبنانية حتى أسدود جنوب يافا، و كذا مساحات أخرى في وسط فلسطين و شمال النقب و الجليل .

ب – منطقة القدس : و تضم القدس و مدينة بيت لحم و ضواحيها

ج – منطقة النقب : و تشمل مناطق جنوب فلسطين و مناطق المزروعة

د – منطقة العربية : و تشمل باقي المناطق العربية

حيث رفضت الوفود العربية المقترح البريطاني جملة و تفصيلا، و أصرت على الإستقلال الكلي لفلسطين كدولة عربية ذات سيادة، و خلال الفترة الثانية من المؤتمر مابين يناير و فبراير 1947، عرضت بريطانيا مقترحات جديدة سميت بمشروع " بيفن " و التي جاء من ضمنها إبقاء فلسطين خمس سنوات أخرى تحت الانتداب لتهيئتها للاستقلال² ، على أن تنشأ ولايات عربية و يهودية في الحدود الميمنة في مشروع موريسون و تعطي لها حق إنشاء حكومات و تمنح الإستقلال الداخلي، لكن الوفود العربية رفضت المقترح، و هذا ما كانت تنتظره بريطانيا ليكون سندا لمبررات سياستها الجديدة لذلك قررت بريطانيا إحالة المسألة الفلسطينية على الأمم المتحدة بهدف إلقاء مسؤولية الموقف على المنظمة الدولية .

¹ Benny Morris , **Righteous Victims: A History of the Zionist–Arab Conflict, 1881–2001** ,vintage books ,new York,2001 , p 99

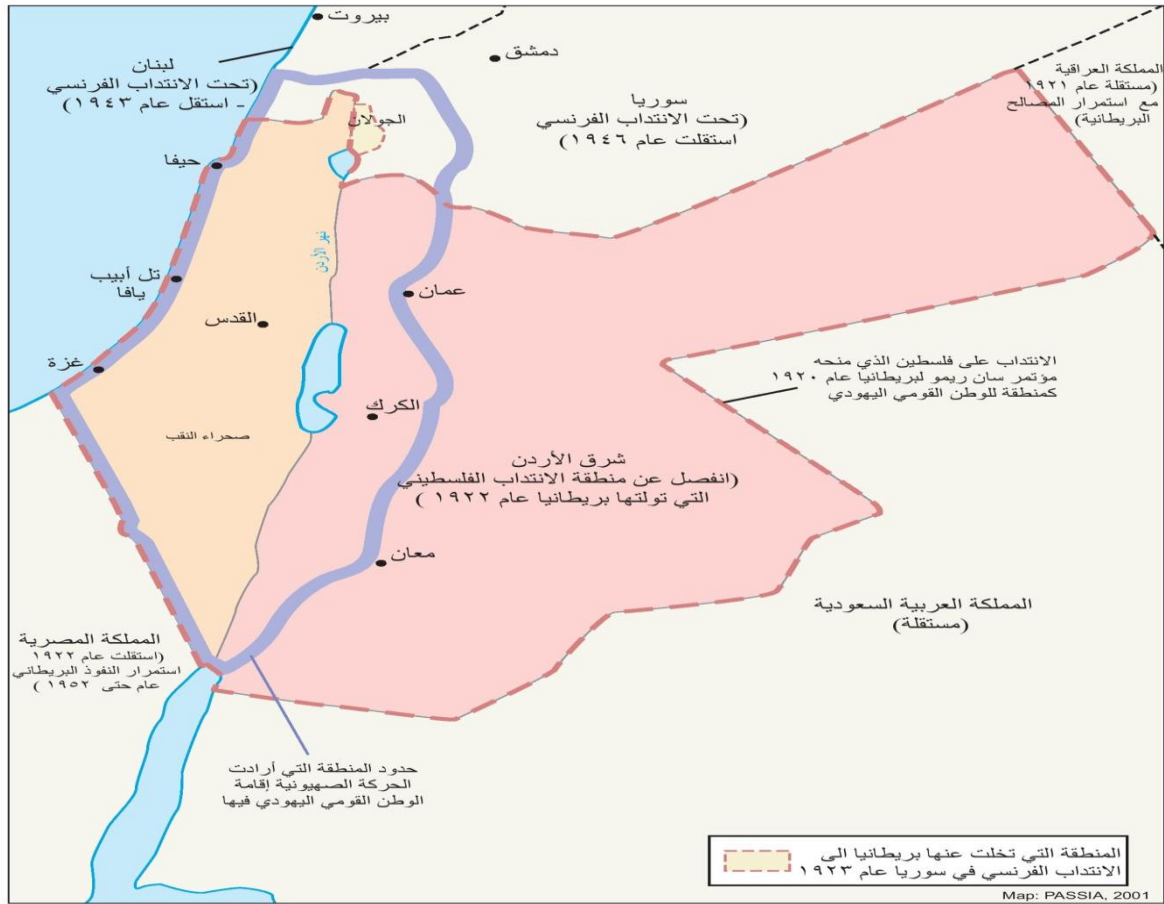
² أحمد ياغي ، المرجع سابق ذكره ، ص 130

حيث في الثاني من أبريل/نيسان من عام 1947، طلبت بريطانيا عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لإدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمالها، كما طلبت الجامعة العربية باسم الأمين العام للجامعة من المنظمة الدولية إعلان إستقلال فلسطين و إنهاء الانتداب البريطاني .

و في ظل هذه المعطيات المتراكمة عينت الأمم المتحدة لجنة خاصة لبحث مشكلة فلسطين UNSCOP هي اختصار لـ United Nations Special Committee on Palestine، وتُعرف باللجنة الخاصة للأمم المتحدة لفلسطين، كانت هذه اللجنة مكلفة بدراسة القضية الفلسطينية وتقديم توصيات بشأن مستقبل فلسطين. تأسست في عام 1947 وضمت 11 عضواً من دول مختلفة، باستثناء الدول الخمس الدائمة الأعضاء في مجلس الأمن، يمثلون كلاً من أستراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غوامبالا، الهند، هولندا، إيران، البيرو، السويد، الأوروغواي، يوغسلافيا، و قد عين السويدي سانستروم رئيس اللجنة¹، و قد قدمت تقريرها الى الأمم المتحدة في 21 أغسطس 1947 و الذي شمل على مشروعين الأول (مشروع الأكثرية) يوصي بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية و يهودية مع وحدة إقتصادية بين الدولتين، ومشروع الأقلية يوصي بقيام دولة إتحادية مستقلة عاصمتها القدس الشريف²، و قد تبنت جمعية العامة مشروع الأكثرية بتقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947، و الذي أوصى بإنهاء الانتداب على فلسطين، مع تقسيم البلاد الى دولتين منفصلتين على أن تبلغ مساحة الدولة اليهودية 56 بالمئة من مساحة فلسطين، في حين تبقى 43 بالمئة تقوم فيها الدولة العربية أما القدس و ما حولها تبقى منطقة دولية تحت ادارة الأمم المتحدة، وجاء ذلك بعد ضغط الذي مارسه اللوبي اليهودي و الولايات المتحدة على أعضاء الجمعية العامة، حيث صوتت 33 دولة على قرار التقسيم في حين عارضته 13 دولة أخرى مع إمتناع 10 دول على التصويت من بينها بريطانيا، حيث لم تنجح الدول العربية في إحباط مشروع التقسيم، الذي كان خيبة كبيرة للشعوب العربية وقد كشف نوايا الاستعمار و الصهيونية في فلسطين، و قضى نهائياً عن كل الامال العربية التي كانت معلقة لقيام دولة عربية مستقلة في فلسطين، ولذلك بادرت اللجنة العربية العليا لإعلان استنكارها و عزمها على مقاومة تنفيذه بكل الوسائل المتاحة .

¹ أحمد طويين، المرجع سابق ذكره، ص 1080

² صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين و أسرارها السياسية و العسكرية، ط1، المرز العربي للابحاث السياسية، بيروت، 1970، ص 101



خريطة (01) حدود فلسطين عام 1947 قبل صدور قرار التقسيم¹

و بعد صدور القرار مباشرة الذي كان ايذانا بالبء الكفاح المسلح تحت مقولة " ما أخذ بالقوة يسترجع بالقوة حيث هب الشعوب العربية من كل الأقطار المجاورة لنصرة فلسطين ، ووقف قرار التقسيم الإستيطاني ، و تولت خلالها الهيئات الوطنية الفلسطينية دور القيادة و التوجيه و التخطيط بمساندة الشعوب العربية ، فقد وقعت صدمات عنيفة بين العرب الفلسطينيين و اليهود في شتى مناطق فلسطين، و أدرك العرب خلالها أن القوة هي الحل لاسترجاع الأراضي المغتصبة، و كانوا اليهود مدركين تمام الإدراك أن القرار التقسيم لن يتم بطرق السلمية و أن العرب لن يتنازلوا عن أراضيهم و ممتلكاتهم بسهولة، و قد استعدوا للحرب مع العرب حيث وضعوا خطة بالتنسيق مع بريطانيا بأن تنسحب بريطانيا بالتدرج من المناطق اليهودية لتسهيل عملية جلب السلاح و إستقدام المهاجرين اليهود، في حين تبقى القوات البريطانية في المناطق العربية لتشمل حركتهم² ، و قد تصاعدت العمليات الحربية بين اليهود و العرب قبل انهاء الانتداب في 15 مايو 1948 و انساق الصهيوونية بالتدبير للعمليات الإرهابية لزرع الخوف و الهلع في الأوساط العربية، و دفعهم لمغادرة أراضيهم و كجزء من الخطة الهجوم قام الإرهاب

¹ مصدر الخريطة، جمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، فلسطين تحت الإنتداب البريطاني ، على الرابط .<http://www.passia.org/maps/view/85>

² احمد ياغي ، المرجع سابق ذكره ، ص 132

الصهيوني بتدبير مذبحه دير ياسين الواقعة ضواحي القدس ، التي قام عصابات مسلحة إرغون و شتيرن ، حيث اقتحموا القرية بالقنابل و المدافع و أوقعوا حوالي مائتين و خمسون شهيد (250) معظمهم من الأطفال¹ ، و قد تمكنت القوات الصهيونية عن طريق الأعمال الإرهابية من إحتلال المناطق العربية، حيث و قعت كل هذه الأحداث في ظل سكوت الجامعة العربية التي اكتفت بالاجتماعات و البيانات و القرارات السرية² ، و فلسطينيون و قوات الإنقاذ العربية يجارون الإنكليز و صهاينة بأسلحة بسيطة و عتاد ضعيف ، هذا ما جعل الأوضاع تسوء لصالح الصهاينة ، مما جعل العرب يخرجون في مظاهرات شعبية ضد حكاهم في كل الأقطار العربية مطالبة الجامعة العربية بالتدخل السريع لإنقاذ الموقف الفلسطيني ووقف قرار التقسيم .

هذا ما جعل الجامعة العربية في إحراج أمام شعوبها ، فاجتمعت بتاريخ 12 أبريل 1948 و أعلنت أن الجيوش العربية ستدخل لإنقاذ عرب فلسطين ، و قد حددت 15 مايو 1948 موعد لحركة هذه الجيوش و هو نفس موعد انهاء الانتداب البريطاني .

و رغم أن هذا القرار العربي المشترك جاء بفرحة عارمة للشعوب العربية التي استعادت الأمل من جديد في تحرير فلسطين من قبضة الصهاينة وانكليز، إلا أن بريطانيا نجحت في التحكم في تنفيذه من أجل خلق كيان كما هو متفق عليه و استطاعت توجيهه في خدمة مخططاتها³ ، و هذا ما بدا واضحا في القرارات الفرعية التي تلت إعلان قرار الرسمي لدخول الجيوش العربية لفلسطين من بينها :

- إعتبار الجيوش العربية هي الوسيلة الوحيدة الصالحة لحماية و إنقاذ فلسطين، هذا ما أدى إلى عدم تلقي المجاهدين و الشعب الفلسطيني لأي مساعدات عسكرية من طرف الدول العربية .
- حل جميع المنظمات العسكرية الشعبية في فلسطين، و توقيف نشاطها و إبعادها عن ميدان المعركة و كان هذا الإجراء من أهداف البريطانية ،من أجل ضرب الحركة الشعبية في فلسطين باعتبارها تشكل خطر على اقامة الدولة الصهيونية في فلسطين
- وضع خطة عربية مشتركة لجميع الجيوش العربية في فلسطين تحت قيادة واحدة برئاسة قائد الجيوش الأردنية الجنرال غلوب البريطاني مما يعني تحكم بريطانيا في حركة هذه الجيوش .

حيث لم يأت يوم الموعد لدخول الجيوش العربية الى فلسطين،حتى كانت العصابات اليهودية قد إستولت على كل المناطق التي خصصت لها في عملية التقسيم إضافة الى بعض المناطق العربية و الدولية بمساعدة أنكو-

¹ أحمد طروب ، المرجع السابق الذكر ، ص 1090

² شفيق الرشيدات ، المرجع السابق ذكره ، ص 208

³ شفيق الرشيدات، المرجع السابق ذكره ، ص 209

أمريكية المادية و سياسية ، فحققت بذلك بريطانيا ما كانت تعمل عليه خلال ثلاثين عاما ، و قامت بذلك كيان صهيوني في 15 مايو 1948 في نفس اليوم الذي أعلنت فيه بريطانيا إنتهاء انتدابها من فلسطين و جلاءها من المنطقة ، حيث أعلن الكيان الصهيوني وثيقة الإحتلال يوم يوم الجمعة الخامس من شهر أيار العبري عام 5708 حسب التقويم العبري الموافق 14 أيار 1948 ميلاديا في مدينة تل أبيب و هي أول وثيقة رسمية نشرت في الجريدة الرسمية¹

¹ الكنيست ، وثيقة الإحتلال ، ، نقلا عن <https://m.knesset.gov.il/ar/about/pages/declaration.aspx> (تم اطلاع في 2023/01/04)

خلاصة الفصل .

ارتبط النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بعوامل تاريخية و دينية أثرت على تطورات النزاع، في ظل سعي الإحتلال الصهيوني لتوظيف العامل التاريخي لتوثيق الإستيطان لأرض فلسطين المقدسة ، و قد إستغل الإستيطان الدعم القوي من الدول الإستعمارية انذاك ، التي وفرت له كل الظروف السياسية و عسكرية المناسبة للإستيطان في أرض فلسطين و خاصة بريطانيا التي كانت تفرض الإنتداب العسكري في البلاد العربية، و لو أن تسطير تقسيم الدول العربية أو التاركة العثمانية كان تحصيل ضعف الدول العثمانية و انهيارها، ما استدعى قيام الدول الإستعمارية الكبرى بالعمل على جعل هذه الدول مستعمرات أوربية ، مع تخصيص جزء منها - فلسطين - لشتات اليهودي في أوربا الذي كان عبء عليها و أرادت التخلص منه عبر توطينه في فلسطين، و توظيفه لخدمة المصالح الإستعمارية في البلاد العربية و تكون الإستفادة على مرتين، جعله أداة وظيفية للإمبرالية الإستعمارية العالمية و كذا التخلص من يهود أوربا عبر تهجيرهم إلى فلسطين و توطينهم هناك ، و قد إستغلت الحركة الصهيونية الظروف السياسية و الإقتصادية بأوربا و طالبت بجعل فلسطين موطن لليهود العالم من أجل تكوين أمة يهودية مثل سائر الأمم، لذلك ركزت على الدعم المالي للمنظمات اليهودية، و دعم السياسي لدول الأوربية من أجل توفير الظروف المناسبة لدعم الهجرة اليهودية التي تضاعفت في فترة الإنتداب البريطاني ما بين 1920-1947 .

حيث أن الحركة الصهيونية توافرت لديها كل الظروف المادية و السياسية داعمة ، من أجل تحقيق مبتغاهما السياسي و هي جعل فلسطين أرض لشتات اليهودي ، و هذا ما حققته بعد خمسين عاما من الوجود ، كما أن غياب الجامعة العربية انذاك سياسيا و عسكريا ساعد الحركة الصهيونية في بلورة هدفها و مبتغاهما.

الفصل الثاني :

تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين

2023-1948

مقدمة الفصل :

في هذا الفصل، سنكتشف تطورات النزاع الفلسطيني الإسرائيلي منذ عام 1948 حتى عام 2023، والتي عرفت مجموعة من المسارات والتحويلات البارزة، حيث إنطلق النزاع منذ البداية بتبني القومية العربية والدفاع عن قضية فلسطين وشرف الأمة العربية، وذلك من خلال مشاركة الدول العربية في حروب مع الكيان الصهيوني استمرت لمدة 25 عامًا، ورغم جهودها، فقد فشلت الدول العربية في تحرير الأراضي الفلسطينية والعربية بسبب الظروف السياسية والدولية الصعبة آنذاك.

هذه التغيرات الملحوظة أدت إلى تحول سياسي وعسكري في مسار الصراع، حيث تحول الصراع من عربي-إسرائيلي إلى نزاع فلسطيني-إسرائيلي، خاصة بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وفي مرحلة لاحقة، شهد الصراع إعادة صياغة بعد اتفاقية كامب ديفيد، وكذا تفكك في الصف العربي نتيجة للانقسامات السياسية، كما أثرت التحويلات الإقليمية والدولية على مسار النزاع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة بعد حرب الخليج الثانية والثالثة، ما أدى بالكيان الصهيوني إلى استغلال الظروف الإقليمية والدولية لمواصلة سياسيته الإستيطانية في الأراضي الفلسطينية في ظل صمت الأمم المتحدة، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية اللامحدود للكيان الصهيوني حيث قسم فصل الدراسة أربع مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : الصراع العربي الإسرائيلي من 1948-1973

المبحث الثاني : تحول مسار الصراع العربي الإسرائيلي - إلى نزاع فلسطيني إسرائيلي .

المبحث الثالث: الدولة الفلسطينية بناء و الدفاع عن القضية الوطنية

المبحث الرابع : الأبعاد الدولية و الإقليمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي

المبحث الأول : الصراع العربي الإسرائيلي ما بين 1948 - 1973

شهدت الفترة ما بين 1948 إلى 1973 أربع حروب رئيسية بين العرب و كيان المحتل، من بينها حرب النكبة ونكسة عام 1967، هذه الحروب أثرت بشكل كبير على المنطقة وتحوّلها السياسية بعد سيطرة الكيان على جزء كبير من الأراضي العربية، مما أدى إلى تغييرات جذرية في السياسات والتحالفات، و أثرت بشكل مباشر على مسار الصراع العربي الإسرائيلي .

المطلب الأول : الحروب العربية الإسرائيلية و مستقبل النزاع

كانت بداية الصراع الفعلي بين العرب و الكيان الصهيوني بعد إعلان قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1947 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 181 ، حيث أعلنت الهيئة العليا الفلسطينية و الدول العربية لرفضها الحازم لهذا القرار المححف في حقها،و قررت في اجتماع جامعة الدول العربية في 08 كانون الأول/ديسمبر 1947 إحباط تنفيذ القرار بالوسائل العسكرية¹ و تحرير فلسطين من الإستيطان الصهيوني .

1. حرب النكبة عام 1948.

حيث يمكن إرجاع إندلاع الحرب العربية الأولى مع الكيان المحتل، إلى تاريخ 30 نوفمبر 1947 أي بعد يوم من إصدار القرار التقسيم ، و التي بدأت بهجمات مباشرة من طرف الفلسطينيين و بمساعدة جيش الإنقاذ العربي بقيادة فوزي القاوقجي المكون من ثمانية أفواج و حوالي ثلاث الاف متطوع عربي، ضد الصهاينة و البريطانيين حيث أدى هذا الوضع الغير المستقر في فلسطين إلى إعلان مجلس الأمن الدولي المتواطأ مع الكيان لتطبيق قرار التقسيم المرحب به من طرف الوكالة اليهودية²، و رغم القرارات مجلس الأمن بوقف القتال في فلسطين إلا أن جيش الإنقاذ العربي بقيادة فوزي القاوقجي واصل شن هجماته ضد الحركات الإرهابية الصهيونية و سيطرة على بعض المناطق التي كانت تحت سيطرة الصهيونية .

لكن السيطرة العسكرية انعكست لصالح اليهود بعدما تم تدعيم صفوفهم من قبل القوات البريطانية، و التي مكنت الحركة الصهيونية من السيطرة الجزئية على الأراضي الفلسطينية، وقد جاء رد الفعلي الرسمي من قبل الدول العربية عندما أرسلت الخارجية المصرية مذكرة للدول الأجنبية، تخبرها أن العرب مستعدون لدخول فلسطين لتحرير الأراضي الفلسطينية و دفاع عن حقوق الفلسطينيين³ ، و قد تلقى مجلس الأمن رسائل نفسها من الأردن و الجامعة العربية، حيث تدخلت الجيوش العربية بقيادة المصرية سورية أردنية ،و بمساعدة من الجيوش السعودية و العراقية و اليمنية و لبنانية⁴ ، و كان تدخل الجيوش العربية لإنقاذ الأراضي العربية ، في حين رأى الصهاينة أن تدخل العرب بأسلحة عسكرية ليس انتهاك لقرار الأمم المتحدة، بل هو شن لحرب الإبادة دموية محورها إلقاء إسرائيل في البحر .

حيث بدأت أول حرب عربية مع الكيان الصهيوني في 15 مايو عام 1948، و التي كانت الحرب الوحيدة التي جرت داخل فلسطين،مقارنة بمسرح الحروب العربية الإسرائيلية التي دارت ما بين 1948 الى 1973 ، أما في

¹ وزارة الدفاع الجمهورية السورية ،أحداث و مجريات القضية الفلسطينية ، نقل عن <https://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=908> (تم اطلاق في 2023/02/03)

² سيدني بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية و عملية السلام ، ت : الياس فرحات ،الحرف العربي للطباعة و النشر ، بيروت ، 1992 ، ص 18

³ ابراهيم شكيب ، حرب فلسطين 1948. رؤية مصرية ، د.ط ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1989 ، ص 146

⁴ نيل كابلان ، الصراع العربي الإسرائيلي -تواريخ متضاربة ، ت : محمد العشماوي ، ط 01، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2014 ، ص 201

الحروب التالية فقد دار القتال خارج الأراضي الفلسطينية ، فكانت سيناء مسرح العمليات في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ، و في حرب 1967 كان القتال في الجبهة المصرية على سيناء، و على الجبهة السورية في هضبة جولان، كما شمل القتال الضفة الغربية لنهر الأردن، و قطاع غزة الذي كان تحت السيطرة المصرية ، أما في حرب أكتوبر 1973 فقد دار القتال على الجبهة السورية في هضبة جولان، بينما كانت سيناء و قناة السويس مسرح عمليات الجيش المصري¹

و يرجوع إلى تفاصيل و مجريات حرب النكبة عام 1948 ، حيث أعطيت تعليمات للقوات العربية باحتلال المناطق التي من المفترض أن تكون عربية طبقا لقرار التقسيم ، فقد عبرت القوات العربية نهر الأردن في 15 مايو و استرجعت رام الله ، و في اليوم الموالي استرجعت الشيخ الجراح التي إحتلتها عصابة أريغون قبل ذلك ، كما تحركت القوات المصرية شمالا عبر ساحل البحر و إسترجعت خان يونس في قطاع غزة ، و العوجة في النقب ، كما إسترجعت القوات السورية المخيم المهجور على الحدود الأردنية، في حين أن القوات اللبنانية إسترجعت المالكية و كادس، و كان النجاح الإسرائيلي الوحيد في تلك الفترة في عكا على ساحل البحر المتوسط² ، و في ظل القتال المستمر بين أطراف الصراع دعى مجلس الأمن إلى ضرورة وقف القتال و الأعمال العدوانية ، و رغم النداءات المتكررة من مجلس الأمن إلى أن القتال بقي مستمر دون توقف، و تحركت القوات المصرية التي تضم في صفوفها متطوعين لبيين عبر الساحل المتوسط ، حيث إسترجعت عسقلان و أشدود ، كما استعادت القوات العربية شمال القدس و القوات المصرية جنوب القدس ، في حين حققت القوات الإسرائيلية بعض التقدم في منطقة جنين³ و قد كان استرجاع القدس القديمة من طرف القوات العربية الإنجاز الذي رفع معنويات العرب، و أصاب اليهود في مقتل حيث تم استسلام عناصر الهاغانا و تم اخلاء الحي من اليهود و ذلك لأول مرة منذ 300 سنة يخلو الحي القديم في القدس من اليهود، حيث في المرحلة الأولى من الحرب كانت الكفة تميل لصالح العرب الذين تمكنوا من تحقيق تفوق عسكري ميداني، و سيطرة القوات العربية على أجزاء كبيرة من فلسطين قبل أن تتدخل الدول الغربية و مجلس الأمن لفرض الهدنة بين الطرفين، و ذلك بعد الضغط اللوبي الصهيوني على الولايات المتحدة الأمريكية و شعوره بهزيمة مدوية تلوح في الأفق، و بناء على ذلك إجتمع مجلس الأمن الدولي في 29 ماي 1948 لبحث ردود النداء الأخير لوقف إطلاق النار، حيث إتصل بن غريون بأبا إيبان في نيويورك و طلب منه التسريع في تأمين إتفاق وقف إطلاق النار لأن الوضع العسكري متزدي و هو في صالح الجيوش العربية ، و قد تبني مجلس الأمن

¹ عبد المنعم واصل ، الصراع العربي الإسرائيلي ، ط 01 ، دار الشروق الدولية ، القاهرة ، 2002 ، ص 30

² AnnOn kapeliouk, **New Light on the Israeli-Arab Conflict and the Refugee Problem and Its Origins** , journal of palestine studies , 1985, p 66

³ Ibid , 103

الاقتراح البريطاني الذي يدعوا إلى وقف إطلاق النار لمدة شهر مع حظر وصول الأسلحة لطرفين - وهذا طبق على العرب فقط دون الحركات الصهيونية - حيث إتصل قادة الصهاينة بأبا أبيان و قالوا له أن وقف إطلاق النار هو " نعمة إلهية " ¹ ، و في الثامن من يوليو 1948، دخلت الأطراف المتصارعة في المرحلة الثانية من الحرب، حيث استمرت المعارك بشكل متقطع حتى أوائل عام 1949. نتج عن هذه الحرب مقتل حوالي ستة آلاف صهيوني، بينما أستشهد حوالي ثلاثة عشر ألف فلسطيني، بالإضافة إلى آلاف الجرحى من الجانبين.

و من بين نتائج الحرب العربية الإسرائيلية الأولى إقامة دولة الإحتلال في فلسطين، و تم قبولها رسمياً كعضو في الأمم المتحدة في ماي 1949، حيث بعد هذه الحرب وقع الكيان الصهيوني هدنة فردية مع كلا من مصر، الأردن، لبنان، و سوريا عام 1949 ، و توسع بموجب هذه الهدنة الإستيطان الصهيوني إلى أبعد ما تضمنته خطة التقسيم الأممية حيث أخذ الكيان 78% من الأراضي الفلسطينية ² ، كما ترتب عن هذه الحرب خسارة الفلسطينيين لمعظم أراضيهم ، و تدمير مجتمعاتهم و تشريد و نفي أكثر من نصف سكان العرب ما بين (650 الف - 750 الف) و ظل اللاجئين العرب بعيدين عن وطنهم الى يومنا هذا .

2. الحرب الثانية العدوان الثلاثي على مصر 1956

بعد الإطاحة بالنظام الملكي من قبل ضباط الجيش المصري في عام 1952، والتي كانت أحد نتائج حرب النكبة، تشكلت حكومة بقيادة الجنرال محمد نجيب، حيث قاد نجيب هذه الحكومة بمبادئ الجمهورية العربية المصرية التي كانت تركز على الكفاح ضد الإمبريالية الأجنبية ومن خلال هذه المبادئ، قامت مصر بتغيير كل بنود التعاون مع الدول الأوروبية التي كانت موجودة في عهد الملك فاروق ، وقد تولى جمال عبد الناصر الحكم بعد محمد نجيب في مارس 1954، و كان هدف العقيد جمال عبد الناصر القضاء على إسرائيل وكسر الاحتكار البريطاني لتجارة الأسلحة في الشرق الأوسط ، و قام بإبرام عقد كبير لتوريد الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر 1955 ، وعلى نفس المنوال، أبرم اتفاقاً مع الحكومة البريطانية للإجلاء الكامل للقوات البريطانية التي تحتل منطقة قناة السويس. ³

فقد كانت أزمة السويس نتيجة لتسلسل أحداث تاريخية بداية بإصدار الدول الإمبرالية عام 1950 للبيان الثلاثي الذي تضمن ضرورة العمل على الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني وسلامته ، وكذا رفض الولايات المتحدة

¹ سيدني بيلي ، المرجع السابق ذكره ، ص 35

² نيل كابلان ، المرجع السابق ذكره، ص 205

³ Nadine Khoury, **La crise du canal de Suez marquait une rupture historique 1956**, Stable URL , <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMAnalyse?codeAnalyse=215> consultée le 8 /02/ 2023)

الأمريكية تمويل بناء سد أسوان، و تصاعد القومية العربية التي نادى بضرورة تحقيق الإستقلال لكل الأقطار العربية من الإحتلال ، إضافة الى تصاعد حدة الصراع بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفياتي في شرق آسيا و التنافس دول الكبرى على نفط الشرق الأوسط ، و كذا إعتراف عبد الناصر بالصين الشيوعية في 16 ماي 1956 و أهم من ذلك الصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة ، و قد جاء تأميم القناة في 26 أكتوبر 1956 من طرف جمال عبد الناصر القطرة التي أفاضت الكأس¹ فقد كان هدف بريطانيا من الحرب هو إطاحة بالنظام المصري، و كذا رفض خسارة المزيد من مناطق النفوذ بعدما خسرت إيران في ثورة المصدق عام 1952، و التي أسفرت عن هروب الشاه و تأميم النفط قبل أن تتدخل الولايات المتحدة و تعيد الشاه إلى السلطة ، كما كان هدف فرنسا إزاحة عبد الناصر من السلطة الداعم الرئيسي لثورة الجزائرية بأسلحة و المعدات، و القضاء على عبد الناصر يساعد في القضاء على الثورة الجزائرية، كما كانت تهدف السياسة الإسرائيلية إلى تحقيق أهداف سياسية و عسكرية و هي إلحاق الهزيمة بمصر من أجل سيطرة على المزيد من الأراضي السورية و الأردنية، التي كانت تدخل في مشروع اسرائيل الكبرى، حيث لم يتوانى الكيان الصهيوني في التحالف مع بريطانيا و فرنسا من أجل استكمال مخططه و تحقيق أهدافه ، متمثلة أساسا في توسعات إقليمية جديدة في أراضي العربية، و فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية .

حيث اتخذ قرار ثلاثي سري بين فرنسا، و بريطانيا، و الكيان، للقيام بهجوم على مصر و إحلال النظام موالي للغرب، حيث لم يتم إطلاع الولايات المتحدة على قرار كإجراء إحتياطي، و تزامن التاريخ المختار للهجوم مع الانتخابات الأمريكية و كذا إنطلاق الانتفاضة الهنغارية التي كان لها الفضل في تحييد الإتحاد السوفياتي² فكان كيان الصهيوني يهدف للسيطرة على سيناء و قطاع غزة ، و إذا سقطت القاهرة فيكون ذلك هدف سياسي أكثر منه عسكري، فقد بدأت تحضيرات للغزو منذ منتصف شهر أوت 1956 ، حيث إستدعت بريطانيا 25 ألف من جنود الإحتياط و حركت أساطيلها من كل بقاع العالم نحو قبرص، و نقلت طائرات الكامبيرا من ألمانيا ، كما حشدت أسطولا ضخما في مالطا ، أما فرنسا فقد جمعت ثلاث فرق مشاة و فرقة مدرعة من الجزائر و قد تم تعيين الجنرال كيتلي البريطاني قائدا عاما لقوات الغزو، و تعيين الأدميرال "بيير بارجو" نائب للقائد العام ، حيث أصبحت القيادة البريطانية الفرنسية متكاملة للغزو و تنسيق الهجوم³

¹ Jean-Yves Bernard , **la genese de lexpedition franco-britannique de 1956 en egypte**, editions de la sorbonne, paris ,2003 ,p 52

² هنري لورنس ، ، اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر و الصراعات الدولية ،ت محمد مخلوف ، ط 01 ، دار قرطبة للنشر ، 1992 ، ص 166

³ صادق الشرع ، المرجع سابق ذكره ، ص 377

و قد بدأ الهجوم في 29 تشرين الأول / أكتوبر 1956 بقوات المدرعة الإسرائيلية التي كانت متمركزة في النقب و أعطي للعملية العسكرية إسم " قادهش " نسبة لجبل في صحراء سيناء أمضى فيه أطفال اليهود أربعين سنة في التيه¹، و تبعها هجوم سلاح الجو الإسرائيلي كما أمنت فرنسا مظلة جوية لإسرائيل ، من جانب آخر بدأت الحملة البريطانية الفرنسية على مصر بعد الإنذار الذي تم إرساله يوم 30 أكتوبر للقوات المتحاربة في سيناء من طرف بريطانيا و فرنسا و الذي حضر له سابقا ، و طلب منهما الابتعاد عن القناة مسافة 10 أميال ، كما أن القيادة المصرية لم تصدق أن بريطانيا ستجازف بالغزو العسكري ضد مصر لأنها ستخسر مصالحها في العالم العربي، و ستدخل في صدام مع السوفيت و هذا مستبعد أن يقوم به إيدن السياسي المخضرم، و إنطلاقا من هذا التحليل لم يجب عبد الناصر على الإنذار المرسل، و في 31 من أكتوبر قام سلاح الجو الإنكلي- فرنسي بالقصف المدن المصرية خاصة القاهرة والمطارات العسكرية المصرية، و باقي القواعد في منطقة القناة ، حيث تم تدمير معظم القاذفات و المقاتلات المصرية، و ضمنت فرنسا و بريطانيا من خلاله عدم تدخل سلاح الجو المصري في سيناء، حيث إستمر القصف لعدة أيام بدون توقف و ذلك من أجل تحضير لإنزال البري للقوات البرية في القناة وقد انسحبت القوات المصرية المتجمعة في القناة إلى غرب القناة للدفاع عنها ضد الإنزال البحري الفرنسي البريطاني². كما إحتلت قوات الإسرائيلية منطقة العريش يوم 02 تشرين الثاني/نوفمبر بعدما انسحبت الفرقة الثالثة المصرية من العريش إلى غرب، حيث وبعد سقوط رفح و العريش في يد القوات الإسرائيلية أصبح قطاع غزة معزولا بعد إنسحاب القوات المصرية، حيث شهد القطاع في هذه الفترة حملة شنيعة قدها القوات الإسرائيلية ضد الأهالي المعزولين³، من جهة أخرى بدأت القوات الإسرائيلية هجومها على شرم الشيخ في يوم 03 من تشرين الثاني/نوفمبر و الذي كان محصن من قوة مصرية مكونة من كتبتين تسندهما أعداد كبيرة من القطع المدفعية ، كما لم تضع القيادة المصرية أي قوات مدرعة في شرم الشيخ التي كانت تعتبر منطقة تزويد خلفية ، مما سهل على العدو التقدم و السيطرة عليها بسهولة بسبب ضخامة الأسلحة و الدبابات التي أستعملت للهجوم و بسقوط موقع شرم الشيخ أصبحت سيناء بكاملها تحت سيطرة الصهيونية .

و في الجهة المقابلة قامت القوات المصرية بغلاق قناة السويس عن طريق إغراق السفن من ميناء السويس حتى ميناء بور سعيد ، كما قامت القوات السورية بنسف أنابيب النفط العراقي المار في الأراضي السورية⁴، حيث مع

¹ سيدني بيلي ، المرجع السابق ذكره ، ص 123

² صادق الشرع ، المرجع السابق نفسه ، ص 399

³ هنري لورنس ، المرجع السابق ذكره ، ص 168

⁴ Priscilla Roberts, **Arab-Israeli Conflict** , ABC-CLIO, LLC , California , usa , 2014 , p, 35

إستمرار الوضع و إزدياد القصف الجوي في جبهة سيناء و تقدم الأساطيل الحربية البريطانية الفرنسية إتجاه بور سعيد، إتضح لرئيس المصري أن القوات العربية لا يمكنها كسب المعركة في ظل فارق الأسلحة، و العناد بين الطرفين و أنه من الضروري كسب المعركة سياسيا في الأمم المتحدة بمساعدة الدول الصديقة خاصة الإتحاد السوفياتي و الصين ، فقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 02 نوفمبر 1956 بعد مشروع قرار الأمريكي يدعوا إلى وقف الإعتداءات و انسحاب القوات المعتدية من سيناء ، حيث أدانت الولايات المتحدة الأمريكية كلا من فرنسا و إنكلترا على العدوان الغير مبرر كما وافقت إسرائيل على وقف إطلاق النار بتاريخ 03 نوفمبر بعدما بلغت جميع أهدافها و تمركزو على بعد 15 كلم عن القناة ، و صرح بن غريون أن سيناء ليست مصرية بعد الان و أنه يمكن لإسرائيل البقاء فيها ، و أنه تم تأسيس إمبراطورية اسرائيل الثالثة¹ وقد انتهت حرب 1956 دون أن تحقق المؤامرة الثلاثية أهدافها السياسية المرسومة ، فقد بقى النظام المصري الثوري بزعامة عبد الناصر قائم، و ازداد قوة و صرامة ، و إتسعت مجالات التعاون السوفياتي المصري ، و إستمرت الثورة الجزائرية في النضال من أجل طرد الاستعمار الفرنسي، و فقدت بريطانيا و فرنسا نفوذهما في المنطقة العربية لصالح السوفيات و الولايات المتحدة ، حيث أعلنت السعودية قطع علاقاتها مع فرنسا و بريطانيا إثر العدوان على مصر.

3. حرب حزيران 1967

جاءت الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة في ظل إنقسام عربي لم يسبق له مثيل من قبل، حيث كان هنالك صراع بين السعودية و مصر حول الزعامة العربية، مع إختيار إقتصادي مصري بسبب أعباء الحرب اليمينية و الذي إنعكس بالسلب على النفقات العسكرية المصرية وبشكل خاص على إمكانيات تدريب الجيش المصري وبالعودة لمسببات الحرب فترجع لخوف الكيان الصهيوني من تعاظم القوة العربية، خاصة بعد التحالف المصري الأردني العراقي للدفاع المشترك في يونيو 1967 ، و كذا قيام سوريا بقصف المستوطنات الإسرائيلية في 17 أبريل 1967 لترد عليها إسرائيل بهجمات¹ على المناطق القريبة من بحيرة الطبرية، كما قام عبد الناصر بمنع ملاحه الإسرائيلية في مضائق تيران في 22 ماي 1967 ، و خوف الكيان من دعم المتواصل للعمل الفدائي الفلسطيني الذي وصل إلى 35 عملية عام 1965 و حوالي 41 عملية في شهور الأولى فقط من عام 1966²

¹ محمد مراد ، الدولة اليهودية اشكاليات الهوية الجغرافيا السياسية الديمغرافيا، مجلة الجيش اللبناني ، 2011 ، نقلا عن

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/> (تم اطلاق في 02/01/2023)

² وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية ، حرب حزيران 1967 ، نقلا عن https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2220 (تم اطلاق في

كما أن حرب عام 1967 كانت بدفع مباشرًا من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للأطراف متصارعة حيث إعتبر السوفيت أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل سيقويها على حساب الدول العربية، خصوصًا مصر وسوريا كما أن إمتلاك الكيان الصهيوني للسلاح النووي سيعزز مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث قام السوفيت بإرسال طيارين روس لتدريب الجيش المصري على طائرات حديثة لتدمير مفاعل ديمونا النووي الإسرائيلي، و بالتالي، كان هدف السوفيت من الحرب تحقيق مكاسب سياسية على حساب الغرب، خاصة بعد أزمة الصواريخ الكوبية ، كما كان تغيير للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تأثير مباشر على الحرب وبعدها قطعت الولايات المتحدة بيع السلاح لدول الشرق الأوسط في الخمسينات ، عادت في منتصف الستينات لتدعم الكيان الصهيوني بترسانة من أحدث الأسلحة الثقيلة، و كان الهدف منها ملأ فراغ الذي تركته بريطانيا و فرنسا في الشرق الأوسط و جعل الكيان حاجز أمام المد الشيوعي السوفياتي في المنطقة العربية¹، خاصة بعد رفض العرب كل المشاريع الأمريكية التي قدمت و التي سعت من خلال الولايات المتحدة إلى إحتواء العرب حيث أن هذه السيرورات المتزامنة كان لها واقعها على بدأ الحرب الستة أيام ، فقد أرسل السوفيت معلومات لمصر بوجود حشود إسرائيلية كبيرة على الحدود مع سورية ما دفع بعبد الناصر لإعلان تعبئة عامة و توجيه الأولوية نحو سيناء و الحدود السورية، كما طلب من قوات الطوارئ الدولية المتواجدة بسيناء الانسحاب بتاريخ 16 ماي 1967 ، و قد عبر الأمين العام للأمم المتحدة للرئيس المصري غداة مغادرة القوات الدولية لمصر في 21 ماي 1967 أن انسحاب القوات الأممية قد يعجل بالحرب الحتمية مع اسرائيل في أي لحظة².

كما أعلن الكيان تعبئة جزئية لقواته بتاريخ 20 مايو 1967 ، و ردت مصر و سورية بالتعبئة و جاهزية للحرب و أعلنت لبنان، و جيش التحرير الفلسطيني بقيادة الشقيري عن التعبئة العامة ، كما أعلن كل من العراق و الكويت على جاهزية لدخول الحرب في 18 مايو /ايار 67 ، أما الملك فيصل فأمر قواته المسلحة بجاهزية للمشاركة في الحرب المحتملة³.

حيث في ظل هذه التطورات سارع الكيان بشن هجومات على مصر و الدول العربية المجاورة ، و اتخذ قرار الحرب بعد إجتماع الحكومة في 04 يونيو 1967⁴، و في صبيحة يوم الخامس من حزيران يونيو 1967 و على الساعة الثامنة ونصف صباحا قام الطيران الإسرائيلي بهجومات خاطفة على المطارات المصرية التي كانت ترسو فيها الطائرات الحربية و أطلق على العملية الحربية رمز " كولومب حمامة " ، مما جعل سلاح الجو الإسرائيلي يدمر

¹ Priscilla Roberts, op, cit , p 85

² محمود حمو حمزة، حرب حزيران 1967 قراءات في الوثائق السوفياتية ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة ، قطر ، ص 11

³ المرجع نفسه، ص 13

⁴ مثير عميت ، حرب الأيام الستة في نظرة الى الوراء ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد 18 ، العدد 72 ، 2007 ، ص 119

عدد كبير من الطائرات العسكرية في بضع ساعات (حوالي 209 طائرة) ، حيث أن هذا الهجوم الخاطف و المتقن أدى الى شل كامل لسلاح الجو المصري، مما أدى الى تدخل سلاح الجو الأردني لضرب الكيان لكن الرد الصهيوني كان قوي و عنيف أدى الى تدمير الطائرات الأردنية ، و في نفس الوقت هاجمت الطائرات السورية حيفا، في حين قامت الطائرات العراقية بمهاجمة أهداف إسرائيلية في البحر المتوسط ، و قد رد الكيان بغارات جوية على الأراضي السورية و دمر حوالي 60 طائرة سورية ، حيث بلغت الخسائر العربية في يوم واحد حوالي 418 طائرة منها 29 أردنية و 18 عراقية و طائرة لبنانية مقابل 26 طائرة فقط إسرائيلية¹

حيث بعد أحداث اليوم الأول من الحرب أصيب عبد الناصر و المشير عامر بصدمة بعدما عرف أن سلاح الجو المصري قد شل بالكامل و أن الطيران الإسرائيلي مسيطر على المعركة الجوية ، و قد أتهم عبد الناصر الولايات المتحدة و بريطانيا في الضلوع في الحرب، و مساعدة الطيران الإسرائيلي، كما يجب الإشارة الا أن القوات البرية العربية كانت منتشرة على طول الحدود البرية في المناطق التي يحتلها الكيان الصهيوني، لكن هذا الانتشار الواسع الذي كان متفوق نظريا، غيره التفوق التكتيكي لسلاح الجو الإسرائيلي منذ اليوم الأول من الحرب، حيث أن نجاح السيطرة الجوية انعكست على سير العمليات العسكرية البرية بسبب الدعم الذي وفره سلاح الجو الإسرائيلي للقوات البرية من أجل الحيازة على التقدم ميداني ، فقد تم حشد القوة الرئيسية اتجاه الأراضي المصرية بقوام حوالي ستة ألف جندي مدعّمين ب 900 دبابة ، حيث دخلت المجموعة الأولى الأراضي المصرية منذ اليوم الأول بعد الظهر لتصل الى قرابة 60 كلم من الأراضي المصرية في أقل من 24/سا ، كما واصلت المجموعة الثانية التقدم لتصل الى العريش ، في حين ان المجموعة الثالثة واجهت مقاومة عنيفة².

كما أدى الانسحاب المفاجئ للقوات المصرية من سيناء بعد 26 ساعة فقط من بدأ الحرب-رغم أن القوات المصرية كانت مزالت متماسكة و بعضها لم تلتقي مع العدو في ساحة المعركة - إلى تسهيل مهمة القوات الإسرائيلية في السيطرة عليها دون عناء³، ما أدى الى خسائر كبيرة في القوات المصرية من جنود و دبابات و مدرعات أضيفت لخسارة سلاح الجو في اليوم الأول ، و ذلك بسبب القرار الخاطئ الذي اتخذه المشير عامر بالانسحاب المفاجئ الغير مدروس، حيث أن التخطيط للانسحاب الكلي و الذي كان يهدف لإنقاذ القوات البرية من سيناء عجل بوقوع الكارثة و نكسة عسكرية، أما في الجبهة الأردنية فقد تقدمت القوات الأردنية لمهاجمة

¹ هنري لورنس ، المرجع السابق ذكره ، ص 229

² وزارة الدفاع للجمهورية العربية السورية ، موسوعة تاريخ الحروب ، نقل عن <http://www.mod.gov.sy> (تم اطلاق بتاريخ 2023/02/10

³ أمين الهويدي ، أعضاء على أسباب النكسة و على حرب الاستنزاف ، ط 01، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، 1975 ، ص 70

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

الكيان بقيادة اللواء عبد المنعم رياض، و قد بدأت الإشتباكات في مدينة القدس ثم تطورت الى قصف مدفعي قامت به القوات الأردنية على تل أبيب، و مدينة الناصرة ، و مواقع عسكرية صهيونية .

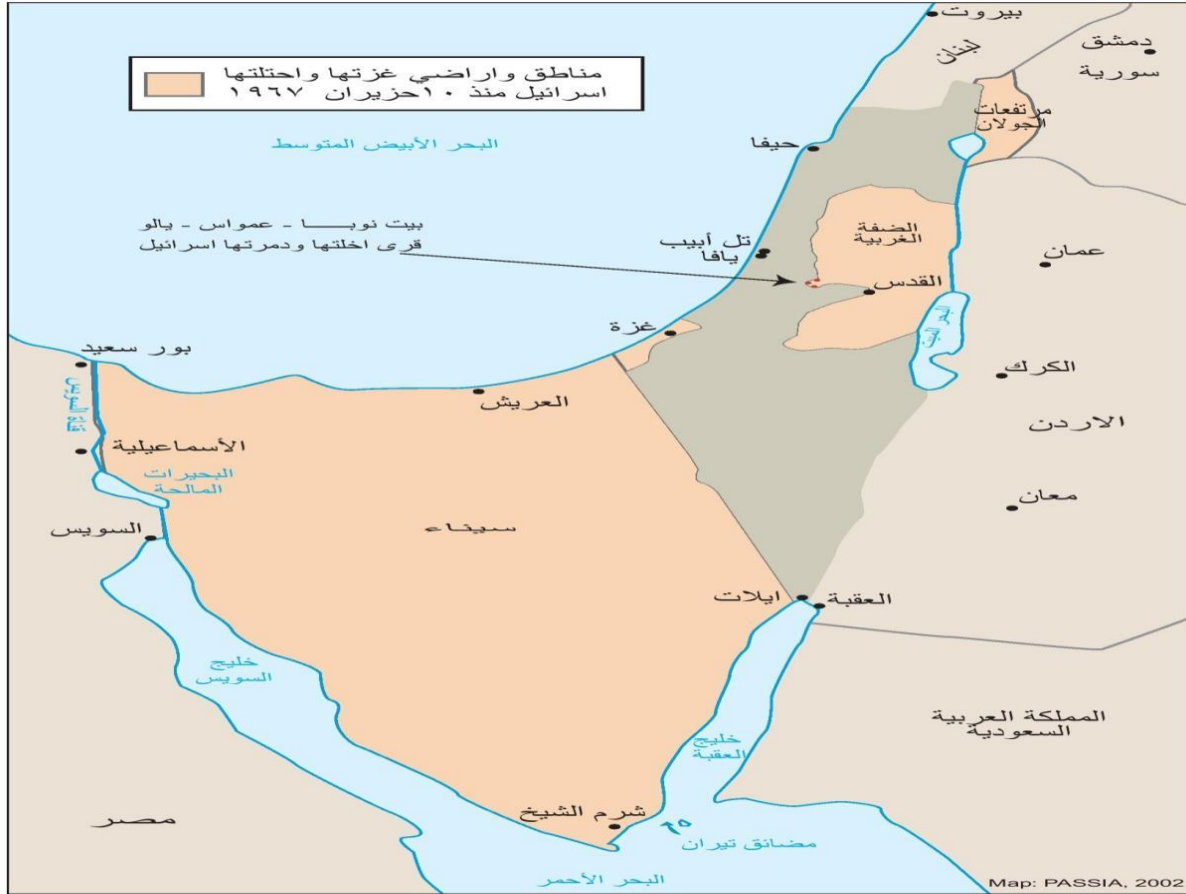
وردت القوات الإسرائيلية بمجموعات برية و جوية لاحتلال الضفة الغربية و القدس، و قد ساعد الطيران الإسرائيلي في ترجيح كفة للقوات الصهيونية التي إحتلت القدس القديمة في يوم الثالث من الحرب ، كما تمكن اللواء الصهيوني المدرع من دخول نابلس في نفس اليوم ، و تقدمت القوات الصهيونية شرقي القدس للتشابك مع القوات الأردنية قرب نهر الأردن، حيث أدى سقوط نابلس الى إنتهاء المعارك الحربية مع الأردن، حيث بعد صدور قرار رقم 234 لتأكيد وقف إطلاق النار أعلن ملك الأردن قبول القرار لوقف إطلاق النار بصفة رسمية

أما على الجبهة السورية فقد واصلت القوات الصهيونية إختراقها للجبهة السورية، و إحتلت جولان و القنيطرة يوم 1967/06/10 و أعلن وزير الدفاع السوري أنذاك حافظ الأسد عن سقوط هضبة جولان و قنيطرة في أيدي القوات الصهيونية¹ .

حيث أن من أسباب الهزيمة في حرب عام 1967 هو الصراع الداخلي في مصر، بين السلطات السياسية والعسكرية، حيث شهدت البلاد صراعًا مستمرًا على السلطة والنفوذ بين القيادات المدنية والعسكرية، حيث أن كل منهما كان يسعى جاهدًا لتحقيق أهدافه وفرض هويته السياسية ، بالإضافة إلى ذلك، تأثرت القوات العربية، وخاصة السعودية والمصرية، بشكل كبير بسبب مشاركتها في حرب اليمن، التي استنزفت الطاقات والموارد وزادت من الاضطرابات الداخلية.

علاوة على ذلك، فإن الحرب نفسها نشأت نتيجة لتدخلات خارجية من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين سعتا لتحقيق مصالحهما في المنطقة الشرقية على حساب العرب، كما أن التحضيرات العسكرية العربية كانت ضعيفة، ولم تكن هناك استراتيجية عسكرية واضحة، ولم يتم تقدير بشكل صحيح لقدرات العدو الصهيوني ، وفي نهاية المطاف، تكبد العرب خسائر فادحة، حيث فقدوا كامل فلسطين لصالح الكيان المحتل بالإضافة إلى فقدان الجولان السوري وسيناء المصرية. وبعد هذه الحرب، أصدر مجلس الأمن الدولي قرارًا رقم 242، الذي نص على حق إسرائيل في الأمن والسلام في المنطقة.

¹ Priscilla Roberts , op , cit , p 44



خريطة (02) توضح الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر 1967¹

4. حرب أكتوبر 1973

جاءت حرب أكتوبر 1973 كردة فعل حول إخفاق العرب في نكسة يونيو 1967 ، التي كان لها الأثر البالغ على المجتمع العربي سياسيا و عسكريا ، في مقابل زيادة الثقة للعدو الصهيوني أنه قوة لا تقهر في الشرق الأوسط فكان الهدف هو استرجاع الأراضي العربية المحتلة ، و دحر أسطورة الجيش الصهيوني الذي لا يهزم ، فكان

التخطيط للحرب منذ خريف 1967 على تحرير الأراضي العربية من الصهاينة لتأتي الفرصة في خريف 1973 أما المناخ السياسي العالمي قبل بداية الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة ، كان يسوده الانفراج بين القطبين المتنافسين بسبب سياسية الرئيسان انذاك الأمريكي نيكسون، الذي كان يدعو للتحاور و التفاوض مع الإتحاد السوفياتي للحل القضايا الدولية ، و السوفياتي برينجيف الذي رأى أن التفرغ للمشاكل لداخلية أحسن في تلك الفترة على التنافس خارج الإقليم السوفياتي، و كان هدف الأساسي من حرب الاستنزاف إطالة مدة الحرب لأنه يرهق الكيان ، و يشل كل قطاعاتها خدماتية و الاقتصادية لأن الجندي الإسرائيلي هو الأستاذ و طالب و المهندس و

¹ الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية ، الشرق الأوسط بعد حرب حزيران 1967 ، نقل عن <http://www.passia.org/maps/view/98> (تم اطلاع

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

العامل تمت تعبئتهم للحرب، و ثانيا محاولة تكبيد الكيان خسارة أكبر عدد من الجنود لأن نسبة سكان قليلة و هذا يضر بالشعب اليهودي ، كما إن خسارة العتاد والأسلحة غير مضر بالكيان لأن هنالك من يدفع فواتيره مجاناً فهي تفضل في حروبها الحرب الخاطفة وسريعة عوض الحروب طويلة الأمد، التي ليست في صالحها من كل النواحي و يرهقها ماديا و عسكريا¹

كما كان للتغيرات السياسية قبل حرب أكتوبر 1973 في المنطقة العربية أثر الإيجابي في إعلان الحرب ضد الكيان حيث شهدت النظم العربية تغيرات جذرية بالإطاحة أو العزل ، ففي سوريا استولى وزير الدفاع حافظ الأسد على الحكم عام 1971، و كذا انقلاب في العراق قاده حسن البكر عام 1968، كما شهدت ليبيا، و السودان عام 1969 تغيرات في نظام الحكم² ، في حين أثر الصراع بين المقاومة الفلسطينية و ملك الأردن و الذي وصل لإشتباكات المسلحة عام 1971 الى عدم اشراك المقاومة الفلسطينية في المواجهة المباشرة مع الكيان .

وقد تقرر إستعمال عاملي المباغتة و المبادرة في الهجوم من أجل السيطرة على العمليات الحربية منذ البداية ، فقد كان اختيار يوم السادس من أكتوبر الموافق ليوم العاشر من شهر رمضان تيمنا بغزوة بدر الذي انتصر فيه رسول الله صلى الله عليه و سلم على الكفار، لبداية الهجوم من الجبهتين الشرقية و الغربية على اسرائيل ، حيث لم يعتقد الإسرائيلين أن العرب قادرين على إستئناف القتال، في ظل تصورهم أنهم أقوى جيش في المنطقة و أن انتصار في حرب 1967 أعطى درس للعرب بقوة الصهاينة في المنطقة، فجاءت الهجمات السورية المصرية الخاطفة بعد ظهر يوم السادس من أكتوبر 1973، بقصف مدفعي على مواقع صهيونية ، و كان قبلها قصف بالطائرات إستمرت قرابة نصف ساعة موجها ضربة للأهداف صهيونية، من جهته عبر الجيش المصري القناة و خط بارليف بسبب حنكة مهندسين المصريين؛ و سيطر على المواقع المحصنة، كما هبطت مجموعة من المظلين داخل سيناء و قامت بعزل العدو ، كما قام الدفاع الجوي المزود بصواريخ سام بإعتراض الطائرات الإسرائيلية و منعها من السيطرة الجوية التي كانت الفارق في حرب 1967³

وقد لعبت الأسلحة السوفياتية الفارق في تفوق المصري في الأيام الأولى من الحرب حيث خسر الجيش الصهيوني حوالي 900 مدرعة و 20 طائرة في ثلاث أيام فقط ، كما هاجم الجيش السوري الإسرائيلين في هضبة جولان و سيطرو عليها، و كبدو الجيش الصهيوني خسائر كبيرة، و وصل تقدم ليلة 08 من أكتوبر إلى رمي وادي الأردن و

¹ Dunstan, Simon, **The Yom Kippur War 1973 (1) The Golan Heights** , spreyn publishing , UK ,2003 , p 67

² شبكة مقاتل الصحراء ، حرب أكتوبر 1973 من وجهة النظر المصرية ، نقل عن <http://www.moqatel.com> (تم اطلاع في 2023/02/05)

³ هنري لورنس ، المرجع السابق ذكره ، ص 280

بحيرة طبرية¹ ، وفي اليوم الثاني من الحرب واصلت القوات السورية من جهة الشرقية التقدم محققة انتصارات كبيرة على القوات الإسرائيلية، في حين تقدمت قوات المصرية الى ضواحي الممرات في سيناء ، لكن في اليوم الثالث إستعادت القوات الإسرائيلية السيطرة على جبهة جولان بمساعدة الطيران الإسرائيلي فسيطرت على الحسينة و تل فارس في الجنوب ، كما قام الطيران الحربي بقصف المناطق الصناعية في دمشق، في الوقت الذي أخبر فيه السفير السوفياتي السادات أن الوضع في الجهة السورية يسوء لصالح اسرائيل التي استعادت زمام الامور و أن الأسد طلب من الإتحاد السوفياتي أن يعمل من أجل إصدار قرار وقف اطلاق النار²

و في ظل الهلع الذي أصيبت به القيادة الإسرائيلية جراء الخسائر الكبيرة الغير منتظرة التي تكبدها الجيش الإسرائيلي في الأيام الأولى من الحرب ، حيث أصيب دايان بحالة هلع قصوى و قال إن أرض إسرائيل الموعودة سوف تنقرض .. و العرب سيقضوا علينا نهائيا .." و في تلك اللحظة طالبت غوادا مئير من الرئيس الأمريكي نيكسون تزويدها بالسلاح و العتاد اللازم قبل أن تنهار إسرائيل ، و في اليوم الرابع من الحرب أعلن كل من الأردن و العراق دخولهما الحرب حيث كان العراق ثالث قوة عربية في الحرب بعد مصر و سورية، حيث اشترك في القتال في الجبهتين المصرية و السورية ب أربع أسراب جوية و فرقة مدرعة و فرقة مشاة³ ، لكن دون أن يبدأ العمليات الحربية ضد الكيان ، رغم طلب الأسد بمساعدات حربية من العراق و الأردن في ظل قصف الجوي رهيب للطيران الإسرائيلي على جولان، و دمشق، كما طلب الرئيس السوري من السادات تكثيف العمليات الحربية في سيناء لتخفيف الضغط من الجبهة الشرقية ، كما أن ملك الحسين كان مترددا في مساعدة سوريا بسبب ضغط الولايات المتحدة و بريطانيا عليه .

و بعد وصول الدعم الكافي من الولايات المتحدة لإسرائيل سواء من ناحية العتاد أو الأسلحة ، إنقلب ميزان السيطرة لصالح الإسرائيليين الذين نجحوا يوم 16 أكتوبر في إختراق مناطق دفاع القوات المصرية في سيناء ، كما سمح فشل تقدم القوات المدرعة المصرية غرب القناة و تطويقها من طرف العدو يوم 18 أكتوبر ، بسيطرة القوات الإسرائيلية على منطقة الدفرسوار الإستراتيجية؛ و هذا الخطأ الثالث تتحمله القيادة المصرية في الحرب و التي سمحت للعدو بسيطرة على القناة، و تمرير ما يكفي من القوات للضفة الغربية للقتال ، و تمت خلاله حصار الجيش الثالث الى غاية 18 أكتوبر هذا ما أكده الشاذلي في مذكراته⁴ ، حيث لم تستطع القوات المصرية أن تنفذ خطة

¹ سيدني بيلي ، المرجع سابق ذكره ، ص 321

² Dunstan, Simon , op, cit , p 77

³ سعد الدين الشاذلي ، مذكرات حرب أكتوبر 1973 ، ط 04، دار البحوث الشرق الأوسط الأمريكية ، سان فرانسيسكو ، 2003 ، ص 07

⁴ سيدني بيلي ، المرجع السابق ذكره ، ص 334

هجوم احمد اسماعيل، و هذا ما كان يلح عليه رئيس الأركان الشاذلي من قبل ، و فشلت الهجمات المصرية على الضفة الغربية في ظل استمرار الهدوء على جبهة جولان قبل إصدار وقف إطلاق النار .

حيث تحركت الدبلوماسية السوفياتية و الأمريكية لوقف القتال في الشرق الأوسط، و تم إصدار قرار مجلس الأمن رقم 338 في 22 أكتوبر 1973؛ و قاضي بوقف إطلاق النار بين الأطراف متحاربة و تطبيق قرار رقم 242 لكن كل طرف كان يريد الحصول على أهداف استراتيجية قبل المفاوضات السياسية في مابعد ، حيث قبل الكيان المحتل القرار و لم يوقف إطلاق النار إلا في يوم 25 من أكتوبر، في حين حث الأسد السادات على التريث في قبول القرار إطلاق النار لأن الوضع في الجبهة السورية مسيطر عليه، و علينا المحافظة على الروح القتالية للجيش العربية، لكن في نهاية قبل كل أطراف النزاع قرار وقف إطلاق النار، و قبلت سوريا القرار على أساس إنسحاب الكيان من كل الأراضي العربية عام 1967 مع المحافظة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني

5. الدعم العربي في الحرب 1973

كان التضامن العربي العنوان الأبرز لهذه الحرب، حيث أبان العرب عن وحدتهم وتماسكهم رغم بعض الخلافات التي كانت قائمة من قبل بين الأنظمة العربية، فمصر كانت علاقاتها متوتر مع السعودية بسبب مايجري فاليمن و السادات كانت له علاقات سيئة مع العراق و المغرب و الجزائر، إلا أنهم أبانوا عن حسن نيتهم في دعم مصر و سوريا في حربهما ضد الكيان عام 1973، فكانت الجزائر في المرتبة الثانية في دعم العسكري و المادي في الحرب أكتوبر بعد العراق، رغم تدهور علاقاتها مع مصر بعد هزيمة حرب 1967؛ و قامت على إثرها بسحب لواء المشاة الذي أرسل الى مصر في الحرب، و لكن العلاقات الثنائية بين البلدين عادت نسبيا بعد زيارة رئيس الأركان المصري سعد الدين الشاذلي عام 1972 ، حيث أرسلت الجزائر 24 مدفعية ميدان الى مصر في نهاية ديسمبر 1972، و قامت أثناء إندلاع الحرب بارسال ثلاث أسراب طائرات من نوع ميغ 21 و ميغ 17 و سوخوي 7 بعد ثلاث أيام من الحرب، و كذا لواء مدرع وصل لمصر يوم 17 أكتوبر، و إضافة الى الدعم العسكري فقد دفع الرئيس الراحل الهواري بومدين رحمه الله الى الإتحاد السوفياتي صك بقيمة 200 مليون دولار لحساب أي أسلحة و عتاد تحتاجهم سوريا و مصر في الحرب .¹ ، كما قدمت ليبيا و السعودية مساعدات مالية و عسكرية لمصر و سوريا في الحرب ، في المقابل كان الدعم المغربي و الأردني قليل نسبيا، كما أن الأردن خذلت العرب في حرب 1973 فقد كان دخولها يرجح الكفة و يتم إسترجاع الضفة الغربية و القدس، إلا أن الملك حسين كان له رأي مخالف ، كما قدم الكويت و تونس و السودان دعم عسكري للدول المواجهة في حرب أكتوبر 1973 .

¹ سعد الدين الشاذلي ، المرجع السابق ذكره ، ص 223

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

كما استغلت الدول العربية سلاح النفط لتضغط به على دول الغربية خاصة بريطانيا، و الولايات المتحدة الأمريكية، و هولندا الداعمة للكيان ، فقد كان له تأثير كبير على الوضع السياسي و عسكري انذاك فقبيل إصدار قرار رقم 338 خاص بوقف إطلاق النار، أعلن ممثلي الدول العربية النفطية المجتمعين في الكويت بتاريخ 17 أكتوبر عن قرار تقليص 05% من الإنتاج حتى جلاء من أراضي المحتلة و الإعتراف بحقوق الفلسطينيين¹ حيث أعقب هذا القرار تضاعف أسعار النفط أربع مرات و خسرت البورصة نيويورك حوالي 97 مليار دولار من قيمة الأسهم²، تبعها بعد ذلك إصدار الدول العربية بزعماء السعودية المنتج الأول للنفط العالمي بحظر شامل لنفط على الدول الداعمة لإسرائيل بتاريخ 30 أكتوبر 1973، و هذا كان وعد الملك فيصل لمصر قبل بدأ الحرب حيث كان لهذا القرار تبعات سياسية و إقتصادية على الدول المستوردة خاصة الأوربية، التي أعلنت صراحة أن تبعيتها للولايات المتحدة الداعمة للكيان أثر على اقتصادها، و على علاقاتها مع الدول النفطية العربية التي كانت تريد البقاء معها في علاقة ودية دائمة .

¹ هنري لورنس ، المرجع السابق ذكره، ص 283

²Jeremy hinsdale, **extreme oil . the history**, as quoted from <https://www.thirteen.org/wnet/extremeoil/history/1930.html> (consulted on 10 /02/ 2023)

المطلب الثاني : تصور الحركة القومية العربية للصراع مع الكيان الصهيوني

مثلت الحضارة العربية بجميع أسسها و مظاهرها مرجعية الحركة القومية العربية، فمن مفاهيم الحضارة العربية و تقاليدھا تنطلق القومية العربية لتجسد أهدافھا في سبيل الدفاع عن الأرض العربية ، حيث كانت التضحية و الاستماتة و القتال من المهام الأساسية للحركة القومية العربية، حيث تزامن ظهورھا مع نهاية الحقبة العثمانية في المشرق العربي، و محاولة التيار العربي بزعامة "الشريف حسن ملك الحجاز" تأسيس دولة عربية موحدة مستقلة عن الحكم العثماني ، حيث تحالف تيار الوحدة مع بريطانيا و فرنسا ضد الأتراك؛ و كان عماد هذا التيار تكوينات الاجتماعية الحديثة، إضافة إلى القوى العربية المستنيرة ممثلة في علماء الدين الإسلامي الذين يأسوا من الإصلاحات شؤون الخلافة في اسطنبول¹، بحيث تطورت و تشكلت هذه الحركة في كل فترة بما يتناسب مع التطورات التاريخية و السياسية في كل حقبة زمنية، و كان المحتوى الفكري للحركة متباين سواء من حيث تحديد الشمولية الترابية لهذه الدولة أو من حيث الرؤية الفكرية و الإيديولوجية للقائمين عليها² و كان ظهورها كردة فعل لحالة الانحطاط و التخلف التي عان منها العرب أثناء الحكم العثماني ، و محاولة التتريك التي مارستها حركة تركيا الفتاة ضد العرب بعد وصولها الحكم عام 1908³، و عليه كان ظهور الحركة كردة فعل لدفاع عن الكينونة العربية ، كما كانت تطور تاريخي و تجاوب موضوعي مع ظهور و تطور الحركة القومية في أوربا و تأثر الشباب العربي بهذا المشروع خاصة الدارسين هنالك؛ فكان من أهدافها الأساسية تأسيس دولة عربية مستقلة من الحجاز إلى الشام تحت راية العروبة و الإسلام، حيث هبت لمساعدة الدول الكبرى في الحرب العالمية الأولى من أجل نيل أقطارها الاستقلال التام، لكن الدول الاستعمارية لم توفى بوعودها لتيار الوحدة العربية و راحت تقسم البلاد العربية فيما بينها كمناطق نفوذ بين بريطانيا من جهة، و فرنسا من جهة أخرى و زراعتها لشوكة في وسط هذا الوطن العربي متمثل في الكيان الصهيوني؛ الذي أرادته هذه الدول أن تكون فلسطين ووطن قومي له .

و خاضت الدول العربية حروبها من 1948 الى غاية 1973 ضد الكيان الصهيوني، تحت راية القومية العربية حيث اعتنق العرب العقيدة القومية من أجل تثبيت هويتهم و تحديد رؤيتهم لأسباب الصراع، و طبيعته، و أطرافه حيث ساهمت هذه العقيدة في إيجاد تجانس بين أفراد المجتمعات القطرية العربية، و أدى الى الشعور بالانتماء

¹ مجموعة مؤلفين ، مستقبل الأمة العربية .. تحديات . و خيارات، ط 01 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1988 ، ص 116

² ابراهيم ابراش ، البعد القومي للقضية الفلسطينية - فلسطين بين القومية العربية و الوطنية الفلسطينية ، ط 01 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 17

³ Mustafa Aksakal , **The Ottoman Road to War in 1914: The Ottoman Empire and the First World**, Cambridge University Press, 2008 , p-p 155-170

القومي قبل القطري، كما ثبتت هذه العقيدة مجموعة من المعايير التي استعان بها مواطنون العرب للحكم على السياسيات العامة التي اعتمدت عليها حكوماتهم، و قد وثقت هذه العقيدة العلاقة بين الحكام و الشعوب العربية و أدت إلى تبلور مشروع قومي يقوم على أساس الوحدة و التحرير و التنمية و الاشتراكية¹، و قد إحتلت القضية الفلسطينية في هذه الفترة سلم أولويات العقيدة القومية العربية ، حيث اعتبر الفكر القومي العربي أن تحرير الأراضي الفلسطينية هي الهدف الرئيسي للقومية العربية، و قد نمت العقيدة القومية مشاعر مشتركة بوحدة الانتماء و المصلحة و المصير، و عملت على ربط المواطن العربي بقضية الفلسطينية و حفزتهم على المشاركة فيها و التضحية من أجلها ، حيث اقترن ظهور الحركة القومية بتطور المسألة الفلسطينية، و بداية الإستقلال الأقطار العربية ، فقد شكلت فلسطين تاريخيا جزء من سوريا الطبيعية، و لم تعرف كدولة قائمة بذاتها إلا بعد الإنتداب البريطاني، و بالتالي كانت تخضع لما تخضع له البلاد السورية المشكلة اليوم من سوريا، و الأردن، و لبنان و فلسطين، و كانت عملية فصل ما بين فلسطين و الأراضي السورية إلا جزء من المؤامرة الاستعمارية قصد تجزئة البلاد العربية، و نفي عربو فلسطين لإقامة عليها دولة يهودية²

و كما اعتبرت القومية العربية الكيان الصهيوني حركة إستيطانية عنصرية تتناقض مع مصالح المجتمع العربي و تشكل خطرا مباشرا عليه حيث قال الكيالي في هذا الصدد " .. هو خطر يهدد جميع أقطار المشرق العربي و الوجود التاريخي للأمة العربية ، و سوف تظل الأمة العربية أمة لاجئة مجروحة الكرامة ، ممهدة الوجود حتى يعود الفلسطينيون إلى ديارهم .."³ ، كما أن الحركة القومية العربية و فهمها الشمولي للصراع تجاهلت خصوصية الشعب الفلسطيني كطرف أساسي في الصراع، و تجلّى ذلك في حرمانه في المشاركة في القرارات المصرية التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة ، أو حتى مشاركته في معارك الميدانية للقتال ضد العدو الصهيوني، خاصة حرب 1948 و حرب 1967 .

و في رؤيتها للصراع ركزت الحركة العربية على الجانب التاريخي المصري للصراع ، حيث اعتبرت الصراع في المنطقة يضرب جذور التاريخ، و يهدد الأمة العربية بأكملها و ما فلسطين إلا مدخل ولجت منه الحركة الصهيونية و الاستعمار لضرب الأمة العربية، و طموحاتها نحو التقدم و الوحدة ، إذ تعتبر حركة قوميين العرب أن هذا الصراع لا ينتهي و لا يحل إلا بنهاية أحد الطرفين، و قد أعطي للصراع طابع المصري الذي لا يقبل الحل الوسط .

¹ هاني فارس، القضية الفلسطينية في أربعين عاما، ط 01، مركز الدراسات العربية، بيروت، 1989، ص 157

² ابراهيم ابراش، المرجع السابق ذكره، ص 16

³ عبد الوهاب الكيالي، البعث و القضية الفلسطينية، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1973، ص 286

حيث اتفقت كل التيارات العربية على إختلاف مناهجها انذاك على أن القضية الفلسطينية هي قضية مصيرية في منطلقات الفكرية و العقائدية للفكر الواحدوي العربي .

1. تيار البعثي الاشتراكي

تيار البعث العربي الاشتراكي، الذي نشأ في عام 1947 بقيادة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، ظهر في بداية الأزمة العربية، خاصة القضية الفلسطينية، يدعو إلى مشروع قومي عربي نهضوي؛ جعل الصراع طابعاً قومياً مؤكداً على أهداف الوحدة والحرية والاشتراكية، يرى هذا التيار أن أي قطع من الأراضي العربية يعد عرقلة لمشروع الوحدة العربية¹.

فالقومية العربية واقع ذاتي يفرض نفسه دون مناقشة، حيث يعتقدون أن العرب يشكلون أمة واحدة مستحقة للعيش في دولة واحدة موحدة، ويعتبرون الانتماء القومي الذي يجمع بين الأفراد هو القوة الدافعة للتضحية من أجل أي بلد عربي ومقاومة أي محاولة للاستيلاء على أراضيه، حيث يستدعي مواجهة المشروع الصهيوني الوحدة في القوة البشرية، والمادية، والمعنوية، لأن المشروع الصهيوني يُعتبر مشروع إستعماري معادٍ في المنطقة.²

حيث إن معركة تحرير فلسطين هو فرصة لإنقاذ الأمة العربية، و حماية مقدساتها الإسلامية و فرصة للأمة أن تحقق ذاتها، و تصنع مستقبلها و تصير قوة فاعلة في صياغة نظام دولي متعدد الأقطاب ، حيث رأى التيار البعثي أن النواة الثورية في الوطن العربي ستشكل قاعدة لطرد الكيان الصهيوني من جسد الأمة العربية .

فالصراع الحاصل بين اليهود و العرب هو صراع أزلي ذو ابعاد تاريخية و حضارية ، فقد ربط حزب البعث بين نضال الأمة العربية ضد الحكومات العربية المتواطئة مع الإمبرالية الإستعمارية و بين تحرير أراضيه من القوى الإستيطانية و أن ربط بينهما عامل مهم في تحقيق الوحدة العربية لتحرير فلسطين .

2. حركة القوميين العرب

حركة القوميين العرب نشأت كنتيجة لنكبة عام 1948، وتأسست في بيروت على يد جورج حبش وهاني الهندي، حيث قاموا بتأسيس منظمة النضال الثوري العربي كمنظمة سرية، وتمحورت جهودهم حول تنظيم المقاومة ضد الحركة الصهيونية، والدفاع عن حقوق الفلسطينيين، أسفرت جهودهم عن عقد المؤتمر التأسيسي في مارس عام 1949، حيث تم تحديد الأهداف والرؤية السياسية للحركة وتنظيم هيكلها التنظيمية، و شارك في تأسيسه ثلاث مجموعات من ثلاث دول عربية، ممثلة في مجموعة الجهاد ضاحي في سوريا، مجموعة هاني الهندي وجورج

¹ عبد الوهاب الملا، البعث العربي الاشتراكي والقومية العربية، ب. ط، دار الشروق للنشر و التوزيع، دمشق، 2001، ص 65

² حسن محمد طوالة، فلسطين في فكر البعث و نضاله، مجلة الحوار للمتعدن، العدد 3396، 2011، مثبت على الرابط

<https://www.ahewar.org/debat/nr.asp?nm=1>

الحبش من لبنان، و مجموعة حسين توفيق و عبد القادر عامر من مصر¹ ، حيث حملت المجموعات إسم كتائب الفداء العربي، و تبنت برنامج سياسي أكدت فيه على الوحدة العربية و تحرير فلسطين، و تلخصت أفكار التيار في إزالة الكيان الإسرائيلي و تحقيق الوحدة العربية .

حيث اتفقت الحركة القومية مع التيار البعث في تصوراتها للصراع، على أنه صراع قومي يمتد جذوره عبر التاريخ ، و أن الصراع مع الكيان الصهيوني لا يمس الفلسطينيين فقط؛ بل يهدد الأمة العربية بوجودها، و حضارتها، و مستقبلها، و قد هيمنت القضية الفلسطينية ، على أفكار الحركة التي ولدت في رحم هذا الصراع بين العرب و اليهود ، فتصور الحركة للصراع كان مبني على ثلاث أطر أساسية و هي :

أولاً : القضاء على التجزئة بالوحدة العربية، و ذلك عن طريق إقامة كيان عربي مستقل ، يصبو للتقدم و الرقي و مقارعة الأمم الأخرى .

ثانياً : القضاء على الاستعمار الذي سبب المآسي للأمة العربية، و كان السبب الرئيسي لنكبتهم في أرض فلسطين العربية ، و هو الآن الحاجز أمام النهوض الإقتصادي، و الإجتماعي للأمة العربية التي أصابها التخلف و الانشقاق؛ و بالقضاء عليه يتحقق التحرر سياسيا و عسكريا في الأراضي العربية .

ثالثاً : و هي المهمة الأساسية للحركة و التي قامت لأجلها و المتمثلة في القضاء على الكيان الصهيوني من الوجود في الأراضي العربية ، فالمعركة القائمة بين العرب و اليهود هي معركة وجود أو عدم و جود² و قد أتفق البعثيين و القوميون على تحديد و تأكيد الطبيعة القومية للصراع ، إلا أنهما تمايزا فيما بينهما على تحديد قوى الصراع أو المعسكر المعادي للعرب ، حيث إعتبرت حركة القوميون أن خطر الذي يهدد الأمة العربية لا تمثله صهيونية كحركة سياسية بل تمثله اليهودية العالمية ، مشددة على التطابق بين اليهودية و الصهيونية و أن مضمونها واحد برغم أن الصهيونية لها وجه سياسي، فمنظور الحركة أن اليهودية هي منبع الخطر و الصهيونية تمثل المظهر و العمل، فاليهودية هي الدين و العادات، و التقاليد، و مفاهيم و خصائص معينة لشعب معين ، و قد استمدت الصهيونية أفكارها من اليهودية، حيث إعتمدت على الجانب الروحاني الديني لكسب تعاطف يهود العالم للعودة إلى أرض المعياذ فلسطين كما هو مصور في كتبهم و شرائع اليهودية ، كما أن الكيان الإسرائيلي خصص لتجميع يهود العالم فقط كوطن قومي لهم .

¹ صلاح عبد العاطي ، الحركة السياسية الفلسطينية -دراسة تطبيقية - حركة القوميون العرب ، مجلة الحوار المتمدن العدد 1586 ، 2006 ، مثبت على الرابط

<https://www.ahewar.org/debat/nr.asp?nm=1>

² ابراهيم ابراش ، المرجع السابق ذكره ، ص 96

فالصهيونية جسدت فكر اليهودي القائم قبل ميلاد المسيح عليه السلام، و هي العودة الى أرض الأجداد فقط فالعدو العرب و المسلمين هو ملايين يهود العالم، و رأسمالية اليهودية المسيطرة ،و اللوبي اليهود الموجه لسياسة الغرب و المتحكم في صنع القرار في دول الغربية .

فاعتبرت الحركة أن التمييز بين الصهيونية و اليهودية هو خدمة للصهيونية في الأصل؛ مؤكدة أن العداء يجب أن يوجه الى اليهود كشعب لا فرق بين يميني و يساري، فهدفهم جميعا هو تحقيق حلم الأجداد و الوعد الإلهي و هو تأسيس إسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات¹ ، و قد طالبت الحركة بطرد كل اليهود من البلدان العربية معتبرتهم جواسيس و يجب مصادرة أموالهم و أراضيهم .

في حين اختلف موقف البعث في مسألة عدم التمييز بين الصهيونية و اليهودية، حيث أقر باستعمال الصهيونية للعامل الديني و توظيفه في سياستها القذرة اتجاه فلسطين، و هدفها حسبهم كسب تأييد يهود العالم فقط فهو لم يذهب الى حد تأكيد التطابق بين الصهيونية و اليهودية ؛ مركزا على العلاقة التي تربط بين اسرائيل و الحركة الصهيونية العالمية ، و أن الكيان المحتل هو تجسيد عملي لهذه الحركة التي تهدد الكيان القومي العربي² كما اختلف موقف البعث مع الحركة القوميين من رؤيته للعلاقة بين اسرائيل و الاستعمار الغربي في الوطن العربي حيث أكد على أن الصهيونية هي وجه الإمبريالية، و الاستعمار الغربي ، حيث أن معركة التحرر تقتضي محاربة الاثنين معا الصهيونية و الاستعمار الغربي ، في حين رأت الحركة أنه من الخطأ دمج المعركة مع الصهيونية بمعركة التحرر الوطني الذي تخوضه الأمة العربية ضد الاستعمار و حلفائه .

3. تيار الناصري

سمي بهذا الإسم نسبة الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ثاني رؤساء مصر الذي تولى السلطة عام 1956 و أحد قادة ثورة يوليو 1952 التي اطاحت بالملك فاروق ، حيث تعبر الحركة الناصرية عن إيديولوجية اشتراكية العربية ، التي تجمع بين الإشتراكية العربية، و الجمهورية، و القومية، و معادة الإمبرالية الغربية ، و هي أفكار كلها مستمدة من ثورة يوليو 1952 و التي كانت نتيجة لنكبة فلسطين عام 1948 .

كما ساهمت الظروف الدولية و الإقليمية على بروز الحركة الناصرية كتيار قومي عربي ، منها بروز حركات عربية تدعو الى الوحدة العربية منها حزب البعث و تيار القومية العربية، و التي كانت الدافع لبروز النزعة القومية و الوطنية ووقف الهيمنة الأجنبية و ما تبعها من تخلف و ضعف و مهانة للأمة العربية ، و التي كانت لها أهمية في

¹ ماهر الشريف ، البحث عن الكيان - دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، ط01 ، مركز الأبحاث و الدراسات الإشتراكية في العالم العربي قبرص ، ،

1995 ، ص 55

² المرجع نفسه ، ص 58

رؤية عبد الناصر باستعادة روح الأمة العربية ، انطلاقا من رسالة الرسول صلى الله عليه و سلم ، الذي جعل الأمة العربية خير الأمم الأرض¹ ، ضف الى ذلك الظروف السياسية الإجتماعية التي شهدت مصر في تلك الفترة و التي عجلت ببروز ثورة الضباط ضد الملك فاروق ، فالفكر الناصري القومي كان له صدى عربي عجل بإسقاط الأنظمة التابعة للإستعمار الغربي، و موالية له مثل الملك فاروق في مصر ، الملك سنوسي في ليبيا ، و عبد الإله و نوري سعيد في العراق، و الملك أيوب في السودان ، و كذا الإمام أحمد بن يحيى في اليمن ، و كان لها دور كبير في إيقاظ الروح الوطنية و الإلتفاء القومي في الوطن العربي، فكانت القومية و دعوة للوحدة دليل عملها، و تمكنت من بلورة الهوية العربية، بعد قرون السبات و العبودية رافعة من شأن الوعي العربي و مدركة في نفس الوقت عمق التخلف التاريخي في الوطن العربي بسبب السيطرة الإستعمارية عليه²

و قد وجد مصطلح الناصرية طريقه في الادبيات السياسية العربية، على مستوى الأحزاب القومية و نطاق الأفكار الوجوديين، و البعثين ، و الاشتراكيين ، مما أدى الى نمو الفكر الناصري بين صفوف الجماهير العربية ، و عملت الناصرية على إحياء القومية العربية من خلال مجموعة من العوامل أهمها :

جوهر الأمة العربية كجماعة تاريخية و ثقافية تقوم على أساس التاريخي يربط بين الماضي و المستقبل المشترك ، أساس لغوي واحد الناقل للعملية الجماعية، و أساس إجتماعي متمثل في الوجدان و أمل المشترك ، فأعداء الأمة العربية حسب الفكر الناصري يتمثل في ثلوث الإستعمار و الصهيونية و الرجعية العربية .

وقد استمدت الحركة الناصرية طبيعة الصراع العربي - الصهيوني من اعتبارات ميدانية ، و ذلك من خلال تولي أصحاب الفكر الناصري لقيادة أكبر بلد عربي في حرب 1948، ضد العدو الصهيوني في ميدان القتال فتصورات الحركة للصراع كانت مستمدة من الواقع الملموس، و ليست أفكار و معتقدات حزب أو تيار³ فالدركات الصراع العربي الإسرائيلي حسب الرؤية الناصرية تتمثل في ثلاث مدركات أساسية و هي :

أولاً: مصيرية الصراع ؛ أي أن الصراع بين الصهاينة و العرب هو صراع من أجل الوجود والبقاء بين الأمة العربية و القوى الإستعمارية

¹ خليل سامي أيوب ، الناصرية الولادة و النشأة ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3700 ، 2012 ، مثبت على الرابط

<https://www.ahewar.org/debat/nr.asp?nm=1>

² الحصري ابو خلدون ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ب.ط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985 ، ص 122

³ ابراهيم ابراش ، المرجع السابق ذكره ، ص 98

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

ثانيا قومية الصراع : فبإضافة إلى مصيرته فهو صراع قومي بين الأمة العربية ذات طموحات و أهداف مشروعة و العصابات الصهيونية ، و إن القضية لم تكن تخص الفلسطينيين فحسب؛ بل هم كانوا فقط في طليعة المواجهة السياسية و العسكرية مع الإسرائيلين ، فالقضية هي صراع قومي عربي يهودي بأساس .

ثالثا حضارية الصراع : حيث كانت رؤية الناصرية للصراع لا يقتصر على عصابات صهيونية قادمة من أوروبا و أمريكا، و لكنه صراع مع الجذور التي تمتد اليه تلك العصابات و التي تشكل الوجه الأساسي للصهيونية السياسية و الى طبيعتها العدائية مع مختلف الحضارات الأخرى¹ ، فالمعركة الثنائية التي قادتها الناصرية داخليا و خارجيا كانت مرتبطة ارتباط وثيق ، فقد أدرك عبد الناصر أن المعركة وحدة بوجهات متعددة ، متمثلة في البناء الداخلي لمصر بعد الثورة و توحيد الأمة العربية للقضاء على إسرائيل من المنطقة ، فكان الإستشراق بالبعد القومي لعبد الناصر و ربط النضال الوطني مع النضال العربي للتحرر و الإستقلال من خلال معركته مع الإستعمار و سياسة الأتحاف التي حاولت الإطاحة به بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956² .

فالتصورات الحركات القومية العربية للصراع العربي الإسرائيلي في الفترة ما بين 1948 الى 1973 كانت لها نفس الهدف و نفس الطموح و الغاية ، و هي القضاء على الإستعمار و تحرير الأقطار العربية ، والقضاء على إسرائيل حيث كان عبد الناصر يرى أن اسرائيل هي خطر الوحيد على الأمة العربية، و هذا ما صرح به عند لقاءه مع وزير

الخارجية الأمريكي عام 1953 لما قابل عبد الناصر لترويج لمشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط middle East défense organisation وحين سأله عبد الناصر الدفاع عن شرق الأوسط ضد من "...فأجابه دالاس ضد الشيوعية .. قال عبد الناصر ليس خطر على الشرق الأوسط من الشيوعية.الخطر من إسرائيل³ .

¹ رفعت السيد أحمد ، ثورة الناصر .. و اسرائيل في ذكرها 65 ، الميدان نت (2017) ، نقلا عن <https://www.almayadeen.net> (تم اطلاع في 2023/02/22)

² الحصري أبو خلدون ، المرجع السابق ذكره ، ص 132

³ عصام الدوصوقي ، المرجع السابق ذكره ، ص 05

المطلب الثالث : الفشل العربي في تحرير الأراضي الفلسطينية و تداعياته على الوضع السياسي

لقد تعددت الأسباب و المبررات لكن النتيجة واحدة و هي فشل العرب في تحرير الأراضي العربية، بعد أربع حروب متتالية ضد الكيان الصهيوني، بل زاد إستيلاء الكيان على المزيد من الأراضي العربية بخلاف التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1947 .

و قد كانت أول بوادر الفشل في حرب الأولى ضد الكيان الصهيوني عام 1948 ، هاته الحرب التي خسر فيها العرب المزيد من الأراضي الفلسطينية، و تم تهجير و تشريد مئات الآلاف من السكان، حيث لم تكن مشكلة فلسطين هي القضية الأولى بالنسبة للجامعة العربية في حرب النكبة، حتى لو على صعيد المشاركة في هذه الحرب فالعداوة و التنافس كان كبير بين الأردن و مصر ، حيث كان ملك الأردن ينظر لفلسطين أنها المجال الحيوي للأراضي الأردنية و مصر تريد ضم فلسطين إليها باعتبارها جزء من الأراضي المصرية تاريخياً، كما أن كل طرف يريد زعامة العربية فالأردن يستند الى نسبه الشريف ابن هاشم خادم الحرمين ، و ملك فاروق يستند الى ثقل مصر العربي و مركزها في المنطقة العربية¹ ، فالجامعة العربية منذ نشأتها كانت منشقة الى صفتين صف الأول يضم مصر، و السعودية، و سوريا ، و لبنان، و صف الثاني يضم العراق، و الأردن، حيث كان كل طرف له طموحات إقليمية توسعية على حساب القومية العربية، هذا ما جعل الصراع العربي الإسرائيلي يتعثر لصالح إسرائيل منذ الجولة الأولى و يخسر العرب المزيد من الأراضي العربية لصالح الكيان المحتل .

إضافةً إلى ذلك، يمكن إدراج ملاحظة حول فشل السياسيين العرب في تقدير القدرة القتالية للكيان الصهيوني، حيث كانت التقديرات السياسية الخاطئة تُفضي إلى تقديرات غير دقيقة لقوة العدو، وكانت هناك أيضاً نقص في فهم الساسة العرب للواقع الداخلي في فلسطين، وغالباً ما كانوا يستمعون للروايات المضللة التي يقدمها بعض المسؤولين مثل أمين العام لجامعة الدول العربية، ومفتي فلسطين الأكبر، مما أدى إلى مبالغة في تقدير قوة الجيوش العربية وتقديرها بأن عدداً صغيراً من الجنود كافٍ للقضاء على اليهود.²

حيث أدى هذا الفشل في تحرير فلسطين في حرب النكبة ، الى تمكين الكيان المحتل من إستيلاءه على أراضي العربية و تدمير فلسطين العربية، و تهجير سكانها ما لا يقل عن 800.000 فلسطيني ، كما أدت الى سيطرة على كامل فلسطين ما عدا غزة و الضفة الغربية التي ألحقت بشرقي الأردن³ ، فكانت نتيجة هزيمة خمس دول

¹ صلاح العقاد ، المرجع سابق ذكره ، ص 438

² ايوجين روجان، أي شليم ، ، حرب فلسطين اعادة كتابة تاريخ 1948 ، ت ناصر العيفي ، الكتاب الذهبي مؤسسة روز شريف ، القاهرة ، 2001 ، ص 165

³ وزارة الدفاع السورية ، نتائج الحرب فلسطين ، نقلا على <http://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=912> تم اطلاق بتاريخ

مجتمعة ضد مجموعة عصابات يهودية، فهذا الفشل في إنقاذ فلسطين كانت مردها ثقيل داخليا ، مما تسبب في أزمة السياسية و أدى الى وقوع إنقلابات عسكرية ضد حكام العرب في كل من سوريا و مصر ، و إغتيال الملك عبد الله الذي أتهم بالخيانة كما تم إغتيال رئيسي وزراء كلا من مصر، و لبنان .

أما نتائج الإيجابية لهذه الحرب ظهور النزعة القومية عربية، و التي سعت الى استخلاص الدروس السابقة من نكبة و تعزيز التغيير الاجتماعي و السياسي و الإيديولوجي الجذري تمهيدا للجولة قادمة ضد الكيان الصهيوني¹ أما حرب الثانية عام 1956 فكانت نتائجها إيجابية من ناحية السياسية للعرب، خاصة كسب عبد الناصر تأييد العربي و العالمي كبير، و تعاضم شأن الحركة القومية الناصرية التي كللت بالوحدة العربية بين مصر و سوريا عام1958، و اكتساب مصر لنجاح إقتصادي بزيادة نفوذها على قناة السويس، في مقابل نجاح عسكري و سياسي باهر للكيان في المنطقة ،حيث نجح الكيان في الحصول على ترسانة من الأسلحة المتطورة من فرنسا ساعدتها في حربها عام 1967، و خاصة الطائرات الحربية ، و كذا حصولها على مفاعل نووي من فرنسا مكانها من أن تكون القوة النووية في المنطقة لوحدها ، كما تمكنت إسرائيل من الإستيلاء على سيناء و إيالات و تحقيق حرية التجارة في خليج العقبة الذي كان محظور عليها منذ 1949 بسبب اتفاقية الهدنة مع مصر² ، كما حققت نجاح آخر بنزع سلاح تيران و شرم الشيخ الذي أصبح تحت مراقبة قوات الطوارئ الدولية .

أما نتائج حرب عام 1967 كانت كارثية بالنسبة للعالم العربي وترتبت عليها تبعات وخسائر كبيرة و منها

1. توسع الكيان دائرة احتلالها للأراضي العربية، حيث احتلت الأراضي الفلسطينية المتبقية، والجولان السوري، وسيناء المصرية.

2. خسارة مصر لعمقها الاستراتيجي في سيناء، مما أدى إلى فقدانها للمزيد من الموارد الطبيعية والتضحية بميزة سوقية في الصراع مع الكيان المحتل

3. خسارة سوريا لمرتفعات الجولان، مما تسبب في فقدان السيطرة على منابع نهر الأردن وتأثير سلبي على استقرار المنطقة.

4. استيلاء الكيان على قمة جبل الشيخ ووضع مراكز مراقبة، مما أدى إلى إمكانية مراقبة الدول العربية المجاورة.

¹ ايوجين روجان،أفي شليم ، المرجع سابق ذكره ، ص 16

² Chaim Herzog , The Arab-Israeli Wars: War and Peace in the Middle East, Vintage Books, UK, 1984 , p 221

5. ضف الى ذلك تحطيم القوة العسكرية لكل من مصر و الأردن و سوريا في بضعة أيام ، مما أدى الى احتلال توازن القوى في الشرق الأوسط بعد هذه الحرب ، و أدى الى اكتساب إسرائيل لسلاح الردع

الإستراتيجي متفوقة بذلك على كل دول الشرق الاوسط و أضحت القوة الإقليمية الأولى في المنطقة

6. تغيير المواقف السياسية والاستراتيجية في العالم العربي، حيث أدت هذه الهزيمة إلى تغيير في الاستراتيجيات والتحالفات وزادت الضغوط للسعي إلى تحرير الأراضي المحتلة¹.

هذه النتائج كان لها تأثير كبير على التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، و يمكن إضافة تأثير حرب عام 1967 على توجهات العمل السياسي والاقتصادي في العالم العربي، حيث زادت هذه الهزيمة من الدعوات إلى تعزيز التحالفات الإقليمية والدولية، وزادت الضغوط على الدول العربية لتعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية، وتحسين تكتيكاتها واستراتيجياتها لمواجهة التحديات المستقبلية². كما أنها ساهمت في تشكيل

وجدان الشعوب العربية وزيادة الدعم لقضية فلسطين وتحرير الأراضي المحتلة، وهي تحول نحو استراتيجيات جديدة أما من الجانب السياسي العربي فقد تم إعادة رص الصف العربي في قمة الخرطوم التي انعقدت في أوت/ غشت 1967 والتي سميت بقمة اللاءات، لا للصلح، لا للتفاوض، لا للإعتراف بإسرائيل، و تم خلالها عقد صلح بين الملك فيصل و الرئيس المصري عبد الناصر، و تم كذلك بموجبها دعم مصر ب 280 دولار، و الأردن ب 100 مليون دولار³.

أما نتائج حرب عام 1973 كانت محورية ومعقدة، حيث بدأت بانتصارات كبيرة للقوات المصرية والسورية في المرحلة الأولى من الحرب، ولكن انتهت بتحول الأمور لصالح الكيان المحتل بعد دخول القوات الأمريكية في الصراع وصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338 و من بين النتائج الرئيسية:

1. انتصارات كبيرة في بداية الحرب، ولكن انتهت بخسارة أراضي جديدة وانتهاء الصراع بتوقيع معاهدة الهدنة.
2. غياب القرار العربي الموحد، مما أدى إلى تشتت الجهود وضعف الإستراتيجية العربية في المواجهة مع إسرائيل.
3. انتقال العالم العربي إلى مرحلة جديدة من التحولات السياسية والاقتصادية بعد الاستسلام لواقع التفرقة والتقسيم الذي فرضته معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، مما أدى إلى ضعف الوحدة العربية وزيادة الخلافات الإقليمية.

¹ موسوعة مقاتل الصحراء ، نتائج حرب 1967 ، نقلا عن <http://www.moqatel.com/openshare> (تم اطلاق في 2023/03/03)

² صادق الشرح ، المرجع السابق ذكره ، ص 516

³ أمين هويدي ، أضواء على أسباب النكسة و حرب الإستنزاف ، ط01 ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، 1975 ، ص 165

4. تأكيد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على التفرقة والانفصال بين الدول العربية وإسرائيل، وهو ما أثار انقسامًا داخليًا وتوترات في العالم العربي بشكل عام.

بشكل عام، كانت نتائج حرب 1973 تشير إلى نقطة تحول هامة في تاريخ المنطقة، حيث باتت الخلافات الإقليمية والانقسامات الداخلية تلعب دورًا أكبر في تشكيل مسار السياسة العربية والعلاقات مع الكيان المحتل.

كما يمكن حصر مجموعة من الأسباب السياسية للفشل العربي في تحرير الأراضي العربية

أ. **تفكك الفكر الوحدوي العربي:** كان نتيجة لعدة عوامل في بداية الستينات من القرن الماضي، نشأت

هذه الظاهرة نتيجة للحرب اليمنية ودعم مصر لعبد الله سلال في إقامة الجمهورية، بالإضافة إلى تولي

الملك فيصل للحكم في السعودية بعد إطاحة العائلة الحاكمة للملك سعود في نوفمبر 1963، ظهرت

نتيجة لهذه التحولات صراعات علنية بين الملك فيصل، الذي كان يمثل التيار الإسلامي، والذي استفاد

من الطفرة النفطية للسعودية، والتي استخدمها بشكل ماهر لتعزيز ولائه العربي والإسلامي، وتلقى دعمًا

من الولايات المتحدة، وبين عبد الناصر الذي يمثل التيار الاشتراكي القومي في قيادة الزعامة العربية؛ هذا

الصراع أثر سلبيًا على الوحدة العربية وأدى إلى انسحاب مصر من الجامعة العربية في عام 1962، من

جهة أخرى دخلت العراق في صدام مع العرب بسبب مسألة الكويت، و أدى إنقلاب فبراير عام

1963 بإطاحة بنظام قاسم و تولي عبد السلام عارف السلطة¹، نتج عنه تقارب المصري العراقي على

حساب السعودية مما زاد في اتساع رقعة العداوة بين التيارين القومي الاشتراكي، و تيار الإسلامي بقيادة

السعودية في ظل تجميد دول المغرب العربي من هذه التحالفات لأسباب مختلفة .

كما كان هنالك صراع على السلطة بين التيارات الحزبية ، حيث كان هنالك صدام بين البعثيين و ناصريين في

الفترة ما بين 1963-1968 أخذ شكل دموي في يوليو 1963، إثر محاولة إنقلاب المدعومة من مصر ضد

البعثيين في سوريا ، ماسبب في تشنج العلاقات الثنائية بين البلدين في تلك الفترة ، كما كان صدام في مصر بين

الناصرين وإخوان المسلمين خلال سنوات 1965 و 1966 أخذ صدمات مسلحة في فترات مختلفة² .

كما كانت الأنظمة العربية تعاني من أزمة الشرعية؛ و قد سعت في مواجهتها مع الكيان المحتل إلى تكريس

شرعيتها و مواجهة المخاطر الإجتماعية و السياسية عليها، حيث إستعملت الشعارات التعبوية لحشد الجماهير

ضد العدو الصهيوني، فارتبطت شرعيتها بنجاحها بهزيمة الكيان الصهيوني .

ب. **التفوق العسكري الإسرائيلي على العرب .**

¹ هنري لورنس ، المرجع السابق ذكره ، ص 211

² محمد السيد رصاص ، حراك التيارات السياسية العربية (2013)، نقلا عن <https://al-akhbar.com/Opinion/51419> (تم اطلاق في 2023/03/05)

لقد لعبت القدرات العسكرية بين الجانبين دوراً مهماً في ترجيح التفوق الميداني للكيان في حروبه مع العرب، و إذ ما عملنا على قياس مؤشرات التفوق العسكري بين الجانبين نلاحظ مدى الفارق الشاسع بين قوتين خلال الحروب الأربعة التي دارت بينهما، فالأسلحة إسرائيلية كانت متوقفة على الدعم الغربي الفرنسي البريطاني الأمريكي، عالي التطور، في حين أن العرب كان يعتمدوا على الأسلحة السوفياتية، وكذا ضعف خبرة إستعمالها حيث أن التفوق العسكري الصهيوني كان واضح .

فقد ضمنت الولايات المتحدة التفوق في ميزان القوى لصالح الكيان، و ذلك بضمان دعمه بأحدث منظومات التسليح في كل الفروع والأسلحة، بما فيها الطيران الحربي الذي شكل الفارق في الحروب العربية الإسرائيلية، وكذا إحتفاظها بورقة الردع النووي بحماية أمريكية¹، في المقابل أن العرب زيادة على ضعف تسليح و سوء الإستعمال التكنولوجي في بعض المرات، إفتقدت كذلك لآلية التنسيق المشترك في الحروب الأربعة و هذا ما إنعكس على الوضع الميداني .

ت. غياب إستراتيجية العربية واضحة

تكمن مشكلة غياب إستراتيجية العربية في عدة عوامل، بما في ذلك قصور في وضع تخطيط ميداني مشترك بين الجيوش العربية المشاركة في الحرب، كما كان ينبغي لهذا التخطيط أن يتبنى السياسات العربية ويضع أهدافاً محددة وبرنامجاً دقيقاً، كما فشل العرب في توجيه قواتهم نحو تحقيق الأهداف القومية مثل تحرير الأراضي المحتلة، وبدلاً من ذلك كانت هناك حالات من التناحر بين القوى العربية، مثل الصراع في اليمن والصراع المسلح بين المقاومة الفلسطينية والقوات الأردنية في عام 1970، مما أضعف القوات العربية وسهل الأمور للكيان الصهيوني.

إضافة إلى ذلك، كان هناك غياب لاستراتيجية دفاعية شاملة وعدم وجود تنسيق بين القوات العربية، حيث رفض كل طرف أن يكون جيشه تحت لواء جيش دولة أخرى²، مما أدى إلى فقدان التنسيق بين القوات العربية، هذا النقص في التنسيق والاستراتيجية العسكرية أدى إلى تفهقر وتفشي الفوضى في صفوف القوات العربية، وعزز من فرص النجاح للعدو الصهيوني، و مكنه من تحقيق التقدم والنجاح في المعارك والصراعات العسكرية.

ث. تدخل القيادة السياسية في القيادة العسكرية

فقد كان لتدخل القيادة السياسية في تسيير العمليات العسكرية الأثر السلبي على نتائج الحروب، ففي حرب 1956 رفضت القيادة السياسية إيقاف الملاحه في قناة السويس في 29 أكتوبر 1956، مما أدى الى تعرضها للهجوم الطيران الفرنسي و فشل القوات المصرية من العبور و الوصول الى ممر متلا ف الوقت المناسب³

¹ بدنية صالح عبد الله، المواجهة العربية و تحديات المشروع الصهيوني، مجلة السياسة الدولية، جامعة المستنصرية، العدد 18، 2011، ص 04

² أمين هويدي، المرجع السابق ذكره، ص 177

³ عبد المنعم واصل، المرجع السابق ذكره، ص 335

كما حدثت أثناء المواجهات القتالية الميدانية في حرب 1967، أخطاء عسكرية فادحة سببها صراع داخل أجنحة العسكر، وكذا الصراع ما بين جمال عبد الناصر رجل السياسي، و عبد الحكيم عامر رجل العسكري على فرض القبضة على الجيش ، حيث أمر عبد الناصر بانسحاب الكامل من القناة دون الرجوع الى القادة الميدانيين مما أدى إلى فقدان جيش كامل معداته ، أما حرب 1973 فكان السادات هو مسؤول عن تغرر الدفرسوار التي قلبت موازين المعركة حسب مذكرات رئيس الأركان انذاك سعد الشاذلي¹ ، هذا التداخل في صلاحيات إنعكس على الوضع الميداني العام، و أدى الى تغيير موازين المعركة التي كانت سترجح الكفة للعرب لو أبقت كما كان مخطط له من قبل القادة العسكريين؛ حيث أن العمل التكتيكي الميداني الذي يقوده الضابط هو الذي يحدد نتيجة المعركة .

ج. غياب الواقعية في التعامل مع العدو الصهيوني

تم تجاهل الحقائق والتحليل الواقعي في الأعمال التاريخية، حيث أن القادة العرب إستخفوا بقوة الدفاع والمجوم للجيش الإسرائيلي، ففي حرب النكبة عام 1948، كان السياسيون العرب يظنون أن الكيان مجرد مجموعة من العصابات اليهودية وأن هزيمتها وطردها إلى البحر لن يستغرق سوى بضعة أيام، ومع ذلك، أظهرت الأحداث الواقعية النقيض من ذلك، حيث أدت إلى هزيمة خمس دول في الحرب ضد الكيان الصهيوني ، وتكرر هذا الخطأ في حرب 1967، حيث إستخف العرب بالقوات المسلحة الصهيونية وظنوا أن هزيمة إسرائيل أمامهم لا مفر منها، واعتمدوا على الدعاية والخطابات الشعبوية لمهاجمة الكيان، بينما اعتمدت إسرائيل على التحليل الواقعي واستعداداتها الجادة.

المبحث الثاني: تطور الصراع من المواجهة القومية إلى النزاع الفلسطيني - الصهيوني

بعد الهزيمة العربية في حرب حزيران 1967، تحول الصراع القومي العربي إلى نزاع فلسطيني - إسرائيلي. شهد النزاع تحولات هامة بسبب تفكك الوحدة العربية وظهور تيارات قومية وطائفية وعشائرية، و بانسحاب مصر من

¹ سعد الدين الشاذلي ، المرجع السابق ذكره ، ص255

الصراع، تفاقمت التحولات وتركز الصراع على القضية الفلسطينية بشكل أكبر، مما أثر على مسار النزاع واتجاهه نحو نزاع بين الفلسطينيين والكيان المحتل .

المطلب الأول :تأثير هزيمة حزيران 1967 على الوعي القومي العربي و المشهد السياسي

لقد أتاحت نتائج حرب 1967 لإسرائيل و لأول مرة في تاريخها مساومة الدول العربية، أو على أقل دول مواجهة معها بانسحاب من أراضيها و إقرارها بما كدولة ذات سيادة؛ مرتكزة على مضمون قرار 242 ، لكن زعماء العرب المجتمعين في قمة الخرطوم عام 1967 ، قرروا بأن لا يكون لا صلح و لا اعتراف و لا تفاوض مع الكيان المحتل، ولكن رغم قرارات الجامعة العربية في الخرطوم و التي أكدت على مواصلة الكفاح دون إقرارها دون مساومة، إلا أن دول المواجهة لم تكف عن التحرك الدبلوماسي السري،و العلي لتحيق الانسحاب الإسرائيلي من أراضيها، و من ثم كان قبول مصر و الأردن لقرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في نوفمبر 1967 و الذي كان قائم على صبغة توافقية بين جلاء القوات الصهيونية من الأراضي العربية، مقابل إنهاء الحرب بين اسرائيل و جيرانها العرب¹ ، كما شهدت الفترة ما بين 1967- 1973 مبادرات من طرف الدول الكبرى لإقامة محادثات و إتفاقيات ثنائية منفردة بين دول الحوار عربية و الكيان المحتل ، مثل مبادرة روجرز الأولى عام 1969 و روجرز الثانية 1970 لكنها باءت بالفشل بسبب تشبث كل طرف بمطالبه .

كما هيمن على حياة السياسية بعد حرب أكتوبر 1967، و خسارة دول الطوق لأراضيها لصالح الكيان الصهيوني ، مجموعة من العقائد و السياسات التي ارتكزت على منطلق السيادة الإقليمية وأدت الى تحول و انحسار العقيدة القومية، حيث تميزت هذه الحقبة بانتعاش القطرية و الطائفية و العشائرية ، على حساب الانتماء القومي الأوسع ،حيث إن التطورات التي أفرزتها الحرب ساهمت في تقوية الانتماءات الضيقة و تفشيها² و انتقال المجتمع العربي من حقبة القومية الى الحقبة القطرية .

كما أفقدت نتائج هذه الحرب الأنظمة العربية مصداقيتها و شرعيتها ، وقادت الى موجة التشكيك بها و الإطاحة بها عبر إنقلابات عسكرية و غير عسكرية،و عملت على تأجيج الأزمة في علاقة المواطن بالسلطة السياسية حيث اعتبر الرأي العام العربي أن هزيمة الحرب هي فشل للقومية، كما أن التطورات التي أفرزتها الحرب ساهمت في تقوية الانتماءات الضيقة و تفشيها، خاصة أن الأنظمة العربية التي كانت تتغنى بالقومية كانت تعاني أزمات سياسية تتمثل في أزمة شرعية و أزمة الديمقراطية، فتضيقها على الحريات السياسية، و التعددية ، بحجة أن هذه الحريات

¹ حامد احمد موسى هاشم ، نظرية المباريات و دورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي ، د ط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1984 ،

ص 10

² هاني فارس ، المرجع السابق ذكره ، ص 165

تؤدي الى مزيد من التفرقة، و تشتت الجهود لتحرير الأراضي العربية المحتلة ، فنكسة الحرب أدت الى كشف المستور هذه الأنظمة، و أكدت فشلها داخليا و خارجيا أمام شعوبها، و أفقدتها مصداقيتها، وقادت الى ظهور موجة التشكيك بها، فأزماتها الداخلية كانت بسبب فشلها في تطوير البنى و المؤسسات التي لها علاقة بالمواطن كما قامت بتهميش القاعدة الجماهيرية التي كانت مساندة لها في العمل القومي، و اقتصر عملها على النخب ما أحدث شرح بينها و بين جماهير، حيث لم تشارك الجماهير في القرارات المصرية مثل الوحدة أو الانفصال¹ هذا ما انعكس بالسلب على المشاريع القومية، حيث أن تمكن بعض الأشخاص الذي ينسبون لأنفسهم النخبة من القضاء على تجربة الوحدة في تاريخ العربي المعاصر ، كما أنتجت العقيدة القومية حكومات سلطوية في البلدان العربية عجلت بإحداث قطيعة مع شعوبها بسبب إهمالها للحريات، و حقوق الأساسية للموطن العربي .

و رغم أن هزيمة حزيران كانت قاسية على الأنظمة العربية المشاركة في الحرب و التي توقعت إسرائيل سقوطها مباشرة بعد هذه النكسة إلا أنها بقيت متماسكة، رغم أن الرأي العام العربي اعتبرها هزيمة للناصرية، و للفكر القومي، كما أن الهزيمة أفرزت مجموعة من التطورات سواء على المستوى العقائدي أو الاقتصادي، أو على مستوى العلاقات البينية العربية ، أو الدولية حيث أن هذه التطورات كان لها الأثر على المساعدة في الإنتقال المجتمع العربي من الحقبة القومية إلى القطرية² .

أما على الصعيد العقائدي كان ظهور التيارين الماركسي الجديد، و الإسلامي الأصولي عاملا مهما في تحول الجماهير عن العقيدة القومية، حيث كان مطلب هذه التيارات إحلال عقائد إقليمية ضمن حدود البلد الموجودة فيه مع التخلي عن العمل الجماعي القومي، لأنه سبب الأول في الأزمات السياسية، و الإقتصادية، للبلدان العربية حيث جرى إنتقال أعضاء حركة القوميين العرب بعد هزيمة 1967 إلى الفكر الماركسي في طبعته اليسارية الجديدة مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1967 ، و الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام 1969 ، و منظمة العمل الشيوعي في لبنان عام 1971 ، كما كان هنالك إنتقال لافئ للحركة القوميين العرب في سوريا نحو الماركسية الذين قامو بتشكيل رابطة العمل الشيوعي عام 1976، بالتنسيق مع حركة الإشتراكيين و أعضاء بعث الصلاح الجديد ، التي تغير عام 1981 تحت إسم حزب العمل الشيوعي³، حيث أن العامل الأهم في توجهه الإقليمي لهذه التيارات هو إرتباط برامجها بالقضايا المحلية للأقطار التي تتواجد فيها تلك التنظيمات .

¹ هاني فارس ، المرجع السابق ذكره ، ص 164

² للنعم عبد الواصل ، المرجع السابق ذكره ، ص 222

³ محمد السيد رصاص ، حراك التيارات السياسية العربية (2013)، موقع الاخبار، نقلا عن ، <https://al-akhbar.com/Opinion/51419> (تم اطلاق في

أما على مستوى العلاقات البينية العربية - العربية فأدت نكسة 1967، إلى تدهور العلاقات بين الدول العربية خاصة دول المواجهة ، فمصر ساءت علاقاتها مع الجزائر و المغرب ، و أدت الى سحب الجزائر للواء المدرع المشارك في الحرب كما ذكرنا سابقا، و لم تعد العلاقات الى غاية حرب 1973 ، كما أن مصر بعد عقد قمة الخرطوم و هزيمة الثقيلة التي منيت بها التي أنهكت اقتصادها و بنيتها التحتية ، بدأت تغير من استراتيجية تعاملها مع الوطن العربي، حيث تخلت عن محاولتها السابقة الرامية الى تغيير خارطة السياسية في الوطن العربي مع المحافظة على علاقاتها الدبلوماسية مع الأنظمة العربية النفطية من أجل دعمها ضد الكيان و الغرب، خاصة من الجانب المادي ، كما عملت مصر للإانعكاف لمشاكلها الداخلية لتطوير اقتصادها، و تحسين مستوى المعيشي لشعبها حيث رأت أن معالجة مسألتيها الداخلية أولى من إهتمام بالقضايا الخارجية، و هذا ما طبقته في حرب 1973 حين رأت أن هدف أساسي للحرب هو تحرير الأراضي المصرية، و من بعد التفاوض و المساومة، و إنتهت مساومتها السياسية مع الكيان الصهيوني، الى فك إرتباطها بالقضية الفلسطينية، و الوطن العربي¹ خاصة بعد إقامة معاهدة السلام بين مصر ، و الكيان الصهيوني؛ و قد شكلت هذه الخطوة انكسار في العلاقات المصرية العربية، و إقصاء مصر من عضوية الجامعة العربية، و أخذت القضية الفلسطينية منحني آخر في صراع، حيث كانت مصر بثقلها السياسي، و البشري، و العسكري تشكل محورا في الصراع العربي الإسرائيلي وتحيدها من الصراع بهذا شكل المفاجئ شكل نقطة إنعطاف سلبية في الصراع العربي الإسرائيلي؛ و أدى إلى تحول الصراع من قومي إلى قطري إقليمي، خاصة بعد حذو الدول العربية التي كانت في مواجهة مباشرة مع الكيان الصهيوني بمصر و انكفأت بذاتها و إنشغلت بتأمين مصالحها الخاصة، على حساب القضايا العربية، حيث مهدت خطوة التي قامت بها مصر إلى و وادي العربية، و أوصلوا ، و غيبت كل قرارات الجامعة العربية السابقة التي كانت تدعو لا لصلح و لا للإعتراف و لا التفاوض مع إسرائيل و انعكست بالسلب على مجريات الصراع.

أما المستوى الثالث يتمثل في الإقتصاد الريعي لدول العربية و إرتباطه بذهنية الفرد العربي، حيث أضحي المواطن العربي يطالب بمجانبة الخدمات التي تقدمها الدولة، سواء في التعليم، أو الصحة، أو قطاع الخدماتي ، لأنه له الحق في الثروات الباطنية للبلاد من وجهة نظره ، و من جهة أخرى إستعملت هذه الدول الربيع النفطية لشراء السلم الإجتماعي، و أصبحت تتحكم في الأوضاع الداخلية و تسير قضايا الخارجية وفق تطلعات ذاتية للحكام و ليس لمطالب شعوبها ، هذا ما إنعكس على نظرة القومية لدول الربيعية باستثناء الجزائر و ليبيا .

¹ هاني فارس ، المرجع السابق ذكره ، ص 166

حيث بدأت بعد ذلك تجذر تدريجيا الإطار الوطني داخل إقليم الدولة الواحدة، و بعيدا عن إهتمام بقضايا الأمة العربية خاصة قضية الإحتلال الصهيوني للأراضي العربية، و لم تعد المطالب تتمثل في إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بل إقامة دولة فلسطينية على الجزء من فلسطين، و زاد من تقلص حجم التوقعات الفلسطينية من السياسات الأنظمة العربية¹، الذي سينجر عنه مبدأ الإعتماد على النفس لتحرير الأراضي المحتلة بعد إكتفاء الأنظمة العربية بدعم المادي فقط، و التخلي التدريجي عن القضية الفلسطينية فيما بعد.

المطلب الثاني : تأثير اتفاقية كامب ديفيد على موقف الدول العربية في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي

¹ أحمد جميل عزم، جدلية الأممي و الوطني هل تفرض التحولات الإقليمية إعادة تعريف الهوية الفلسطينية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز أهرام للدراسات، 2013، ص 14

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

سبقت عقد اتفاقية كامب ديفيد، التي غيرت مجرى أحداث الصراع في الشرق الأوسط، مفاوضات رسمية بين القوى المتحاربة في مؤتمر جنيف الدولي الذي عُقد في أواخر عام 1973، بدعوة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في 21 ديسمبر 1973؛ حيث حضر المؤتمر كل من الأردن ومصر وإسرائيل، في حين رفضت سوريا ولبنان المشاركة فيه، وغاب تمثيل الفلسطينيين. بعد ذلك، لتتبعها بعد ذلك توقيع اتفاقية سيناء الأولى بين الكيان ومصر في 18 يناير 1974، حيث وعد الرئيس السادات بعدم طرح القضية الفلسطينية وهضبة الجولان في المفاوضات، وفي عام 1975، جاء اتفاق سيناء الثاني برعاية أمريكية، حيث توصل الجانبان المصري والإسرائيلي إلى إعادة فتح قناة السويس، ومنح الكيان الحق الكامل في الملاحة مثل باقي الدول، وتمت إعادة حقول النفط لمصر، والتعهد بعدم التعدي من أي طرف على الآخر لمدة ثلاث سنوات¹

و في خضم ذلك استعجل الرئيس السادات للمضي قدما للسلام مع الكيان الصهيوني ، وفق نظرتة و مصالحه الضيقة ، وسبق الأحداث الدولية وإعلان كارتر -برينجيف، الذي حضرت له من قبل كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، لإقامة سلام دائم في الشرق الأوسط، بما يضمن حقوق كل الأطراف المتصارعة ويجبر إسرائيل على العودة إلى حدود ما قبل حرب 1967، مع تطبيق قرار 242 لإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والعرب.

حيث رتب مع الملك المغربي والرئيس الروماني إتفاق سري مع مسؤولي الكيان الصهيوني، قبل عقد مؤتمر استئناف مباحثات جنيف، و قد رأى السادات أن تكون زيارته للقدس هجوماً لسلام العرب على إسرائيل أمام العالم و إخراجا لها ، وكان هذا نفس الهدف الإسرائيلي، إذ كانت إزاحة مصر من الصراع تعني إنتهاء الحروب مع العرب لذلك، قرر الرئيس السادات إزالة حاجز التفاوض السري مع الكيان الصهيوني، والقيام بزيارة تاريخية غير متوقعة للقدس، على الرغم من رفض داخلي رسمي وعربي لخطوته، وكان الرئيس السادات على قناعة أن الزيارة ستهدم الحاجز النفسي، وأن الكيان الصهيوني سيخلي كل المطالب العربية مقابل السلام معها.² فكان هدف من الزيارة هو كسب تأييد أمريكي على حساب الكيان، كما ظن أن مؤتمر جنيف سيفشل لا محال لأن بعض الدول العربية و على رأسها سوريا ستعرقل المفاوضات، كما أن وجود السوفيات في المؤتمر يزيد من التعتت الأمريكي لصالح الكيان ، و بالتالي تكون مصر هي خاسر الأكبر في هذا المؤتمر ، حيث شكلت هذه الزيارة الجريئة لرئيس المصري التي إعتبرها تحقيق لمصالح الداخلية مصرية، اعترافا بالكيان المختل و خذلانا للعرب، فرفض حافظ الأسد قيام السادات بتكلم باسم سوريا في الكنيست، و إعتبر ما يقوم به السادات هو خيانة للقضية العربية³ ووصل الأمر

¹ محمود محمد هديب ، اتفاقيات كامب ديفيد و تداعياتها على القضية الفلسطينية ، أطروحة رسالة الدكتوراه ، معهد الدراسات العربية ، جامعة القدس ، 2010 ، ص 10

² Laura Zittrain ,Neil Caplan, **Negotiating Arab-Israeli Peace** , Indiana University Press, usa , 1998 , p 55

³ محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل -عواصف الحرب و عواصف السلام ، ط02 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1997 ، ص 369

بطلب أحد أعضاء القيادة السورية، الى طلب اعتقال الرئيس السادات حتى يتم منعه من زيارة القدس أثناء زيارته سوريا، و لقاءه حافظ الأسد في دمشق لطلب رأيه في موضوع، حيث تم عقد إجتماع طارئ للمجلس الأعلى السوري بعد سماع الخبر، و قد إقترح في المجلس إعتقال أنور السادات؛ و تم رفض هذا مقترح من قبل الأسد حتى لا يزيد من تعقيد الأمور و تكون فضيحة عربية، كما كانت العواصم العربية كالجزائر و بغداد و طرابلس، و الرياض، لها نفس موقف دمشق غاضبة و نائرة من الخطوة غير مقبولة للسادات ، و التي وصوفها بالخيانة و إستسلام، و إهانة للأمة العربية، فقد قال ملك خالد ملك السعودية أن سيتوجه الى عرفات ليدعو الله أن تسقط طائرة السادات قبل أن تصل الى القدس و يفضحنا جميعا¹

حيث قام الرئيس المصري بتاريخ الثامن عشر من نوفمبر، مع الوفد المرافق له - بعدما قدم وزير خارجيته اسماعيل فهمي إستقالته قبل الزيارة - بزيارة القدس المحتلة، و ألقى خلالها خطاب أمام كنيسة الإسرائيليين في التاسع عشر من نوفمبر عام 1977، حيث عرض فيه الرئيس المصري خريطة التسوية العربية مع الكيان المحتل، تكون عبر الإنسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، مع التأكيد أن مشكلة فلسطين هي جوهر الصراع و هي بداية الحل و قد كان رد بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي، على الرئيس المصري حازما و متشددا و إنعكاس لمواقفه و موقف الكيان، حيث قال أن لا أحد يستطيع يأخذ شيء في مقابل لا شيء؛ حيث نزل هذا الرد غير منتظر كصاعقة على الوفد المصري، و أصاب الرئيس السادات في المأتم، و أعلن أن ما جاء من أجله خيب أماله و آمال شعبه، و قد يخسر كل شيء بعد هذه اللحظة .

و رغم إقرار بفشل الزيارة و فشل مبادرة السادات، إلا أنها فتحت هذه الزيارة طريق للإهاء العداء بين مصر و الكيان المحتل، مع توجه نحو التسوية الثنائية بعيدا عن تسوية الجماعية، التي يفرضها المؤتمر جنيف، و بما أن مصلحة الطرفين تفرض ذلك خاصة و أن السادات كان يريد كسب الولايات المتحدة الأمريكية، لضمان الخروج من الأزمة الاقتصادية التي كانت مصر تعاني منها، و كذا كسب الإستقرار سياسي داخلي بعد موجة الاحتجاجات التي طالت مصر في يناير 1977 ضد نظام .

حيث بعد هذه المبادرة المصرية أحادية الجانب و التي لقت كل الترحيب من الجانب الأمريكي، و كان لبدا من الإدارة الأمريكية التحرك لضمان عملية السلام في الشرق الأوسط و مواكبة الحدث السياسي، الذي بدأ في الشرق الأوسط دون رعاية أمريكية، فكان على الرئيس كارتر دفع عملية السلام أكثر خاصة في بعد تعنت بيجن في تقديم تنازلات من شأنها دفع العملية أكثر نحو التسوية، فبدأ التحضير لعقد القمة الثلاثية برعاية أمريكية، و

¹ نفس المرجع ، ص 370

قامت مجموعات عمل مصرية و إسرائيلية بتحضير لأعمال المؤتمر كامب ديفيد، و أهداف التي يجب تحقيقها من هذا المؤتمر، حيث حددت الوثيقة الأمريكية المرسله الهدف الذي يسعى إليه المؤتمر، و هو الوصول إلى تسوية شاملة تطبق فيما بعد على جميع الأطراف الصراع، كما حددت مصر أهدافها أساسية هي إنسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة بما فيها الضفة الغربية و قطاع غزة، و تأكيد السيادة العربية على القدس¹ ، كما أن الرئيس الأمريكي كارتر كان يشجع فكرة إقامة وطن قومي للفلسطينيين يضمن وجودهم و حقوقهم وأن بوسع الكيان المحتل أن يحقق أمنه بحدود قبل حرب 1967² .

لكن ما جرى أثناء مفاوضات كامب ديفيد ، لم يكن يتوقعه الوفد المصري المرافق حيث كان إصرار الوفد الإسرائيلي على عدم التنازل عن مطالبه ، خاصة في ما يتعلق بإنسحاب من الأراضي العربية بما فيها سيناء مع بقاء غزة و الضفة الغربية تحت الإدارة الإسرائيلية، و كان قد يؤدي هذا الوضع الى إفشال القمة ، و قد زاد التعنت الإسرائيلي، و رضوخ السادات لكارتر و بيجن في المفاوضات الى تقديم وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل للإستقالة لرئيس المصري و هو في المؤتمر .

و بتاريخ 16 سبتمبر قدم الرئيس الأمريكي نسخة معدلة عن مشروع التسوية الأمريكي ، للوفدين و طلب منهما أخذ تعديلات عليه قبل عرضه في نسخته النهائية، حيث كانت نسخة النهائية هي ترجمة لأفكار و المقترحات بيجن فقط ، كما أن السادات قدم تنازلات بالجملة على إقتراحاته الأولية التي قدمت في المؤتمر، و حين سأل من طرف وزير خارجيته المستقيل محمد إبراهيم كامل عن سبب قبول كل هذه التنازلات، فرد السادات بطريقة غامضة بأنه يهمني أن ينجح كارتر في الإنتخابات الرئاسية الثانية³ ، و بذلك خسر السادات المعركة الثانية من المفاوضات بعد فشل مبادرته الأولى من زيارته للقدس.

حيث إن المؤتمر كان مجرد إطار للحل ضمن وجهة إسرائيلية أمريكية ، أو إعلان مبادئ، و لم يكن أي صيغة نهائية للسلام الذي سيأتي فيما بعد برعاية أمريكية في إطار معاهدة السلام الثنائية المصرية الإسرائيلية .

المطلب الثالث: المسارات السياسية للنزاع بعد اتفاق السلام المصري الإسرائيلي .

¹ محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد ، ب.ط ، الشركة السعودية للأبحاث و التسويق ، الرياض ، 1981 ، ص 455

² محمد حسنين هيكل، المرجع السابق ذكر ، ص 320

³ نفس المرجع ، ص 431

إن ماترتب عن كامب ديفيد و التي تبعتها من إتفاقات هو حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في الوجود و تأسيس دولة يقيم فيها، و إنتقال المطالب من تحرير الأراضي الفلسطينية، الى المطالبة بالحكم الذاتي تحت الإدارة العسكرية الإسرائيلية، كما أنه في الإتفاق الثنائي المصري- الإسرائيلي، تم شجب حق الفلسطينيين في الوجود كدولة معترف بها كما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 181 الصادر عام 1947 الذي أقر بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية و يهودية .

فالرد العربي كان حازم بعد إعلان عن التوصل الى اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و الكيان في 17 سبتمبر 1978، حيث إعتبرته خيانة من السادات للقضية العربية، فقد تشكلت جبهة الصمود و التصدي العربية لمجابهة الموقف المصري المفاجئ، مكونة من الجزائر، و سوريا، و ليبيا، و اليمن الجنوبي، و منظمة التحرير الفلسطينية، و عقدت إجتماعا في الفترة ما بين 20 و 23 سبتمبر 1978 بدمشق، حيث أقرت بعدم الإعتراف التام بالإتفاقية التي ولدت ميتة، و تحت ضغط أمريكي الذي يريد السيطرة على المنطقة العربية، و تمرير مشروع الصهيوني، بما يخدم مصالحه الضيقة، و أن الجانب المصري يمثل نفسه و القضية الفلسطينية هي قضية أمة العربية، كما أقرت مقاطعة مصر دبلوماسيا و إقتصاديا¹، و تبعها إنعقاد القمة العربية التاسعة في بغداد في الفترة ما بين 2-5 نوفمبر 1978، و التي رفضت كل مخرجات المؤتمر كامب ديفيد بما فيها رفضهم تمثيل الأحادي مصري للموقف العربي، مع الرفض الكامل التصرف في المصير العربي، و مصير القضية الفلسطينية، من وجهة نظر مستقلة عن الموقف العربي الموحد، كما أن الموقف المصري يشكل خروج كامل عن القرارات العربية المتخذة بشأن القضية العربية، حيث تم تبني عدة قرارات منها القرار رقم 78/ 99 الذي يؤكد على عدم الموافقة على كل قرارات كامب ديفيد، و قرار رقم 78/ 100 الذي يؤكد على ضرورة توحيد الجهود العربية من أجل معالجة الخلل الإستراتيجي العربي و كذا القرارين رقم 102/ و 104 اللذان يؤكدان على مواصلة دعم الجبهة السورية و منظمة التحرير الفلسطينية، ضد الكيان الصهيوني، و التمسك بقواعد المقاومة ضد الكيان المحتل، حيث كانت الإدانة كاملة للدول العربية بإستثناء السودان التي دعمت الاتفاقية، و المغرب و عمان اللذان لم يعلنوا على الرفض صراحة²، حيث شكل فشل مؤتمر كامب ديفيد الذي عقد برعاية أمريكية سقوط آخر لسياسية السادات اتجاه الصراع، و التي كانت تبعاته وخيمة داخليا و خارجيا، بسبب تشدد بيغن في قرارته و معرفته بضعف الجانب المصري الذي يريد كسب اسرائيل و تودد للولايات المتحدة، في حين أن الرئيس كارتر كان لبدا له من ضمان عملية سلام في الشرق الأوسط، لكي يعبد طريق لولاية ثانية في الانتخابات الأمريكية لعام 1980، حيث كان

¹ حسين ابراهيم العطار، المرجع السابق ذكره، ص 137

² هنري لورنس، المرجع السابق ذكره، ص 322

يراهن على التسوية في الشرق الأوسط، خاصة و أن المصالح الأمريكية أصبحت مهددة بنجاح الثورة الإيرانية و سقوط الشاه الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة عام 1979 ، و الذي أدى الى بروز تحولات في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لضمان مصالحها الحيوية بكسب حليف جديد يخلف الدور الإيراني في المنطقة ، فكان وقع الاختيار على مصر للقيام بهذا الدور و خاصة معرفة كارتر أن السادات بحاجة ماسة لدعم أمريكي في هذه الظروف، بسبب العزلة العربية و مشاكله الداخلية.

كما كان لنجاح الثورة الإسلامية تأثير سلبي على النظام المصري فبعد خسارته للحلف العربي، و إبعاده من الجامعة العرب، خسر كذلك قوة استراتيجية في الشرق الأوسط الممثلة في إيران بسبب سماح مصر للقوات الأمريكية الإنطلاق من قواعدها لتحرير الرهائن المحتجزين، كما سمحت مصر للشاه بإقامة في أراضيها¹ ، هذا ما وسع العداء بين مصر و إيران، و أصبحت مصر تحت رحمة إسرائيل و الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، ما جعل النظام المصري يضعف أكثر في مفاوضاته من أجل إستعادة أراضيه و فرض منطقه .

في ظل هذا الوضع العام إضطر كارتر لتبني الموقف و إقرار عملية السلام الثنائية رسمياً لإنهاء جدال القائم ، فقام بزيارة رسمية لمصر و إسرائيل بتاريخ 03 مارس 1979 ، بغية دفع خطوات أكثر نحو سلام شامل رغم تعنت الإسرائيلي المتواصل؛ و رضوخ المصري للموقف الأمريكي، و إحتفاظ إسرائيل بمكاسبها الإقليمية التي حققتها بعد حرب 1967 ، في حين كسبت مصر استرجاع سيناء بسيادة غير مكتملة الى حد الساعة ، و خسارتها لموقفها التاريخي اتجاه القضية العربية، و بعد اتفاق الثلاثي على بنود معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تم توقيع المعاهدة بتاريخ 26 مارس 1979 بواشنطن² ، حيث كانت معاهدة منفردة تتعلق بالتسوية المصرية الإسرائيلية و إهمال التام لكل المطالب العربية السابقة التي كان يتغنى بها السادات بما فيها استرجاع الضفة الغربية و قطاع غزة ، حيث كان هذا الإتفاق ختام لجهود كارتر لعملية السلام في الشرق الأوسط، و نجاح كامل للدبلوماسية الإسرائيلية في التفاوض و التي مكنتها من الحصول على كل شيء، و قد تبعها تعليق عضوية مصر بجامعة العربية بتاريخ 31 مارس 1979، و التي إستمرت لعشر سنوات³

حيث أن كل تعثرات النظام المصري كانت بسبب سياسة السادات المتهورة داخليا و خارجيا ، و التي أدت بالنظام المصري الى خسارة مكانته المرموقة في محيطها الإقليمي، كقوة إقليمية و سياسية في المنطقة العربية، و الشرق أوسطية و إنفراد السادات بإتخاذ قرارات مصيرية في تعامله مع الصراع العربي الإسرائيلي، جزء به الموقف

¹ محمد حسين هيكول ، المرجع السابق ذكره ، ص 464

² الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، نقلا عن <https://www.palquest.org/ar/historictext/9651> (تم اطلاع في 2023/04/10)

³ هنري لورنس ، المرجع السابق ذكره ، ص 323

العربي الموحد و أدى الى خسارة مزيد من الأراضي العربية لصالح الكيان المحتل ، حيث بعد اتفاق السلام المصري الإسرائيلي و التي تم بموجبه خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي ، سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى جر دول الطوق على غرار لبنان و الأردن لحذو الطريق المصري لتسوية المنفردة مع إسرائيل ، فكان هدف الولايات المتحدة و إسرائيل تسوية القضية الفلسطينية وفق الحقوق المدنية، و ليس حقوق السياسية كما هدفت الى عزل منظمة التحرير الفلسطينية من أي تسوية ثنائية عربية اسرائيلية¹.

كما كان لهذه المعاهدة تأثير على الصعيد الداخلي المصري، و برزت جماعات سياسية إسلاموية و قبطية مناهضة للنظام السياسي المصري ، و تمكنت من كسب شعبية كبيرة خاصة جماعة الإخوان المسلمين، و التي تلقت الدعم المادي من بعض الدول العربية خاصة ليبيا ، و كان هدفها إسقاط نظام السادات فقد تمكنت منظمة الجهاد الإخوانية من تجنيد عناصر في الجيش المصري لتصفية السادات ، فقد إختارت يوم الاحتفال بذكر السادس أكتوبر 1981 للقيام بعملية تصفية الرئيس المصري أمام أعين كاميرات العالم ، لتضع بذلك حد لحقبة رئاسية ممزوجة بنجاحات و الإخفاقات على المستويين الداخلي و الخارجي ، فخلق مقتل السادات إرتياح كبير على المستوى العربي، و الذي كان يبحث عنه قبل ذلك من قبل عديد من الحكام العرب اثر انقلاب سياسته اتجاه الصراع العربي .

كما شهدت الفترة ما بعد كامب ديفيد تمزق في العلاقات العربية خاصة بعد سقوط نظام الشاه و تحالف سوريا مع إيران الخميني، خاصة و أن الأسد كان يدعم أعداء الشاه انتقاما منه لتحالفه مع الولايات المتحدة و إسرائيل ضد العرب ، و قد أدى هذا التحالف سوري الإيراني الى انقلاب في العلاقات السورية الأردنية بعدما كانت جد قوية قبل ذلك ، و شهد هذه الفترة تقارب أردني عراقي ضد سوريا و الذين اتهموا بدعم الإسلاميين السوريين ، في حين شهدت هذه الفترة تقارب عراقي سعودي بعد إعتلاء صدام حسين السلطة في العراق، و كان له طموح في تجديد المشروع القومي و خلافة عبد الناصر على رأس الأمة العربية²، كما إمتد الصراع بين البعث العراقي و الحركة الثورية اسلامية الإيرانية لاندلاع حرب بينهما عام 1980 كانت بسبب دعم ايران لتمرّد الكردي في العراق و خلافات حدودية حول شط العرب ، و طلب الخميني علانية بإسقاط نظام صدام حسيني في العراق بسبب إعدام باقر الصدر لآتهامه محاولة اغتيال طارق عزيز قيادي في حزب البعث ، حيث شهدت الحرب أحداث دموية كبيرة و انهكت قوة الدولتين عسكريا و بشريا ، حيث كان هذا الصراع العراقي ايراني لصالح اسرائيل في المنطقة فلا العراق البعثي و لا ايران الشعي يستطيعان دعم المقاومة الفلسطينية و سوريا و لبنان حاليا ، مما

¹ محمود محمد هديب ، المرجع السابق ذكره ، ص 40

² هنري لورنس ، المرجع السابق ذكره ، ص 333

أقسح الطريق لإسرائيل لإجتياح الجنوب اللبناني عام 1982 ، و الذي كان يهدف للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية الناشطة في لبنان و استغل حادثة محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن لتبرير العمل الهجومى ضد منظمة التحرير¹ .

و قد عرفت الفترة ما بعد اتفاق السلام المصري الإسرائيلي عدة مبادرات و مسارات سياسية منها .

• مشروع السعودي 1981 لتسوية الصراع

جاء المشروع السعودي الذي سمي بمشروع " الأمير فهد " ردا على حالة التمزق الذي يشهدها العالم العربي بعد كامب ديفيد ، و كذا ردا على سياسة الإسرائيلية الأمريكية في المنطقة بعد إعلان اسرائيل ضم هضبة جولان عام 1981 و تكثيفها لقصف جنوب لبنان و مطاردتها منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث جاء في ثمانية نقاط أساسية و كان اعتراف رسمي عربي بدولة فلسطين حيث نص على ما يلي²

1. انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس
2. إزالة كافة المستعمرات الإسرائيلية المقامة بعد 1967
3. ضمان حرة العبادة و ممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة لأراضه ، مع تعويض من لا يرغب في العودة
5. إخضاع قطاع غزة و الضفة الغربية لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة لا تزيد عن بضعة أشهر
6. قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس
7. تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام
8. قيام الأمم المتحدة بضمان تنفيذ هذه المبادئ

حيث لقي المشروع ترحيبا من دول العربية و الولايات المتحدة رغم تحفظها على بعض بنوده ، في حين تم رفضه من قبل الكيان المحتل، و منظمة التحرير الفلسطينية التي رأت فيها أن البند السابع يشير الى اعتراف بالكيان

• مشروع ريغان 1982

يُعتبر مشروع ريغان لعام 1982 محاولة من الرئيس الأمريكي لتحقيق أهداف الغزو الإسرائيلي في لبنان، وفرض رؤية سياسية تتوافق مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، وقد شمل هذا المشروع تعزيز الدور الأمريكي في إدارة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والذي كان يتمثل في رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي

¹ محمود محمد هديب ، المرجع السابق ذكره ، ص 92

² الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية ، وثيقة خطة الأمير فهد ، نقلا عن <https://www.palquest.org/ar> (م اطلاع في 2023/05/13)

الفلسطينية. بدلاً من ذلك، دعا ريغان إلى إنشاء كونفدرالية عربية تحت وصاية أردنية في الأراضي الفلسطينية، مما يعكس التوجه الإقليمي للسياسة الأمريكية في ذلك الوقت.

كما سعى مشروع ريغان إلى فك الارتباط بين منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني كمثل شرعي، مما يعني إضعاف الدور الدولي للمنظمة وتقليل تأثيرها في المشهد السياسي الفلسطيني¹.

بالإضافة إلى ذلك، كان لهذا المشروع أهداف استراتيجية تتمثل في تحييد الاتحاد السوفياتي من الصراع العربي-الإسرائيلي، والذي كان يقدم دعماً للقضية الفلسطينية، وقد تمثل ذلك في استخدام الدبلوماسية والسياسة الخارجية الأمريكية لتقليل تأثير الاتحاد السوفياتي في المنطقة، وتحديد الولايات المتحدة كمحور لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

● القمة الإستثنائية العربية 6-9 سبتمبر 1982

في ظل التطورات المتصاعدة في الشرق الأوسط ، و استمرار إسرائيل في التعنت بمساندة أمريكية مطلقة و انحصار الصراع العربي بعد خروج مصر ، جاءت القمة العربية في مدينة فاس المغربية ردا على مشروع الأمريكي ريغن ، و دعما للمقاومة الفلسطينية اللبنانية، و القوات السورية في جنوب لبنان ، و قررت القمة الدعم للامشروط للأنظمة العربية في سبيل تحقيق وحدة أراضيها كما خرجت القمة بمجموعة من القرارات سميت بعد ذلك بمبادرة فاس و التي أكدت على مايلي²

1. انسحاب إسرائيل من القدس العربية و من كافة الأراضي العربية محتلة بعد عام 1967 مع إزالة كافة

مستوطنات التي أقامتها في الأراضي المحتلة

2. إقرار بان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني ، مع تأكيدها على

حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و أن حقوقه الكاملة غير قابلة للتصرف و مساومة

3. ضرورة خضوع الضفة الغربية و قطاع غزة للأمم المتحدة في بضعة شهور قبل أن تقرير المصير

4. إقرار بضرورة قيام دولة فلسطينية و عاصمتها القدس العربية

5. ضرورة تحمل مجلس الأمن عملية ضمان السلام في المنطقة بين جميع الدول المنطقة

كما أقرت الجامعة تشكيل هيئة عربية تضم كل من منظمة التحرير الفلسطينية ، و ممثلين عن الجزائر و تونس و المغرب، و السعودية ، و الأردن مهمتها شرح قرار المؤتمر للأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الدولي

¹ Lloyd C. Gardner , **Reagan and the World: Leadership and National Security, 1981-1989** , University Press of Kentucky,usa, 1997, p.p 137-144

² مؤتمر القمة العربية ، غير عادية ، بيان ختامي، فاس (المغرب)، تاريخ 7-9 سبتمبر 1982 ،

• الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987

بدأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ديسمبر عام 1987، رداً على حادث دهس شاحنة إسرائيلية لمواطنين فلسطينيين عند محاولتهم عبور حاجز إسرائيلي، كانت هذه الانتفاضة نتيجة لعدة عوامل، منها القمع المستمر من قبل الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان، ورفض الشعب الفلسطيني للمشروع الصهيوني وغياب سلطة وطنية قوية إضافة إلى تفكك المقاومة الفلسطينية بعد غزو لبنان في عام 1982. هذه الانتفاضة كانت أيضاً رداً على عدم التوافق العربي الموحد ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ اتفاقية كامب ديفيد. ، ضف الى ذلك أن حكومة شيمون بيريز تخلت عن مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني منذ 1984 ، مع رفض الليكود فكرة التخلي عن الأراضي المحتلة ما جعل الشعب الفلسطيني يشعر بخيبة أمل، و عزمه على أن المقاومة تبدأ من الداخل لنيل الإستقلال حيث بدأت الإنتفاضة العفوية من قطاع غزة تم إنتقلت إلى الضفة الغربية و باقي المناطق الفلسطينية ، فقد بدأ الشباب إنتفاضتهم بإلقاء الحجارة ضد كل ما هو صهيوني، و أراد رابين وزير الدفاع وضع حد للإنتفاضة منذ بدايتها حيث قتل الجيش الإسرائيلي 27 فلسطينيا و جرح 128 آخرين في حين تم إعتقال 1200 فلسطيني في الأيام الأولى من الإنتفاضة¹ ، هذا التصادم زاد من توسعت الإنتفاضة و التحقت القدس الشرقية و الأرياف بالحركة كما التحقت منظمة التحرير و كل الحركات السياسية بالإنتفاضة مما أعطها طابع تنظيمي أكثر، حيث رأت الفصائل أن الإنتفاضة ستكون مناخ الإيجابي لإخراج الثورة من مأزقها، لتحقيق الهدف المنشود ، وقد أدت هذه الانتفاضة إلى نشوء حركة حماس ككيان سياسي وعسكري، حيث نشأت من خلال الجهود الثورية خلال الانتفاضة²، وركزت على استخدام الكفاح المسلح كسبيل لتحرير الأراضي الفلسطينية من الاستيطان الإسرائيلي. وتعتبر حماس إحدى الفصائل الرئيسية في المشهد الفلسطيني .

كما كان للانتفاضة تأثير عام على الواقع السياسي الدولي و الداخلي الإسرائيلي ، رغم أنها كانت تابعة عن نضال شعبي دام أربعين عاما إلا أنها كان لها خصوصية التنظيم الدقيق و الإتساع و الشمول ، مما أدى الى بروز تأثيرها على الإحتلال الصهيوني.

إعلان دولة فلسطين 1988

جاء إعلان الملك حسين في نهاية شهر يوليو 1988، بفك الارتباط الكلي بالضفة الغربية الفلسطينية مرحلة تاريخية حاسمة لتأسيس دولة فلسطين؛ حيث جاء في خطاب ملك الأردن الملك حسين يقول " ...الأردن ليس

¹ عبد الهادي النشاش، الإنتفاضة الفلسطينية الكبرى، دار الينابيع للطباعة و النشر، دمشق، 1994، ص 139

² Khaled Hroub, **Hamas: A Beginner's Guide**, 02 ed, plutopress, London, 2010, p 144

فلسطين و الدولة الفلسطينية ستقوم على أرض فلسطين بمشيئة الله و عليها تتجسد الهوية الفلسطينية¹ هذا القرار جاء تماشياً مع مسعى منظمة التحرير الفلسطينية لتأكيد الهوية الفلسطينية، و بلورة الأهداف السياسية للإنتفاضة، و التي كانت أساسها إعلان قيام دولة فلسطين من القدس العربية المحتلة، بإعتبارها عاصمة فلسطين الأبدية، حيث أسندت القيادة الوطنية الفلسطينية مبادرة الإعلان الإستقلال الى قرارات مجلس الأمن رقم 605-607 التي تدين القمع و العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني المعزول، و التي تؤكد أن غزة و الضفة الغربية و القدس العربية أراضي فلسطينية² ، فقد وقع الإتفاق بين الفصائل الفلسطينية على إعلان الإستقلال لكن الجدل في ذلك كان في الداخل الأراضي المحتلة، أو خارج الأراضي الفلسطينية ، و وسعت آلية الحوار الفلسطيني - الفلسطيني على إتخاذ القرار المناسب لذلك، و نجحت في بلورة قرارات مرجعية تحكم الحركة السياسية الفلسطينية، و التي تستند على قوة الإنتفاضة الشعبية بالدرجة الأولى، و كانت النقاط المتفق عليها مايلي

1. أن تتحول الإنتفاضة إلى حرب تحرير يكون هدفها تحقيق الإستقلال، و إعلان قيام دولة فلسطين و إنهاء الإحتلال الذي دام أكثر من أربعين سنة، مع التنسيق العمل بين الحراك الجماهيري و العمل العسكري في حالة عدم انعقاد مؤتمر دولي يوصل الى تسوية سياسية المرغوبة و التي تكفل حقوق الشعب الفلسطيني
2. إن إعلان الدولة الفلسطينية ينطلق بالأساس من قرارات الأمم المتحدة و خاصة القرار 181 لعام 1947 و الذي يقر إنشاء دولتين فلسطينية و يهودية
3. إن التعامل الفلسطيني مع الشرعية الدولية لا يخرج عن هدف الإنتفاضة ، كما أنه لا يتناقض مع الشرعية التاريخية للشعب الفلسطيني
4. إن إقامة دولة فلسطين مستقلة على جزء من الأراضي الفلسطينية تكون وليدة من رحم الإنتفاضة ، كما يمنح منظمة التحرير، و الشعب الفلسطيني الإطار السياسي للتفاوض من أجل التسوية السياسية في المؤتمر الدولي
5. ضرورة عدم الخلط بين الإلتزام بالثوابت الوطنية و الضرورات الإقليمية، و الدولية، في الوقت الراهن لإنجاح قيام دولة فلسطينية
6. يجب أن لا تؤثر الخلافات السياسية بين القوى الفلسطينية على العمل الميداني للإنتفاضة و على الوحدة الوطنية الفلسطينية للوصول الى الهدف المنشود³

¹ عبد الهادي النشاش، المرجع السابق ذكره ، ص 172

² لطفى الخولي ، الإنتفاضة و الدولة الفلسطينية ، ط01، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، 1988 ، ص 231

³ لطفى خولي ، المرجع السابق ذكره ، ص 237

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

حيث كان الهدف هو ملاً الفراغ الذي تركه الإنسحاب الأردني و ضرورة إعلان الإستقلال في القريب العاجل فتقرر دعوة المجلس الوطني الفلسطيني في دورة إستثنائية، مع تكثيف الحركة السياسية لمنظمة التحرير العمل في الساحة الدولية لتهيئة المناخ العام لإعلان استقلال، و قد جاء مؤتمر الجزائر في الثاني عشر من شهر نوفمبر 1988 في دورته التاسعة تحت شعار مجلس الإنتفاضة ، الإستقلال الوطني ، الشهيد أبو جهاد " بقرار تاريخي أعلنه الرئيس ياسر عرفات في يوم الخامس عشر من نوفمبر 1988 من عاصمة الجزائر " قيام دولة فلسطين المستقلة و عاصمتها القدس الشريف¹

¹ وكالة الأنباء الجزائرية ، إعلان قيام دولة فلسطين من الجزائر(2020) ، نقلا عن [/https://www.aps.dz/ar](https://www.aps.dz/ar)

المبحث الثالث: الدولة الفلسطينية بناء و الدفاع عن القضية الوطنية

سنستعرض في هذا المبحث تاريخ تأسيس دولة فلسطين ونمو فكر الكفاح المسلح ضد الاستيطان الإسرائيلي. هذا النضال شمل مسارات متعددة، منها الصراع المسلح والمفاوضات السياسية. ومع توقيع العديد من الاتفاقيات السلام، استمرت تحديات بناء الدولة الفلسطينية بسبب انقسام المقاومة بين مؤيد للمفاوضات ومعارض لها. ورغم ذلك، لم تنجح الاتفاقيات في تحقيق سلام دائم، مما أدى إلى استمرار الصراع وعدم تحسن الوضع السياسي والاقتصادي للفلسطينيين.

المطلب الأول: بناء الأسس لمشروع إقامة دولة فلسطينية

منذ الفترة التي فرض فيها الحكم العسكري البريطاني على فلسطين في أواخر عام 1917، وبعد نهاية الحكم العثماني، إرتبطت فكرة إقامة دولة مستقلة في فلسطين بنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق استقلال سياسي؛ حيث كان الهدف الأساسي للحركة السياسية الفلسطينية هو تحقيق مشروع دولة فلسطينية، وتزامن هذا النضال مع ظهور الفكر القومي العربي، تجلّى هذا النضال في المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي عُقد في القدس بين 27 يناير و 1 فبراير 1919، حيث أعلن المشاركون فيه أن فلسطين جزء من سوريا الكبرى، وطالبوا بوحدة سوريا الكبرى، ردًا على مؤتمر الصهيويني عام 1918 الذي طالب بتغيير اسم فلسطين إلى "أرض إسرائيل".¹ و في المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث الذي عقد في ديسمبر عام 1920، تغيرت استراتيجية الحركة الفلسطينية بسبب التحولات الكبرى في الساحة العربية، بما في ذلك فرض انتداب فرنسا على سوريا في يوليو 1920 وفشل ثورة العراق في طرد الاستعمار البريطاني، وفي هذا السياق، بدأت الحركة الفلسطينية تطالب بفلسطين مستقلة بعيدًا عن وحدة سوريا الكبرى، و في المؤتمر، تم اتخاذ قرار بإنشاء حكومة وطنية وإنتخاب موسى كاظم الحسيني رئيسًا للحركة الوطنية الفلسطينية.

حيث ظل الاستقلال الفلسطيني مرتبطًا بتحقيق الوحدة العربية، خاصة مع مشاريع مثل سوريا الكبرى ومشروع هلال الخصيب، ومع ذلك، أثارت هذه المشاريع تقسيمًا داخل الحركة الفلسطينية بين من يؤيدون المشروع القومي ومن يفضلون الوحدة الفلسطينية²؛ و قد بدأت ظروف التجزئة الاستعمارية للمشرق العربي منذ إتفاقية سايكس-بيكو، ومن ثم انخفضت أهمية القومية العربية مقابل الوطنية الفلسطينية، إلى انكفاء القومية العربية مقابل الوطنية الفلسطينية التي كانت تدعو إلى استقلال القطري الذي فرضته الظروف الإقليمية و تبلور في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، كما تأكدت فكرة الإستقلال التام لكل قطر عربي في الميثاق الصادر عن المؤتمر الإسلامي عام

¹ أحمد طويين ، المرجع السابق ذكره ، ص 999

² صبحي ياسين ، المرجع السابق ذكره ، ص 33

1931 الذي إنعقد في القدس ، كما تبنى مؤتمر الشباب المنعقد في يافا في عام 1932 ميثاق يدعو إلى مكافحة الإستيطان الصهيوني-البريطاني ، و بذلك أكد مفهوم الإستقلال السياسي ضمن الوحدة العربية¹ و قد تعزز هذا التوجه بتأسيس حزب الإستقلال العربي في أغسطس 1932، الذي كان يهدف الى تحقيق الإستقلال وحدوي ضمن مشروع الوحدة العربية ، كما نشطت في مرحلة الثلاثينات و الأربعينات القرن الماضي تنظيمات سياسية في المسرح السياسي تهدف الى تنظيم القوى العربية و حشدتها من أجل تحقيق الإستقلال السياسي للأقطار العربية خاصة بعد الثورة الفلسطينية الكبرى ما بين 1936-1939، حيث عاد مطلب تحقيق الإستقلال فلسطين ليرتبط مع برامج الأحزاب السياسية الفلسطينية التي ربطت القضية الفلسطينية مع القضية القومية العربية عامة² ، رغم أن هذه الحركات السياسية تلقت التضيق من الأنظمة العربية التي حاولت استغلال التوجه القومي الوحدوي لتفرض وصايتها السياسية على القرارات الحركات الفلسطينية ، و تكرر مصادرة إستقلالية هذه الحركات لتبقى ضمن وصايتها المفروضة خاصة الأردن، و سوريا اللتان لم تردان استقلال فلسطين عن أراضي السورية الأردنية .

كما أن في تلك الفترة كان دولة الإنتداب بريطانيا تحضر لإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين مع رفض أي سلطة سياسية مستقلة تمثل الشعب الفلسطيني التي كانت تريد ضمه الى المملكة الأردنية ، كما رفضت مطلب الحكم الذاتي و مطلب حكومة وطنية مسؤولة أمام المجلس النيابي ، و أنكرت الإعتراف بالهيئة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني كممثل شرعي لسكان فلسطين، لكن الثورة الكبرى دفعت بريطانيا لإصدار كتاب الأبيض عام 1939، و الذي أقر الإستقلال المؤجل لمدة عشر سنوات تحت الحماية البريطانية لكن الحاج محمد الأمين الحسيني تصدى للفكرة ، و كان يؤمن بانتصار دول المحور في الحرب العالمية الثانية مما دفعه لتعاون مع ألمانيا التي وعدته بضمها الإستقلال بعد الحرب³ ، لكن أحداث الحرب أحدثت تغييرات عميقة أدت الى تحول في مواقف بريطانيا التي كسبت الحرب مع الحلفاء ، و تزامن مع عودة الولايات المتحدة الى الساحة الدولية كمدعم رئيسي لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، و كذا إنشاء هيئة الأمم المتحدة من قبل الدول المنتصرة في الحرب للقيام بدور المحكم للنزاعات الدولية وفق توجه الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة ، مما أدى بها الى إصدار قرار التقسيم رقم 181 عام 1947 الذي أنشأ الكيان الصهيوني فيما بعد بمباركة الدول الكبرى، حيث جاء بعد هذا القرار تكريس وجود الدولة اليهودية على أراضي الفلسطينية في 15 ماي 1948 .

¹ سامي يوسف ، المرجع السابق ذكره ، ص 6

² ماهر الشريف ، البحث عن الكيان -دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، ط01، مركز الأبحاث و الدراسات الإشتراكية في العالم العربي ، قبرص ، 1995، ص 37

³ صبحي ياسين ، المرجع سابق نفسه ، ص 41

حيث بعد هذا التاريخ دخلت الحركة السياسية الفلسطينية مرحلة جديدة، وهي إقامة دولة فلسطينية على كل عموم فلسطين تحت شعار الكفاح المسلح و التحرير الكامل لفلسطين، فاقترحت الهيئة العليا إنشاء حكومة فلسطينية تكون مسؤولة أمام المجلس الوطني ، لكن الجامعة العربية رفضت المقترح و توصلت الى إقرار مشروع إدارة مدنية مؤقتة منوطة بتسيير الشؤون العامة و الخدمات الضرورية¹ ، و ذلك تفاديا لإنشقاق الصف العربي حيث كان الأردن يرفض فكرة الحكومة الفلسطينية، و قد أعلن الأمين العام للجامعة العربية تشكيل إدارة مدنية "...أريد أن يكون مفهوما أن حكومة فلسطين سوف تنشأ فقط بإرادة الشعب الفلسطيني ..لقد أنشأت الجامعة العربية حكومة مؤقتة لكن يمكن لانباء فلسطين تحويلها الى حكومة دائمة اذا رغبوا في ذلك.." ²

حيث قرر المجلس الوطني المؤقت إعتبار نفسه حكومة عموم فلسطين، بعد إجتماع غزة في 22 سبتمبر/ ايلول 1948، و عين أحمد حلمي عبد الباقي رئيس للحكومة الفلسطينية ، و أصدر بيان إعلان الإستقلال بعد إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الأول في 30 أيلول 1948 ، حيث حددت وثيقة الإستقلال أهداف التي يجب تحقيقها و المتمثلة في تحقيق الإستقلال الكامل للأراضي الفلسطينية، و تحقيق دولة ديمقراطية يتمتع جميع مواطنيها على إختلاف أرائهم و ديانتهم بحقوق متساوية، مع تعبئة قوى الأمة لإنقاذ فلسطين من العدوان الصهيوني، كما رفض المجلس التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة، و دعى إلى التجنيد العام لتحرير الأراضي المحتلة كما قرر أن يكون علم فلسطين هو علم الثورة الهاشمية الأصلي³.

حيث كان هذا الإعلان بمثابة الإشارة الى شرعية الفلسطينيين في إقامة وطن لهم، و حق في تقرير مصيرهم دون وصاية عربية، و أكد تجربة سياسية فريدة في الفكر السياسي الفلسطيني قبل إجهاضها من قبل الدول العربية نظرا لظروف و معطيات تلك المرحلة، خاصة الأردن الذي كان يرفض وجود حكومة تمثل فلسطين و عملت على معارضة الفكرة من الأساس ، حتى تمكن من إفراغها كليا من مضمونها .

حيث إن حكومة عموم فلسطين (الهيئة العليا العربية سابقا) قامت بعد قرار التقسيم رقم 181 ، و أحدثت قيام حكومة ردود أفعال متباينة داخل أوساط الفلسطينية، بين المؤيد و المستبشر بالحكومة التي إعتبروها المنفذ السياسي الذي يحتاجه الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحرجة ، و بين المتردد و الراض لل فكرة التي إعتبروها مستعجلة و قد تزيد من تأزم الوضع العربي لدعم القضية الفلسطينية، خاصة في ظل رفض الأردني العراقي للمشروع .

¹ أنور جمعة حرب أبو مور ، تطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية 1964-1999 ، مذكرة ماجستير، تاريخ حديث ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2014 ، ص 39

² محمد خالد الازعر ، حكومة عموم فلسطين ، ت، محمد حسنين هيكل ، د.ط ، مطابع دار الشروق ، 1998 ، ص 13

³ المرجع نفسه ، ص 54

أما الدول العربية فقد بادرت حكومات كل من مصر و سوريا و السعودية و لبنان و اليمن باعتراف بحكومة عموم فلسطين لكن دون دعم رسمي، و لم تقم بضم فلسطين الى الجامعة العربية كدولة عضو فيها ، حيث أن الجامعة العربية قامت بدعوة حكومة عموم فلسطين مرة واحدة في 30 أكتوبر 1948 ثم امتنعت عن دعوتها و إكتفت بدعوة " أحمد حلمي " بصفته ممثلا لعرب فلسطين لا بحكومة عموم فلسطين بحجة توقف أعمالها¹ حيث إن تجربة حكومة عموم فلسطين لم يكتب لها النجاح و إستمرارية و انتهت بوفاة رئيسها أحمد حلمي في يونيو 1963، لأن الظروف العربية لم توفر لهذه التجربة النجاح لتجعل منها كيان سياسي قابل للحياة حيث إن دوائر التأثير العربي، و التي كانت لها صلة مباشرة بفلسطين و هنا نقصد كلا من الأردن التي كانت تضم الضفة الغربية أو مصر التي كانت جيشها داخل أسوار غزة ، و الجامعة العربية ككل كان لها الدور الحاسم في نهاية هذه الحكومة الفتية التي حاولت بلورة الكيان الفلسطيني في إطار دستوري لكن عدم الإعتراف الدولي بها ، و فقدان الدعم العربي لها من الكتل الجوانب السياسية، و العسكرية ، و رفض الصريح من بعض الدول العربية التي عملت على إسقاطها ، كل ذلك زاد من مساهمة من عدم نجاحها .

و رغم أنه كانت هنالك بعض الجهود العربية بعد وفاة احمد حلمي لإعادة إحياء حكومة عموم فلسطين ، و تجديد الثقة فيها بإسنادها الى المجلس الوطني " عبر انتخابات فلسطينية " ، كما وقع الإختيار على أحمد الشقيري لتمثيل فلسطين في الجامعة العربية بعد وفاة أحمد حلمي و تم ذلك بقرار رقم 1909 الصادر في 19/9/1963² كما كان الشقيري مدعما من عبد الناصر الذي كان يريد تجديد الكيان الفلسطيني ، كما كان الشقيري يدرك أن حكومة عموم فلسطين لم تتلقى الدعم الضروري من الحكومات العربية و الهيئات الدولية ، كما كان يدرك تماما الإدراك أن المواصلة في نهج أحمد حلمي لم يغير من شئ في حكومة عموم فلسطين، و كان لبدا من إيجاد بديل يتلقى الدعم من الجميع لذلك أنشأ منظمة التحرير الفلسطينية كهيئة ممثلة للشعب الفلسطيني .

• نشأة منظمة التحرير الفلسطينية 1964

نشأة منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 كانت نتيجة لمبادرة من قبل أحمد الشقيري، الذي تولى تعيينه كمندوب خاص للفلسطينيين لإقامة علاقات ومشاورات مع الدول العربية لدعم تأسيس المنظمة، استغل مؤتمر القمة العربية في مصر في يناير 1964 كفرصة لإعلان تأسيس المنظمة باعتبارها الممثل الرسمي لشعب فلسطين. وفي 2 يونيو 1964، أعلن أحمد الشقيري عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في ختام المؤتمر الوطني

¹ أنور جمعة حرب أبو مر ، المرجع السابق ذكره ، ص42

² محمد خالد الازعر ، المرجع السابق ذكره ، ص 197

الفلسطيني الذي عقد في القدس، بمشاركة كل الدول العربية باستثناء المملكة العربية السعودية. و جاء تأسيس المنظمة تعبيراً عن إرادة الشعب الفلسطيني في قيادة كفاحه من أجل تحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي.¹ حيث سعت المنظمة منذ انشاءها على إقامة مؤسسات تابعة لها مثل جيش التحرير الفلسطيني ، و مراكز أبحاث و مكاتب ممثلة لها في كل دول العالم ، و بقت في هذه الفترة تقوم بتأسيس قواعدها داخليا و خارجيا إلى غاية قيام الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة عام 1967² ، و هزيمة العرب في هذه الحرب، و سيطرة الإحتلال على المزيد من الأراضي الفلسطينية ، و ما صاحبه من عجز العربي على حماية و تحرير الأراضي الفلسطينية مع تحول الفكر القومي العربي، من محو إسرائيل من الوجود الى إزالة أثار نكسة 1967 ، كما أن قرار مجلس الأمن 242 تنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، و لم يعترف بمنظمة التحرير الفلسطيني كممثل لشعب الفلسطيني .

تأثرت حركة فتح بالأحداث التي جرت في تلك الفترة، مما دفعها إلى تبني مشروع الدولة الديمقراطية. بعد أن نجحت في السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية والتي كانت تسيطر عليها منذ عام 1968، تمكنت فتح من السيطرة على أغلب مقاعد المجلس الوطني، ونتيجة لذلك، تولى ياسر عرفات رئاسة المنظمة في فبراير 1969³. وقد أدركت فتح ضرورة تحمل مسؤولية شعب فلسطين بعد أن فشلت القوى العربية في استعادة أراضيهم.

وكانت هناك نقطة مهمة تتمثل في غياب الشخصية الوطنية الفلسطينية، في البرامج والسياسات العربية، حتى في المفاوضات والتنسيق مع بعضها، حيث لم يشارك الفلسطينيون في تحديد مصيرهم، الأمر الذي جعل الجميع يتحدث باسمهم ونيابة عنهم. حتى الأمم المتحدة لم تعترف بهم كشعب صاحب أرض، بل وصفتهم بأنهم لاجئون. وهذا الواقع دفع الفكر الفلسطيني نحو ضرورة تأسيس دولة ديمقراطية تمثل وجود الشعب الفلسطيني والكيان الفلسطيني على أرضهم.

حيث تبنت حركة فتح مشروع الدولة الديمقراطية، و أرسلت بيان إلى المؤسسات الدولية في تشرين الثاني 1968 و أعلنت فيه أن هدفها هو تحرير الأراضي الفلسطينية من الإحتلال الصهيوني ، و إنشاء دولة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها الكل بحقوق متساوي بغض النظر عن العرق أو الدين ، كما عاودت تأكيد نفس الطرح في المؤتمر الثاني لنصرة الشعوب العربية في يناير 1969 المنعقد بالقاهرة أن الحركة هدفها إقامة دولة فلسطينية⁴

¹ وكالة الانباء و المعلومات الفلسطينية ، تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، نقلا عن https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2219 (تم اطلاق في

(2023/03/03

² صلاح خلف ، فلسطين بلا هوية ، ط2 ، دار الجليل للدراسات و النشر و الأبحاث ، عمان ، 1996 ، ص 44

³ محسن محمد صالح ، المرجع السابق ذكره ، ص 97

⁴ أنور جمعة حرب أبو مر ، المرجع السابق ذكره ، ص 49

لكن هذا المشروع تأثر بالأحداث الدامية التي حدثت بين الجيش الأردني، و الفصائل الفلسطينية، في الأردن في سبتمبر 1970 و التي انتهت بخروج منظمة التحرير من الأردن عام 1971 ، مما أدى الى تراجع مشروع إقامة دولة فلسطينية على كامل دولة فلسطين ، كما أن الحركة المقاومة الفلسطينية واجهت مشاكل سياسة أخرى بعد إعلان ملك الأردن عام 1972 عن مشروع الرامي الى تحويل المملك الهاشمية الى مملكة العربية المتحدة تضم الضفة الشرقية، و الضفة الغربية، و أي أرض من فلسطين يتم تحريرها ، مما وقع تجزئة في أهداف المقاومة الفلسطينية، والتي إعتبرته المنظمة أثناء إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عام 1973، أنه المشروع لتصفية المقاومة الفلسطينية فقط ، كما أتهم الأردن بالتنسيق مع الكيان المحتل¹، لكن المشروع الأردني أجهض في بدايته نظرا لرفض العربي و الفلسطيني الكبير له، كما تمكنت المنظمة الفلسطينية من إعادة بناء قاعدتها من لبنان بعدما تلقت كل الدعم العربي بعد أحداث سبتمبر 1970 ، كما نادى بعض الأصوات القيادية في هذه الفترة بضرورة إنشاء دولة فلسطينية ضمن حدود قرار التقسيم 1947، و في جزء من الأراضي الفلسطيني الضفة الغربية و قطاع غزة ، لكن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت رفضا قاطعا كل هذه المقترحات التي تؤسس لبقاء الكيان الصهيوني فوق الأراضي الفلسطينية ، كما اعتبرت بعض هذه الإقتراحات خيانة عظمى لمبادئ المنظمة و ضرورة عقاب عليها².

لكن التصورات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية اتجهت تأسيس دولة فلسطينية تغيرت بعد أحداث حرب 1973، و ما نتج عنه من تطورات سياسية و عسكرية آنذاك ، و اتجاه أطراف الصراع الى مفاوضات سياسية تحت إشراف الأمم المتحدة، و القوى الكبرى ، لذلك كان لبدا المنظمة التحرير وضع برنامج سياسي لمواجهة هذه التطورات، و هذا ماجاء في المؤتمر الثاني عشر الذي عقد في القاهرة ما بين 1-8 حزيران 1974 الذي أكد أن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد لشعب الفلسطيني، وأنه لا يجوز لأي بلد عربي التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني ، كما أكد أن منظمة التحرير ستناضل بكافة الوسائل و على رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية³ ، كما إعتبر المؤتمر أن حرب 1973 مهدت للتسوية السياسية بين العرب و إسرائيل، حيث أن دعوة إلى مؤتمر جنيف الأول عام 1973 أدى الى تغيير الفكر السياسي الفلسطيني، من إقامة دولة على كافة الأراضي الفلسطينية الى إنشاء دولة على جزء من الأراضي الفلسطينية، و قد انجرت على هذا التغيير قبول رئيس

¹ سامي يوسف أحمد ، المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة و أثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية (1967-1993) ، مجلة جامعة الازهر ، غزة ، المجلد 11 العدد

01 ، 2011 ، ص 1266

² نفس المرجع ، ص 1270

³ وكالة الانباء الفلسطينية ، الدورة الثانية عشر المجلس الوطني الفلسطيني 1974 ، نقلا عن https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2219 (تم اطلاق

في 20/05/2023)

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

المنظمة الراحل ياسر عرفات المشاركة في مؤتمر جنيف عام 1977، و قبول القرار 242 الذي تم رفضه سابقا جملة و تفصيلا ، إلا أن زيارة السادات للقدس و قبول التسوية الثنائية مع الكيان غير مجرى الأحداث لاحقا، كما أدى اجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 تعقد الأوضاع السياسية بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بعد إهيار قاعدتها العسكرية في جنوب اللبناني و تشتت قيادتها و ابتعادها عن خطوط الالتماس مع اسرائيل ، و تحول مقرها الى تونس ما أدى الى تحبطها في مشاكل داخلية أجل مشروعها الوطني الى غاية المؤتمر التاسع في الجزائر أين أعلنت قيام دول الفلسطينية عام 1988 ، حيث يمكن القول أن منظمة التحرير الفلسطينية قد ملأت الفراغ بالإطار ناضج شبيه بالدولة الذي افتقدوا إليه منذ 1948 و تمكنك من إنهاء الوصاية على الشعب الفلسطيني بترسيم نفسها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني طول هذه الفترة .

المطلب الثاني : النضال الفلسطيني بين مسارات الكفاح المسلح و التسوية السلمية

لقد كانت إنطلاقة النضال الفلسطيني المسلح و السياسي مع بداية تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية في خمسينات القرن الماضي، و ذلك قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، حيث برزت في المحيط الفلسطيني بعض التنظيمات الجهادية أخذت بمبدأ الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير الأراضي الفلسطينية، و قد نضج الفكر النضالي المسلح أكثر بعد هزيمة العرب في حرب حزيران 1967 ، حيث صرح جورج حبش رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " ...إن الصهيونية لن تجلو عن شبر واحد الا نتيجة نضال سياسي عسكري ...إن بندقية السلاح حرب التحرير الشعبية، القتال هو الطريق الأساسي الأول على إرغام الإمبرالية و طرد الوجود الصهيوني من وطننا .."¹ و برز الدور الفلسطيني في ساحة الصراع المسلح بعد تولي ياسر عرفات رئاسة حركة فتح عام 1969 ، ما جعل عبد الناصر يقدم الدعم السياسي و العسكري الكامل لحركة فتح لمواصلة كفاح المسلح ضد الكيان في الوقت الذي كان فيه الجيش المصري يعيد بناء نفسه لمعركة القادمة ضد الكيان المحتل² ، حيث تبنت منظمة التحرير الفلسطينية في ميثاقها الوطني أن أساس إسترجاع الأرض، هي الكفاح المسلح ضد الإحتلال الصهيوني و أن العمل المسلح هو أساس الذي يتأتى منه العمل السياسي .

كما أن المقاومة أخذت من دول الطوق المجاورة سوريا، و الأردن و لبنان ، قاعدة لانطلاق الأعمال العسكرية ضد الكيان المحتل، و إعتبرت أن كل الأراضي المجاورة للكيان هي ميدان مشروع للنضال الفلسطيني ، رغم أن حركة المقاومة الفلسطينية تبنت مشروع منذ بداية العمل العسكري يقضي ببناء قواعد إرتكازية داخل الأراضي المحتلة، و تبدأ بأعمال فدائية للتطور فيما بعد الى أعمال عسكرية، موجهة وفق مخطط القيادة العامة ، لكن القوات الصهيونية فرضت نظام أمني، صعب من مهمة العمل الفدائي داخل الأراضي المحتلة خاصة بعد حملة القتل، و اعتقالات الموسعة التي شنتها قوات العدو ضد الفدائيين و أعضاء المنظمة ، مما استوجب على القيادة العامة -بعد فشل الرهان في الأراضي المحتلة - بدأ الأعمال العسكرية من خارج الأراضي المحتلة فكان لازما على المنظمة التحرير أن تبدأ أعمالها المسلحة ضد العدو الصهيوني، من الأردن نظرا لطول الحدود التي تمتد 600 كم تقريبا، و الذي يساعد على التحرك و المناورة³ و كذا التواجد فيها أكبر عدد اللاجئيين الفلسطينيين مقارنة بسوريا، و لبنان ، و قد كانت معركة الكرامة أولى الأعمال العسكرية الكبرى التي إندلعت بين المقاومة الفلسطينية و جنود الجيش الأردني ضد القوات الإسرائيلية عام 1968، في منطقة غور الأردن، و التي حققت فيه المقاومة

¹ يزيد صايغ ، المرجع السابق ذكره ، ص 487

² طاهر شاش ، مفاوضات التسوية النهائية و الدولة الفلسطينية ، ط 01 ، دار الشروق القاهرة ، 1999 ، ص 32

³ نفس المرجع ، ص 33

الفلسطينية، نجاح باهر إستطاعت من خلاله تكبيد الجيش الصهيوني خسائر فادحة في القوات، و المعدات¹ كما زاد نجاح المقاومة في المعركة الكرامة شعبيته داخل و خارج فلسطين، و أدى ذلك الى تغيير المعادلة السياسية داخل المنظمة، و زيادة نفوذ الحركة التي استولت على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1969، و أدت إلى تعزيز نهج الكفاح المسلح للدفاع عن القضية الوطنية بعيدا عن الوصاية العربية ، و ضمن الإستقلالية الذاتية للعمل السياسي و العسكري وفق ميثاق الوطني الفلسطيني ، كما رأت المنظمة أن الكفاح المسلح لبدأ أن يكون مؤسس وفق قاعدة جماهيرية صلبة ، فأقامت مراكز تدريب عسكرية، و جندت شبان في مؤسسات بالمخيمات عرفت باسم " مؤسسة الأشبال و زهرات " ، حي بلغ عددها سنة 1970 حوالي 15 مركزا يضم خمسة الف شبل و زهرة² ، حيث اعتبرت هذه المراكز النواة الأولى لبداية العمل المسلح الفلسطيني ، كما قامت المنظمة بنصب أجهزة إستخبارات تابعة لها في كل من الأردن و سوريا ، و كذا معسكرات تدريبية في شرقي الأردن .

فتوالى طول تلك الفترة العمليات الهجومية ضد أهداف صهيونية، داخل أسوار الكيان المحتل ، و في المناطق العربية المحتلة ، ففي الفترة ما بين 1967 الى 1973 كانت السلاح الفلسطيني هو سلاح العربي الوحيد الذي يدوي ضد الكيان بعد النكسة العربية ، فأخذت المقاومة طابع حرب العصابات بسبب عدم تكافؤ القوات مع العدو المجهز بأحدث الأسلحة و الطائرات، فاعتمدت المقاومة على المهاجمة ليلا قوات الصهيونية خاصة الثكنات العسكرية ، و زرع الألغام في الطرق الرئيسية ، و قطع خطوط السكك الحديدية ، و نسف الحافلات و المقاهي و نصب الكمائن للسيارات³ حيث كانت تجربة المقاومة مأخوذة من التجربة الجزائرية و الفيتنامية في العمل الفدائي ، كما أضحت كلا من غزة و الضفة الغربية قاعدة للعمل الفدائي للمقاومة ، و كتبت الصحف الصهيونية في هذا الصدد أن المدن الفلسطينية المحتلة من قبل الحركات الإرهابية الصهيونية ، أصبحت تعيش الجحيم حيث أنه لا تمر ليلة دون أن تكون عملية عسكرية فلسطينية ضد أهداف صهيونية .

فقد زاد من نجاح المقاومة في هذه الفترة و تحقيقها لانتصارات ميدانية مهمة هو تبني التيار الإسلامي لفكر المقاومة و متمين بفكر الاستشهاد من أجل الوطن ، حيث أن عملياته العسكرية كان في أغلب الحالات ينفذها طلاب جامعيين شباب ، و كذا ازدياد الحس الجماهيري الشعبي الفلسطيني و إيمانه بفكر الكفاح المسلح و الإعتماد على النفس لتحرير أرضه من الاحتلال .

¹ ماهر الشريف ، حزيران 1967 و ثورة حركة المقاومة الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، نقلا عن <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1635785> (تم اطلاق في 2024/05/10)

² يزيد صايغ ، الكفاح المسلح و البحث عن الدولة - الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993 ، ط01، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 2002 ، ص 339

³ عدنان ابو عامر ، تطور المقاومة الفلسطينية بين عامي 1967-1987، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 19 ، العدد 01 ، ص 1217

لكن ما يعيب على المقاومة الفلسطينية غياب أسس فكرية و أطر نظرية ثورية ، و هيمنت الاعتبارات المرحلية الاضطرارية على أساس أنها واقع دائم و مقبول ، و رغم إكتساب العمل الفدائي دعم المادي و المعنوي إلا أنه لم يصل الى مرحلة الإلتحام الجماهيري الكامل و كان ذلك بسبب عدم اكتمال النظرية الثورية الفلسطينية¹ و رغم أن منظمة التحرير الفلسطينية عملت منذ البداية على بوثقة كل الفصائل الفلسطينية المسلحة تحت كيان جامع ، هدفه تحرير أراضي فلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي ، إلا أن تباين المواقف بين الفصائل سبب انشقاقات داخلية أدى في بعض الأحيان في مواجهات مسلحة بين الفصائل الفلسطينية، و إن المتتبع للكفاح المسلح الفلسطيني أنه مر بأربع مراحل مختلفة :

- **مراحل الكفاح المسلح :** و التي مرت بأربعة مراحل
- فالمرحلة الأولى كانت ما بين نكسة حزيران 1967 و صدام الأردني الفلسطيني عام 1970 ، حيث عرفت المقاومة الفلسطينية بداية الكفاح المسلح ، و استخدمت المقاومة العمل الفدائي في الهجمات ضد الإحتلال حيث استعملت المقاومة الفلسطينية كل الأراضي العربية للقيام بالعمل الفدائي ، و سميت بمرحلة الطوق الكامل و شارك في هذه المرحلة حوالي 30 منظمة فلسطينية ذات ايديولوجيات مختلفة² ، كما شهدت هذه المرحلة تطور الأعمال المسلحة من 12 عملية عام 1967 الى 279 عام 1970 ، كما تميزت هذه المرحلة بنجاح ساحق حققته المقاومة ضد الجيش الاسرائيلي عام 1968 حيث قتلت 70 جندي اسرائيلي و جرحت أكثر من 100 جندي اخر ، حيث أعطت هذه العملية دفعا مادي و معنوي للمقاومة فيما بعد .
- أما المرحلة الثانية التي تمت ما بين 1971 الى غاية 1973 حيث عرفت هذه المرحلة خروج القوات الفلسطينية من الأردن بعد حرب أيلول الأسود، بين القوات الأردنية و المقاومة الفلسطينية ، و الذي أتهم فيه الطرفان بالتدخل في شؤون الداخلية، و أتهمت المقاومة بمحاولتها قلب النظام الأردني ، و إزاحة الملك من العرش، حيث دارت حرب ضارية بين الطرفين انتهت بخروج المقاومة من الأردن و استقرار في الجنوب اللبناني ، و فقدت على اثرها المقاومة حليفين الأردن و مصر بعدما تسبب قبول مصر مبادرة روجرز عام 1970 ، و سبب انتقادات لاذعة من طرف الفصائل الفلسطينية لرئيس المصري ، ما جعل النظام المصري يحدث قطيعة مع المقاومة رغم سعي عرفات لعدم خسارة مصر في هذه الظروف ، حيث سميت هذه المرحلة الطوق المنقوص بعد اكتفاء المقاومة للعمل الفدائي من لبنان فقط ، كما شهدت هذه

¹ عبد الوهاب الكيالي ، المقاومة الفلسطينية والنضال العربي 1969-1973 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1973 ، ص 17

² عدنان أبو عامر ، المرجع السابق ذكره ، ص 1218

المرحلة عدة أحداث مسلحة قامت بها المقاومة الفلسطينية خاصة قبل الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة حيث في سنة 1972 قامت الجبهة الشعبية الفلسطينية بعملية هجومية لمطار اللد قتلت خلالها 31 اسرائيليا ، و جرحت 80 آخرين ، كما تمكنت منظمة أيلول الأسود في نفس العام من قتل 11 إسرائيلي في عملية نفذتها في مدينة مويينخ الألمانية¹ ، فالعمليات المسلحة التي قامت بها المقاومة في هذه الفترة ساعدت على بلورة الشخصية الفلسطينية، كما كانت لها مشاركة مميزة في حرب 1973 عكست مستوى النضج و التأهيل التي وصلت له المقاومة الشعبية خلال السنوات السابقة .²

لكن مؤتمر السلام بين الأطراف المتصارعة في جنيف أقصى تمثيل الفلسطيني كشعب ، مما أستوجب على المقاومة مواصلة عملياتها المسلحة لتحقيق غايتها ، فقامت الجبهة الشعبية بتنفيذ عملية ناجحة مكنت من مقتل 18 إسرائيلي كما تمكنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مع القيادة العامة، من تنفيذ هجمات في شمال اسرائيل مكنت من مقتل 25 إسرائيلي³ .

● أما المرحلة الثالثة فكانت ما بين 1974 - 1982 حيث في هذه المرحلة تغير توجه منظمة التحرير الفلسطينية، بعد صدور ميثاق النقاط العشر الذي عرف تحول في الفكر النضالي الفلسطيني ، كما نالت منظمة التحرير الفلسطيني إعراف العربي كممثل الوحيد و شرعي لشعب الفلسطيني ، و عرفت المرحلة بالنمو السياسي ، حيث قامت المنظمة بتكريس تشكيلات عسكرية نظامية في الجنوب اللبناني ، كما كثفت المقاومة من العمليات الفدائية ضد أهداف إسرائيلية، حيث في عام 1975 تم تنفيذ 345 عملية فدائية حيث كانت منها 183 عملية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة⁴ ، فيما شهدت سنوات 1976، حوالي 135 عملية ، و 1977 حوالي 167 عملية فدائية ، لكن في الفترة ما بين 1978 - 1982 شهدت المقاومة عملية إستنزاف كبيرة من طرف القوات الإسرائيلية، أدت الى تكثيف الغارات الجوية، و الهجمات على أهداف فلسطينية في الجنوب اللبناني ، كما صاعدت الأعمال الحربية بين الجانبين و أستعملت المقاومة المدفعية للرد على القصف الإسرائيلي .

● أما المرحلة الرابعة فكانت ما بين 1982 - 1987 و قد فقدت المقاومة خلال هذه الفترة قاعدتها الخلفية التي كانت ترتكز عليها لبدأ هجماتها ضد الإستيطان الصهيوني ، لكن عدم تعلم الدرس

¹ عدنان أبو عامر ، المرجع السابق ذكره ، ص 1219

² يزيد صايغ ، المرجع السابق ذكره ، ص 481

³ Benny Morri, **The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited** , Cambridge University Press, u-k ,2004,p-p , 122-132

⁴ عدنان أبو عامر ، المرجع السابق ، ص 1235

من حرب أيلول الأسود عام 1970 مع القوات الأردنية ووقوع المقاومة في نفس الأخطاء عجل بها للخروج من لبنان عام 1982 و تفكك قيادتها و تشتت أسلحتها ، و أضحى المقاومة بعيدة للوصول الأراضي المحتلة ، و رأت المقاومة ضرورة بناء قاعدتها من داخل الأراضي الفلسطينية من جديد لتنفيذ الهجوم، لكن التضيق و الحصار الذي مارسته إسرائيل على المقاومة من الداخل أفضل مخطط، ما جعل المقاومة الفلسطينية باشتراك مع المقاومة اللبنانية تعيد بناء قواعد سرية في الجنوب اللبناني " جبل لبنان و سهل البقاع " حيث نجحت المقاومة في قتل 150 جندي إسرائيلي نهاية يونيو 1983 و قد ارتفعت العمليات العسكرية الى حوالي 40 عملية شهريا¹ ، و قد زادت العمليات العسكرية الى 200 عملية شهريا نهاية 1985 مما أجبر الإحتلال الصهيوني للإانسحاب من الشريط الحدودي ، و قد إستمر العمل الفدائي المسلح إلى غاية قيام الإنتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 و التي أعطت دفع قوي للمقاومة المسلحة فيما بعد ، حيث كانت منطلقات العمل الثوري الفلسطيني بمختلف الفصائل هو تحرير كامل الأراضي الفلسطينية ، و اعتبار الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ، لكن الكفاح المسلح إعترضته الكثير من الصعاب سواء داخل المنظمة و تحولات الفكرية بداخلها و ما أجرى عنها من إنشاقات بعد 1974 ، و فكر البرنامج المرحلي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية و وصولا إلى إتفاق أسلوا عام 1993 و تشكيل السلطة الفلسطينية، أو خارجها بسبب فقدانها قاعدتها الخارجية في دول الطوق .

● محطات التسوية السلمية مع الكيان المحتل

لقد تماشى الكفاح المسلح الذي بدأتها المقاومة الفلسطينية ضد الكيان المحتل مع محاولات إيجاد حل سلمي لصراع في ظل المبادرات التي قدمت من طرف الدول الكبرى و الأمم المتحدة ، و كانت أولى محاولات الدبلوماسية بعد حرب 1973 و ما أجرى عنه من قرارات أممية خاصة قرار رقم 338 ، و رؤية منظمة التحرير أنه ممكن تحقيق مكاسب مادية في ظل النجاح العسكري و الدبلوماسي الذي حققه العرب بعد إستعمال سلاح النفط و ضغط الدبلوماسية على الدول الكبرى ، كما أن البيان الأمريكي السوفياتي المشترك قد أثلج صدر عرفات بعدما أقر صراحة ب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فقام ببعث رسائل سرية للإدارة الأمريكية يعبر فيها أن الفلسطينيين مستعدون لتعايش مع الكيان المحتل² .

¹ Benny Morri , op, cit , p 165

² يزيد صايغ ، المرجع السابق ذكره ، ص 483

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

و قد أثمر النضال المسلح تعريف الرأي العام الدولي بالقضية الفلسطينية، و إفتك حق الإعتراف الأممي بالشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و إقامة دولته ، ففي سنة 1974 إعترفت الجامعة العربية بمنظمة التحرير كممثل شرعي للشعب و دولة الفلسطينية، بعدما كانت الأردن تمثل الضفة الغربية و قطاع غزة ، كما حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على صفة المراقب في الأمم المتحدة ، و قام رئيس المنظمة ياسر عرفات بإلقاء خطاب الشهير في الأمم المتحدة في 13 نوفمبر 1974 و مقولته المعروفة " الحرب تنطلق من فلسطين و سلام يبدأ من فلسطين .. " ، كما وافقت في الدورة الـ 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة على إدراج القضية الفلسطينية كبند مستقل، و حصلت المنظمة على عضوية في المنظمة الدولية عضو مراقب¹ حيث شجعت هذه المكاسب السياسية المنظمة على تطوير مواقفها و الإبداء المزيد من الاعتدال في عملية التفاوض مع الكيان المحتل، ما أدى بها في العام نفسه و في الدورة الثانية عشر للمؤتمر الوطني إلى إصدار برنامج التفاوض المرهلي أو برنامج النقاط العشر الذي ذكر سابقا .

كما أن استعداد سوريا و مصر لعقد تسوية سلمية مع اسرائيل بعد حرب 1973 ، شجع منظمة التحرير على تطوير موقفها للحل السياسي ، فقام عرفات على إثرها باتصالات سرية مع المبعوث الغير رسمي للولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 1973، و مارس 1974، لكن المفاوضات تعطلت بسبب رفض كيسنجر مطالب الفلسطينية ، كما شارك وفد من المنظمة بقيادة عز الدين القلق و أكرم الحوراني في مؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط المنعقد في باريس في ماي 1975 في المقابل كان الوفد الإسرائيلي ممثل في ناتال مور و طوبي مساعد سكرتير الحزب الشيوعي ، كما قام الحزب الشيوعي الفرنسي بترتيب لقاء بين الجانبين فيما بعد مثل الجانب الإسرائيلي الجنرال نتياهو بيليد و جاكوب أرنون، و من جانب المنظمة كلا من عبري جريس و سرطاوي² و قد أدى تحول الموقف المصري في رؤيته للصراع، و إنتهاجه طريق التسوية السلمية عبر قبوله للقرارات الأممية لتسوية و للمبادرات الدولية لتوسط للمفاوضات، إلى قبول رئيس منظمة التحرير عام 1977 الى استعداده لتوصل لتسوية مع الكيان المحتل و حضور مؤتمر جنيف الذي كا سيعقد في نهاية العام 1977 ، و أقر أنه يقبل بقرار مجلس الأمن رقم 242 و قبول الكيان المحتل كدولة لها الحق في الوجود ، بشرط ضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية و غزة ، كما أكد ياسر عرفات لاحقا لعضو الكونغرس الأمريكي بول فندلي أن منظمة التحرير ستقبل بإقامة دولة في الضفة الغربية و القطاع ، مع اعتراف بالكيان الصهيوني³.

¹ طاهر شاش ، المرجع السابق ذكره ، ص 34

² Benny Morri , op, cit , p 170

³ سامي يوسف أحمد ، المرجع السابق ذكره ، ص 1272

لكن الإتصالات السرية بين الكيان و منظمة التحرير بقت مستمرة، حيث جرت المنظمة إتصالات عام 1979 مع حزب العمل، و في نفس السنة توسط عبد الوهاب الدراوشة بين المنظمة، و إسحاق رابين ، حيث طرحت في هذه المشاورات فكرة مؤتمر الدولي المصغر تشارك فيه كلا من الولايات المتحدة، و الإتحاد السوفياتي، و المنظمة التحرير، و إسرائيل، و الأردن ، كما طرحت فكرة الكونفدرالية ما بين الأردن و فلسطين و إسرائيل¹ و في سنة 1981 قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بمبادرة بريجينيف، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي التي دعت إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، و إقامة دولة فلسطينية ، لكن التصعيد العسكري في جنوب لبنان أدى الى رفض الفصائل الفلسطينية للمبادرة مما أدى الى تبديدها .

وفي ظل هذا الموقف إستغل الملك حسين - ملك الأردن - التحرك الأمريكي للوصول الى تسوية للقضية الفلسطينية بناء على مخرجات قمة فاس و مبادرة ريغن ، فتوجه الى الولايات المتحدة الأمريكية لعرض رؤيته لتسوية بعدما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية أن الحوار يكون مع الأردن كمفوض عن الفلسطينيين ، و طالب من شولتر -وزير الخارجية الأمريكي - من مساعدته للوصول الى حل نهائي للمشكلة الفلسطينية ، رغم أن رواسب أيلول الأسود كانت عالقة في أذهان الطرفين الفلسطيني، و الأردني و كل واحد يشك في نية الآخر²، حيث أن فقدان الثقة بين المنظمة، و الأردن، دفعت الجانبين الى الإستناد بمصر للدخول طرف آخر في التسوية و للتفاوض مع اسرائيل ، خاصة أن مصر علاقاتها كانت جيدة مع الولايات المتحدة بعد 1979 ، كما أن عرفات كان يريد عدم تفرد الملك حسين بحل للقضية الفلسطينية .

و أكد الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية محمود عباس أبو مازن، في مذكراته أن منظمة التحرير عقدت عدة لقاءات لبحث مسألة السلام مع إسرائيل، حيث كان ثلاث إجتماعات كبيرة بعد خروج من لبنان و كانت أولها في رومانيا بتاريخ 1986/11/06 ، و الإجتماع الثاني عقد في هنغاريا في 12 يونيو 1987، و الإجتماع آخر في توليدو باسبانيا في 5 /7/ 1989 و الذي كان ممهدا لإتفاق السلام مع الكيان المحتل³

لكن الإنتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 غيرت من وجهة النظر الأمريكية، الإسرائيلية و دفعتهما لفتح ملف التفاوض مرة أخرى، مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي لشعب الفلسطيني ، ففي سنة 1989 طرح رئيس وزراء الإسرائيلي اسحاق شامبير " مبادرة الحكم الذاتي الفلسطيني " و التي جاءت ردا على مبادرة الرئيس عرفات في ماي 1989 و التي كانت وفق ثلاث أسس حق العودة و حق تقرير المصير ، و حق إقامة

¹ طاهر شاش ، المرجع السابق ذكره ، ص52

² محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و اسرائيل -سلام الأوهام أوسلو ما قبلها و ما بعدها، ط3، دار الشروق ، القاهرة ، 1996 ، ص 180

³ محمود أبو مازن ، طريق أوسلو - موقع الإتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات ، ط01 ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت، 1994 ، ص35

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

دولة فلسطينية¹ حيث كانت مبادرة السلام الفلسطينية مبنية على أساس قرارات الأمم، و قبل عقد مؤتمر مدريد للسلام جاءت مبادرة الأمريكية تمهيدا لعقد سلام بين الكيان الصهيوني، و الفلسطينيين باسم وزير الخارجية جيمس بيكر، و التي أكدت عى ضرورة إجراء حوار فلسطيني -اسرائيلي يهدف للتوصل لقيام تسوية شاملة بناء على قرارات الأمم المتحدة .

¹ حازم محمود ، مؤتمر مدريد في الشرق الأوسط و أبعاده الإقليمية و الدولية ، اطروحة دكتوراه دراسات الشرق الاوسط ، قسم تاريخ ، كلية الاداب و علوم الإنسانية ، جامعة الازهر ، غزة ، 2011 ، ص 45

المطلب الثالث : الوحدة الوطنية الفلسطينية في ظل مسار المفاوضات مع الكيان الصهيوني

لقد جاءت الظروف المحلية و الدولية ممهدة لعقد اتفاق شامل يجمع الأطراف المتصارعة، خاصة طرقي النزاع منظمة التحرير، و اسرائيل ، و رأى الولايات المتحدة أنها مجبرة على مكافأة العرب بعد وقوفهم معها في ضربها للعراق بعد إجتياحه الكويت عام 1990، إثر حرب الخليج الأولى فحاء مؤتمر مدريد للسلام في ظل تناقضات دولية مخالفة لما كانت عليه في السابق ، فالولايات المتحدة الأمريكية أضحت القطب الأوحد في العالم سياسيا و اقتصاديا، و عسكريا، بعد ائخيار الإئتحد السوفياتي، و هذا ما انعكس بالإيجاب على الحليف الإستراتيجي في المنطقة و دخل الكيان الصهيوني مؤتمر مدريد من مركز قوة عكس العرب، و خاصة منظمة التحرير التي خسرت دعم دول الخليج، بعد وقوفها مع العراق إثر غزوه للكويت ، حيث جاء المؤتمر بعد مبادرة التي أطلقه جورج بوش الأب في 06 آذار/مارس 1991 و التي تركزت على أربع نقاط أساسية :

و هي تطبيق القرارين 242 و 338 ، مبدأ الأرض مقابل السلام الحقوق المشروعة لشعب الفلسطيني، الأمن و سلام للكيان الصهيوني¹ ، فالمؤتمر الذي عقد في العاصمة الإسبانية مدريد في 30 أكتوبر 1991 برعاية أمريكية ، كان هدفه تنسيق آلية مزدوجة للمفاوضات الثنائية بين الكيان الصهيوني ، و الأردن ، و سوريا ، و فلسطين و لبنان كلا على حدا ، وبدأ المفاوضات بين المشاركين على قضايا تخص التسلح و اللاجئين ، و البيئة و المياه و التعاون الإقتضادي² و هدفه وضع حد للصراع العربي الإسرائيلي .

حيث أكد ممثل الوفد الفلسطيني " حيدر عبد الشافي " في كلمته التي ألقاها في المؤتمر في اليوم الثاني منه أنه حان الوقت أن تقوم دولة فلسطين، على أرض فلسطين و على الأراضي التي إحتلتها إسرائيل في حرب 1967 و عاصمتها القدس الشريف بتميزها و مكانتها التي لا تقبل التفرد³ ، و قد إنتهت الجولة الأولى من مفاوضات مدريد دون نتائج ملموسة ، و قد تقرر نقلها بعد ذلك الى واشنطن لتبدأ الجولة الثانية من مفاوضات ما بين 10 و 17 ديسمبر 1991، بين الوفود العربية و الكيان الصهيوني ، الذي كان يترأس وفده الياكيم روبنتشين صديق من بيجن و شامير ، و طرحت في هذه المرحلة الورقة الفلسطينية التي أكدت على ضرورة إقامة سلطة حكومة ذاتية في فلسطين، و أن تقوم دولة فلسطين إلى جانب الكيان الصهيوني، كما ألح الجانب الفلسطيني أن درب التقدم في المفاوضات هو إلتزام الجانب الإسرائيلي بوقف عمليات الإستيطان، و التقييد بأحكام القانون الدولي و

¹ محمود عباس أبو مازن ، المرجع السابق ذكره ، ص 131

² Ann-lucie ,chaigne oudin , **conférence de madrid (2018)** , les clés deu moyen

orient <https://www.lesclesdumoyenorient.com/Conference-de-Madrid.html> (consulte site le, 05/07/2023)

³ كلمة حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني ، مؤتمر مدريد 31 تشرين الأول 1991 ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 8 ، 1991 ، ص 3

إتفاقية جنيف، و إستمرت المفاوضات لجولات عديدة لكن دون أن تسفر عن أي تقدم ملحوظ بسبب تعنت الوفد الإسرائيلي، و رفض الحكومة الصهيونية الإلتزام بوقف النشاطات الإستيطانية في الأراضي الفلسطينية .

لتبدأ الجولة السادسة من المفاوضات في 24 أوت/اب 1992 في ظل تغييرات سياسية التي طرأت في إسرائيل بعد فوز التحالف السياسي في الإنتخابات برئاسة رابين، الذي تفوق بشكل حاسم على شامبير و بذلك إنهار حزب الليكود الذي حكم إسرائيل خمسة عشر سنة، و كان يشكل حاجز في تقدم عملية السلام مع فلسطينين لكن تغيير الحكومة لم يتغير معها الوفد المفاوض، و هذا مؤشر في عدم إحداث تقدم آخر في المفاوضات خاصة و أن الحكومة الأمريكية قدمت قرضا ب 10/مليار دولار مع السماح للحكومة الكيان الصهيوني باستكمال 11 ألف وحدة سكنية في الأراضي المحتلة ، حيث كانت هذه المستحقات ضرية موجعة في نتائج المفاوضات ¹ .

كما أنه لم تسفر عملية التغيير في الإدارة الأمريكية بعد تولي بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة في إحداث استراتيجية جديدة في المفاوضات ، و إستمر رفض الإسرائيلي للمقترحات السلمية الفلسطينية ، مما جعل قيادة منظمة التحرير أن ترسل في الجولة الثامنة من المفاوضات التي إنعقدت ما بين 7-16 كانون الأول /ديسمبر 1992 أربعة أعضاء فقط في الوفد المفاوض، و في اليوم الأخير أعلنت منظمة التحرير تعليق المفاوضات بعد مرور أكثر من سنة على بدأها دون تحقيق أي نتيجة في أرض الواقع .

إن تعثر مفاوضات مدريد-واشنطن إستوجب على المنظمة فتح قناة سرية للتفاوض مع الكيان المحتل، فدفع شمعون بيريز إثنين من رجاله لمفاوضة وفد المنظمة في لندن بعيدا عن أعين واشنطن، و كانت تلك بداية لقناة أسلوا ، قبل الجولتين التاسعة و العاشرة من المفاوضات و واشنطن التي استأنفت في نيسان 1993 بعد تعهد إدارة الأمريكية بلعب دور الشريك الكامل في المفاوضات ² ، لكن الإدارة الأمريكية لم توف بوعودها و تنكرت للحقوق الفلسطينية، مما أجبر المنظمة هذه المرة على عقد نهاية مفاوضات مدريد و توجه نحو بدائل أخرى تكون أكثر ايجابية في إيجاد تسوية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي ، و العودة الى فتح قناة السرية " أوسلو" التي كانت قد بدأت بعد نهاية الجولة الثامنة من المفاوضات و واشنطن في يناير 1993، و الملفت للإنتباه أن مباحثات واشنطن لم تسفر عن أي نتيجة إيجابية للعرب ، بسبب ضعف الجانب العربي في المفاوضات .

¹ محمود عباس أبو مازن ، المرجع السابق ذكره ، ص 137

² ماهر الشريف ، المرجع السابق ذكره ، ص 417

1. مفاوضات أوسلوا

لما كان المفاوضين الرسميين الفلسطينيين في واشنطن يتباحثون مع نظرائهم الإسرائيليين ، كانت القيادة الفلسطينية قد فتحت قنوات سرية لتحاوّر مع القيادة الإسرائيلية الجديدة مباشرة ، بعدما تأكد الطرفين أن مباحثات واشنطن تتجه لطريق المسدود، حيث أن الوفد الفلسطيني في واشنطن و معظم أعضاء القياديين في المنظمة لم يكونوا على علم بمفاوضات السرية ، التي كان يديرها عرفات، و أبو مازن ، و البرغوثي ، و ياسر عبد ربه ، إضافة الى قيادي حزب الشعب الفلسطيني حسن عصفور ، و قيادي حركة فتح أحمد قريع اللذان كلفا بإدارة المفاوضات السرية مع الكيان الصهيوني¹ خاصة و أن مفاوضات واشنطن لم يكن يكتب لها النجاح لأن شامير كان يريد إطالة أمد النفاوض مع التقدم في الإستيطان حيث صرح " .. أنه يريد لمفاوضات واشنطن ان تستمر عشر سنوات اذا اقتضى الأمر لأن ذلك يعطيه فرصة لإستكمال سياسية الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة .."² كما أن الرئيس الجديد " رابين " كان يريد أن يختم مشاوره السياسي بعمل كبير، و هو إنهاء الصراع مع فلسطين خاصة في ظل توهج الإنتفاضة، و بروز حركة حماس كجبهة مسلحة يصعب التغلب عليها داخل القطاع حيث صرح رابين في إجتماع مجلس الوزراء أن إنهاء الموضوع الفلسطيني يكون أكبر انجاز في تاريخ .

و قد جاءت قناة أوسلوا ضمن عشرات قنوات المفتوحة، سرا بين الكيان، و منظمة التحرير للتشاور و التباحث حول مسار السلام ، خاصة و أن النرويج كانت تبحث عن تسوية للنزاع ضمن أطر الدولية، و إستغل وزير خارجية النرويج السيد " ثوفالد ستولتبرج " ، العمل الثنائي الذي قام به الباحث النرويجي لارسن و زوجته مونا لتقريب وجهات النظر بين إسرائيليين، و الفلسطينيين لما كان في القاهرة ، و قام باستضافة الوفد الإسرائيلي بزعامة " هيرشفيلد " صديق بيلين و الوفد الفلسطيني برئاسة أبو علاء " أحمد قريع " ³ ، حيث كانت بداية انطلاق المفاوضات السرية بين إسرائيل و منظمة التحرير، التي دامت حوالي تسعة أشهر، و عقدت على إثرها اتفاق إعلان المبادئ في 13 سبتمبر 1993 مابين رئيس الحكومة الإسرائيلية " اسحاق رابين " و رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات حيث تضمن نص إعلان المبادئ سبعة عشر مادة و أربعة ملاحق ، ثم تلت هذه الإتفاقية عدة إتفاقيات تسوية متعلقة باتفاق العام لمبادئ أوسلوا منها إتفاقية غزة ، و أريحا في 4 ماي 1994 ، و إتفاقية طابا بتاريخ 28 سبتمبر 1995⁴ .

¹ يزيد صايغ ، المرجع السابق ذكره ، ص 911

² محمد حسنين هيكل ، سلام الأوهام أوسلوا ما قبلها و ما بعدها ، المرجع السابق ذكره ، ص 254

³ المرجع نفسه ، ص 261

⁴ وثيقة اتفاق أوسلوا : إتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية و قطاع غزة ، ط 01 ، دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية ، عمان ، 1998 ،

حيث كان هدف المفاوضات هو تشكيل سلطة فلسطينية إنتقالية ذاتية، و مجلس تشريعي منتخب في الضفة الغربية و القطاع ، كما نصت الإتفاقيات أن تكون المرحلة الإنتقالية في فترة زمنية لا تتعدى خمس سنوات تؤدي الى تسوية نهائية على أساس قراري 242 و 338 ، على أن تنتهي الفترة الإنتقالية في 1999/09/04 ثم تأتي بعدها مفاوضات الحل النهائي .

حيث على إثر هذه الاتفاقات دخلت القيادة الفلسطينية الأراضي الفلسطينية ، و تأسست السلطة الفلسطينية عام 1994 في غزة و أريحا (مدينة صغيرة في الضفة الغربية على حدود مع الكيان) ، دون باقي المناطق الفلسطينية أخرى ، و هذا ما يعني 1.5 % من مساحة فلسطين كاملة ، كما أن في الاتفاقات اللاحقة المفصلة في الملحق و هي إتفاق أوسلو 02 ، أو كما يعرف إتفاق طابا عام 1995 ، قسمت الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث (03) مناطق أ. ب. ج . حيث في المنطقة (أ) تكون السيادة فيها كاملة للسلطة الفلسطينية بما فيها الشؤون المدنية و الأمنية ، أما المنطقة (ب) فتكون السيادة عليها منقسمة ما بين سلطات الاحتلال المتكفل بالجانب الأمني ، و السلطة الفلسطينية التي أعطيت لها إدارة الشؤون المدنية (الصحة التعليم ، الشؤون الاجتماعية) في هذه المناطق ، أما المنطقة -ج- فقد بقيت السيادة فيها كاملة لقوات الاحتلال التي تشكل 60 % من الأراضي الفلسطينية ، أما القدس فقد أشتتت كاملة من المفاوضات، و لم يتم القبول حتى النقاش من أجلها حيث إعتبرها الكيان المحتل عاصمته الأبدية.

2. إنقسام الوحدة الفلسطينية

وقد شكلت هذه الإتفاقيات المبرمة ردود أفعال متضاربة سواء في الجانب الإسرائيلي ، التي كانت فيه معارضة عنيفة من بعض الأطراف المتشددة، أوصلت إلى مقتل اسحاق رابين ، و في المقابل إنقسمت الساحة الفلسطينية إلى معارضة و قبول بالاتفاقيات التسوية، حيث حققت للشعب الفلسطيني مكاسب سياسية لكن تطبيقها على أرض الواقع خالف التوقعات مما أدى الى بروز خلافات داخلية، و إنشقاقات أثرت على الوحدة الوطنية الفلسطينية في ما بعد حيث رأت المعارضة - خاصة حركتي حماس و الجهاد الإسلامي - أن الاتفاقات المبرمة لا تتناسب مع أهداف الميثاق الوطني الفلسطيني، و مع القيم و المبادئ الدينية ، و عبرت في بيان لها الذي صدر من دمشق في الأول سبتمبر 1993 ، أن الإتفاق هو انصياع كامل للمقترحات الإسرائيلية الأمريكية، و إهمال كلي لحقوق الشعب الفلسطيني، و من بين نقاط الخلاف هي مرجعية المفاوضات التي أستندت على قرارين 242 و 338، و الذي لم يعترف بها الميثاق الوطني و إعتبرها غير مؤسسة ، و لا يجب التفاوض بنصوصها ، و هذا ما أحلت به مبادئ أوسلو ، و إعتبرت المعارضة أن القيادة تفردت باتخاذ القرارات و أحلت بمرجعية الميثاق ، و قبلت

بالحل الإنتقالي فقط ، كما أن الكيان في هذه الإتفاقات لم يعترف تماما بالدولة الفلسطينية، فهي قبلت فقط بمنظمة التحرير كممثل ليس الوحيد لشعب الفلسطيني، و لحد الساعة لم تقبل و لم تعترف بالدولة الفلسطينية كما أن الإتفاق فشل في إيجاد تسوية نهائية للصراع، و لا يضمن الزوال النهائي للإحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، و الاتفاقية لم تحدد الحدود الإقليمية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية و تم ربطها بضوابط أمنية و كذا بمدى تطبيق السلطة الفلسطينية لالتزاماتها اتجاه الكيان المحتل ، كما ساهم إتفاق أوسلو في تقليص عمل المقاومة المسلحة خلال هذه الفترة ، بسبب التنسيق الأمني الذي أبرم في الإتفاق المعلن ، و هذا التنسيق ساعد الإحتلال في تفكيك المقاومة الفلسطينية، و أوجد بيئة مريحة لإسرائيل لزيادة عدد المستوطنات التي وصلت الى 300 % عام 2016 مقارنة بعام 1993 ، حيث رأت فصائل المعارضة أن التسوية المزعومة شكلت تهديدا مباشرا للمشروع الوطني الفلسطيني ، و اختزلته في مشروع الحكم الذاتي تحت الهيمنة الإسرائيلية ، حيث شكلت الإتفاقات أوسلو نقطة إنعطاف في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية ، و أدى الى إهمار الوحدة الوطنية بعد انقسام الحركة الفلسطينية إلى ثلاث تيارات ، تيار المعارضة الإسلامية بقيادة حماس و الجهاد و تيار المعارضة الوطنية و تيار المؤيد للتسوية تقوده فتح¹ ، حيث أن هذا الإنشقاق أدى الى تصدع الإجماع الوطني و تعرض الوحدة الوطنية لتفكك حيث تحول هذا الإنشقاق الى إنقسام على مستوى الجماهير، و النخب السياسية و الثقافية حيث أن غالبية الشعب الفلسطيني، و فصائل المقاومة كانت ضد مشروع التسوية المححف ، في المقابل تيار حركة فتح المدعوم عربيا، و أمريكا كانت مع خيار التسوية مع الكيان المحتل² ، حيث شكل هذا الإنقسام السياسي فلسطيني - فلسطيني ، إلى حدوث إنقسام جغرافي فيما بعد بين فتح و حماس ، فأضححت الضفة الغربية تحت لواء حركة فتح ، و قطاع غزة تحت حكم حركة حماس .

كما عجل إتفاق التسوية الفلسطيني الإسرائيلي إلى وقوع تحولات كبيرة في النظام السياسي الفلسطيني ، و كان أبرزها إنتهاء دور منظمة التحرير الفلسطينية كهيئة جامعة للفصائل الفلسطينية ، و فقدانها صفة مناضل عن حقوق الشعب الفلسطيني في الداخل و الخارج ، ما جعل وجودها وجود رمزي فقط رغم بقاء الإعتراف الدولي بها كممثل لشعب الفلسطيني³ ، كما أن دور المنظمة بعد الإتفاق مع الكيان تحول من مناهض للاحتلال الى

¹ سعيد جميل تمارز ، اتفاق أوسلو - المآزق الفلسطيني ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 6675 ، 2020 ، نقلا عن

<https://www.ahewar.org/debat/main.asp> (تم اطلاق في 2023/05/15)

² أسامة يوسف ، اتفاق أوسلو التدايعيات كارثية على القضية الفلسطينية (2017) ، العربي الجديد ، نقلا عن <https://www.alaraby.co.uk> (تم اطلاق في 2023/05/15)

³ سعيد جميل تمارز ، أثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على الوحدة الوطنية (1991-2015) ، المؤتمر العلمي الثامن حول التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو ، جامعة غزة ، 2016 ، ص 19

حامي أمن الكيان الصهيوني ، فدورها أضحي يرتكز على الوفاء بالتزاماتها إتجاه أمن الكيان المحتل، و أهملت دورها إتجاه الشعب الفلسطيني ، أو بعبارة أخرى تحولت الى شرطي اسرائيل في الضفة و القطاع ، حيث أن ما فعلته السلطة الفلسطينية للشعب الفلسطيني لا يمكن تقبله ، خاصة أن الشعب الفلسطيني كان ينتظر لحظة رؤيته أبناءه يشرفون على تسير شؤونه اليومية ليحقق إستقلاله ، لكن الوضع تغير منذ أن تولت السلطة الفلسطينية زمام الأمور و فرضت أجندتها و توصيات الإسرائيلية على حساب الممارسات الديمقراطية ، و راحت تنفذ السلطات الممنوحة لها و ليست الأصلية على الشعب الفلسطيني ، حيث أرتفعت الضرائب المفروضة على التجار و الحرفين و ألزمتهم بدفعها، في حين أن في وقت مضى كانت ترفض أن يدفعها المواطن الفلسطيني، و إعتبرتها جزء من النضال ضد الإحتلال، كما راحت تعتقل المعارضين السلطة، خاصة أعضاء حركتي حماس و الجهاد، الذين تبناوا سياسة العمل العسكري ضد الكيان المحتل ، ووصلت السلطة الى إستعمال العنف المسلح ضد كل من يعارض السلطة، حيث أوقعت قوات الفلسطينية 13 قتيلا و أكثر من 250 جريح إثر مظاهرات غزة، التي خرجت تنديدا باتفاق أوسلو و ضد السلطة الفلسطينية في 18 نوفمبر 1994، و كانت تلك المواجهة أولى صدمات المسلحة بين حماس و منظمة التحرير ، كما أخذت السلطة الفلسطينية حملة واسعة ضد الإعلاميين ، و الصحف المسموعة و المرئية سواء المعارضة، أو المعتدلة و ذلك للحد من حرية التعبير¹ ، حيث أن الإستبداد السياسي التي قامت به السلطة التنفيذية الفلسطينية ضد الشعب الفلسطيني ، و فصائل المعارضة زاد من حدة التشنج الداخلي الفلسطيني ، و أحدث شرخا كبير بين فصائل المقاومة و السلطة الفلسطينية و ساهم في تعميق أزمة الوحدة الوطنية .

3. فلسطين ما بعد اوسلو

قد أفرزت اتفاق أوسلو سلطة وطنية فلسطينية وهمية دون صلاحيات فعلية ، حيث كانت السلطة الفلسطينية عبارة عن طبقة سياسية منتفعة ماليا من المحفزات الأمريكية و الأوروبية و العربية ، و حولت المشروع الفلسطيني الى مصالح شخصية لا علاقة لها بشأن الفلسطيني .

كما أن إتفاق أوسلو منح شرعية لوجود الإحتلال، من دون إشتراط إقامة دولة فلسطينية ، الذي أضحت من الصعب إقامتها في هذه الظروف، مع إستمرار الإحتلال بتنفيذ سياسته الإستيطانية، و تقطيع أوصال الضفة الغربية الى مستوطنات إسرائيلية ، يستحيل معها إقامة دولة وفق قاعدة جغرافية محددة .

¹ سعيد جميل تراز ، المرجع سابق ذكره ، ص 21

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

و ما نستخلصه من إتفاق أوسلو هو أن الكيان إستطاع فرض المزيد من الهيمنة الإدارية، و العسكرية على الأراضي المحتلة ، بمساعدة من السلطة الفلسطينية التي أضحت يد الكيان في الضفة و القطاع ، ولا تتمتع بأي مظاهر السيادة، فالمواطن الفلسطيني مزال يعاني من قيود التنقل و العبور بين الأراضي الفلسطينية ، و الكيان هو الذي يتحكم في منح الإقامة لسكان، و تصريح الإستثمار و العمل و مشاريع التجارية¹ إن فشل إتفاق أوسلو في الوصول إلى حل نهائي يرضي الأطراف، و فشل السلطة الفلسطينية في بسط سلطتها في الضفة و القطاع، و مواصلة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إفراغ التسوية من محتواها ، و إهدارها لحقوق الفلسطينيين، و تأكد الشعب الفلسطيني و المقاومة الفلسطينية، أن المفاوضات التي تجربها السلطة مع الكيان زادت من تعقيد الوضع، و أفسدت تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته مستقلة، بعد مرور سنوات من الإتفاق فلا تنياهو، و لا بارك، و لا شارون يؤمنون بحل الدولتين ، كما أن الاستفزات المستمرة للشعب الفلسطيني من قبل الإحتلال زادت من شدة الإحتقان الفلسطيني، خاصة بعد زيارة شارون للأقصى عام 2000 أدى الى إنفجار الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 29/09/2000، التي أثرت على مفاوضات كامب ديفيد الثانية و طابا 2000-2001 و أدت إلى توقفها² ، و إستغل الكيان إشتعال الإنتفاضة لتوقف عملية التفاوض مع السلطة الفلسطينية ، فدمرت مؤسسات السلطة الفلسطينية، و قامت جدار الفصل العنصري ، و زادت من بناء المستوطنات في الضفة الغربية التي قطعت أوصالها ، و فرضت حصار على الرئيس ياسر عرفات الى أن إغتالته عام 2004 ، فبعد إستشهاد رئيس السلطة الفلسطينية حدث تحول في النظام السياسي الفلسطيني ، و تم الإتفاق بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة عام 2005 ، تم بموجبه تحضير لإنتخابات تشريعية ثانية عام 2006 بعد الأولى عام 1996 ، حيث حققت فيه حماس في هذه الإنتخابات فوز ساحق ب 76 مقعد مكنها من تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة³ ، لكن الرفض الأمريكي الإسرائيلي لحكومة حماس و ضغطها على منظمة التحرير جعل هذه الاخيرة تتبنى الرؤية الأمريكية- الإسرائيلية ، و شكلت حكومة موازية في الضفة الغربية و لم تقر بأحقية حماس في الفوز بالإنتخابات ، و إنقسم النظام السياسي الفلسطيني إلى حكومتين ، واحدة في غزة ترأسها حماس، و ثانية في الضفة تقودها فتح و عادت الوحدة الوطنية الفلسطينية الى طريق مسدود من جديد .

حيث إن عجز النظام السياسي الفلسطيني عن تقديم مخرجات دستورية لحل الخلاف السياسي ، بين رئيس السلطة، و رئيس الوزراء أدى الى تصاعد الخلاف بين الجانبين إلى العنف و إقتتال عام 2007 ، و رغم محاولات

¹ سعيد جميل ، المرجع السابق ذكره ، ص 25

² أسامة يوسف ، المرجع السابق ذكره ، ص 44

³ سامي الصبحي رشيد ، تداعيات انقسام الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية (2007-2016) ، (أطروحة ماجستير ، تخصص التخطيط و التنمية السياسية) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نابلس ، 2017 ، ص 19

الداخلية و الخارجية لتقريب وجهات النظر بين الطرفين ، إلا أن حدة الخلاف بين الجانبين كبيرة أدت الى استحالة التعايش بين الطرفين ورفض كل طرف للآخر ، ما انعكس على الوحدة الوطنية الفلسطينية، و على الشعب الفلسطيني، الذي لا يزال تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي ، و هذا ما يخدم الكيان لحد الساعة ، فرغم الجهود العربية لإذابة الجليد و إنهاء الانقسام بداية من إتفاق مكة في فبراير عام 2007 ، و إعلان الدوحة 2012¹ و رغم مساعي الجزائر قبيل القمة العربية الإستثنائية التي عقدت في نوفمبر 2022 بالجزائر ، في إجراء حوار وطني فلسطيني يهدف الى توحيد الفصائل الفلسطينية، و الوصول إلى مصالح وطنية ، إلا أن الإنقسام الداخلي الفلسطيني لم ينته و بوادر الوحدة الوطنية الفلسطينية مزالت بعيدة بتأثيراتها الأيديولوجية ، و العقائدية، و السياسية على الفصائل الفلسطينية، خاصة بعد الموقف غير مشرف الذي تبنته السلطة الفلسطينية إثر العدوان الصهيوني على غزة المستمر منذ 07 أكتوبر / تشرين الأول عام 2023 ، حيث إتزمت الصمت و ساندت الكيان في بعض الأحيان في عملياته الوحشية في القطاع غزة، و الذي كان يهدف فيه للقضاء على المقاومة المسلحة و على رأسها حماس ، حيث أن هذا الموقف من رئيس السلطة الفلسطينية و قيادته، سيكون له إنعكاسات سلبية على الوحدة الفلسطينية بعد إنتهاء الحرب على غزة، إلا في حالة تفكيك السلطة الفلسطينية العميلة للكيان الصهيوني ، و إجراء إنتخابات ديمقراطية شفافة تعيد أمل في تأسيس سلطة فلسطينية تهدف لحماية حقوق الشعب الفلسطيني، و تأسيس دولة فلسطينية ، خاصة و أن طوفان الأقصى سيغير من مجرى الأوضاع السياسية في فلسطين و المنطقة ككل .

¹ سامي رشيد ، المرجع سابق ذكره ، ص 74

المبحث الرابع : الدور الدولي و الإقليمي في تشكيل مسار النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي

في هذا المبحث، سندرس دور الأمم المتحدة والجهات الإقليمية في توجيه النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي على مدار سبعين عامًا، سنركز على موقف الأمم المتحدة كهيئة دولية للسلام، ودور مجلس الأمن الدولي في إصدار قرارات بشأن النزاع، سنقيّم الالتزام بتلك القرارات من قبل الكيان الصهيوني، وسنتناول تأثير دعم الولايات المتحدة للاستيطان الصهيوني على تسوية النزاع، مع التركيز على التطورات الإقليمية والدولية الأخيرة.

المطلب الأول : جهود الأمم المتحدة في تحقيق السلام لنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي

تبرز القضية الفلسطينية بشكل كبير في قرارات الأمم المتحدة، سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، حيث أصدرت المنظمة مجموعة من القرارات التي تؤكد على حرص المجتمع الدولي على حل النزاع الفلسطيني المستمر منذ فترة طويلة، و جميع هذه القرارات تنبثق من الشرعية الدولية وتستند إلى مبادئ القانون الدولي.

و المهمة الأساسية التي أسست من أجلها المنظمة الدولية، هي حفظ السلم و الأمن الدوليين ، و حل النزاعات الدولية بطرق السلمية وفق أطر القانون الدولي، لكن الخلل البنيوي في ميثاقها و الذي منح لدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن حق الاعتراض على قراراتها ، شكل عائق أمامها في تطبيق قراراتها خاصة في تصورها لحل النزاع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني، بسبب حق النقض الأمريكي الذي يقف حاجز في تمرير القرارات الدولية التي تدين الإستيطان الصهيوني¹ ، ما جعل كل القرارات التي صدرت عن الهيئة الدولية حبر على ورق ، بسبب عدم إلتزام الكيان المحتل في تنفيذ قرارات الأممية ، و غياب الصرامة في تنفيذ القرارات الهيئة على الكيان بسبب هيمنة الأمريكية على مجلس الأمن ، حيث سنوضح أهم القرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن اللذان كان لهما أثر في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ، و معرفة مدى إلزامية تطبيق القرارات الأممية في النزاع ، و توضيح قانونية هذه القرارات من حيث تطبيقها على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي .

● أهم قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية

تم اتخاذ سلسلة من القرارات بشأن القضية الفلسطينية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. بعض هذه القرارات ساهمت في تفاقم معاناة الشعب الفلسطيني ومأساته، مثل قرار رقم 181 الذي كان خارج نطاق ميثاق الأمم المتحدة. ومن جانب آخر، كانت بعض القرارات تعبر عن موقف منصف تجاه حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. يُلاحظ أن قرارات الجمعية العامة لا تتمتع بالزامية إلا إذا قبلها الدول الأعضاء. ومن بين القرارات البارزة التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

¹ Daniel C. Kurtzer, *The UN and the Arab-Israeli Conflict: American Hegemony and UN Intervention since 1947*, Princeton University Press , usa, 2004 , p 88

أ. قرار 181

جاء القرار في الدورة الثانية في 29 نوفمبر / تشرين الثاني 1947، و الذي يقر بتوصية تقسيم فلسطينين إلى دولتين عربية و يهودية ، مع إعتبار القدس كيانا خاص يخضع للنظام الدولي الخاص ، و قد تم موافقة 23 دولة على قرار التقسيم في مقابل رفض 13 دولة قرار التقسيم ، متمثلة في الدول العربية و الإسلامية ، إضافة إلى الهند و كوبا و اليونان ، و إمتناع عشر دول عن التصويت .¹

فقد أقر قرار التقسيم إنهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين في 14 مايو 1948 ، مع تقسيم سياسي و جغرافي لفلسطين بين العرب و اليهود ، حيث حصل اليهود على 56% من مساحة فلسطين رغم قتلهم ، و العرب على 43% من أرضهم ، كما خصص 1% للقدس و الأماكن الدينية تبقى إدارتها للهيئة الدولية ، كما تضمن القرار إقامة إتحاد إقتصادي بين الدولتين يضمن نظام نقدي مشترك ، و إدارة مشتركة لكل وسائل النقل خاصة المطارات و السكك الحديدية ، حيث يقوم مجلس الإقتصادي المشترك بتسيير الإتحاد ، كما أن قرارات المجلس ملزمة بالتنفيذ للدولتين² .

و يرجوع إلى الخلفية التاريخية لقرار التقسيم رقم 181 ، فهو أساس مقترح بريطاني عام 1937 الذي تم اقتراحه من طرف لجنة بيل التي تشكلت لمعرفة أسباب انتفاضة عام 1936 ، و قد خلصت اللجنة الى ضرورة الفصل بين اليهود و العرب ، و هي من أقرت فكرة تقسيم فلسطين بين العرب و اليهود على أساس كثافة السكانية لكل طرف ، في حين أبقت على المناطق الدينية القدس و بيت لحم تحت الإنتداب البريطاني ، فرغم أن القرار كان في ظاهره وقف العنف و إضطرابات بين اليهود و العرب ، و الفصل بينهم سياسيا ، و جغرافيا إلا أن قرار التقسيم كان برمز في أصل الى تطبيق وعد بلفور ، و إقامة وطن قومي لليهود تحت غطاء الشرعية الدولية كما أن القرار و منذ صدوره و إلى اليوم ، أنشأ دولة يهودية و إعترف بها ، و لم يقبل فلسطين كدولة كاملة العضوية الى حد الساعة .

و يرجوع إلى مصداقية و قانونية قرار التقسيم ، فإن قرارات الجمعية العامة حسب ميثاق الأمم المتحدة و خاصة المواد 10 و 11 و 12 و 14 منه ، تعتبر توصيات غير ملزمة، إلا في حالة قبول عضو أو الهيئة للقرار دون شروط كما أن إختصاص الجمعية العامة منحصر على حفظ السلم و الأمن، و تقدم توصيات للمجلس الأمن في القضايا الكبرى للبت و فصل فيها .

¹ هيئة الأمم المتحدة ، قرار التقسيم رقم 181 ، نقلا عن ، <https://www.un.org/ar>

² Daniel C. Kurtzer , op , cit , 90

و قد إنجر عن هذا القرار آثار قانونية و سياسية منها شرعنة الإسيطان الإسرائيلي، المرفوض في المواثيق الدولية تهجير ربع سكان فلسطين بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ، زيادة عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين و إرتفاع المستعمرات الإسرائيلية إلى 443 بعد إعلان قيام الكيان المحتل¹

كما أن القرار الذي صدر خارج عن إختصاص الجمعية العامة الذي يحدده ميثاق الأمم المتحدة، و هو خلق دولة جديدة على أرض شعب صاحب أرض و طرده منها ، و هذا القرار جاء مخالف لمبادئ التي أنشأت من أجلها . و لكن بقي القرار كأداة مرجعية للمفاوضات التسوية بين الفلسطينيين والكيان المحتل

ب. قرار 194

جاء قرار 194 في الدورة الثالثة للأمم المتحدة التي كانت بتاريخ 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948 ، بعد حرب النكبة، حيث جاء القرار في البداية كانصاف للشعب الفلسطيني المهجر من بلده و أرضه ، و صوت لصالح القرار 35 عضو، مع معارضة 15 عضو للقرار، و إمتناع 08 أعضاء عن التصويت ، حيث تقرر فيه السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين، مع العيش بسلام مع جيرانهم ، و إلزام بدفع تعويضات على الممتلكات لرافضي العودة² ، كما جاء في القرار وضع القدس تحت إشراف دولي .

فقد وضع القرار الذي جاء في 15 بند ؛ كيفية معالجة مشكل اللاجئين ووضع القدس كمنطقة تابعة للأمم المتحدة، دفعة معنوية للفلسطينيين و العرب ، و أكد حق الشعب الفلسطيني المهجر في العودة الى ديارهم ، في المقابل إعتبره الإسرائيلين حاجز في مشروع دولتهم، لا يمكن التفاوض عليه بكل الطرق، لأن التهجير سكان الأصليين هو أساس الإسيطان في القاموس إحتلال الإسرائيلي ، كما أن الكيان المحتل يزعم أن هجرة الفلسطينيين من ديارهم كانت طوعية و ليست بالقوة، و ذلك من أجل تهرب من مسؤولية إعادة إسكان اللاجئين³ ، كما أن إسرائيل تعتبر أن في قرار 194 لم يكن إلزام تطبيقه، و أنه توصيه فقط لكن تناست أن قرار 181 توصية فقط و ليس ملزم تطبيقه ، كما ذكرنا سابقا أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة لكن في هذه الحالة يصبح القرار ملزم لأن صوتت عليه أغلبية أعضاء الجمعية العامة ب 35 صوت ، كما أكسب الجانب الفلسطيني سند قانوني في دفاعه عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، كما أكد القرار على ثلاث حقوق، و هي حق العودة، و حق التعويض، و حق استرجاع الممتلكات ، فالتعويض حسب مضمون القرار يمس الممتلكات التي أصيبت بالضرر جراء الحرب ، و كذا

¹ الدباغ صلاح الدين ، حق الشعب الفلسطيني في أرضه و العودة اليها ، مجلة الشؤون الفلسطينية ، العدد 41 ، 1975 ، ص 140

² وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الاذن ، قرار 194 ، على نقلا عن <https://www.unrwa.org/ar/who-we-are?tid=85> تم اطلاق في 2023/06/03

³ جابر سليمان ، حق العودة الأساس القانوني و سياق التاريخي ، معهد المواطن للديمقراطية و حقوق الإنسان ، <https://muwatin.birzeit.edu/ar/information-centre> (تم الإطلاع في 2023/06/03)

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

التعويض للأفراد الذين يرفضون العودة ، وعلى و رغم مرور 75 عام على صدور القرار إلا أنه مزال لم يطبق على أرض الواقع، و لم يتبناه مجلس الأمن الدولي لإقراره بالقوة.

و يرجوع لأسباب إصدار القرار، فهو جاء بناء على تقرير الوسيط الدولي " كونت برنادوت " الذي إغتالته الحركة الصهيونية، بسبب مقترحه الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين ، حيث أن مشكلة اللاجئين تفاقمت بشكل كبير، وزادت أعداد اللاجئين بعد حرب 1967 عندما استولى الكيان الصهيوني على المزيد من أراضي فلسطين المتبقية؛ و قد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات أخرى للتعامل مع وضع اللاجئين، بما في ذلك قرار رقم 3532 الصادر في عام 1975، الذي أكد مرة أخرى حق اللاجئين من عام 1948 و عام 1967 في العودة إلى ديارهم دون شروط أو قيود، كما أكد القرار أيضاً حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لأول مرة، دون الإشارة إلى اللاجئين الفلسطينيين¹.

و قد يُفهم من قرار 194 أنه يؤكد على حق الكيان الصهيوني في الاستيلاء على الأراضي، التي احتلها بعد حرب النكبة في عام 1948، والتي أدت إلى استحواذ الكيان على 78٪ من أراضي فلسطينية، ولم يشير القرار إلى دولة فلسطينية، بل أشار إلى الدولة اليهودية، ولم يتضمن إشارة محددة إلى اللاجئين الفلسطينيين. من جانبها، يُفسر البعض قبول السلطة الفلسطينية لقرار 194 على أنه يعني التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني واللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.²

ت. قرار 273 : قبول الكيان الصهيوني عضو في الأمم المتحدة

جاء هذا القرار الجحف للعرب و الفلسطينيين بعد الجلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11ماي /أيار عام 1949 في الدورة الثالثة ، حيث نص القرار على قبول الكيان الصهيوني كعضو دائم في الأمم المتحدة ، و قد جاء في نص القرار مايلي :

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة و قد تسلمت تقرير مجلس الأمن بشأن طلب الكيان لدخول في الأمم المتحدة إن الكيان بحسب تقدير مجلس الأمن ، دولة محبة للسلام وقادرة على تحمل الإلتزمات الواردة في الميثاق و الرغبة في ذلك ، إذ تلاحظ إن مجلس الأمن قد أوصى الجمعية العامة بقبول إسرائيل كعضو دائم في الأمم

¹ دباغ صلاح الدين ، المرجع السابق ذكره ، ص145

² رشيد فحفي ، قراءة في قرار 194 ، مركز الباحث للدراسات الفلسطينية و الإستراتيجية ،نقلا عن

(تم الإطلاع في 03/06/2023) <https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=147&cid=24>

المتحدة ، إذ تلاحظ تصريح دولة الكيان الصهيوني أنها تقبل دون تحفظ الإلتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وأن تتعهد أن تحترمه منذ اليوم الأول لقبولها عضو في الأمم المتحدة¹

وبهذا القرار تكون الأمم المتحدة قد أعطت للكيان صفة الدولة عضو كامل الشرعية في الأمم المتحدة ، متحدية بذلك رفض العربي و الإسلامي للقرار ، و أضفت الشرعية للإستيطان الصهيوني على الأراضي العربية ، كما يوضح القرار خاصية الكيل بمكيالين في قرارات الأمم المتحدة ، حيث أن إسرائيل قبلت كعضو دائم بعد عام فقط من إعلان تأسيسها ، و فلسطين إلى حد الساعة لم تقبل سوى كعضو مراقب في الأمم المتحدة ، رغم أن قرار 181 - فاقد للشرعية - ،أوصى بقيام دولتين عربية و يهودية

ث. قرار 76/150 حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير و إقامة دولة مستقلة

جاء قرار الجمعية العامة في 16 كانون الأول/ ديسمبر عام 2021 ، في جلستها العامة رقم 53 و الذي نص على ضرورة الملحة على القيام دون تأخير ، بانتهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي كان في 1967 ، مع تحقيق تسوية عادلة شاملة بين الجانبين الفلسطيني و الإسرائيلي ، إستناد الى قرارات الأمم المتحدة ذات صلة و مرجعيات مدريد ، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ، و مبادرة السلام العربية ، و خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية لإيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين . كما أكد القرار على ضرورة وحدة و صون كامل للأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية و هذا ماجاء في قرارها رقم 292/58 المؤرخ في 06 أيار /مايو 2004 ، كما جاء في مضمون القرار،حث جميع الدول و الوكالات المتخصصة، و مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مواصلة دعم الشعب الفلسطيني في تقرير مصير و تحقيق استقلاله ، حيث يؤكد هذا القرار مضمون القرارات السابقة التي نصت على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته و العيش بسلام ، خاصة قرار رقم 172/75 المؤرخ في 16 كانون الأول 2020 و القرار 19/67 المؤرخ في 29 تشرين الثاني 2012².

02) أهم قرارات مجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية .

أصدر مجلس الأمن الدولي المسؤول على حفظ الأمن و السلم الدوليين ، عدة قرارات تنفيذية بخصوص القضية الفلسطينية تبعا لصلاحياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، حيث كان قرار رقم 42 الصادر بتاريخ 05 مارس 1948 أول قرار صادر من مجلس بخصوص الوضع في فلسطين، و الذي دعى إلى وقف العنف و

¹ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974 ، ط3 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ، 1993 ، ص 21

² الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ، قرار 150/76 حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، <https://www.un.org/ar/ga/64/resolutions.shtml> تم الإطلاع في 03/06/2023

إضطرابات الواقعة بين العرب و اليهود ، و لكن كان من أبرز قرارات مجلس الأمن ، القرار رقم 242 الذي صدر بعد حرب 1967، و قرار 338 الذي صدر بعد حرب 1973، و يعتبران هذان القرارين مرجعية أساسية في مفاوضات التسوية الفلسطينية الإسرائيلية .

أ) قرار 242

قرار 242 صدر عقب الحرب الثالثة بين العرب وإسرائيل في عام 1967، حيث تبني مجلس الأمن هذا القرار في جلسته رقم 1382 المنعقدة في 22 نوفمبر 1967، و تمت الموافقة على القرار بالإجماع من قبل جميع أعضاء المجلس، بما في ذلك 15 صوتاً.

يعبر القرار عن قلقه الدائم إزاء الوضع المضطرب في الشرق الأوسط، ويندد بأي استيلاء على الأراضي بواسطة الحرب، ويدعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل تحقيق السلام الدائم وإقامة وضع يمكن فيه كل دولة من العيش بسلام. كما يؤكد القرار التزام جميع الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة وضرورة سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع¹؛ و يشدد القرار على حق كل دولة في المنطقة في السيادة والوحدة الأرضية، ويتضمن ضمان الاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، مع تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومع ذلك، أثار القرار إستياء منظمة التحرير الفلسطينية التي رفضته لعدم إشارته إلى الشعب الفلسطيني أو دولة فلسطينية، واعتبرت أنه لم يعالج قضية الفلسطينيين بشكل كاف، بل أكد فقط على حالة انتهاء الحرب، كما أن القرار لم يعير إهتماماً بمسألة الفلسطينية²

فقد قبلت الدول العربية قرار مجلس الأمن خاصة الأردن و مصر ، في المقابل رفضته كلا من سوريا، و فلسطين و قد أصبح القرار مرجعية للتفاوض فيما بعد تحت غطاء الأرض مقابل السلام، و كان الرفض الفلسطيني السوري للقرار مبني على أن القرار غير قانوني، و غير مؤسس ، لأنه لم يلزم الكيان بانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967 ، كما أن القرار لم يوضح الحدود التي يجب على الكيان العودة إليها ، كما أنه ربط انسحاب بالتفاوض مع اسرائيل الغير معترف بها أساس كدولة من قبل الدول العربية ، من جهة أخرى لم يضمن حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك استرجاع الأراضي التي احتلتها اسرائيل ، في المقابل أن الكيان فسر القرار وفق رؤيته للصراع و من منطلق إنتصرها على ثلاث جيوش عربية في فترة زمنية قصيرة ، لذلك أرادت اسرائيل فرض شروطها على

¹ United nation , **Resolution, of 22 November 1967,**

<https://digitallibrary.un.org/record/90717?ln=en> (Consultation on 04/06/2023)

² هيئة الأمم المتحدة ، قرار 242، نقلا عن <https://www.un.org/ar/about-us> (تم اطلاع في 2023/06/04)

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

الدول العربية مقابل الدخول في مفاوضات، وفق ما جاء في القرار و هي أولا اعتراف بالكيان الصهيوني، و بحدود التي اكتسبها بعد الحرب .

و رغم إعتراف بعدم مشروعية قرار مجلس الأمن ، إلا أنه لا يوجد سلطة فوقية تبطل القرار، و هذا ما يؤدي الى سؤال مدى مشروعية قرارات مجلس الأمن و الأمم المتحدة الغير قانونية ، و ماهي السلطة التي لها صلاحية رفض القرار ، رغم أن القرار 242 تم رفضه من قبل السلطة الفلسطينية من قبل و تراجعت بعد ذلك في مفاوضات أوصلوا 1993.

ب) قرار رقم 338

تبنى مجلس الأمن القرار رقم 338 في جلسته 1747 أثناء حرب 1973، و التي حقق فيها العرب نجاح عسكري و دبلوماسي على حساب الكيان الإستيطاني مقارنة بحرب 1967 ، و قد دعى القرار الذي صوت عليه مجلس الأمن باجماع 14 صوت في غياب الصين عن تصويت بتاريخ 22 أكتوبر /نشرين الأول 1973¹ إلى وقف كل أعمال الحرب و تطبيق ماجاء في قرار 242 بشكل فوري²، كما أن القرار أعطى مهلة 12 ساعة من تاريخ صدور القرار للأطراف المعنية من أجل وقف إطلاق النار، و بدأ في المفاوضات ، حيث أن الدول العربية التزمت بقرار وقف إطلاق النار لكن الكيان كما هو معهود عليها واصلت في إطلاق النار و الأعمال الحربية الى غاية صدور قرار 339 في 23 أكتوبر 1973 ، و الذي أقر فيه بضرورة وقف إطلاق الفوري لإطلاق النار على الجبهة المصرية الإسرائيلية ، لكن رغم ذلك اسرائيل واصلت في هجومها ضد القوات العربية الى غاية يوم 25 من شهر أكتوبر أين أصدر المجلس الأمن القرار رقم 340 ، و طالب فيه القوات المتحاربة العودة إلى المواقع التي كانت تحتلها يوم صدور قرار 338 ، كما أكد القرار على نشر قوات طوارئ أممية تسهر على تطبيق وقف إطلاق النار³

كان موقف الفلسطينيين من القرار واضحًا، حيث اعتبروا أنه لا يعينهم، وأكدوا أن الشعب الفلسطيني سيواصل كفاحه الذي بدأ عام 1965 ضد العدو الصهيوني لاسترجاع أرضه. يُضاف إلى ذلك أن القرار يدعو إلى تطبيق قرار 242، الذي لم يعترف أصلاً بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته.

¹ Danilo Di Mauro , **The UN and the Arab-Israeli Conflict: American Hegemony and UN Intervention since 1947** , Routledge , u.k, 2012, p 88

² مجلس الأمن الدولي ، قرار 338، 1973، نقلا عن <https://www.un.org/ar/about-us> (تم اطلاق في 2023/05/06)

³ مجلس الأمن الدولي ، القرار 340، 1973، نقلا عن <https://www.un.org/securitycouncil/content/resolutions-> (تم اطلاق في

2023/05/06)

كما أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعترف بالقرار الذي يُعتبر مجحفاً في حق الشعب الفلسطيني. وفقاً لميثاقها الوطني، كانت منظمة التحرير ملتزمة بمواصلة نهج الكفاح المسلح لاسترجاع كل شبر من فلسطين، وكانت قناعة المنظمة أن جميع قرارات مجلس الأمن ستكون في صالح الكيان الصهيوني، مما يعكس عدم الثقة في آليات العمل الدولي تجاه القضية الفلسطينية.

كما أن موقف الدول العربية داعم لدول المواجهة بقي صامداً بعد صدور قرار 338، و أكدت أن مقاطعتها الإقتصادية ستبقى مستمرة الى غاية إسترجاع كامل للأراضي العربية المحتلة، كما عبرت الدول العربية أنها ستستمر في تضال في سبيل نصره القضية الفلسطينية بكل الوسائل المتاحة سواء السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية .

ج (قرار رقم 2334

صدر القرار بتاريخ 23 ديسمبر 2016 في الجلسة رقم 7853، حيث حصل على 14 صوتاً لصالحه، بينما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت. نص القرار، الذي تقدمت به كل من ماليزيا والسنغال وفنزويلا ونيوزيلندا، على ضرورة وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية. وأكد القرار أن جميع الأعمال الاستيطانية الإسرائيلية تعتبر خارج إطار الشرعية الدولية، وأنها تشكل عقبة أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط. كما أدان التدابير الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير الوضع الديمغرافي وطابع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

حيث أكد على ضرورة التزام الكيان المحتل بخارطة الطريق التي أقرها مجلس الأمن في قراره رقم 1515 عام 2003، مع الدعوة إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية ووقف كل أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين العزل¹

حيث يمكن أن يصنف القرار على أنه انجاز تاريخي غير مسبوق للسلطة الفلسطينية، و نجاح دبلوماسي حيث لأول مرة مجلس الأ،من يصدر قرار يدين مباشرة أعمال الإستيطانية و الإرهابية الإسرائيلية، و يقر كذلك بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على حدود 1967، كما إتهم القرار إسرائيل بانتهاك العلي للقرارات الدولية بما فيها حقوق الإنسان،و النجاح الفلسطيني يكمل في إمتناع الولايات المتحدة على التصويت على القرار ما يشكل دفع معنوي خاص للسلطة الفلسطينية .

اعتُبر القرار تحولاً هاماً في موقف المجتمع الدولي تجاه النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث جاء ليعبر عن وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني المضطهد والذي تُنتهك حقوقه القانونية والسياسية. كما أن امتناع إدارة أوباما عن

¹ مجلس الأمن الدولي قرار 2434، 2016، نقلاً عن <https://www.un.org/ar/about-us> (تم اطلاق في 2023/7/05)

الاعتراض على القرار شكل ضربة موجعة لإسرائيل، ويُعتبر بمثابة إدانة ضمنية للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

يضاف هذا القرار إلى سلسلة القرارات السابقة التي تنصف الشعب الفلسطيني وتدين سياسة الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية. كما يمنح القرار السلطة الفلسطينية إمكانية استخدامه كمرجعية للمفاوضات حول التسوية مع الكيان المحتل، مما يُعزز من فرض عزلة دولية وإقليمية على إسرائيل.¹

كما أن القرار تكمن أهميته في تضمنه لنصوص لم تعهدها قرارات مجلس الأمن السابقة، حيث أنه أدان بشكل كلي عمليات الاستيطان الإسرائيلية والتي إعتبرها خارجة عن القانون الدولي، كما تبني القرار في مضمونه الاعتراف بحدود الدولة الفلسطينية قبل حرب 1967، و أكد على أن مفاوضات التسوية لحل الدولتين تبدأ على أساس الاعتراف بحدود قبل حرب 1967 كما أكد على ضرورة إنهاء الإحتلال لبدأ في مفاوضات التسوية لإيجاد حل نهائي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي .

لكن الشيء الملفت للإنتباه أنه منذ صدور القرار في 2016، و بعد مرور سبع سنوات من تبنيه من طرف مجلس الأمن، إلا أنه لا يزال حبر على الورق بل بالعكس زاد إرتفاع عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية و القدس الشرقية، و هذا ما يؤكد أن مصير القرار يكون مثل سابقه إذ لم يتحرك المجتمع الدولي، و يقيم محاسبة لإسرائيل على استيطان دام 56 عام، و هذا ما أكده الخبير الحقوقي مايكل لينك عندما دعى المجتمع الدولي الى التحرك لمحاسبة إسرائيل على أفعالها، و عدم التزامها بقرارات الشرعية الدولية²

03) مدى الزامية تطبيق قرارات الأمم المتحدة على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي .

رغم صدور العديد من القرارات و التوصيات، من الأمم المتحدة سواء الجمعية العامة، أو مجلس الأمن بخصوص تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، إلا أن كل قراراتها لم تطبق و لم يلتزم بها، سوى قرار 181 الذي أقر التقسيم لصالح الكيان المحتل، و تم تنفيذه بكل نصوصه رغم أنه توصية غير ملزمة لأنه صدر من الجمعية العامة التي تبقى قراراتها غير ملزمة عكس قرارات مجلس الأمن، التي تتميز بطابع الإلزام حسب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة لكن الملاحظ أن كل قرارات مجلس الأمن الدولي التي هي قرارات ملزمة، و من واجب الدول الإنصياع لها و تنفيذها، والا أن المجلس الأمن يتخذ تدابير اللازمة لتطبيق قرارته كما جاء في الفصل السابع من الميثاق³، ومع

¹ كما قبعة، قراءة قانونية لقرار 2334 (2016) و تداعياته، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد 267، 2017، ص 123

² أخبار الأمم المتحدة، منذ تبني قرار 2334 عدد المستوطنين في الضفة و القدس الشرقية يرتفع الى 12، نقلا عن

<https://news.un.org/ar/story/2021/12/1090372> (تم اطلاق في 2023/05/06)

³ كما قبعة، المرجع السابق ذكره، ص 124

ذلك، يُلاحظ أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي لم تُنفذ حتى الآن، رغم قوتها الإلزامية. ورغم اعتراض إسرائيل على تلك القرارات، فإنها تظل ملزمة بتنفيذها جميعاً، وإلا فإنها ستصبح خارج إطار الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، في حال تم تطبيق الفصل السابع من الميثاق.

وكما هو معروف، فإن الولايات المتحدة تتحكم في توجيه قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، مما يضمن عدم تعارض تلك القرارات مع مصالح الكيان المحتل، إضافة إلى ذلك، فرضت الولايات المتحدة على المجتمع الدولي عدم التدخل في تسوية النزاع، معتبرةً أنها الجهة الوحيدة القادرة على الوساطة. وقد رأت الولايات المتحدة أن المفاوضات الأحادية بين الدول العربية والكيان المحتل هي الخيار الأنسب لضمان سلام الكيان دون تدخل من المجتمع الدولي أو الأمم المتحدة¹.

و يمكن القول أن الكيان يستعمل المفاوضات الثنائية، لإسقاط شرعية قرارات الأمم المتحدة، كما أن إسرائيل لا ترد أي اعتبار لقرارات مجلس الأمن بوصفها دولة مارقة على القانون الدولي الذي لا يطبق عليها، و هي تدرك ذلك وفق الحماية الأمريكية لها، و قد صرحت في هذا الشأن زعمية حزب كاديفا تسيبي ليفني ووزيرة خارجية الكيان عام 2009 على إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم 1860، أن إسرائيل تعمل وفق إعتبارتها الأمنية، وحقها في الدفاع عن النفس²، حيث تؤكد بذلك أن الكيان الصهيوني لا يلتزم تماماً بأي قرار يضر بمصلحتها و يكون حاجز أمام توسعها الإستيطاني .

و من الواضح أن إسرائيل لم تلتزم أبداً بقرارات الأمم المتحدة، بدأ بقرار التقسيم، و بعدم قبولها قرار إعادة اللاجئين و تعويضهم ، اللذان كان شرط أساسي في قبول عضويتها في الأمم المتحدة ، حيث أن الكيان يتنصل من الإعتراف بقرارات الشرعية الدولية بناء على محددات، أهمها الدعم الغربي اللامشروط للكيان في الأمم المتحدة، و توظيف الولايات المتحدة حق الفيتو لحمايته في كل القرارات ، و كذلك إقرارها بضعف الجانب العربي في التعامل مع قرارات الأمم المتحدة التي تدين الكيان المحتل، و عدم وجود قوة دبلوماسية عربية لفرض تنفيذ قرارات الشرعية الدولية عليه و جعله في عزلة دولية ، ضف الى ذلك أن نجاح الكيان في رفض تطبيق قرارات الأمم المتحدة و عدم تعرضه لأي عقاب يزيد من تعنته في التعامل مع قرارات الأمم المتحدة و رفض الإعتراف بها .

من جانب آخر يمكن القول أن الموقف العربي و الإسلامي، الضعيف ساهم في عدم إلتزام الأمم المتحدة في تطبيق قراراتها على الكيان الصهيوني، و اكتفاءها فقط بإصدار القرارات دون تنفيذ، و كذلك عدم إستثمار الدول

¹ أحمد مصطفى ، محددات اصدار قرارات مجلس الأمن اتجاه اسرائيل و فلسطين ، مجلة كلية السياسية و الإقتصاد ، جامعة السويس ، العدد 10 ، 2021 ، ص 15

² تيسير محسن ، اسرائيل و قرارات الشرعية الدولية ، بديل المركز الفلسطيني ، نقلا عن <https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/2501.html> (تم اطلاق في 2023/06/07)

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

الإسلامية و العربية قوتها الإقتصادية، و علاقاتها مع دول دائمة العضوية في مجلس الأمن لتطبيق قرارات الأمم المتحدة ضد الكيان و إجباره على الإحتكام لشرعية الدولية .

كما أن تغيير الموقف العربي الثابت اتجاه القضية الفلسطينية، و تخليها عن دعم الكامل للقضية الفلسطينية بعد قبولها بتسوية ثنائية مع الكيان المحتل دون حل المشكلة الفلسطينية، وصولا الى تطبيع كامل لعلاقتها مع الكيان أضعف الموقف الفلسطيني في أروقة الأمم المتحدة ، في المقابل أضاف لإسرائيل شرعية دولية و أثبت أنها دولة محبة للسلام و أنها تقيم علاقات جيدة مع دول العربية عكس ما يروج ، و يزيد في مواصلة إسرائيل تكريس مشروعها الإستيطاني دون أي اعتبار لقرارات الشرعية الدولية .

كما يضيف رامى الحسيني أنه من بين المسببات الخارجية لعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، هو وجود خلل على المستويين البيوي و الوظيفي و في مجلس الأمن ، فخلل البيوي يتمثل في عدم انسجام عدد أعضاء مجلس الأمن مع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة¹ ، كما أن حق الفيتيو الذي يجوز عليه الخمس الكبار في مجلس الأمن الذي يسمح باجهاض أي مشروع قرار يكون ضد مصالحها ، و هذا ما تقوم به الولايات المتحدة دائما مع الكيان المحتل.

¹ رامى سامي أحمد الحسيني ، أسباب امتناع الأمم المتحدة على تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين ، مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية ، البلدة 02 ، العدد 02 ، جوان 2023 ، ص 73

المطلب الثاني : دور الولايات المتحدة في النزاع الفلسطيني الصهيوني: من الوساطة الى الانحياز

إن متابعة مسار السياسة الخارجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية توضح أن الدبلوماسية الأمريكية تقوم على ثلاثة أسس رئيسية: الأمن، الاقتصاد، والمصالح القومية، حيث تتبع الولايات المتحدة نفس النهج في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، رغم اختلاف الرؤساء وتعاقب الإدارات.

فتعتمد التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية على موازنة المصالح القومية، خاصة في تعاملها مع إسرائيل حيث تحرص الولايات المتحدة على ضمان أمن الكيان وتفوقه العسكري في المنطقة، على حساب جميع القوى الإقليمية الأخرى.

حيث ترتبط عملية صنع القرار السياسي الأمريكي بمجموعة من الفاعلين الذين يختلف دورهم باختلاف الظروف، مما يجعل النظام الأمريكي نموذجًا معقدًا لتقاسم السلطة والرقابة المتبادلة.¹ ، رغم إختلاف الأوزان و التأثير، بدأ بالسلطة الرئاسية، الكونغرس، جماعات الضغط ، الإعلام رغم أن للرئيس سلطة موسعة في تحديد ملامح السياسة الخارجية، وخاصة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، و تسوية السلمية في القضية الفلسطينية حيث كان لهم دور بالغ في تحديد مصير النزاع، و مستقبله الذي لا يزال غامض الى اليوم ، لأن أي تغيير يطرأ على السياسة الأمريكية اتجه الشعب الفلسطيني يكون مرتبط بالظروف التي تخدم المصالح الأمريكية .

و قد إرتبط إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقضية الفلسطينية، مع بداية إهتمامها بالشرق الأوسط و مصالحها هناك ، خاصة في ظل التهديد المد الشيوعي في المنطقة، و التي رأت في الولايات المتحدة تهديدا لمصالحها الإستراتيجية ، و إعتمدت على النظرية الواقعية التي تنادي بالقوة و المصلحة في توجيه سياستها الخارجية لذلك عملت على 'حتواء المد السوفيياتي، عن طريق حلفاءها الإستراتيجيين في المنطقة ، و إستغلت دعمها السياسي، و العسكري لإسرائيل حتى تقوم بهذه المهمة ، فالولايات المتحدة قامت بتبني المشروع الصهيوني خلال فترة الأربعينيات القرن الماضي ، عندما بعث الرئيس الأمريكي روزفلت رسالة للمؤتمر الصهيوني عام 1944 الذي عقد في الولايات المتحدة ، يؤكد فيه على التزام الولايات المتحدة بتنفيذ الوعود السابقة ، و تحقيق أهداف الصهيونية بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين² ، و لم تتوقف على دعم اسرائيل منذ نشأتها و كانت أول دولة

¹ Michael Cox, **doug Stokes, usf oreign policy, second edition, the united states**, oxford university Press, 2012, p111.

² Arakie margaret, **the broken sword of justice: america, israel and the palestine tragedy**, quartet books, London, 1973 ,P.23.

تعترف بها رسميا في نفس يوم من إعلان قيامها في 15 ماي 1948¹ ، و قامت قبل ذلك بالضغط دبلوماسي رهيب على مندوبي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتصويت على قرار 181 / 1947 الذي يقر بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية و يهودية ، و كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية إضفاء شرعية دولية للقرار ، و تثبيت كيانها السياسي في اطار القانون الدولي ودعم الكيان المحتل، حتى تكون حصن المنيع أمام التغلغل السوفياتي في المنطقة و جعله الحليف الإستراتيجي .

و قد تبنى الرئيس الأمريكي هاري ترومان، الذي شغل منصب الرئاسة لفترتين منذ عام 1945 حتى 1953 التزامًا دائمًا بضمان استمرارية الكيان الصهيوني ووعده بدعمه للحفاظ على بقاءه، و كان ينظر إلى الفلسطينيين على أنهم مجرد مشكلة لاجئين، وأن حقوقهم مع الدول العربية المجاورة، وأن الشعب الفلسطيني يشكل عائقًا في تنفيذ مخطط بلفور لإقامة وطن يهودي، و في السياق نفسه، أعلنت الإدارة الأمريكية في مارس 1949 أن الاتحاد السوفيتي كان يستغل مسألة اللاجئين الفلسطينيين لتقويض استقرار الشرق الأوسط.² ومن جانبه، لم تكن الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت متفقة مع توجهات ترومان، الذي كان يسعى وفقًا لمخطط اللوبي اليهودي. و قد رفض لويس أندرسون، المكلف بشؤون الشرق الأدنى، إقامة دولة يهودية في المنطقة العربية، لأنها ستؤثر سلبيًا على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وكان للوزير الأمريكي للدفاع فورستال كان نفس التوجه، واعتبر أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل سيضر بالعلاقات العربية-الأمريكية وسيضعف الدول العربية نحو الاتجاه السوفيتي؛ ومع ذلك، لم توقف هذه المعارضة النسبية للإدارة الأمريكية ترومان عن العمل على دعم سياسي وعسكري للكيان الصهيوني على حساب الدول العربية، خاصة بعد حرب عام 1948، التي جعلت الولايات المتحدة تزيد من دعمها للكيان بسبب قلقها من رفض العرب لدولة يهودية في وسط الشرق الأوسط، وقررت تحقيق التفوق العسكري لإسرائيل على حساب العرب، كما أن في هذه الفترة لم تسعى الولايات المتحدة لإقامة أي حل سياسي، و سعت لتقديم المساعدات الاقتصادية و الإغاثية لهم ، وقد تم عرض مشروع جورج مكفي George mcghee لتطوير الإقتصادي عام 1949، و الذي كان يهدف الى مساعدة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية³ ، مقابل مساعدة تلك الدول ماليًا لقبول اللاجئين ، لكن هذا المشروع تم رفضه من قبل الدول العربية، و قد انتهت فترة حكم ترومان دون تحقيق اي انتصار سياسي للقضية الفلسطينية ، بل بالعكس زادت الولايات المتحدة من دعم اسرائيل على حساب فلسطين .

¹ Charles D, smith, **palestine and the arab israeli conflict, second edition**, new york, martin Press, 1992, p144

² وجدي انور، الرؤية الأمريكية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ، (مذكرة دكتوراه، تخطيط و التنمية السياسية) ، كلية الدراسات العليا ، فلسطين ، 2019 ، ص 103

³ Charles D, smith, op , cit , p 45

و قد جاء حكم غريمه ايزنهاور الجمهوري في عام 1953 في فترة كان يشهد فيها الشرق الأوسط تغيرات سياسية ، بعد إطاحة ضباط مصر بالحكم الملكي و إعلان قيام حكم جمهوري مع ثورة ضد الأنظمة الموالية للغرب بدافع القومية العربية ، حيث كانت فترة حاسمة في تحديد الإدارة الأمريكية لتوجهاتها اتجاه الشرق الأوسط في ظل احتدام الصراع بينها و بين الإتحاد السوفياتي في المنطقة .

فسعى ايزنهاور الى دعم الكيان بشكل سلمي في المنطقة ، دون أن يحدث ذلك تأثير في علاقتها مع الدول العربية النفطية، حتى لا تخسر المنطقة لصالح السوفيات، مع استمرارها في رفضها حل سياسي للقضية الفلسطينية و تجاهلت حقوق الفلسطينيين في حق إقامة دولتهم ، كما نص عليه قرار التقسيم الأممي رقم 181 ، و أصرت على معاملة الفلسطينيين على أنهم لاجئين فقط ، و قد قدمت الإدارة الأمريكية في هذه الفترة بمشروع "جونستون 1953، و الذي أطلق عليه مشروع الإنماء الموحد لموارد نهر الأردن ، و كان يهدف هذا المشروع الى إيجاد حل إقليمي لتوزيع المياه الى اسرائيل ، وكذا إستغلال مياه نهر الأردن لتنمية من خلال إنشاء مشاريع الري و توليد الطاقة الكهربائية ، كما كان يفرض المشروع الى توطين عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن مع تقديم الدعم المالي لهذه الأخيرة¹، لكن فشل مشروع جونستون لم يبدد مطامع إدارة ايزنهاور في تقديم مشروع اخر لصالح مصر و الكيان يكون حل للصراع ، فقد قامت باقتراح مشروع " جاما " عام 1954 ، لإحلال السلام بين مصر و الكيان المحتل ، و تقريب وجهات النظر بين الطرفين ، لكن المشروع فشل بسبب قيام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة الجيش المصري في غزة في فبراير 1955² .

لكن تطور الصراع العربي الإسرائيلي بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ، دفع الإدارة الأمريكية الى تبني مشروع جديد إقتصادي أكثر منه سياسي ، و هو مشروع الرئيس ايزنهاور عام 1957 و الذي أطلق عليه مخطط لسلام الشرق الأدنى ، و كان هدف المشروع تقديم قروض اقتصادية لدول المنطقة من أجل التنمية الاقتصادية و قطع الطريق أمام الإتحاد السوفياتي لتغلغل في المنطقة فقط ، كما أن المشروع لم يشر الى تسوية القضية الفلسطينية كما إن تولى جون كينيدي السلطة في الولايات المتحدة عام 1961 التي لم تعمر طويلا أكثر من ثلاث سنوات قبل اغتياله، و لم تأتي بجديد على مستوى المسألة الفلسطينية ، حيث أن الرئيس الأمريكي كان تربطه علاقات قوية مع يهود أمريكا و اللوبي الصهيوني ، الذي ساندته بشكل كبير في تولى الحكم الولايات المتحدة ، و قد صرح

¹ فارس علي قواسمي ، قراءة تحليلية لمشروع التسوية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية ، مندى شرق ، استنبول ، 2020 ، ص 5

² المرجع نفسه ، ص 15

كيندي أن الصداقة مع اسرائيل هي ليست برنامج حزبي بل هي التزام قومي أمريكي¹ ، كما حاول حل الصراع عن طريق إيجاد حل لمسألة اللاجئين ، عن طرق التوطين أو تعويض المالي فقط .

و بعد اغتيال الرئيس كيندي، تولى نائبه ليندون جانسون Lyndon Johnson السلطة في الفترة ما بين 1963-1969، و المعروف عنه أنه شديد الحب لإسرائيل و اليهود لما كان نائب في المجلس الشيوخ الأمريكي حيث في هذه الفترة ازدادت أهمية اسرائيل بالنسبة للإدارة الأمريكية، و لم تشهد أي محاولات أمريكية لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، حتى تسوية مشكلة اللاجئين لم تبقى باهتمام السابق لدى الولايات المتحدة² و بعد الحرب 1967 التي كانت لصالح اسرائيل ، أرادت الولايات المتحدة التفرد في عملية التسوية حتى تضمن مصالحها و مصالح اسرائيل فبادرت بمجموعة من مشاريع التسوية أهمها :

1. مبادرة روجرز 1970 :

طرحت المبادرة في 09 ديسمبر 1969 من طرف وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز ، كان يهدف الى إجراء تسوية بين مصر و الكيان المحتل ، و انهاء حالة الحرب بين الطرفين ، و كانت ادارة الرئيس نيكسون تنوي إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي دون حل للقضية الفلسطينية ، كما كان هدف الرئيس الأمريكي إبعاد مصر من دائرة الصراع، و قد طرح روجرز مبادرته للسلام التي تكون تحت اشراف مبعوث أممي لتنفيذها و التي لخصها في النقاط التالية³ :

- وقف حالة الحرب بين مصر و اسرائيل ، مع تنفيذ وقف إطلاق النار
- انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي إحتلتها في حرب 1967
- وضع ترتيبات نهائية بالنسبة لقطاع غزة و الضفة الغربية مع انسحاب إسرائيل من سيناء
- إقامة مفاوضات تسوية بين العرب و الكيان ، برعاية أممية من أجل التوصل الى اتفاق الحدود بين الأطراف

- إيجاد حل للاجئين الفلسطينيين إما بالتوطين أو التعويض .

و قد لوحظ في المبادرة الامريكية أنها لم تشر اطلاقا الى الشعب الفلسطيني ، و الى اقامة دولة فلسطينية ، و ابقت فقط على تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

¹: John F. Kennedy, on Israel Zionism and Jewish Issue, New York, Herzl Press, 1965, p60.

² نكل عبد الهادي محمد ، موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية 1978-1993 ، ط 01، دار المعز للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015 ، ص 39

³ محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و اسرائيل -عواصف الحرب و عواصف السلام ، المرجع السابق ذكره ، ص 178

2. مبادرة كينسجر 1973

جاءت مبادرة كينسجر بعد حرب 1973 و محاولة اخراج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، و إبعاد الإتحاد السوفياتي من الشرق الأوسط ، و قد فتح وزير الخارجية الأمريكي قناة سرية بينه و بين السادات منذ 1972 عن طريق مستشار الأمن القومي المصري " حافظ اسماعيل " ، و كانت وكالة المخابرات الأمريكية تقوم بهذا الدور فعمل كينسجر بعد الحرب الى حمل مصر في مفاوضات مباشرة مع الكيان المحتل وإختراق الجدار العربي¹ و كانت محاولته إيجاد تسوية ثنائية قبل مؤتمر السلام الذي سينعقد في جنيف في نهاية سنة 1973 ، حيث إنعقد المؤتمر في 21 كانون الأول/ديسمبر 1973 ، بدون تمثيل فلسطيني في المؤتمر مما أدى الى فشله بعد يوم واحد فقط من إنعقاده ، في حين واصل كينسجر مبادرته في ظل فشل المؤتمر السلام، بتوصل الى اتفاق للسلام بين أطراف الصراع عندما تم عقد إنفاق سيناء في يناير 1974 ، للفصل القوات المصرية و الإسرائيلية ، و إتفاقية سيناء 2، و التي تم بموجبها فصل القوات السورية و الإسرائيلية ، حيث أن مكانة كينسجر تعززت، و تفرد بصنع القرار السياسية الخارجية بعد الإطاحة بالرئيس نيكسون على خلفية فضيحة وترغيت، حيث أن في هذه الفترة انفردت الولايات المتحدة بالوساطة العربية الإسرائيلية ، بعيدا عن الإتحاد السوفياتي و الأمم المتحدة .

3. اتفاقية كامب ديفيد 1978

جاءت إتفاقية كامب ديفيد كما ذكر سابقا ، في منتجع الأمريكي كامب ديفيد بحضور كلا من بيجين ، و السادات و الرئيس الأمريكي كارتر و إنتهت بتوقيع إتفاقية سلام ثنائية بين مصر و الكيان الصهيوني ، و قد جاء قبلها محاولات أمريكية لتسوية الصراع تمثلت في مشروع الرئيس كارتر الأول و الثاني عام 1977 ، و مشروع وزير الخارجية برجينسكي في نفس عام ، حيث حاول المشروعين إعطاء تصور أمريكي لحل الصراع ، و البدء في إجراء مراجعة شاملة للوضع في الشرق الأوسط، و المنطقة العربية حيث كان يحمل مشروع الرئيس الأمريكي الفائز في الإنتخابات 1977 ، التوصل الى تسوية شاملة للصراع بين العرب و الكيان ، و عدم الإعتماد على سياسية خطوة خطوة التي إتبعها كينسجر، و التي أثبتت فشلها في ما بعد في حين اعتمدت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر ، على خطين متوازيين لتسوية الصراع و هما إيجاد تسوية ثنائية بين مصر و اسرائيل ، و كذا وضع حل مؤقت لمشكلة الدولة فلسطين في الضفة الغربية و قطاع غزة² فقد غيرت حقبة الرئيس كارتر ما بين 1977-1981 الكثير من مجريات الصراع العربي الإسرائيلي ، و جعلت القضية الفلسطينية تأخذ منحى آخر ، فالأول مرة منذ قرار التقسيم عام 1947، إعترفت الإدارة الأمريكية بحق

¹ محمد حسين هيكال، المرجع السابق ذكره ، ص 192

² نكتل عبد الهادي محمد ، المرجع السابق ذكره ، ص 154

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

تقرير مصير الشعب الفلسطيني ، وإن لم تشر الى إقامة دولة فلسطينية ، كما استطاعت ادارة الأمريكية تحويل الصراع من قومي الى قطري بعدما استطاعت تحييد مصر من الصراع العربي الإسرائيلي .

4. المبادرات الأمريكية بعد اتفاق أوسلوا

قد غيرت إتفاقية أوسلو 1993 مجريات الصراع العربي الإسرائيلي، من حالة الحرب الى المفاوضات و التسوية السلمية ، و التي أدت الى إعتقاد أن حالة الصراع العربي الإسرائيلي انتهت بتوقيع الإتفاقية السلام بين الفلسطينيين و الإسرائيلين، لكن الواقع كان عكس كل التوقعات ، و أضحى إتفاقية أوسلو حبر على ورق ، و إستمرت إسرائيل في سياستها الإستيطانية، و فقدت السلطة الفلسطينية قدرتها على مواصلة النضال المسلح بسبب القيود التي فرضت عليها في إتفاقية أوسلوا ، و بقي الشعب الفلسطيني يعاني الأمرين ضياع حلم إقامة دولة فلسطينية ، و مواصلة الإحتلال الصهيوني إنتهاكاته على حقوق الشعب الفلسطيني .

أ. خطة كلينتون عام 2000

جاءت خطة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون التي سميت بمعايير كلينتون للسلام في نهاية ديسمبر عام 2000 ، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية، حيث تم عقد لقاء في البيت الأبيض و حضره الرئيس بيل كلينتون و معاونيه من الجانب الأمريكي، أما من الجانب الفلسطيني فكان ممثل بكل من رئيس الوفد صائب عريقات ، و محمد دحلان و سميح عباد ، و غيث العمري، أما الوفد الإسرائيلي فمثله كلامن شالمو ياني Shlomo Yanai ، و كلا من جيدي جيريشتان Gidi Grinstein بيني ميدان¹ فقد جاءت في المبادرة باقتراحات لتسوية السلمية بعد بؤادر فشل أوسلوا ، و كان المقترح الأمريكي يصبوا الى أن تقوم الدولة الفلسطينية على 96% من الضفة الغربية باستثناء القدس ، كما اقترحت المبادرة عودة اللاجئين في المناطق المسيطر عليها فلسطينيون ، و تنفيذ قرارات الأمم المتحدة و التزام بها خاصة قرار 242 و 338 ، وقد لقت المبادرة قبول الطرفين لكنها إنتهت و فشلت مع انتهاء حقبة الرئيس كلينتون .

ب. خارطة الطريق لجورج بوش 2003

لقد جاءت فترة رئاسة جورج بوش الابن للولايات المتحدة ، عقب فترة تحولات مهمة عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و المتغيرات المرحلة التي فرضت صياغة استراتيجية الأمن القومي

¹ Clinton Proposal on Israeli-Palestinian Peace , Stable URL

https://www.usip.org/sites/default/files/Peace%20Puzzle/10_Clinton%20Parameters.pdf (Consultation on07/06/2023)

الأمريكي بما يتماشى مع تهديدات الغير دولاتية التي تعرفها البيئة العالمية، وانتقلت فكرة الأمن القومي الأمريكي من نطاق داخلي إلى عالمي، حيث تحولت من مفهوم الردع والاحتواء إلى استراتيجيات الحروب الاستباقية، خاصة في الدول التي تشكل خطرًا على الأمن العالمي وتعتبر داعمة للإرهاب من المنظور الأمريكي. بناءً على ذلك شنت الولايات المتحدة الحروب على أفغانستان والعراق تحت ذريعة مكافحة الإرهاب العالمي، وحماية الأمن القومي الأمريكي، وكان الهدف من هذه السياسة هو تغيير العالم الإسلامي بشكل أساسي.

أما على صعيد القضية الفلسطينية، فقد تولت إدارة جورج بوش الابن السلطة في ظل اشتعال الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، والتي كانت أحداثها لا تزال مستمرة. في هذا السياق، فاز أرييل شارون برئاسة الحكومة الإسرائيلية، مما أثر بشكل كبير على مفاهيم المحافظين الجدد وأثر على رؤية الإدارة الأمريكية لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.¹

و قد ارتكزت رؤية بوش لتسوية على إصلاح السلطة الفلسطينية أولاً ، عن طريق إزاحة ياسر عرفات من السلطة - و التي خططت مع إسرائيل لتسميمه - و إيجاد خليفة له يكون مرناً في التعامل مع الولايات المتحدة و إسرائيل بخصوص التسوية، و هذا ما وجدته الإدارة الأمريكية في عباس أبو مازن ، حيث أن الفترة الأولى من رئاسة بوش الابن لم يكن الإهتمام كلي بتسوية نهائية للصراع الذي اعتبرته طريقه مسدود في ظروف الراهنة ، لكن رغم ذلك سعت الإدارة الأمريكية بمحاولات لتسوية عن طريق ارسال مبعوثين للمنطقة لتقصي الحقائق برئاسة السيناتور جورج ميشل، و الذي دعت فيه السلطة الفلسطينية الى إنهاء كل أعمال العنف من أجل التوصل الى حل و تسوية ، في المقابل دعت اسرائيل الى وقف عملية اقامة توسعة و بناء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية² ، فكانت تهدف الإدارة الأمريكية الى إنهاء العنف و المقاومة الفلسطينية بدون شروط ، و دون وضع خطة نهائية للسلام ، أو مطالبة اسرائيل بوقف العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين.

ت. مؤتمر انابوليس 2007

جاء المؤتمر في مدينة انابوليس في ولاية ميلند الأمريكية في نوفمبر 2007 ، و كان الهدف منه إبقاء الدول العربية الى جانب الولايات المتحدة ، بعدما أقدمت الولايات المتحدة على تصفية الرئيس العراقي صدام حسين ، حيث قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس بزيارة مكوكية للمنطقة ، و وعدت الدول العربية بإيجاد تسوية نهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي قبل 2008 ، و أكدت حرص على إعادة بعث المفاوضات من جديد بعد تعثر

¹ نيل محمود السهلي ، الإدارة الأمريكية و قضية القدس ، ط02 ، الباحث للدراسات ، بيروت ، 2006 ، ص 18

² المرجع نفسه ، ص 20

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

مبادرة خارطة الطريق 2002 ، و قد حاول جورج بوش تلميع صورته أنه محب للسلام و ليس رجل حرب فقط فقد أعلن في جويلية 2007، الى دعوة لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط في خريف 2007 ، و قد جاء المؤتمر بعد عدة متغيرات سياسية في المنطقة ، منها نجاح الساحق لحماس في إنتخابات 2006 ، و رفض الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني التعامل معها ، و العمل على تقييدها و قطع الوصال الوحدة الفلسطينية بعد دعوة حضور محمود عباس للتشاور حول المؤتمر فقط ، و ذلك من أجل إستغلال حالة الإنقسام الفلسطيني و دعم تيار التسوية ، و كذا فشل الأمريكي العسكري في العراق ما جعل الإدارة الأمريكية تفكر بالخروج بشرف من العراق، و عدم السماح لإيران باستيلاء على العراق عن طريق حلفاء العرب، و كذا فشل العسكري الإسرائيلي في لبنان أمام حزب الله في يوليو 2006¹ .

و قد عرف المؤتمر مشاركة 49 دولة منها ستة عشر دولة عربية، وجهت لها الدعوة (الجزائر مصر . تونس موريطانيا ، المغرب ، ليبيا ، اليمن ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، السعودية ، الكويت ، قطر ، المغرب ، البحرين الإمارات العربية) ، إضافة الى الجامعة العربية ممثلة بأمينها العام عمرو موسى ، و منظمة المؤتمر الإسلامي .

حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أن الهدف من المؤتمر هو إعادة إحياء خارطة الطريق واستئناف مفاوضات السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني للتوصل إلى حل نهائي قبل نهاية عام 2008. كما تعهد بوش بالمساعدة في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، مع تشكيل لجنة ثلاثية لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات.

وأكد بوش أن وثيقة التفاهات الثنائية قد أُجرت بين الطرفين بفضل تدخله الشخصي، وتعهد بإنهاء الصراع وإقامة دولتين: إسرائيلية وفلسطينية، جنبًا إلى جنب، قبل انتهاء ولايته في عام 2009. كما شدد على التزام الإدارة الأمريكية بضمان أمن الكيان الصهيوني.

وفيما يتعلق بالدول العربية المشاركة في المؤتمر، أكد بوش على ضرورة دعم محمود عباس في صراعه على السلطة مع حركة حماس. وأشار إلى أن اللجنة التوجيهية ستبدأ العمل اعتبارًا من 12 ديسمبر 2007، على أن يتواصل الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في اجتماعاتهما كل أسبوعين لمتابعة المفاوضات وتقديم الدعم اللازم لهما. من جهته، دعا محمود عباس إلى الاعتماد على مخرجات المؤتمر كطريق لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ، و إنهاء الإحتلال للأراضي الفلسطينية ، كما أكد عباس أن تطبيق قرارات الأمم المتحدة خطوة أساسية لإقامة دولتين فلسطينية، و إسرائيلية تعيشان في سلام .

¹ تقرير معلومات، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين انابوليس و قمة العربية في دمشق 2007-2008 ، ت: محسن صالح ، مركز البحوث للدراسات و

الإستشارات ، بيروت ، 2008 ، ص 7

و قد انتهت فترة حكم بوش الابن دون تحقيق اي تقدم في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ، بل زادت في حقد الشعوب الإسلامية على الولايات المتحدة الأمريكية، التي اهتمت شعوب الدول الإسلامية بالإرهاب و التطرف و العنصرية .

ث. عملية السلام الأمريكية في عهد الرئيس أوباما 2008-2016

إن الإرث الثقيل الذي تركه جورج بوش الابن لإدارة أوباما خلال فترة حكمه ، خصوصا في تعامله و سياسته مع الدول العربية و الإسلامية ، و الذي حاولت فيه الإدارة الأمريكية فرض أجندتها لصالح الكيان المحتل، جعلت إدارة أوباما تسعى لتصالح مع الشعوب العربية، و الإسلامية ، في تقديم صيغة توافقية لتسوية القضية الفلسطينية¹ فقد سعى أوباما الى تحسين صورة أمريكا في المنطقة، من خلال عزمه على حل النهائي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، رغم كل الجهود و المحاولات السابقة للإدارة الأمريكية التي باءت بالفشل، فقد أرسل أوباما السيناتور الأمريكي جون ميشل مبعوثا خاصا للسلام في الشرق الأوسط ، و قد أعلنت إدارة أوباما عن بدا المفاوضات من جديد بعد توقفها إثر العدوان الإسرائيلي على غزة في 2008 ، و أشرف ميتشل في بعث محملت مفاوضات الحل النهائي في سبتمبر 2010، لكنها تعثرت بعد شهر فقط من إنطلاقها، كما جاء في تصريح نائب الرئيس الأمريكي " جو بايدن " أمام لجنة العلاقات العامة الإسرائيلية الأمريكية في ماي 2011 ، على ضرورة التوقف في بناء المزيد من المستوطنات ، و العمل على إيجاد صيغة نهائية لتسوية تقرر بحل الدولتين ، كما حملت نظرة أوباما السير وفق نهج أنابوليس، و هي تحقيق تقارب عربي - إسرائيلي بعيدا عن عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية كما جاءت إستقالة ميشل من اللجنة المكلفة بتحقيق السلام في الشرق الأوسط في ماي 2011، دليل على تحول في رغبة الإدارة الأمريكية في إيجاد حل للتسوية الإسرائيلية الفلسطينية ، هذا ما يؤكد على أن الضغط اللوبي اليهودي كان واضح على سياسية أوباما في فترته رئاسته الأولى، اتجه القضية الفلسطينية حيث لم تكن هنالك أي مبادرة واضحة لتسوية النزاع، و قد اكتفت فقط بالخطابات الرنانة التي تدعو للحوار و التسوية ، و تعاملت مع القضية الفلسطينية وفق التقاليد الأمريكية التي تعتبر اسرائيل قضية داخلية²

كما جاءت فترة رئاسة أوباما للعهد الثانية في 2012 بتعيينه جيمس بيكر كوزير للخارجية الأمريكية ، خلفا لهيراري كلينتون، و المعروف عنه في مواقفه إتجاه حل الدولتين ، حيث تقدم بمشروع تضمن إقامة دولة فلسطينية و عاصمتها القدس الشرقية، مقابل إعتراف الفلسطينيين بالكيان المحتل، مع بقاء المستوطنات الإسرائيلية تحت الوصاية الإسرائيلية ، و فرض تواجد قوات دولية على الحدود بين الدولتين ، كما قدم مشروع اقتصادي لصالح الفلسطينيين

¹ عمار شرعان، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2018 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية ، برلين، 2018، ص 101

² المرجع نفسه ، ص 103

من أجل تقديم تنازلات سياسية لصالح الكيان، إلا أن خطة كيري فشلت بسبب تمسك الفلسطيني بالمطالب السياسية و هي العودة الى حدود 1967، و التعتن الإسرائيلي على المطالب الفلسطينية ، كما تزامنت فترة الرئاسة الثانية لأوباما مع إنطلاق الحرك الشعبي العربي، و تفكك العديد من الأنظمة العربية و دخولها في أزمت داخلية ، مما تسبب في ضعف الموقف العربي و الفلسطيني ، بالمقابل ازدياد الضغط الأمريكي على الأنظمة العربية المهارة لتقدم المزيد من التنازلات، و جرهما نحو تطبيع علاقاتها مع اسرائيل ، دون احراز أي تقدم في ملف التسوية .

وقد انتهت فترة حكم أوباما دون التوصل الى أي إتفاق يقضي بالحل العادل للقضية الفلسطينية، رغم الأمال التي كانت معلقة عليه ، كما يمكن القول أن قطاع غزة تعرض لثلاث حروب في ظرف ثمانية سنوات كان فيها أوباما رئيس للولايات المتحدة ، لكن لم يتخذ اي خطوة ردعية ضد العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين ، و اعتبر ما تقوم به إسرائيل هو دفاع عن النفس من هجمات التي تقومها حماس على الكيان المحتل .

ج . القضية الفلسطينية في عهد دونالد ترامب 2017-2021

قد اتخذت مسألة التسوية الفلسطينية مسارا جديدا في عهد الرئيس الأمريكي ترامب ، مخالفا بذلك المواقف الأمريكية التقليدية المؤيدة لحل الدولتين¹ ، حيث اتخذ ترامب موقفا و سلوك سياسي مخالفا لسابقه و لتوجهات السياسية الخارجية الأمريكية التي تحكها ضوابط، وقد كان ترامب قد اتخذ موقفا اتجاه القضية الفلسطينية قبل انتخابه رئيس للبلاد، و أثناء حملته الإنتخابية في 2016 ، حيث كان يؤيد الإستيطان الإسرائيلي في الضفة و القطاع ، و دعى إلى محاربة كل من يهدد أمن الكيان الصهيوني ، كما تجاهل كل مطالب الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ، و ضمان حقوقه و لم تكن له نية لحل المسألة الفلسطينية بل فقط تحقيق أهداف اسرائيل التوسعية و السياسية ، بما يتوافق مع رؤية الإسرائيلية المعلنة و الخفية .

و خلافا لسياسة أوباما فعل ترامب قرار الكونغرس الصادر عام 1995 الذي يصف القدس عاصمة الكيان ، و اعتراف عند وصوله لسدة الحكم في 2017 أن القدس الموحدة عاصمة الكيان المحتل، و أمر بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب الى القدس في 2018² في قرار صادم و غير مدروس .

كما أصر ترامب على طمس القضية الفلسطينية سياسيا، و اعتبارها قضية إنسانية فقط، مع محاولته توظيف المال الخليجي في فلسطين، من أجل إعمار و التنمية الإقتصادية في مناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، في

¹ عمار شرعان ، المرجع السابق ذكره ، ص 151

² هكذا تملص ترامب من ارث اوباما (2019) ، الجزيرة نت ، نقلا عن ، <https://www.aljazeera.net/politics/2019/11/20> تم اطلاق في

المقابل عدم المطالبة بحقوق السياسية و إقامة دولة فلسطينية، أو المطالبة بوقف الإستيطان، حيث أن ترامب أراد إضفاء الطابع الإقتصادي على عملية السلام عوض الطابع السياسي ، كما فرضت الإدارة الامريكية على الأنظمة العربية المضي قدما في التطبيع مع الكيان الصهيوني سياسيا و اقتصاديا ، حيث أن تناقضات و تجاذبات إدارة ترامب عصفت بسياسية الأمريكية إتجاه القضية الفلسطينية التي ارتبطت بها منذ 1967، حيث طرحت أفكار التسوية وفق ميول ترامب ، و انخيازه الأعمى لإسرائيل، و هذا عكس كل رؤساء الولايات المتحدة بما فيهم من كانوا أشد قريبا من الصهيونية¹ ، و كان تعاطيه مع مسألة الفلسطينية وفق مقارنة ترى أن تحقيق السلام الفلسطيني غير ممكن حاليا؛ إلا إذا تحقق التقارب الإسرائيلي الخليجي أولا ، و ثانيا محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة وفق تحالف عربي اسرائيلي أمريكي، حيث كان ترامب يريد تطبيع عربي مجاني مع الكيان دون تقديم هذه الأخير تنازلات في سبيل حل القضية الفلسطينية، حيث كانت سياسية ترامب منسجمة مع سياسة اليمين المتطرف الإسرائيلي و أهدافه .

ح. القضية الفلسطينية في عهد "جو بايدن" 2022-2023

تزامنت بداية حكم بايدن للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية في 2022 ، مع مجموعة متغيرات دولية و الإقليمية عرفها العالم بصعود التحالف الصيني الروسي، في إشارة الى العودة لنظام التعددية القطبية ، في مقابل تراجع الهيمنة الأمريكية الإقتصادية و العسكرية على العالم ، كما أن إنغماس الولايات المتحدة في الأزمة الأوكرانية أبانت عن تراجع قوتها المعهودة، ما جعلها تقلل من إهتمامها بقضايا الشرق الأوسط خاصة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي .

كما ازدادت مخاوف الولايات المتحدة في ظل توجه حلفاءها في الشرق الأوسط ، الى المحور الروسي الصيني خاصة السعودية، و دول الخليج ما أجبر إدارة بايدن على إعادة رسم سياستها الخارجية في الشرق الأوسط ، وفق التغيرات الدولية الجديدة ، حيث أن القضية الفلسطينية لم تكن ضمن حسابات بايدن في زيارته للمنطقة في يوليو 2022² ، رغم أن آمال كانت معلقة عليه بعد فوزه على ترامب المساند للإستيطان الصهيوني، كما أن إدارة بايدن لم تتراجع عن قرار نقل السفارة الأمريكية الى القدس، و لم تتخذ أي خطوات من أجل إعادة بعث مفاوضات التسوية ، كما لم تقم بأي ضغط على اسرائيل في وقف العمليات الإستيطانية .

كما أن بايدن كان يسعى الى دمج الكيان - الحليف الإستراتيجي - في المنطقة العربية خاصة مع دول الخليج عسكريا و اقتصاديا ، مع دفع السعودية الى التطبيع مع الكيان المحتل لمواجهة ايران في المنطقة ، لكن المسعى

¹ مجموعة مؤلفين ، فلسطين دوليا صعود اليمين في العالم و اعادة رسم التحليلات ، د.ط ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 2018 ، ص142

² كرم قرط ، قضية الفلسطينية في جولة بايدن .. الرؤية و الدلالات ، مركز الرؤية للتنمية السياسية، نقلا عن <https://vision-pd.org>

الأمريكي تلاحش في ظل التقارب الإيراني السعودي برعاية صينية، الذي عقد في مارس 2023 ، ما ينبأ بحدوث تكتلات جديدة في الشرق الأوسط تكون في صالح القضية الفلسطينية، خاصة و أن السعودية تسعى الى رسم منظومة إقليمية و دولية وفق سياسية جديدة، و التي تتمثل في إنهاء التوتر في العلاقات مع الفواعل الإقليمية خاصة تركيا و إيران ، مع توسيع التحالفات دوليا خاصة مع الصين و روسيا، و إبقاء على العلاقة الوطيدة مع الولايات المتحدة¹ ، من جهتها تسعى ايران الى إفشال المسعى الأمريكي الإسرائيلي في محاصرتها اقليميا ، و بناء علاقات جيدة مع العالم العربي عبر البوابة السعودية .

لكن تطورات حرب على غزة في 07 أكتوبر 2023 و العدوان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية ، وضحت للعالم أجمع موقف الولايات المتحدة اتجاه الكيان الصهيوني ، حيث أكد العدوان الصهيوني على غزة الذي تقودها دولة الإحتلال الصهيوني بالوكالة من قبل الولايات المتحدة أمريكية و الغرب ، و كشفت حقيقة الأكاذيب و الإدعاءات الغرب ، خاصة بالديمقراطية و حقوق الإنسان ، و العدالة ، و حرية التعبير، حيث أن الدعم الكبير التي تقدمه الولايات المتحدة و الغرب لإسرائيل سواء على مستوى السياسي برفض مرور أي قرار يدين دولة الإجرام في مجلس الأمن ، و ضغط على الدول الأخرى الى عدم مقاطعة الكيان المحتل ، أو على مستوى العسكري بالدعم بالأسلحة المتطورة و لوجيستية، لمواصلة الكيان المجرم أعماله الوحشية و الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني ، يؤكد نية الولايات المتحدة في التعامل مع القضية الفلسطينية ، كما بينت الولايات المتحدة أنها ستبديد الشعب فلسطيني كله من أجل بقاء الكيان الإستيطاني، و أكدت أن هدف الولايات المتحدة هو بقاء الكيان الصهيوني و تصفية القضية الفلسطينية بكل الوسائل المتاحة ، و إن عملية الإبادة الجماعية و التطهير العرقي الذي يشنه الكيان المحتل بدعم الولايات المتحدة دلالة واضحة ، على خرق الولايات المتحدة لكل المواثيق الدولية ، و لكل الإدعاءات المشبوهة التي كانت تطالب بها في أوكرانيا و في مناطق أخرى ، و المتعلقة بحماية المدنيين و حقوق الإنسان، و ماشابه من أكاذيب تطبقها على الدول الضعيفة ، و لكن هذه الإدعاءات تختفي حينما يتعلق الأمر بكيان الصهيوني ، و بالشعب الفلسطيني ، و إن ما تقوم به الولايات المتحدة من جرائم إنسانية في فلسطين، في ظل صمت دولي يؤكد أن العالم ما زال محتل من قبل القوى الكبرى و الولايات المتحدة الأمريكية ، و قد كشف طوفات الأقصى المبارك الوجه الحقيقي للإدعاءات الأمريكية التي كانت تترص بها على الدول الضعيفة و تطالب بتطبيقها ، وكان تهديد العلني لقضاة محكمة العدل الدولية من قبل الإدارة الأمريكية، في

¹ التقرير الإستراتيجي ، افاق التقارب السعودي الإيراني و انعكاسه على القضية الفلسطينية ، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات العدد 133 ، أبريل 2023 ، ص 11

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

حالة إصدار أوامر قبض في حق مجرمي الكيان الصهيوني ، دليل قطعي على دنس الإدارة الامريكية لكل المبادئ و الموثيق التي كانت تنادي بما لعقود من الزمن

المطلب الثالث : التحولات الدولية و الإقليمية و انعكاسها على القضية الفلسطينية

إن التجاذبات الجيوسياسية في الشرق الأوسط كانت لها انعكاسات على القضية الفلسطينية، و على تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، لما تملكه القضية من تأثيرات على المستويين الإقليمي و الدولي، و ذلك مرده الى أصول الدينية التاريخية للصراع ، و التي تتداخل فيه القوى إقليمية في المنطقة سواء لإرتباطات دينية أو سياسية ، حيث سنحاول في هذا المطلب التطرق الى أهم الأحداث الدولية في المنطقة ، و انعكاساتها على القضية الفلسطينية و التي كانت من أهمها .

• حرب الخليج الأولى

شهد الشرق الأوسط في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات تحولات كبيرة أثرت على القضية الفلسطينية. من بين هذه التحولات، اندلاع الحرب الخليجية الأولى بين العراق وإيران، التي استمرت ثماني سنوات بدءًا من عام 1980. هذه الحرب كلفت العراق خسائر مادية ضخمة، حيث بلغت ديونه لدى فرنسا حوالي 23 مليار دولار بحلول عام 1985.

وكانت فرنسا الممول الرئيسي للعراق بالأسلحة والطائرات، و بررت الحكومة الاشتراكية الفرنسية دعمها للعراق بأنه يهدف إلى تشكيل حاجز لمنع انتشار الإسلام المتطرف في المنطقة العربية، خاصة وأنه قد يمتد إلى المغرب العربي الذي تربطه بفرنسا علاقات قوية.¹

حيث أن هذه الحرب أدت الى تضائل دور العراق و السعودية في المنطقة و حيال القضية الفلسطينية ، خاصة و أن العراق كان الداعم الرئيس الأول للقضية الفلسطينية ماديا و معنويا في الشرق الأوسط، بعد انسحاب مصر كما أن الترسانة العسكرية التي يمتلكها العراق جعلته القوة الأولى في المنطقة ، و نفس الأمر بالنسبة لسعودية و دول الخليج التي عملت في هذه المرحلة على دعم العراق ماليا و عسكريا ، حيث وصل قيمة المساعدات التي قدمتها دول الخليج للعراق حوالي 50 مليار دولار، لحسم تفوقه على النفوذ الشيعي الإيراني في المنطقة ، خاصة و أن السعودية و دول الخليج كانت متخوفة من المد الشيعي في المنطقة أكثر من الإحتلال الصهيوني للأراضي العربية ، و في نفس الوقت حذرة من نجاح العراقي في إيران لأن ذلك سيقوي نفوذ صدام حسين الطامع في ضم الكويت الى الأراضي العراقية و بالتالي يصبح البعث المهتد الأول لأنظمة الملكية الخليجية² ، حيث أصبح هاجس الأممي لدول الخليج بين نفوذ إيراني و تفوق العراقي ، فعملت دول الخليج على تطويق المد الشيعي، من خلال تأسيس مجلس التعاون الخليجي في 1981 بين الدول الست المؤسسة (السعودية ، عمان ، البحرين ، الإمارات العربية ، قطر ، الكويت) وذلك إستجابة للتطورات الجيوسياسية و أمنية في المنطقة، خاصة أن إيران أضحت

¹ هنري لورنس ، المرجع السابق ذكره ، 375

² المرجع نفسه ، ص 380

المهدد الأمني لدول الخليج ، و كذا حاجتها لتشكيل حاجز أمني مشترك بعد الفراغ الذي تركتها الجامعة العربية بعد نقلها من مصر الى تونس¹ وخروج مصر من الجامعة العربية بسبب معاهدة كامب ديفيد، و تطورات الصراع العربي الإسرائيلي ، هذا ماجعل الدعم العراقي و السعودي للقضية الفلسطينية ينخفض ، وأسند الدور لسوريا لقيادة العمل العربي ضد الكيان الصهيوني، بعدما تم استبعاد مصر من الموقف العربي الموحد ، وقد عمل الأسد خلال هذه الفترة الى إعادة تشكيل توازن القوى في المنطقة عبر تسليح الجيش السوري بأحدث الأسلحة السوفياتية ، و تفعيل وصايته السياسية و العسكرية على منظمة التحرير الفلسطينية و لبنان ، من أجل كسب تفوق عسكري و بشري على الكيان لاستعادة الأراضي العربية ، كما كان الأسد يرهان على جبهة الصمود العربي و بلدان النفط لدعمه ماديا لمواجهة الإحتلال الصهيوني ، حيث تطورت القوة العسكرية لسوريا ما بين 1982 و 1986 الى أكثر من 90 % فالتعداد الجيش إرتفع الى 400 ألف جندي بعدما كان 220 ألف فقط عام 1982 و طائرات الحربية الى 650 طائرة بعدما كانت 450 طائرة ، في حين ارتفع عدد المدافع من 2500 مدفع الى 4000 مدفع² ، لكن أعباء الحرب العراقية الإيرانية ، و انخفاض أسعار النفط في الثمانينات ، انعكست على تقلص الدعم العربي الخليجي لسوريا و أضحت تتحمل أعباء التسليح لوحدها مما أثر على الإقتصاد السوري .

لكن مع إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، بنجاح عراقي باهر، و انهزام إيراني و تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 598 أغلقت حرب الخليج الأولى أوزارها ، و انتهى بذلك دور السوري بتوجيه و قيادة الصراع العربي بعودة العراق الى الواجهة العربية مفعمة بنجاح عسكري و سياسي ضد إيران ، و أعلنت نفسها قوة الإقليمية الأولى في المنطقة هذا ما جعل سوريا تغير سياستها بقبول التفاوض مع الكيان في ظل تراجع الدعم السوفياتي لها ، و علاقاتها السيئة مع النظام العراقي بسبب دعمها ايران في الحرب، و بروز تحالف عربي يضم كلا من مصر و العراق و اليمن و الأردن عام 1989³ ، أما من جانب منظمة التحرير الفلسطينية فقدت الدعم العربي اللازم في حربها عام 1982 ضد الإجتياح الإسرائيلي في لبنان، و عرفت نهاية الحرب خروج مأسوي للمنظمة من لبنان ، و تفكك جهازها العسكري و القيادي، و أصبحت قيادة المنظمة بعيدة عن مسرح العمليات بعد أن أستقرت في تونس، لكن عودة العراق الى الساحة العربية أعطى نفس جديد للمقاومة الفلسطينية ،و خاصة وأن عودة العراق تزامنت

¹ عمر حسن ، مجلس التعاون الخليجي : دواعي التأسيس من وجهة نظر رسمية (2014)، مركز الجزيرة للدراسات ،نقلا عن <https://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath> (م) اطلاع في 2023/05/05

² هنري لورنس المرجع السابق ذكره ، ص 386

مع تصاعد الإنتفاضة الشعبية التي اندلعت عام 1987 و التي جعلت منظمة التحرير تبني قواعدها عسكرية الداخلى الأراضى المحتلة .

• حرب الخليج الثانية 1990 و تغيير النظام الدولى

أثرت التحولات البيئية السياسية التي ظهرت في بداية التسعينات القرن الماضي، على مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وخاصة حدثين مهمين ، أول متمثل بالغزو العراق للكويت و مساندة منظمة التحرير له ، وخروج العراق منهزما من هذه الحرب مع حصار سياسي و اقتصادي أثر عليه في ما بعد، و ثانيا هو إختيار القطبية الثنائية و هيمنة الولايات المتحدة على المسرح الدولي كقطب وحيد في العالم ، و بالتالى انعكاس السلي على الصراع العربى الإسرائيلي باعتبار اسرائيل حليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهي التي تؤمن لها التفوق العسكرى و السياسى في صراعها مع العرب ، حيث سعت الولايات المتحدة أمريكية لفرض ترتيبات سياسية و أمنية و إقتصادية، و ذلك للحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة¹ ، و كانت بداية ذلك بترتيبها لتسوية إسرائيلية عربية للنزاع بما يتماشى مع مصالحها، و طموح اللوى الصهيونى .

فقد جاء الإجتياح العراقى للكويت عام 1990 في عز الإنتفاضة الفلسطينية، و التي كان قد مر على إندلاعها حوالي ثلاث سنوات مما أدى الى انقسام العالم العربى، بين معارض و مؤيد للإجتياح ، و انعكس ذلك على القمع الإسرائيلي للفلسطينيين في ظل توجه العالم لما يجرى في الكويت .

وقد اصطدم الطموح القومى العراقى بمصالح الأمريكية في الخليج ، فكانت أمريكا تريد توظيف التفوق العسكرى العراقى ضد ايران فقط ، حيث اعتبرت أمريكا أن سيطرة العراق على الكويت، يضر بمصالحها البترولية في المنطقة خاصة و أن الولايات المتحدة كانت قد نشرت قواتها البحرية في بحر الخليج عام 1987، لحماية مصالحها ، بعدما تعرضت سفنها التجارية لمخاطر جراء الحرب العراقية الإيرانية ، كما اعتبرت الولايات المتحدة سيطرة العراق على الكويت يضاعف قوة العراق ، و يزيد في إحتلال توازن القوى في الشرق الأوسط لصالح دولة عربية على حساب اسرائيل² ، فالغرب بقيادة الولايات المتحدة كان هدفه الحفاظ على توازن القديم يضمن لإسرائيل استمرار دون تهديد من قوة إقليمية أكبر منه في المنطقة ، خاصة و أن حرب الخليج كانت بعيدة عن اسرائيل إلا أنها أسقطت نظرية الإسرائيلية القائمة على أمن الحدود ، بعدما استطاعت القوات العراقية ضرب تل أبيب في العمق

¹ ماجد الكيالى ، الخطاب العربى في مواجهة اسرائيل ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد 12 ، العدد ، 48 ، 2001 ، ص 67

² Robert Fisk, **The Great War for Civilisation: The Conquest of the Middle East**, Alfred A. Knopf, , usa , 2005 , p 255

بصواريخ بعيدة المدى ، و أضحت إسرائيل مهددة في عمقها الإستراتيجي لأول مرة منذ نشأتها ما جعلها تعيد نظريتها الأمنية وفق حسابات إقليمية تقوم على أساس التفوق العسكري في المنطقة .

كما كانت ردة فعل الإجتياح العراقي للكويت في الساحة الإقليمية و الدولية عنيف و غير منتظر، بالنسبة للعراق فالدول الخليجية العربية كانت تنظر لغزو العراقي، أنه خطر عليها بعد الكويت خاصة الإمارات الخليجية الصغيرة التي تفتقد للقدرات العسكرية و البشرية التي تمكنها من الدفاع عن نفسها من القوة العراقية، و السعودية كانت تنظر للعراق أنه يهدد نظامه السياسي، ككل في ظل سياسة الإستعمارية الجديدة التي يعتمدها في المنطقة خاصة أن العراق أضحي قوة إقليمية في المنطقة بعد هزيمته لإيران، في حرب الثماني سنوات ، فالغزو العراقي للكويت كان بأطماع سياسية و اقتصادية وتاريخية ، فالجانب السياسي كان يتمثل في إرادة العراق في فرض قوتها السياسية في المنطقة من خلال نشر قواعد عسكرية تمكنها من سيطرة على بحر الخليج و بالتالي على دول المنطقة حيث أن صدام كان يريد جعل العراق القوة الإقليمية الأولى في المنطقة ، أما البعد الإقتصادي فكان يتمثل في إرادة العراق السيطرة على آبار النفطية الكويتية لتغطية العجز الإقتصادي التي وقعت فيه ، بسبب حرب الإيرانية و الذي أوقع العراق في مديونية فاقت 100 مليار دولار¹ ، كما أن العراق اتهم الكويت و الإمارات المتحدة انها تتبع سياسية نفطية معادية لمصالح العراق، و أنها تغرق السوق العالمية بالنفط لتخفيض من أسعاره، أما البعد التاريخي فيتمثل في إعتبار العراق أن الكويت ولاية عراقية منذ العهد العثماني كانت تابعة للبصرة، و أن الإحتلال البريطاني هو من جعل الكويت إمارة مستقلة عن العراق² فتشعب الأسباب السياسية و الإقتصادية التي دفعت بالعراق للإحتلال الكويت، أعطت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لدخول المنطقة، و إخلال في ميزان القوى لصالح اسرائيل فالسياسة أمريكية كانت مبنية على إبقاء اسرائيل القوة الإقليمية الأولى في المنطقة دون منافس ، و ذلك للحفاظ على مصالحها، لذلك عملت على منع بروز أي قوة اقليمية في المنطقة، و بروز العراق كقوة سيزيد من متاعب الولايات المتحدة سياسيا و اقتصاديا، و يؤثر على الصراع العربي الإسرائيلي لصالح العرب ، لذلك سعت إدارة جورج بوش لخوض الحرب ضد العراق تحت المظلة الأممية، و فرض الولايات المتحدة كقطب وحيد في نظام العالمي الجديد، و تحقيق طموح اسرائيل بتدمير القوة عسكرية العراقية ، و إخراجها من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي نهائيا

3

¹ عبد الله مشعل العنزي ، نشأة الكويت السياسية و ادعاءات العراقية ، مجلة العلوم الإجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد 24 ، العدد 02 ، 1996 ، ص 33

² Salem Al Jabir Al Sabah, **Les Emirats du Golfe, Histoire d'un Peuple**. Paris Fayard, 1980 , p 115 .

³ شيخاوي سليم ، أمن الخليج في السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة 1990-2009 ، (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ،

كما أن انكماش الدور الخارجي للإتحاد السوفياتي، وإنغماسه في مشاكله الداخلية كانت بداية الإعلان عن تفككه و انهياره ، و هذا ما إنعكس على حلفاءه العرب سوريا، و العراق ، و منظمة الفلسطينية الذي وجدوا أنفسهم دون حليف قوي ، كما كانوا سابقا عكس الكيان الصهيوني الذي زادت قوته بسبب هيمنة حليفها الإستراتيجية على النظام العالمي ، ما دفع العرب خاصة سوريا و منظمة التحرير الى قبول مقترح التسوية الأمريكي عام 1991، و دخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل من منطلق ضعف ، و خاصة منظمة التحرير التي خسرت الدعم الخليجي، و الدولي بسبب مساندتها للعراق ضد الكويت .

• التغيرات السياسية في الشرق الأوسط بعد سنة 2000

• عودة تركيا للساحة الدولية

حملت الألفية الثانية العديد من التغيرات السياسية في منطقة، وأبرزت قوى إقليمية على الساحة الجيوسياسية كانت لها تأثير مباشر على الصراع في المنطقة خاصة الصراع العربي الإسرائيلي ، بعدما شهدت المنطقة ارهاصات مؤثرة بعد نهاية حرب الخليج الثانية ، فكان بداية عام 2000 بروز حزب إسلامي في تركيا ، متمثل في حزب العدالة و التنمية الذي إنقض على سدة الحكم في تركيا العلمانية، و أزاح سيطرة المؤسسة العسكرية التركية على مقاليد الحكم منذ 2002¹ ، و كذا التغيرات السياسية الكبيرة التي شهدتها الشرق الأوسط، إثر الحرب الأمريكية على العراق في 2000، و سقوط النظام العراقي الذي أدى الى فراغ إقليمي في المنطقة ، و تشرذم الصف العربي بعد دعم بعض الأنظمة العربية لتحالف الغربي ضد صدام حسين ، ما دفع تركيا إلى رغبة في ملئ الفراغ الإقليمي الذي تركه العراق في المنطقة ، و إحتواء الصف العربي المنقسم و المتخوف من المد الشيوعي الإيراني .

فكانت تلك بداية صعود تركيا على الصعيد الإقليمي و الدولي كلاعب إقليمي مهم في المنطقة ، و أحدث إنقلاب في السياسة التركية التي حولت بوصلتها اتجاه العالمين العربي، والإسلامي، بعدما كانت تعتبر نفسها دولة أوربية تجمعها علاقات متينة مع الكيان الصهيوني، لكن منذ تولي حزب العدالة و التنمية السلطة في تركيا، تغيرت السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية بفعل العامل العقائدي الديني خاصة أن حزب العدالة و التنمية يمثل التيار الإسلامي، بعدما كانت سياسة التركية في البداية محصورة على تأييد القرارات الأممية ، مع الحفاظ على علاقاتها مع الكيان الصهيوني، في إطار نظرية تفسير المشاكل مع دول الجوار، الذي إنتهجتها الخارجية التركية حيث منذ سنة 2004 زادت تركيا من دعمها لحركة حماس ، و المقاومة الفلسطينية في سعيها لرفع الحصار عن قطاع غزة عقب الإنتفاضة الثانية عام 2000 ، ما جعل علاقاتها مع الكيان تتوتر تتوتر أكثر ، خاصة و أن

¹ سامي محمد أحرس، صراع القوى الإقليمية في ظل الحركات الشعبية العربية و أثره على القضية الفلسطينية ، مركز غزة للدراسات و الإستراتيجيات ، غزة ، 2017 ، ص 04

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

أردوغان إتهم الكيان بممارسات إرهابية بعدما قامت باغتيال قيادات حماس، الشيخ أحمد ياسين ، و الشيخ عبد العزيز الرنتسي، و رفض على إثرها استقبال شارون في تركيا ، و قد ساهم دور تركيا المتعاطف في المنطقة و تبنيها سياسية عثمانية الجديدة ، إعادة الإعتبار لتركيا لاعبا جديدا في المنطقة ، و تبنيها لعملية السلام العربية الإسرائيلية ، حيث سعى أردوغان للتوسط في المفاوضات الغير مباشرة بين سوريا و الكيان الصهيوني في 2008 و تم عقد مفاوضات مطولة بين الجانبين، التي شارفت على توقيع الإتفاق ، لكن العدوان الإسرائيلي على غزة في 2008 دفع سوريا لتوقيف المفاوضات، و انسحاب تركيا من الوساطة، و صرح حينها رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان في دمشق " أن العدوان الإسرائيلي على غزة كسر الجهود المبذولة لتحقيق السلام في لمنطقة " ¹ كما أن إدانة أردوغان لرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز في مؤتمر دافوس عام 2009 ، بجنيف أمام العالم ²، كان لها الأثر الإيجابي على الشعوب الإسلامية و العربية ، و اعتبر ذلك قمة الصعود التركي اتجاه القضية الفلسطينية ، الذي إعتدته مدخلا لإعادة أجماد ماضيها العثماني في المنطقة العربية و الإسلامية ، خاصة لما تمثله القضية من بعد وجداني عقائدي للعالم الإسلامي، و العربي، كما استطاع حزب العدالة توظيف القضية الفلسطينية لكسب الرأي العام التركي .

و قد وصلت العلاقة بين الكيان المحتل و تركيا الى حد القطعية عندما تم طرد السفير الإسرائيلي، من تركيا في عام 2010، و سحب تركيا سفيرها من تل أبيب ، و علقت تركيا التعاون العسكري مع الكيان ، و أغلقت مجالها الجوي أمام الطائرات الإسرائيلية ³ ، بعد حادثة المرمرة و قتل إسرائيل لتسع رعايا أترك ، ما دفع تركيا لتصعيد اللهجة ضد الكيان المحتل، كما أن أردوغان أكد لإسماعيل هنية رئيس حكومة، خلال زيارته لتركيا في 01 يناير 2012، و بعد سنتين من قطع علاقاتها مع الكيان المحتل، أن عودة العلاقة معها مرتبط برفع الحصار على غزة و هذا ما يؤكد أن القضية الفلسطينية تدخل ضمن حيز الإهتمام الرئيسي في سياسة خارجية التركية.

• بروز إيران كقوة إقليمية في المنطقة

كما أن الألفية الجديدة و تطوراتها السياسية ، التي عصفت بالحرب الخليج الثالثة عام 2003 في إطار سياسة جورج بوش الابن في القضاء على الأنظمة الديكتاتورية، المارقة و المعادية لإسرائيل ، فقد كانت حرب للإطاحة

¹ لقاء خاص مع الرئيس أردوغان 2008 ، قناة الجزيرة ،نقلا عن <https://www.youtube.com/watch?v=CQc05oEKEhU> (تم اطلاع في 2023/0/05)

² سامي محمد أحرش ، المرجع السابق ذكره ، ص 15

³ اردوغان يطالب اسرائيل باعتذار عن قتل قافلة غزة (2011) ، رويترز ، نقلا عن <https://www.reuters.com/fact-check/arabic/about> (تم اطلاع في 2023/06/05)

بنظام صدام الحسين الذي أتهم بإمتلاكه أسلحة الدمار الشامل تهدد الإستقرار العالمي ، فكان هدف الولايات المتحدة من غزو العراق تأسيس نظام عراقي هش و موالي يخدم المصالح الأمريكية، و لا يكون حاجز أمام تسوية العربية الإسرائيلية، التي لقت معارضة كبيرة بعد إتفاق أوسلو عام 1993، و هذا ما لا يخدم المصالح الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة ، و ضمان أمن اسرائيل الذي كان نظام العراقي المهدد الأول لها في المنطقة حيث أدى سقوط نظام العراقي ، الى بروز إيران كقوة إقليمية في المنطقة تسعى لإكتساب أسلحة النووية حتى توازن قوة نووية الإسرائيلية في المنطقة ، كما تسعى إيران لفرض نفسها كطرف رئيسي في معادلة توازن القوى ، و إيجاد مكان مركزي ضمن نظام إقليمي تتواجد فيه كل من تركيا و إسرائيل ، لذلك استغلت القضية الفلسطينية كورقة ضغط لتحقيق مكاسب إقليمية¹ ، عن طريق دعم حركات المقاومة الفلسطينية داخليا، و خارجيا ، و قد إستفادت ايران سابقا من الحرب الخليج الثانية، و تحطم القوة العراقية ، لتبني نفسها من جديد و تحل محل العراق كقوة في الشرق الأوسط ، و قد استندت إيران في تعامل مع القضية الفلسطينية على دعم محور المقاومة المسلحة ، ماليا و عسكريا، و سياسيا ، في المقابل رفض دعم و التعامل مع داعمي مشروع التسوية السياسية ، و هذا ما ساهم كذلك في تقسيم الوحدة الفلسطينية، فحركة حماس تلقى الدعم من إيران و سوريا ، و سلطة الفلسطينية تلقى الدعم من الأنظمة العربية الأخرى، فالمصالحة الوطنية الفلسطينية التي تسعى الأنظمة العربية لإقامتها مع الفصائل الفلسطينية ، قد تعجل في سقوط احتكار ايران للمقاومة الفلسطينية² كما أن إيران لازالت تعتبر الكيان الصهيوني، المهدد الأول لأمن المنطقة ، و قد دعت دول الخليج للتعاون الأمني معها من أجل تصدي لهذا الخطر، عبر توقيع اتفاقيات أمنية مشتركة تجمع دول الخليج مع ايران و العراق و مصر و سوريا ، و قد جدد أحمد نجاد هذا الطلب خلال المؤتمر السادس و العشرون لمجلس التعاون الخليجي³ . و إن فشل خطوة بناء نظام أمني اقليمي مشترك مع دول الخليج و الدول العربية ، دفع إيران الى تحديث برامجها العسكرية و سعيها لإكتساب سلاح نووي بدعم صيني ، روسي، رغم حصار السياسي و الإقتصادي المفروض عليها من الغرب الا أن ايران مزالت تسعى لإنهاء برنامجها النووي حتى تكون القوة النووية الثانية في المنطقة موازية لإسرائيل ، و هذا يخدم القضية الفلسطينية باعتبار إيران مزالت الداعم الرئيسي لها.

¹ محمد عودة الأغا ، النفوق التركي على ايران في ساحة القضية الفلسطينية (2015) ، صحيفة العربي 21 ، نقلا عن <https://arabi21.com/06/> (تم اطلاق في 2023/07/06).

² عبد القادر طافش ، ايران و القضية الفلسطينية : الواقع و المتغيرات ، (2012) ، مركز الجزيرة للدراسات ، نقلا عن <https://studies.aljazeera.net/ar> (تم اطلاق في 2023/07/06).

³ سليم شيخاوي ، المرجع السابق ذكره ، ص 455

كما أن ايران تدعم كل القوى المناهضة لإسرائيل في المنطقة على غرار حزب الله اللبناني ، و سوريا ، و الحوثيون في اليمن ، حيث أن ايران في صراعها الإقليمي مع تركيا و اسرائيل، تركز على المسألة الفلسطينية كأولوية رئيسية لها، ادراكا منها للطبيعية الوجدانية للقضية بالنسبة للشعوب العربية الإسلامية ، و كذا كسب تعاطف الشعوب العربية معها في ظل عداء الأنظمة لها خاصة الخليجية¹ ، لذلك أن صعود الإقليمي الإيراني مرتبط بالقضية الفلسطينية ، كما أن وجود ايران حاليا في الساحة الإقليمية الأوسطية بقوتها العسكرية ، و تفوذها السياسي يدعم القضية الفلسطينية داخليا و خارجيا ، خاصة بعد فقدان القضية الفلسطينية الدعم العربي السابق ، بعد تفكك البعد القومي العربي ، و هرولة الأنظمة لعربية لتطبيع مع الكيان الصهيوني ، و أضحى الدعم العربي مقتصر فقط على الجزائر و سوريا رغم ضعف هذه الأخيرة سياسيا و عسكريا منذ بداية حراك الشعبي ضد نظام الأسد في 2011 و الذي أدخل سوريا في حرب أهلية، ما دفع المقاومة الفلسطينية خاصة حركة حماس ، للبقاء ضمن الحوض الإيراني لتلقي الدعم العسكري و المادي الكافي لمواجهة القوة الإسرائيلية .

كذلك يمكن القول إن إحتدام الصراع الإقليمي وفق البعد العقائدي (سني - شيعي) من أجل التربع على الزعامة الإقليمية بين كلاً من ايران ، السعودية، و تركيا ، و إستعمال القضية الفلسطينية كمتغير في هذا الصراع قد ينعكس بالسلب على القضية الفلسطينية .

• أحداث الربيع العربي و انعكاسه على القضية الفلسطينية 2010

شهد العالم العربي منذ بداية 2010 تغيرات درماتكية ، عصفت بالأنظمة العربية الحاكمة بعد موجة الحراك شعبي شهدتها هذه الدول، و التي إنطلقت شرارتها من تونس ثم مصر لتمس بعد ذلك ليبيا و اليمن و سوريا و البحرين، حيث عجلت هذه الإنتفاضة الشعبية التي ثارت ضد أنظمة الحكم العربية، بسقوط أنظمة السياسية لهذه الدول، و تغير بعض الدول لمواجهة سياسية فقط مع بقاء نظام الحكم نفسه ، كما حدث في مصر، و دخول بعضها في حرب أهلية أدت إلى هدم بنية النظام السياسي و مؤسساته ، كما حدث في ليبيا و اليمن و سوريا ، و أدت الى بروز صراعات دموية طائفية، و دخول هذه الدول في أزمة تجاذبات مصالح القوى الإقليمية و كذا صراع مصالح الإقتصادية بين القوى العالمية كما يحدث في سوريا بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية أو في ليبيا بين فرنسا و الولايات المتحدة من جهة ، و تركيا و روسيا من جهة أخرى ، وهذا كله انعكس على الوضع الأمني في العالم العربي، الذي دخل في دوامة صراعات أهلية ، و صراعات مذهبية دينية بين سنة و شيعة ما

¹ عبد القادر طافش ، المرجع السابق ذكره .

يحدث في اليمن و العراق، كل هذا التشرذم في الأنظمة العربية انعكس بالسلب على القضية الفلسطينية و على الجامعة العربية و دورها الإقليمي العربي .

فالتغيير السياسي الذي حدث في مصر و سوريا، فرض أجندته على فلسطين بقواها المختلفة في غزة و الضفة الغربية، باعتبار سوريا و مصر دول محورية في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، ومرتبطتين إرتباط وثيق بها منذ تأسيس الكيان المحتل، فالمتغيرات التي حدثت في دولتين منذ 2011 أثرت على القضية الفلسطينية و على المقاومة و همشتها داخليا و خارجيا، و جعلت القوى الفلسطينية تحاول توقع مع التغييرات السياسية الجديدة و البحث عن سند إقليمي جديد يوازي القوى السابقة، فسوريا التي كانت تدعم المقاومة الفلسطينية انكسرت و دخلت في دوامة الحرب الأهلية، وأضحت عرضة لصراع القوى الدولية و الإقليمية داخلها، ما أدى الى فقدان القضية الفلسطينية السند الوحيد الباقي في المنطقة،¹ و أدى تفاقم الأزمة السورية بتداعياتها على القضية الفلسطينية سواء باضعاف الجبهة السورية في مواجهة الكيان المحتل، أو من ناحية دعم المقاومة خاصة حركة حماس فاضعاف سورية عسكريا كان في صالح الكيان خاصة بعد تسليم سوريا لأسلحتها الكيماوية الذي كان يوفر لها ردعا نوعيا ضد اسرائيل.²

أما من ناحية أخرى ففوز الإخوان المسلمين في تونس و مصر، أعطى دافعا لحماس للعودة في الساحة الفلسطينية على حساب حركة فتح، خاصة و أن الرئيس محمد مرسي في بداية عهده قام بعقد عدة لقاءات مع رئيس الحكومة هنية فائزة في إنتخابات 2006، و الذي إعتبرته سلطة الفلسطينية إهانة لها ، رغم محاولتها السابقة التقرب من نظام الجديد لكن دون جدوى، خاصة أن الرئيس مرسي أعطى الأولوية لحماس على حساب السلطة نظر للخلفية السياسية و الدينية التي تجمع بينهم ، رغم أن النظام المصري حاول أن يبقى على التوازنات في العلاقة بين الفصائل الفلسطينية، بعدما دعى الى تسوية تجمع الفصائل الفلسطينية ، كما أكد مرسي في قمة عدم الإنحياز أن مصر ستستمر في توحيد الصف الفلسطيني، و إقامة مصالحة وطنية لمواجهة الإحتلال ، كما كانت بداية حكم الإخوان المسلمين في مصر في 2012 كإعلان عن إعادة نظر في السياسة الخارجية اتجاه الكيان المحتل ، حيث قام مجلس الشعب المصري الذي سيطر عليه حزب الحرية و العدالة في إنتخابات البرلمانية ، بالتصويت على طرد السفير الإسرائيلي من مصر و قطع العلاقات معها، إحتجاجا على التصعيد العسكري

¹ أباهر السقا، قراءة في انعكاسات أحداث الوطن العربي على مكانة القضية الفلسطينية، مجلة العدل، العدد 32، 2018، ص 5

² محسن صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني (2012-2013)، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2014، ص 144

للإحتلال الصهيوني في قطاع غزة¹، كما كان يهدف الرئيس مرسي الى إستعادة الدور المركزي المصري في قلب النظام العربي، الذي كان مساند و داعم قوي للقضية الفلسطينية منذ 1948 فسياسة الإخوان في تعاملها مع الكيان و القضية الفلسطينية ، أزعج الولايات المتحدة الامريكية و اضحى يهدد وجود الكيان الصهيوني و مسار التسوية العربية -الإسرائيلية ، لذا كان تحرك الثنائي الإسرائيلي الأمريكي لدعم المعارضة و العسكر لإزاحة مرسي و الإخوان من الحكم، و جاء إنقلاب الجيش المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي على أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر بتاريخ 03 يوليو 2013 ، ليكون ذلك إعلان عن إنقلاب على الشرعية و الديمقراطية، و دخول مصر في مسار سياسي آخر و العودة الى الحكم العسكري الذي يقود مصر منذ ثورة 1952 ، و كانت مباركة خليجية على هذا الإنقلاب ، مع عدم الإدانة الغربية المعروفة للإنقلابات العسكرية و إتفت فقط بالبيانات التي تدعو الى التهدئة .

فالإنتكاسة الثورة المصرية و توقف المسار الديمقراطي الذي لم يدم أكثر من سنة واحدة ، شكل ضربة موجعة للشعب المصري و الشعوب العربية المجاورة و للقضية الفلسطينية ، و جعل الشكوك تحوم داخل فلسطين على من يدعم الصمود الفلسطيني و المقاومة بعد سقوط مرسي، و دخلت حماس في تصعيد إعلامي مع قادة الإنقلاب عقب عزل مرسي، و دعت حماس عبر منابرها الإعلامية الى ضرورة عودة الشرعية الديمقراطية لمصر² ، مازد حدة التوتر بين قادة الإنقلاب و حماس، حيث انعكس ذلك المقاومة و قطاع غزة بعد غلق معبر رفح و تشديد الخناق على القطاع، مع عودة العلاقة المتوترة بين حماس و نظام المصري كما كان في عهد حسني مبارك

فالسيسي الذي إستلم مهام السلطة في مصر في 2014 بعد الإنتخابات محسومة سابقا، كان يلقي كل الدعم من الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني و دول الخليج، مازاد من قوته داخليا و خارجيا، و أضحى يسير وفق نهج الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة، لأنه معين ليس منتخب ، هذا مازاد في تأزم الوضع الإقتصادي و الأمني في قطاع غزة، حيث اتهمت حماس السلطات المصرية في مارس 2014 بارتكاب جريمة ضد الإنسانية باغلاقها معبر رفح الذي سبب مأساة إنسانية للشعب الفلسطيني³ ، كما حاول الجيش المصري فصل قطاع غزة عن سيناء بإقامة مناطق عازلة و تدمير الأنفاق التي وصل عددها حوالي ثلاثة الاف نفق مدمر في الفترة ما بين 2013 الى 2016 ، كما زادت مصر في تنسيق الأمني مع الكيان لتضييق الخناق على حماس و المقاومة، و إن عدوان الصهيوني على غزة منذ أكتوبر 2023 ، يؤكد فرضية التحالف النظام المصري بقيادة السيسي مع الكيان

¹ حيطة لخضر ، التحول السياسي في مصر و انعكاسه على القضية الفلسطينية ، (أطروحة دكتوراه ،دبلوماسية و تعاون دولي) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2018 ، ص 341

² محسن صالح ، المرجع السابق ذكره ، ص 131

³ حيطة لخضر ، المرجع السابق ذكره ، ص 364

الفصل الثاني : تطورات النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ما بين 1948-2023

الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية ، و إبادة الشعب الفلسطيني ،و إن غلق معبر رفح لأشهر مع منع دخول الدواء و الغذاء لسكان قطاع غزة، و تدمير الأنفاق الفلسطينية لا يقل ضرر على القصف الصهيوني و الإبادة الجماعية التي يقوم بها الكيان المحتل ضد الشعب الفلسطيني

لذلك يمكن القول أن القضية الفلسطينية شهدت تغيرات درماتكية في الساحة العربية ، منذ انطلاق ثورات الربيع العربي خاصة في الدول المحيطة بها سوريا و مصر ، و جعلت القضية تأخذ منحنيات الصعود و الهبوط في السياسة الخارجية لدول المنطقة لم تشهدها من قبل ، تبعا لظروفها الداخلية و نظامها السياسي، و تغيراته خاصة في الحالة المصرية ، أما في الحالة السورية في نظام الأسد لم يسقط لكنه أنهار داخليا و خارجيا بسبب فقدانه الدعم السياسي الخارجي المعهود عربيا و دوليا .

و يمكن الجزم أن الحرك الشعبي العربي بكل تناقضاته السياسية و الإجتماعية الطائفية ، و تحوله الى صراع دموي بين أبناءه في العديد من البلدان العربية ، أضعف الموقف العربي و الفلسطيني الذي كان يستند على قوة الأنظمة العربية في مواجهة الكيان الصهيوني و حلفاءه الغرب .

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، تناولنا بالتفصيل الحروب العربية الإسرائيلية الأربع التي وقعت بين عامي 1948 و1973، والتي ساهمت في تفاقم الصراع بين الطرفين. في الحروب الأولى والثالثة، فقد العرب حوالي 78% من الأراضي التي كانت تحت سيطرتهم، ولم يتمكنوا من استعادتها حتى اليوم. أما حرب 1973، فقد شكلت نقطة تحول، خاصة بعد توقيع مصر على معاهدة سلام مع الكيان المحتل، مما أدى إلى انسحابها من الصراع العربي الإسرائيلي.

ثم جاءت اتفاقية كامب ديفيد التي غيرت طبيعة الصراع من بعده القومي إلى الطابع القطري، مما أدى إلى تأزم العلاقات العربية، خاصة فيما يتعلق بتأثير هذه التطورات على القضية الفلسطينية. هذا التحول دفع بالسلطة الفلسطينية إلى الدخول في مفاوضات معقدة مع الكيان الصهيوني، دون الدعم العربي التقليدي، وأصبحت المفاوضات تجري تحت الوساطة الأمريكية.

كما تطرقنا إلى دور الأمم المتحدة في محاولة إنهاء النزاع، وتساءلنا عن مدى جدوى قراراتها وقدرتها على فرض الشرعية الدولية على الطرفين، في ظل تحدي الكيان الصهيوني لهذه القرارات. كما ناقشنا دور الولايات المتحدة في جهود السلام، وكيف كانت مبادراتها غالبًا غير منصفة للجانب الفلسطيني.

أخيرًا، ناقشنا التطورات السياسية التي أثرت على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكيف أن هذا الصراع لم يعد مقتصرًا على العرب وإسرائيل فقط، بل بات يشمل عوامل دولية وإقليمية، مما أثر بشكل مباشر على مسار المفاوضات ومستقبل القضية الفلسطينية على الساحة الدولية.

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني

الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

مقدمة الفصل

يأتي هذا الفصل ليستكشف تأثيرات النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على دور ومستقبل الجامعة العربية من خلال رباعية من المباحث.

في المبحث الأول، سنرسم إطارًا نظريًا للجامعة العربية منذ نشأتها، حيث نتناول جذورها وتطورها، مع التركيز على المحطات التي شكلت هويتها وأسسها. يهدف ذلك إلى فهم كيف تأثرت الجامعة بالسياق الإقليمي والدولي، خاصة في ظل التحولات السياسية

أما في المبحث الثاني، سنتفحص الأداء الوظيفي للجامعة العربية في مواجهة القضية الفلسطينية. سنستعرض الإنجازات والإخفاقات، ملقنين الضوء على المواقف والقرارات التي اتخذتها الجامعة في مواجهة هذا النزاع العصيب و أهم مواقفها بخصوص القضية الفلسطينية على أرض الواقع

أما المبحث الثالث، سننتقل إلى تحليل أثر التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني على القضية الفلسطينية وعلى الأمة العربية بأسرها. سنرصده التغيرات في المواقف العربية وكيف أثر ذلك على دور الجامعة العربية وقدرتها على المساهمة في حل القضية.

أما في المبحث الرابع، سنقوم باستشراف تأثير النزاع على مستقبل الجامعة العربية. نلقي نظرة مستقبلية على التحديات المتوقعة والفرص الممكنة، محاولين فهم كيف ستتطور الجامعة في ظل تلك المستجدات. إن هذا الفصل يهدف إلى تقديم رؤية شاملة لتأثيرات النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على الجامعة العربية، ويسعى لفهم كيف يمكن للمنظمة التكيف والمساهمة في تسوية هذا النزاع الحساس في إطار إقليمي ودولي متغير .

حيث قسم الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول: الجامعة العربية دراسة تحليلية لتاريخها و أهدافها

المبحث الثاني: أداء الوظيفي للجامعة العربية

المبحث الثالث : التطبيع العربي الإسرائيلي و تأثيره على القضية الفلسطينية

المبحث الرابع : استشراف مسار الجامعة العربية في ظل تطور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

المبحث الأول : الجامعة العربية دراسة تحليلية لتاريخها وأهدافها في تعزيز التعاون بين الدول العربية

يتناول المبحث فحص الجامعة العربية بشمول، من خلال دراسة جذورها، أهدافها، ومبادئها، بالإضافة إلى تحليل ميثاقها وأبرز نقاطه، يركز البحث أيضاً على فهم السياق التاريخي لإنشاء الجامعة والعوامل الجيوسياسية التي أثرت عليه، ويبحث في تطور الأهداف مع مرور الزمن، مع التركيز على تحليل المبادئ التوجيهية لقراراتها.

المطلب الأول : تأسيس الجامعة العربية و ميثاقها

نشأت الجامعة العربية في فترة بدايات التحرر الفكري العربي، حيث تزامنت مع ظهور فكرة الوحدة القومية العربية في بداية القرن العشرين، والتي كانت تهدف إلى توحيد الأقطار العربية تحت راية واحدة وحكم واحد، ضمن مشروع الوحدة العربية، في هذه الفترة، ظهرت مشاريع الوحدة مثل مشروع محمد علي باشا ومشروع شريف مكة حسين بن علي، اللذان كانا يسعيان إلى تشكيل وحدة عربية بعد التخلص من الهيمنة العثمانية والاستيطان الأوروبي.

كما ساهمت الحركات الحدودية التي ظهرت في الوطن العربي في ثلاثينات القرن الماضي، من خلال مجموعة من المثقفين الذين حملوا شعار الوحدة العربية ضد التجزئة القطرية التي قسمت العالم العربي في فترة الحكم العثماني. وقد أقام هؤلاء المثقفون ميثاق الوحدة الإسلامي في القدس خلال المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في ديسمبر 1931، حيث صاغوا ميثاقاً عربياً أكد على وحدة الوطن العربي وضرورة توحيد الجهود لنيل استقلال كل الأقطار العربية¹، حيث تم تأكيد في الميثاق على أن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ، وأن جميع أشكال التجزئة لا يُسمح بها أو يُعترف بها، كما دعت المادة الثانية إلى توجيه الجهود في جميع الأقطار العربية نحو الاستقلال التام الموحد، مُعلنة مقاومة أي فكرة ترمي إلى الاقتصار على السياسات المحلية الإقليمية؛ وأن الأمة العربية ترفض كل أشكال الإستعمار ، و تقامه بكل قواها .

حيث قرر المشاركون ضرورة عقد مؤتمر عربي عاجل في إحدى العواصم العربية، لنشر الميثاق وتحقيق الأهداف التي وردت فيه، بهدف النهوض بالأمة العربية؛ وتم تعيين لجنة تنفيذية عربية لتنفيذ ونشر البيان والعمل على تحقيقه، ومن بين أعضاء اللجنة: عوني عبد الحدي، وخير الدين الزركلي، وصبحي الخضراء، والحجاج نويهض، وعزة دروزة.²

¹ محمد عزة دروزة ، الوحدة العربية :مباحث في معالم الوطن العربي الكبير و مقومات وحدته ،ط01 ، المكتب التجاري للطباعة و التوزيع ، بيروت ، 1957 ، ص124

² يوسف الخوري ، المشاريع الوحدوية العربية 1913-1989 ، ط02 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 ، ص116

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

و قد بدأت اللجنة التنفيذية المكلفة بتنفيذ قرارات المؤتمر عملها بسرية، حيث أرسلت بياناً إلى عدد من زعماء العرب في 26 شباط/فبراير 1932، وضعت فيه جدول أعمال المؤتمر العربي القومي. حدد البيان نقاطاً تشمل ضرورة توحيد العالم العربي مع الحفاظ على خصائص بعض الأقطار العربية، وتوحيد أسماء الحكومات العربية، وتوحيد شكل العملة الورقية قدر الإمكان، وتأسيس وحدة اقتصادية وبنك عربي متحد، وتغليب المصلحة العربية العامة على كل مصالح الضيقة¹.

و جاءت فترة التحرك العربي نحو الوحدة الشاملة تزامنت مع استقلال العراق، مما زاد آمال العرب في تحقيق المشروع العربي، بدايةً من إتحاد العراق وسوريا وتكوين أول نواة للوحدة العربية في المشرق العربي؛ ومع ذلك، عارض الاستعمار الفرنسي والبريطاني الفكرة منذ بدايتها، حيث رأوا فيها تهديداً لمصالحهم في المنطقة. وبرروا موقفهم بأن الوحدة بين العراق وسوريا ستزيد من التوتر بين السعوديين والهاشميين. وأدى موت الملك فيصل الأول عام 1933 إلى ظهور اتجاهين في الوحدة العربية، الأول يدور حول زعامة الأسرة الهاشمية نظراً لتاريخها وأصلها الديني، والثاني يريد زعامة الأسرة السعودية خاصة بعد ظهور عبد العزيز بن سعود على الساحة العربية والتفاعل مع قادة العرب في سوريا وفلسطين، حيث استطاع عبد العزيز بن سعود إبرام معاهدة الأخوة مع العراق عام 1936، وانضم إليها اليمن لاحقاً.²

في ظل التحرك العربي نحو الوحدة، ظهرت مشاريع وحدوية من بينها مشروع نوري السعيد، رئيس حكومة العراق، الذي اقترح اتحاداً يشمل العراق وشرق الأردن وفلسطين، كما قدم الملك عبد الله بن حسين مشروعاً للجنة التقسيم المنبثقة عن لجنة بيل عام 1938، يقترح توحيد فلسطين مع شرق الأردن مع منح اليهود حق الاختيار في الحكم في المناطق اليهودية، لكن هذه المشاريع بقيت معلقة على موافقة بريطانيا، التي اقترحت بدورها مشروع الإتحاد العربي عام 1941 بغية ضمان مساعدة الجيوش العربية للحلفاء في الحرب، بعدما دخلت جيوش الحلفاء سوريا ولبنان. جاءت هذه المبادرة البريطانية بعد تبني المقترح السعودي الذي دعا الحكومة البريطانية، من خلال الوزير المفوض في لندن حافظ وهبة، إلى التسريع في تنفيذ مشروع الإتحاد العربي.³

و قد تقدمت بريطانيا بالمشروع الإتحاد العربي رسمياً في كانون الأول ديسمبر 1941، سمي بمشروع "أنطوني ايدن" و رأت في المشروع أنه يضمن لبريطانيا عن طريق حلفاءها العرب السعودية و العراق مصالحها الحيوية خاصة النفط، و المواصلات و يضمن النفوذ السياسي و عسكري البريطاني في المنطقة، كما تضمن التقرير مشاريع

¹ يوسف الخوري، المرجع السابق ذكره، ص 145

² علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، في مجموعة من المؤلفين، جامعة الدول العربية الواقع و الطموح، ط01، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 983، ص 35

³ المرجع نفسه، ص 40

المقترحة لإنشاء إتحاد سياسي عربي، و كان أولها تشكيل مجلس اتحادي يتكون من كل الأقطار العربية الآسيوية مع الإحتفاظ كل دولة باستقلالها الخاص، على أن تكون الرئاسة لعبد العزيز بن سعود بصفة دائمة، أو تكون دورية بين الدول الأعضاء، أما المقترح الثاني فكان يشمل الإتحاد بن أقطار هلال الخصب فقط، بينما اقتصر المشروع الثالث على دول الشام، وقد عاجلت هذه المقترحات من جانب علاقات البريطانية العربية في المنطقة و كذا المصالح البريطانية في تلك المناطق فقط¹ ، كما أن بريطانيا كانت ترغب من هذا المشروع في إبقاء الإتحاد العربي تحت الوصايا البريطانية دون إستقلال سياسي حقيقي، و وحدة قومية عربية .

لكن ظروف الحرب العالمية الثانية أجبرت بريطانيا تريث لإعلان مشروع الوحدة، إلا أن حكومة العراقية بقيادة نوري السعيد إستغلت فرصة تغيير مجريات الحرب لصالح الحلفاء بعد معركة العلمين في نوفمبر 1942، لتقدم مشروع إتحادي إلى وزير الدولة بريطاني في مصر المستر كيزي Casey في كانون الثاني عام 1943، و الذي عرف بالكتاب الأزرق و كانت مقترحاته تتمثل في²

1. أن تتشكل الوحدة العربية بين العراق و سوريا الكبرى
 2. أن تندمج دول سورية و الأردن و فلسطين و لبنان تحت راية دولة واحدة وهي سوريا الكبرى
 3. إنشاء جامعة عربية تضم العراق و سوريا و كل دولة عربية تريد الإنضمام للجامعة العربية
 4. إنشاء مجلس دائم للجامعة يتولى شؤون الدفاع المشترك ، و العملة و المواصلات
 5. منح اليهود الحكم الذاتي في المناطق التي يشكلون فيها الأغلبية في فلسطين
- حيث رحبت بريطانيا بمشروع الحكومة العراقية، و أكد المستر إيدن في مجلس العموم بريطاني في 24 فبراير 1943 أن بريطانيا تنظر بعين عطف لكل المبادرات العربية، التي ترمي لتحقيق الوحدة السياسية و الاقتصادية و الثقافية ، كما أكد أن أي مبادرة للوحدة يجب أن تكون عربية، و تحظى بموافقة الجميع
- حيث أعتبر هذا التصريح بمثابة موافقة مبدئية بريطانية لتشكيل وحدة سياسية عربية دون مصر و السعودية ، مما دفع العرب للتحرك سياسيا و إعلاميا من أجل تشكيل أول نواة للإتحاد العربي، فحاء التحرك العراقي عن طريق رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد؛ الذي عقد مباحثات ثنائية مع الحكومات مصر و سوريا و الأردن و السعودية من أجل عقد مؤتمر عربي للبحث مسألة التعاون العربي المشترك، لكن المبادرة العراقية لقت إعتراض مصري من

¹ علي محافظة ، المرجع السابق ذكره ، ص 42

² يوسف الخوري ، المرجع السابق ذكره ، ص 150

قبل رئيس وزرائها النحاس، الذي أراد أن تقود مصر المبادرة، وأنه من ضروري أن تتزعم مصر المبادرة العربية لعدة إعتبرات سياسية و اقتصادية .

و قد توسعت المشاورات العربية بغرض البحث عن صيغة توافقية لتحقيق الوحدة العربية، وذلك بهدف تلبية مصالح بريطانيا و تهدئة مخاوف عبد العزيز آل سعود، الذي كان يعترض على أي وحدة سياسية تعزز نفوذ الهاشميين على حد تصوره، حيث جرت مفاوضات بين مصر والأردن في سبتمبر 1943 حول الوحدة العربية، بينما تناولت مباحثات بين النحاس وسعد الله الجابري رئيس وفد سوريا في نوفمبر 1943 مقترحات لتوحيد سوريا الكبرى ومبادرة الكتاب الأزرق بشأن الوحدة العربية؛ وإتفق الجانبان على أهمية التعاون بين مصر وبلاد الشام واليمن والسعودية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، مع التطلع لتحقيق وحدة شاملة بين الدول العربية¹.

و مع ذلك، أبدت السعودية تحفظها بشكل خاص فيما يتعلق بالتعاون السياسي، مع التأكيد على إستعدادها للتعاون الاقتصادي والثقافي؛ بينما رحبت اليمن بفكرة التعاون الاقتصادي والثقافي مع الحفاظ على سيادتها السياسية، وتوصلت هذه المشاورات إلى ضرورة تشكيل وحدة تضم مصر والسعودية واليمن والعراق، ودول هلال الخصب، مع إختلاف الآراء حول الصيغة المثلى لتنفيذ هذا الاتحاد، سواء بشكل إتحادي بين الدول الأعضاء أو بالاكْتفاء بالتعاون والتنسيق السياسي والاقتصادي ، من جهة أخرى، كانت رؤية بريطانيا للوحدة العربية تركز على تحقيق التسوية اليهودية وإقامة كيان لليهود في فلسطين، حيث اعتبرت الوحدة العربية مساومة محتملة للعرب في فلسطين، مما يخدم مصالحها. وكان هدفها وضع كيان يهودي في المنطقة العربية لتحقيق مصالحها، وذلك لتجنب تصاعد التيارات القومية العربية المعادية للغرب.

• برتوكول الإسكندرية 1944.

انتهت المحادثات العربية الموسعة باتفاق على ضرورة قيام اتحاد عربي بين الدول العربية، وقد وافقت بريطانيا أيضًا على قيام وحدة إقليمية عربية، وحملت العرب مسؤولية قيام هذه المنظمة، فنصبت مصر نفسها قائدًا لمشروع الوحدة العربية، وقام النحاس باستدعاء جميع الوفود التي شاركت في المشاورات التمهيديّة في يوليو 1944، لحضور مؤتمر العربي العام لصياغة مشروع نهائي للوحدة العربية. حيث كانت أول اجتماعاتها ما بين 25 سبتمبر/أيلول 1944² و 07 أكتوبر/تشرين الثاني 1944، وحضرت وفود من مصر والعراق واليمن. و لبنان و

¹ ليلى صباغ، تاريخ العرب الحديث و المعاصر ، ط03، مطبعة دار الكتاب ، دمشق ، 1989 ، ص333

² المرجع نفسه، ص336

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

سوريا و فلسطين و السعودية و الأردن ، و عقدت طيلة هذه الفترة ثمانية إجتماعات متتالية حيث كانت مخرجات الاجتماع تتمثل في إنشاء جامعة الدول العربية تتألف من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام الى الجامعة، و يكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس الجامعة العربية تمثل فيه الدول المشتركة على قدم المساواة، و تكون قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها¹ ، حيث فصلت هذه النقطة في النقاش فكرة حكومة مركزية ، و إتحاد عربي له سلطة تنفيذية، و تكون قرارته ملزمة ، حيث إستبعدت فكرة الوحدة السياسية التي كان يناهز بها نوري السعيد ، و تم الإتفاق على قيام منظمة على أساس التعاون و التنسيق فقط .

حيث أن مشروع التجمع العربي كان قد حسمه المصريون، و قاموا بتحضيره للمصادقة عليه فقط، حيث أطلق على المشروع الجامعة العربية الذي فاز بأغلبية أصوات خلافا للمشروع التحالف العربي، الذي قدمه الوفد السوري أو الإتحاد العربي الذي تقدمه به نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، و قد نوقشت صلاحيات الجامعة العربية التي تضمنها ميثاق الجامعة المتمثل في :

- الاعتراف بسيادة دول الأعضاء و بحدودها القائمة فعلا

- الإعتراف بمساواة التامة للدول الأعضاء دون اختلاف

- ليس إلزام اتباع سياسية خارجية موحدة لكن دون معارضة ميثاق الجامعة العربية

يقوم مجلس الجامعة بالوساطة بين دول الأعضاء بناء على طلبها، و انتهى الإجتماع بتوقيع الوفود العربية على بيان اللجنة التحضيرية مع تعيين لجنة فرعية لصياغة ميثاق الجامعة العربية²

● ميثاق الجامعة العربية

حيث انتهت اللجنة الفرعية السياسية التي إنبثقت عن بروتوكول الإسكندرية من إعداد مسودة النهائية في مارس /اذار 1945 و قدمت نسخة للحكومات العربية من أجل التصديق عليه، واعتماده و الذي كان إستجابة للرأي العام العربي، و توطيد الروابط بين الدول العربية و قد جاء فيه ما يلي :

المادة 01 تنص على تأليف الجامعة العربية من الدول العربية المستقلة وحق كل دولة عربية مستقلة في الانضمام إليها.

المادة 02 تحدد أهداف الجامعة العربية والتي تتضمن التعاون الاقتصادي والمالي، والشؤون الثقافية والقانونية والسياسية.

¹ يوسف الخوري ، المرجع السابق ذكره ، ص 179

² على محافظة ، المرجع السابق ذكره ، ص 50

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

- المادة 03 توضح تكوين المجلس الذي يتكون من ممثلي الدول الأعضاء، حيث لكل دولة صوت واحد.
- المادة 04 تشير إلى تأسيس لجان خاصة لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية، وتكون مسؤولة عن وضع قواعد التعاون وصياغة المشاريع.
- المادة 05 تمنع استخدام القوة لحل النزاعات بين الدول الأعضاء.
- المادة 06 تنص على الاستجابة الفورية لطلب عقد اجتماع للجامعة في حالة العدوان أو التهديد بالعدوان.
- المادة 07 والمادة 08 تحددان آليات اتخاذ القرارات في الجامعة واحترام نظم الحكم في الدول الأعضاء.
- المادة 09 : لدول الجامعة الحق في توثيق التعاون أكثر ، و تقوية الروابط أكثر مما نص عليه ميثاق الجامعة
- المادة 10 : تكون القاهرة المقر الدائم للجامعة العربية ، و لمجلس الجامعة في اي مكان اخر يعينه
- المادة 11: ينعقد مجلس الجامعة مرتين في عام مارس و أكتوبر من كل سنة و ينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك
- المادة 12 : يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام و أمناء مساعدين و عدد كاف من الموظفين و يعين في ملحق هذا البيان أول أمين عام للجامعة
- المادة 13 : يعد الأمين العام للجامعة مشروع ميزانية الجامعة و يعرضه على مجلس للموافقة عليه قبل بدأ كل سنة
- المادة 14 : يتمتع أعضاء مجلس الجامعة و موظفي الجامعة بحصانة دبلوماسية أثناء تأدية مهامهم
- المادة 15: ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية ، و بعد ذلك من قبل الأمين العام و يتناوب ممثلو دول الجامعة في رئاسة الجامعة في كل اجتماع عادي
- المادة 16: يكتفي المجلس بأغلبية الآراء لإتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون التالية :
- (أ) شؤون الموظفين
- (ب) إقرار ميزانية الجامعة
- (ت) وضع نظام داخلي لكل من المجلس و اللجان و الأمانة العامة
- المادة 17 : تودع الدول المشتركة في الجامعة ، نسخا من جميع المعاهدات و الإتفاقات التي ابرمتها مع أي دول أخرى سواء داخل الجامعة أو غيرها
- المادة 18 : ضرورة ابلاغ المجلس بانسحاب الدولة العضو من الجامعة قبل تنفيذه بسنة ، و لمجلس الجامعة أن يعتبر أي دولة لا تقوم بوجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة¹

¹ أحمد موسى ، ميثاق الجامعة العربية الدول العربية ، مطبعة مصر شركة مساهمة المصرية ، القاهرة ، 1948 ، ص 18-20

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

المادة 19 : يجوز لثلي أعضاء الجامعة تعديل ما جاء في هذا الميثاق و على الخصوص لتوثيق الروابط أكثر بين الدول العربية

المادة 20 : يصدق على هذا الميثاق و ملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ 08 ربيع الثاني سنة 1364 الموافق ل 22 آذار /مارس 1945 من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة و تسلم نسخة منها مطابقة للأصل في كل دولة من دول الجامعة¹ حيث تم إعلان تأسيس الجامعة العربية من قبل سبع دول عربية مستقلة: مصر، اليمن، السعودية، الأردن، سوريا، لبنان، والعراق. كما أُعطيت فلسطين وضعًا خاصًا وتم تعيين مندوب خاص لها في ملحق خاص بالجامعة. أُعد ميثاق الجامعة العربية بما يعكس الوضع العام للعالم العربي في نهاية الحرب العالمية الثانية. وأعلن الميثاق تعيين عبد الرحمن عزام بك كأول أمين عام للجامعة العربية، وتم تحديد فترة تعيينه لمدة سنتين، مع ترك لمجلس الجامعة تحديد نظام المستقل للأمانة العامة في المستقبل.

وقد تضمن الميثاق بنودًا تشجع على التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات مختلفة، مثل الاقتصاد والمالية، والمواصلات، والشؤون الثقافية والقانونية. كما أن الميثاق أكد على عدم اللجوء إلى القوة لحل النزاعات بين الدول الأعضاء، وعلى ضرورة الاستجابة الفورية لطلب عقد اجتماع في حالة العدوان أو التهديد به. ومع ذلك، يظهر الميثاق أيضًا تحفظًا على التعاون السياسي والعسكري بين الدول الأعضاء، ويعكس انعكاسات مصالح بعض الدول الأعضاء وتفاضلها القومي على المصلحة القومية العربية. على سبيل المثال، استعرض الميثاق الاحترام لأنظمة الحكم في الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. بشكل عام، أسهم الميثاق في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء العربية، لكنه لم يضمن تحقيق البعد القومي العربي بشكل كامل بما يتطلع إليه بعض الشعوب العربية. في ميثاق الجامعة².

¹ أحمد موسى ، المرجع السابق ذكره ، ص 21

² علي الدين هلال ، ميثاق الجامعة العربية بين القطرية و القومية ، ط ، 01، في مجموعة من المؤلفين ،جامعة الدول العربية الواقع و الطموح ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ، 1983 ، ص 77

المطلب الثاني : الجامعة العربية مسيرة البناء و التطور

جاءت دعوات الى تأسيس تنظيم عربي جامع مع كتابات عبد الرحمن الكواكبي، و أبو نصر الفريابي ، الذين نشروا عبر الصحف و الجمعيات، الى ضرورة تأسيس إتحاد عربي يدافع عن حقوق العرب، في ظل سيطرة الدولة العثمانية على الولايات العربية، لكن بدأت الفكرة تتجسد فعليا بعد الحرب العالمية الأولى و تفكك الدولة العثمانية مع نضج الفكر العربي في تفكير لضرورة تأسيس دولة عربية موحدة تجمع كافة الأقطار العربية ، لكن الفكرة تجسدت فعليا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث كان التوقيع على الميثاق في 22 آذار/مارس 1945 من قبل رؤساء و ملوك الدول السبعة المؤسسة للجامعة هو ميلاد الفعلي لجامعة الدول العربية، التي أصبحت اليوم تتكون من 22 دولة عربية مستقلة كانت آخر دولة تنضم للجامعة هي جمهورية جزر القمر عام 1993 .

وقد نشأت الجامعة العربية في ظل متغيرات البيئة الدولية و ما صاحبها من أحداث بانتهاء الحرب العالمية الثانية و فوز بريطانيا و دول الحلفاء على دول المحور ، و فرضهم لنظام دولي جديد جسد عبر هيئة الأمم المتحدة ، وكذا صعود تيار القومي العربي عبر مجموعة من المثقفين المتأثرين بالنماذج الغربية ، حيث ظهرت الجامعة العربية وفق تناقضات مختلفة ، أولا رغبة في تحقيق البعد القومي العربي الذي كانت تطالب به الشعوب العربية المتعطشة للوحدة التي تخرجها من ويلات التخلف الاستعماري، وثانيا رغبة بريطانيا و فرنسا في إنشاء إتحاد عربي دون أن يحقق أهدافه و يبقى يخدم المصالح الغربية فقط ، كذا السعي لسيطرة منطق القطرية و السيادة الوطنية على مشروع الوحدة القومية مما أفقد الجامعة العربية الطابع القومي التي أنشأت من أجله¹ .

فالجامعة العربية هي تنظيم اختياري أنشأ من طرف دول عربية ذات سيادة ، من أجل تنظيم و تنسيق التعاون فيما بينها ، فهي تقوم على أساس التعاون الإختياري و ليس الإلزامي بين الدول الأعضاء ، فسلطة الجامعة ليست إلزامية فهي أداة تنسيق لتحقيق التعاون ولم الشمل العربي² ، و هذا يؤكد غياب صفة إلزامية في قرارات الجامعة العربية اضفى ضعف على قرارات الجامعة العربية، و أصبحت تتسم بالجمود و الشكلية ، و لم تستطيع الجامعة فرض قراراتها إلا في حالة وجد توافق سياسي، أو إجماع كلي للقرار كما هو الشأن في تجريم التطبيع العربي مع إسرائيل التي لم تصدر الجامعة العربية أي قرار يجرم هذا الفعل الشنيع ، بسبب رفض بعض الأنظمة تمرير قرار التجريم الذي يضر بمصالحها .

¹ Wissa-Wassef . **La Ligue des Etats arabes face aux conflits inter-arabes** . Politique étrangère, n°38 . 1973.

p. 51 , Stable URL https://www.persee.fr/doc/polit_0032-342x_1973_num_38_1_2030

² مجدي حماد ، الجامعة العربية مدخل الى المستقبل، ط01 ، مطابع السياسية ، الكويت ، 2004، ص 44

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

و بالعودة إلى التطور السياسي والإداري للجامعة العربية، فإنه كان مرتبطاً طبيعياً بالتطورات الداخلية للأقطار العربية التي كانت تسعى إلى تحقيق استقلال سياسي تام، بالإضافة إلى التحولات في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بزغت قوتان بارزتان؛ بروز الحركة الصهيونية كحركة استعمارية مدعومة من الغرب للاستيلاء على فلسطين العربية، دفع مجلس الجامعة العربية إلى إعادة النظر في ميثاق الجامعة.

لم ينشأ ميثاق الجامعة العربية لجنة مكلفة بالشؤون السياسية وشؤون الدفاع العربي المشترك في البداية. ومع ذلك، قرر المجلس تكثيف مشاوراته وتأسيس لجنة سياسية في 30 نوفمبر 1946، تهدف إلى تفعيل المشاورات السياسية بين الدول الأعضاء وتنسيق مواقفها. في البداية، كانت مهمة اللجنة محددة على وزراء خارجية الدول الأعضاء، ولكن تم تعديل النص في عام 1951 لفتح العضوية أمام رؤساء الحكومات ورؤساء الوفود¹.

أول إنجازات اللجنة السياسية كانت إنشاء لجنة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في 13 أبريل 1950، والتي جاءت بعد حرب النكبة عام 1948. وأيقن العرب خلالها أن إسرائيل ستشكل خطراً على الأراضي العربية، مما دفعهم للتفكير في الدفاع عن أمنهم واستقرارهم. بدأت أول المشاورات بين سوريا والعراق لإقامة تعاون عسكري بينهما قبل اتحاد عسكري عام بين الدول العربية. دعمت السعودية مشروع السوري العراقي بدفاع مشترك، مما جعل مجلس الجامعة العربية يتبنى فكرة الضمان الجماعي العربي. الضمان الجماعي العربي، حيث جاءت المعاهدة الدفاع المشترك لتؤكد ضرورة العمل العسكري المشترك، حيث نصت المادة الثانية أن أي اعتداء يقع على دولة عربية هو اعتداء على كل دول العربية، كما نصت على ضرورة التزام الدول العربية برد الإعتداء بكل الوسائل المتاحة بما فيها القوة المسلحة، كما أكدت المعاهدة على ضرورة إنشاء لجنة عسكرية دائمة على مستوى الجامعة تكون مهمتها تنظيم خطط الدفاع المشترك حسب المادة الرابعة من المعاهدة، إلى جانب ذلك أنشأت المعاهدة مجلس الدفاع المشترك و الذي يتكون من وزراء الدفاع و الخارجية²، و من جانب آخر أكدت المعاهدة على ضرورة تكثيف التعاون بين الدول العربية من أجل النهوض بالإقتصاد العربي، و هذا المبدأ أدى إلى تشكيل مجلس التعاون الاقتصادي و الاجتماعي مهمته تنسيق بين الدول العربي من أجل رفع مستوى التعاون الاقتصادي و تكثيف المبادلات التجارية و الاقتصادية بين الدول العربية لرفع مستوى النمو الإقتصادي العربي خاصة في الدول الفقيرة، حيث كانت أول اختبارات هذه المعاهدة هو تعرض مصر للعدوان الثلاثي عام

¹ ليلي صباغ، المرجع السابق ذكره، ص 165

² أحمد موسى، المرجع السابق ذكره، ص 88

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

1956 دون أن تقوم الجامعة العربية بأي خطوة لصد العدوان و ردعه ، و بقيت مصر لوحدها تتصدى للعدوان على أراضيها دون مساعدة عربية تذكر ، مما ألح بضياع جهود هذه المعاهدة التي بقيت حبر على ورق .

كما عملت الجامعة على دعم التعاون العربي - العربي عبر إنشاء مجموعة من المؤسسات الإقتصادية و التنموية تعمل على دعم التنمية و التعاون الإقتصادي بين الدول العربية منها منظمة العمل العربية ، و الصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي و الاجتماعي ، و المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، حيث وسعت هذه المؤسسات الى قيام مؤسسات أخرى في إطار العمل العربي المشترك منها اتحاد الاطباء العرب و المحامين و الصحفيين .

من جانب آخر سعت المنظمة العربية الى تطوير نفسها من كل الجوانب الإدارية و القانونية، و اتخذت في قمة القاهرة قرار بإنشاء مؤسسات لتسوية المنازعات بين الدول العربية و الوقاية منها ، كما اعتمدت الجامعة العربية منذ عام 2000 على مبدأ دورية انعقاد القمة العربية و إدراجها في ملحق ميثاق الجامعة ، و الذي يساعد في دعم العمل العربي المشترك¹

¹ مجدي حماد ، المرجع السابق ذكره ، ص55

المطلب الثالث : دور الجامعة العربية في تشكيل وتطوير النظام العربي: دراسة للمبادئ والسياسات

بعد تفكك الدولة العثمانية وانتهاء الحرب العالمية الأولى، بدأت ولايات عربية تشكل دولاً ذات سيادة، متجاوزة السيطرة الاستعمارية السابقة، على الرغم من نقص السيادة في البداية. وقد برز النظام العربي بأبعاد قومية وثورية، يسعى فيها إلى تحرير الأقاليم من التبعية الاستعمارية وتعزيز الوحدة القومية، حيث كان نداء الجماهير العربية نحو الوحدة أقوى من رغبة النخب الحاكمة، التي كانت غالباً ما تتسم بالأنانية والخلافات الشخصية ورغم هذا، استجابت النخب لمطالب الشعوب، وأسست منظمة تربط هذه الأقطار تحت راية واحدة وتوجهات قومية واضحة.

في هذه المرحلة كان النظام العربي يعاني من نقص القوة الذاتية، مما عرقل قدرته على ضمان استقلال الأقاليم العربية وطرد العصابات الصهيونية، حيث كان الضعف العسكري والاقتصادي والتبعية للدول الاستعمارية أسباباً رئيسية في ذلك، علاوة على ذلك، شهد النظام العربي أزمات سياسية داخلية وخارجية في بدايات تشكله، بما في ذلك الانقلابات السياسية الداخلية وضغوط القوى الخارجية، التي سعت لإبقائه تحت سيطرتها الإيديولوجية¹.

هذا الوضع أضعف دور النظام العربي في تلبية مطالب الشعوب العربية، و بعض النخب الحاكمة سعت إلى توسيع نفوذها السياسي على حساب الأقاليم المجاورة، باستخدام عوامل القومية والدين أحياناً لتحقيق ذلك، كان آل سعود والهاشميون من أوائل من سعوا للتوسع، على حساب الأقاليم العربية الأخرى، في المقابل كان الملك عبد الله يسعى للسيطرة على سوريا الكبرى، بما في ذلك الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين، بينما كان نوري السعيد يطمح لتشكيل دولة "هلال الخصيب"، تضم دول سوريا الكبرى بالإضافة إلى العراق²، كما سبق تشكيل الجامعة العربية وجود سياسية التحالفات العربية المتناقضة أحياناً ، فالسعودية تحالف مع مصر ضد الهاشميين في العراق و الأردن التي رأت فيها تهديدا لمصالحها في الخليج، خاصة و أن بريطانيا في ذلك الوقت كانت تدعم الهاشميين لتوسيع نفوذهم³ ، أما مصر فرأت أن اهتمام بسياستها الداخلية أولى من التحالفات العربية لكن النظام العربي بقي يغرد خارج الجامعة العربية كتكتل عربي يدافع عن قومية العربية ، و سعى كل نظام فرض هيمنته على الأنظمة الأخرى بما فيها الجامعة العربية ، فالتيار الناصري الذي حمل راية القومية العربية و إحتل موقع الصدارة في كل الأقطار العربية عزز موقع مصر لقيادة النظام العربي ، هذا الموقف لم تقبله السعودية التي رأت أنها الأجدر بقيادة النظام

¹ علي الدين هلال ، جميل مطر ، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية ، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1968 ، ص67

² نفس المرجع ، ص 77

³ أحمد جمعة، الدبلوماسية البريطانية و قيام الجامعة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 05 ، 1979 ، ص 23

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

العربي خاصة في ظل إزاحتها موقع الهاشميين، و إرتفاع عائدات النفط الذي انعكس على سياستها الخارجية، وقد تطور الخلاف بين البلدين بعد حرب اليمن عام 1962، و الذي انعكس بدوره على الجامعة العربية . كما أدت هزيمة 1967 الى تشرذم في النظام العربي ككل و التي تمثل الجامعة العربية جزء منه -فهي تنظيم إقليمي الذي يضم جميع أقطار أعضاء النظام - و في مسيرة التكامل العربي الذي بدأ قبل عشرون سنة حيث أدت النكسة الى تقسيم البلدان العربية، الى قسمين دول مواجهة مباشرة و دول مساندة و بذلك أفقدت المعاهدات السياسية و العسكرية المبرمة مصداقيتها ، فالنظام العربي إندفع نحو تحول جذري في إمكانياته الكلية و القطرية، و في نمط تحالفاته العربية و إقليمية، و في علاقاته بالنظام الدولي ككل مما استدعى تحول في نسق قيمه السائدة¹، حيث أصبح الخروج من الإطار العربي سمة البارزة للأنظمة العربية التي إهتمت بتشكيل تحالفات إقليمية و دولية خارج النظام العربي، و جاءت حرب 1973 لتدعم تلك التحولات القائمة ففي مرحلة السبعينات شهد النظام العربي تناقض مفروض عليه بين منطلق الدعوة القومية، و منطلق الإسلام السياسي الذي ظهر في هذه الفترة كتيار مستقل، إرتبط بنجاح الثورة الإسلامية في إيران و إنتقل في بداية الثمانينات الى العراق و سوريا و مصر، و الجزائر، و حتى السعودية، مما أدخل الأنظمة العربية في دوامة الأزمات الداخلية مع نفسها. حيث أدى هذا التحول إلى تغيير في سياسات هذا النظام، مما انعكس على عقيدة النظام ونمط إيديولوجيه السائدة فيه، مما جعل النظام العربي يستسلم لتحولاته بداخله أدت إلى قيام تحالفات على أسس اقتصادية، أو على أسس إقليمية فرعية (مجلس التعاون الخليجي -إتحاد المغاربي) .

حيث إن المتبع لظروف نشأة الجامعة العربية يلاحظ أنها تأسست نتيجة تفاعل النظام العربي مع البيئة الدولية وقتئذ التي كانت تسعى للقيام بتحالفات عسكرية و اقتصادية، لمواجهة تحديات المرحلة، كما أن الجامعة كمنظمة إقليمية جاءت لرغبة التيار القومي العربي في الوحدة، دون سعي النظم الحاكمة لتلك الوحدة التي رأت فيها مهددة لسلطتها، و سيادتها القطرية²، لكن تلك النظم سارت وفق رغبة القوى الإستعمارية التي كانت تريد انشاء تنظيم اقليمي يحتوي تطلعات التيار القومي دون تحقيق أهدافه، بالمقابل يخدم مصالح الدول الإستعمارية .

فمحددات البيئة الدولية تفرض على الجامعة أن تتماشى مع عقيدة النظام العربي، وإرادة الأعضاء دون المساس بسيادة هذه الأقطار التي تربطها مصالح خارجية أكثر من علاقاتها البينية العربية، فهي ترتبط ارتباط عضوي بهذا النظام و تفاعلاته و أهدافه لذلك فهي طرف من أطراف النظام العربي، و ساعدت النظام العربي ككل في البقاء

¹ علي الدين هلال ، المرجع السابق ذكره ، ص 64

² Hussein. A. Hussein, **The League of Arab States and Regional Disputes. A study of Middle East Conflicts**, N.Y:Oceana,1975 , p 102

تحت غطاء تكتل واحد محافظة بذلك على قيمه و مبادئه، و لم تدعه يذوب في نظام آخر سواء جغرافي أو مذهبي فهي ترتبط ارتباط عضوي بأهداف النظام و أزماته، و تفاعلاته الداخلية و الخارجية فهي تتعرض ما يعترض له النظام ، فهي خلية تفاعل داخل النظام العربي من خلال ما توفره من بيئة تجاذب و حوار و تنسيق بين الأنظمة العربية¹ ، كما أن أقطار العربية تلتزم بقرارات الجامعة العربية بعد تبنيها و هذا ما يعني أن الجامعة تعد محددًا أساسيا في صنع القرار على مستوى كل قطر عربي ، من جانب آخر يمكن الجزم أن الجامعة العربية حافظت على توازن القوى داخل النظام العربي خاصة في مرحلة الثمانينات ، و لم تمنح لأي قوة عربية أو قطب رئيس من السيطرة على قرارات الجامعة العربية ، و هذا ما وقع لمصر عندما حاولت تبني السلام مع الكيان المحتل باسم الجامعة العربية مما أدى الى فقدان عضويتها، و كذلك الأمر بالنسبة لدول النفطية التي حاولت فرض سيطرتها على قرارات الجامعة العربية من منطلق قوة ، إلا أنها لم توفق في ذلك بسبب توازن القوى داخل الجامعة

• أزمة النظام الإقليمي العربي

شهد النظام العربي عدة أزمات بداية من بداية السبعينات القرن الماضي عندما بدأ يتجاهل بعضه، و يتجاهل القيم و المنظمات التي تحكمه سلوكه ، حيث كان انتهاك المحرمات و الخطوط الحمراء المفروضة في النظام أمر طبيعي ، بداية بصدام الذي وقع بين المقاومة الفلسطينية و القوات الأردنية عام 1970 و التي لم تعري اعتبار لقيم القومية العربية ، ضف الى ذلك خروج مصر من صراع العربي عندما أقدمت مصر على خطوة غير مدروسة بالتطبيع مع اسرئيل عام 1977 ، متحديا الجامعة العربية و النظام العربي ككل ، مما أدى الى بروز قوى هامشية في النظام العربي لم تكن قادرة في وقت سابق على تأثير في النظام العربي بسبب انقسامات التي حدثت بعد التسوية اسرائيلية المصرية ، ما شكل انعكاسات خطيرة داخل النظام العربي و انقسام داخل الجامعة العربية نفسها ببرز جبهة الصمود التحدي، ضد مصر و كل الدول العربية المساندة لها ، كما عملت هذه الجبهة التي تشكلت من الجزائر و سوريا و ليبيا و منظمة التحرير ، على تأسيس نظام عربي مستقل هدف تحقيق الوحدة العربية و دعم النضال الوجودي العربي² ، في المقابل قيام السعودية و دول الخليج على تشكيل تكتل خليجي عام 1981، تتعاون فيه الدول الخليجية سياسيا و إقتصاديا ، و بذلك خرجت السعودية كقوة عربية من قلب النظام العربي و رأت أن العمل على تقوية النظام الخليجي أفضل من البقاء تحت سقف النظام عربي المقبل على التشتت و نفس الخطوة قامت بها الدول المغاربية عندما أعلنت عن إستعدادها لإنشاء اتحاد مغاربي يضم دول المغاربية عام

¹ حيل مطر ، المرجع السابق ذكره ، ص 88

² سلامة غسان ، المرجع السابق ذكره ، ص 800

1988 ، في حين قامت كلاً من مصر و العراق و اليمن و الأردن، الى تأسيس مجلس التعاون العربي عام 1989 و قد سعت هذه التكتلات الى إنشاء نظام اقليمي محلي سواء مغاربي أو خليجي و بذلك تجزئة قومية أكثر ، فقد أقدمت هذه التجمعات على إنشاء تحالفات سياسية و محاور داخل المجموعة العربية وفق توجهات الأقطار المشكلة للتكتل و بعيداً عن الإطار العام للنظام القومي العربي ، و عملت في هذه الفترة على تقوية جبهتها الداخلية عبر اهتمامها بالتنمية الاقتصادية لهذه البلدان .

من جهة أخرى حاولت الدول الكبرى إدخال النظام العربي في شبكة واسعة من التفاعلات الشرق أوسطية و دولية، إخراجاً من قوقعة القومية العربية التي كانت ترفضها من الأساس، فجرت العراق في حرب مع إيران لانهاك قوته، و حاصرت ليبيا إثر أزمة لوكاربي مما أوقعها في مشاكل مع الدول العربية التي لم تساعد في أزمتها، و حيدت دول الخليج من النظام العربي ، و قد كشفت الأزمات التي لحقت بأعضاء النظام العربي بنية تلك النظام و حقيقة العلاقات العربية - العربية، فاليمن الجنوبيو ليبيا سانداثيوبيا على حساب الصومال، في حرب عام 1977 ، و سوريا و ليبيا و سانداثايران في حربها مع العراق ما بين 1980-1988¹ ، و العراق أقدم على غزو الكويت عام 1990، بلد عضو كامل السيادة في المنظمة العربية، و في نظام إقليمي عربي دون إعطاء اي إعتبارات للقومية العربية ، كما أن الدول العربية و خاصة الخليجية و مصر، ساندت تدخل القوى الغربية على العراق في حرب الخليج الثانية، هذه الأحداث و ضحت حجم التناقضات التي كان يبني عليها النظام العربي قواعده، مما جعل مصداقية النظام الذي بدأ على أسس القومية العربية، تندثر فقد كشفت هذه الأزمات مدى انحسار قلاع القومية العربية² و عجلت بإحساس الشعوب العربية بفقدان الهوية العربية المشتركة، و الأهداف المشتركة و الحلم بناء وطن عربي واحد يضم كل الأقطار العربية تحت راية واحدة .

فالنظام العربي بدأ يتفكك و يخرج بالإرادة الذاتية، و الإرادة الأمريكية عن القومية العربية، بعد بروز نظام أحادي القطبية و بداية قيادة الولايات المتحدة للعالم ، فكان مصير الأنظمة العربية من هذه السيطرة هو الإنقياد و الرضوخ لتوجهات الأمريكية، و التي كانت بداية بفرض على العرب المشاركة في مؤتمر السلام العالمي في مدريد مع الكيان الصهيوني وفق الشروط الأمريكية، و الذي انتهى بتسوية وفق الرغبة الإسرائيلية و الأمريكية في معاهدة أوسلوا و ما لحقت بها من معاهدات تسوية عربية اسرائيلية ، و التي كانت إشارة إلحاق الأنظمة العربية بالهيمنة الأمريكية التي فرضت سيطرتها التامة عليها بعد غزو العراق عام 2003 .

¹ ليلى صباغ ، المرجع السابق ذكره ، ص 87

² مجدي حماد ، المرجع السابق ذكره ، ص 112

و قد واصلت الأنظمة العربية تمرقها بعد الحراك الشعبي عام 2010 ، و الذي عجل بسقوط العديد الأنظمة التي كانت تمثل قلب النظام الإقليمي العربي، كما شهدت العلاقات الدبلوماسية العربية توترات كبيرة عقب الحراك العربي ، فهناك أنظمة عربية ساندت جبهة المعارضة من أجل إسقاط النظام السياسي و هذا ما حدث في ليبيا و تونس و سوريا ، حينما ساندت دول الخليج الحركات الشعبية المعارضة و دعمتها سياسيا و ماديا.

فالجامعة العربية تعد جزءًا أساسيًا من النظام العربي، حيث تتأثر بتطورات الأحداث داخل النظام وترتبط بصورة عضوية بتفاعلاته الداخلية، فتمثل الجامعة العربية مصلحة العالم العربي بأكمله وقد ساهمت في منع تمزقه إلى أنظمة إقليمية أو اندماجه في نظم مذهبية أو جغرافية مجاورة؛ بالإضافة إلى ذلك، حافظت على توازن القوى داخل النظام الإقليمي العربي، ورغم التحالفات والتكتلات التي شكلت داخل هذا النظام¹، فإنها تعمل على منع تمكن أي دولة من قيادته بشكل غير متوازن، ومع ذلك، فإن الجهود السلبية من قبل بعض الدول، مثل محاولة العراق وسوريا لقيادة النظام العربي بعد عزل مصر ونقل الجامعة العربية إلى تونس، زادت من التوترات داخل النظام العربي وأفقده قوته السياسية والعسكرية. وعلاوة على ذلك، فإن الصراعات العربية أدت إلى المزيد من الانقسامات داخل النظام العربي، مما يبرز أهمية الجامعة العربية كمحرك للتواصل والتعاون بين الدول الأعضاء.

¹ جميل مطر ، المرجع السابق ذكره ، ص 889

المطلب الرابع : تقييم أداء الجامعة العربية في تسوية القضايا العربية بين الرؤية والواقع

تباينت أداءات الجامعة العربية في الفترة الأخيرة بين النجاح والفشل، وهو ما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجه التعاون والتكافل بين الدول العربية. فعلى الرغم من دورها الهام كهيئة تمثل الأمة العربية، إلا أن الجامعة العربية لم تحقق الأهداف المرجوة لها في تعزيز التعاون والتكافل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

ففي المجال السياسي، تظهر غياب سياسة عربية مشتركة، خاصة في مجال التعاون الخارجي، مما أدى إلى سيطرة الفكر القطري على الفكر القومي وتراجع التعاون العربي. وقد نجحت النخب الحاكمة في بعض الدول في تشويه الطرح القومي والتأثير سلباً على التكافل والتعاون العربي بسبب المصالح الضيقة.

هذا التناقض بين الأقوال والأفعال يبرز التحديات الكبيرة التي تواجه الجامعة العربية في تحقيق التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء، مما يؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية لتعزيز دورها وتعزيز التكافل والتعاون بين الدول العربية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وقد تعرضت الجامعة العربية للكثير من العراقيل أثرت على نشاطها الوظيفي و انعكست سلباً على أدائها التنظيمي كمنظمة قومية حيث شكلت الحروب العربية الإسرائيلية هزات إرتدادية للجامعة العربية بسبب سوء التنسيق العسكري، و السياسي بين الدول العربية، أثناء تلك الحروب فنكبة 1948 أظهرت فشل سياسية الدفاعية المنتهجة من قبل الجامعة العربية، و التي جاءت على أثرها معاهدة الدفاع العربي المشترك عام 1950¹، ورغم جهود الجامعة العربية في دعم الدول العربية لاستعادة استقلالها وتحقيق سيادتها على أراضيها، فقد فشلت في اتخاذ خطوات فعالة ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي المتمرس في الأراضي العربية. على سبيل المثال، خلال عدوان فرنسا على لبنان وسوريا في عام 1946، لم تتخذ المجلس العربي أي إجراءات قوية ضد فرنسا، بالرغم من مطالبة سوريا بذلك. وكذلك، لم تتخذ أي إجراءات عسكرية ضد العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، حيث اكتفت بعض الدول العربية بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا. يُظهر هذا الفشل عدم قدرة الجامعة العربية على تنسيق عمل عسكري مشترك ضد أي عدوان على الدول العربية، على الرغم من وجود معاهدة الدفاع المشترك التي لم تثبت جدواها في تحقيق الحماية المشتركة للدول الأعضاء². وما تعرضت له فلسطين ولبنان والعراق يعتبرون أمثلة بارزة على هذا الفشل.

كما لم تنجح الجامعة العربية في تسوية بعض النزاعات بين الأقطار العربية، مثل النزاع اللبناني العراقي عام 1956 و النزاع المصري السوداني عام 1958، و النزاع بين الأردن و المقاومة الفلسطينية عام 1970، وكذا

¹ ليلي صباغ، المرجع السابق ذكره، ص 85

² حسين نافعة، المرجع السابق ذكره، ص 240

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

فشلت الجامعة العربية في تسوية النزاع الحدودي بين المغرب و الجزائر، مما أدى الى تطور النزاع بين الطرفين الى المواجهة المسلحة في حرب الرمال عام 1963 ، كما فشلت القمم العربية في تقريب وجهات النظر بين المغرب و الجزائر في العديد من القضايا خاصة ملف الصحراء الغربية التي فشلت الجامعة في إيجاد حل نهائي لها و خاصة أنها محتملة من قبل دولة عضو في الجامعة العربية.

كما أن أزمة بين الكويت والعراق في عام 1990 كانت واحدة من أقوى الأزمات التي شهدتها الجامعة العربية، حيث أظهرت فشلها كمنظمة عربية موحدة، حيث كان بإمكانها حل الأزمة قبل أن تتفاقم إلى نزاع بين الطرفين ولكنها لم تنجح في ذلك، مما أدى في النهاية إلى غزو العراق للكويت في 2 أغسطس 1990، وتم طرح القضية على مجلس الأمن الدولي بعد فشلها في حل الأزمة في اجتماع القمة العربية في مصر¹، الذي أدان العدوان العراقي على الكويت. هذا الواقع فتح الباب لتدخل الولايات المتحدة وحلفائها في تحرير الكويت بعد طلب من بعض الدول العربية لحماية مصالحها الاقتصادية، وقد شاركت بعض القوى العربية في تحرير الكويت، وهو ما أكد فقدان الجامعة العربية لمصداقيتها ومصداقية معاهدة الدفاع العربية المشتركة عندما ساندت قوى غربية ضد عضو في الجامعة العربية. كما ان الجامعة العربية فشلت في حماية الانظمة العربية من التدخل الخارجي ، و في بعض الأحيان نفذت قرارات مصالح جهات أجنبية في الأقطار العربية² ، و كان ذلك واضحا في قرارات الجامعة اتجاه ليبيا و اليمن و سوريا ، حيث لم تتدخل لتسوية السياسية بين الأنظمة الحاكمة و المعارضة بل راحت تدعم جهات أجنبية و تصدر قرارات عربية لإسقا الأنظمة العربية كما فعلت في ليبيا حينما أعطت الضوء الأخضر للحلف الناتو لإسقاط نظام معمر القذافي، و جمدت عضوية ليبيا منذ بدأ الثورة الليبية، و لم تكلف نفسها عناء الوساطة الدبلوماسية، و قي اليمن تركت الجامعة المأمورية للسعودية و الإمارات و دول الخليج عامة لإدارة الأزمة أما في الأزمة المصرية و التونسية فألزمت الحياد السليبي، و لم تتدخل لحل الأزمة حتى سقوط نظامين بن علي و مبارك ، أما بالنسبة لثورة السورية فشلت هي الأخرى في حلها و إيجاد حل سياسي بين المعارضة و النظام رغم مساعيها الحثيثة في بداية الثورة السورية، إلا أن تأزم الوضع السوري بسبب تعنت نظام الأسد أدى الى تدخل القوى الإقليمية و دولية في سوريا، و أصبحت هذه الأخيرة بؤرة لصراع القوى الخارجية ، كما قامت الجامعة العربية باصدار قرارات ضد النظام السوري منها تجميد التعامل السياسي معه، و تجميد عضوية سوريا بالجامعة العربية ، مع تجميد أرصدته المالية في البنوك العربية ، لكن العقوبات على سوريا رفعت في القمة العربية أخيرة في

¹ Monroe Berger, *The Arab League: the Struggle for National Integrity*, 01ed, University Press,usa , 2008 p 55

² مجموعة من المؤلفين ، وضع استراتيجية لتفعيل دور الجامعة العربية 2022-2027 ، للمركز الديمقراطي العربي ، نقلا عن

<https://www.democraticac.de/?p=91023>

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

2022 ، رغم عدم إيجاد حل للأزمة السورية مما يدل على تخطب الجامعة العربية في مآزق الوصايا الدولية على قرارها.

كما يمكن ربط فشل الجامعة في حل النزاعات الخلافات بين الدول العربية ، الى تفضيل بعض أطراف النزاع لجوء الى المنظمات الدولية أو إقليمية على حساب المنظمة العربية، و ذلك نظرا لعدة إعتبارات منها خوف من تأثير القوى الفاعلة في المنظمة العربية في القرار أو الوقوف الى جانب إحدى أطرافه، كما فعلت السودان في أزمتها الحدودية مع مصر عام 1958، عندما فضلت اللجوء إلى الأمم المتحدة على حساب الجامعة العربية خوف من تأثير مصر على أي قرار ، كما لجأت المغرب الى منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 لبحث مسألة نزاعه مع الجزائر ، خوفا من مصر التي كانت تربطها علاقة قومية مع الجزائر¹.

كما أخفقت الجامعة العربي في بلورة تكامل اقتصادي عربي مشترك رغم سعيها في إقامة تعاون اقتصادي بين الدول العربية، عن طريق إصدار مجموعة من الإتفاقيات و القرارات التي بقيت حبر على الورق، و لم تتجاوز حد القمة المنبثقة عنها، حيث أثر التيار القومي على صيغ التعاون الإقتصادي المقترحة ، فلم يفلح المجلس الإقتصادي و الاجتماعي في إنجاز أي عمل عربي مشترك في مجاله، و تستطع معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الإقتصادي في بلورة شراكة اقتصادية عربية، و لم يستطع مشروع الوحدة الإقتصادية العربية، و السوق العربية المشتركة تحقيق تكامل الاقتصادي العربي المنشود، حيث توقف جهود الجامعة العربية في إقامة مشروع اقتصادي عربي موحد بسبب عدم رغبة الأقطار العربية في التكامل الإقتصادي العربي و غياب الإرادة السياسية في ذلك ، وكذا ضعف اقتصاديات الدول العربية التي تعتمد أغلبها على الربيع البترولي، مع تبعية الدول العربية لاقتصاديات الدول المستعمرة حيث تمثل المواد الأولية نسبة 72 بالمئة من نسبة صادرات الدول العربية لسنة 2021²

كما ساهمت التنمية القطرية الإنعازلية و تكريسها لمسار التبعية الغربية، و التي ارتبطت بالمنظمات الإقتصادية دولية أو الإقليمية في فشل مبادرات التكامل، و الوحدة الإقتصادية، حيث أضحت الدول العربية تهوّل للإنضمام للمنظمات دولية ، و تنفق ملايين الدولار في الصناديق الدولية عوض استثمارهم في الدول العربية ، و ذلك راجع الى غياب الإرادة السياسية فعالة، و تراجع البعد القومي العربي .

حيث أن العلاقات العربية - العربية عكست الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة العربية في تسيير الأزمات و حل الخلافات و النزاعات العربية ، و كذا دورها في التعامل مع الأزمات السياسية التي تعرضت لها الأنظمة العربية بعد

¹ محمد السيد سليم ، دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الأعضاء ، الجامعة العربية أفاق و طموح ، المرجع السابق ذكره ، ص 187

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التجارة العربية لعام 2021 ، مجلة نشرة ضمان استثمار ، العدد 02 ، ابريل 2022 ، ص 03

الربيع العربي و التي أكدت فشل المنظمة العربية في احتواء أزمات أنظمتها السياسية ، و عجزها في فرض منطقتها على أعضائها بل أضحى الجامعة تطبق قرارات أجندة خارجية داخل المنظمة العربية خاصة الولايات المتحدة و هذا ما ينطبق على أزمة الخليجية بين السعودية و البحرين و الإمارات إضافة الى مصر ضد دولة قطر التي فرض عليها حصار جوي و بحري و بري و حتى اقتصادي و كاد ان يتطور الى اجتياح عسكري سعودي لقطر ، و الذي يعود أسبابه بالدرجة الأولى الى اتهام الدول الخليجية و مصر لقطر بدعم الجماعات الإرهابية ، و تمويل المعارضة في هاته الدول ، و مساندة ايران على حساب السعودية ، حيث أكدت هذه الأزمة خلل هيكلية النظام العربي .

• دور الإيجابي للجامعة العربية

حيث تمكنت الجامعة العربية منذ تأسيسها من دعم الحركات التحرر العربية، دبلوماسيا و ماديا من أجل نيل إستقلالها من القوى الإستعمارية، حيث كان أول اجتماع للجامعة العربية فيما يخص دعم إستقلال الدول العربية في 04 حزيران /يونيو 1945، ردا على إعتداء القوات الفرنسية على دمشق في ماي 1945 ، حيث أكدت فيه الجامعة العربية أنها هي ممثل الشرعي الى جانب ممثل سوريا و لبنان في إيجاد صيغة نهائية لنيل إستقلال الأقطار العربية¹ ، كما جاء في قرارات الجامعة العربية التي أكدت فيه على ضرورة قيام القوات الفرنسية بسحب قواتها من الأراضي السورية و اللبنانية، وأن بقاء هذه القوات يتنافى مع حقوق السيادة و الاستقلال المعترف بها ، و أكدت أن الجامعة العربية ستعمل على تنسيق الجهود العربية لجلاء القوات الفرنسية من الجمهوريتين العربيتين ، كما قرر مجلس الجامعة العربية في أبريل/نيسان 1946، دعم و تأييد قرار مصر بجلاء القوات البريطانية من أراضيها حيث جاء في القرار " إن الدول العربية الممثلة في جامعة الدول العربية تعلن تأييدها المطلق لأهداف مصر القومية في وحدة وادي النيل و جلاء الجيوش الأجنبية جلاء تام ، و تبدي قلقها من توقف المفاوضات المصرية، البريطانية كما تؤكد أنها صداقة بينها و بين بريطانيا، ولا يمكن أن تستمر إلا إذا حققت مطالب مصر تحقيقا كاملا"²

كما دعمت الجامعة العربية إستقلال ليبيا عبر إرسال رسالة الى الدول التي عقدت مؤتمر الصلح مع إيطاليا عام 1946 أكدت فيه ضرورة إقامة إستفتاء شعبي تحت إشراف الأمم المتحدة، و الجامعة العربية لتقرير مصير الشعب الليبي في نيل إستقلاله و وحدة ترابه، كما عارضت الجامعة العربية إقتراح تقسيم ليبيا لى ثلاث مناطق نفوذ إيطالية و فرنسية و بريطانية في نيسان /ابريل عام 1949، و قد عرض هذا المقترح على الأمم المتحدة لكن الجامعة

¹ أحمد فارس عبد المنعم ، المرجع السابق ذكره ، ص 60

² محمد علي رفاعي ، الجامعة العربية و قضايا التحرير ، ط01 ، الشركة المصرية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1971 ، ص 172

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

العربية عملت دور كبير في إفضال مخطط التقسيم، و قرر مجلس الجامعة سماح للوفد المغربي تمثيل المغرب في لجان الجامعة عام 1946، كما طلبت الجامعة العربية في أكتوبر عام 1951 بوقف الاعتداءات على الشعب المغربي و أن تسعى فرنسا الى حل المسألة المراكشية و تحقيق مطالب الشعب المغربي بنيل إستقلاله ، و قد أصدر مجلس الجامعة بيان شديد اللهجة إزاء نفي السلطان محمد الخامس عام 1953 و الذي جاء فيه " إن الجامعة العربية تعتبر القضية المراكشية قضية عربية تهدف إلى نيل الاستقلال، و تستنكر أشد الإستنكار العدوان على السيادة المراكشية و يعتبر مجلس الجامعة أن هذا السلوك يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، و إنتهاك صريح للمعاهدات الدولية...¹" من جهته قرر مجلس الجامعة العربية عام 1953 إنشاء صندوق تضامني عربي لدعم الحركات التحررية في شمال افريقيا ، من أجل دعم الحركات التحررية في بلدان المغاربية ، و قد كلفت لجنة فرعية سياسية للقيام بهذه المهمة ، كما سعت الجامعة العربية لدعم استقلال تونس و المغرب لما عرضت قضيتهما على الأمم المتحدة عام 1954 .

من جهتها قدمت الجامعة العربية الدعم الكامل للثورة التحريرية الجزائرية قبل إندلاعها عام 1954 سواء على مستوى مجلس الجامعة، أو على مستوى المحافل الدولية، وقبل ذلك كان الأمين العام للجامعة العربية السيد عبد الرحمن عزام أول داعم لاستقلال الجزائر بعد أحداث الثامن ماي 1945، حيث صرح عزام في زيارته لفرنسا عام 1946 ".. إن شعوب شمال افريقيا هي شعوب عربية و نحن من أجلها نطالب بما نطالب به من أجل شعوب العالم .. و هي الحرية و الحق في تقرير المصير ".² ، كما وافق مجلس الجامعة العربية في 19 نيسان/ابريل 1952 على إثارة القضية الجزائرية أمام اللجنة الثالثة للأمم المتحدة ، حيث اعتبرت الجامعة نفسها طرفا أساسيا في قضية الاستقلال الجزائر من الإستعمار الفرنسي، حيث كان الدعم على مستويين الداخلي المتمثل في الدعم المادي و العسكري للثورة ، أما الخارجي كان عن طريق الإتصال مع المنظمات و الهيئات الدولية كحركة عدم الإنحياز ، و منظمة التعاون الإسلامي ، و هيئة الأمم المتحدة لعرض القضية الجزائرية و دعمها دبلوماسيا في المحافل الدولية و في هذا الصدد إقترحت الأمانة العامة في أبريل 1958 إنشاء صندوق للثورة الجزائرية يدعم من قبل ميزانية الجامعة بمبلغ مبدئي قدره مليون جنيه استرليني ، كما أقر مجلس الجامعة تخصيص معونة سنوية للثورة التحريرية الجزائرية مقدرة ب 12 مليون جنيه استرليني بداية من اكتوبر/تشرين الأول 1958 و ذلك تلبية لطلب مندوب الجزائر³ ، كما أقدمت الجامعة العربية بالعمل على دعم العسكري للثورة الجزائرية، عن طرق فتح مكاتب للمتطوعين لمساعدة

¹ أحمد عبد المنعم، المرجع السابق ذكره ، ص 66

² أبوو قاسم سعد الله ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1996 ، ص 201

³ حسين نافعة ، دور الجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية و القضية الفلسطينية ، الجامعة العربية افاق و طموح ، المرجع السابق ذكره ، ص 141

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

الثورة الجزائرية، و نسقت الجهود مع تونس و المغرب لإيصال السلاح للثورة، حيث أقر مجلس الجامعة العربية في دورته السابعة و عشرون دعم حزب جبهة التحرير ماديا و العمل على رفع القضية الجزائرية في الدورة الثانية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل إيجاد حل للقضية و مساعدة الشعب الجزائري في نيل إستقلاله حيث جاء في قرار مايلي ، " نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام بشأن قضية الجزائر و استمعت الى مندوبي جبهة التحرير الوطني الجزائري بشأن التطورات الاخيرة فيها ، و تؤكد اللجنة تأييدها لكفاح الشعب الجزائري الباسل في سبيل حريته و استقلاله و التمتع بحقه الطبيعي المشروع في تقرير المصير، و تستنكر الأعمال العدوانية الغاشمة التي تقترفها السلطات الفرنسية في حق الشعب الجزائري، و توصي الدول الأعضاء بمضاعفة العون المادي و الأدبي للشعب الجزائري في هذه المرحلة الحاسمة ، و بذل كل المساعي الحثيثة العاجلة لدى أعضاء الأمم المتحدة لإنجاح القضية في دورة الثانية عشر للجمعية العامة ¹، فلم تبخل الجامعة العربية في تنسيق الجهود العربية لدعم الحركات التحررية ضد الاستعمار الأجنبي سواء في المشرق العربي أو المغرب العربي ، و كان هدفها تكثيف الجهود السياسية للضغط على المنظمة الدولية من أجل الوقوف مع الحركات التحررية في العالم العربي و تقرير مصير الشعوب المستعمرة .

كما نجحت الجامعة العربية في تمثيل النظام العربي على مستوى الدبلوماسية ، مع محاولتها تنسيق سياسياتها الخارجية سواء فيما تعلق بالقضية الفلسطينية و الموقف العربي منها ، أو سواء بالتعاون العربي الإفريقي ، أو الحوار العربي الأوربي ² رغم أن لجنة التعاون العربي الإفريقي توقفت عن عملها منذ 1980، و نفس الأمر بالنسبة للجنة المكلفة بالحوار العربي الأوربي التي توقفت عن العمل بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

و من إسهامات الجامعة في المجال السياسي كذلك دورها في تسوية بعض النزاعات العربية، أو التقليل من تصعيدها كمثل النزاع الكويتي العراقي عام 1961، و الذي انتهى باعتراف العراق باستقلال الكويت بعدما كان يعتبرها جزء من الأراضي العراقية ، و كذا تدخلها في الوقف الحرب الأهلية في اليمن عام 1963 ، و كذا فعاليتها في تسوية النزاع بين اليمن العربية و اليمن الديمقراطية عام 1972، حيث شكلت لجنة المصالحة لتسوية الخلاف، و وقع الطرفان إتفاق سلام و إتفاق الوحدة في أكتوبر 1972 ، كما نجحت الجامعة في وقف الحرب الأهلية في لبنان عام 1975 و قرر على إثرها مجلس الجامعة في قراره رقم 3456 تشكيل قوة ردع عربية لحفظ السلام في المنطقة و اجراء مصالحة وطنية ، و تدخلها في النزاع الليبي المصري عام 1977 ، حيث استطاعت في

¹ مجلس الجامعة العربية، قرار 1379 ، د ع 27 ، ج 8 ، القاهرة ، 1957/09/04

² فارس عبد المنعم ، المرجع السابق ذكره ، ص 79

اجتماع القمة العربية عام 1964 أن تسوي الخلاف بين مصر و السعودية ، وأن تعقد لقاء الصلح بين الجانبين
الجزائري و المغربي¹

المبحث الثاني : أداء الوظيفي للجامعة العربية بخصوص القضية الفلسطينية

في هذا المبحث، سنناقش دور الجامعة العربية في دعم القضية الفلسطينية وتطور مواقفها، بما في ذلك القرارات التي أصدرتها وجهودها في التسوية النهائية للنزاع مع الكيان الصهيوني، وذلك بهدف تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولتهم المستقلة.

¹حسن نافعة ، المرج السابق ذكره ، ص 145

المطلب الأول : مساهمة الجامعة العربية في دعم القضية الفلسطينية في فترة ما بين 1948 - 1967

قد أقرت الجامعة العربية القضية الفلسطينية كقضية خاصة و يجب تحريرها منذ إصدار ميثاق الإسكندرية عام 1944، و قد خصصت ملحق خاص بفلسطين لبحث شؤون فلسطينية، حيث كانت القضية الفلسطينية محور اهتمام الجامعة العربية منذ التأسيس، و إعتبرت الجامعة أن فلسطين قضية قومية، ووضعت الحكومات العربية حينها أمام مسؤولية تاريخية؛ حينما أكدت أن تحرير فلسطين هي مسؤولية الأمة العربية و ليست مسؤولية الشعب الفلسطيني، حيث أن الجامعة و منذ سنة 1945 غدت طرفا أساسيا في القضية الفلسطينية و تشارك باسم الشعب الفلسطيني ، حيث حاولت الجامعة العربية في هذه الفترة المحافظة على شخصية العربية للقضية الفلسطينية و منع قيام الكيان الصهيوني¹، لكن فشل الجامعة العربية في منع صدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة و الذي أدى الى قيام الكيان الصهيوني عجل بالجامعة العربية الى تغيير هدفها الى منع تذيوب الكيان الفلسطيني سواء على المستوى العربي بضم أجزاء من فلسطين لدول عربية ، أو ذوبانها في دولة يهودية، فلم تتوانى الجامعة العربية في دعم النضال الفلسطيني على المستويين السياسي و الاقتصادي ، الذي كان يهدف للحفاظ على عروبة فلسطين في ظل الموجات المهجرة المنظمة، و مدعمة من قبل بريطانيا للحاليات اليهودية ، التي ازداد عددها عشرات أضعاف منذ وعد بلفور 1917، حيث حاولت الجامعة التصدي للمشاريع اليهودية في المجال الصناعي و الزراعي و العمراني، و التي كانت ضمن خطط المؤتمر الصهيوني عام 1897 للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، حيث بلورة مجلس الجامعة اقتراح مندوب فلسطين موسى العلمي بإنشاء صندوق الأمة العربية لإنقاذ الأراضي العربية في فلسطين، و كان ذلك عن طريق إنشاء شركة محدودة رأس المال مقدر ب01 مليون جنيه مصري²، كما أقر مجلس الجامعة مقاطعة المنتجات اليهودية و منع تسويقها في أسواق العربية حيث اتخذ قراره في الدورة العادية الثانية و الذي جاء فيه "إن المنتجات و المصنوعات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها في البلاد العربية، و يقرر مجلس الجامعة أن تتخذ كل دولة من دول الجامعة الإجراءات التي تناسبها و التي تتفق مع أصول الإدارة و التشريع فيها لمنع هذه المنتجات من الدخول بلاها قبل كانون الثاني /يناير 1946.."³

كما قامت الجامعة العربية بمبادرة سياسية في فلسطين عن طريق لم شمل الأحزاب السياسية من أجل تشكيل حكومة مستقبلية تدافع عن الشعب الفلسطيني، و قد قرر المجلس الجامعة في دورته الثانية بتاريخ 12 تشرين

¹ حسن نافعة ، المرجع السابق ذكره ، ص 147

² أحمد عبد المنعم ، المرجع السابق ذكره ، ص 90

³ مجلس الجامعة العربية ، القرار رقم (15) ، د ع 2، ج 05، القاهرة، 29-11-1945

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

الثاني/نوفمبر 1945 مايلى "قرر مجلس الجامعة من مهمة الدولة، لجميل مردم بك في فلسطين، أيضا تقريب وجهات النظر الأحزاب السياسية في فلسطين"¹

كما دافعت الجامعة العربية عن فلسطين على الصعيد الدولي، و كانت ممثلها الرئيسي في المؤتمرات الدولية ، حيث شاركت الجامعة في مؤتمر لندن و نقلت و جهة نظر الحكومات العربية الى لجنة تحقيق الإنكلو -أمريكية ، و الى لجنة التحقيق الدولية التي شكلتها الأمم المتحدة، حيث قرر مجلس الجامعة في جلسته يوم 14 كانون الأول /ديسمبر 1945 تأليف لجنة عربية تشارك فيها جميع دول الأعضاء في الجامعة العربية، و الأمانة العامة بمناسبة تشكيل لجنة الأمريكية البريطانية، للبحث في المسألة اليهودية و الفلسطينية ، على أن تعمل مع اللجنة العليا في فلسطين لتوحيد الخطة واجب إتباعها دفاعا عن حقوق العرب في فلسطين²

و قد إستمر الدعم الجامعة العربية للقضية الفلسطينية، عن طريق توفير الدعاية الإعلامية و السياسية لها ، لتعريف بالقضية الشعب الفلسطيني و قطع الطريق عن المنظمات اليهودية المطالبة بحق الأجداد في فلسطين، حيث قررت الجامعة في هذا الصدد تكليف لجنة عربية لدعاية لفلسطين، وقد جاء في قرار مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 08 تشرين الثاني/نوفمبر 1945 " تكليف السيد جميل مردم بك و من يصحبه من أعضاء أن يتصلوا بهيئات الأحزاب و الجماعات الفلسطينية، لتتفق هذه هيئات على طريقة لتنظيم الدعاية لفلسطين، و ادارة مكتبها في لندن وواشنطن و علاقة هذه الدعاية بالجامعة العربية، و أمانتها العامة على إن تعرض النتيجة على مجلس الجامعة قبل انفضاض الدورة الحالية"³

كما كانت للقضية الفلسطينية النصيب الأكبر في أول قمة عربية لرؤساء و ملوك العرب التي عقدت في أنشاص المصرية بين 28-29 مايو /أيار 1945 ، حيث اتخذت عدة قرارات تخص فلسطين و التي أعلن عليها في الجلسة الختامية للقمة العربية يوم 1946/05/29، و التي جاء فيها : تعتبر فلسطين جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية و إن مصيرها مرتبط بمصير الأقطار العربية، كما أكد القرار أن الصهيونية خطر داهم على كل الأمة العربية و ليس على فلسطين وحدها ، و يتوجب على كل الشعوب العربية و الإسلامية الوقوف لمجابهة هذا الخطر⁴ . وقد واصلت الجامعة العربية الدعم السياسي لفلسطين في الفترة الممتدة ما بين 1945 -1947 على المستوى الدولي و الإقليمي، لمنع صدور قرار التقسيم الذي إقترحته بريطانيا، لكن قرار التقسيم رقم 181 الذي أقرته الأمم

¹ مجلس الجامعة العربية، القرار رقم (13)، د ع 2، ج 6، القاهرة، 12-11-1945

² مجلس الجامعة العربية، القرار رقم (20)، د ع 2، ج 14، القاهرة، 14-12-1945

³ مجلس الجامعة العربية، القرار رقم (10)، د ع 2، ج 4، القاهرة، 08-11-1945

⁴ جبر الملوك، موقف وقرارات الجامعة العربية من القضية الفلسطينية و المشروع الصهيوني (2015)، مدونة معرفة، نقلا عن <http://doc-gabr->

alhallul.blogspot.com/p/blog-page_71.html تم اطلاق في 2023/08/10

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

المتحدة بضغط أمريكي بريطاني ، أفشل خطط الجامعة العربية الرامية الى المحافظة على عروبة الأراضي الفلسطينية و تأكد لجميع أن المساعي السياسية لإنقاذ فلسطين من عصابات الصهيونية قد نفذت بعد إعلان قيام الكيان المحتل ، حيث لم تتوانى اللجنة السياسية العربية في إعلان قرار دخول الجيوش العربية لتحرير فلسطين في 12 نيسان 1948، من أجل دعم المجاهدين الفلسطينيين و متطوعين العرب ، حيث تم وضع خطة دفاع مشتركة للقوات العربية، مع تعيين قائد القوات الأردنية منسق للجيوش العربية في فلسطين ،لكن رغم ذلك هزمت الجيوش العربية في أول حرب لها ضد عصابات صهيونية، و التي كانت أول اختبار للجامعة العربية في فلسطين و في الدفاع عن الأراضي العربية،وقد عجلت نكبة عام 1948 بفرض منطقتها على الجامعة العربية بضرورة إعادة تغيير أوضاع الوطن العربية، مع خلق موقف عربي موحد اتجه الكيان الفلسطيني بعيدا عن الانقسامات و التجاذبات بين دول لأعضاء، و التي أدت إلى هزيمة نكراء أمام العصابات صهيونية غير نظامية، لذلك جاءت معاهدة الدفاع العربي المشترك عام 1950 كأساس لتوحيد السياسات العسكرية العربية،و تحضيرا للمواجهات العسكرية مع الكيان الصهيوني لتحرير الأراضي العربية .

و جراء هذه الحرب قررت الجامعة العربية مواصلة العمل السياسي و العسكري لتحرير فلسطين حيث أصدرت قرارات بعدم التعامل و التفاوض و الإعتراف بالكيان الصهيوني ، حيث جاء في قرارها 292، و الذي أكد على أنه لا يجوز لأي دولة من دول العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد، أو إتفاق سياسي، أو اقتصادي مع الكيان المحتل،و إن الدولة التي تقدم على هذا الفعل تعتبر منفصلة عن الجامعة العربية، كما كلفت اللجنة السياسية العربية بإتخاذ التدابير المناسبة في حق أي دولة تخالف هذا القرار و تعتبر منفصلة عن الجامعة طبقا للمادة الثامنة عشر من ميثاق الجامعة¹ و تنفيذها لهذا القرار قرر مجلس الجامعة في جلسته السادسة المنعقدة بتاريخ 13/04/1950 أن ثبوت أي مخالفة على الدول الأعضاء في الجامعة العربية، بخصوص تعاملها مع الكيان سيتم قطع العلاقات السياسية و الإقتصادية معها ، و حتى المعاملات التجارية و المالية مع رعاياها .

و في ضوء هذه القرارات الصادرة عن أعلى هيئة ي الجامعة و التي تعتبر ملزمة في حال مخالفتها ،نستذكر عمليات التطبيع و التسوية العربية مع اسرائيل منذ عام 1977 الى يومنا هذا، و التي عكست مضمون القرارين السابقين و أدخلت بهما دون رد جازم من الجامعة العربية، في حق الدول المطبعة باستثناء عزل مصر عن الجامعة العربية لمدة 10 سنوات فقط .

¹ مجلس الجامعة العربية، القرار رقم (292)، د ع 12 ج 4، القاهرة، 1950/04/01

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

و مواصلة لدعم السياسي لفلسطين قام مجلس الجامعة بدعوة حكومة عموم فلسطين لحضور إجتماعات المجلس ابتداء من 1950/03/27 ، حيث أوفدت حكومة فلسطين إلى المجلس كلا من أحمد حلمي رئيس حكومة، و عضوين من الحكومة و هما رجائي الحسيني، و فوتي الفريخ، و شاركت في أشغال الجلسة الثالثة التي عقدت يوم 1950/03/29 ، كما قرر مجلس الجامعة العربية منح فلسطين تمثيل على مستوى اللجنة السياسية العربية، حيث قررت اللجنة السياسية في دورتها العادية الثانية عشر التي عقدت بتاريخ 13 أبريل/نيسان 1950 الموافقة على إشراك ممثلي فلسطين في الإجتماعات، و قرارات اللجنة السياسية، و قد كان الموافقة بإجماع باستثناء الأردن الذي رفض القرار¹ ، و متابعة لاهتمام البالغ للجامعة بالقضية الفلسطينية خصص مجلس الجامعة تحت جناح الإداري للأمانة العامة، إدارة خاصة تعنى بالشؤون الفلسطينية في الشقين السياسي و اللاجئيين، و ذلك من أجل المتابعة المستمرة لكل تطورات الحاصلة في فلسطين، و قد جاء في قرار مجلس الجامعة الصادر بتاريخ 1952/09/23 مايلي : يوافق المجلس على قرار اللجنة السياسية التالي :

- تنشأ في الأمانة العامة إدارة تسمى إدارة فلسطين تعنى بجميع الأمور المتعلقة بفلسطين، و تكون تحت إشراف الأمين العام المساعد، و تتألف من شعبتين أحدهما للشؤون السياسية و أخرى للشؤون اللاجئيين
- يكون إختصاص اللجنة السياسية متابعة الشؤون الفلسطينية، من الناحيتين القانونية و السياسية ، مع دراسة جميع النواحي السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، و تطوراتها و تعقب كل التشريعات و الخطط التي تضعهم اسرائيل من كل النواحي ، و اعداد معلومات عن سياستها و علاقاتها الدولية و مراقبة الدعاية الصهيونية العالمية ، و وضع تقارير عنها².

كما كان من نتائج نكبة 1948 ظهور مشكلة اللاجئيين الفلسطينيين الذي شردوا و هجروا من ديارهم من طرف الإحتلال، و لم تتأخر الجامعة العربية في تبني المأساة اللاجئيين ، حيث طالبت بالعودة الفورية للاجئيين الفلسطينيين الى ديارهم مع إسترجاع كامل لممتلكاتهم ، حيث أنشأت إدارة خاصة على مستوى الأمانة العامة تعنى بشؤون اللاجئيين، و قد أصدرت الجامعة العربية عدة قرارات بخصوص مشكلة حيث أوصت لجنة فلسطين في قرارها رقم 391 الصادر بتاريخ 1951/10/10 بضرورة العمل على الإهتمام بشؤون اللاجئيين، و تسهيل لهم ظروف الإسكان و العمل و السفر بين الدول العربية ، حيث أصدرت قرار في 1952/09/14 يقر بضرورة إصدار وثائق سفر موحدة للاجئيين فلسطين ، مع تسهيل جميع الأسر المشتتة مع بعضها في البلدان العربية حيث

¹ مجلس الجامعة العربية ، القرار رقم (321) ، د ع 12 ، ج 6 ، القاهرة ، 14-03-1950

² جبر الحلول ، المرجع السابق ذكره .

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

جاء فيه " قررت اللجنة السياسية الموافقة على التوصية التي تقدمت بها لجنة فلسطين الدائمة بسماع للأسر الفلسطينية المشتتة بجمع شملها، و توصية الحكومات العربية باتخاذ التدابير اللازمة التي تسهل جمع الشتات هذه الأسر حث يقيم رب الأسرة التي يعولها¹

كما أقرت الجامعة العربية عام 1959 في دورة المجلس العادية الثانية و ثلاثون بتوصية الحكومات العربية العضو في الجامعة بضرورة استحداث أجهزة حكومية تابعة لها، من أجل متابعة القضية الفلسطينية في شتى الميادين السياسية و عسكرية و الإقتصادية، مع مراقبة التطورات الجارية في الساحة الفلسطينية، و إيجاد صيغ لحلها، مع تكثيف التنسيق العربي لوقف الهجرة اليهودية و توطينها في المنطق المحتلة من فلسطين العربية .

في حين أكد مجلس الجامعة في دورته العادية الثانية و الثلاثون المنعقدة بتاريخ 1960/02/29 ، مواصلة سياسية الدعم العربي الموحد اتجاه القضية الفلسطينية و التي تعتبر قضية قومية عربية و لا تخص فلسطين وحدها ، كما أكدت مناهضتها لكل السياسات الغربية التي تحاول إذابة القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين فقط و التي تدعم الكيان الصهيوني الإستيطان سياسيا و عسكريا ، و ألحت على ضرورة مواصلة الجهود العربية لتحرير الأراضي الفلسطينية حيث جاء في القرار ما يلي " ... قرر المجلس ما يلي²

- إن الشعب الفلسطيني هو الشعب صاحب الحق الشرعي في فلسطين ، و إن من حقه أن يسترد وطنه و

يقرر مصيره كأى شعب في العالم أن يعيش في وطنه حرا كريما ، و أن يمارسه حقوقه الوطنية كاملة

- إن مطالبة الشعب الفلسطيني بحقوقه هي حركة وطنية لتحرر من الصهيونية التي أدت بمساعدة الاستعمار

الى إخراج العرب من وطنهم و حرمانهم من موارد رزقهم ، و التي مزالت مستمرة بمساعدة الاستعمار في

سياستها العدوانية المستمرة .

- التزام الدول العربية بمؤازرة الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه بكل الوسائل الممكنة على المستويين

العربي و الدولي

- إن الأوضاع الحالية بفلسطين أوضاع مغايرة لقرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، و يحمل الأمم

المتحدة المسؤولية الكاملة في عدم تنفيذها و يزيد من أطماع الصهيونية التوسعية في فلسطين

- إن مشكلة اللاجئين هي جزء من قضية فلسطين باعتبارها قضية قومية و لا تحل إلا بعودة اللاجئين الى

ديارهم و تمكينهم بالعيش في ديارهم بسلام و حرية

¹ مجلس الجامعة العربية ، قرار رقم (424) ، د ع 16 ، ج 3 ، القاهرة ، 14-09-1952

² مجلس الجامعة العربية ، قرار رقم (1637) ، د ع 32 ، ج 08 ، القاهرة ، 29-02-1960

حيث أن خلال هذه الفترة عرضت الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية مشاريع الإقتصادية و مساعدات مالية ضخمة مقابل توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية ، من أجل التخلص من اللاجئين و قضاء على فكرة العودة الى فلسطين ، لكن الجامعة العربية وقفت بالمرصاد لهذه المشاريع الإغرائية التي تهدف الى إذابة القضية الفلسطينية و حصرها في مشكل اللاجئين¹.

و قد رسخ مؤتمر القمة العربي الثالث المنعقد في القاهرة ما بين 13-17 يناير /كانون الثاني عام 1964 ، أن وجود الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي يشكل خطرا على الأمة العربية ، و أن السبيل الوحيد للقضاء على الوجود الإسرائيلي في المنطقة هو العمل العسكري العربي المشترك و هذا ما جاء في قرار الحادي عشر للقمة : " إن مجلس ملوك و رؤساء دول الجامعة العربية ، في دور إنعقاده الأول بمقر الجامعة العربية بالقاهرة من 13 الى 17 كانون الثاني /يناير 1964 ، و ايمانا بعدالة القضية الفلسطينية و إدراكا لخطورتها، و تصميمها على إعادة الحقوق السليبة إلى أهلها و اعتبارا ان قيام اسرائيل هو الخطر الأساسي التي أجمعت الأمة العربية على دفعه ، و انطلاقا نحو المشاركة الفعلية في الأعمال البناءة الجماعية الت من شأنها أن توحد كلمة العرب ، يعرب عن ارتياحه ان اجتماعاته قد أسفرت عن إجماع الملوك و رؤساء العرب على إنهاء الخلافات و تصفية الجو العربي من جميع الشوائب ، و يقرر²

- اعتبار أن قيام اسرائيل هو الخطر الأساسي التي أجمعت الامة العربية بأسرها على دفعه ، و بما أن و جود إسرائيل يهدد الأمة العربية فإن تحويلها لمياه الأردن سيضعف من اخطارها على الوجود العربي .
- لذلك فإن على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية و الإقتصادية و الإعلامية حتى و إن لم تحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العربي القائم ، بعد استكمالها هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على اسرائيل نهائيا .

كما أقر مؤتمر القمة في دار البيضاء الذي عقد ما بين 13-17-سبتمبر 1965 تخصيص مبلغ خمسة ملايين و نص مليون جنيه استرليني لدعم إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وذلك تحضيرا لدخوله الحرب المقبلة مع الجيوش العربية كما أمر القيادة العربية الموحدة بتسهيل مهمة تكوين و تدريب الجيش تحرير الفلسطيني، حيث في هذه الفترة بدأت العمليات الفدائية المسلحة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ضد الكيان الصهيوني، المدعمة من قبل القيادة

¹ Malcolm Ker, **The Diplomacy of the Arab League: 1945-1955** , Cambridge University Press, uk, 1956, p 33

² القمة العربية ، قرار (11) ، الدورة الأولى ، القاهرة ، 13-17 يناير 1964

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

العربية الموحدة الجهاز العسكري للجامعة العربية¹ ، كما بدأ التنسيق بين القوات العربية خاصة في دول المواجهة مع الكيان لتحضير للحرب المقبلة التي اندلعت عام 1967 و كاستخلاص للوضع العام لقرارات الجامعة العربية خلال الفترة ما بين إنشاءها عام 1945 الى غاية 1967 حيث عرفت هذه الفترة الكثير من الأحداث تخص فلسطين، منها صدور قرار تقسيم فلسطين، و الذي أدى الى قيام الكيان الصهيوني، و التي جاء على إثرها أول حرب عربية إسرائيلية أدت الى هزيمة القوات العربية، و خسارة المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح الكيان، و تهجير نصف سكان فلسطين خلال حرب النكبة مما أدى الى بروز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كعقبة أخرى أمام الجامعة العربية.

المطلب الثاني : مواقف الجامعة العربية في دعم فلسطين ما بين 1967-1987

عرفت القضية الفلسطينية خلال هذه الفترة عدة أحداث مصيرية و مهمة منها حرب 1967، حيث كان أول قرارات القمة العربية في الخرطوم بعد نكسة ، و الذي عرف بمؤتمر اللاتات الثلاث لاصح لا تفاوض لا للإعتراف بإسرائيل، و الذي عقد ما بين 29 أغسطس و 01 /أيلول 1967 حيث خرج المؤتمر بعدة قرارات

¹الوثائق الفلسطينية العربية ، مؤتمر القمة العربية 1965، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1966 ، ص 508

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

كانت أهمها إزالة أثار نكسة حرب 1967 ، و مواصلة جهود العسكرية العربية لتحرير الأراضي العربية المحتلة بما فيهم الأراضي الفلسطينية بعدما سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية و قطاع غزة و من بين أهم القرارات المتخذة تأكيد رؤساء و الملوك الدول العربية مواصلة الكفاح المسلح و التضامن العربي، من أجل استرجاع الأراضي العربية المغتصبة إثر العدوان الإسرائيلي على الدول العربية، و التزام بالمعاهدات العربية خاصة في المجال العسكري و الدفاع العربي المشترك ، كما أكد المؤتمر أن استرجاع الأراضي العربية المحتلة هي مسؤولية جميع الدول العربية، و ليس فقط الدول التي وقع عليها العدوان ، كما ألح المؤتمر على مواصلة العمل السياسي و الدبلوماسي المشترك وفق قرارات الجامعة العربية مع التزام بعدم التفاوض و عدم الاعتراف و عد الصلح مع إسرائيل ، مع مواصلة دعم الشعب الفلسطيني في استرجاع أراضيه و حقه المسلوب بالقوة¹

كما واصل مجلس الجامعة العربية تحمل مسؤولياته اتجاه القضية الفلسطينية و أكد مواصلة دعمه للمقاومة الفلسطينية لتحرير الأراضي الفلسطينية من الاحتلال الصهيوني، خاصة في ظل المرحلة الحرجة التي تمر بها الساحة العربية جراء هزيمة يونيو 1967، و التي انعكست بالسلب على الوحدة العربية، و على القضية الفلسطينية بأخص كما أن قيام منظمة التحرير في هذه المرحلة بدور فعال على الجانبين العسكري و المدني في فلسطين و استمراره في مقاومة الاحتلال الصهيوني، أعطى الثقة للدول العربية في ضرورة التحضير للحرب القادمة لاسترجاع الأراضي العربية التي سلبت في نكسة 1967 ، حيث أصدر مجلس الجامعة قراره في دورته العادية الواحدة و الخمسون بتاريخ 1969/03/16 أكد فيها ، على ضرورة العمل بإنشاء جهاز يشرف على التبرعات من أجل إنفاق على القضية الفلسطينية و مواصلة دعمها ماديا و عسكريا ، على أن تقوم منظمة التحرير بإشراف على الموضوع و عرضه على مجلس الجامعة²

كما شكل النزاع المسلح الذي وقع بين الجيش الأردني و منظمة التحرير الفلسطينية في أيلول عام 1970 ضربة موجعة للجامعة العربية و للتضامن العربي ، حيث عقدت الجامعة العربية جلسة طارئة بمشاركة 14 دولة عقب هذه الأحداث في 23 أيلول /سبتمبر 1970 ، حيث اتخذت القمة عدة قرارات منها إنهاء العمليات العسكرية بين الطرفين، و إرجاع قوات الطرفين الى قواعدها الطبيعية، و شكلت لجنة عربية لتسوية الخلاف بين الطرفين، لكن تجدد الاشتباكات بين طرفين بسبب قرارات رئيس الوزراء الأردني، أدت الى تعثر الحل سياسي بين الطرفين مما عجل بخروج منظمة التحرير الفلسطينية عام 1971 الى لبنان .

¹ القمة العربية، قرارات (38-39-40) ، الدورة العادية الرابعة ، الخرطوم ، 29 أغسطس-01 سبتمبر 1967

² مجلس الجامعة العربية، قرار (2400)، الدورة العادية (51) ، ج (04)، القاهرة ، بتاريخ 16-03-1969

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

كما كان لوفاة رئيس عبد الناصر عام 1970 تأثير على القضية الفلسطينية خاصة و أن زعيم القومية العربية كان الداعم الرئيسي للقضية على مستوى الجامعة العربية، لكن ذلك لم ينقص من دعم المقدم للجامعة للقضية الفلسطينية خاصة في فترة السبعينات من القرن الماضي ، حيث جاء مؤتمر القمة العربية المنعقد في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 26-28 تشرين الثاني/نوفمبر 1973، و الذي كان بعد حرب 1973، و اتخذ عدة قرارات بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي، و القضية الفلسطينية حيث قرر المؤتمر العمل وفق الهدف المرحلي و هو تحرير الأراضي العربية و قد جاء في قرارته ما يلي :

- تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو 1967، و عدم التنازل و تفريط في أي جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية

- تحرير القدس العربية ، و عدم قبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة

- الالتزام باسترجاع الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني ، وفق ما تقرره من منظمة التحرير بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني

- قضية الفلسطينية هي قضية كل العرب ، و لا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام

- كما أُلح المؤتمر على مواصلة التضامن و دعم دول المواجهة و الشعب الفلسطيني، ماديا و عسكريا من أجل تحرير الأراضي العربية من الاحتلال الصهيوني¹

كما قرر المؤتمر مواصلة الدعم السياسي و الدبلوماسي لقطع علاقات الدول الإسلامية و الآسيوية مع الكيان، مع ضمان مساندة دول عدم الإنحياز للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية أوصى المؤتمر بما يلي :

أ) العمل على تنفيذ مخرجات المؤتمر الجزائر للدول عدم الإنحياز خاصة بمقاطعة إسرائيل في المجالات السياسية و الإقتصادية و العسكرية ، مع تكليف الجزائر بالسهر على تنفيذ ذلك

ب) العمل على ضمان مساندة دول عدم انحياز ، للدول العربية في كفاحها ضد إسرائيل

كما جاء في قرار (51) من مؤتمر القمة حث الدول الإسلامية التي لها علاقة بإسرائيل قطع علاقاتها السياسية و الإقتصادية معها من أجل دعم القضية الفلسطينية ، و مساندة الدول العربية على المستوى الدبلوماسي ضد

¹ مؤتمر القمة العربية، قرار (46-47) ، دورة العادية السادسة، الجزائر ، بتاريخ 28-11-1973

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

الصهيونية¹، من جهة أخرى أقر المؤتمر تأكيد على متابعة مواصلة الاتصالات مع الإتحاد السوفياتي، و دول أوروبا الشرقية لإبقاء على دعمها الدائم للدول العربية إقتصاديا و عسكريا، خاصة في مجال تزويد بأسلحة كما ونوعا² من جهته طالب مجلس الجامعة العربية في دورته العادية الثانية و الستون المنعقد بالقاهرة في الفترة ما بين 1 و 4 من سبتمبر عام 1974 ، إدراج القية الفلسطينية في جدول أعمال الجمعية العامة و ذلك بناء على رسالة منظمة التحرير الفلسطينية حيث أقر المجلس مايلي :

- الموافقة على طلب إدراج القضية الفلسطينية كبنء مستقل في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها التاسعة و عشرون

- تأكيد الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني و رفض أي اهدار او اغتصاب لها³

و مما يلاحظ في قرارات الجامعة العربية سواء على مستوى القمة أو على مستوى مجلس الجامعة أن مطالبها تغيرت بعد حرب 1973 ، و اقتضت المطالب على تحرير الأراضي العربية ما بعد نكسة 1967 عوض المطالبة بتحرير كامل فلسطين يعني الضفة الغربية و قطاع غزة فقط ، و أكد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط الذي عقد ما بين 26-29 أكتوبر/تشرين 1974 عن تراجع في مطالب العرب الخاصة بفلسطين و تسطير الأهداف المحلية فقط و التي كانت في صالح إسرائيل بالدرجة الأولى ، حيث أكد المؤتمر ما جاء في قرارات قمة الجزائر عام 1973 و هو التسيير المرحلي للأمة العربية ، حيث جاءت في قرارات مايلي :

-التحرير الكامل للأراضي العربية المحتلة في عدوان 1967 و عدم التفريط في أي جزء منها ، او المساس بالسيادة الوطنية عليها

- تحرير مدينة القدس العربية ، و عدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب كاملة على مدينة القدس
-الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره م-ت-ف بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني

كما إلتزم المؤتمر بالعمل على تعزيز القوى الذاتية العربية عسكريا و إقتصاديا، من أجل تقوية الجبهة العربية على حساب الكيان الصهيوني مع عدم قبول بأي تسويات عربية جزئية مع الكيان ،لأن القضية الفلسطينية قضية قومية، ووجب تحرير كامل للأراضي الفلسطينية، مع إستعادة الحقوق الكاملة لشعب الفلسطيني، و تأكيد مواصلة العمل على عزل إسرائيل سياسيا و اقتصاديا على المستوى الإقليمي و الدولي .

¹ مؤتمر القمة العربية، قرار (50-51) ، دورة العادية السادسة، الجزائر ، بتاريخ 28-11-1973

² مؤتمر القمة العربية، قرار (51-52-53) ، دورة العادية السادسة، الجزائر ، بتاريخ 28-11-1973

³ مجلس الجامعة العربية، قرار (3171) ، الدورة (62) ، القاهرة ، تاريخ 09-04-1974

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

في حين صادق مؤتمر القمة على ما جاء في قرار مجلس الجامعة في دورته الثانية وستون بالقاهرة ، حين قرر عرض القضية الفلسطينية بندا مستقلا في الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث جاء في قرار القمة (68) البند الأول مايلي

- العمل بكافة الوسائل على تأييد و انجاح المبادئ الواردة في قرار السياسي المطلوب اصداره من الجمعية العامة للأمم المتحدة و المتضمن التأكيد على :

- الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني و رفض أي اغتصاب أو هدر لها
- حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون أي تدخل خارجي مع تأمين استقلاله الوطني و ضمان حق عودة أبناءه الى وطنهم

- حق الشعب الفلسطيني في اتخاذ جميع الوسائل اللازمة ، لاسترجاع حقوقه الأساسية طبقا لمبادئ الأمم المتحدة¹

كما قرر المؤتمر مواصلة الدعم المادي و العسكري لدول المواجهة مع الكيان المحتل ، مع تقدير الإحتياجات السنوية المادية لكل من مصر، و الأردن، و سوريا و منظمة التحرير ، حيث أكد التزام السعودية بدفع مبلغ 400 مليون دولار، و الكويت بدفع كذلك 400 مليون دولار ، و الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 300 مليون دولار ، في حين التزمت امانة قطر بدفع مبلغ 150 مليون دولار ، و جمهورية العراق بدفع 100 مليون دولار، و اكتفت سلطنة عمان و البحرين بدفع مبلغ 15 مليون دولار و 04 ملايين دولار على التوالي ، أي بمجموع مليار 369 مليون دولار ، على أن يبلغ كل من الجزائر و المغرب و تونس و ليبيا سيبلغون الأمين العام مساهمات دولهم ، على ان توزع هذه الإعانات للدول المعنية من قبل الأمين العام للجامعة²

كما جاء مؤتمر القمة الغير عادي الذي أنعقد في الفترة مابين 16-18 تشرين الأول 1976 ليؤكد ما جاء في مؤتمرات القمة بالجزائر و الرباط ، حيث جاء في قرار القمة رقم 90 ، تؤكد دول العربية مجتمعة التزامها ما جاء في قرارات القمة في الجزائر و الرباط، و مواصلة دعمها للمقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة تحرير الفلسطينية و دعمها لحق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكافة الوسائل لإسترجاع حقوقه³

¹ مؤتمر القمة العربية ، قرار (68) ، دورة العادية السابعة ، المغرب ، بتاريخ 29-10-1974

² مؤتمر القمة العربية ، قرار (69) ، دورة العادية السابعة ، المغرب ، بتاريخ 29-10-1974

³ مؤتمر القمة العربية ، قرار (90) ، دور غير عادية ، الرياض ، بتاريخ 18-10-1978

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

و كان قبله قد قرر مجلس الجامعة العربية في دورة انعقاده العادية السادس و الستين في الفترة ما بين 6-9 من سبتمبر 1976 إعتقاد منظمة التحرير الفلسطينية كمثل وحيد لشعب الفلسطيني كامل العضوية في الجامعة العربية ، حيث جاء في قرار المجلس 3262 مايلي " يقرر مجلس الجامعة الموافقة على قرار اللجنة السياسية الأتي نظرت اللجنة السياسية مذكرة وزارة الخارجية المصرية بشأن قبول فلسطيني تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية عضوا كامل العضوية بالجامعة¹

لكن هذه الفترة شهدت تطورات سياسية جديدة بعد زيارة السادات للقدس و خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في نوفمبر 1977، ما إنعكس على طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، و شكل صدمة للجامعة العربية و على التزاماتها و قراراتها اتجاه القضية الفلسطينية، و إتجاه التضامن العربي لنصرة القضية الفلسطينية، خاصة و أن مصر بثقلها العسكري و سياسي و البشري، كانت داعم الرئيسي للقضية الفلسطينية و لنضال العربي من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة .

و على إثر هذه التطورات المتسارعة و غير منتظرة، من السادات عقدت الجامعة العربية مؤتمر القمة في بغداد، و إعتبرت ما قامت به مصر تمت خارج المسؤولية العربية، و إن تابعت هذا الهرولة في التسوية المنفردة مع الكيان يتحملهم النظام المصري لوحده، و قد جاء في قرارات القمة التي عقدت ما بين 2-3 نوفمبر / تشرين الثاني 1978 مايلي²

- إن اتفاقية كامب ديفيد التي عقدت ما بين مصر و الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان المحتل، تمس بحقوق الشعب الفلسطيني، و الأمة العربية في فلسطين و الأراضي المحتلة ، و تمت منفردة خارج المسؤولية العربية، و تعارض ميثاق الجامعة العربية، و مقرراتها في مؤتمرات العربية خاصة مؤتمر الجزائر و الرباط و اللذان أكد على تحرير الأراضي العربية، و كامل الأراضي الفلسطينية مسؤولية عربية يجب الالتزام بها وفق الميثاق العربي و التضامن العربي ، ووفق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، و قد قرر المؤتمر عدم الموافقة على هذه الإتفاقية، و ما يترتب عنها من نتائج و آثار السياسية و الإقتصادية و القانونية
- كما ألح المؤتمر على مصر ضرورة التخلي على التسوية المنفرد مع ال، و كيان المحتل، و العودة الى الحزن العربي، و الإلتزام بالقرارات العربية التي ستضمن وحدة الصف العربي، من أجل مواجهة الأطماع الصهيونية، و إسترجاع الأراضي العربية المحتلة، و من أجل دعم الصمود الفلسطيني في دفاع عن أراضيه و

¹ مجلس الجامعة العربية ، قرار (3462)، دورة ع 66 ، ج 2 ، القاهرة ، تاريخ 9-9-1976

² مؤتمر القمة العربية ، قرارات (101-100-99)، دورة التاسعة ، بغداد ، 5-11-1978

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

دعم الجبهة لاسترجاع الأراضي العربية المحتلة بعد 1967، و مواصلة النضال العربي المشترك ضد المخططات الإسرائيلية، حيث قرر المجتمعون التعهد بتقديم مساعدات مالية لمدة عشر سنوات على النحو التالي :

1. سوريا مليار و 850 مليون دولار سنويا

2. الأردن مليار و 250 مليون دولار سنويا

3. منظمة التحرير 250 مليون دولار سنوي

على أن تلتزم الدول العربية بمساهمات مالية حسب قدرتها طاقتها على النحو التالي :

1. المملكة العربية السعودية مليار دولار سنويا

2. الجماهيرية الليبية 550 مليون دولار سنويا

3. دولة الكويت 550 مليون دولار

4. دولة الإمارات العربية 400 مليون دولار

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 250 مليون دولار

6. دولة قطر 150 مليون دولار

كما تلتزم الدول العربية الأخرى دون ذكر إسمها حسب مقدرتها و طاقتها بمساهمة مالية، و ذلك التزما بالثوابت القومية العربية، و دفاعا عن شرف الأمة العربية¹، و قد عبرت القمة عن تأكيد التفافها و دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية و الشعب الفلسطيني، في مجابهة المشاريع الاستيطانية و تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية .

و عززت الجامعة العربية في مواقفها باتجاه القضية الفلسطينية، و باتجاه الصراع العربي الفلسطيني، في قمتها العاشرة التي عقدت في تونس ما بين 20-22 تشرين الثاني 1979 حيث أكدت القمة مواصلة الدعم اللامحدود لدول المواجهة، و منظمة التحرير الفلسطينية، في صراعها مع العدو الصهيوني من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية و استرداد الأراضي العربية، رغم إهتزاز الصف العربي بعد خطوة المصرية في تسوية مع العدو الصهيوني ، حيث جاء في قرار القمة 119 مايلي " إن الوجود الصهيوني في الأراضي العربية هو جوهر الصراع مع العدو الصهيوني و الأمة العربية و ملتزمة بالنضال من أجل القضية الفلسطينية و الأراضي العربية المحتلة ، و مستعدة لتقديم جميع التضحيات المادية و المعنوية من أجل ذلك .."، كما أصرت الجامعة العربية على دعم الشعب الفلسطيني و اللاجئين في جنوب لبنان و قررت تقديم المساعدات الضرورية لهم ، حيث جاء في قرار القمة العربية الخامس ما

¹ مؤتمر القمة العربية ، قرار (103) ، الدورة التاسعة، بغداد ، 05-11-1978

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

يلي " تتعهد الدول العربية بتقديم المساعدات لمالية الى فلسطين في الجنوب اللبناني ، دعما لصدودهم و مؤازرة لهم على أن تتولى منظمة التحرير بالبحث عن سبل تلك المساعدات ثنائيا مع الدول العربية .."¹

أما مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان الأردنية في الفترة ما بين 25-27- تشرين الثاني نوفمبر 1980 ، و الذي حضرته 15 دولة عربية ، أكد في بيانه الختامي على ضرورة إسقاط إتفاقية كامب ديفيد التي أضرت بحقوق الشعب الفلسطيني، و بالقضية الفلسطينية ، مع التأكيد أن قرارات مجلس الأمن لا تضمن حقوق الشعب الفلسطيني في إسترجاع حقوقه و وطنه و لا ترضي تطلعات الأمة العربية .

حيث أن القضية القومية العربية المركزية بدأت تتراجع في اهتمامات القضايا العربية ، بعد كامب ديفيد بسبب الخلافات و المنازعات القطرية العربية ، كان أولها حول مشعل قيادة الزعامة العربية بين العراق و سوريا و السعودية بعد عزل مصر من الصف العربي ، و ثانيا بروز نزاعات قطرية عربية أثرت على العلاقات العربية العربية، و خلافات ما بين السلطة الفلسطينية ، و سوريا داخل لبنان و خلاف ما بين سوريا و أردن عام 1980 بسبب القضية الفلسطينية كذلك ، هذه المنازعات هزت اللحمة العربية التي كانت في ستينات و سبعينات و التي كان عدوها الوحيد الكيان الصهيوني .

كما شهدت هذه الفترة ما بين 1979-1980 سياسية الاستقطاب و التدخلات الأجنبية على بعض الأنظمة العربية لسير على خطى مصر و توقيع معاهدة الاستسلام مع الكيان المحتل، و قيام الحملة الدعائية الأمريكية أن الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الرئيس الجديد رونالد ريغن ستأخذ حل المسألة الفلسطينية محمل الجد من أجل السلام العربي الإسرائيلي² ، هذا ما أدى الى وقوع انقسامات داخل الجامعة العربية حيث أن مؤتمر عمان الحادي عشر حضرته 15 دولة من أصل 21 دولة، و قاطعته جبهة الصمود و التصدي العربية بسبب سياسية الرضوخ لبعض الأنظمة العربية للإدارة الأمريكية، ما جعل الوصول الى استراتيجية عربية موحدة اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي صعب المنال بعد حرب 1973 .

كما أن الموقف الجامعة العربية بدأ يتغير بعد الإجتياح الصهيوني للبنان عام 1982، و بروز مبادرات التسوية الأمريكية، و العربية منها مبادرة الملك فهد، حيث جاء في مؤتمر القمة العربي الدورة الثانية عشر المنعقد في فاس المغربية ما بين 6-9 سبتمبر أيلول 1982، عدة قرارات إعترفت بموجبها الجامعة العربية لأول مرة بإسرائيل كدولة

¹القمة العربية ، قرار (119-140) ، الدورة العاشرة ، تونس ، 22-11-1979

² Nabil A. Razzouk , **The Arab League: Charter, Origins, and Impact** , Cambridge University

Press, 1985, p65

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

لها حق الوجود، بعدما كان مغيب ذكر إسمها أو الإعتراف بها في القمم السابقة و قد جاء في قرار 114 ما يلي " إن مؤتمر القمة العربي اذ يحي صمود قوات الثورة الفلسطينية ، و الشعبين الأردني و اللبناني و قوات المسلحة السورية و كل من ساهم من عرب و مسلمين، و إذ يعلن مسانده للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوق الفلسطينية الثابتة ، و إيماننا بقدرة الأمة العربية على تحقيق أهدافها المشرعة و إزالة العدوان، و انطلاقاً من مبادئ و الأسس التي حددتها مؤتمرات القمة العربية ، و حرصاً من دول العربية على الاستمرار في العمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط ، و اعتماد على مشروع فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية ، و على مشروع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز حول السلام في الشرق الأوسط ، فقد قرر المؤتمر اعتماد المبادئ التالية :

أولاً : انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس العربية

ثانياً : إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد سنة 1967

ثالثاً : ضمان العبادة و ممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة

رابعاً : تأكيد حق الشعب الفلسطيني و تقرير مصيره و ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة ، بقيادة منظمة التحرير الوطنية ممثل الشعب الفلسطيني

خامساً : تخضع الضفة الغربية و قطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة و لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر

سادساً : يضع مجلس الأمن ضمانات سلام بين تلك الدول بما فيها لدولة الفلسطينية المستقلة

سابعاً : يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ تلك المبادئ¹

حيث كدراسة أولية لهذه القرارات تُظهر، أن هناك تحولاً كبيراً في الموقف العربي، حيث انتقل من المطالبة بتحرير كامل الأراضي الفلسطينية إلى قبول إقامة دولة فلسطينية على أجزاء من فلسطين التاريخية، وهي قطاع غزة والضفة الغربية. هذا التحول يعكس استعداد الدول العربية لإقامة سلام مع إسرائيل تحت إشراف الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهو ما كان في السابق مرفوضاً. هذه القرارات فتحت المجال أمام التغيير الجذري في طريقة تعامل الجامعة العربية مع القضية الفلسطينية، حيث أصبحت تركز على التسوية فقط دون المطالبة بكامل حقوق الشعب الفلسطيني، مما عزز ثقة الكيان المحتل في تنفيذ مشاريعه. و قد أضرت حرب الإسرائيلية على جنوب لبنان بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من لبنان ، و فقداًها موقع المواجهة المباشر مع العدو ، و خسارتها لأسلحتها و

¹ مؤتمر القمة العربية ، قرار (115) ، الدورة العادية (12)، فاس ، تاريخ 09-09-1982

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

قيادتها الذين انتشروا في البلدان العربية، مما جعل المنظمة تفقد الإتصال مباشر بالأراضي الفلسطينية و قواعدها الداخلية، و أضحت تدير المقاومة من خارج مناطق المواجهة المباشر، و كذا فقدان منظمة التحرير للمساندة العربية من الأردن و لبنان و مصر، و كل هذا أضر بالقضية الفلسطينية سواء داخليا أو خارجيا على مستوى الجامعة العربية¹، التي كانت مهتمة بالدرجة الأولى في هاته السنوات بالحرب العراقية الإيرانية، و مخلفاتها على الصعيدين الإقليمي و الدولي، ما جعل القضية الفلسطينية تتراجع في سلم أولويات الجامعة العربية، إلى غاية اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، حيث كان الموقف العربي حازم عند إنطلاق شرارة الانتفاضة الفلسطينية الأولى في 09 كانون الأول /ديسمبر 1987، و التي كانت كردة فعل للشعب الفلسطيني ضد جبروت الاحتلال الصهيوني طيلة الأربعون سنة، من التضيق و التجويع و القتل و التشريد ضد الفلسطينيين ، مع غياب المد القومي الذي كان يدافع بشراسة عن القضية الفلسطينية، هذا ما دفع الشعب الفلسطيني لحمل راية الدفاع عن أرضه ضد الإحتلال الصهيوني لوحده و استعمل الحجارة كسلاح ضد دبابة الصهيونية.

¹ Nabil A. Razzouk, op , cit , p 85

المطلب الثالث : تقييم أداء المؤتمرات العربية في دعم وتعزيز قضية فلسطينية ما بين 1988-2000

كما ذكرنا سابقا أن الحرب العراقية الإيرانية أثرت على قرارات الجامعة العربية، و أصبحت القضية الفلسطينية ليست من الأولويات الرئيسية في هذه الفترة، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى ألزمت الجامعة العربية على إهتمام بالقضية الفلسطينية و إعطاءها أهمية قصوى خاصة أن الانتفاضة الفلسطينية أجبرت العالم على الاعتراف بالحق الشعب الفلسطيني بالحرية و تقرير المصير، حيث سنتطرق الى أهم القرارات التي صدرت عن الجامعة العربية في هذه الفترة التي عرفت العديد من الأحداث على المستوى الداخلي الفلسطيني، و على مستوى الخارجي فعلى إثر اشتعال الانتفاضة الفلسطينية عقد مجلس الجامعة العربية دورة استثنائية في 15 ديسمبر 1987 بعد أيام قليلة من اندلاع الانتفاضة الحجازية، و قد قرر مجلس الجامعة في هذه الدورة مساندة الإنتفاضة الشعبية، و دعمها ماديا و خارجيا مع ضرورة تكليف الدول العربية، بما فيه الأمانة العامة بتكثيف اتصالاتها الدبلوماسية مع هيئات الأممية و إقليمية و دول الصديقة لمساندة الشعب الفلسطيني في إنتفاضته الشعبية، و ممارسة الضغط على الكيان الصهيوني لوقف تجاوزات، و الإنتهاكات التعسفية التي يقوم بها ضد الشعب الفلسطيني، كما طالب المجلس الجامعة من مجلس الأمن إصدار قرار أممي يدين الأعمال الإرهابية، و الإجرامية التي تقوم بها القوات الصهيونية ضد المواطنين مع إصدار أمر بتوقف الفوري عن التقتيل و العنف، التي تقوم به هذه القوات على المواطنين الفلسطينيين العزل¹، كما جاءت قمة الجزائر الغير عادية التي عقدت ما بين 7-9 جوان 1988 بالجزائر أول قمة تخصص للأحداث الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، و التي أكدت التزامها بتقديم كافة أنواع الدعم و المساعدة للشعب الفلسطيني و للمقاومة الفلسطينية، حيث جاء في بيان قمة الجزائر ما يلي " إن مؤتمر قمة غير عادية المنعقد بمدينة الجزائر، تدارس بروح من المسؤولية القومية و تاريخية تطورات الإنتفاضة الشاملة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة و تعاضم المقاومة في فلسطين و جولان و جنوب لبنان ضد احتلال الصهيوني، و ممارساته الإرهابية..... و إذ يؤكد دعمه و تأييده للانتفاضة الباسلة التي تجسد رفض الشعب الفلسطيني القاطع للإحتلال الإسرائيلي و ممارساته القمعية، و إن حل الصراع في الشرق الأوسط لن يكون الا بحل عادل للقضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع، و ذلك عن طريق انسحاب العدو الصهيوني من كامل الأراضي العربية المحتلة، و ضمان حق الشعب الفلسطيني في العودة و تقرير مصيره و إقامة دولته الفلسطينية و عاصمتها القدس²

¹ مجلس الجامعة العربية، قرار (4759)، دورة ع غ، تونس، 15-12-1987

² مؤتمر القمة العربية، قرار (178)، دورة غير عادية، الجزائر، 7-9 جوان 1988

كما أكد المؤتمر الجزائري في قراره (179) أن العرب مستعدون لإقامة مؤتمر دولي لسلام من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي، و ذلك وفق أسس و شروط تضمن حق الشعب الفلسطيني و قد جاء في القرار مايلي :

- ضرورة انسحاب الكيان من كامل الأراضي العربية و الفلسطينية التي إحتلتها عام 1967 ، بما في ذلك القدس العربية

- إزالة كل المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية و العربية منذ 1967

- وضع الضفة الغربية و قطاع غزة لفترة إنتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة بضعة أشهر

- تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حق العودة و تقرير المصير إقامة دولته

- وضع مجلس الأمن ضمانات لدول المنطقة المعنية بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة

كما أن المؤتمر الدولي يكون تحت إشراف أممي و قاعدة شرعية دولية، التي تؤكد على إنسحاب إسرائيل كامل من الأراضي العربية و الفلسطينية المحتلة، و تضمن الشعب الفلسطيني الاستقلال الوطني¹

كما أشار مؤتمر القمة العربية غير عادي المنعقد في دار البيضاء المغربية مابين 23-26 ماي 1989 الى ضرورة تحقيق ما جاء في قمة الجزائر، بضرورة مواصلة دعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ماديا و سياسيا و إعلاميا ، و الضغط على مستوى الهيئات الدولية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، مع تأييد ما جاء في قمة الجزائر بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، تحت رعاية مجلس الأمن الدولي، و بحضور كل أطراف النزاع العربي الإسرائيلي ، مع حشد الطاقات العربية سياسيا و عسكريا لدعم الانتفاضة الفلسطينية في حربها مع العدو الصهيوني .

كما أكد مؤتمر القمة تأييد إعلان قيام دولة فلسطين في 15 نوفمبر 1988، بعد إعلان الأول التي قامت به حكومة عموم فلسطين في غزة عام 1948، في دورة المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني ، حيث أعرت القمة عن إمتنانها لكل الدول الصديقة التي إعترفت بقيام دولة فلسطين، و التي بلغ عددها 120 دولة في بعضة أشهر فقط مع تكليف دول الأعضاء بضرورة تكثيف إتصالاتها مع بقية دول الأخرى، لاعتراف بدولة فلسطين و فضح الانتهاكات الإسرائيلية على حقوق الإنسان في فلسطين ، و نص البند العاشر من القرار على ضرورة الوقوف بحزم في مواجهة الجرائم الإنسانية التي تمارسها قوات الاحتلال على الشعب الفلسطيني، و دعوة مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته إتجاه الجرائم الإنسانية المرتكبة من قبل الكيان الصهيوني، ضد الشعب الفلسطيني²

¹ مؤتمر القمة العربية ، قرار (179) ، دورة غير عادية ، الجزائر ، 7-9 جوان 1988

² مؤتمر القمة العربية ، قرار (180) ، دورة غير عادية ، الدار البيضاء ، 26 ماي 1989

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

أما على الصعيد الدولي فقد كثفت الجامعة العربية من العمل السياسي لنيل اعتراف الدول الأجنبية بالدولة الفلسطينية ، حيث قرر مجلس الجامعة العربية في دورته العادية الثانية و تسعون من عام 1989، بضرورة تكثيف العمل العربي المشترك لنيل إعتراف الدول الأجنبية بالدولة الفلسطينية ، حيث أوصى المجلس الدول العربية حسب علاقاتها الدبلوماسية بضرورة إقامة إتصالات ثنائية مباشرة مع الدول الصديقة، لنيل قبولها الاعتراف بالدولة الفلسطينية، و كذا حث مجلس السفراء العرب بالإتصال بالمسؤولين و البرلمانين في دول الأوربية و أمريكية من أجل دعم القضية الفلسطينية عن طريق الإعتراف بشرعية دولة الفلسطينية¹

و مع إستمرار الانتفاضة الشعبية المباركة في عامها الثالث، و مواصلة قوات الإحتلال الصهيوني لسياسة القمع و التقتيل، و الردع دون تدخل صارم من مجلس الأمن الدولي، و بتواطؤ كامل من الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل ، عقد مؤتمر القمة العربي إجتماعه الثالث بعد الانتفاضة الفلسطينية في بغداد ما بين 28- و 30 من ماي 1990، و الذي عقد بدعوة من الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، مع غياب كلا من سوريا و لبنان عن القمة، كما أن القمة العربية قبل عقدها بدأت بخلافات و مناوشات بين وزراء الخارجية كلا من العراق من جهة و مصر و السعودية من جهة أخرى، حول جدول الأعمال القمة حيث كان يصر العراق على ذكر الولايات المتحدة كبندي في جدول الأعمال على تحريضها لإسرائيل ، و كانت مصر و السعودية ترفض ذكر الولايات المتحدة باسم بحيث لا وجود دليل مادي حسبهم، حيث ألقى الرئيس العراقي صدام حسين خطابا تاريخيا -في هذه الأجواء العربية الملبدة و غير مألوفة- إعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد تهديدا لها و للوجود الإسرائيلي في الشرق الأوسط ، و أخذت في عين الاعتبار أن النظام العراقي هو المهدد الرئيسي للكيان الصهيوني في المنطقة خاصة بعد خروجه متنصرا في حربه مع إيران عام 1988 ، و قد جاء في خطاب الرئيس قائلا " يجدر بنا أن نقول أن اسرائيل إذ إعتدت علينا و ضربتنا فإننا سنرد بقوة،و إذ استخدمت أسلحة الدمار الشامل ضد أمتنا العربية فإننا سنستخدم ضدها ما نملك من أسلحة الدمار الشامل ...و إن الولايات المتحدة تتحمل مسؤوليتها الداعمة لسياسية إسرائيل العدوانية و التوسعية، التي يمارسها الكيان ضد الشعب الفلسطيني و الأمة العربية ...و إحتتم الخطاب بقوله فلا يحق لكائن من يكون أن يتمتع بمواردنا، و ثروتنا في وقت نفسه يحاربنا. و يناهض تقدمنا العلمي²، حيث صار هذا الخطاب فيما بعد تهديدا لإسرائيل في الأوساط الصهيونية و كان ذريعة لضرب العراق فيما بعد و إتهامه بامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، حيث بحث المؤتمر التهديد الرئيسي الذي

¹ مجلس الجامعة العربية ، قرار (4932) ، د.ع ، ج 03 ، تونس ، 13-09-1989

² محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أو هام القوة و النصر ، ط 01 ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، 1992 ، ص 307

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

يتعرض له الأمن القومي العربي، من الجانبين الاقتصادي و السياسي، كما أكد على التأييد المستمر للانتفاضة الفلسطينية، و مواصلة دعمها ماديا و سياسيا، و ضرورة التقييد بمعاهدة الدفاع العربي المشترك لمجابهة المخاطر الصهيونية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتوسع على حساب الأراضي العربية و الفلسطينية بأخص، كما أُلح مؤتمر القمة على ضرورة تصدي لمخاطر الصهيونية متمثلة أساسا في الهجرة اليهودية الى فلسطين ، و محاولة إسرائيل الإستيلاء على الموارد المائية العربية، و إمتلاكها لسلاح النووي يؤهلها أن تكون القوة الأولى في المنطقة ، لذلك قرر مؤتمر تكليف لجنة عربية لمتابعة هذا الموضوع ، كما أمر المؤتمر بضرورة مواصلة دعم الإنتفاضة على المستوى الدولي سياسيا و إعلاميا و إقتصاديا، مع تنوير الرأي العام الدولي على الجرائم المرتكبة من طرف الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، و العمل على إلزام الكيان بتطبيق معاهدة جنيف الرابعة عام 1949¹ من جهة أخرى ألزم المؤتمر الدول العربية بأن تقيم العلاقات العربية الثنائية و الجماعية مع الدول الأجنبية، على أن تأخذ في حسابان موقف هذه الدول من الكيان الصهيوني و من القضية الفلسطينية، كما أكد المؤتمر أن للقدس مكانة خاصة عند العرب و المسلمين، و تعتبر عاصمة أبدية لفلسطين العربية و جزء لا يتجزأ منها، و إن المساس بها هو إنتهاك للمواثيق و قرارات الدولية، و إن إعتراف الكونغرس الأمريكي بالقدس كعاصمة إسرائيل هو ضرب لهذه المواثيق، و تحريض علي مواصلة أعمالها الاستيطانية التوسعية على حساب الأراضي العربية ، كما دعى المؤتمر الى إلغاء هذه القرارات الغير شرعية .

كما دعى الأمم المتحدة الى تشكيل لجنة رقابة دولية لضمان عدم مواصلة الإستيطان في الأراضي العربية الفلسطينية و القدس²، و المفارقة العجيبة في قرارات الأمم المتحدة، و مجلس الأمن أنها استجابت بسرعة البرق لطلب الكويت، و دول الخليج عندما إحتلت القوات العراقية الكويت، و حشدت القوات الأمريكية قواتها المتواجدة في الخليج على الحدود السعودية لتدخل العسكري، و أصدر مجلس الأمن قراره 662 و طلب من العراق الانسحاب الفوري من الكويت و إعادة الشرعية للأمير ، في حين أن الجامعة العربية تطالب لسنوات الولايات المتحدة بكف عن دعم الكيان، و تطالب مجلس الأمن بإصدار قرارات يدين الأعمال الإجرامية لكن ذلك لم يحدث أبدا، و بذلك تؤكد مقولة الراحل معمر القذافي أن قرارات مجلس الأمن تطبق على دول الضعيفة فقط و دول العالم الثالث .

¹ محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أو همام القوة و النصر، المرجع السابق ذكره ، ص 315

² القمة العربية ، قرار (184) ، دورة غير عادية ، بغداد ، 30 ماي 1990

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

و قد زاد التدخل العسكري العراقي في الكويت في صيف عام 1990، و مطالبة دول الخليجية و مصر قوات التحالف العربية بتحرير الكويت، من إنقسامات داخل الجامعة العربية، و ضد القضية الفلسطينية خاصة و إن منظمة التحرير الفلسطينية وقفت مع العراق ضد الكويت، مما أغضب الدول الخليجية و أخذت موقفا ضد منظمة التحرير الفلسطينية التي اضطرت لقبول الشروط الأمريكية في مؤتمر السلام بمدريد بعد الخذلان العربي ، و تشتت الموقف العربي إتجاه القضية الفلسطينية، و بدأت الجامعة العربية تدفع لجهود السلام مع الكيان المحتل التي كانت تسعى إليها منذ مؤتمر قمة العربية في فاس عام 1982، و اغتنمت فرصة مساعي الأمريكية لاحتضان مؤتمر السلام الشامل بين إسرائيل و الدول العربية في مدريد عام 1991 ، خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أمام الكونغرس الأمريكي في مارس 1991 ، عن مبادرته لعملية السلام في الشرق الأوسط وفق شروط تضمن حقوق جميع أطراف الصراع، و قد وافق مجلس الفلسطيني في دورته العشرون التي إنعقدت في الجزائر على المشاركة في مؤتمر السلام مدريد ، حيث بناء عليه بحث مجلس الجامعة العربية في دورته العادية المنعقدة بتاريخ 1991/09/12 جهود السلام التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تسوية نهائية لصراع العربي الإسرائيلي و القضية الفلسطينية، حيث أكد في قراره رقم 5092 ، أن الجامعة العربية تدعم مواقف الدول العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي و بالقضية الفلسطينية في جميع مراحل عملية السلام ، كما تدعو الأطراف العربية المباشرة بالصراع الى التنسيق فيما بينها من أجل موقف عربي موحد يستند الى الشرعية الدولية و قرارات الأمم المتحدة ، كما أكد القرار أن القضية الفلسطينية تشكل جوهر الصراع العربي الفلسطيني و أن السلام الشامل في الشرق الأوسط يكون بتسوية عادلة و نهائية للقضية الفلسطينية و فق القرارات الدولية¹ ، كما رحبت الجامعة العربية بمبادرة، و إعتبرتها طريقة الانجع لحل النهائي للصراع و تسوية الشاملة للقضية الفلسطينية على أسس الشرعية الدولية² .

كما طالبت الجامعة العربية من الدول الرعاية لعملية السلام العربية الإسرائيلية، ضمانات سياسية لكل دول النزاع خاصة في الشق المتعلق بانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وعودة اللاجئين الى الأراضي الفلسطينية و قيام دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية .

لكن فشل مؤتمر مدريد و مشاورات واشنطن ما بين إسرائيل و الدول العربية حال دون إيجاد حل نهائي للتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، في ظل تعنت إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني و رفضها التنازل عن الأراضي العربية

¹ مجلس الجامعة العربية ، قرار (5092) ، دورة العادية ، القاهرة ، 1991/09/12

² محمد الحسين هيكال ، المرجع السابق ذكره ، ص 320

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

التي إحتلها بعد حرب 1967، مما أجبر الوفد الفلسطيني على قبول المبادرة الدبلوماسية الترويجية لفتح قناة سرية لتسوية مع إسرائيل، سميت فيما بعد باتفاقية أوسلوا، حيث اعتبر مجلس الجامعة في دورته العادية المنعقد بتاريخ 1993/09/21 أن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي خطوة أولى نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، و الذي ينبغي أن يستكمل بخطوات عاجلة على جميع المسارات و تضمن الانسحاب الإسرائيلي من كامل جولان السوري و من الأراضي اللبنانية و الأردنية المحتلة، و ضمان حقوق الحقوق المشروعة لشعب الفلسطيني بما فيها حق عودة اللاجئين منذ عام 1948 وفق قرارات الأمم المتحدة .

كما يؤكد أن السلام العادل يجب أن يستند الى قرارات مجلس الأمن رقم 242 ، 338 ، 425 و قرارات الشرعية الدولية، و أن يحقق الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي العربية، مع تأكيد تضامنه مع الأطراف العربية المشاركة في عملية السلام، و عزمه على تكثيف الجهود من أجل تعزيز عملية السلام و انجاز خطوات أخرى على كافة المسارات ¹، حيث كان رد الجامعة العربية إيجابى على فتح حوار المباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل، دون حواجز رغم عدم علمها المسبق بهذا بالحوار السري إلا أنها دعمته ، كما ثمنت الجامعة العربية الدور التي قامت به وزارة الخارجية الترويجية لتقريب وجهات النظر بين منظمة التحرير و الكيان رغم أن هذه الإتفاقية أظهرت فشل منظمة التحرير، و فشل الجامعة العربية في تحقيق أدنى أهداف و طموحات الشعب الفلسطيني في المقابل فتحت لإسرائيل تسوية المجانية مع الدول العربية دون تنازلات مسبقة .

و قد جاء إتفاق القاهرة في 1994/05/04 بعد أشهر من المفاوضات الثنائية بين طرفين الإسرائيلي و الفلسطيني، و إنتهى بتوقيع اتفاق القاهرة حول غزة و أريحا و الذي تم بموجبه إعطاء صلاحيات واسعة للسلطة الفلسطينية في غزة و أريحا ، حيث أكدت الجامعة على ضرورة إتمام عملية السلام بين أطراف النزاع، و دعم السلطة الفلسطينية من قبل المجتمع الدولي، مع تقديم طلب لمجلس الأمن للإشراف على تطبيق بنود الإتفاقيات حتى يضمن إحراز تقدم في عملية السلام، لكن عدم التزام الكيان بنود الاتفاق و مواصلتها عملياتها الاستيطانية و القمعية في الأراضي الفلسطينية ، عجل بمجلس الجامعة العربية الى عقد اجتماع طارئ يدعو فيه روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها راعيتين لعملية السلام بضرورة العمل بكل الوسائل لضغط على الكيان لوقف عملياته الإستيطانية، و إحترام قرارات مجلس الأمن²، كما حثت الطرفين على ضرورة التدخل العاجل لإعادة بعث المفاوضات و إلتزام بالتقييد بما جاء في اتفاق القاهرة، حيث أكدت الجامعة في دورتها العادية (104) أن

¹ مجلس الجامعة العربية ، قرار (5322) ، دورة العادية (100) ، القاهرة ، 1993/09/21

² مجلس الجامعة العربية ، قرار (5451) ، دورة غير العادية ، القاهرة ، 1995/12/05

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

عدم التقييد لإسرائيل بنود اتفاق السلام مع السلطة الفلسطينية سيعرض العملية السلمية و اتفاقات السابقة للخطر¹، و لم تخفي الجامعة العربية ترحيبها بعودة المفاوضات و توقيع إتفاق طابا في واشنطن في 1995/09/28 ، حيث أكدت في دورتها العادية (105) على أن المفاوضات الجارية يجب أن تستند الى قرارات الشرعية الدولية و مجلس الأمن ، و على اسرائيل التزام بتطبيق ما جاء في المعاهدات السابقة و ضرورة استمرار مجدية المفاوضات في كل المسارات لإتمام عملية السلام² ، لكن كما هو معروف سابقا أن الكيان المحتل لم تلتزم أبدا بالمعاهدات و الاتفاقات المبرمة بينها و بين السلطة الفلسطينية، التي استعملتها شرطي لها في غزة و الضفة الغربية، و تعمل على حماية أمن الكيان من الفصائل الفلسطينية المقاومة، الذين رفضوا كل هذه التسويات التي إعتبروها إهانة و تنازل عن أرض فلسطين لصالح الصهاينة ، كما إستغلت إسرائيل الهجمات الفدائية التي نفذت ها الفصائل الجهادية الفلسطينية على المستوطنات الصهيونية لتقوم بحصار عسكري و إقتصادي على غزة و الضفة الغربية و كل المناطق الفلسطينية، لتشل بذلك الاقتصاد الفلسطيني و تواصل حملات القمع ضد الشعب الفلسطيني .

كما لقي قرار الأمم المتحدة 250/52 الصادر بتاريخ 1998 /07/07 و الذي أكد على رفع مستوى التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة ، ترحيب كبير من قبل الجامعة العربية و الذي إعتبرته إعتراف من قبل هيئة الأمم المتحدة بدولة الفلسطينية، و الذي سيكون خطوة إيجابية نحو منح الدولة الفلسطينية العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة كدولة كاملة السيادة ، كما دعمت موقف فلسطين في المفاوضات من أجل حصوله على حقوقه المشروعة ، في حين نددت بسياسية المماثلة التي تعتمدها إسرائيل من أجل كسب الوقت و فرض حقائق جديدة على أرض الواقع³ ، و قد أقر إيهود بارك إعادة بعث المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ، بعد فوز حزب العمل في الإنتخابات الإسرائيلية عام 1999 و ترأسه الحكومة الإسرائيلية، حيث جرت المفاوضات بوساطة مصرية أردنية أمريكية ، و تم توقيع إتفاق شرم الشيخ بين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، و رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود بارك في الثاني من أيلول عام 1999 .

لكن كل هذه المساعي العربية و الأمريكية و الأوروبية حول إقرار السلام في المنطقة، و إيجاد حل نهائي لسلام المنطقة و إنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي باءت بالفشل ، بسبب إفشال خطة السلام من الجانب الإسرائيلي و مواصلته أعماله القمعية و التعسفية إتجاه الشعب الفلسطيني، و عدم التزامه الكلي باتفاقات التسوية المبرمة بينه و

¹ مجلس الجامعة العربية ، قرار (5492) ، دورة العادية (104)، القاهرة ، 1995/09/21

² مجلس الجامعة العربية ، قرار (5538) ، دورة العادية (105) ، القاهرة ، 1996/03/21

³ مجلس الجامعة العربية ، قرار (5183) ، دورة العادية (110) ، ج 4 ، القاهرة ، 1996/03/21

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

بين الجانب الفلسطيني منذ إتفاق أوسلوا 1993، مما أدى الى إنعدام الثقة الشعب الفلسطيني في إيجاد حل سلمي مع الكيان المحرم التي يواصل عملياته الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني، و انتهاكاته اليومية للأراضي الفلسطينية، حيث عجلت هذه الأوضاع في إنفجار الإنتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 ، و كان موقف العربي حازم تجاه الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني الذي رفض الإذلال و التجويع و الحصار الممارس ضده من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي .

حيث على إثر هذه التطورات عقدت القمة العربية الطارئة في القاهرة ما بين 21-22 أكتوبر/تشرين عام 2000 و قد اتخذت القمة عدة قرارات من أجل دعم الإنتفاضة الفلسطينية المباركة، حيث أكد المؤتمر على تضامنه التام مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل إستعادة حقوقه مع و ضع آلية عملية لدعم صمود الشعب الفلسطيني حيث قرر المؤتمر مايلى¹

- إنشاء صندوق باسم صندوق الأقصى بموارد تقدر ب 800 مليون دولار أمريكي تخصص لتمويل المشاريع تحافظ على الهوية الإسلامية العربية، و تمكن الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته و فك إرتباطه باقتصاد إسرائيلي

- إنشاء صندوق باسم الإنتفاضة القدس بموارد تبلغ 200 مليون دولار يخصص للاتفاق على العائلات و أسر الشهداء، و تأهيل سبل الرعاية الصحية و التعليم لأبنائهم

- عقد إجتماع لمجلس وزراء المالية العرب للاتخاذ اجراءات الكفيلة تتعلق بآلية الإشراف على الصندوقين بما يضمن فعاليتهم في دعم الانتفاضة

و قد سعت الجامعة العربية الى ممارسة المزيد من الضغط على المجتمع الدولي و مجلس الأمن من أجل وقف الإنتهاكات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني، عن طريق دعوته الى إرسال قوات الحماية الدولية الى المناطق الفلسطينية، مع حث لجنة الحقائق الدولية على الإضطلاع بمسؤوليتها في توثيق الجرائم الحرب التي يقوم بها مسؤولين إسرائيليين تجاه الشعب الفلسطيني، كما أكدت الجامعة العربية في مؤتمر القمة العربي الثالث عشر المنعقد في عمان على التحرك على مستوى الأوربي، لضمان إستئناف عقد مؤتمر جنيف الرابع لعام 1949 لحمل إسرائيل مسؤوليات الإنتهاكات حقوق الإنسان² .

¹ مؤتمر القمة العربية ، قرار (199) ، دورة غير عادية ، القاهرة ، 22 أكتوبر 2000

² مؤتمر القمة العربية ، قرار (201) ، الدورة (13) ، عمان ، 28-03-2001

المطلب الرابع: : دور المؤتمرات العربية في تكامل الجهود الدولية لدعم القضية الفلسطينية ما بين

2001-2023

جاءت هذه المرحلة بالعديد من الأحداث و المتغيرات التي عرفتها الألفية الجديدة، بداية من تولي جورج بوش الابن الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية المعروف بدعمه لإسرائيل و عداؤه للعرب و المسلمين، حيث أن في فترة حكمه الأولى أعلن الحرب على أفغانستان، و العراق، بحجة حرب على الإرهاب و قضاء على أسلحة الدمار الشامل، مع تواصل توهج أحدث إنتفاضة الفلسطينية الثانية، و تزايد أعمال العنف و القمع و الإجرام الإسرائيلي ضد الانتفاضة و ضد الشعب الفلسطيني، كما شهدت هذه المرحلة أحداث سياسية فلسطينية بوفاة ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية، و بانتخابات رئاسية و تشريعية ثانية عام 2006 و فوز حركة حماس بالحكومة الفلسطينية عجلت بانقسام داخلي فلسطيني إنعكس على قيام الدولة الفلسطينية .

حيث شكلت أحداث الانتفاضة الثانية أهم حدث فلسطيني في هذه المرحلة، و عملت الجامعة العربية على توفير الدعم السياسي و المادي لها، لمواجهة الإنتهاكات الإسرائيلية التي تريد فرض واقع جديد على الأراضي الفلسطينية متنكرا لكل الاتفاقيات، و المعاهدات التسوية السابقة ، فقد أدانت الجامعة العربية كل المخططات الإسرائيلية التي تسعى الى الإستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، و هذا ما أكده مجلس الجامعة العربية في دورته 117 الذي أوصى على ضرورة تفعيل إعلان جنيف الصادر في 2001/12/05 الذي يدعو الى الامتناع عن أي انتهاكات لاتفاقيات جنيف، كما طالبت الجامعة العربية من المجتمع الدولي بوضع حد للجرائم و التعدي التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين، و ممتلكاتهم¹، كما قرر مجلس الجامعة مواصلة دعمه المادي للانتفاضة الفلسطينية و للسلطة الوطنية عن طريق رفع المعونات المالية إلى 55 مليون دولار شهريا لمدة 06 أشهر قابلة لتمديد ستة أشهر أخرى في حالة إستمرار العدوان الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية، و مواصلة تضيق الحصار على الإقتصاد الفلسطيني، كما أوصى مجلس الجامعة على مستوى القمة المنعقد في بيروت في دورته (14) ضرورة إقرار تسديد المعونات من الدول العربية للسلطة الفلسطينية، في الوقت المناسب دون تأخير².

كما أدانت الجامعة العربية سياسية الحكومة الإسرائيلية التي دمرت عملية السلام في المنطقة، و أدت الى تصعيد في المنطقة بعدما إنتهكت كل الاتفاقيات، و المعاهدات السلام التي أشرف عليها المجتمع الدولي ، محملة في نفس الوقت إياه مسؤولية حمل الكيان تطبيق قرارات الأمم المتحدة ، و وضع حد للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي

¹ مجلس الجامعة العربية ، قرار رقم (6152) ، الدورة ع (117) ، ج 03 ، القاهرة ، 10-03-2002

² مجلس الجامعة العربية ، قرار رقم (6153) ، الدورة ع (117) ، ج 03 ، القاهرة ، 10-03-2002

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

المستمر على الأراضي العربية، حيث كان هدف الجامعة العربية ممارسة الضغط على الأمم المتحدة و مجلس الأمن من أجل الضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني ، في ظل عجز المجتمع العربي عن إتخاذ أي إجراءات ردية ضد الكيان الصهيوني سوى التنديد و إدانة في الاجتماعات الرسمية .

وفي إطار مواصلة دعمها المالي و المادي للانتفاضة الفلسطينية، قرر مؤتمر القمة العربية الرابع عشر المنعقد في بيروت أيام 27-28-03-2002 ، التأكيد على وحدة القرار العربي بدعم الانتفاضة و القيادة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الصهيوني المتعنت ، و كذا تحقيق الهدف المنشود و هو إقامة دولة فلسطينية و عاصمتها القدس الشريف، و في نفس الوقت التأكيد على أن السلام العربي مع إسرائيل لا يتأتى إلا في ظل تحقيق القرارات الشرعية و إلتزام الكيان بها، و المتمثلة أساسا في الانسحاب الكيان المحتل من كل الأراضي العربية و الفلسطينية المحتلة عام 1967، و ذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية مع ضرورة تفكيك المستوطنات الإسرائيلية الغير شرعية و المخالفة لأحكام القانون الدولي، مع الإقرار بحق عودة اللاجئين طبقا لقرار الأمم المتحدة 194¹ .

و أكد المؤتمر أن الحل العسكري للصراع لن يكون ألية لتحقيق الأمن و السلام في المنطقة ، كما دعى إسرائيل الى ضرورة مراجعة سياستها الاستيطانية التي تقوم بها في الأراضي الفلسطينية، و قد تبنت الجامعة العربية مبادرة السلام السعودية التي اقترحها ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز ، و دعت الى الإنسحاب الكامل من الأراضي العربية و الفلسطينية قبل 1967، و ذلك تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن الدولي، و تعزيز لاتفاقيات السلام المبرمة عام 1993 و قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة و عاصمتها القدس الشريف، مقابل قيام الدول العربية قبول إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، حيث جاء في قرار القمة ما يلي :²

- يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياستها ، و أن تنجح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيار استراتيجي أيضا

- الإنسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة قبل 1967

- التوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين يتفق عليه

- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ الرابع من يوليو

1967 في الضفة الغربية و قطاع غزة و تكون عاصمتها القدس الشرقية

عندئذ ستقوم الدول العربية بما يلي :

¹ القمة العربية ، القرار (224) ، الدورة العربية (14) ، بيروت ، 28-03-2002

² القمة العربية ، القرار (222) ، الدورة العربية (14) ، بيروت ، 28-03-2002

- اعتبار النزاع بينها و بين اسرائيل منتهيا ، و تدخل الدول العربية في اتفاقيات بينها و بين اسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة

- إنشاء علاقات مع إسرائيل في إطار السلام الشامل

- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى و الوضع الخاص في البلدان العربية¹

هذا القرار كان بمثابة التنازل الكامل عن القرارات السابقة، و التي كانت تدعو الى عدم الاعتراف باسرائيل و عدم إقامة علاقات معها، و ضرورة تحرير كامل للأراضي العربية، و عدم السماح بأي شبر منها ، كما كان هذا القرار إعلان صريح من الجامعة العربية بتطبيع علاقاتها مع الكيان، في حال قبوله العرض ، كما جاءت هذه المبادرة في ظل خوف الدول العربية من سياسة الولايات المتحدة، التي إتخذتها بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، و هي إعلان الحرب على الإرهاب، و إسقاط كل الأنظمة المارقة التي كانت ضد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت بعض الدول العربية ضمن هذه القائمة خاصة العراق و ليبيا، مما إستعجل من الجامعة العربية إقتراح مبادرة السلام مع الكيان لإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن المبادرات العربية أو قرارات العربية لم تكن اسرائيل تعير لهم أي إهتمام بعد تأكدها أن العرب لم يستطيعوا قيام بأي عمل عسكري ضدها خاصة، في ظل تفكك الصف العربي، و قيادة حليفها الولايات المتحدة النظام العالمي .

و ردًا على مبادرة السلام التي قدمتها القمة العربية، قامت إسرائيل بإحتياج عسكري كامل لمدينة رام الله في 29 مارس 2002، وحصرت الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقر إقامته هناك. هذا العمل من الكيان يُعتبر انتهاكًا كاملاً للأعراف الدولية والمواثيق، مما يُظهر رفضها لأي محاولة للسلام مع العرب. هذا التصرف يُوضح أن الاتفاقيات السلام المبرمة مع السلطة الفلسطينية كانت تهدف في الأساس إلى تحقيق هدنة، دون أي جدية في السعي لتحقيق السلام الدائم.²

حيث أدانت الجامعة العربية إرهاب الدولة التي تمارس اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، و ضد القيادة الفلسطينية و إعتبرت أن ما تقوم به اسرائيل، هو إنتهاك صارخ لكل مبادرات الرامية الى تسوية سلمية للصراع، و التي كانت تدعو إليه لجامعة العربية و المجتمع الدولي ، كما أكد الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في لقاء صحفي مع قناة الجزيرة العربية، أن ما تقوم به إسرائيل في فلسطين هو شبيه بما قامت به حكومة جنوب إفريقيا العنصرية

¹القمة العربية ، القرار (222) ، الدورة العربية (14) ، بيروت ، 28-03-2002

² Barry Rubin, **The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict**, Penguin Books,usa, 2008,p 45

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

عندما قامت باحتجاز الزعيم مانديلا ، و ان هدف اسرائيل من هذه الخطوة هو تصفية القضية الفلسطينية ، و
أضاف أن الجامعة على وعي بخطورة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية¹

كما جاء في مؤتمر القمة العربي الخامس عشر المنعقد في شرم الشيخ في 2003/03/01 ضرورة تكثيف تحرك
العربي من أجل وقف العدوان على الشعب الفلسطيني، و حماية المدنيين من خلال إرسال قوات الحماية الدولية
و عرض الوضع على مجلس الأمن الدولي، حتى يتحمل مسؤوليته اتجاه الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية²
من جهة أخرى طالب مجلس الجامعة العربية في دورته (119) الأمين العام للأمم المتحدة ضرورة العمل على تنفيذ
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أشار الى المأساة الرهيبة للشعب الفلسطيني، و أكد على ضرورة إنهاء
الاحتلال و إحترام القانون الدولي ، كما طالب اللجنة الدولية لحقوق الإنسان و المنظمات الغير حكومية العاملة
في مجال حقوق الإنسان بضرورة الضغط على الكيان لوقف الإنتهاكات ضد الشعب الفلسطيني³

كما دعى مجلس الجامعة العربية المجتمع الدولي ببذل جهوده لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي
الفلسطينية، و تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي خاصة القرار 465 لعام 1980 الذي يؤكد عدم شرعية الاستيطان
و تفكيك المستوطنات القائمة و تأكيده رفض السياسة الإسرائيلية لجلب اليهود، و إقامة بؤر إستيطانية في القدس
و بيت لحم و الخليل⁴

في حين لن تخفي الجامعة العربية دعمها لخارطة الطريق و اتفاقات السلام، الذي أقرها لقاء شرم الشيخ في
2005/02/28 و الذي جاء بعد وفاة الرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، و قد أمضى الإتفاق كلا من
محمود عباس و رئيس الوزراء الإسرائيلي ارييل شارون، و أكد الطرفان على وقف كل عمل عسكري من الجانبين
مع إتزام الكيان بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية، حيث رحبت الجامعة العربية بالجهود الدولية المبذولة من
أجل إحياء عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ، كما أكدت دعوة المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته الى دعم
المبادرة العربية ووضعه موضع تنفيذ ، و دعت اللجنة الدولية الى العمل لتحقيق السلام الدائم و الشامل في
المنطقة على أساس مبادرة السلام في المنطقة و خطة خارطة الطريق⁵

¹ موسى مجد رفض الجامعة لحصار عرفات و ضرب العراق (2002) ، الجزيرة نت نقلا عن <https://www.aljazeera.net/news/2002/2/5> تم اطلاق تاريخ (2023/09/04)

² القمة العربية ، القرار (245) ، الدورة العربية (15) ، شرم الشيخ ، 01-03-2002

³ مجلس الجامعة العربية ، القرار (6267)، د ع (119) ، ج 2 ، 24-03-2003

⁴ مجلس الجامعة العربية ، القرار (6268)، د ع (119) ، ج 2 ، 24-03-2003

⁵ مؤتمر القمة العربية ، القرار (336) ، الدورة العربية (18) ، الخرطوم ، 29-03-2006

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

من جهة أخرى أشاد مؤتمر قمة الجزائر بالعمل الديمقراطي الذي ساد الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، رغم مقاطعة الانتخابات الرئاسية من قبل حركتي حماس و الجهاد الإسلامي، و التي إعتبرها خطوة هامة من أجل بناء الدولة الفلسطينية المستقلة و عاصمتها القدس الشريف ، كما أكد دعم العربي الكامل للسلطة الفلسطينية من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني¹

في حين أشار مؤتمر قمة الخرطوم بتطورات السياسية الهامة التي عرفتها الساحة الفلسطينية، حيث أشادت بالانتخابات التشريعية التي نظمت في 2006 و عرفت نجاح حركة حماس بمقاعد التشريعية، و التي أكدت مرة أخرى قدرة الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، مع دعوة المجتمع الدولي الى إحترام الرأي الديمقراطي للشعب الفلسطيني، كما أعربت الجامعة العربية عن دعمها الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، و للحوار الوطني الفلسطيني الهادف لتأكيد وحدة الصف الفلسطيني من أجل تحقيق إقامة دولة فلسطينية مستقلة، و تحقيق السلام القائم على أساس دولتين وفق مرجعيات عمليات السلام و قرارات الشرعية الدولية²

و رغم إشادة الجامعة العربية بالتغيير الديمقراطي و إقرارها بفوز الساحق الذي حققته حركة حماس في الانتخابات التشريعية، إلا أن بعض الدول العربية خضعت لتوصيات الأمريكية، و رفضت التعامل مع حكومة إسماعيل هنية كما راحت بعض الدول على غرار مصر و الإمارات العربية المتحدة تفرض الضغط السياسي و الإقتصادي على قطاع غزة و حكومة الفلسطينية، مما أدى الى تأزم الوضع الفلسطيني و إنقسام داخلي فلسطيني بين السلطة الفلسطينية، والحكومة المنتخبة انعكس بعد ذلك على قيام الدولة الفلسطينية، بسبب تعارض الرؤى بين الطرفين كما كان لبعض الدول العربية اليد العليا في تغذية هذا الصراع، الذي انعكس بالسلب على الشعب الفلسطيني و على القضية الفلسطينية .

كما أدانت الجامعة العربية بشدة الأعمال و الاعتقالات التعسفية التي تمارسها إسرائيل ضد الحكومة الفلسطينية المنتخبة، و إعتبرت ذلك تحدياً لقرارات الشرعية الدولية، و انتهاكاً صارخاً لكل المواثيق الدولية، كما طلبت الكيان بالإفراج الفوري عن رئيس المجلس التشريعي و بعض أعضائه ، ووزراء الحكومة المختطفين و كل أسرى الفلسطينيين الذي يقبعون في السجون الإسرائيلية، و الذي يفوق عددهم عشرة آلاف سجين ، كما

¹ مؤتمر القمة العربية ، بيان الختامي ، الدورة العربية (17) ، الجزائر ، 23-03-2005

² مؤتمر القمة العربية ، القرار (336) ، الفقرة 6 ، الدورة العربية (18) ، الخرطوم ، 29-03-2006

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

طلبت المجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته اتجاه الشعب الفلسطيني و ضرورة الإسراع في إرسال مراقبين دوليين لحمايته من المجازر الإسرائيلية المرتكبة في حقه¹

و بعد مرور أشهر على مؤتمر أنابوليس للسلام، عاودت إسرائيل سياستها التعسفية و القمعية ضد الشعب الفلسطيني غير مبالية تماما بما جاء في اتفاقيات السلام ، و توصيات المجتمع الدولي الذي دعى كل الأطراف الصراع الى ضرورة التزام بقرارات الشرعية الدولية، للوصول الى حل نهائي و عادل لسلام في المنطقة، و على إثر ذلك أصدرت الجامعة العربية بيان حذرت فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من مغبة التماادي في سياسية التوسع الاستيطاني، و تصعيد و الحصار ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة الذي يشهد إعتداءات عسكرية تستهدف المدنيين الأبرياء، و تحميل الكيان مسؤولية إضاعة فرصة انابوليس لإحياء عملية السلام ، كما دعت جميع الدول التي شاركت في مؤتمر مواصلة جهودها لتنفيذ التعهدات التي أقرتها على جميع المسارات، مع دعم إقامة دولة فلسطينية و عاصمتها القدس، و إنسحاب الكيان المحتل من جميع الأراضي المحتلة الى خط 04 يونيو 1967 بما فيه الأراضي العربية المحتلة ، كما أكدت أن إستمرار الجامعة العربية بطرح مبادرات السلام مرتبط بالتزام الكيان بتنفيذ كل التزاماته الخاصة بعمليات السلام الفلسطينية الإسرائيلية²

و قد أكد العدوان الصهيوني على غزة عام 2008 الشرخ الكبير الذي يعاني منه الموقف العربي و الفلسطيني فقد تباينت المواقف العربية اتجاه العدوان على غزة، و فضلت بعض الدول العربية الاستثمار في العدوان لإدانة حماس من أجل مصالحها الوطنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، في حين كرست الحرب الإنقسام الفلسطيني بين فتح و حماس، و حتى بين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية الذين لم يشاركون في حماية إخوانهم من العدوان الإسرائيلي، كما أن السلطة الفلسطينية كانت تريد القضاء على حماس في غزة حتى يتسنى لها فرض السيطرة عليها

و كان الرد العربي على العدوان الإسرائيلي محتشم و مخيب للآمال العربية كالمعتاد، و أكد حالة الانقسام و الضعف العربي الذي تعاني منه الجامعة العربية، حيث عقد إجتماع الوزراء المنوبين على مستوى الجامعة العربية بعد اليوم الثالث من العدوان على غزة، و لم يتخذ موقف يؤكد وحدة الصف العربي اتجاه القضية الفلسطينية ، من مبدأ الدفاع عن الأراضي العربية ووقف العدوان على الشعب الفلسطيني .

وقد جاء الحراك الشعبي العربي في نهاية 2010 الذي بدأت شرارته في تونس ثم مصر و ليبيا ، لتنتقل بعد ذلك إلى بعض البلدان العربية ، و الذي كان وقعه كبير على العالم العربي و على البنية السياسية في الأنظمة العربية فقد

¹ مؤتمر القمة العربية ، القرار (369) ، الدورة العربية ، (19) ، الرياض، 29-03-2007

² مؤتمر القمة العربية ، القرار (409) ، الدورة العربية ، (20) ، دمشق ، 30-03-2008

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

أدى الحرك العربي الى إسقاط العديد من الأنظمة العربية على غرار النظام تونسي، و الليبي و اليمني و نظام المصري، بوزنه وثقله الإقليمي الذي يعتبر مؤثر أساسي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، الى جانب النظام السوري الذي دخل في دوامة الصراع داخلي مع المعارضة من أجل السلطة، و قد شكل ذلك الصراع الذي مزال مستمر لحد اليوم دخول سوريا في نفق مظلم ، و تحولت سوريا لى بؤرة صراع بين القوى الدولية و الإقليمية داخل سوريا و كان ذلك كله في صالح الكيان الصهيوني، الذي تخلص من نظام معادي له في المنطقة و داعم أساسي للمقاومة الفلسطينية ، و من الجهة المقابلة أسفرت الانتخابات المصرية بعد إسقاط نظام مبارك في 2011 عن فوز الإخوان المسلمين بالانتخابات الرئاسية في مصر بقيادة مرسي ، كان ذلك من شأنه أن يغير الوضع في الشرق الأوسط و في فلسطين، خاصة و أن نظام مصري في عهد مبارك كان يدعم الكيان لتخلص من حماس و من الإخوان، حيث رأت إسرائيل أن نظام الجديد في مصر سيدعم حماس بكل قوة و سيفتح المعابر لممرور الأسلحة لحماس، فخطت اسرائيل لاختبار مدى جدية النظام المصري في تعامله مع القضية الفلسطينية و مع الإخوان حيث بدأت عملية الإسرائيلية العدوانية ضد قطاع غزة في 14 تشرين الثاني نوفمبر 2012 ، حيث قامت القوات الإسرائيلية بإغتيال الشهيد أحمد الجعبري قائد كتائب القسام ، وردت المقاومة الفلسطينية على ذلك باستهداف مستوطنات إسرائيلية بصواريخ بعيدة المدى وصلت بعضها إلى تل أبيب ، و قد أطلقت المقاومة أكثر من 1500 قذيفة و صاروخ داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث استطاعت المقاومة إلحاق خسائر مادية و بشرية للكيان المحتل، حيث قتلت حوالي 20 إسرائيليًا و حوالي 625 أصيبوا بجروح ، أما من الجانب الفلسطيني فقد استشهد أكثر من 180 فلسطيني و جرح حوالي 1300 آخرين جراء القصف الإسرائيلي على غزة و مناطق الفلسطينية، حيث إستمر العدوان ثمانية أيام، و إنتهى في 21 تشرين الثاني 2012 باتفاق القاهرة بوقف اطلاق النار من الجانبين¹

و قد عقد مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري اجتماع طارئ في القاهرة في 17 تشرين الثاني 2012 ، و أدانت الجامعة العربية القصف و الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة و اعتبرته عدوان على الإنسانية و حرق واضح لكل المواثيق الدولية ، كما قرر الاجتماع إعادة النظر في عملية السلام العربية الإسرائيلية في ظل مواصلة إسرائيلي عدوانها على الشعب الفلسطيني ، مع ضرورة التنسيق الفوري لوقف العدوان على القطاع ، كما دعى في هذا الاجتماع وزير الخارجية اللبناني الى قطع العلاقات العربية مع اسرائيل و الغاء كل المعاهدات السلمية معها

¹ أبرز الحروب إسرائيل على قطاع غزة (2022)، الجزيرة نت ، نقلا عن <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/8/7> (تم اطلاع

في 2023/09/11)

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

كما أكد وزير الخارجية القطري على ضرورة إعادة النظر في إتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية، مع تأكيد على مواصلة الدعم المالي العربي لفلسطيني¹ ، كما قام الأمين العام للجامعة العربية و بعض وزراء الخارجية العرب بزيارة تضامنية الى قطاع غزة إعراباً عن تضامنهم مع القطاع في اليوم السابع من العدوان، و كان ذلك دفع معنوي كبير للمقاومة الفلسطينية .

حيث تم بعد هذا العدوان كان إتفاق مصالحة فلسطينية بين فتح و حماس في 2014 سمي بإتفاق الشاطئ لأنه تم بمخيم الشاطئ للاجئين غرب غزة، وقد اشتملت بنود الإتفاق على الالتزام بوثيقة مصر و الدوحة للمصالحة و تشكيل حكومة التوافق الفلسطينية، علماً تكون الإنتخابات فلسطينية بعد ستة أشهر من ذلك ، لكن الإتفاق بقي حبر على ورق مثل الإتفاقيات السابقة، و قد جددت إسرائيل عدوانها على غزة بعد عام ونصف من عدوان سابق، ففي 08 يوليو عام 2014 جددت إسرائيل قصفها لغزة بسبب إتهامها لحماس بقتل ثلاث إسرائيليين في محافظة الخليل في يونيو من عام نفسه، حيث شنت اسرائيل حرب واسعة على القطاع و جندت أكثر من 40 ألف جندي احتياطي في العدوان، و قد بدأت اسرائيل الحرب بالقصف الجوي و بالغازات على المدن الفلسطينية في القطاع و أحدثت عملية القصف مجازر إنسانية، و تهدم للبنى التحتية و طرقات و المدارس ، و قد ردت المقاومة الفلسطينية على العدوان الإسرائيلي بقصف جوي بصواريخ للمستوطنات الإسرائيلية ، ووصل صدها الى تل أبيب و مطار بن غريون ، و قد أسفر العدوان على القطاع استشهد 1742 فلسطينياً منهم 530 طفل و 300 امرأة، إضافة 8710 جريح ، في حين قتل من الجانب الإسرائيلي 64 جندي و ستة مدنين فقط، و جرح 720 آخرين² ، حيث عرفت هذه الحرب أحداث سياسية مغايرة على عدوان السابق ، بسبب سقوط نظام مرسي و إنقلاب العسكري عليه بقيادة عبد الفتاح السيسي، الذي تولى الرئاسة المصرية فيما بعد ، و إتهام حماس بدعم أنصار مرسي بالسلاح ضد القوات المصرية، ما أوقع حماس في ضعف سياسي بسبب فقدانها حليف داعم لها في المنطقة و رغم أنه لم تدم فترة رئاسة أكثر من سنة إلا انه كان يعطي السند لحماس، كما كانت الدول العربية المجاورة تشهد مشاكل سياسية داخلية بسبب الحراك الشعبي العربي على غرار سوريا و العراق .

¹ وزراء الخارجية العرب يبحثون التطورات في غزة (2012) ، قناة الحرة ،نقلا عن <https://www.alhurra.com/palestine/2012/11/17> (تم اطلاق في 2023/09/11)

² العدوان الإسرائيلي على غزة 2014 (2015)، الجزيرة نت ، نقلا عن <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/7/7/> (تم اطلاق في 2023/09/12)

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

و في ظل هذه التطورات عقد مجلس الجامعة على مستوى الوزاري دورته غير عادية بمقر الأمانة العامة بالقاهرة ، بتاريخ 2014/07/14 من أجل مناقشة التصعيد و العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، و قد جاء في قرار 7786 مايلى :

- الإدانة الشديدة للعدوان العسكري الغاشم على قطاع غزة الذي يمثل جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية لا يسقط بالتقادم

- إدانة مايقوم به المستوطنون الإسرائيليون ضد المواطنين الفلسطينيين العزل ، و خاصة ممتلكاتهم و أماكن العبادة

- مطالبة اسرائيل بوقف الفوري لعدوانها على قطاع غزة ، مع تحميلها المسؤولية الكاملة على أضرار التي لحقت بالشعب الفلسطيني مادية و البشرية

- ضرورة العمل على انهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية و الذي يعتبر لب النزاع العربي الفلسطيني¹

و قد جاءت إنتفاضة القدس أو الانتفاضة الفلسطينية الثالثة، و التي باتت فعليا في بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2015 في القدس و الضفة الغربية و قطاع غزة، و التي اعتمدت على حرب سكاكين و الدهس و الحجارة في ردة فعلها على محاولات الإسرائيلية لتهويد القدس و طمس معالمه ، رغم أن السلطة الفلسطينية إعتبرتها غير مجدية للمصلحة الفلسطينية و لعملية التسوية، و قد جاءت الانتفاضة الأقصى في فترة كانت تمر فيه الانتفاضة الفلسطينية بركود سياسي على المستوى الدولي، و العربي، بسبب الأحداث السياسية العربية التي بدأت منذ 2010 و عرفت متغيرات كبيرة على الساحة العربية مما عجل بالمجتمع الدولي بإعادة النظر الى القضية الفلسطينية باطلاق تصريحات التهدئة و بعث مفاوضات السلام، برغم أنها تصريحات معهودة من أطراف دولية ، لكنها أعادت بعث مسألة تسوية القضية الفلسطينية من جديد .

و في ردة فعل عربية على انتفاضة الأقصى ، عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعه الطارئ في العاصمة السعودية الرياض في 09 تشرين الثاني /نوفمبر 2015 ، أكدت الجامعة على خطورة استمرار الجرائم الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني و خطورة انعكاسه على الاستقرار و الأمن في المنطقة² ، حيث أدن الإرهاب الرسمي التي تمارسه اسرائيل و المستوطنون ضد الشعب الفلسطيني و الجرائم الفظيعة من استيطان و تطهير عرقي ممنهج التي

¹ مجلس الجامعة العربية على مستوى الوزاري ، قرار (7786) ، د . ع . غ ، القاهرة ، 14-07-2014

² مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري ، قرار (7980) ، د . ع . غ ، الرياض ، 09-11-2015

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

ترقى الى جرائم حرب ضد الإنسانية ، مع تحميل حكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة على هذه الجرائم و تقديم مرتكبيها الى العدالة الجنائية ، و تكليف مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته اتجاه الانتهاكات اسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، كما أعرب مجلس الجامعة عن دعمه الكامل للشعب الفلسطيني و صموده ضد الاحتلال الصهيوني و رفضه منقطع النظير لسياسات الصهيونية، و البرامج الغير شرعية التي تهدف الى تهويد القدس، و تشويه هويتها العربية و عزلها عن محيطها الفلسطيني العربي، و قد قام بتكليف لجنة وزارية عربية للقيام بمشاورات اللازمة مع الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بنظام الحماية خاص على المقدسات الفلسطينية ، مع مطالبة مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار لتوفير الحماية الدولية في الأراضي الفلسطينية و حماية قراراته السابقة ذات صلة¹

كما ألحت القمة على ضرورة تشكيل لجنة استشارية و قانونية عربية للمشاورة حول رفع قضايا أمام محكمة العدل الدولية و محكمة الجنائية الدولية بشأن انتهاكات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني².

حيث واصلت الجامعة العربية سياسية الإدانة و التحصر على الإنتهاكات الفلسطينية دون قدرتها على تقديم الدعم المادي و عسكري لها ، بل بالعكس قامت بعض الدول العربية كمصر، و الإمارات، و سعودية بفرض حصار سياسي على غزة و حماس، و اتهامها بأنها تتعامل مع جهات إرهابية داخل تلك الدول و هذا ما سبب فقدان الدعم السياسي لحماس من قبل الدول العربية .

كما طالبت الجامعة العربية العربية في قمتها الثامنة و عشرون مجلس الأمن الدولي بضرورة تطبيق قراره 2334 لعام 2016 و الذي أكد ان الإستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي و عقبة في طريق السلام ، و الذي طالب اسرائيل بضرورة وقف جميع العمليات الاستيطانية ، مع إدانة سياسة اسرائيل الهادفة الى القضاء على حل الدولتين، و تكريس نظام الفصل العنصري الأبرتايد ، كما رفضت الجامعة العربية ترشح اسرائيل لعضوية مجلس الأمن لعام 2019-2020 و ذلك نظرا لعدم إنطباق مقومات الترشح حسب ميثاق الأمم المتحدة على الكيان المحتل ، و التي لها سجل طويل من الإنتهاكات لقرارات الشرعية الدولية³

كما عبرت الجامعة العربية عن كامل رفضها للقرار الأمريكي دونالد ترامب الذي صدر في 07 كانون الأول ديسمبر 2017 و الذي أكد فيه أن القدس الموحدة عاصمة الأبدية للكيان المحتل، و قرر نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس⁴، كما حذرت الجامعة العربية من النهج الأحادي الذي تتبعه الإدارة الامريكية

¹ مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري ، قرار (7986) ، د . ع . غ ، الرياض ، 09-11-2015

² مؤتمر القمة العربية ، قرار (642) ، الدورة العادية (27) ، نواكشوط ، 25-07-2016

³ مؤتمر القمة العربية ، قرار (674) ، الدورة العادية (28) ، عمان ، 29-03-2017

⁴ U.s embassy in israel , **statement by former president trump on Jerusalem**, Stable URL

<https://il.usembassy.gov/statement-by-president-trump-on-jerusalem/> (Consultation on 14/09/2023

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

في تعاملها مع النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، و الموقف و الإجراءات الغير قانونية التي تتخذهم في تعاملها مع النزاع فبعد القرار غير شرعي من الرئيس ترامب بنقل السفارة الامريكية، من تل أبيب الى القدس جاء قرار آخر غير قانوني، من وزير خارجية الامريكي في 18 تشرين الثاني نوفمبر 2019 باعتبار أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية في حرب 1967 غير مخالف للقانون الدولي ، وهذا ما إعتبرته الجامعة تهديدا واضحا للسلام و الأمن و الاستقرار في الشرق الأوسط، و استهتارا غير مسبوق بالمنظومة الدولية القائمة على القانون الدولي، و أدانت الجامعة العربية هذه القرارات الامريكية التي اعتبارتها شرعنة للاستيطان الإسرائيلي و الذي يقوض مبادرة السلام العربية فعليا كما حذرت اسرائيل من استغلال غطاء القرارات الأحادية الامريكية الغير شرعية في سن تشريعات باطلة تهدف الى ضم أراضي جديدة في الضفة الغربية و مناطق من غور الأردنية ، و تهويد مدينة القدس المحتلة¹

لكن رغم أن القرارات العربية و التي تبقى حبر على ورق دون تنفيذ في الواقع، و دون تصعيد دبلوماسي أو اقتصادي ضد الكيان المحتل، أو ضد الإدارة الامريكية داعمة لها، إلا أنها عبرت عن موقف العربي رافض لسياسية الإسرائيلية في المنطقة، لكن بالمقابل تلك القرارات و مواقف العربية الراضية للسياسية الإسرائيلية و داعمة لدولة فلسطين في ظاهر فقط، فقد جاءت موجة التطبيع العربي الإسرائيلي التي قادته الإمارات و البحرين و المغرب و السودان في أواخر 2020 لتؤكد التناقض الكبير التي تعيشه الجامعة العربية في قراراتها و مواقفها، خاصة و أن مواقفها اتجه القضية الفلسطينية بدأت تتبدد منذ حرب الخليج الثانية عام 1990 ، و كانت كل مواقفها عبارة عن تنديد و استنكار للانتهاكات الإسرائيلية، إلا أن وصلت الى مرحلة إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني التي كانت تعتبر في زمن غير بعيد أنه الخطر الأول على الأمة العربية .

و قد جاءت قمة الجزائر في نوفمبر 2022 ، لتحفظ ماء وجه الجامعة العربية؛ حيث أكدت القمة مواصلة دعم القضية الفلسطينية، و إعتبرتها قضية مركزية للأمة العربية، و أن القدس الشرقية هي عاصمة الأبدية لفلسطين و الحق لدولة فلسطين بالسيادة المطلقة لأراضيها لعام 1967 بما فيها القدس الشرقية، و مجالها الجوي و مواردها الطبيعية، كما ألحت أن السلام الإستراتيجي هو مطلب عربي لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي ، وفق القانون الدولي و القرارات الشرعية الدولية، و مبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها .

و أكدت القمة في قرارها أن إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، يكون بتمسك بمبادرة السلام العربية باعتبارها موقف عربي توافقي و موحد ، يهدف الى إنهاء الإحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية و العربية ،

¹ مجلس الجامعة العربية على مستوى الوزاري ، قرار (8455) ، د ع غ ، ج 02 ، القاهرة ، 2019/11/25

كما دعت المجتمع الدولي الى ضرورة زيادة الضغط على إسرائيل لوقف عمليات الإستيطان، في الأراضي الفلسطينية التي تقضي على فرص السلام و مشروع حل الدولتين ، كما دعت مجلس الأمن الى قبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، و أسست بناء على ذلك لجنة وزارية عربية برئاسة الجمهورية الجزائرية ، لتحرك على المستوى الدولي لمساندة جهود فلسطين للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة ، كما طالبت محكمة العدل الدولية و محكمة الجناية بفتح تحقيق في جرائم الحرب و جرائم ضد الإنسانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني¹ ، و قد إحتضنت الجزائر قبل إنعقاد القمة العربية مشروع المصالحة الوطنية الفلسطينية بين الفصائل الفلسطينية، و قد تم الإمضاء على إعلان الجزائر بين الفصائل الفلسطينية في 13 تشرين الأول أكتوبر 2022 ، بحضور الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الذي أشرف على مراسيم الإعلان الجزائر ، لتكون بذلك خطوة هامة لإنهاء الانقسام الفلسطيني و إقامة الدولة الفلسطينية و عاصمتها القدس الشريف

هذا و ملاحظ أن كل القمم العربية و الإجتماعات العربية على المستوى المجلس الوزاري أو المندوبين ، لم تغيب القضية الفلسطينية، و كانت هي القضية المركزية في كل قرارات الجامعة العربية، لكن قراراتها كان ينقصها الفعالية و تنفيذ، و كانت كلها حبر على ورق و أغلبها تتمثل في دعوة المجتمع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية حليفة الكيان المحتل، و داعم الأول لها ، كما أن غياب الإرادة السياسية و الشرعية للأنظمة العربية حال دون إتخاذ مواقف مشرفة اتجاه القضية الفلسطينية ، التي تعمل بناء على الإملاءات الأمريكية .

و قد جاء طوفان الأقصى المبارك في 07 من تشرين الأول 2023، ليؤكد قوة المقاومة الفلسطينية التي تعتمد على النفس لإسترداد حقوق الشعب الفلسطيني، و الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث كان الرد الإرهاب الصهيوني الوحشي ، و بدعم أمريكي غربي غير مسبوق، بمجازر حقيقية و وحشية يرتكبها ضد الإنسانية ، في ظل الصمت الدولي و العربي المستمر، بل داعم للمجازر الصهيونية في فلسطين من قبل الولايات المتحدة و حلفاءها من الغرب خاصة فرنسا و ألمانيا و بريطانيا، و المقرف في ذلك قيام حكام العرب على غرار حكام إمارات ينددون و يقدمون العزاء لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، في حين يعمل نظام المصري بضغط أمريكي إسرائيلي على إبقاء معبر رفح مغلق لدخول المساعدات الإنسانية بما فيها الأدوية و الأغذية لسكان القطاع ، ليزيد بذلك معاناتهم الإنسانية ، و قد ردت الجامعة العربية على عملية الإبادة و تقتيل الجماعي للشعب الفلسطيني من قبل الإحتلال الإسرائيلي بعقد قمة طارئة لوزراء الخارجية العرب في مقر الأمانة العامة ، عبرت فيه عن سبل التحرك السياسي و الدبلوماسي لوقف العدوان الإسرائيلي على القطاع، مع التأكيد على الوقف الفوري

¹ القمة العربية ، القرار (780) ، الدورة العربية العادية (31) ، الجزائر ، 02-01-2022

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

للعديد من العمليات العسكرية في قطاع غزة، و دعوة جميع الأطراف إلى ضبط النفس ، و إدانة الانتهاكات الإنسانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني¹

فيما قامت الأمانة العامة بإصدار بيان مشترك مع مفوضية الإتحاد الإفريقي بمقر الأمانة العامة بالقاهرة في 15 تشرين الأول 2023 ، تطالب فيه بوقف الفوري للأعمال العسكرية في قطاع غزة، و ضرورة توفير المواد الأساسية لأكثر من مليوني فلسطيني في القطاع، مع رفض السياسة الإسرائيلية التي تعمل على تهجير الجماعي لسكان قطاع غزة في الجنوب، مع مطالبة المجتمع الدولي، و الأمم المتحدة لضرورة التدخل الفوري لوقف الكارثة الإنسانية التي ستحدث في القطاع²

لنؤكد معركة طوفان الأقصى حالة الجبن و التشتت و الضعف و الهوان التي وصل اليها النظام العربي، و التي تعكسها قرارات الجامعة العربية، التي أضحت هيكل بدون روح هيكل للاجتماعات و إتخاذ القرارات الورقية ، مما ينبأ بمستقبل غامض للجامعة العربية في ظل سيطرة الأمريكية على أنظمتها العميلة للغرب و المتغترسة على شعوبها ، ليبقى مصير قضية الفلسطينية في أيدي أبناءها ليحرروها بعد خذلان الكبير من الجامعة العربية .

المبحث الثالث : التطبيع العربي الإسرائيلي و تأثيره على القضية الفلسطينية و الجامعة العربية

تناولنا في هذا المبحث استراتيجية الكيان الصهيوني لجذب الدول العربية للتطبيع، مشددة على دوافعها وتحليل موجات التطبيع العربي الإسرائيلي، مع التركيز على مخاطر التطبيع على الأمة العربية والقضية الفلسطينية في ظل الانتقال السريع نحو التطبيع.

المطلب الأول : تفكيك مفهوم التطبيع: دراسة نقدية للمفاهيم والممارسات

التطبيع يشكل جزءاً مهماً من الحوارات السياسية والثقافية في العالم العربي والشرق الأوسط. يُفهم التطبيع عموماً بأنه القبول أو الاعتراف غير المباشر بالوضع الحالي أو العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية التي قد تكون

¹ مجلس الجامعة العربية على مستوى الوزاري ، قرار (8987) ، د ع غ ، القاهرة 11-10-2023

² الأمانة العامة للجامعة العربية ، بيان مشترك بين الجامعة العربية و الإتحاد الإفريقي حول الموقف الخطير في غزة 15-10-2023 ، نقلا عن <http://www.lasportal.org/ar/news/Pages/NewsDetails.aspx?RID=4247> (تم اطلاق في 16-10-2023)

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

معادية للقيم أو المصالح الوطنية أو العربية، يترتب على ذلك تجاهل أو تهميش للقضايا المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والسياسية، وهو ما يثير الكثير من الجدل والانقسام في المجتمعات العربية¹.

و يتضمن تفكيك مفهوم التطبيع أيضاً فحسباً نقدياً للممارسات التي تدعم هذا المفهوم، مثل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعزز هذه العلاقات غير المتكافئة

أ) التطبيع لغتا :

التطبيع، بالنسبة لمصدر الطبع، يشير إلى جعل العلاقات مع العدو أكثر طبيعية وعادية، مع التركيز على استعادة الوضع السابق أو الظروف العادية للتعايش، وفي السياق السياسي، يُستخدم المصطلح لوصف إعادة العلاقات بين دولتين بعد فترة من الانقطاع أو التوتر² ،

و طبع العلاقات بين البلدين أي جعلها طبيعية وعادية ، و في الأصل جعل العلاقات الغير مألوفة و غير طبيعية الى مألوفة و طبيعية³ .

و في معجم لسان العرب لابن منظور يقصد بكلمة " طبع " الطبع و الطبيعية الخليقة و السجية التي جبل عليها الإنسان و الطباع كالتبيعة المؤنثة⁴ ، و لا تختلف عن تلك الدلالات كلمة "عادي " في لسان العرب التي تعني كل ما أعتيد و أصبح ينجز دون جهد أو تفكير مسبق .

و هنا يتضح أن كلمة طبع في اللغة العربية جعل الشيء عادي و طبيعي و مألوف ، و هذا ما ينطبق على العلاقات بين الدول حينما نقول طبع العلاقات أي جعلها عادية .

و كلمة "normalization" بالإنكليزية تعني عملية إعادة الشيء إلى حالته الطبيعية أو العادية، وفعل "normalize" يعني جعل شيء ما يتوافق مع النمط أو الحالة الطبيعية، ويمكن أن يُفهم أيضاً كبدائية تهيئة شيء ما لتتناسب مع النمط أو الحالة الطبيعية⁵،، و يشير هنا التطبيع الى جعل العلاقات أكثر من طبيعية و إرجاعها إلى مسارها المعهود

¹ محمد اشيتية وآخرون، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، دار الجليل للنشر، عمان، 2011، ص 45

² محمد بن مكرم ابن منظور، المرجع السابق ذكره ، ص 336

³ أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص 102

⁴ محمد بن مكرم ابن منظور، المرجع السابق ، ص 337

⁵ Oxford Learner's Dictionaries, **normalize**, Stable URL,

https://translate.yandex.com/fr/?source_lang=ar&target_lang=en&text= (Retrieved at 02-03-2023)

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

و في المعجم الفرنسي فيشير مصطلح **normalisation** ، الى إعادة الأمور إلى طبيعتها، واستعادتها للحالة المعتادة وفقاً للقواعد المعتادة، تطبيع العلاقات بين البلدين¹

فالمصطلح التطبيع المعاصر يحمل في طياته معنى التصيير و الجعل ، فطبعته أي جعلته طبيعياً ، فهو يشبه التصيير و التمدين و التجنيس² ، فهذا يشير إلى تقبل وتأييد العلاقات العادية والتعاون مع دولة أو كيان معين، بما في ذلك العلاقات مع إسرائيل. عندما تقول "طبعته" أو "جعلته طبيعياً"، فإنك تشير إلى تقبل وتأييد العلاقات مع الكيان المختل كجزء من الواقع السياسي والثقافي والاقتصادي.

و مصطلح "التصيير" يشير إلى تحويل شيء ما إلى طبيعي أو مألوف، في حين يشير "التمدين" إلى تحويل شيء ما إلى مستوى أعلى من التطور والثقافة. أما "التجنيس" فيعني إعطاء الجنسية لشخص من قبل دولة معينة. لذا، عندما تقول أن "التطبيع" يشبه "التصيير" و "التمدين" و "التجنيس"، فإننا نشير إلى عملية تقبل وتأييد العلاقات مع دولة معينة وجعلها جزءاً من الواقع السياسي والثقافي والاقتصادي، وربما حتى منح حقوق المواطنة للأفراد المتأثرين بهذه العلاقات ، و هذا ما تعمل عليه الإمارات العربية و الكيان الصهيوني بعد إتفاق ابراهام 2020

ب (التطبيع اصطلاحاً

التطبيع كمصطلح سياسي يشير في المقام الأول إلى استعادة العلاقات بين بلدين ، إلى حالة طبيعية ومألوفة بعد فترة من التوتر أو الصراع.

يُستخدم هذا المصطلح عادة في سياق العلاقات بين الطرفين يعيشون في تناقض، مثل الاحتلال والمعارضة له، و يعني إعادة العلاقة بين الطرفين إلى حالة طبيعية، حيث يتم التخلص من التوتر والصدام، وتصبح العلاقة أكثر استقراراً وانفتاحاً³.

يمكن تفسير التطبيع أيضاً على أنه جهد لجعل العلاقات بين الأطراف المتنازعة أكثر اعتدالاً وقبولاً، حتى في حالة استمرار الخلافات الجوهرية بينهما، حيث يتضمن التطبيع تحسين الاتصالات وتخفيف التوترات، مما يسهم في تحقيق أجواء أكثر تعاوناً وتفاهماً .

و يعكس التطبيع في السياق السياسي محاولة لتحقيق تحسين في العلاقات وتحويلها إلى وضع يعتبر أكثر طبيعية ومألوفة، و إن التطبيع كإجراء يستوجب وجود مساواة بين الطرفين حتى يكون في اتجاه الصحيح؛ إذ إنه فعل ثنائي

¹ Larousse dictionnaire , **normalisation** ,Stable URL,

<https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/normalisation> (Récupéré le 02-03- 2023)

² أسامة الأشقر ، دليل مكافحة التطبيع الثقافي (2018-04-20) ، نقلا عن . <https://azc1948.org/166063> (تم الإطلاع في 2023/10/08)

³ محمد اشيتية وآخرون ، المرجع السابق ذكره ، ص 56

الاتجاه يقوم على المساواة و التكافؤ في المعاملات، فلا يمكن أن يكون التطبيع مع طرف مغتصب لحق الطرف الأخر كمحتل و صاحب الأرض¹

و التطبيع يعني ببساطة بدء إحدى الأطراف في إقامة علاقات ثنائية مع الطرف الآخر، سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي. يمكن أن يحدث هذا التطبيع بشكل رسمي عبر إتفاقيات رسمية، أو بشكل غير رسمي من خلال التفاهم وتحسين العلاقات بين الطرفين² ، وهذا ما يحدث بين دول الخليجية و الكيان الصهيوني

وإذا أمعنا النظر في التطبيع من أجل الحكم عليه، لوجدنا أن التطبيع عموماً من الممكن أن يكون جائزاً في أحيان وهو محرم ومجرّم في أحيان أخرى، فإذا ما كان التطبيع مع العدو في حالة استرد فيها أصحاب الحقوق حقوقهم و منح العدو فيها للسلم فإنه من الجائز، بل ومن الواجب أن يمنح أهل الحق للسلم ، كما قال الله في كتابه الكريم " إن جنحوا للسلم فاجنح لها و توكل على الله إنه هو السميع العليم"³ ، ولا بد أن نؤكد هنا على إسترداد كافة الحقوق أي السلام العادل الذي يكون بالمثل دون نقائص أو تنازل .

ومن الممكن أن يكون التطبيع كذلك جائزاً مع الكراهة، حين يوقن أهل الحق أنهم لن يتمكنوا عاجلاً من استرداد حقوقهم كاملة و يوقنوا كذلك أن التطبيع مع العدو هو الوسيلة الوحيدة لاسترداد جزء من هذه الحقوق، وحينها يكون الأمر في حكم الضرورة والضرورة تقدر بأحكامها .

لكن هذا لا ينطبق في التطبيع مع الكيان المحتل الذي يغتصب أرض شعب و مقدساته الدينية، و يقوم بتهجير و الإغتصاب و تقتيل و إبادة جماعية لشعب بأكمله دون إعطائه أدنى حقوقه، و دون إعترافه بحقه في الوجود أصلاً على هذه الأرض، و هذا ما يقع حالياً في غزة و فلسطين بأكملها ، ففي هذه الحالة يصبح التطبيع خيانة لأن التطبيع كان من طرف واحد دون أن يحقق الطرف الأخر مطالبنا و يقبل شروطنا و يوافق عليها .

ج) أشكال التطبيع

إن التطبيع العلاقات ما بين الدول يأخذ أشكالاً مختلفة و بدرجات متفاوتة ، على حسب طبيعة العلاقة التي تربط الدولتين، و كذا درجة استعداد الطرفين الى إعادة تمتين العلاقات التي كانت مقطوعة و متوترة من قبل في الأساس و من بين أشكال التطبيع يكون على النحو التالي :

- **التطبيع الدبلوماسي** : و هو مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدول لإعادة بعث العلاقات السياسية من جديد ، و تتمثل في تبادل الزيارات الدبلوماسية العلنية أو السرية ، و فتح مكاتب التمثيل

¹ محمد اشيتية وآخرون ، المرجع السابق ذكره ، ص 60

² سعيد داود ، التطبيع بين المفهوم و الممارسة ، (اطروحة دكتوراه، دراسات العربية معاصرة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزنت فلسطين ، 2002 ، ص 7

³ القرآن الكريم ، سورة الأنفال ، الآية 61

الدبلوماسية و سياسي فتح قنصليات و سفارات، و كذلك يندرج ضمن التمثيل السياسي التنسيق الأمني بين الطرفين¹

• **التطبيع الاقتصادي :** يمثل التطبيع الاقتصادي أقوى درجات التفاهم لإعادة العلاقات بين الدول الى حالتها الطبيعية، حيث يتمثل أساسا في المبادلات التجارية، وإقامة مشاريع صناعية و فلاحية مشتركة ، و تبادل الخدمات في كل المجالات ، و يكون لكلا قطاعين الخاص و العام دور فعال في إعادة بعث العلاقات الاقتصادية من جديد صحيح، و يمكن أن يساهم التطبيع الاقتصادي أيضا في تبادل الخدمات في مختلف المجالات مثل الصحة والتعليم والسياحة والخدمات المالية، وبالإضافة إلى القطاع العام، يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في إعادة بعث العلاقات الاقتصادية، حيث يمكنه تحفيز الاستثمار وإقامة شركات مشتركة وتنفيذ مشاريع تعزز التعاون الاقتصادي بين البلدين. توفير البيئة الملائمة للأعمال وتشجيع ريادة الأعمال يمكن أن يعزز التطبيع الاقتصادي ويسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول.

• **التطبيع الثقافي :** إن التطبيع الثقافي يشكل الحلقة الأخطر في عمليات التطبيع ككل لأنه يسمح بتبادل الثقافات بين الشعوب (تتمثل في التوجهات العقائدية و التاريخية و الحضارية ...) و إدخال ثقافة دخيلة على المجتمع و خاصة لما نتكلم على مجتمعات متناقضة من حيث العادات و التقاليد و الديانة² ، المجتمع العربي المسلم ، و المجتمع الإسرائيلي اليهودي ، هذا التناقض الكلي بين الطرفين ، يشكل خطر بدرجة الأولى على الأمن الهوياتي العربي ، لذا يعتبر التطبيع الثقافي خطر على العلاقات بين الدول التي كانت متصادمة من قبل في الأصل ، و إن هذا النوع من التطبيع يؤثر على الطرف الأضعف من حيث التكوين و الثقافة و تلعب هنا الصناعة السينمائية و الإعلام دور فعال في فرض توجهات عقائدية و ثقافية على المجتمع

(د) التطبيع في الفكر السياسي الإسرائيلي

في الفكر السياسي الإسرائيلي، يُنظر إلى التطبيع على أنه متماثل مع مفهوم السلام، حيث لا يُمكن أن يكون هناك تطبيع دون تحقيق السلام، وقد استُخدم مصطلح التطبيع لأول مرة عقب حرب عام 1967 من قبل وزير الخارجية "أبا أبيان" في الأمم المتحدة، وانتشر استخدامه بشكل أوسع بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979.

و في الفكر الصهيوني، يتطلب مفهوم السلام وجود ترتيبات في الواقع تشمل الجوانب الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية. عرّف هارافين في مارس 1977 طبيعة السلام كوجود ثلاث عناصر: الحوار الصادق بين أطراف

¹ سعيد يقين داود ، المرجع السابق ذكره ، ص 12

² أسامة الأشقر ، المرجع السابق ذكره ، ص 65

النزاع، والتوصل إلى حلول مشتركة من خلال هذا الحوار، و في الأخير يجب أن تتضمن العلاقة فتح آفاق التعاون في جميع المجالات بما يضمن مصداقية علاقة السلام¹

و بالتالي الرؤية الصهيونية للتطبيع تطالب بتنازلات و تفرض املاءات على الطرف الآخر ، تمس الجانب السياسي حتى تكون العلاقات سياسية قوية و مبادلات تجارية و استثمارات اقتصادية ، ضف الى ذلك تبادل الثقافي و هذا هو الأهم في استراتيجية الصهيونية للتطبيع ، حيث أن التبادل الثقافي يسمح بتغلغل الثقافة الصهيونية لدى المواطن العربي ، و بالتالي ازالة الحقد و النظرة العنصرية للصهيونية لدى الشعوب العربية .

كما أن إستراتيجية الإسرائيلية للتطبيع مع العرب تقوم على أساس القومي و الديني ، فالقومية العربية و العامل الديني عاملان أساسيان يحددان قبول العرب لإسرائيل كدولة قبل انشاء علاقة معها ، لذلك فإن التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني المحتل، مرتبط باختيار القومية العربية و ضعف الوازع الديني العربي الذي يدافع عن المقدسات الدينية الإسلامية . لذلك هي تعمل على ذلك من أجل الوصول الى تقبل الفرد العربي للكيان الصهيوني كدولة في قلب العالم العربي يمكن التعايش معها .

وجوهر التطبيع في الفكر الإسرائيلي هو تقبل كيان الصهيوني كدولة ذات سيادة كاملة في العالم العربي ، و ليس سياسيا فقط بل يمتد قبولها إيديولوجيا و هذا هو أساس الفكر الصهيوني ، كما ذكر "شيمون شامير" في محاضرة ألقاها في جامعة تل أبيب عام 1981 ، أن مظاهر القبول العربي ليس بقبول الكيان الصهيوني كدولة بل بقبول الصهيونية كإيديولوجية² .

المطلب الثاني : مراحل التطبيع العربي الإسرائيلي: من التأسيس إلى الاتفاقيات الحديثة

تاريخ التطبيع العربي - الإسرائيلي يعود إلى فترة ما بعد النكبة عام 1948، عندما بدأت إسرائيل في السعي لتحقيق التطبيع مع الدول العربية المجاورة، وقد تم ذلك من خلال استخدام وسطاء دوليين مثل بار ندوت الذي اغتيل في القدس في سبتمبر 1948، والذي حل محله رالف باتش، حيث تم توقيع اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية التي شاركت في الحرب عام 1948 ضد إسرائيل، حيث بواسطة هذه الاتفاقيات، نجحت إسرائيل في فرض جولات تفاوضية مع كل دولة عربية على حدة، فهذا الجانب الجولات التفاوضية يُعتبر انتصاراً تفاوضياً لإسرائيل، إذ نجحت في تشتيت الوحدة العربية وتفكيك البُعد القومي للقضية الفلسطينية.³

حيث جرت اتفاقيات هدنة بين مصر والكيان المحتل في 24 فبراير 1949 في رودس ، و بين لبنان و الكيان في 23 مارس 1949 في رأس الناقورة، و بين الأردن و الكيان المحتل في 03 أبريل 1949 في رودس، و بين

¹ محسن عوض ، الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية ، ط 1 ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1988 ، ص 18

² نفس المرجع ، ص 22

³ سعيد يقين داود . المرجع السابق ذكره ، ص 56

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

سوريا و الكيان المحتل في 20 أكتوبر 1949، في الحدود السورية الفلسطينية¹ حيث ساهمت هذه الاتفاقيات باعتراف بالكيان كدولة يتمتع بسيادة على إقليم جغرافي ، رغم أن هذه الاتفاقيات كانت سرية و غير مكتوبة . كما تعود المراحل الأولى للتطبيع إلى الاتصالات واللقاءات السرية التي جمعت بعض حكام العرب بالكيان الصهيوني، و من بين هؤلاء كان الملك المغربي الحسن الثاني، الذي سمح للمخابرات الإسرائيلية بالتواجد في الفندق الدار البيضاء المغربي خلال اجتماع القمة العربية في المغرب عام 1965، حيث نجحت المخابرات الإسرائيلية في الحصول على معلومات لحرب 1967 وتحركات القوات العربية المشتركة للدفاع عن فلسطين².

في نفس العام 1965، قدم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مشروعًا للتسوية السياسية العلنية، ورغم رفضه من قبل الجانب العربي والفلسطيني، إلا أنه كان اعترافًا رسميًا بحق الوجود للكيان الصهيوني، من قبل رئيس دولة عربية. حيث بعد حرب حزيران 1967، و هزيمة العرب في الحرب و الذي مكنت الكيان الصهيوني من الإستيلاء على ثلاث أضعاف من الأراضي العربية التي كانت قد إحتلتها عام 1948 ، عقد مؤتمر الخرطوم سنة 1967 الذي عرف بالمؤتمر اللاءات الثلاثة لا الصلح لا اعتراف لا تفاوض مع اسرائيل ، إلا أنه منطلق التسوية السياسية بدأ يجادل به بعد صدور قرار 242 لمجلس الأمن، و قبول الدول العربية بقرار التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، و جاء هذا القبول كاعتراف ضمني بالكيان الصهيوني كدولة³ مع بروز محورين في السياق العربي المحور الأول القابل للتفاوض السياسي، تقوده كل من مصر و الأردن، و محور الثاني الرفض الكلي للتفاوض و قبول بالكيان الصهيوني على الأراضي العربية بزعامة الجزائر و العراق و سوريا و منظمة التحرير الفلسطينية

و بعد حرب أكتوبر 1973، بدأ الموقف العربي الموحد في التبدد تدريجياً، حيث دخلت الدول العربية في مفاوضات مباشرة مع الكيان الصهيوني، حيث أن هذا التغير في الموقف العربي كان نقطة قوة للكيان ، حيث استغله لتحييد مصر كأكبر قوة عسكرية وبشرية في المنطقة وجرها نحو التطبيع.

فكانت أول موجات التطبيع العربي مع إسرائيل كانت من خلال معاهدة كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في عام 1979. وتبعتها بعد ذلك اتفاقات وموجات تطبيع عربي علني مع الكيان في كل المجالات السياسية والعسكرية والثقافية، واستمرت هذه الاتجاهات على مراحل مختلفة حتى الوقت الحالي..

أ) الموجة الأولى من التطبيع العربي الإسرائيلي عام 1977

¹ جعفر عبد السلام، معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ، دراسة تأصيلية و تحليلية على ضوء القانون الدولي، ط01 ، دار النهضة للطباعة و النشر، لقاهاة ، 2016 ، ص102

² محسن عوض ، المرجع السابق ذكره ، ص 45

³ منير المحور ، طارق موسى ، مشاريع التسوية الفلسطينية 1947-1985. ، دار الجليل لنشر ، عمان . 1986. ، ص 84

لقد قادت مصر بزعامة أنور السادات الموجة الأولى من التطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني عام 1977 في عمل منفرد خارج عن الموقف العربي الموحد، وسط ذهول و رفض عربي كبير شعبي و رسمي لخطوة التي قامت بها مصر مع الكيان الصهيوني، و التي مزالت انعكاساتها و أثارها مستمرة على تسوية القضية الفلسطينية، و قد استغلت اسرائيل التطبيع المصري لمساومة الدول العربية الاخرى لحدوا الموقف المصري للتطبيع معها سياسيا و اقتصاديا و عسكريا، و هذا ما جاء في البند الثالث في المادة الأولى من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية " عند اتمام الانسحاب الإسرائيلي المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم طرفان علاقات طبيعية و ودية بينهم طبقا للمادة الثالثة الفقرة الثالثة ، و التي ستضمن الاعتراف الكامل بينهما و العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية و الثقافية ، و انهاء المقاطعة الاقتصادية¹ و بناء على إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية أنشأت على إثرها مصر عدة قوانين تشتمل جديدا العلاقات الثنائية ، فقد ألغت قانون 506 / 1955 في 18 فبراير / شباط 1980 الذي يدين التعامل مع الكيان الصهيوني، كما قررت الجمهورية المصرية إنشاء سفارتها في تل أبيب وفق قرار 26 / 1980 كما أصدر رئيس المصري أنور السادات قرار رقم 650 / 1981 و الذي نص بموجبه على إنشاء قنصلية عامة في ايلات² فكانت مصر أول دولة عربية تنشأ سفارة و قنصلية مع الكيان المحتل، و تعترف به كدولة رغم أنها لم تكن ترتبط معه في علاقات سرية من قبل مثل المغرب .

وبهدف فرض نفوذها في الشرق الأوسط والعالم العربي، قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي في عام 1981، و شنت حملة عسكرية في لبنان عام 1982. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت رسمياً ضم هضبة الجولان السورية إلى الكيان في ديسمبر 1981، بهدف تأكيد سيطرتها على الأراضي العربية، علاوة على ذلك، لم تلتزم إسرائيل بمعاهدة السلام مع مصر والتي أكدت على ضرورة انسحابها من كل الأراضي العربية المحتلة هذه التصرفات أظهرت اختلاف وجهات نظر بين مصر والكيان، حول مغزى التطبيع والسلام بين الطرفين، حيث أن مصر قررت أن التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل هو وسيلة فعالة لاستعادة الأراضي العربية ولكسب دعم الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى، رأت إسرائيل في هذا التطبيع مرحلة هامة تمكنها من كسب المزيد من الوقت لتعزيز سيطرتها على المنطقة الشرقية للشرق الأوسط.

وتعتبر العلاقات بين مصر والكيان بمثابة نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط، بعد معاهدة السلام بين البلدين في عام 1979 والتي وقعها الرئيس المصري الراحل أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي ميناخيم بيغن، بدأت

¹ موسوعة القضية الفلسطينية، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، نقلا عن <https://www.palquest.org/ar/historictex>

² أسامة الغزالي، الأعوام العشر الأولى للعلاقات المصرية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 01، العدد 01، 1990، ص 77

العلاقات بين البلدين تتحسن على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وعلى الرغم من أن هذه العلاقات كانت تحمل طابعاً رسمياً، إلا أنها لم تعكس الشعور الشعبي في مصر تجاه إسرائيل، حيث استمر الشعب المصري في اعتبار إسرائيل عدواً سياسياً وعقائدياً.¹

كما أن الاتفاق المصري مع الكيان المحتل ، الذي شمل تسع اتفاقات في مختلف المجالات ، فرض أحكام و تشريعات داخلية في الأوساط الحزبية و السياسية و الشعبية المصرية ، فقد تم إصدار أحكام بتجريم كل عمل أو حركة تنتقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، كما فرضت إسرائيل منطقتها على السياسة الداخلية المصرية من أجل احترام بنود التطبيع مع الكيان، في كل النواحي السياسية و الاقتصادية و حتى في الأوساط الشعبية فقد استعملت اسرائيل ورقة الانسحاب من سيناء و طابا لضغط على الحكومة المصرية، للاستجابة و تطبيق الاتفاقيات التطبيع معها، فقد كانت التبادل التجاري و السياحي المصري الإسرائيلي قوي في فترة الثمانينات القرن الماضي .

فالمنظور الإسرائيلي يختلف عن المنظور المصري للتطبيع، فإعتقاد الإسرائيلي أن معاهدة السلام مع النظام المصري تفرض بناء علاقة جديدة و متينة معها فقط دون الدول العربية الأخرى² ، و هدف من ذلك تهييد مصر مع فرض منطق القوة الإسرائيلية على الدول العربية الأخرى و هذا ما تم بالفعل مع العراق و لبنان و سوريا و منظمة التحرير الفلسطينية، و هذا لا ينطبق مع الجانب المصري رسمي و شعبي فالقضية الفلسطينية تمثل وجود تاريخي و عقائدي و قومي لدى الجانب المصري و أن معاهدة السلام مع اسرائيل لا تقطع هذه العلاقة المتجذرة داخل الأمة المصرية و العربية، و لا يمحو أن اسرائيل دولة عدوة و إستيطانية و أن علاقاتها مع مصر مرتبطة بتطورات القضية الفلسطينية، و بعمليات السلام الإسرائيلية العربية، كما حاول النظام المصري تسيير العلاقة مع الكيان في حدود الدنيا للعلاقات الدولية، بما يضمن مصالح المصرية فقط ، دون الرقي بها الى تحالف سياسي أو عسكري بسبب الرفض الشعبي الكبير لهذه العلاقة و رغبة النظام المصري في تسيير العلاقة مع الكيان المحتل في حدود إتفاقية السلام الموقعة عام 1979، فالتطبيع المصري الإسرائيلي ظل أسير رفض الشعبي المصري و العربي .

ب) مرحلة التطبيع الثانية لبنان عام 1983

أما في هذه المرحلة بعدما ضمن الكيان الصهيوني تهييد الطرف المصري و عزله عن العالم العربي، في إنجاز كبير حققته الدبلوماسية الأمريكية للكيان ، عملت على إقامة نظام سياسي عربي لا يطبع معها لكن يتحالف معها

¹ أسامة الغزالي ، المرجع السابق ذكره، ص 86

² جعفر عبد السلام، المرجع السابق ذكره، ص 115

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

سياسيا و عسكريا، فنظرة الكيان المحتل الى لبنان تختلف عن نظرتها لباقي الدول العربية فالبنان مركز تحالف السياسي و الطائفي محتمل، و هي مصدر الرئيسي للمياه في المستقبل ، كما كان هدف سياسي منذ إنشاء ما يسمى الكيان الصهيوني، هو إقامة دولة مسيحية شمال النهر الليطاني تنضم الى إسرائيل الكبرى فيما بعد¹ لذلك ينبغي للنظام اللبناني أن يكون حليفاً للكيان المحتل بدلاً من صديق عادي، وتعود هذه الضرورة إلى دور الكيان الإسرائيلي في إنشاء نظام موالٍ له في جنوب لبنان منذ الحرب الأهلية عام 1975، في تلك الفترة، استغلت إسرائيل نزوح المسيحيين والشيعية اللبنانيين في الجنوب، وقدمت لهم المساعدات، كما قامت بدعم مليشيات سعد الحداد لتحقيق سيطرتها على المنطقة وإقامة نظامها هناك، مقدمة الدعم المالي والعسكري الضروري لضمان بقاء هذا النظام وولائه².

كما ساعد الكيان في نفس الفترة كتائب الموارنة بقيادة بشير الجميل ضد الفلسطينيين، في لبنان، و قدمت لهم الدعم العسكري من أجل السيطرة على السلطة في لبنان، و إنهاء التواجد الفلسطيني السوري فيها لكن إعتلاء بشير جميل السلطة في لبنان، لم يمكن إسرائيل في فرض منطقتها عليه، حيث وقع الخلاف بينهما بعدما رفض بشير جميل طلب بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي بتعيين سعد حداد حليف الكيان كوزير للدفاع في حكومة البشير ووصل الخلاف بينهما الى درجة التهديد بيغن بأن إسرائيل هي من وضعته على رأس السلطة في لبنان و هي من تقوم بتنحيته، ولم تمر سوى ثلاث أسابيع من إنتخاب البشير جميل حتى تم إغتياله في 14 أيلول سبتمبر 1982 شرق بيروت ،حيث أنتخب بعده أخاه أمين جميل كرئيس للبنان،و هذا حذو أخيه في التحالف مع الكيان المحتل، و قد قام بإقامة معاهدة سلام معها بواسطة أمريكية في 17 مايو 1983،و التي نصت في مضمونها على إنهاء حالة الحرب بين لبنان و اسرئيل، مع إقامة علاقة تعاون ثنائي بين طرفين في كل المجالات خاصة الأمنية³ ، ليؤمن بذلك الكيان المحتل دولة عربية أخرى بعد مصر تقيم معها علاقة صداقة و تعاون خاصة بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأراضي اللبنانية .

لكن الاتفاق المبرم بين لبنان و الكيان المحتل تم إسقاطه من قبل المقاومة الوطنية اللبنانية، بمساعدة الجيش السوري بعد الضغط الكبير التي مارسته على الحكومة، وخسائر الضخمة التي ألحقتها بالجيش الصهيوني المتواجد في الجنوب،حيث نجحت القوى اللبنانية المتحالفة ضد القوى الصهيونية، في إسقاط المعاهدة في 27

¹ محسن عوض ، المرجع السابق ذكره ، ص 160

² Arthur Hertzberg, op , cit , p 55

³ محسن عوض ، المرجع السابق ذكره، ص 169

شباط/فبراير 1984¹، و رغم إنهاء معاهدة السلام بين الطرفين إلا أن كتائب اللبانية واصلت التنسيق و التطبيع مع الكيان المحتل سياسيا و عسكريا .

ت) مرحلة الثالثة لتطبيع منظمة التحرير الفلسطينية و الأردن 1993-1994

● **اتفاق أوسلو عام 1993** بدأت هذه المرحلة منذ انطلاق المفاوضات مباشرة بين العرب والكيان المحتل وذلك بعد مشاركة في مؤتمر مدريد عام 1991، الذي نظم تحت إشراف الولايات المتحدة، حيث كانت تفرض توجهاتها على عملية السلام مع الكيان الصهيوني، وذلك وفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام، وقد تم ممارسة ضغط على الدول العربية بعد حرب الخليج الثانية للمشاركة في مفاوضات مباشرة مع الكيان المحتل. حيث دخل الكيان المحتل هذه المفاوضات باعتباره حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، في حين دخل العرب تلك المفاوضات من وضع ضعيف نتيجة غياب موقف عربي موحد، تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، و تأثرت هذه المرحلة أيضاً بتفكك الوحدة العربية، بعد غزو العراق للكويت و تقسيم الموقف العربي بسبب تحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق.

في حين تأثرت منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً في هذا السياق، حيث فقدت دعم دول الخليج بعد دعمها للعراق في نزاعه مع الكويت، هذا الوضع أجبر المنظمة على البحث عن حلول سلمية لقضية الفلسطين بعيداً عن الموقف العربي المفقود.

لذلك فتحت منظمة التحرير الفلسطينية قناة أسلوا السرية مع الكيان المحتل، بعدما فشلت مباحثات واشنطن عام 1993، و انتهت هذه قناة السرية التي أشرفت عليها وزارة الخارجية النرويجية بإعلان عن اتفاق مبادئ أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان المحتل، الذي تم بموجبه توقيع اتفاق الاعتراف المتبادل في 1993/09/13²

حيث إعترفت بموجبها اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل الوحيد لشعب الفلسطيني، و منظمة التحرير بإسرائيل كدولة لها حق في الوجود، حيث تم الإتفاق على إقامة دولتين فلسطينية و إسرائيلية يعيشان بالسلام على أن يكتمل اتفاق الوضع النهائي خلال خمس سنوات القادمة، بعد فترة إنتقالية يتم التحضير فيها لإنشاء مؤسسات فلسطينية، و تحضير لانتخابات محلية لاستلام السلطة في الضفة الغربية و غزة، على أن يتم الإعلان

¹ lebanese cabinet formally cancels pact with israel , the New York Times,06 march, at 1984, Stable URL <https://www.nytimes.com/1984/03/06/world/lebanese-cabinet-formally-cancels-pact-with-israel.html>, (accessed on1984 27/10/2023)

² محمود عيسى أبو مازن ، طريق أوسلو ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ، ط 01 ، 1994 ، ص 200

قيام دولة فلسطينية في مناطق التي تم تحديدها في الاتفاق بعد انتهاء الفترة الانتقالية، و يتم التفاوض على قضايا الوضع النهائي، لكن كان الإتفاق الصهيوني حبر على ورق، و حقق الكيان من هذا الاتفاق توحيد منظمة التحرير الفلسطينية من الصراع معها، و جعلها أداة سياسية و أمنية في يدها لتوفير له الحماية في المناطق التي تشرف على إدارتها في الضفة الغربية و إحداث انقسام فلسطيني بينها و بين الفصائل الفلسطينية الأخرى خاصة حركتي حماس و جهاد الإسلامي، اللذان أدركوا منذ البداية أن إسرائيل ماضية في مشروعها الاستيطاني، و لن تتنازل عن الأراضي التي إغتنصبتها بالقوة، و في مقابل ذلك لن تعترف إسرائيل بقيام دولة الفلسطينية، و لم تسمح بقيامها أبدا و هذا ما صرح به رئيس وزراء الكيان المحتل مؤخرا فقط إثر العدوان على غزة أنه لن يسمح أبدا بإقامة دولة فلسطينية¹ ، فبعد مرور ثلاثون سنة على إتفاق أوسلو مازلت الأوضاع الفلسطينية على حالها بل زادت تعقيدا في مواصلة الكيان سياسية الاستيطان، و التوسع على حساب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية و القدس و غزة، و مزال الإحتلال الصهيوني يمارس أبشع صور القمع و الإبادة ضد الشعب الفلسطيني و لم يحترم أي إتفاق مع منظمة تحرير الفلسطينية، بخصوص التسوية و لم يعترف بقرارات الشرعية الدولية، و حربه الأخيرة التي يقوم بها ضد الشعب الفلسطيني في غزة منذ السابع من أكتوبر / تشرين الأول 2023 بمساعدة الولايات المتحدة و الدول الغربية، و قيامه بمجازر إنسانية ضد المدنيين الأبرياء في غزة دلالة واضحة على أن الكيان الصهيوني، يواصل في نهجه الإستيطاني و في سياسته الوحشية الإرهابية و إبادته الجماعية ضد الفلسطينيين في كل الأراضي الفلسطينية، و لن تسمح أبدا في قيام دولة فلسطينية مستقلة في ظل الدعم الغير مسبوق من الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاءها الأوربيين ، و ما دامت السلطة الفلسطينية و الدول العربية تصر على أن مبادرة السلام و الحوار مع الكيان المحتل هو أساس الحل السياسي و قيام دولة فلسطينية ، لأن ما أخذ بالقوة لن يسترجع إلا بالقوة و هذا هو منطق المقاومة المسلحة الفلسطينية لتحرير الأراضي الفلسطينية .

● معاهد وادي العرب 1994

تاريخ العلاقات الإسرائيلية - الأردنية يعود إلى نهاية الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948، حيث تم عقد أول اتفاق سلام سري بين الأردن وإسرائيل في قصر الشونة بحضور الملك عبد الله وموشي ديان. ومع ذلك، تم إحباط هذا الاتفاق من قبل بريطانيا، ولكن المحادثات بين الجانبين استمرت خلال فترة الصراع العربي الإسرائيلي، فيما بعد، وأدت العلاقات الوثيقة بين الأردن وبريطانيا والولايات المتحدة إلى تناغم العلاقة بين

¹ رغم تصريحات الحلفاء ننتباهو يرفض اقامة دولة فلسطينية (22-01-2024)، الجزيرة نت ، نقلا عن <https://www.aljazeera.net/videos/2024/1/22/> تم اطلاق عليه في 23-01-2024

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

الأردن والكيان الصهيوني، خلافاً للعلاقات مع الدول العربية الأخرى، وكانت هناك مصالح سياسية واقتصادية مشتركة في الضفة الغربية، حيث كان الأردن يسعى دائماً للحفاظ على تأثيره فيها وإبعاد سيطرة منظمة التحرير عنها ، والحوارات بين الأردن وإسرائيل قطعت شوطاً كبيراً قبل توقيع معاهدة وادي العربية عام 1994، وقد شملت هذه الحوارات اتفاقات تجارية وإقتصادية بين البلدين، بما في ذلك تبادل الزيارات الرسمية بين وزراء الصناعة والزراعة لكلا البلدين¹

وقد بدأ التطبيع الرسمي في العلاقات بين اسرائيل و الأردن منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، حيث شارك الأردن و فلسطين بوفد عربي مشترك، و دخل الأردن هذه المفاوضات الرسمية مجبر و ليس مخير بسبب انعكاسات حرب الخليج الثانية سياسيا و إقتصاديا على الأردن²، و الذي أتهم بدعمه للعراق مما انعكس على وضعه الاقتصادي و الاجتماعي، و إضطر خلالها الأردن الى الرضوخ للضغوط الأمريكية، من أجل إقامة علاقة مع الكيان، خاصة و أن الولايات المتحدة أضحت القطب الوحيد بعد إنحيار الإتحاد السوفياتي، و أن مسألة السلام مع إسرائيل لم تعد خيانة للجامعة العربية بعدما أقرتها في مؤتمر فاس 1982 ، و أن اتفاق منظمة التحرير الفلسطينية مع الكيان المحتل، و إبرام اتفاق أوسلوا م مهد لإقامة السلام مع الكيان وفق خارطة طريق عربية هدفها إقامة دولة فلسطينية، و إنسحاب الكيان من كل الأراضي العربية المحتلة بعد حرب 1967 .

كما فرضت المتغيرات الداخلية و الخارجية على الأردن إبرام اتفاق سلام مع الكيان المحتل، في 26 تشرين الأول 1994 من قبل رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المحالي، و نظيره الإسرائيلي اسحاق رابين في قصر الهاشمية بعمان و ذلك بحضور الملك حسين و ولي العهد حسين بن طلال .³

و قد شملت معاهدة التطبيع في المجالات السياسية و الإقتصادية و الثقافية، و قد جاء في المادة الأولى من بنود الاتفاقية أن السلام بين اسرائيل و الأردن، يعتبر قائما إبتداءً من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة، كما إعترفت الأردن بموجب هذه المعاهدة بسيادة الكيان المحتل على الأراضي الفلسطينية، و العربية، التي إحتلتها منذ 1948، و هذا ما جاء في المادة الثانية من المعاهدة ، كما أكد الطرفان أنهم سيعملان على ضمان السلم و الأمن بينهما، و أي خلافات بينهما ستحل بالوسائل السلمية دون إستعمال للقوة ، أو التهديد بها سواء

¹ محسن عوض ، الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية ، المرجع السابق ذكره ، ص 142

² Ronen Yitzhak , **From Warm to Cold Peace: 25 Years of the Israel-Jordan Peace Treaty** , Middle Eastern Studies, Volume 57, Issue 3 , 2021 , p 411

³ وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد 5 ، العدد 20 ، 1994 ، ص 183

بالأسلحة التقليدية أو غير تقليدية¹ كما إتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية و علمية و سماح بالتبادل الثقافي بين الشعبين، مع فتح التبادل الاقتصادي و التجاري، من أجل رفع معدل التنمية الاقتصادية و توثيق علاقة السلام بين الدولتين .

حيث فصلت هذه المعاهدة أيضا بتطبيع عربي آخر من دول الطوق مع الكيان، ليتمكن الكيان الصهيوني من تأمين جبهة الشمالية، و ضمان السلم معها لو أن الأردن منذ 1967 لم يدخل في صراع مباشر مع الكيان المحتل.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المعاهدة أثارت جدلاً واسعاً في العالم العربي والإسلامي، حيث اعتبرت بعض الدول والجماعات الفلسطينية أن توقيع هذه المعاهدة يعتبر خيانة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. ومع ذلك فإن المعاهدة كان لها تأثير كبير في تحقيق التعاون والتفاهم بين الأردن والكيان المحتل في مجالات مختلفة.

ث) الموجة الرابعة من التطبيع العربي الإسرائيلي 2020 (الإمارات-البحرين - المغرب - السودان)

تميزت هذه المرحلة بأخطر مراحل التطبيع التي قامت بها الدول العربية الخارجة عن مجال الطوق، و لا تربطها أي إحتكاك جغرافي أو أي صراع مباشر مع الكيان، منذ تأسيس هذه الأخيرة حيث جاءت هذه الاتفاقيات مختلفة عن إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، و عن معاهدة وادي العربة ، لأن المعاهدتين السابقتين رضختا للتطبيع مع الكيان في إطار مبدأ الأرض مقابل السلام ، و قد كانت القضية الفلسطينية جزء من الاتفاق و ليس كله، عكس التطبيع العربي الذي جاء في أواخر 2020 بضغط أمريكي في فترة الرئيس ترامب على الدول العربية المطبوعة، و التي تمت في إطار مبادرة "صفقة القرن" التي قدمها الرئيس الأمريكي، و التي كانت تهدف للتطبيع من أجل إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية فقط، و تحقيق مصالحها القطرية مع الكيان المحتل حيث شرعت هذه الدول بدأ من صيف 2020، في تطبيع علني مع الكيان المحتل و وصلت إلى حد تحالف عسكري بينهما، و كان لكل دولة منهما مصالحتها الخاصة من التطبيع التي سنعرضها بتفصيل .

1. الإمارات العربية المتحدة و البحرين :

لم يشكل إتفاق إبراهيم الموقع في 15 سبتمبر 2020 بين الإمارات والبحرين وإسرائيل مفاجأة كبيرة في الساحة السياسية العربية والفلسطينية، فقبل هذه الفترة، كانت العلاقات بين الإمارات وإسرائيل جيدة وكانت الإمارات تتبنى نهجاً جديداً في سياستها الخارجية، بقيادة محمد بن زايد، ولي العهد بمختلف معاييرها

¹ The hashemite kingdom of jordan and the State of Israel , article 1-2-4 , October 26, 1994, Stable URL <http://www.kinghussein.gov.jo/peacetreaty.html> (accessed on 27/10/2023)

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

وممارساتها، حيث في السابق، قبل 2004 أثناء حكم مؤسس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان، حيث كانت الإمارات تتبنى النهج العربي الخليجي في سياستها الخارجية، وكانت تعامل مع إسرائيل بموجبه. ولكن منذ تولي محمد بن زايد الحكم، تغير هذا النهج تمامًا، حيث أصبحت الإمارات تسعى لتحقيق مصالحها وتطلعاتها السياسية بشكل مستقل ومختلف¹.

و خاصة منذ تولي ولي العهد محمد بن زايد، شؤون الحكم البلاد بعد إصابة شقيقه خليفة بن زايد بجلطة دماغية عام 2014، والمعروف عنه بكرهه لجماعة الإخوان المسلمين، وقد أصبح الحاكم الفعلي للإمارات منذ 2019، وبدأ في تشكيل تحالفات مع دول غربية وإقليمية، بما في ذلك إسرائيل، بهدف زعزعة استقرار الأنظمة العربية وإثارة الفتن الداخلية فيها، وقد بدأت الإمارات بتبني سياسة خارجية محورية، تتضمن دعمًا للأنظمة القائمة والثورات المضادة ماليًا وعسكريًا في العديد من الدول العربية²، مما أثار الكثير من الجدل والانقسام في المنطقة، فشككت حلف مع اسرائيل من أجل زعزعة استقرار الأنظمة العربية و اشعال الفتن الداخلية فيها، بدأ بنظام معمر القذافي في ليبيا، ثم الانقلاب على الرئيس الشرعي لمصر محمد مرسي الذي إعتبرته اسرائيل تهديد حقيقي لأمنها و لسلام مع مصر، ومن أجل وقف المسار الإنتقالي الديمقراطي للربيع العربي الذي يهدد نظام الإماراتي القائم على الولاءات التقليدية لتولي الحكم، كما قامت في 2017 مع مصر و السعودية بفرض حصار على دولة قطر، و إتهمتها بدعم الإرهاب و الحركات المتطرفة، و تعمل جاهدة على إشعال الفتنة بين المغرب و الجزائر، كل هذا جاء بالتنسيق مع الكيان الصهيوني من أجل إغراق العالم العربي في فوضى داخلية، لأنهما يدركان أن تشكل الأنظمة ديمقراطية في الدول العربية ستعمل وفق إرادة شعوبها التي تكن العداء للكيان المحتل و للأنظمة العربية المطبوعة معه.

و بالعودة الى اتفاق السلام الموقع في سبتمبر أيلول 2020 و الذي جاء بعد سلسلة من الاتفاقات العسكرية و الاقتصادية الموقعة بين البلدين منذ 2008، و التي شملت التعامل الإقتصادي بين الطرفين، وصولا الى شراء معدات عسكرية، و أمنية من شركات يملكها رجال أعمال صهاينة حيث قامت شركة AGT International بتزويد أبو ظبي بطائرات مسيرة في 2016³، كما كان التبادل الزيارات

¹ Amélie Mouton , **Émirats arabes unis : comment Mohammed Ben Zayed veut transformer le monde arabe** (16-12-2020), Jeune Afrique Stable URL <https://www.jeuneafrique.com/1090846/politique/emirats-arabes>, (consulté en 12/01/2023)

² محمد هنيذ، الإمارات و انتهاك سياسية الدول و الثورات (2018)، موسوعة الجزيرة، نقلًا عن <https://www.aljazeera.net/opinions/2018/1/> (تم اطلاق في 2023/09/29)

³ Uri Blau . Avi Scharf, **Mysterious Israeli Businessman Behind Mega-deal to Supply Spy Planes to UAE**, Haaretz, 21/8/2019 <https://www.haaretz.com/middle-east-news/2019-08-21> (accessed on 29/10/2023).

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

الدبلوماسية علي منذ 2018 ، حيث قامت وزيرة الثقافة الكيان ميرى ريغيف بزيارة الى أبو ظبي مع وفد رسمي في أكتوبر 2018، و قد قام وزير الخارجية الإسرائيلي بزيارة أبو ظبي في يوليو 2019 في مؤتمر الأمم المتحدة، الذي أقيم في الإمارات ، كما كانت مشاركة إعتيادية للوفود الرياضية الإسرائيلية في الدورات التي تقام في الإمارات¹ ليأتي اتفاق إبراهيم ليوثق العلاقة الوطيدة بين الجانبين التي بدأت منذ وفاة مؤسس دولة الإمارات في 2004، حيث كانت الإمارات تريد من هذا الاتفاق حماية نفسها من وهم الخطر الإيراني، و من القوى الإسلامية مدعومة من إيران في الدول العربية، و قد أسس الاتفاق مع الكيان، التطبيع في جميع المجالات بين الجانبين الإقتصادي و السياسي و الثقافي، وحتى التعاون العسكري ليتحول الإتفاق السلام الى تحالف استراتيجي بين الطرفين، حيث أعتبرت خطوات المتسارعة التي قامت بها الإمارات إتجاه علاقاتها مع الكيان الصهيوني، ضربا من الخيال و يؤكد أن الإمارات كانت تعمل جادة منذ وقت بعيد من أجل إقامة علاقة تحالف مع الكيان المحتل .

و ساعد هذا التطبيع الكيان في المضي قدما نحو تصفية القضية الفلسطينية، خاصة و أن الاتفاق لم يجبر الكيان بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، كما هو متفق عليه في المبادرات العربية و في إتفاقيات التسوية مع السلطة الفلسطينية، حيث أعطى هذا الاتفاق لإسرائيل الضوء لمزيد من التضيق و الحصار على غزة باعتبارها معقل المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني، خاصة و أن الإمارات تعتبر المقاومة الإسلامية إرهابية و يجب تصفيتيها، و هذا ما أكدته وزارة الخارجية الإماراتية بعد طوفان الأقصى مبارك الذي نفذته المقاومة الفلسطينية، في السابع من أكتوبر / تشرين الأول ضد الاحتلال الصهيوني ، حيث جاء في تصريح لها أن هجمات حماس، على المدن الإسرائيلية تصعيد خطير و يضر بمساعي السلام في المنطقة² كما تعتبر إسرائيل الإمارات مستثمر اقتصادي قوي، و سيعزز ذلك تدفق الاستثمارات الخليجية و الإماراتية لإسرائيل، أما من ناحية استراتيجية فسيعزيز الإتفاق مع الإمارات إقامة تحالف استراتيجي عربي خليجي ضد ايران خاصة من ناحية التنسيق الأمني المشترك و التجسس .

كما حملت إتفاقية إبراهيم، اتفاق عربي ثاني بين البحرين و اسرئيل ، و الذي جاء بعد إكراه و ليس رغبة في ذلك مثل الإمارات، لكن ضغط محمد بن زايد و ترامب و بن سلمان على البحرين عجل بقبول الاتفاق

¹ اتفاق ابراهيم تطبيع العلاقات ام اعلان عن تحالف قائم بين الإمارات و اسرئيل، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للدراسات و الأبحاث السياسية ، 2020 ، ص

² الخارجية الإماراتية : هجمات حماس على اسرئيل تصعيد خطير (09-10-2023)، الجزيرة نت ، نقلا عن

(م اطلاع في 10-10-2023) <https://www.aljazeera.net/news/2023/10/9>

السلام مع الكيان المحتل،و الذي أكد كذلك على إقامة سلام و علاقات دبلوماسية ثنائية ، بما في ذلك تبادل السفراء و فتح قنصليات،و هذا ما جاء في نص البند الخامس من المعاهدة التي تضمنت أن تكون الإتفاقيات ثنائية في مجالات الرعاية الصحية و تكنولوجيات العلوم و الطاقة،و السياحة و الرياضة ، و التعليم و الزراعة،و الاستثمار،وخدمات القنصلية من أجل دفع عملية السلام نحو الازدهار و التطور،حيث أمضى وزير خارجية البحرين على إتفاق مبادئ السلام مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في نفس جلسة التوقيع اتفاق الإماراتي الإسرائيلي¹

3. التطبيع المغربي الإسرائيلي ديسمبر 2020

إن العلاقات التاريخية التي كانت تربط ما بين يهود المغرب و العرش الملكي، ساهمت بتشكيل علاقات حميمة سرية بين الكيان الصهيوني و النظام المغربي ، منذ أن تم توطين الكيان في الأراضي المقدسة سنة 1948، حيث حافظ الطرفان على ودية العلاقات الثنائية، مما سهل التطور التدريجي للعلاقات الدبلوماسية بين الطرفين خلال العقود الماضية، إلا أن وصلت الى الإعلان العلني الرسمي لتطبيع العلاقات بين الجانبين في أواخر سنة 2020، الذي جاء بعد مقايضة ثلاثية،و ضغط أمريكي على النظام المغربي، حيث وقعت الصفقة برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تقوم بموجبها الولايات المتحدة باعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية،في مقابل تستأنف المغرب العلاقات الكاملة مع إسرائيل في كافة المجالات،و بهذه الخطوة حيدت المغرب نفسها كدولة عربية مدافعة عن القضية الفلسطينية .

و بالعودة إلى المراحل الأولى للتطبيع بين المغرب والكيان المحتل، كانت هناك اتصالات ولقاءات سرية بين أفراد عائلة الملكية المغربية وممثلين عن الكيان الصهيوني،حيث أن العلاقة كانت قائمة منذ أوائل القرن العشرين بسبب الجالية اليهودية الأمازيغية في المغرب، و التي كانت تشكل حوالي 10% من سكان المغرب في ذلك الوقت،وتعود العلاقات السياسية بين طرفين إلى عهد السلطان محمد الخامس في خمسينات القرن الماضي، الذي ساهم في هجرة اليهود المغاربة إلى فلسطين لتوطينهم هناك بعد تأسيس الكيان الصهيوني،وذلك بالتعاون مع مسؤولين إسرائيليين حيث تم تهجير حوالي 40 ألف يهودي إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما بين عامي 1952 و 1955²، في المقابل لعب اللوبي الصهيوني دور كبير في الاستقلال السياسي للمغرب، خاصة في معاهدة "ايكس لبيان" و ذلك ردا للجميل ما قدمه السلطان محمد الخامس،و قد إستمرت العلاقات الدبلوماسية السرية بين الطرفين بعد إستقلال

¹ أحمد جلال محمود، أبعاد التحالف الإماراتي البحريني مع اسرائيل و أثره على الأمن الإقليمي العربي،المجلة العلمية لدراسات التجارة و البيئية،جامعة السويس،مجلد 12 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 37

² ادريس ولد قابلة ، المغرب و اليهود و الموساد ، مجلة الحوار المتمدن،العدد 1392 ، 2005 ، ص 45

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

المغرب عام 1956، ليتواصل العمل على تهجير اليهود المغرب الى الأراضي الفلسطينية، حيث وصل عددهم في مطلع عام 1960 حوالي 300 ألف يهودي مهاجر من المغرب، و بعد تولي الملك الحسن الثاني الحكم في عام 1961، و الذي كان تربطه علاقة وطيدة مع بني صهيون لما كان ولي للعهد، و هذا ما سهل تطوير التعاون مع الكيان المحتل بعد توليه الحكم، حيث مكن الموساد في تلك الفترة بفتح مكتب لها بالرباط يختص بالتهجير اليهود، و بعدها قامت المغرب بشراء أسلحة من اسرائيل عام 1963، متمثلة في طائرات و دبابات لتستعملها في حربها ضد الجارة الجزائر المعروفة بحرب الرمال .

و تواصلت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين حيث في سنة 1965 سمح الملك المغربي للموساد بتواجد بالفندق في الدار البيضاء الذي تتواجد فيه الوفود العربية، للتحضير للقمّة العربية، حيث تمكن الموساد الإسرائيلي من الحصول على تسجيل صوتي للقمّة العربية مكنته من جمع معلومات حول حرب 1967¹، و هذه الخيانة من ملك المغرب عجلت بمزجعة العرب في حرب 1967، كما ساعدت الموساد في اغتيال المعارض مهدي بن بركة، و عملت على التنسيق مع أجهزة الأمن المغربية لتصفية المعارضين بأوربا، كما ساهم مكتب الموساد بالمغرب على توطيد العلاقة بين المغرب و اسرائيل و قام بترتيب لقاء بين الحسن الثاني و "ارلين روبين" رئيس وزراء الإسرائيلي عام 1976 بالمغرب² كما كانت المغرب وسيط في عملية السلام بين مصر و اسرائيل التي عام 1977 نظرا للعلاقات متينة التي كانت تجمع الحسن الثاني بالموساد، حيث استقبل الملك المغربي رئيس الموساد "اسحاق حوفي" عام 1977 من أجل تنظيم لقاء بين وزير خارجية اسرائيل "موشي ديان" ووزير الخارجية المصري "التوهامي" و قد تم التمهيد لزيارة أنور السادات إلى القدس³.

و بعد وفاة الملك حسن الثاني عام 1999 وتولي محمد السادس الحكم، لم تتغير العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، و بقت العلاقات الدبلوماسية التي تجمع بين العائلة الملكية و إسرائيل قوية، لكن الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 عجلت بفتور العلاقة بين الطرفين، حيث وفرت الانتفاضة الفلسطينية للمغرب دور لإبراز دعمهم المادي و المعنوي للقضية الفلسطينية، و قد قام ملايين المتظاهرين في الشوارع المغربية مطالبين بقطع العلاقات مع إسرائيل، و قد كان لضغط الشعب المغربي المتضامن مع القضية الفلسطينية، دور في إعلان الملك المغربي في قطع العلاقات مع اسرائيل في أكتوبر 2000 رفقة سلطنة عمان .

¹ محمد حسين هيكال، العلاقات السرية بين العرب و إسرائيل، المرجع السابق ذكره، ص 322

² الطاهر الأسود، اسرائيل و بلاد المغرب : من اقامة الدولة الى اسلو، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1618، 2006، ص 22

³ شارل اندرلين، أسرار المفاوضات الإسرائيلية -1917-1997: سلام أو الحرب، ت: صباح الجهميم، ط 1، دار الفاضل للنشر، دمشق، 1998، ص 80

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

و قد أدى إعلان عن القطيعة بين الطرفين إلى تضرر العلاقات التجارية و الاقتصادية بين طرفين، إلا أن العلاقات الدبلوماسية الغير رسمية بين الطرفين ظلت قائمة، حيث في عام 2002 شارك رئيس الكنيست الإسرائيلي " ابرهام بروغ " في الدورة 107 في مؤتمر الإتحاد البرلماني الدولي بمراكش، و قد جاءت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي للمغرب في 01 /09/ 2003 للمغرب و لقاءه الملك المغربي، لتؤكد عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، رغم رفض الشعبي التام لأي علاقة مع الكيان الصهيوني، كما شهد سنة 2006 زيارة رئيس حزب العمل الإسرائيلي " عميل بيرتس " للمغرب و لقاءه مع الملك المغربي محمد السادس، بفاس المغربية و عرضه مبادرة سلام جديدة بين العرب و إسرائيل¹ ، كما كان لقاء لوزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى مع نظيرته الإسرائيلية " تسيبي ليفيني " في 2007 بباريس، و الذي وصف اللقاء بين الطرفين بهام و الجدي حيث تواصلت الاتصالات السرية بين الطرفين في كافة الأصعدة في السنوات اللاحقة ، و قد نشرت قناة اسرائيل 13 على موقعها الإلكتروني عن لقاء سري جرى بنيويورك في فبراير 2019 بين الوزير الخارجية المغربي و رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو² .

و رغم تصريحات رئيس الحكومة المغربية في أوت من عام 2020، أن المغرب يرفض أي تطبيع مع الكيان الصهيوني، جاء الرد المعاكس من الملك محمد السادس في 2020/12/10 الذي أعلن فيه عن التطبيع العلني مع الكيان المحتل ، و استئناف العلاقات الدبلوماسية و التعاون السياسي، و الأمني مع الكيان الصهيوني، و إعادة بعث التعاون الاقتصادي و تكنولوجي بين الطرفين، و الذي كان نتيجة ل 06 عقود من العلاقات الدبلوماسية السرية .

حيث إن السياق السياسي للتطبيع المغربي العلني مع اسرائيل، هو فقدان النظام المغربي لدوره الدبلوماسي في المنطقة المغاربية، و الإفريقية، و محاولة منه لتوظيف السياسي للوبي اليهودي في المنطقة، من أجل استرجاع وزنه الإقليمي المفقود و إن كان التطبيع المغربي جاء نتيجة لضغط الجزائر على المجتمع الدولي في ملف الصحراء الغربية، و إدراكه لحجم تأثير الدبلوماسية الجزائرية في القضية، فقد كان التطبيع مقايضة بالدرجة الأولى بين الرئيس الأمريكي " ترامب و المخزن المغربي، تعترف بموجبه الو.م أ بحق المغرب في إقليم الصحراء، في المقابل تعلن المغرب عى التطبيع الكامل مع إسرائيل، كما أن تسوية العلاقات مع الكيان تعتبر دافع دبلوماسي وأمني للمغرب، حيث شملت اتفاق التطبيع التعاون عسكري، و استراتيجي، رغم أن التعاون الأمني كان منذ عقود مضت حيث اشترت المغرب في عام 1963 في حربها مع الجزائر، معدات عسكرية إسرائيلية استعملتها ضد جارتها العربية في حرب الرمال، كما ذكر سابقا أن

¹ محمد السادس يستقبل رئيس حزب العمل الإسرائيلي بفاس، (18-02-2006)، القدس العربي ، نقلا عن <https://www.alquds.co.uk/> (تم اطلاق في 2023/11/12)

² قناة اسرائيلية تكشف لقاء نتياهو مع وزير خارجية المغرب، روسيا اليوم ، نقلا عن <https://arabic.rt.com/world/1001941> ، (تم اطلاق في 2022/01/20)

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

التعاون الإستخباراتي كان و لزال قائم بين الأجهزة الأمنية المغربية، و الموساد فقد تم التعاون الثنائي على تصفية معارضين بأوروبا مثل " مهدي بن بركة " و كذا محاولة تصفية " أسامة بن لادن عام 1994 في السودان ، كما قام الموساد بمساعدة الأجهزة الأمنية المغربية في حربها مع جبهة البوليساريو ، كما تسعى المغرب الى الاستعانة بإسرائيل لتزويدها بأجهزة عسكرية، و برامج جوسسة كما فعلته مؤخرًا في "برنامج بيغاسوس" إسرائيلي الذي استعملته المغرب لتحسس على مؤسسات و شخصيات سياسية جزائرية و فرنسية¹ ، و يعتبر المغرب أن هذه الخطوة الإستراتيجية ستعزز مكانته الدبلوماسية في العالم، و خاصة مع الدول الحليفة لأمريكا و إسرائيل ، كما أن هذه الاتفاقية ستسرخ العلاقات الثنائية بين المغرب و دول الخليج ، حيث سبق للبحرين و الإمارات أن قاموا بنفس خطوة مع الكيان و قد أسستا قنصليتين بمدينة العيون المحتلة² .

كما أن توجهات السياسة الخارجية المستقبلية مشتركة للطرفين التي تعمل للتوجه نحو الغرب، مما يعزز الترابط السياسي بينهم، حيث تستند إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي في صراعها الفلسطيني – الإسرائيلي، و تطمح المغرب للحصول على دعم دبلوماسي غربي في قضية الصحراء الغربية .

4. التطبيع السوداني مع الكيان الصهيوني 2020

شكل تقارب العلاقات بين أقلية جنوب السودان الغير عربية، و الكيان الصهيوني في تبني هذه الأخيرة موقف دعم للجنوب من أجل الانفصال عن دولة السودان ، حيث كانت تعمل الإستراتيجية الإسرائيلية على فرض وجودها في حوض النيل عن طريق إثيوبيا و السودان، حيث يعتبر السودان أكبر سوق عربي من حيث الإستثمار خاصة في المجال الزراعي، ما شكل ذلك هدف حيوي للتوغل جنوب حوض النيل .

كما كان التعاون السياسي بين الكيان و السودان منذ أواخر السبعينات القرن الماضي حينما ساعد النميري³ يهود إثيوبيا في الهجرة الى الاراضي الفلسطينية المحتلة، و قد تم تنسيق الهجرة مع الموساد الإسرائيلي و قد تم هذا الإتفاق عام 1980، حينما التقى النميري مع وزير الدفاع شارون في كينيا بعد تنسيق اللقاء بواسطة السعودي

¹Projet Pegasus l'Algérie très surveillée par le Maroc (20-07-2021), Le monde, Stable URL

<https://www.lemonde.fr/projet-pegasus/article/2021/07/20/projet-pegasus-l-algerie-tres-> (Récupéré le 23-10-10)

² الإمارات تفتح قنصلية بالعيون في الصحراء الغربية (04-11-2020)، قناة فرنسا 24، نقلا عن <https://www.france24.com/ar> (تم اطلاق في 2022/01/22)

³ المشير محمد جعفر النميري رئيس السودان في الفترة الممتدة ما بين 1969-1985 ، حيث استولى على السلطة بعد انقلاب الجيش على الرئيس اسماعيل الأزهرى و حكم السودان لفترة 16 سنة من الحكم قبل انقلاب عليه عام 1985 و توفي عام 2009

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

عدنان خاشقجي¹ ، كما أن النيميري هو الزعيم العربي الوحيد الذي ساند السادات في خطواته الجريئة في التطبيع مع الكيان الصهيوني، هذا ماشكل دافع للكيان لفتح قنوات الاتصال مع النيميري في اواخر 1978 ،لكن بعد سقوط النيميري و إنقلاب عليه شهدت العلاقات السودانية الإسرائيلية تراجع،و قد زادت أكثر توتر في الفترة التي حكم فيها عمر البشير من 1989 إلى 2019، حيث شهدت فترة حكمه تقربه من إيران،و عدائه مع أمريكا و الكيان خاصة أن هذه الأخيرة كانت داعمة لجيش ترمز جنوب السودان، الذي انفصل عن السودان عام 2011 ، و أصبحت دولة جنوب السودان حليفة الكيان الصهيوني، لكن تغير موقف عمر البشير بعد الأزمات السياسية،و الإقتصادية التي شهدت السودان بعد 2009، و أضحى نظام السوداني يبحث عن مخرج يقربه من الغرب و أمريكا لكن دون جدوى، إلى غاية حدوث إنقلاب عجل بتنحية عمر البشير من السلطة بعد ثلاث عقود من حكم السودان .

و بعد تولي المجلس الانتقالي السلطة في السودان عمل هذا الأخير للتقرب من الولايات المتحدة، من أجل دعمه اقتصاديا و سياسيا،حيث فرضت إدارة ترامب على المجلس الانتقالي ضرورة التطبيع مع إسرائيل كشرط أساسي لدعم الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إستجابت حكومة السودان بقيادة عبد الفتاح برهان لمسألة التطبيع ، و راحت تتطبع سريرا مع الكيان الصهيوني،حيث التقى رئيس المجلس الانتقالي برهان في أوغندا بنامين تنيهاو في فبراير 2020 وقد وصف تنيهاو الاجتماع بتاريخي، و أكد أن السودان يسير في اتجاه الصحيح و الإيجابي في تطبيع علاقاته مع الكيان، حيث سيسمح هذا اللقاء برفع العزلة عن السودان² .

حيث أكد رئيس المجلس الإنتقالي بعد عودته من أوغندا أن لقاءه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي،لا يعكس تغير موقف السودان من القضية الفلسطينية الذي سيبقى ثابت، و أن الهدف من اللقاء هو حفظ الأمن الوطني و تحقيق مصالح الشعب السوداني³ ،حيث أكد هذا التصريح نية المجلس الإنتقالي في المضي قدما في بناء علاقات مع إسرائيل و التطبيع معها، خاصة وأن هذا اللقاء العلني يعتبر الأول مسؤول سوداني رفيع المستوى منذ إستقلال السودان، و على ضوء هذا اللقاء، رحب المجلس العسكري و رئيس الحكومة السوداني عبد الله حمدوك باللقاء الذي وصفه بالنجاح لمستقبل السودان .

و قد جدد رئيس المجلس الانتقالي السوداني في ابريل 2020 دعمه لفكرة التطبيع مع الكيان، حيث قال أن السودان يجب أن لا يكون في حالة عداء مع أي جهة أو طائفة، و أن السودان بعد الثورة يجب أن يكون مختلفا عما

¹ ودیع عوادة، اسرائيل و السودان من مداوات و علاقات سرية الى علاقات علنية ،قضايا اسرائيلية ، للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، عدد 80، 2021، ص 41

² نياهو التقى البرهان في أوغندا سعيا لتطبيع العلاقات(2020/02/4)، قناة الجزيرة ، نقلا عن

<https://www.youtube.com/watch?v=nMpZyFzVOBa> (تم اطلاق في 2023/10/01)

³ برهان يؤكد ان لقاءه مع تنيهاو كان بهدف صيانة الامن الوطني السوداني(2020/02/5) ، جريدة الراية، نقلا عن <https://www.raya.com/2020/02/05>

(تم الإطلاع في 2023/09/01)

قبلها، و أن مصالح البلاد العليا هي أساس مستقبل السودان، حيث كان يعمل المجلس الإنتقالي على توفير الدعم الإقتصادي للسودان، من دول الخليج و الولايات المتحدة، و رفع إسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب حيث اشترطت الإدارة الأمريكية على السودان التطبيع مع الكيان الصهيوني لرفع إسم السودان من قائمة الدول الإرهابية، و كان ذلك بعد لقاء الذي جمع بين المجلس الإنتقالي السوداني، والوفد أمريكي في أبو ظبي في 20 من أيلول سبتمبر 2020، بعد أيام قليلة من إعلان اتفاق ابراهام، حيث غرد بعدها الرئيس ترامب على تويتر أن الولايات المتحدة الأمريكية على إستعداد لرفع إسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب¹، كما عرضت الإمارات العربية، و الولايات المتحدة الأمريكية، إستثمارات مباشرة ضخمة على السودان لتعجيل عقد إتفاق التطبيع مع الكيان المحتل، حيث وافق المجلس الانتقالي على الشروط الأمريكية، و التي كان أساسها التطبيع العلني مع العدو الصهيوني في كل المجالات، و قد جاء الإعلان الثلاثي بين السودان، و الولايات المتحدة، و الكيان الصهيوني، في 22 أكتوبر /تشرين الأول 2020، ليتفق القادة على توقيع إتفاقيات التطبيع في بيان مشترك .

المطلب الثالث : دوافع السياسية و الاقتصادية و الثقافية للتطبيع العربي الإسرائيلي

منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في عام 1948، سعى الكيان الاستيطاني إلى ترسيخ وجوده في المنطقة العربية وذلك من خلال تحسين علاقاته مع الدول العربية، و يهدف هذا السعي إلى تخفيف الضغط السياسي والدبلوماسي والأمني على الكيان، وتقليل تأثير القضية الفلسطينية، حيث يسعى الكيان الاستيطاني لتعزيز وجوده الطبيعي في المنطقة العربية، ويدرك أن التفوق العسكري لوحده لا يكفي لتحقيق أهدافها الحيوية، بما في ذلك الاندماج في المنطقة العربية وتحقيق النمو الاقتصادي.

من هنا، يكمن أهمية التطبيع العربي لإسرائيل في فتح الأسواق العربية أمام منتجاتها وتعزيز مكانتها الدولية والحصول على الدعم السياسي العربي، بذلك، تسعى إسرائيل إلى تحسين صورتها الدولية وزيادة تأثيرها في الأمم المتحدة، وذلك من خلال التطبيع مع الدول العربية التي كانت تتبنى مواقف معادية لها في السابق. أما الهدف

¹ أحمد إبراهيم ابوشك، السودان و التطبيع مع إسرائيل البعد التاريخي و الرهان السياسي، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2021،

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

الأساسي للتطبيع الإسرائيلي هو اختراق الثقافي بالدرجة الأولى ، للفرد العربي الذي يسوده فكر عدائي للصهيونية و اليهودية¹ ، و إن كان التطبيع الرسمي مع المغرب و الأنظمة الخليجية، ناجح بدرجة عالية إلا أن غالبية الشعب العربي رافض للفكرة التطبيع مع الصهاينة، و تسعى اسرائيل لإخضاع الشعوب العربية للفكر الصهيوني ، و القبول بفكرة التعايش السلمي مع الكيان الصهيوني دون المطالبة بحق الأراضي الفلسطينية ، كما تعمل في هذا الجانب على خلق قاعدة إرتكاز للتحالف مع الأقليات الدينية و العرقية²

كما يولي الكيان المحتل أهمية كبيرة للتطبيع علاقات مع العرب، خاصة في ظل حكم الحكومة الفاشية المتطرفة لرئيسها نتنياهو، من أجل تعزيز الاستيطان الصهيوني، و تهويد القدس بمباركة عربية في إطار صفقة القرن، حيث ترفض اسرائيل شرط التطبيع معها في إطار الأرض مقابل السلام، و تعوضه بمبدأ السلام مقابل السلام، من أجل تحقيق هدفين؛ أولاً الإنفراد في حل و الإستحواذ على القضية الفلسطينية بعيدا عن التدخل العربي، و ثانياً إخراج القضية من عمقها العربي لإضعافها دولياً، و مواصلة إسرائيل سياستها الاستيطانية التوسعية على حساب الأراضي الفلسطينية دون تلقي أي معارضة دولية أو عربية .

كما أن الهدف الاستراتيجي هو تقويض البيئة العربية، و إختراقها إقليمياً نحو دول المحيطة بالوطن العربي، كدول القرن الإفريقي، و ساحل الإفريقي من أجل تطويق العرب بحلفاء الكيان الصهيوني، و تحقيق البعد الأمني و العسكري لها هذا ما يزيد فرض المزيد من الحصار الخارجي على العالم العربي و إرغامه للخضوع لإسرائيل ، و أبرز مثال عل ذلك تحالفها مع إثيوبيا على حساب مصر و السودان، و دعمها لها لبناء سد النهضة، ما أدخل مصر في مشكل إقليمي يصعب حله بالطرق الدبلوماسية و هذا كله في صالح الكيان الصهيوني .

كما أن العامل الديمغرافي التي تعاني منه إسرائيل لعب دور في مساعيها للتطبيع مع العالم العربي، من أجل ضمان عدم الهجرة المعاكسة التي حدثت لإسرائيل أثناء الحروب العربية الإسرائيلية، و ضمان يهودية الكيان الإسرائيلي عبر ضمان الإستقرار الإقليمي، والأمن الداخلي عبر إتفاقيات السلام مع العرب ، بما فيهم السلطة الفلسطينية ، حيث يسعى الكيان لإزالة كافة العقبات أمام يهود العالم من أجل دفعهم للهجرة الى فلسطين، من خلال توفير لهم الأمن و الإستقرار، و رفاهية الحياة حيث كان الهدف من إتفاقيات الهدنة مع مصر، و الأردن، هو الاستفادة من مياه نهر الأردن و نهر النيل و ذلك لضمان مصادر المياه³

¹ أحمد موسى ، المرجع السابق ذكره ، ص 25

² محسن عوض ، المرجع السابق ذكره ، ص 56

³ صالح حسين الرقب ، المرجع السابق ذكره .

كما كان هدف إتفاقيات التطبيع إدماج الاقتصاد الإسرائيلي في المنطقة العربية الغنية بالموارد الطبيعية و البشرية، و رؤوس الأموال الخليجية، ما يسمح لها بتطوير إقتصادها الفتي المعتمد على المعونات الأمريكية، كما أن غياب الموارد الطبيعية و خاصة النفط، و الغاز يحتم على الكيان إقامة علاقة مع دول العربية، لتوفير المورد بأقرب مسافة و أقل التكلفة، كما يبحث الكيان، عن مجال الحيوي و العمق الإقتصادي الذي يعاني من ضيق المساحة، و نقص تعداد السكان .

من جانب آخر فإن مشروع الشرق الأوسط الجديد، حسب شمعون بيريز يهدف الى إقامة نظام اقتصادي يتشكل وفق النموذج الأوربي، و الذي ينبغي إقامته على مرحلتين، المرحلة الأولى تبنى الى إقامة سلام مع الدول العربية ، أما المرحلة الثانية فتقوم على بناء تطبيع كامل بين إسرائيل و دول العربية يكون فيه الأمن و الاقتصاد ضمن أولويات الإتفاقيات التطبيع، من أجل تحقيق رخاء الاقتصاد، و الإستفادة من ثروات و الموارد الدول العربية الطبيعية و البشرية¹ ، كما أن النظرة البراغماتية الاقتصادية الإسرائيلية تبنى على أساس النفع الاقتصادي المتبادل بين الكيان و الدول العربية، يكون على أساس تقديم تكنولوجيا اسرائيلية الحديثة لدول العربية، مقابل الإستفادة من الإستثمارات و رؤوس أموال عربية، كما يوفر على الاقتصاد الإسرائيلي الأعباء المالية العسكرية، التي كانت تقع على عاتقه جراء الحروب العربية و الإستعداد المتواصل للحرب مع العرب، حيث كانت حالة الحرب تمثل عبء على الميزانية الإسرائيلية و التي كانت تستهلك ربع ميزانية الدول، و تزيد تأثيرها مع سلسلة الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الإسرائيلي² كما أن التصور الأمني الإسرائيلي للتطبيع مع العرب هو بناء عهد أممي جديد في المنطقة، القائم على الأمن الإستيطاني و الذي يريد به التوسع عسكريا لضمان حدود آمنة للكيان، من الضفة الغربية، و جولان و سيناء ، و كذا الأمن المعنوي و الذي يقصد به ضمان السلام مع الدول العربية، سواء ملتصقة بإسرائيل أو ما يطلق عليها بدول الطوق أو البعيدة عنها و تتمثل في دول الخليج و دول العربية الأخرى، أي توفير أمن الكيان في المجال الجيو - استراتيجي الموسع، و ذلك راجع الى فوبيا الأمن الذي يعيشه المجتمع الإسرائيلي، و عدم قدرته على الإستقرار النفسي بوجود الأمن و نظرا لغياب العمق الإقليمي، للكيان المحاصر من قبل الدول العربية، حيث حسب التقديرات الأمنية يمكن لطائرة حربية أن تنطلق من - غور الأردن لتصل إلى القدس خلال دقيقتين فقط، و هذا ما يشكل هاجس أممي كبير للكيان الصهيوني³ ، هذا ما استدعى للبحث عن حلول سلمية مع كل الدول الإقليمية العربية، بما فيها دول الخليج و دول شمال افريقيا .

¹ ليبد عماد بن محمد ، المرجع السابق ذكره ، ص 70

² محسن عوض ، استراتيجية الإسرائيلية للتطبيع ، المرجع السابق ذكره ، ص 64

³ ليبد عماد بن محمد ، التطبيع في المخيال الديني اليهودي ، في مجموعة من المؤلفين ، ط01، دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني ، مركز الزيتونة لدراسات ، بيروت ،

و تشير إحصائيات المشهد الأمني الإسرائيلي أن الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي تعزز بعد إتفاقات ابراهام 2020 في مقابل ضعف الوضع الفلسطيني، وأضحى المصدر الأضعف بالنسبة للمصادر المهددة للأمن القومي الإسرائيلي، رغم أن الفلسطينيين لم ينجفوا من ساحة الصراع، و تبقى كل التأويلات قائمة في ظل عدم معرفة القدرة العسكرية لحماس القوة العسكرية الوحيدة المهددة للكيان الصهيوني، كما أن مسار علاقات الإسرائيلية - العربية توثق أمنيا و عسكريا خاصة مع الدول المطبوعة، و ذلك نتاج للرؤية الإستراتيجية المشتركة بين هذه الدول و اسرائيل، و متمثلة في إيران و محور المقاومة الإسلامية¹

كما تعمل اسرائيل وفق استراتيجية مستقبلية الى إعادة تشكيل المركب الأمني في المنطقة يخدم المصالح الإسرائيلية، و يشكل سياج أمني لإسرائيل، و يكون مرتبط بتحاليف عسكري و أمني مع الدول العربية (مصر، الأردن، المغرب الإمارات) و فق شبكة لتبادل المعلوماتي و الإستخباراتي²، من أجل التصدي للتهديدات التي تهدد أمن هذه الدول و على رأسها اسرائيل المتوجسة دائما من الخوف و عدم الاستقرار الأمني .

أما الدافع الثقافي من التطبيع هو دمج الثقافات و محو من مخيلة الفرد العربي، أن اسرائيل هي دولة محتلة إستيطانية و قد تم زرعها في قلب العالم العربي، من قبل بريطانيا بعد وعد بلفور، حيث فرضت إتفاقيات التطبيع على الدول العربية إعادة مناهجها الدراسية التاريخية التي تتحدث عن إسرائيل كدولة محتلة، و تشجيع الكتاب و الباحثين الصهاينة على إقامة ندوات علمية في الدول العربية لنشر الثقافة اليهودية، و ذلك من أجل تزييف الحقائق التاريخية كما تم فرض التوقف عن تدريس المواد الواردة في القرآن الكريم المعادية لليهود و داعية للجهاد في سبيل الله .

و عملت اسرائيل على توظيف رجال الدين محسوبين على بعض الأنظمة العربية المطبوعة الفاقدة لشرعية، بإجازة التطبيع و السلام مع الكيان المحتل، من باب حوار الثقافات، و حوار الأديان، و نشر ثقافة السلام، حتى يقيد الفرد العربي بالوازع الديني في تعامله مع التطبيع.

كما يستهدف التطبيع الثقافي إعادة صياغة مناهج التفكير العربي، و نشر ثقافة الفسق في المجتمع و تحريض الأنظمة على الانفتاح الثقافي الغربي لنشر الثقافة الغربية في أوساط المجتمعات العربية المحافظة كما يحدث الان في السعودية و البحرين، و تتمثل دعامة التطبيع الثقافي في تربية النشء العربي على عدم عداوة الصهاينة، حتى تستطيع التغلغل أكثر في المنطقة العربية لأن السيطرة على العقل العربي أفضل من سيطرة على الأرض العربية، لان الأجيال العربية تتكاثر و لما تكون لديها فكرة التعايش مع الصهاينة، تكون حققت هدف تدمير مقومات الذاتية للفكر العربي، المبني على كره

¹ فادي النحاس، المشهد الأمني -العسكري الإسرائيلي، اصدارات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2022، ص 20

² نفس المرجع، ص 67

الصهيونية و على تحرير الأرض المقدسة، من أجل إضعاف الانتماء القومي و الشعور العربي مما يسهل بسط الهيمنة الصهيونية¹

المطلب الرابع: تحليل مخاطر التطبيع على الأمة العربية

لقد وصف الله اليهود بأسوأ الصفات الإنسانية ، و هم أشد عداوة للإسلام و اهله (العرب) لقوله تعالى " لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا) المائدة الآية 82، فهم تجتمع فيهم كل الموبقات من الكذب و أكل الربا و أكل السحت، و النفاق و البغضاء و النميمة الى غير ذلك من الصفات المنبوذة ، فهم قتلوا الأنبياء و أولياء الصالحين لقوله تعالى " . . إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)² ال عمران الآية 21

لذلك لا يمكن أن يتقبل العقل و المنطق أن اليهود يريدون الخير و السلام للعرب و المسلمين، بعدما أخبرنا ديننا الحنيف بصفاتهم المنبوذة المبنية، على الخبث و حب النفس فقط ، و تاريخهم شاهد على أفعالهم فقد أردو قتل الرسول صلى الله عليه و سلم عديد المرات و الله انجاه منهم ، و أردوا قتل المسيح عيسى عليه السلام و الله رفعه الى السماء و شبهه لهم³ ، و إن مساعدة الصهاينة أعداء الله و مسلمين هو كفر و ردة عن الدين و قد ذكر صالح حسين الرقب ذلك في مذكراته أن معاونة العدو المحتل ردة ، و قد أجمع أهل العلم ذلك على أن من ساعد الكفار من أهل الكتاب أو غيرهم من الملل الكفرية على المسلمين بأي نوع من المساعدة فهو كافر مثلهم، لما جاء في قوله تعالى في سورة المائدة " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ " ⁴ ، فمناصرة الكافرين و موالاتهم على المؤمنين فهو نقض الإيمان من أصله، و إن دعمه و مؤزرته فهو شريك معه في الظلم و الإثم بقدر ما عمل ، حيث إن ما يقوم به بعض حكام العرب في دعمهم لإسرائيل ينطبق عليهم هذا الكلام، و هذا ما ذكره ابن تيمية رحمه الله أن من شروط الإيمان بالله و نبيه عدم اتخاذهم أولياء ، لا يمكن أن يجتمع الإيمان مع اتخاذهم أولياء⁵

¹ صالح الرقب ، حكم التطبيع مع العدو اليهودي المحتل و بيان مخاطره على المسلمين ، نقلا عن <http://www.drsregeb.com/index.php?action=detail&id=143> (تم الاطلاع في 2023/10/07)

² القرآن الكريم ، سورة ال عمران ، الآية 21

³ صالح الرقب ، حكم التطبيع مع العدو اليهودي المحتل و بيان مخاطره على المسلمين ، نقلا عن <http://www.drsregeb.com/index.php?action=detail&id=143> (تم الاطلاع في 2023/10/08)

⁴ القرآن الكريم ، سورة المائدة ، الآية 51

⁵ في حكم مظاهرة الكفار و معاونتهم على المسلمين ، صيد الفوائد ، نقلا عن <http://saaid.org/Doat/almuwahid/1.htm> (تم الاطلاع في 2023/10/08)

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

كما أن السلام مع اليهود يعني ترك لهم بيت المقدس و منع الجهاد اليه و تحريره من الصهاينة الكفار، و بالتالي ترك مقدسات المسلمين و سماح فيها، و التي أمرنا الله بالجهاد لتكون قبلة للمسلمين ، كما فعل خلفاءنا الراشدين رضوان الله عليهم ، في المقابل ذلك مازال الصهاينة يقتلون و يطردون المسلمين من بيت المقدس و يهجرهم من فلسطين ، حيث نهى الله تعالى و حرم الصلح مع أعداء الله الذين يقتلون المستضعفين من المسلمين ، كما يفعلوا في فلسطين من قتل و إبادة بكل أنواع الأسلحة الفتاكة المحرمة دوليا حتى الكيماوية و قنابل الفسفور ، لقوله تعالى (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) التوبة¹ 29. حيث تؤكد هذه الآية أن قتال اليهود واجب شرعي و أن ما يدعوا إليه التطبيع للسلم مع اليهود غير جائز لأن هدفهم من ذلك هو محاربة العقيدة الإسلامية، لأنهم أشد عداوة و كرها لهذه الأمة و التطبيع مع العرب هدف منه كسب الوقت فقط للقضاء على الأمة العربية و الإسلامية .

كما أن فتاوى علماء المسلمين في العصر الحديث تحرم التطبيع و السلم مع الصهاينة، لما فيه من ضرر على الأمة العربية حيث جاء في فتوى علماء الأزهر عام 1375 هجري الموافق ل 1956 م " إن الصلح مع إسرائيل لا يجوز شرعاً لما فيه من إقرار للغاصب على الاستمرار في غضب ما اغتصبه وتمكينه، والاعتراف بحقية يده على المعتدي من البقاء على عدوانه، فلا يجوز للمسلمين أن يصالحوا هؤلاء اليهود الذين اغتصبوا أرض فلسطين واعتدوا فيها على أهلها وعلى أموالهم، بل يجب على المسلمين أن يتعاونوا جميعاً على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأجناسهم لرد هذه البلاد إلى أهلها، ومن قصر في ذلك أو فرط فيه، أو خذل المسلمين عن الجهاد أو دعا إلى ما من شأنه تفريق الكلمة وتشتيت الشمل والتمكين لدول الاستعمار من تنفيذ مخططهم ضد العرب والإسلام وضد فلسطين فهو في حكم الإسلام : مفارق جماعة المسلمين، ومقترف أعظم الآثام." ²

فالتعاون و التطبيع مع العدو الصهيوني يعتبر إثم و عدوان برئت منه ذمة الله و رسوله ، لما جاء في قوله صلى الله عليه و سلم " مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا لِيُدْحِضَ بِبَاطِلِهِ حَقًّا فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ " ³ ، حيث يعتبرها الفعل من أنذل صفات التي وصلت إليه الأمة العربية، عبر حكامها العملاء خونة الأمة ، الذين يقومون بمساعدة العدو

¹ القرآن الكريم ، سورة التوبة ، آية 29

² نص فتوى الأزهر بعدم جواز الصلح مع اسرائيل، (23-10-2023)، ، نقلا عن <https://kanaanonline.org/2023/10/23> (تم اطلاق في 25-10-2023)

³ صحيح الجامع ، رقم الحديث 6048، أخرجه ابن حبان في المجرمين ، و طبراني في المعجم الأوسط (2944) ، نقلا عن <https://surahquran.com/Hadith-63439.html>

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني و الأرض الطاهرة ، و همهم الوحيد إرضاء أمريكا و البقاء في السلطة على حساب أوطانهم و شعوبهم و مقدساتهم، فلا الله و لا رسوله يرضى معاملة اليهود و الكفار على حساب المسلمين، فهذا كله ردة و خروج عن طاعة الله و رسوله لما جاء في فتاوى العلماء المسلمين ، لأن الصلح باطل فقد جاء على حساب أمور المسلمين و أرضهم و مقدساتهم .

فضرر التطبيع لا يكون على الشعب الفلسطيني، فحسب بل على الأمة العربية فالتطبيع يؤدي الى الإستسلام و عدم الجهاد لتحرير المقدسات الإسلامية، المغتصبة من قبل الصهاينة و التي ستعود بالهوان على الأمة العربية مع مرور الزمان و التي ستكون لها انعكاسات خطيرة على وضع الأمة العربية في المستقبل القريب ، كما كان ذلك سابقا بعد سقوط الأندلس و تركها لصلبين عجل بسقوط حضارة الإسلامية بعد ذلك .

كما أن التطبيع يجعل البلدان العربية أوكار لتجسس الصهاينة، على إخوانهم العرب و المسلمين ، و يصبح العربي يساعد في العدو الصهيوني على حساب أخيه العربي المسلم كما تفعل المغرب مع الجزائر، و الإمارات مع سوريا و لأن هدف إسرائيل هي سيطرة على العالم العربي، و هدم كل مقومات العربية الإسلامية لأن ما يكنه الصهاينة من كره و عداوة للعرب و المسلمين لا يمكن تخيله لقوله تعالى " لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا) المائدة الآية 82.

و التطبيع يؤدي الى هدم تاريخ الأمة العربية و نضالها ضد الصهاينة، و ينشأ أجيال عربية فاقدة للنخوة العربية و للقومية العربية التي ناضلت منذ أربعينيات القرن الماضي في أربع حروب متتالية لتحرير الأرض المقدسة، من المحتل الصهيوني المغتصب للأرض العربية، و التي كانت تعتبر الى وقت قريب أن القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب و أن تحرير أرض المباركة هو واجب على كل عربي، و أن الصهاينة هم أعداء الأمة العربية في كل زمان حتى يرث الله أرض و ما عليها، فالتطبيع يؤدي إلى تغييب الوعي الشعبي العربي، و تحريف تاريخه و أصله، و يضع الأمة العربية مشلولة مقيدة في الدفاع عن أرضها و شعبها¹

و التطبيع يعني الإعتراف بالحق التاريخي لإسرائيل في أرض فلسطين، و أن ما تقوم به إسرائيل من الاستيطان و تهجير هو تصحيح و إسترداد لحق التاريخي اليهودي، و أن الحروب العربية ضد إسرائيل كان خطأ تاريخي ضد الكيان المحتل و ضد وجودها في المنطقة، و هذا ما يدعّم مزاعم إسرائيل التاريخية في المنطقة و سيدفع بها الى وضع خطة لتغير جغرافيا المنطقة العربية² ، وفق تصورات إسرائيل الكبرى وشرق أوسط جديد تقوده القوة الإقليمية الإسرائيلية .

¹ محمد عاشور ،التطبيع في الشريعة و اخطاره على القضية الفلسطينية و الدول و الشعوب العربية و الإسلامية ، في مجموعة من المؤلفين،دراسات في التطبيع مع الكيان

الصهيوني ط01، مركز الزيتونة لدراسات، بيروت، 2022،ص42

² لييد عماد بن محمد ، المرجع السابق ذكره ، ص 76

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

و ساهم التطبيع في تفكك العالم العربي بعدما كان وحدة متماسكة تدافع عن شرف الأمة، و هذا الهدف الأساسي للغرب منذ زرع الكيان في قلب الأمة العربية عام 1948، و هي تفكيك العالم العربي لأن وحدة العالم العربي يعني وحدة العالم الإسلامي و عودة الحضارة الإسلامية و بالتالي نهاية الحضارة الغربية .

أما من ناحية أخرى فقد أدى التطبيع العربي الإسرائيلي، الى إعادة تشكيل خارطة الصراع في الشرق الأوسط ما بين إسرائيل و دول العربية، الى تحالف اسرائيلي عربي ضد ايران و حركات الجهادية المتحالفة معها، و التي تعتبرها اسرائيل خطر على أمنها و وجودها، و هذا يؤدي الى تغير في منطق الصراع ككل، و الذي كان مبني في الأساس على الإستيطان الصهيوني محتل للأراضي العربية، في مقابل قوى عربية تريد تحرير أراضي المغتصبة، لكن التطبيع العربي الذي كان دون مقابل و قدم كل التنازلات للكيان المحتل، من أجل فقط إقامة علاقات معها، غير من مفاهيم الصراع كلياً و أصبحت القوى الجهادية التي تدافع عن أرضها، و عرضها تتهم بالإرهاب، و تتحالف ضدها الدول العربية و اسرائيل لتخلص منها، في المقابل تطالب هذه الدول توفير الأمن لدولة مغتصبة للأراضي و التي مازلت مستمرة في جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، و أصبح العرب ينظر لإسرائيل أنها صديق سيخلصها من إيران العدو ، حيث برر بعض الدول العربية موقفها من طوفان الأقصى أنها حرب إيران بالوكالة ضد اسرائيل، في تبرير لا يقبله لا العقل و لا المنطق من الموقف العربي .

حيث تعمل اسرائيل من خلال استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي على تفتيت الوحدة العربية، و كان التطبيع مع الدول العربية أفضل وسيلة لتفكيك الصف العربي الذي بدأ عام 1977، بعد دخول في مفاوضات أحادية مع مصر كما تسعى اسرائيل الى زرع الفتن الطائفية في الدول العربية، و إبقاءها فاقدة لعناصر القوة التي تمكنها من منافسة القوة الإسرائيلية، فالمشروع الصهيوني ليس حصراً على فلسطين فقط بل يمتد الى كامل العالم العربي و الإسلامي، و إن إتفاقيات الهدنة و سلام بين العرب و اسرائيل لن يكون حاجز أمام إستمرارية المشروع الصهيوني، لتفتيت العالمين العربي و الإسلامي، و قد اقترح اليهودي برنارد لويس مشروع لتقسيم العالم العربي الى أكثر من ثلاثين دولة بالنزعة الطائفية على أساس ديني و مذهبي من أجل إبقاء اسرائيل القوة الوحيدة في المنطقة¹ ، لأن الصراع في فلسطين هو صراع حضاري و صراع من أجل العقيدة ،، حيث تريد إسرائيل من التطبيع تفكيك نهج الوجود العربي الى قطري مدمج بالعملة ، و تفكيك تلك الأقطار داخليا ضمن انقسامات طائفية، و دينية و ثقافية كما تفعل في العراق و سوريا و اليمن و السودان و ليبيا ، و بعد ذلك دمج تلك أجزاء ضمن مشروع أوسطي جديد .

¹ أحمد عجاج ، المجال الجيوي الإسرائيلي بين التفتيت و التطبيع ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد 01 ، العدد 25 ، 2021 ، ص 523

حيث يرى منير شفيق أن القطرية و تفكك العربي سيدفع بأقطاره الى الإحتضان في مشروع الشرق الأوسطي العبري كما تفعل الإمارات العربية الان ، و سيدفع الى صراع اخر مع الحداثة الليبرالية و التي تريد دفع التفكك العربي الى المشروع الصهيوني - الأمريكي¹

المبحث الرابع : استشراف مسار الجامعة العربية في ظل تطور النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي

المبحث يناقش دور الجامعة العربية في التعامل مع التطبيع العربي الإسرائيلي، وتأثيره على التسوية الفلسطينية، كما يبرز دور الجامعة كمحور رئيسي في حل القضايا العربية، بما في ذلك القضية الفلسطينية، ويستعرض تطلعاتها المستقبلية في ظل الأوضاع الراهنة العربية والدولية.

المطلب الأول : تحليل دور الجامعة العربية في تعزيز التوافق العربي لمواجهة التطبيع مع الكيان المحتل

كان الموقف العربي موحد اتجاه النزاع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني الى غاية 1977، فكان رفض التفاوض و الإعتراف و السلام مع الكيان، هو العنوان البارز للموقف العربي اتجاه الكيان الصهيوني، و كان سلام مع الكيان الصهيوني يعتبر جريمة في ميثاق الجامعة العربية، و إعتبرت الدول العربية أن الكيان الصهيوني خطر على الأمة العربية و هذا ما أكدته قمة أنشاص عام 1946، حيث إعتبرت أن الصهيونية خطر كلي على الأمة العربية و الإسلامية و ليس على فلسطين فحسب، و إن مواجهة هذا الخطر الجارف واجب على كل الشعوب الإسلامية و العربية جميعاً²، حيث أن هذا القرار عكس وجهة نظر الجامعة العربية للصهيونية، كحركة عنصرية تريد تأسيس كيان قومي لها في فلسطين، و هذا التصور العربي يؤكد أن الصهيونية لا تستهدف فلسطين وحدها، و إنما تمثل تهديدا للمنطقة بأكملها، كما أكد قرار القمة أن الوحدة العربية و الإسلامية هي أساس التعاون و تضافر الجهود لإزالة الخطر الصهيوني، كما أن إستعمال كلمة خطر في القرار يؤكد معنى التهديد الذي يشكله الكيان الصهيوني ليس سياسي فقط بل عقائدي كذلك، و هذا ما نراه اليوم أن الاستيطان الصهيوني هدفه ضرب العقيدة الإسلامية كما واصلت الجامعة العربية تنفيذ سياسيتها بمقاطعة كيان صهيوني، و عدم الإعتراف به، و قد أصدر مجلس الجامعة قرار في دورته الثانية عشر عام 1950 جاء فيه " لا يجوز لأي دولة من دول الجامعة العربية عقد صلح منفرد، أو أي إتفاق سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع إسرائيل ، و إن الدول التي تفعل ذلك تعتبر فعلا منفصلة عن الجامعة العربية طبقا للمادة الثامنة عشر من ميثاق الجامعة العربية " ³ حيث يعكس هذا القرار مدى الدور الرئيسي التي لعبته الجامعة العربية انذاك إزاء التطبيع العربي إسرائيلي، كهيئة عربية تمثل إرادة الأمة العربية

¹ منير شفيق ، التحزبة و الدولة القطرية ، ط 01، دار الشروق ، القاهرة ، 2001 ، ص 69

² مؤتمر القمة العربية ، قرار (03) ، القمة الأولى، أنشاص 29-05-1946

³ مجلس الجامعة العربية ، قرار (292) ، الدورة ع (12) ، ج 04، القاهرة ، 04-04-1950

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

بأكملها، و يعكس قوة التحالف السياسي عربي الذي كان يشغل تحت مظلة واحدة هي الجامعة العربية، كما يظهر هذا القرار ثبات الموقف العربي في هذه المرحلة التاريخية حيال إسرائيل، و رفض أي تسوية أحادية تمثل إعترافا بوجودها، هذا ما يؤكد تصميم دول الجامعة العربية في مواجهة التهديد الصهيوني، من جانب آخر يشير القرار إلى أن أي دولة تقوم بتسوية منفردة مع إسرائيل ستعتبر منفصلة عن الجامعة العربية، و فقدان عضويتها أليا ، هذا ما يعكس حدة الرفض العربي للتطبيع، كما كانت فرضية الجامعة العربية أن التطبيع مع الكيان يعتبر جرم أخلاقي و سياسي يعاقب عليه، و تكملة لهذا القرار وافق مجلس الجامعة العربية على قرار اللجنة السياسية و الذي جاء فيه¹

- قطع العلاقات السياسية و القنصلية مع أي دولة تقوم علاقة مع إسرائيل مهما كان نوعها

- إغلاق الحدود معها و وقف العلاقات الاقتصادية و التجارية معها

- منع أي اتصال مالي معها أو بواسطة أحد رعاياها

حيث يؤكد هذا القرار مدى عزم الجامعة العربية لرفض كل أنواع التعامل مع الكيان المحتل، مع التزام بمعاينة أي عضو في جامعة عربية مهما كان حجمه بأشد العقوبات السياسية و الإقتصادية، لإدراك الجامعة العربية مدى أهمية عزل الكيان الصهيوني عن العالم العربي.

كما أنشأت الجامعة العربية مكتب مقاطعة إسرائيل عام 1951 ، في كل المجالات السياسية و الإقتصادية، على أن تعهد لجان في كل دولة عضو لإعداد تقارير حول سير مقاطعة إسرائيل ، كما أوص مجلس الجامعة في قراره أن تبادر دول الأعضاء الى إتخاذ ما يلزم من تدابير إدارية لتنفيذ المقاطعة، من يثبت عليه التعامل مع إسرائيل أو تسهيله التعامل معها²

حيث يظهر هذا القرار مدى إستعداد دول الجامعة العربية، لاتخاذ إجراءات جادة ضد الكيان الصهيوني المحتل في سبيل تحرير الأراضي الفلسطينية، كما أكد القرار مستوى التعاون الإقليمي العربي انذاك ضد الكيان الصهيوني و قد واصلت الجامعة العربية موقفها الراض للتعامل مع الكيان و التطبيع معه، بشكل فردي أو جماعي و هذا ما أكدته قمة الخرطوم عام 1967، التي جاءت بعد نكسة حزيران 1967 حيث أكدت القمة قرارات الجامعة العربية السابقة و هي عدم الإعتراف و عدم التفاوض و عدم السلم مع الكيان المحتل، و التي عرفت بقمة اللات الثلاث ، كما أقرت قمة الجزائر عام 1973 على التزام بمقاطعة الكيان صهيوني، و عدم قيام بصلح منفرد معه و قد طبقت الجامعة العربية قراراتها الراضة للتطبيع مع الكيان ضد النظام المصري عام 1979، لما قبلت مصر

¹ مجلس الجامعة العربية ، القرار (314) ، الدورة (12) ، ج 6 ، القاهرة 13-04-1950

² مجلس الجامعة العربية ، القرار (357) ، الدورة (14) ، ج 04 القاهرة ، 19-05-1951

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

التغريد منفردة للسلام و التطبيع مع الكيان، حيث على إثر معاهدة كامب ديفيد، و إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية قررت الجامعة العربية مقاطعة النظام المصري، و عزله عن العالم العربي ، كما قررت نقل مقر الجامعة العربية الى تونس عام 1979، و هذا ما جاء في قرارات المؤتمر الاستثنائي لمجلس الجامعة العربية المنعقد في بغداد في الفترة الممتدة ما بين 27 الى 30 مارس/اذار 1979 في بغداد ، حيث أقر المجلس ما يلي .

لما كانت جمهورية مصر العربية قد تجاهلت قرارات مؤتمر القمة العربية ، السادس و السابع المنعقدين في الجزائر و الرباط ، و تجاهلت في وقت ذاته مؤتمرات القمة العربية التاسع المنعقد في بغداد .. و أقدمت على توقيع معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني، و تصرفت بصورة منفردة بالشؤون الصراع العربي الصهيوني، و إنتهكت حقوق الأمة العربية و عرضت مصيرها الى الخطر، و حفاظا على التضامن العربي ، و وحدة الصف للحفاظ على قضية العرب المصرية، و تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد ما بين 2-5 أكتوبر 1978، حيث قرر مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية مايلي :

- سحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً
- التوصية بقطع العلاقات السياسية و الدبلوماسية مع الحكومة المصرية، على أن تتخذ الحكومات العربية الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذه التوصية خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ صدور هذا القرار
- إعتبار قرار تعليق عضوية مصر من الجامعة العربية نافذاً، من تاريخ توقيع مصر معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني، و يعني ذلك حرمان مصر من جميع الحقوق المترتبة عن عضويتها
- أن تكون مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية مقر مؤقتاً للجامعة العربية و أمانتها ، و مجالسها الوزارية و لجان الدائمة
- تشكيل لجنة من ممثلي العراق، و الجزائر، و سوريا، و الكويت، و تونس، و ممثل عن الأمانة العامة بهدف تنفيذ أحكام هذا القرار.

- العمل على تعليق عضوية مصر في حركة الدول عدم الإنحياز و منظمة المؤتمر الإسلامي، و منظمة لوحدة الإفريقية لانتهاكها قرارات تلك المنظمات فيما يتعلق بالصراع العربي - الصهيوني¹

حيث تؤكد هذه القرارات مدى صرامة التي طبقتها الجامعة العربية ضد من يخالف قراراتها في التعامل مع الكيان الصهيوني المحتل، و تؤكد جدية موقفها من التطبيع مع العدو الصهيوني، و هذه الخطوات التي إتخذتها الجامعة العربية تعكس الرفض القوي للتطبيع، و تعزز الموقف الفلسطيني و العربي الراض للسلام مع العدو

¹ مجلس الجامعة العربية ، قرار (3839) ، د ع غ ، بغداد 31-03-1979

الصهيوني المحتل، كما أكد تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، إجراء قانوني و سياسي يهدف الى عزل مصر من العالم العربي سياسيا و إقتصاديا، من أجل دفعها للتراجع عن قرارها غير مدروس، و الذي كان له إنعكاسات خطيرة على الأمة العربية، و على مسار الصراع العربي - الصهيوني ، كما عملت الجامعة العربية على تعزيز التأثير الدولي على مصر بالعمل على تعليق عضويتها في حركة عدم الانحياز، و منظمة المؤتمر الإسلامي.

حيث أن قوة هذه القرارات تكمن في قدرة الجامعة العربية انذاك ، كمنظمة عربية فرضت وجودها في العالم العربي، و قدرتها على توحيد صفوفها و إتخاذ إجراءات جماعية لتصدي لأي تحرك يتعارض مع موقفها الرسمي الرفض للتطبيع مع العدو الصهيوني، و كانت هذه الإجراءات رسالة واضحة لأي دولة عضو تريد السير على خطى النظام المصري، و ضد الالتزام العربي بدفاع عن القضية الفلسطينية .

و في الوقت الذي كان الجميع ينتظر تغييراً في موقف مصر من الكيان الصهيوني والتطبيع مع إسرائيل، حدث العكس. و انجرت الجامعة العربية لأول مرة نحو مطالبة بالسلام مع العدو، و إعترفت بالكيان الصهيوني كدولة في الشرق الأوسط، ذات سيادة يجب التعامل معها، وذلك بعد أن عاقبت مصر في وقت سابق على تجرؤها على الاعتراف بالكيان الصهيوني وتوقيعها لمعاهدة السلام معه.

وفي ظل انقضاء مبادئها السابقة وتخليها عن مواقفها السابقة، بشأن عدم الاعتراف وعدم التفاوض وعدم السلام مع الكيان الصهيوني، اعتمدت الجامعة العربية خطة السلام الملك فهد في قمة فاس بالمغرب عام 1982. وبذلك، أعلنت التغيير الرسمي في مواقفها ومبادئها، وأعلنت عن عهد جديد في العلاقة بينها وبين الكيان الصهيوني.¹ و أصبحت العلاقة بين الجامعة العربية والكيان الصهيوني تعتمد على التنازل عن المبادئ مقابل مواصلة الكيان الصهيوني فرض سيطرته وجبروته على الفلسطينيين، ومواصلة احتلاله للأراضي العربية ومن ثم، دخلت الجامعة العربية ونظام العربي في عهد جديد من الخذلان والضعف، مما أثر على دورها وشرعيتها كمنظمة عربية تهتم بالدفاع عن القضايا العربية.²

حيث اتسمت هذه الفترة بتحول جوهري في علاقة الجامعة العربية مع الكيان الصهيوني، حيث تبنت سياسة التسوية والتنازل عن المبادئ الراضية للتعاون مع الكيان الصهيوني، وبموجب هذه السياسة، تم تحويل العلاقة

¹ محسن عوض ، المرجع السابق ذكره ، ص 105

² علي الجرباوي، المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل، مجلّة الدّراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 78، 2009، ص 33

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

بين الكيان الصهيوني والجامعة العربية إلى تفاوض وتسوية على حساب القضايا العربية، خاصة قضية فلسطين.

ونتيجة لهذا التحول، تأثرت الجامعة العربية ومكانتها كمنظمة تعنى بالدفاع عن القضايا العربية، وأصبحت تواجه انتقادات حادة من قبل بعض الدول العربية، والفلسطينيين الذين اعتبروا ذلك تخلياً عن المبادئ وضعفاً في التصدي للضغوط الأمريكية الصهيونية .

و بالعودة لمبادرة الجامعة العربية عام 1982 بقمة فاس و التي جاء في القرار 154 مايلى :

إنطلاقاً من المبادئ و الأسس التي حددتها المؤتمرات العربية و حرصاً من الدول العربية على العمل باستمرار من أجل تحقيق السلام بكل الوسائل فقد قرر مؤتمر القمة اعتماد المبادئ التالية

- انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 ، بما فيها القدس العربية

- تخضع الضفة الغربية و قطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر

- قيام دولة فلسطينية و عاصمتها القدس

- يضع مجلس الامن ضمانات للسلام في المنطقة بين جميع الدول ، بما فيها دولة فلسطينية مستقلة¹

حيث تؤكد هذه القرارات تنازل الجامعة العربية عن موقفها الداعم للانسحاب الكلي للكيان الصهيوني من الاراضي الفلسطينية، و قبولها إقامة دولة فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية المتمثلة في الضفة الغربية و غزة ، مع قبولها للسلام مع كيان الصهيوني المحتل في اطار السلام الدولي ، حيث غيرت هذه المبادرة المواقف التقليدية الرئيسية لجامعة العربية ، و أسست إلى واقع سياسي جديد في إطار النزاع الفلسطيني الإسرائيلي .

كما رحبت الجامعة العربية بمبادرة الأمريكية للسلام عام 1991، رغم أنها تخدم المصالح الصهيونية فقط و ضد كل مساعي السلام العربية ، إلا أنها قبلت بالواقع المرير الذي أضعف الموقف العربي مرة أخرى .

و على الرغم من عدم تحقيق أهدافها في إطار سياستها الراجعة في تحقيق سلام مع الكيان الصهيوني ، و التي غيرت من مواقفها التقليدية المعروفة، إلا أن الجامعة العربية واصلت مبادراتها الرامية الى التطبيع مع الكيان الصهيوني و تبنت مبادرة جديدة عام 2002 سميت بمبادرة السلام العربية، و التي جاءت في ظرف الانتفاضة الفلسطينية

الثانية، و التي نصت على ما يلي :²

- اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف .

¹ مؤتمر القمة العربية ، قرار (154) ، الدورة العادية (12) فاس ، 09-09-1982

² مؤتمر القمة العربية ، قرار(2021) ، الدورة العادية (14) بيروت ، 29-03-2002

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

- يطلب المجلس من اسرائيل اعادة النظر في سياستها و ان تنجح للسلم معلنة ان السلام الدائم هو خيار استراتيجي أيضا

- التوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين و فق قرارا الامم المتحدة رقم 194

- قبول قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيه 1967 و تكون عاصمتها القدس الشرقية

- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي

- إعتبار النزاع العربي - الإسرائيلي منتهيا، و دخول في إتفاقيات سلام بينها و بين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة .

- إنشاء علاقات طبيعية مع اسرائيل في إطار السلام الدائم¹

و كتحقيق عام للمبادرة السلام العربية نستنتج أنها جاءت في سياق الأحداث الإقليمية، بما في ذلك التصاعد العنيف للنزاع بين الفلسطينيين و الكيان الصهيوني، و هذا من خلال إندلاع الانتفاضة الثانية (الأقصى) عام 2000، و زيادة التوترات في المنطقة بما فيها الأحداث الدولية، خاصة بعد أحداث الهجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، و التي أدت الى العدوان الأمريكي على أفغانستان و إعلان الغرب الحرب على الإسلام بصفة عامة، والتي عجلت بالتحول في النهج الدولي تجاه النزاعات الإقليمية مع ضرورة الإسراع في حلها. حيث جاءت هذه المبادرة كخطوة هامة تعبر فيها الجامعة العربية عن نيتها في تحسين العلاقات بين العرب و الكيان الصهيوني، بعيدا عن العنف و الحرب، و لتؤكد للولايات المتحدة أنها تسعى للسلم فقط، حيث عرضت إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الاعتراف بإسرائيل .

كما كانت المبادرة تعتبر أن تحقيق التسوية النهائية للصراع سيكون لها فوائد إقليمية و دولية، و ستساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة ، رغم ان المبادرة لقيت الرفض التام من إسرائيل، و تمت إعاقتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية² التي أعلنت الحرب على الإسلام ، و كانت تريد احتلال العراق للقضاء على نظام صدام حسين الذي يشكل خطر على اسرائيل في المنطقة .

¹ مؤتمر القمة العربية ، قرار(2021) ، الدورة العادية (14) بيروت ، 29-03-2002

² Nathan J. Brown and Amr Hamzawy , **Arab Peace Initiative II: How Arab Leadership Could Design a Peace Plan in Israel and Palestine** (https://camegieendowment.org/files/202311-Arab_Peace_Initiative_II.pdf) (Retrieved on 01/12/2023)

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

هذه المبادرة السعودية التي تبنتها الجامعة العربية، أعلنت نية الجامعة العربية في التطبيع الجماعي مع الكيان الصهيوني، غم تحفظ هذا الأخير حول المبادرة، و عكست هذه المبادرة أزمة الداخلية التي تتخبط فيها الجامعة العربية، و درجة الضعف و الهوان التي وصلت اليه ، كما فتحت هذه الخطوة الطريق أمام الدول العربية الاخرى التي كانت راغبة في التطبيع العلني مع كيان الصهيوني، و وجدت من المبادرة ركيزة أساسية لتعلن عن فتح علاقات إقتصادية بالدرجة الأولى مع العدو الصهيوني .

حيث بدأت موجات التطبيع العلني مع الكيان الصهيوني من قبل الأنظمة العربية، إثر موجات الحراك الشعبي الذي اجتاحت العالم العربي في نهاية 2010، و على إثر خوف الأنظمة الملكية المستبدة و غير شرعية من وصول الحراك الشعبي إليها سارعت في تقديم تنازلات سياسية، و سيادية للولايات المتحدة، و الكيان الصهيوني، من أجل بقاءها في الحكم، مقابل التطبيع و التحالف مع الكيان المحتل ضد القضية الفلسطينية .

حيث رغم الرفض العربي الشعبي الكبير للخطوات التي قامت بها الدول المطبعة، و في مقدمتها الإمارات و البحرين و المغرب و السودان، إلا أن الجامعة العربية لم تصدر أي بيان رسمي تدين هذا الفعل الأخلاقي، الذي قامت به هذه النظم المحسوبة على الأمة العربية، عكس ما قامت به مع مصر في عام 1979، حيث لم يصدر أي قرار عن الجامعة العربية يدين التطبيع، بل أسقطت مشروع قرار فلسطيني يدين التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، ما أجبر السلطة الفلسطينية للتنازل عن إكمال عهدها في رئاسة الدورية للجامعة العربية¹، ما يؤكد فرضية أن الجامعة العربية تسير نحو مستقبل تسيره مصالح القطرية الضيقة على حساب المصالح القومية و القضية الفلسطينية، و يمكن تفسير العوامل الرئيسية التي ساهمت في تراجع الجامعة العربية و رفضها إدانة التطبيع هو فقدانها لهيبتها المعهودة، التي كانت قوية في سبعينات القرن الماضي، نتيجة وجود أنظمة عربية قوية وزعماء ذوي نزعة قومية. و مع إنحسار هذه القوى وتغير التوازنات الإقليمية، ضاعت الجامعة العربية من مكانتها.

ضف إلى ذلك تغيرات النظام الدولي بعد حرب الخليج الثانية وتفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم، و التي أسهمت في تعزيز التبعية العربية والتأثير الأمريكي على القرارات العربية، هذا التبعية أثرت على تواجد الدول العربية في الهيئة العربية، حيث أصبحت تلتزم بمواقف متفق عليها مع الأمريكيين.

كما أدى غياب بند يلزم دول الأعضاء بالامتنال لقرارات ومواقف الجامعة العربية إلى تشويش في تحديد المصالح القومية، ما جعل التقييد بالقرارات يتم وفقاً للمصالح الوطنية الضيقة وليس القومية الشاملة²، مع فقدان الدافع

¹ أشرف كمال، رفضت إدانة التطبيع ، نقطة فارقة بتاريخ الجامعة العربية اتجاه فلسطين (10-09-2020) ، نقلا عن <http://khaleej.online/9VaPZX>

(تم الاطلاع في 2023/12/01)

² علي الجنناوي ، المرجع السابق ذكره ، ص 25

القومي للنظم العربية، واستغلال الجامعة العربية كوسيلة لتكسير مواقف العرب، وهو ما أدى إلى فقدانها للشرعية والاعتراف العربي.

المطلب الثاني : تأثير التقارب العربي الإسرائيلي على ديناميات النزاع الفلسطيني - الصهيوني

إن انعكاس التقارب الإسرائيلي مع الدول العربية، كان قوي على القضية الفلسطينية، فقد زاد ذلك من تعنت الكيان في المضي قدما نحو القضية الفلسطينية، وكانت حرب السابع من أكتوبر 2023، أكبر دليل على مدى الثقة التي إكتسبتها إسرائيل في نفسها، والعجز والهوان الذي أصاب الأمة العربية ، فقد أقدمت على إزالة شعب بأكمله من غزة و قيام بإبادة جماعية، و كل العالم شاهد على جرائم إسرائيل الوحشية في ظل الصمت الدولي الرهيب، و غير مسبوق من المنظمات التي تتدعي أنها إنسانية و حقوقية، و من العالم الغربي الذي كان يدعي الإنسانية و السلم في حرب الأوكرانية الروسية ، و أثبت للعالم أن الغرب لديه إزدواجية المعايير لما يتعلق الأمر بالعرب و القضية الفلسطينية. كما حرر التطبيع الكيان المحتل، من كل التزاماته الدولية و إتجاه القوانين الدولية، و المواثيق و القرارات الدولية التي تؤكد ضرورة الإنسحاب من الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران 1967، و حق اللاجئين في العودة و التعويض، و وقف كل العمليات الاستيطانية ، كما يساهم التطبيع في إلغاء صفة الاستيطان، و الاحتلال لإسرائيل للأراضي العربية و تسقط عليها كل المتابعات القانونية و كل مسؤوليات الاستيطان، و يصبح الاستعمار الأبارتهايدي مجرد تصحيح لتاريخ الأجداد في فلسطين، و يصبح اللاجئين الفلسطينيين مجرد مواطنين من الدرجة الثانية ليس لهم حق العودة و مطالبة بأرضهم .

كما أدى التقارب العربي الإسرائيلي الى تقليص الصراع من عربي إسرائيلي الى نزاع فلسطيني صهيوني، محصور في التسوية السلمية وفق رؤية أمريكية، كما أن الإتفاقات التطبيعية لم تشترط تسوية سلمية شاملة للصراع العربي اسرائيلي أو حل نهائي للقضية الفلسطينية، بل كانت من أجل بناء علاقات إستراتيجية ثنائية بعيدة عن المد العربي . كما إستطاعت إسرائيل تفكيك جبهة الإجماع العربي حول القضية الفلسطينية، و تحييد الصراع و تجزئته الى صراع فلسطيني صهيوني، بعدما ضمنت علاقات مستقرة و أمنة مع دول الخليج و دول الطوق¹ .

فالتطبيع ساعد في بناء علاقات عربية إسرائيلية على حساب علاقة فلسطينية عربية، و بالتالي سيؤدي الى تناقض بين مسارين مختلفين لا يمكن لطرف الفلسطيني تقبله على حساب قضيته و أرضه، و بالتالي يتحول الصراع الى فلسطيني

¹ علي الجريزوي ، المرجع السابق ذكره ، ص 27

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

عربي¹ ، كما أسهم التطبيع في تقسيم الموقف العربي اتجاه الانقسام الداخلي الفلسطيني بتغذية إسرائيلية لهذا إنقسام حيث أصبح داخل فلسطين دولتان دولة في غزة بقيادة حماس، و تدعمها بعض الدول العربية و الإقليمية، و دولة في الضفة الغربية تدعمها الجامعة العربية و إسرائيل نفسها، هذا الإنقسام أدى بزيادة الاحتقان و تفرقة الفلسطينية الداخلية شعبيا و رسميا، و أضحت مقاومة الإحتلال محسوبة على حماس فقط، في ظل غياب كلي من السلطة الفلسطينية للمقاومة ضد الكيان الصهيوني، بسبب إتفاقيات أوسلو التي قيدت السلطة الفلسطينية، على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، و أضحت السلطة الفلسطينية أداة في يد الكيان و الأنظمة المطبوعة معه ، حيث أن هذا الإنقسام زاد من معاناة الشعب الفلسطيني، خاصة في غزة المحاصرة من كل الجهات .

حيث أدى التطبيع الى تحول الأنظمة العربية من عدو لإسرائيل الى حليف معها، بداية من السلطة الفلسطينية التي تغيرت جذريا في مبادئها و مواقفها اتجاه الكيان الصهيوني منذ عام 1993، و التي كانت نتائجها أن الشعب الفلسطيني هو الخاسر الأكبر في هذه الاتفاقيات، كما أن هذه المعاهدة جرت دول عربية لحذو مسار التطبيع مع الكيان المحتل على حساب القضية الفلسطينية، و فتحت أبواب للدول الإسلامية لإقامة علاقات مع الكيان المحتل² بعدما كانت تنظر إليه بعين ريبة لكن أصحاب الأرض فتحوا أبواب الجحيم على الشعب الفلسطيني، بعدما أقاموا سلام مزيف مع اسرائيل أرادت به ذر الرماد للأعين فقط، و تلميع به صورتها أمام العالم أنها كيان محب للسلام .

هذا التحول غير طبيعي للأنظمة العربية المطبوعة للولايات المتحدة الأمريكية، أدى بها الى تغيير في سياسياتها اتجاه القضية الفلسطينية و اتجاه الشعب الفلسطيني، فبعد الحصار المفروض على تحويل الأموال و السلع من بعض الدول العربية، زادت حصار على المساعدات و المؤن التي تدخل للشعب الفلسطيني من قطاع غزة، و غلق كلي للمعابر بين قطاع غزة و مصر خاصة معبر رفح، مما جعل الشعب الفلسطيني في قطاع يعيش ظروف مأساوية لا مثيل لها من التجويع، و الفقر، و الأمراض، الى غير ذلك من مآسي و أصبح النظام المصري بقيادة السيسي دمية في يد الكيان الصهيوني، و عميل لها في المنطقة فأضحت اليوم المقاومة الفلسطينية تقاوم من عدة جهات، الجبهة الإسرائيلية، و الجبهة الحصار دخول المساعدات، و الجبهة فقدان المقاومة الدعم العربي المالي و العسكري ضف الى ذلك أن أفراد المقاومة الإسلامية الفلسطينية أصبحوا يعتقلون في بعض الدول العربية، بحجة تنظيم إرهابي³ ، في حين يرحب باسرائيلين و يستقبلون إستقبال الملوك بالأمن و الحماية .

¹ ليبد عماد بن محمد ، المرجع السابق ذكره ، ص 79

² ليبد عماد بن محمد ، المرجع السابق ذكره ، ص 87

³ ميس فرح محمود ، تبعات العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج العربي على القضية الفلسطينية ، (أطروحة دكتوراه في التخطيط و التنمية السياسية) كلية الدراسات العليا ،

جامعة النجاح الوطنية ، 2021 ، ص 51

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

فالتطبيع الخليجي الأخير فك العزلة التي كانت مفروضة على الكيان الصهيوني، طيلة سبعة عقود الماضية خاصة على المستوين العربي و الإسلامي، في المقابل فرض عزلة جديدة على القضية الفلسطينية، و الشعب الفلسطيني عبر دعمه للاحتلال، و سكوت على جرائمه فالقمة العربية الإسلامية الأخيرة التي عقدت في مدينة الرياض السعودية يوم 11 نوفمبر 2023 ردا على الحرب الإسرائيلية على غزة منذ 07 من أكتوبر 2023 ، لم تخرج بأي قرارات قوية ضد الكيان الصهيوني، رغم طلب بعض الدول العربية قطع العلاقات الاقتصادية، و إستعمال سلاح النفط ضد الولايات المتحدة و بريطانيا و الدول الغربية الداعمة للكيان المحتل، إلا أن السعودية و الإمارات و المغرب و مصر رفضوا تمرير هذه القرارات بكل قوة .

حيث سمح هذا التقارب العربي مع الكيان الصهيوني، بالتضييق على الشعب الفلسطيني عربيا و دوليا، و فرضت قيود على المواطن الفلسطيني لدخول هذه الدول، مقابل المواطن الإسرائيلي الذي أضحي بين عشية و ضحها مواطن عربي من الدرجة الأولى، ما أعطى للكيان الصهيوني المزيد من الشرعية التاريخية المزيفة التي كان ينادي بها أنه يقاوم على أرض أجداده حسب معتقده الديني المحرف .

فالإستراتيجية التطبيع هي وقف الصراع مع الجانب العربي، ما يعني حصر الصراع مع الجانب الفلسطيني فقط أو بأحر مع المقاومة في غزة، و بالتالي سيطرة الكيان على القضية الفلسطينية، و تعامل معها وفق رؤيته السياسية و هي إبقاء المناطق الفلسطينية المعزولة في غزة، و الضفة تحت حكم ذاتي، و السيطرة الإسرائيلية دون حل دولتين، ما يعني إنهاء المسألة الفلسطينية تماما و هذا ما تريده إسرائيل، و الأنظمة العربية الحليفة لها التي ترى في فلسطين عقبة أمامها في تعاملها مع إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية¹ .

و سيدفع التقارب السعودي الخليجي بالكيان الصهيوني ، الى إعلان كل دول الخليج التطبيع العلني مع الكيان المحتل و حذو مسار البحرين و الإمارات العربية، و هذا ما سيغير الموقع الاستراتيجي للقضية الفلسطينية على مستوى الجامعة العربية بعدما كانت القضية الأولى للجامعة منذ تأسيسها، و هذا التغير في موقف أعضائها من القضية سيدفع الى تفكك الجامعة كليا كهيئة إقليمية عربية، هدفها الدفاع عن القضايا العربية، و في مقدمتها القضية الفلسطينية، خاصة ما يلاحظ في القمم العربي هنالك إنقسام واضح بين 03 تيارات، تيار العربي الصديق لإسرائيل و تقوده الإمارات و البحرين و المغرب و الأردن، كالا له مصالح ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني، و معسكر آخر ضد التطبيع و الكيان الصهيوني، أما التيار الثالث فهو تيار وسطي يريد الحل الدائم

¹ ميس فرح محمود، المرجع السابق ذكره ، ص 66

لل قضية الفلسطينية قبل إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني، رغم وجود علاقات خفية مع الكيان هذا الإنقسام الواضح للعيان حتى في اتخاذ القرارات على مستوى القمة فيما يخص القضية الفلسطينية .

المطلب الثالث : آثار الانقسام العربي على فعالية الجامعة العربية في تحقيق أهدافها الإقليمية والدولية

أثر انقسام الموقف العربي بعد كامب ديفيد على التوجه العربي اتجاه القضية الفلسطينية ، و برزت تيارات داخل الجامعة العربية ، أثرت على الوحدة العربية و على الجامعة العربية كتنظيم إقليمي عربي، الذي كان على وشك الإنهيار و التفكك بعدما طلبت مصر تفكيك الجامعة العربية عام 1979¹، ما أوقع تجاذبات داخل الجامعة العربية و تباينت آراء الدول الأعضاء بشأن كيفية التعامل مع التطورات، في ظل دعوات العربية لتكوين تحالفات جديدة و توجيه الجهود بشكل أفضل نحو دعم القضية الفلسطينية، في مقابل ذلك وقفت دول اخرى بجانب مصر على غرار السودان و المغرب، و ألزمت دول أخرى الحياد ، هذه التقاطعات و الإنقسامات أدت الى تشكل عدة كتلتات داخل الهيئة العربية² ، و التي كانت موجودة منذ نشأة الجامعة العربية لكن تطورت و تنامت بفعل تطورات السياسية التي حدثت داخل النظام العربي، بفعل عوامل داخلية و خارجية متناسقة كان لها دور كبير في إحداث شرح داخل النظام العربي

أ) العوامل الداخلية :

من بين العوامل الداخلية التي تسببت في انقسام النظام العربي نجد :

- عدم رغبة الأنظمة السياسية العربية الاندماج في الوحدة القومية العربية، و تفضيل القطرية السياسية على القومية العربية، و خوف الأنظمة من فقدان السلطة السياسية، تلك العوامل تعد من أهم الأسباب التي يمكن أن يؤثر سلباً على التعاون الإقليمي بين الدول العربية.
- تجاذبات داخل الجامعة التي أظهرت تيارات متناحرة داخل الجامعة العربية، و تباينت آراء الدول الأعضاء بشأن كيفية التعامل مع التطورات داخل الساحة العربية ، وكانت هناك دعوات لتكوين تحالفات جديدة بعيداً عن النظام العربي³

¹ محمد حسنين الهيكال، المرجع السابق ذكره ، ص 115

² ابراهيم سعد الدين ، اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة ، ط03 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1980 ، ص 77

³ محسن عوض ، المرجع السابق ذكره، ص 120

- التميز الطائفي و العرقي داخل الأقطار العربية، و تناميته بفعل العوامل الخارجية أدى الى وقوع فتن و مشاكل داخلية، و حروب أهلية في بعض الأحيان (السودان - اليمن - لبنان) ، مما أجبر هذه الدول للانغماس لحل هذه الفروقات الداخلية.
- تحكم الدول الغنية في قرارات ،وبالأخص الدول التي تساهم بنسب عالية في ميزانية الجامعة، أدى إلى اختلال موازين القوى بين أعضائه. هذا التأثير يمكن أن يعرقل قدرة الجامعة على تحقيق أهدافها بشكل عادل ومستقل، حيث تستغل تلك الدول مساهماتها المالية كوسيلة لتعزيز مصالحها الخاصة، وزيادة نفوذها على حساب مصالح الدول الأخرى. بالتالي، يؤدي ذلك إلى تشويش في عمل الجامعة وتقويض قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة وعادلة.
- تفسير عقيدة كل دولة بناءً على مصالحها الوطنية، أدى مباشرةً إلى تأثير سلبي على وحدة العالم العربي حيث أصبحت العقائد القومية وسيلة لتحقيق أهداف قطرية¹
- دعم بعض الأنظمة العربية للأقليات داخل الدول العربية، و تشجيعها على الانفصال، مما أدى الى وقوع أزمات سياسية بين الدول العربية، كما وقع الأمر بعد مقتل الحريري و انسحاب سوريا من لبنان و اتهام السعودية و مصر، النظام سوريا في دعم بعض الفصائل اللبنانية
- خلافات السياسية الحدودية بين الدول العربية انعكست على موقف السياسي لهذه الدول داخل الجامعة العربية، و زادت من التنافر الحاصل بين هذه الدول الى رغبة كل طرف في تشكيل تحالفات داخل الجامعة العربية، مثل التحالف الجزائري المغربي ، التحالف العراقي - الكويتي ، التحالف المصري - السوداني التحالف القطري السعودي، التحالف اليمني السعودي، النزاع الحدودي القطري البحريني الذي استمر ثلاثين عام منذ 1971 الى غاية 2001 ، و فشلت الجامعة العربية في تسوية هذه الخلافات جميعا مما يؤكد أن الجامعة لم تكن بحجم هيئة إقليمية لتسوية الخلافات البينية، و دول العربية تثق في الهيئات الدولية أكثر من الهيئة العربية .
- التباين الحاد في سياسات الدول العربية داخليا و خارجيا، أدى الى تقويض التعاون العربي في ظل رغبة كل قطر عربي انتهاج سياسية قطرية وفق مصالحه الضيقة
- بروز نخب عربية تدعوا الى التجزئة و القطرية، و متأثرة بأفكار الغربية و كان لها دور كبير في فشل مشاريع الوحدة العربية، و التحرر من التبعية الغربية¹ ، كما أن تباين و الإختلاف بين الأنظمة الحكم

¹ ليلي صباغ ، المرجع السابق ذكره، ص40

العربية أثر على أولوياتها الاقتصادية و الإجتماعية، مما انعكس على توافق الرؤى السياسية و الاقتصادية للدول العربية، فإن هذا التباين و الاختلاف يؤثر أيضاً على التعاون الإقليمي و الدولي بين الدول العربية. فمثلاً، قد تكون هناك توجهات اقتصادية مختلفة بين الدول العربية، مما يؤثر على قدرتها على التعاون في مجالات مثل التجارة والاستثمار والتنمية الاقتصادية.

● بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك تباين في الأولويات الاجتماعية بين الدول العربية، مما يؤدي إلى الاختلاف في السياسات الاجتماعية، وهذا يمكن أن يؤثر على التوافق السياسي والاقتصادي بين الدول العربية، ويجعل من الصعب تحقيق التعاون الفعال في هذه المجالات.

كما ساهمت النزعة القومية، و استحواذ القوميين على الجامعة العربية في فترة ستينات وسبعينات القرن الماضي، من إزدياد الانقسام داخل الجامعة العربية، حيث فصل القوميين بين الأنظمة الجمهورية، و الأنظمة الملكية التي اعتبروها أنظمة رجعية فاقدة للشرعية²، و لا تتماشى مع إصلاحات العربية التي تقوم بأساس على التنمية الاقتصادية و ستكون عائق أمام تطور العالم العربي، بسبب رغبة هذه الأنظمة في الحكم و السلطة على حساب المصالح القومية في حين كان ترى هذه الأنظمة الملكية، أن المهديد الأول لوجودها هو تركيا و إيران بسبب رغبتهم في توسع الإقليمي. كما أدى بروز تجمعات إقليمية أو جهوية إلى زيادة شرخ الإنقسام داخلي في الجامعة العربية، فقررت الأنظمة الملكية الخليجية حماية أمنها بتأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، كما رأت دول الإتحاد المغرب العربي ضرورة التكتل الجهوي لزيادة قوتها الاقتصادية و السياسية فأسست اتحاد المغرب العربي عام 1989، الذي لم يكتب له النجاح بسبب الخلاف الجزائري المغربي، و رغبة فرنسا بالدرجة الأولى في توسيع الخلاف بين دوله من أجل عدم تحقيق تكتل مغاربي مع القيام مصر و الأردن و العراق بتأسيس مجلس التعاون العربي عام 1990، حيث حولت هذه التكتلات الفرعية النظام العربي الى نظام فرعي مغذية بذلك التجزئة العربية .

ب (العوامل الخارجية :

- تبعية بعض الأنظمة العربية، للولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً نابع من افتقارها للشرعية القانونية والسياسية. واعتمادها على الحماية الأمريكية أدى إلى تفويض استقلالية قراراتها السياسية.

¹ منير شفيق ، المرجع السابق ذكره ، ص 44

² نخري عمر ، الجامعة العربية و تباين مواقفها الإقليمية (21-11-2019) ، نقلا عن <https://www.orsam.org.tr/ar/arap-birligi> تم (اطلاع في 23-

2023-11)

- كان للتشرد العربي نتيجة حتمية لمخلفات الاستعمار الغربي، حيث عملت الدول الاستعمارية على إبقاء مستعمراتها السابقة تابعة لها ثقافياً واقتصادياً. كما حرصت هذه الدول على منع تلك البلدان من الاندماج الإقليمي أو العربي، لأن هذا الاندماج قد يسرع في فقدانها لمصالحها الاقتصادية في المنطقة.
- انعكست الحرب الباردة بشكل كبير على العلاقات بين البلدان العربية، حيث استُخدمت الأنظمة العربية لخدمة مصالح القطبين الدوليين. تم توزيع الأدوار بين الدول العربية، فبعضها فضل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية مقابل الحصول على السلاح والحماية العسكرية، في المقابل، اختارت أنظمة عربية أخرى استراتيجية المواجهة ودعم الاتحاد السوفيتي.¹
- ساهمت زيادة الانقسام العربي في سعي الدول العربية للحصول على الدعم الغربي مقابل تقديم تنازلات سياسية وسيادية على حساب الإجماع العربي، وقد تجلّى ذلك في سلوك بعض الدول خلال حرب الخليج الثانية عام 1990.
- كما أدى تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة إلى زيادة استنجد الدول الخليجية بالولايات المتحدة، مما جعلها تخضع بشكل أكبر للشروط الأمريكية، التي تضمنت قبول التطبيع مع إسرائيل. وهذا ساهم في تفاقم الانقسام العربي بين الدول العربية.
- تحاول الولايات المتحدة والغرب استبدال الهوية القومية بالهوية العالمية، من خلال تقسيم العالم العربي سياسياً وجغرافياً ودمجه في أنظمة إقليمية وعالمية، يهدف هذا التوجه إلى إسقاط أي مظهر قومي يربط الدول العربية ببعضها، مما يؤدي إلى إضعاف الروابط التاريخية والثقافية بينها.²
- سنستكشف هذه التحديات والآفاق المحتملة التي قد تنشأ نتيجة لهذه المحاولات فيما يلي.
- في البداية، يتعين علينا فهم التقسيم السياسي والجغرافي الذي يمكن أن يؤدي إلى تقويض الهوية القومية في العالم العربي، قد تشمل هذه الجهود تقسيم الدول إلى وحدات أصغر أو تعزيز التحالفات الإقليمية التي تقلل من السيادة الوطنية.
- مثال على ذلك هو ما يحدث في دول الخليج، حيث تهدد الولايات المتحدة بتوفير الحماية لها من الأخطار الوهمية في المنطقة، مما يجبرها على الدخول في تحالفات مع الغرب عسكرياً وسياسياً بعيداً عن العالم العربي. أحياناً، تُجبر

¹ علي الدين هلال ، امريكا و الوحدة العربية 1945-1986 ، ط 01، مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1989 ، ص 245

² عباس محمود مجاورة ، المرجع السابق ذكره ، ص 148

هذه الدول على الدخول في تحالفات عسكرية ضد دول عربية أخرى، كما حدث في العراق عام 1990، وفي ليبيا عام 2011، وفي سوريا عام 2014. حيث أدى هذه انقسامات الداخل الهيئة العربية الى بروز تيارات منها

• التيار الوطني العربي:

في سياق التيار الوطني العربي، يظهر أن الدول الملتزمة بدعم القضية الفلسطينية تروج للفكرة بأن القضية لا تقتصر على فلسطين فقط بل تمثل جزءاً لا يتجزأ من الهوية العربية والإسلامية، تسعى هذه الدول إلى تعزيز التضامن العربي والتوحيد في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، و جهودها الدبلوماسية تتمثل في دعم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين ومحاولة تسليط الضوء على حقوق الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية¹. يتبنى هؤلاء الدول موقفاً حازماً يستند إلى إدانة الاستيطان الإسرائيلي والدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة .

• التيار المحايد

فيما يتعلق بالتيار المحايد، يعكس هذا التيار الحاجة إلى التحول من مجرد إدانة لتحقيق فعال للسلام والاستقرار. و تركز هذه الدول على تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية من خلال التفاوض المباشر بين الطرفين، مع إقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع الكيان الصهيوني². و تسعى هذه الدول إلى تحقيق توازن بين المصالح القومية والالتزام بقيم المصالح الوطنية ، حيث تسعى في هذا التيار دول عربية إلى تكوين تحالفات دبلوماسية لتعزيز الحلول السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي .

تيار الداعم للتطبيع وإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني .

في سياق التيار الداعم للتطبيع مع الكيان الصهيوني، يُظهر هذا التيار تحولاً نوعياً في المواقف الإقليمية العربية بعد أزمة الربيع العربي، حيث يشير هؤلاء إلى أن المصالح القومية تتطلب التعاون مع إسرائيل والتحالف مع القوى الإقليمية والدولية. حيث مثلت مواقفهم تحولاً رئيسياً في قبول العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الكيان المحتل ، مع التركيز على التطورات الإقليمية والاقتصادية. حيث تسعى دوله إلى استخدام التطبيع لتحقيق مكاسب الاقتصادية والتعاون الأمني مع الكيان المحتل، وفي بعض الأحيان لتقديم نموذج يعكس التحالف بين الجانبين في كل المجالات . حيث تظهر هذه التيارات الثلاثة التنوع الكبير في المواقف العربية وتوضح التحديات التي تواجه المنطقة في سعيها لتحقيق الاستقرار .

¹ محسن عوض ، المرجع السابق ذكره ، ص 112

² حجري عمر ، الجامعة العربية و تباين مواقفها الإقليمية (2019-11-21) ، نقلا عن <https://www.orsam.org.tr/ar/arap-birligi> تم (اطلاع في 23-

2023- 11)

• انعكاس الانقسام على الجامعة العربية و على القضية الفلسطينية

أدى انعكاس الانقسام والتشتت داخل **النظام العربي** إلى فقدان الجامعة العربية لدورها المنوط بها، المتمثل في حماية أعضائها من التدخل الخارجي وفرض سلطتها عليهم، فقد نتج عن ذلك تدخل إيران وتركيا في الشؤون الداخلية للجامعة، حيث أصبحت بعض الدول العربية تحت التبعية السياسية الإيرانية، التي بسطت نفوذها على بعض العواصم العربية، وأصبح لها تأثير كبير على قراراتها السيادية.

كما أن الجامعة العربية أصبحت خاضعة لمنظمات فرعية ودول بتولية، في ظل تراجع دور الدول المغاربية بسبب مشكلاتها الداخلية بعد أزمات الربيع العربي، وقد هيمنت الدول الخليجية، بدعم أمريكي، على الهيئة العربية، مما جعلها أداة في يد بعض الدول، وقد طالبت الجامعة العربية بالتدخل العسكري في ليبيا عام 2011، رغم رفض الدول المغاربية لهذا القرار.

على صعيد آخر، يُلاحظ أن الجامعة العربية تأثرت بشدة بتداخل النزاعات الإقليمية والتدخلات الخارجية، و تحولت الجهود العربية للتوصل إلى حلول للأزمات إلى صراعات داخلية، وتشتتت المواقف العربية في ظل تأثيرات إقليمية ودولية متنوعة، كما لا يمكن تجاهل تأثير التقسيمات الداخلية في بعض الدول العربية، حيث أصبحت الخلافات الداخلية تتسرب إلى أروقة الجامعة العربية، مما يضعف قدرتها على اتخاذ مواقف قوية وموحدة.

في هذا السياق، يبرز تفاعل متشعب من العوامل التي أسهمت في تراجع الجامعة العربية، والتي تتراوح بين ضعف هياكلها الداخلية، وتأثير الضغوط الإقليمية والدولية، وفقدان الرؤية القومية الموحدة. إن تحفيز الجامعة لاستعادة دورها الفعّال يتطلب إعادة النظر في هياكلها وتفعيل دورها كوسيط عربي قوي، يسهم في حل النزاعات وصياغة مستقبل مشترك يلي تطلعات الدول الأعضاء، كما أن غياب دور الدولة القائد في النظام العربي الذي كانت تمثله مصر في فترة ستينات و خمسينات القرن الماضي ، إنعكس على دور الجامعة العربية التي شهدت دور عدم التناسق في المكانة¹ ، و اضطلعت بعض الدول الغنية للقيام بدور القائد أو المحرك للجامعة العربية دون توافرها على مقومات القوة التي تمكنها من تحمل أعباء الجامعة العربية أو النظام العربي .

¹ جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط 5، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1983، ص 228

المطلب الرابع : أفاق الإستشراف للجامعة العربية: بين البقاء والتفكك في ظل الانقسام العربي وتطور النزاع

الفلسطيني الإسرائيلي

في عالم يتسارع فيه التغيير، تظهر الجامعة العربية ككيان إقليمي ضعيف وهزيل، يعاني من تحولات هيكلية وتحديات داخلية وخارجية وُلدت منذ نشأتها عام 1945 بدعم ومباركة بريطانية آنذاك. كان الهدف من هذا الدعم هو إبقاء الجامعة على هذه الحال حتى لا تتمكن من بناء نفسها، مما يؤثر سلباً على قدرتها في التصدي للقضايا الحساسة والمصيرية.

من بين هذه التحديات، يبرز تراجع موقف الجامعة العربية في إيجاد حل للنزاع الفلسطيني-الصهيوني، وهو ما يمكن تفسيره من خلال عدة جوانب، تتمثل هذه الجوانب أساساً في فقدان الجامعة العربية هويتها، والغياب شبه الكلي لها في فرض موقفها وقراراتها على المستويين الداخلي والخارجي.

حيث أصبحت الجامعة العربية كياناً بلا روح، تتحكم فيه مؤسسات دولية وولاءات سياسية تابعة لقوى خارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، يأتي ذلك في ظل زيادة انحياز العلاقة الترابطية بين المكون القومي والمكون القطري، الذي يعاني منذ ولادة النظام الإقليمي العربي.¹

كما أن الجامعة العربية تعكس بصدق الواقع العربي المترددي بعد فقدان النظام العربي لهويته الذي بني بها الجامعة العربية في أربعينيات القرن الماضي من قبل ثلة من الدول العربية المستقلة آنذاك ، و الذي كان هدفها الأسمى إعادة الشمل العربي المنقسم تحت وطأة الاستعمار، و هو الان يحتضر بين مشاريع إقليمية و دولية تريد تصفية هذا الكيان العربي الذي أضحي عبء على الأمة العربية .

و من الواضح للجميع أن الكيان العربي فقد شرعيته اليوم أكثر من أي وقت مضى، وهي أزمة تفاقمت منذ نهاية آخر حرب عربية-إسرائيلية عام 1973، هذا التراجع نتج عن عدة عوامل، أبرزها الانقسامات الداخلية، والخلافات بين الدول الأعضاء، ورفض بعض الدول الالتزام بقرارات الجامعة العربية، كما تفاقم الوضع بتعاون بعض الدول مع الغرب لضرب استقرار الدول العربية.

¹ سالم مروان ، المرجع السابق ذكره ، ص 25

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

هذا الواقع المؤسف يعكس مدى التفكك والانهيار الذي يعاني منه الكيان العربي، مما يندر بمستقبل غامض للجامعة العربية، خاصة مع التطورات المتسارعة على الصعيدين الدولي والإقليمي. في الشرق الأوسط، على وجه الخصوص تفاقم النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، خاصة بعد عملية "طوفان الأقصى المبارك"، والعدوان الإسرائيلي-العربي على غزة، وسط صمت عربي غير مسبوق. هذا الصمت يثير تساؤلات في الأوساط الرسمية والشعبية حول جدوى استمرار هذا الكيان الذي أصبح عبئاً على الأمة العربية.

حيث أن اليوم، تتحكم في هذا الكيان دويلات المال والإعلام الموالية للولايات المتحدة، والتي تخلت عن التزاماتها العربية، محققة مصالحها السياسية وضامنة للدعم الدبلوماسي الغربي. حيث يُستخدم هذا التحالف الغربي مع هذه الدول لمحاربة الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي، وفي هذا السياق، تستغل الإمارات العربية المتحدة نفوذها المالي والإعلامي لزعزعة الاستقرار في الدول العربية، خصوصاً تلك المعادية للكيان الصهيوني. اليوم، أصبحت الإمارات حليفاً استراتيجياً لإسرائيل والولايات المتحدة، وتلعب دوراً بارزاً في تقويض المنظومة العربية وإثارة عدم الاستقرار في دول مثل اليمن، ليبيا، تونس، ومصر.

و بالعودة إلى دور الجامعة العربية في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، يتضح من خلال العدوان الصهيوني على غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي الشلل التام الذي تعاني منه الجامعة العربية، كهيئة من المفترض أن تدافع عن الأراضي العربية، فقد نصّ ميثاق الدفاع العربي المشترك، في مادته الثانية، على أن أي اعتداء على أي دولة عضو يُعدّ اعتداءً على جميع الدول الأعضاء، وأنه ينبغي استخدام جميع الوسائل المتاحة لرد هذا العدوان، بما في ذلك القوات المسلحة. ومع ذلك، يظهر الواقع الحالي عدم فاعلية الجامعة العربية في تفعيل هذا الالتزام أو اتخاذ أي خطوات جادة للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني.¹ لكن الواقع يؤكد عكس ما تم في هذا الميثاق، حيث أن الدول العربية تتعاون و تتحاف مع الكيان الصهيوني لضرب غزة، و إعتداء على الشعب الفلسطيني، و تمد يد العون للكيان لفرض حصار بري و جوي و بحري على قطاع غزة، و هي تسعى مؤخرًا ضمن أجندة صهيونية لتصفية القضية الفلسطينية بكل الوسائل المتاحة²، و وصلت لحد الدفاع الجامعة العربية عن الكيان الصهيوني و إسقاط قرارات الإدانة و مقاطعة التي قدمتها بعض الدول العربية في القمة العربية الأخيرة التي عقدت بجدة السعودية في نوفمبر 2023، التي مزالت فيها النخوة العربية، هذا ما يؤكد أن الجامعة العربية أضحت اليوم أداة سياسية في يد الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني

¹ جامعة الدول العربية، معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، نقلا عن <https://arabmpi.org/ar/login>

² الإمارات تسخر كل طاقاتها لتصفية القضية الفلسطينية (22-10-2023)، وكالة الأنباء البينية، نقلا عن <https://www.saba.ye/ar/news3274345.htm>

(تم الاطلاع في 01-12-2023)

التي زرعت فيها أنظمة عربية موالية للعدو الصهيوني و دمسى للوبي صهيو-أمريكي، التي تتحكم في قرارات الهيئة العربية تفرض وجودها عن طريق المال و الإعلام الذي تقيده الدول الفقيرة في العالم العربي (موريطانيا- صومال - جيبوتي) و تستغل الإستثمارات المالية في هذه الدول لتفرض عليها رؤيتها السياسية المفروضة عليها من الولايات المتحدة، ما يلزم اليوم أن تفكك الجامعة العربية في الوقت الراهن أمر ضروري ، أو إعادة إصلاحها وفق رؤى شعوب العربية و ليس الأنظمة العربية .

حيث في ظل الأوضاع السياسية سابقة الذكر يمكن حصر مستقبل الجامعة العربية في ثلاث اتجاهات رئيسية

أ) إعادة اصلاح و هيكلية

يجب أن ندرك أن التحديات السياسية والهيكلية التي تواجه الجامعة العربية تتطلب تدخلاً جذرياً وإصلاحات هيكلية. يمكن أن تكون الإصلاحات الهيكلية في إطار الجامعة العربية ضرورية، لتعزيز قدرتها على تحقيق النجاح في المجالات السياسية و الإقتصادية وفي مجالات أخرى.

فإذا تمكنت الجامعة العربية من تحقيق التوازن بين التحديات السياسية والهيكلية والعمل العربي المشترك، فإن ذلك سيساهم في تحقيق تقدم حقيقي في العالم العربي ، لذلك يجب أن تكون الرؤية التي تقترح تفعيل العمل العربي المشترك في مجالات مثل، الأمن الغذائي، والسوق العربية المشتركة، والاستثمار، تعتبر رؤية مهمة ومنطقية فعلاً لبداية العمل العربي المشترك¹ ، كما يمكن أن تكون هذه الخطوات العملية الناجحة هي البداية الصحيحة لتحسين الوضع العربي المتأزم في مناطق مختلفة، إذا كانت الجامعة العربية تريد تحقيق التقدم في مجالات مثل الأمن الغذائي والاستثمار والتكامل الاقتصادي، فإن ذلك سيساهم في تعزيز الاستقرار والتنمية في العالم العربي ، و بالتالي يمكن الانتقال الى إصلاح الوضع السياسي المتعكر و الذي يتأتى ب :

إن مبادرة الأنظمة الجمهورية العربية لقيادة العمل العربي المشترك، كما كان الحال في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تُعد ضرورة في هذا الوقت، خاصة مع الحاجة إلى تنحي الأنظمة الاستبدادية العربية الموالية للولايات المتحدة. هذه الأنظمة تمثل أسوأ نماذج الحكم في العالم العربي حالياً، فهي تعمل وفق أجندات صهيونية وأمريكية وتقف ضد إرادة شعوبها وأمتها العربية، لأنها في الأساس لا تمتلك شرعية حقيقية، و المقصود هنا بالدرجة الأولى الأنظمة التي قامت بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

¹ بكرة مصباح تنيرة، مستقبل الجامعة العربية في القرن الحادي والعشرون، مجلة الشؤون العربية ، العدد 97 ، 1999 ، ص 10

إن استئصال هذه الأنظمة السلطوية يجب أن يتم عبر حراك شعبي عربي، إذ أن هذه الأنظمة باتت حارسة للمصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة، وتلعب دوراً في تأجيج الأزمات والانقسامات داخل النظام العربي، والهدف الرئيسي لهذه الأنظمة هو دحر إرادة شعوبها، وضمان بقائها في السلطة مقابل خدمة المصالح الأمريكية.

و من الضروري العمل على تجاوز أزمة الشرعية التي تعاني منها الأنظمة الحاكمة في الدول العربية منذ تأسيس الدولة العربية الحديثة. هذه الأزمة تشكل تحدياً كبيراً، وتتطلب جهوداً متكاملة وشاملة من الداخل والخارج. ويمكن مواجهة هذا التحدي من خلال مجموعة من الخطوات:

1. تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان: يتعين على الأنظمة العربية دعم وتعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على ترسيخ الشفافية والمساءلة في أنظمتها السياسية، مما يسهم في تحسين العلاقة بين الحكومات والشعوب.

2. حل الصراعات الداخلية: عبر دعم الحوار، التفاوض، والوساطة بين الأطراف المتنازعة في الصراعات الداخلية بالدول العربية، يمكن للجامعة العربية أن تلعب دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار والسلام الداخلي.

3. تعزيز الشراكة الدولية: يجب على الجامعة العربية تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع الدولي لدعم الإصلاحات في الدول العربية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص التقدم.

4. مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية: من خلال تطبيق معايير الشفافية ومحاربة الفساد في المجالات السياسية والاقتصادية، يمكن للجامعة العربية المساهمة في بناء مؤسسات قوية ومستقرة، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية.

مع التركيز على الأسس الضرورية للإصلاح وبناء شرعية الأنظمة الحاكمة في الدول العربية، ويكون إصلاح كذلك عن طريق إعادة رسم خريطة توزيع القوى و المهام داخل الجامعة العربية ، التي تشهد سيطرة الدول الريعانية الغنية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية على قرارات الجامعة العربية ، حيث أن قوة الدولة لا تحدده حجم السيولة المالية أو الثروة الباطنية أو حجم الاستثمارات المالية، أو نسب حصة التي تدفعها في الجامعة العربية ، بل تحدها عوامل أخرى مثل عدد السكان و مساحة و القاعدة الصناعية ، وقدره العسكرية¹ و هذا ما لا يتوافر في الدول العربية التي تحاول الآن السيطرة على الجامعة العربية. ما جعل النظام العربي يشهد عدم التناسق في المكانة ، حيث أصبحت الدول لتي تلعب دور القيادة غير مؤهلة لهذا الدور و لا تملك مقومات ذلك ، بينما الدول المؤهلة موضوعيا غير راغبة أو غير مرغوب فيها .

¹ جميل مطر ، علي الدين هلال ، المرجع السابق ، ص 237

ضف إلى تعزيز الهياكل الإدارية والتنظيمية، حيث يمكن تحسين الكفاءة والفعالية من خلال تحديث الهياكل الإدارية والتنظيمية لتكون أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التحديات الجديدة. يمكن أن يشمل ذلك إعادة هيكلة الإدارة وتحسين الإجراءات والعمليات الداخلية، كما يجب إعادة صياغة ميثاق الجامعة و تعديله و وفق مقتضيات التحولات الجديدة الإقليمية و دولية مع ضرورة تنقيح الميثاق بمواد صارمة تقيد تعاملات الدول الاعضاء مع الدول الأخرى خاصة في القضايا الإقليمية و الدولية، مع تحديد أهداف الجامعة بشكل أدق بما يعكس التحديات التي يواجهها العالم العربي، ووضع رؤية مستقبلية للجامعة تعبر عن تطلعات الشعوب بعيدا عن التزامات الانظمة الحاكمة و إملاءات القوى الخارجية، كما يجب إعادة النظر في نظام التصويت الذي يعتمد على نظام الإجماع، و لا ينطبق على من لا يوافق عليه مما أدى الى عدم فعالية قرارات الجامعة العربية .

و ضمان حصول كل الأعضاء على فرص متساوية للتأثير على القرارات والسياسات، كما يجب تعزيز مبادئ الحكم الرشيد والمساءلة لضمان عدم تحول المساهمة المالية إلى وسيلة لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للدول الغنية. كما أن الإصلاح الحقيقي يبدأ من البنى السياسية للجامعة العربية، التي يجب عليها أن تتصالح مع شعوبها لتقوية نفسها داخليا، و لا تتقوى بالحماية الخارجية التي تفرض عليها مساراتها السياسية وفق مصالحها، و إستخدام هذه المقومات الكامنة لتقوية مؤسساتها التي ستعكس بالإيجاب على وحدة الأمة العربية

ب) الذوبان في مشروع شرق أوسطي

عندما نتحدث عن الشرق الأوسط كإطار جغرافي فهو رقعة جغرافية تتوزع بين ثلاث قارات، إفريقيا و آسيا و أوربا، و مصطلح "الشرق الأوسط" هو تصنيف جغرافي وتاريخي يُستخدم لوصف منطقة تشمل غالبًا غرب آسيا وشمال إفريقيا¹، ومع ذلك، فإن مدلول السياسي لمصطلح "الشرق الأوسط" يمكن أن يختلف بشكل كبير بحسب السياق الذي يُستخدم فيه؛ فمن الناحية السياسية، يُستخدم مصطلح "الشرق الأوسط" للإشارة إلى منطقة تشمل العديد من الدول ذات الثقافات والسياسات المتنوعة، و حتى عقائدية وتشمل دول النظام العربي إضافة الى الكيان الصهيوني و تركيا و إيران و قبرص، وفي هذا السياق، يمكن أن يشير مدلول السياسي لمصطلح "الشرق الأوسط" إلى التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه هذه الدول، بما في ذلك

¹ Leonard Binder , **The Middle East as a Subordinate International System** , World Politic , Vol. 10, No. 3 , 1958 , The Johns Hopkins University Press, Stable URL, <https://www.jstor.org/stable/2009495>

الصراعات الداخلية، والتوترات الإقليمية، والتأثيرات الخارجية على السياسة الداخلية، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والتعاون الإقليمي والدولي¹.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشمل مدلول السياسي لمصطلح "الشرق الأوسط" إلى جعله نظام إقليمي يدمج كل الدول سابقة الذكر ، مع فرض سياقات سياسية لهذا النظام تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاءها و هدف منه فرض وجود إسرائيل في هذا النظام .

01) البنية الجديدة للنظام العربي في ظل مشروع النظام الأوسطي كبير

إن النظام الإقليمي العربي مرتبط بمسارين مختلفين، الأول يتمثل في تجاوز الجامعة العربية لأزماتها المعروفة و المتمثلة في عدم فرض سيطرتها و منطقتها على أعضائها، و تجاوز الخلافات البينية بين دولها بما في ذلك إعادة هيكلة المواقع داخل الجامعة بما فيها تدوير و التداول على منصب الأمين العام للجامعة، التي طالبت به كل من الجزائر و قطر في وقت سابق، و كذا تعديل ميثاق الجامعة العربية و تحديثه مع السياقات و التحولات الدولية الجديدة التي تسير تحول النظام الدولي متعدد الأقطاب، المبني على تكتلات إقتصادية و جيوسياسية ، مما قد يضفي طابع جديد على المهام الوظيفية للجامعة العربية كتجمع عربي أو كمنظمة إقليمية

أما الثاني فيتمثل في ذوبان الجامعة العربية في مشروع الشرق أوسطي الكبير، التي تسعى الدول الكبرى بمساعدة بعض الدول لفرضه، من أجل إقامة نظام بديل غير عربي و مسير لتطلع الغرب و يضمن تعدد الوحدات السياسية و القومية و المذهبية ، تدخله كلا من الكيان المحتل و إيران و تركيا و يمكن أن يتوسع إلى إثيوبيا² ، و يهدف هذا النظام إلى إعادة هيكلة الأنظمة السياسية العربية بما يخدم الأجندة الغربية و تصبح الأنظمة العربية تابعة غير نافذة، و لا تتمتع لا بالقوة السياسية و لا عسكرية التي تمكنها من منافسة الكيان صهيوني في المنطقة وقد يفضي هذا الواقع إلى تفكك مشروع الوحدة العربية مع بروز وحدات سياسية جديدة سواء أكراد في العراق أو طوائف مذهبية في سوريا، و ليبيا، و اليمن، مع خروج الدول العربية، من هذا النظام ككل و بناء تحالفات أخرى .

كما أن النظام العربي يتميز بخاصية لا تتميز بها الأنظمة أخرى كالجماعة الأوربية مثلا ، و هو فقدانه لمعالم بنوية النظام الذي يقصد به سمات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية للدول المكونة للنظام، و مدى وجود تكامل

¹ Robert Fisk, **The Great War for Civilisation: The Conquest of the Middle East**, Alfred A. Knopf, uk, 2005, p 33

² طارق فهي، هل لا تزال الجامعة العربية قادرة على تحقيق العمل المشترك (2020)، نقلا عن <https://www.independentarabia.com> (تم اطلاع في 2023/08/08)

بينها مما أفقده سمة القومية العربية، التي كان يتميز بها على الأنظمة الأخرى، (غياب التكامل الإقتصادي و السياسي ،مع التماسك الإقليمي)، و التي تمثل رمزية سياسية و معنوية بالدرجة الأولى، رغم أن الجامعة العربية حاولت إصباغ هذه الخاصية على الجامعة من أجل بقاءها و هي القومية العربية كرمزية¹، و ليست كمشروع دولة التي كان يسعى إليها التيار السياسي القومي العربي إلى قيامها، لكن الدول الغربية إستبدلتها بالجامعة العربية من أجل إسقاط المشروع القومي .

كما أن النظام الإقليمي العربي يتميز بالطابع الجغرافي الموحد من الغرب الى الشرق، و هو وقوعه في كتلة جغرافية واحدة دون حواجز لا مائية و لا جبلية، و هذا ما يجسد الوجود الطبيعي و الحضاري لهذا النظام على امتداد قرون²، هذا ما ساعده على تشكيل وحدة سياسية في عهد الخلافة الإسلامية، و إستمرت إلى العهد العثماني ما جعل القوى الاستعمارية تتخوف من هذا التفوق السياسي لهذا النظام، الذي يتكلم باللسان واحد و له عقيدة واحدة و تاريخ مشترك، و قررت في مؤتمر لندن عام 1905 إبقاء شعوب هذه المنطقة مفككة مشتتة لا تستطيع تكوين نظام سياسي قومي موحد، مع زرع دولة يهودية معادية لتلك الحضارة و تلك القومية و تفصل المشرق عن المغرب، و تكون موالية للغرب ، كما عملت هذه الدول على إفراغ أي مشروع وحدوي عربي من محتواه و إنشاء أنظمة عربية قطرية بمميزات خاصة .

ضف الى ذلك أن النظام الإقليمي العربي يتميز بالتجانس اللغوي و الثقافي و الديني، و هذا ما يعطي للنظام العربي قوة الصلبة يتفوق بها على الأنظمة الأخرى³، و يؤهله أن يكون نظام سياسي واحد، فقط الزامية وجود الإرادة سياسية التي مازالت غائبة و تخدم أجندة الدول الكبرى، و خاصة أخرى في النظام العربي هي بيئة النظام السياسي التي تتميز بالوحدة و المساواة، عكس الأنظمة السياسية الأخرى التي توجد فيها دول المركز و دول الأطراف و دول الهامشية من ناحية أخرى

2) تحديات الجامعة العربية في ظل مشروع الشرق الأوسط

إن التحديات السياسية والاقتصادية والوجودية التي تواجه الجامعة العربية تعود إلى النزعة القطرية السائدة حاليًا في النظام الإقليمي العربي، وهي نزعة فرضتها عوامل داخلية وخارجية أدت إلى الضعف والهشاشة التي تعاني منها الجامعة اليوم. هذا الوضع قد يقود الأنظمة القطرية نفسها إلى مزيد من الانقسام الداخلي إلى طوائف مذهبية ودينية وعرقية مما يخلق دويلات متصارعة داخل النظام العربي ويساهم في إعادة تقسيمه من جديد.

¹ أحمد أبو الوف ، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية اقليمية، ط 02 ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2012، ص 65

² عباس محمود الحارمة، المرجع السابق ذكره ، ص 31

³ أحمد أبو انوف ، المرجع السابق ذكره ، ص 50

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

تظهر هذه الديناميكيات بشكل خاص في الدول التي شهدت صراعات، مثل العراق، السودان، لبنان، والصومال بينما تسعى الدول الغربية لفرض مثل هذه الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا، سوريا، واليمن، تسعى الدول الغربية من خلال هذه التحولات داخل النظام العربي إلى فرض نظام إقليمي جديد يتماشى مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تتبلور منذ نهاية الحرب الباردة في عام 1990.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى قيادة هذا النظام الجديد بالتعاون مع الكيان الصهيوني، مما يعكس رغبتها في إذابة النظام الإقليمي العربي الذي كان يشكل قوة متماسكة في المنطقة، و تهديدا للكيان الصهيوني، و الغرب في السابق، و الذي فقد أحد شروط إقليميته ووجوده بعد تعاون الدول العربية على ضرب العراق عام 1990، و عجز هذا النظام على التصدي للعدوان المتوالي على غزة من قبل الكيان الصهيوني منذ 2008، فبعدها تغلغت إسرائيل و الولايات المتحدة داخل النظام العربي أصبحت الآن هي صاحبة الاختصاص في توجيه هذا النظام¹ و فرض توجهاته وفق تصور أمريكي، حيث يمكن أن تركز جهود الآن على دمج دول الجامعة العربية في إطار أوسع لمشروع شرق أوسطي يهدف إلى تعزيز التعاون أمني و الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل والدول الأخرى في المنطقة، خاصة تركيا و إيران اللتان أضحتا فعالان في خلافات العربية سواء في فلسطين أو في لبنان بين الفصائل اللبنانية، أو في سوريا أو اليمن أو العراق، و أصبحت الأراضي العربية ساحة للتجاذب بين القوى الدولية و الإقليمية، في ظل غياب كلي لفواعل النظام العربي في إدارة الخلافات العربية، بل بالعكس فهي تعمل على تغذيتها وفق أحندة خارجية حيث أن هذا المشروع السياسي الاستراتيجي التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تأسيسه، هدفه هو ضمان وجود إسرائيل في نظام إقليمي كبير²، و كذا محاولتها إذابة النظام العربي المتمثل في الجامعة العربية في هذا المشروع، ككيان متميز له خصوصيات تجمع بين التاريخ و اللغة و الدين، و أواصر الترابط، و هذا الترابط يقوي من هذا النظام في حال نجاحه، و يكون خطر على الكيان الصهيوني و الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك إن تفكيك الجامعة العربية عن طريق تغذية الانقسامات الداخلية بين أعضائها هدف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، كما تهدف إلى فرض الكيان الصهيوني في نظام إقليمي جديد يجمع بين دول الخارجة عن نظام الإقليمي العربي بما فيها تركيا و إيران، و دول الخليج العربي و مصر مع إبعاد دول المغرب العربي من هذا النظام³.

¹ عباس محمود، المرجع السابق ذكر، ص 151

² Robert Fisk, op,cit, p 50

³ مروان سالم علي، النظام الإقليمي العربي دراسة نظرية في المفهوم و تحديات المعاصرة، مجلة السياسة الدولية، نقلا عن <https://www.iasj.net/iasj/download/16ddd481fbbf1f1c> (تم الاطلاع في 29-12-2023)

كما إن التحدي الحضاري الذي يواجه النظام العربي يفرض ضرورة انصهار هذا النظام ووحده السياسية في إطار نظام شرق أوسطي، وهو ما يعكس التقارب العربي-الأمريكي الذي برز في الآونة الأخيرة. هذا التقارب، الذي يحمل خلفيات علمانية، يأتي على حساب التقارب العربي-الإسلامي.

كما أن فشل العرب في التعامل مع الحداثة، أدى بهم إلى الانسياق تحت النموذج العلماني الأمريكي، مما يزيد من تعقيد الوضع الحضاري للنظام العربي ويعيق فرص تحقيق هوية عربية متكاملة تتماشى مع تطورات الشعوب.

حيث يمكن أن يغير طوفان الأقصى الأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة، و يعجل بانتهاء و ذوبان الجامعة العربية بعد الخيبة كبيرة في تعاملها مع العدوان الصهيوني على غزة و على لبنان و الإنتهاكات المتكررة للأراضي السورية، و لم تقوى حتى بفرض قرارها التي أكدته في القمة العربية الإسلامية التي عقدت في 11 نوفمبر / تشرين الثاني 2023 و القاضي بفك الحصار على غزة¹، حيث لم تستطع الدول العربية و إسلامية إدخال حتى الدواء و الغذاء للشعب الفلسطيني المحاصر دولياً و عربياً، و لم تستطع حتى رفع دعوة قضائية في محكمة الجنايات الدولية ضد الكيان الصهيوني بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في غزة، و في مقابل رفعته دولة جنوب افريقيا ضد الكيان الصهيوني التي لا تنتمي لا للعالم العربي، و لا الإسلامي، و لم تستطع الجامعة العربية فرض وجودها لضغط على الولايات المتحدة الأمريكية و مجلس الأمن، بإصدار قرار وقف الحرب على غزة بعد أكثر من ثلاث أشهر من قصف الممجي و تقتيل اليومي للكيان الصهيوني الإرهابي، و قد أبرز طوفان الأقصى معالم تفتيت الجامعة العربية التي لم تقوى حتى بإيقاق الإبادة الجماعية التي تقودها الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني، ضد الشعب الأعزل في غزة و الضفة الغربية، بل راحت بعض دوله تساند قرارات الولايات المتحدة، على أن ما قامت به حركة حماس تعدي على دولة الاحتلال الصهيوني مما يؤكد أن زوالها و ذوبانها في مشروع إقليمي جديد مسألة وقت فقط، بعدما أصبحت منظمة للتنديد و الإستنكار و ليست لتحمل مسؤولية الدفاع عن القضايا العربية، و سيكون ذوبانها مؤكداً في ظل الانبساط الكلي للأنظمة العربية لسياسية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة .

ج . التفكك وانهيار الكلي

إن العدوان الصهيوني على غزة، في ظل صمت الجامعة العربية و تجاهلها لمسرح الجرائم التي تُرتكب بحق سكان القطاع يعكس بوضوح مسار التفكك و الانهيار الذي تمر به هذه الهيئة بعد 78 عاماً من تأسيسها، لم تحقق خلاله الجامعة العربية أي نجاح أو إنجاز سياسي أو عسكري في القضية الفلسطينية، أو في القضايا العربية بشكل عام، مثل احتلال

¹ القمة العربية الإسلامية تدين جرائم إسرائيل و تدعو لوقف تصدير السلاح لها (11-11-2023)، الجزيرة نت، نقلا عن <https://www.aljazeera.net/news/2023/11/11/> (تم الاطلاع في 02-12-2023)

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

العراق وحصاره، والاعتداء على سوريا، والتدخل في ليبيا، وكل ذلك دون أن تحرك الجامعة العربية ساكناً. هذا الوضع أدى إلى تصاعد الأصوات العربية المطالبة بتفكيك الجامعة، وطرح تساؤلات حول جدوى وجودها كهيئة يُفترض أن تعمل على الدفاع عن القضايا العربية.

كما تعالت أصوات سياسية داخل الدول العربية تدعو الأنظمة إلى الانسحاب من منظمة تتحكم فيها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، مما يبرز الحاجة الملحة لإعادة النظر في دور الجامعة العربية ومهامها.

حيث طالب حزب العمال الجزائري اليساري الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بانسحاب من الجامعة العربية و تجميد عضوية الجزائر في منظمة عربية¹ التي أصبحت هيكل بدون روح، و تعمل ضد قضايا الأمة العربية و خاصة القضية الفلسطينية، التي تتواطأ بعض الأنظمة على تصفيتها تماماً، و ذلك بعد دعمها و مباركتها لصفقة القرن التي كانت هي جزء منها، و نقصد في هذا الصدد بتحديد الإمارات و المغرب و البحرين ، هذه الأخيرة تتحالف مع قوات الغريبة في البحر الأحمر لضرب بلد عربي آخر يدافع عن القضية الفلسطينية، بإمكانيته الخاصة ، ضمن قوات التحالف الدولي لحماية السفن العالمية²، و لم تستطع المبادرة بتحالف العربي لحماية غزة من الإبادة الجماعية التي تتعرض لها من قبل العدوان الصهيوني، و قيام دولة الإمارات المحسوبة على نظام العربي بدعم الكيان الصهيوني، و إرسال مساعدات لتضامن معه جراء عملية الطوفان الأقصى، و بل تعمل مع الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني على تصفية القضية الفلسطينية من خلال دعم المخطط الصهيوني لتهجير سكان غزة الى سيناء المصرية³ هذا يدل على تغير الواقع العربي تماماً و أن بعض الدول العربية أضحت اليوم أعداء للعالم العربي، على حساب المصالح القطرية الضيقة جدا لا يوجد لها تفسير لا عقلاني و لا سياسي، ما يؤكد إستحالة الجلوس في طاولة واحدة بين النظم العربية واحدة تدعم القضايا القومية العربية، و أخرى ضد إرادة الأمة العربية و شعوبها و تدعم مخططات الأعداء .

كما يمكن القول إن ضعف الالتزام بالمهام الموكلة إلى مؤسسات النظام العربي، من قبل الدول الأعضاء ساهم في تآكل شرعيته على مر الزمن، و تعكس هذه الظاهرة تراجع فعالية النظام العربي وتقلص قدرته على التصدي للتحديات الداخلية والخارجية، وبفعل هذا التراجع، يتسارع خطر انهياره التدريجي، خاصة مع فقدان الجامعة العربية للدور الذي يُفترض أن تلعبه كهيئة تمثل وتدعم وحدة وتعاون العالم العربي، مع التراجع في الإهتمام بالقضية

¹ حزب جزائري يطالب بانسحاب من الجامعة العربية بعد العدوان على غزة (7-11-2023)، القدس العربي، نقلا عن <https://www.alquds.co.uk/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%2023-12-02> (تم اطلاع في 02-12-2023)

² US announces 10-nation coalition to combat Houthi attacks in Red Sea (19-12-2023) Le monde , **Stable URL** <https://www.lemonde.fr/en/international/article/2023/12/19/us-> (Retrieved on 20-12-2023)

³ الإمارات تسخر كل إمكانياتها لتصفية القضية الفلسطينية (22-10-2023)، وكالة الأنباء اليمنية ، نقلا عن <https://www.saba.ye/ar/news3274345.htm> (تم اطلاع في 01-11-2023)

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

الفلسطينية، بعدما كان الصراع بين العرب و الكيان الصهيوني ، ليتقلص إلى نزاع بين فلسطين و إسرائيل ثم ليتراجع الى نزاع بين الكيان محتل و حركة المقاومة الفلسطينية ، التي أضحت تقاوم و تدافع عن القضية الفلسطينية وحدها و إكتفاء بعض الدول العربية بتنديد و الإستنكار، في مقابل تدعم بعض النظم العربية إسرائيل على حساب حركة المقاومة ، حيث أضحي حصار حماس تنسيق ما بين الكيان الصهيوني و بعض النظم العربية ، فهذا الإذلال العربي المخزي لم يسبق أن وجد من قبل ، و يؤكد مرة أخرى قمة الهوان الذي وصل إليه النظام العربي و يوحي أكثر أن الولايات المتحدة الامريكية و الكيان الصهيوني استطعوا زرع و تثبيت حكام عرب عملاء للكيان الصهيوني ، و ضد إرادة شعبوهم .

حيث ما تواجه مؤسسات النظام العربي من تحديات في بعده سياسي و الإقتصادي ذو أهمية بالغة، و الذي نشأ على خلفية الأحداث البارزة خلال الربيع العربي. هذه الفترة شهدت اضطرابات و تحولات هائلة في عدة دول عربية مما أثر بشكل عميق على استقرار المنطقة بأسرها، و أدى إلى إختيار بعض الأنظمة العربية التي كانت تعتبر قضية الفلسطينية قضية أمة (النظام الليبي و النظام سوري و النظام العراقي) ، مع تشكيل نظم عربية حليفة للكيان صهيوني .

كما تعتبر التحديات الاقتصادية و المطالب المتزايدة بالديمقراطية، من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تأزم الأوضاع السياسية و الاقتصادية في بعض الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ذلك، تفاقمت الصراعات الإقليمية و تداخلت التدخلات الخارجية، مما أدى إلى تصاعد التوترات و تأثير سلبي على القدرة الفعالة للنظام العربي على مواجهة التحديات الداخلية و الحفاظ على تكامله الإقليمي .

حيث إن فشل الجامعة العربية في تسوية القضية الفلسطينية و في تسوية القضايا العربية، مرده الى خيارات الأنظمة العربية التي فضلت المصالح القطرية على مصالح القومية ، و تلاقت مصالحه مع المصلحة الإمبرالية - الصهيونية في تجسيد مشروعها¹، فمن خلال هذا السياق يُتوقع أن يفقد النظام العربي تدريجياً دوره و تأثيره، مما ينذر بتأثير سلبي كبير على وحدة و تكامل العالم العربي ، المتوجه نحو التفكك و انحلال الكلي .

¹ عباس محمود محرمه ، المرجع السابق ذكره ، ص 97

خلاصة الفصل

نستنتج من هذا الفصل أن الجامعة العربية، التي تأسست في عام 1945 من قِبل مجموعة من الدول العربية بتأييد من بريطانيا، فشلت في تحقيق هدفها كمنظمة إقليمية لحل المشاكل والقضايا العربية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، بما فيها العوامل الخارجية مثل رفض القوى الكبرى لتوحيد الدول العربية تحت سقف واحد، والعوامل الداخلية مثل تفضيل حكام النظم العربية للمصالح القومية على المصالح القطرية، والانقسامات السياسية بين الأنظمة الملكية والجمهورية داخل الجامعة العربية، مما أثر على دورها كهيئة عربية تعنى بشؤون العربية، و من بين العوامل التي أدت إلى عدم قدرة الجامعة العربية على تحقيق أهدافها الرئيسية، هو التشتت السياسي بين الدول الأعضاء، مما أدى إلى ضعف العمل المشترك وتفاقم الخلافات بينها. بالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن الجامعة العربية من تبني مواقف قوية وموحدة تجاه القضايا الإقليمية والدولية، مما زاد من تعقيد المواقف العربية في المحافل الدولية وتقليل من وزنها السياسي والدبلوماسي

كما أن تعامل الجامعة العربية مع القضية الفلسطينية إرتبط بالتحولات التي شهدتها النظام العربي و الذي تميز بين القوة والضعف والهوان، وقد انعكست هذه التحولات على دور الجامعة العربية في التعامل مع القضية الفلسطينية، التي أصبحت بعد حرب 1973 محل نقاش وتأمل، دون تحقيق إنجازات ملموسة، فأصبحت تعاني القضية الفلسطينية من غياب الدعم العربي الموحد، وعدم وجود موقف دولي حاسم بشأن النزاع، خاصةً في ظل سيطرة الولايات المتحدة على المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة، ولا تزال التحديات مستمرة، حيث زاد التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني من تعقيدات القضية الفلسطينية. و الذي ستكون له عواقب وخيمة على الأمن القومي العربي و على القضية الفلسطينية، و سيزيد من الإنقسام و التشتت العربي ، الذي سينعكس بدور على الجامعة العربية ، المهدد بتفكك و الإنهيار في مشروع شرق أوسطي، و قد أكد طوفان الأقصى و لإبادة الجماعية و المحازر الوحشية الذي يقوم بهم الكيان محتل بدعم دولي و صمت و عربي في غزة ، عن بداية نهاية المنظمة العربية التي لم تستطع إصدار قرار فقط بقطع العلاقات مع الكيان المغتصب ، بل بالعكس تقوم بعض الأنظمة العربية خاصة

الفصل الثالث : التأثيرات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية

بدعم الكيان المحتل لمواصلة مجازره في قطاع غزة ، هذا التطور يشير إلى إختيار الوحدة العربية وفشل الدول العربية في تبني موقف موحد وقوي تجاه القضية الفلسطينية، مما يزيد من فرص استمرار الظلم والاضطهاد ضد الفلسطينيين وتدهور الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الخاتمة

الخاتمة

كانت الجامعة العربية منذ نشأتها، تعمل على تعزيز التضامن والتعاون بين الدول العربية لمواجهة التحديات المشتركة، ومن بين هذه التحديات نجد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يمتد جذوره إلى عقود من الزمن، حيث تباينت مواقف الدول الأعضاء في الجامعة العربية بشأن هذا النزاع، مما أدى إلى تقويض الوحدة العربية وإضعاف دور المنظمة في التصدي للتحديات المختلفة .

حيث أن تطوّر النظام العربي كان دائماً مرتبطاً بالصراع المستمر مع الكيان الصهيوني، وكانت القمم العربية تعكس هذا الصراع بشكل واضح، فمحاور الصراع العربي الإسرائيلي كانت تحتل معظم جداول أعمال القمم العربية، حيث تم توقيع اتفاقيات الدفاع المشترك لمواجهة التهديد الصهيوني، وإنشاء قيادة عسكرية موحدة، وتوقيع ميثاق التضامن العربي عام 1965 في الدار البيضاء لتحرير فلسطين.

كما شهد الصراع العربي الإسرائيلي حروب عكست دور النظام العربي في التعامل مع القضية الفلسطينية، خلال ثلاث عقود من الزمن ، لم يستغل فيه النظام العربي التضامن العربي في حرب أكتوبر 1973 لتحقيق إنتصار على الكيان المحتل ، و تحرير الأراضي العربية ، كما أن المصلحة القطرية للنظام المصري انذاك عجلت بتفكك الموقف العربي الموحد ، ومع ذلك، فإن خروج مصر من الجامعة العربية كانت نقطة تحول حاسمة في موقف المنظمة العربية والصراع العربي بشكل عام، فقد أدى هذا الخلاف إلى تقلص الصراع العربي من مستوى مشترك إلى نزاع فلسطيني إسرائيلي، بالإضافة إلى ذلك، فشلت الوحدة القومية العربية والعمل العربي المشترك في تحقيق التضامن والنجاح في مواجهة الكيان الصهيوني المحتل ، حيث أن هذا الانكسار الكبير للوحدة العربية سمح للكيان الصهيوني بالتمدد في المنطقة، وبناء علاقات مع عدة دول عربية، مما زاد من تعقيدات المشهد السياسي في الشرق الأوسط، و تأثرت الجامعة العربية بشكل كبير بهذا التحول، إذ فقدت بعضاً من قوتها وتأثيرها في التصدي للتحديات المشتركة التي تواجه العالم العربي.

و مع تطور الأحداث والتحويلات في المنطقة، شهد الصراع العربي الإسرائيلي تبايناً في ردود الفعل العربية ومواقفها المتنوعة، مما أدى إلى تقويض التوحد العربي وتمكين الكيان الصهيوني من مواصلة تهجمه على الأراضي العربية، و قام بضرب مفاعل النووي العراقي عام 1981، وإجتياح لبنان عام 1982 وضرب تونس عام 1985، حيث شكلت هذه الأحداث نهاية حقبة العمل العربي المشترك، ودفعت المقاومة الفلسطينية نحو الاعتماد على الذات في مواجهة الكيان الصهيوني. بالتوازي مع ذلك، شهد النزاع تطوراً آخر عندما بدأت المقاومة الفلسطينية توجيه جهودها من خارج الأراضي الفلسطينية، وإعتمدت على دعم دول الجوار مثل سوريا ولبنان كنقاط استراتيجية لشن هجماتها على الكيان الصهيوني ولكن، مع إندلاع الانتفاضة الفلسطينية وتطوراتها السياسية والعسكرية

التي ساعدت في إعادة بناء العمل المسلح من داخل الأراضي الفلسطينية، و أدت لظهور حركة حماس بوضوح كحركة مقاومة مسلحة في فلسطين، ومع ذلك، فإن التباين في الاتجاهات السياسية داخل الساحة الفلسطينية أدى إلى قبول منظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض مع الكيان المحتل وتوقيع اتفاق أوسلو، بينما رفضت المقاومة الفلسطينية التطبيع وواصلت الجهاد ضد الكيان الصهيوني، مما أدى إلى استمرار الصراع بين الكيان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية.

كما أن فشل الجامعة العربية في دفع النزاع الفلسطيني الإسرائيلي لصالح الفلسطينيين، سواء بالدعم العسكري والمادي للمقاومة الفلسطينية، أو بالضغط السياسي على الأمم المتحدة والولايات المتحدة، ونتيجة لذلك، ازداد تقوى الكيان الصهيوني سياسيًا وعسكريًا على حساب المقاومة الفلسطينية.

هذا الموقف الضعيف للجامعة العربية يعود إلى تغيرات في النظام الإقليمي العربي والدولي، حيث تسيطر الولايات المتحدة على النظام العالمي وتوجه بعض الأنظمة العربية لتقديم تنازلات للولايات المتحدة على حساب سيادته الوطنية و القومية ، مما أثر على مواقفها السياسية بشكل عام وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص. كما زادت العلاقات العربية الإسرائيلية تعقيدات الوضع داخل الجامعة العربية، وزادت الخلافات بين الدول الأعضاء.

حيث أن تلك التطورات تنبئ بمزيد من التشنج الداخلي والتفكك العربي بسبب القضية الفلسطينية، وهذا ينعكس سلبيًا على قدرة الجامعة العربية في تحقيق أهدافها وتعزيز التعاون الإقليمي وحل النزاعات، خاصة النزاع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني، وتؤثر هذه المشاكل أيضًا على العلاقات الخارجية للدول العربية وتشكل عاملاً مؤثرًا في سياستها الخارجية.

حيث خلصت الدراسة الى نتائج الآتية :

- إن مزاعم الحركة الصهيونية بالحق التاريخي في فلسطين لا أساس له من الصحة ، لأن حاخامات اليهود يرفضون اسرائيل ككيان، و يعتبرونها حركة عنصرية لا تمثل الشعب اليهودي ، و أن الصهيونية تستند الى إيديولوجية توسعية، و مزاعم عقائدية تركز على الإستيلاء و العداة و هذه الصفات محرمة في شرائع اليهودية، و قد حاولت الحركة الصهيونية إستعمال القومية اليهودية من أجل تشجيع الهجرة اليهودية لفلسطين و إستعمالها ركيذة للإستيطان و التوسع .
- أوجدت الحركة الصهيونية من قبل الدول الإستعمارية و إستعملتها كمشروع استيطاني لترسيخ نفوذها في المنطقة العربية، و إبقاءها لحماية مصالحها الإقتصادية و السياسية في المنطقة العربية ، و ووفرت لها كل سبل الدعم المادي و الإقتصادي و العسكري لإبقاء تفوقها على العرب في المنطقة

- يشكل تطور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تأثير على مستقبل الجامعة العربية بسبب غياب مواقف جادة من الجامعة اتجاه القضية الفلسطينية ، مما يؤثر على مصدقيتها و دورها في تحقيق التضامن العربي
- غياب الوحدة الوطنية الفلسطينية و قيادة فلسطينية موحدة أثر على النزاع لصالح الكيان المحتل ، بسبب توظيف الكيان الإسرائيلي للسلطة الفلسطينية، كأداة لتنفيذ أجندته السياسية و استغلت إسرائيل الانقسام الفلسطيني لتعزيز الانقسام السياسي والاقتصادي بين القطاعين الغربي والشرقي
- تحكم الولايات المتحدة في السياسة الخارجية لبعض الأنظمة العربية أدى إلى فقدان هذه الأنظمة لقرارها السيادي فيما يتعلق بالقضايا العربية، وبالتالي، فإنها تواجه تحديات في التعبير عن مواقفها داخل الجامعة العربية بشكل حر وفعال، و عواقب هذا التحكم تمتد إلى ضعف القدرة على تحقيق التوافق واتخاذ القرارات الفعالة فيما يتعلق بالقضايا العربية، بما في ذلك النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.
- سيؤدي انقسام داخل الجامعة العربية بين تيار التطبيع و تيار الداعم القضية الفلسطينية الى تفكك المنظمة العربية، هذا الانقسام الداخلي سيؤدي إلى تشويش على قدرة المنظمة العربية على اتخاذ قرارات فعالة و توحيد مواقف الدول الأعضاء، بدلاً من تحقيق التضامن العربي وتعزيز الجهود المشتركة لحل النزاعات وتعزيز الاستقرار في المنطقة.
- ساهمت طبيعة النظم العربية التسلطية الموالية للولايات المتحدة في إحلال بتطور النزاع لصالح إسرائيل عبر سياساتها القائمة على عدم إنصاف القضية الفلسطينية، و السكوت على الجرائم الإستيطان الصهيوني و معارضة أي قرار يصدر من الجامعة يدين الكيان المحتل .
- كان لفشل الثورات العربية التي حدثت في العالم العربي في نهاية 2010 ، دور في إعادة الأنظمة العربية العميلة لبناء نفسها بوجوه جديدة ، و مكنتها من السيطرة على شعوبها و قدمت نفسها عميلة للكيان صهيوني و الولايات المتحدة ، و هذا ما أضر القضية الفلسطينية
- إن إسرائيل تبني استراتيجيتها الأمنية في نزاعها مع الفلسطينيين على ضمان تحالف أممي مع أصدقاءها العرب، مما يضمن عدم تدخلهم في النزاع ، و يضعف الجانب الفلسطيني الذي كان يعتمد على الأنظمة العربية في الدعم المادي و العسكري، و بالتالي إضعاف القضية الفلسطينية سياسيا و ماديا
- أبرزت الدراسة أن عجز و ضعف الدول العربية ساهم بقوة في زيادة طغيان الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، خاصة و أن الدول العربية تملك كل مقومات القوة لفرض الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأول للكيان .

- أكد العدوان الصهيوني على غزة منذ السابع أكتوبر تشرين الأول 2023 على زيف القوانين الدولية خاصة بحقوق الإنسان و حقوق اللاجئين ، و قوانين الحروب ، و أكدت أن المنظمات الدولية هي وسيلة فقط أسست لخدمة مصالح الأمريكية و الصهيونية في العالم ، و أنها لا ترد أي إعتبار للشعوب المستضعفة، و أضحت هذه المنظمات سواء مجلس الأمن أو محكمة العدل وسيلة لخدمة الكيان الصهيوني الإرهابي ، و حماية مجازره المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني
- سيكون مستقبل الجامعة العربية محدد بما يؤول له النزاع الفلسطيني اسرائيلي خاصة في ظل التطورات الأخيرة الذي شهدته الساحة الفلسطينية بعد طوفان الاقصى

توصيات الدراسة :

خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات التي تمكن الباحثين و أصحاب القرار من أخذ بها من أجل توسعة أبحاثهم

1. ضرورة إحداث تطور بنيوي مهم في المجتمعات العربية ، يكون على أساس تحقيق تطور الوعي الاجتماعي قبل الإنتخابات السياسية لأن الوعي السياسي كفيل بإحداث تغيير على مستوى السياسي، و قضاء على الأنظمة العربية العميلة للكيان الصهيوني، و للولايات المتحدة الأمريكية، و لتسهل عملية بناء أمة عربية ذات توجهات قومية عربية لا قطرية .
2. ضرورة التحرر من السيطرة الخارجية و التبعية السياسية للولايات المتحدة، من قبل بعض الأنظمة العربية التي فضلت السلطة و المصالح الضيقة على مصلحة الشعوب العربية، و على القضية الفلسطينية ، و يكون ذلك باعادة بناء أنظمة عربية قادرة على النهوض بالأمة العربية و تحريرها من التبعية التي ستفكك ما تبقى من آمال القومية العربية .
3. العمل على بناء نظام عربي قوي و متماسك يؤسس لبناء مرحلة جديدة من التحالف القومي العربي يقرب معادلة القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط بما فيها الكيان الصهيوني ، و يؤطر مرحلة جيوسياسية جديدة يكون فيها النظام العربي الجديد المعادلة الأقوى في المنطقة .
4. يدرك الكيان المحتل و الولايات المتحدة أن التطبيع و السلام مع الحكام العرب، و ليس مع الشعوب العربية لذلك فإن السبيل الوحيد لتغيير توجه الأنظمة العربية نحو الكيان المحتل ، هو إقامة أنظمة عربية ديمقراطية تكون سبيل لتغيير الأوضاع في العالم العربي، و تساهم في تغيير النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي لصالح الفلسطينيين يمكنهم من إقامة دولة فلسطينية، و يكون ذلك عن طريق توفير فضاء استراتيجي للعمل المقاوم يؤدي الى تغيير موازين القوى لصالح الفلسطينيين .

5. ضرورة إعادة النظر الجامعة العربية لمواقفها اتجاه نزع الفلسطيني - مع الكيان الصهيوني ، و لا تكتفي بالمبادرات السلمية، و قرارات مبنية على التنديد و الإستنكار، و أن تكون قراراتها فعالة في أرض الواقع من أجل المصلحة القومية

6. ضرورة إعادة بناء مقاربة فلسطينية تقوم على توحيد الجهود و الصفوف بين الحركات الفلسطينية ، لمنع السلطة الفلسطينية من تبني خطة السلام مع الكيان المحتل باعتبار ممثلي السلطة الفلسطينية الحالية عملاء اسرائيل، و تخدم مصالح الكيان الإستيطاني و مصالحها ، على حساب الشعب الفلسطيني و هذا ما أكدته تصرفات السلطة الفلسطينية اتجاه المقاومة الفلسطينية و اتجاه الشعب الفلسطيني

بشكل عام، يمكن القول أن تطور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يعتبر تحديًا كبيرًا للجامعة العربية وللعالم العربي ويتطلب جهودًا كبيرة للتوصل إلى حل سلمي وعادل يضمن السلام والاستقرار في المنطقة ، لذا، يتعين على الجامعة العربية أن تعيد تقييم دورها واستراتيجيتها، في ضوء التحديات الجديدة المرتبطة بالنزاع الفلسطيني مع الكيان المحتل، و يجب عليها تعزيز التوافق العربي وبناء جسور التواصل بين الدول الأعضاء، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات الدولية لتعزيز دورها في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

كما يتعين على الجامعة العربية أن تعمل على تعزيز دورها كوسيط فاعل في عملية السلام وتوجيه جهودها نحو تعزيز الوحدة العربية وتحقيق التوافق في مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة.

قائمة المصادر والمراجع

01 (القرآن الكريم

02 (الموسوعات و المعاجم

1. عبد الله محمد الميسري ، موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية، جزء 04 ، ط01 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1999
2. حسن علي حسن ، عبد الرحمن سالم، العصر العباسي في العراق و الشام ، موسوعة السفير للتاريخ الإسلامي ، الجزء الثالث ، دار السفير للنشر ، مصر ، 2020 .
3. عبد الكريم رافق ، فلسطين في العهد العثماني ، الموسوعة الفلسطينية ، المجلد 02 ، بيروت ، 2016
4. مصطفى شاکر ، فلسطين بين العهدين الفاطمي و الأيوبي ، الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثاني ، 2016 .
5. الدين محمد ابن أكرم ، ابن منظور ، قاموس لسان العرب ، المجلد 08 دار الصادر، بيروت ، 2003 .

03 (المراجع باللغة العربية

أ) الكتب

6. ابراهيم ابراش ، البعد القومي للقضية الفلسطينية – فلسطين بين القومية العربية و الوطنية الفلسطينية، ط01 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987 .
7. إبراهيم أبو الخزام ، الحرب و توازن القوى ، ط01 ، الأهلية للنشر و التوزيع ، لبنان ، 1999.
8. ابراهيم شكيب ، حرب فلسطين 1948. رؤية مصرية ، د.ط ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1989 .
9. أحمد ساهل رحال ، فلسطين بين حقيقة اليهود و اكدوية التلموذ ، ط01 ، دار البديعة ، عمان ، 2007 .
10. أحمد فؤاد أرسلان ، نظرية الصراع الدولي ، د.ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1986 .
11. اسماعيل احمد ياغي ، الجذور التاريخية لفلسطين ، ط03 ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1983 .
12. اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، د.ط ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، 1973.
13. أمين الهويدي ، أضواء على أسباب النكسة و على حرب الاستنزاف ، ط01، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، 1975 .
14. أمين سعيد ، تاريخ الاستعمار الإنكليزي في بلاد العرب ، ج 01 ، مطبعة عيسى البايي الحلبي ، مصر ، 1936 .
15. أيمن فؤاد ، الدولة الفاطمية في مصر – تفسير جديد ، د.ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2007 .
16. ايوجين روجان، أني شليم ، ت ناصر العفيفي ، حرب فلسطين اعادة كتابة تاريخ 1948 ، مؤسسة روز شريف ، القاهرة ، 2001.
17. بلاذري ابو العباس احمد بن يحيى ، فتوح البلادان ، شركة طبع الكتب العربية ، القاهرة ، 1959 .
18. بيان النويهض الحوت ، فلسطين – القضية – الشعب – الحضارة، ط01 ، دار الشباب للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1991 .
19. تيودور هرتزل ، دولة اليهود ، ت هاني الهندي ، ط 01 ، دار البيروني للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2015 .
20. جمال جيمس دورتي ، روبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ت وليد عبد الحي ، ط01 ، مكتبة كاظمة للنشر و الترجمة التوزيع الكويت، 1985 .
21. حامد أبو غزالة ، كامب ديفيد تسوية ام تصفية ، ط01، دار الصنوت ، الناصرة ، 2007

22. حامد احمد موسى هاشم ، نظرية المباريات و دورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي، د.ط، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1984.
23. حسن الحلاق ، فلسطين في الوثائق و المؤتمرات العربية و الدولية، د.ط ، رواع الجمدالوي ، عمان ، 1997 .
24. حسين اوزدمير ، فلسطين في العهد العثماني، ت : وليد عبد الله قط، ط01 ، دار النيل للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2013 .
25. حماد كمال ، النزاعات الدولية ، ط1 ، الدار الوطنية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 1998 .
26. خليل الشقافي ، العلاقات الفلسطينية -العربية من المنفى الى الحكم الذاتي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث ، أبو ظبي ، 1997
27. خليل عثمانة ، فلسطين في العهدين الأيوبي و المملوكي 1187-1516 ، ط01، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 2006 .
28. رجينا الشريف ، الصهيونية الغير يهودية جذورها في التاريخ العربي ، ت : أحمد عبد الله عبد العزيز ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون ، الكويت ، 1982 .
29. سالم كسواني ، المركز القانوني لمدينة القدس ، د.ط ، جمعية عمال المطابع ، عمان ، 1977 .
30. سعد الدين الشاذلي ، مذكرات حرب أكتوبر 1973 ، ط04 ، دار البحوث الشرق الأوسط الأمريكية ، سان فرانسيسكو ، 2003 .
31. سيدني بيلي ، ، الحروب العربية الإسرائيلية و عملية السلام ، ت : الياس فرحات الحرف العربي للطباعة و النشر ، بيروت ، 1992 .
32. شفيق الرشدييات ، فلسطين تاريخ عبء و مصير ، ط01 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 .
33. صادق الشرح ، حروبا مع اسرائيل 1948-1973، ط01 ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان-الأردن ، 1997 .
34. صالح صائب الجبوري ، محنة فلسطين و أسرارها السياسية و العسكرية، د.ط ، بيروت ، 1970 .
35. صالح يحي شاعري ، تسوية النزاعات الدولية سلميا ، ط01 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2005.
36. صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر ، د.ط ، مكتبة الإنكلو مصرية ، القاهرة ، 1970 .
37. صلاح خلف ، فلسطين بلا هوية ، ط02 ، دار الجليل للدراسات و النشر و الأبحاث ، عمان ، 1996 .
38. طاهر شاش ، مفاوضات التسوية النهائية و الدولة الفلسطينية، ط01 ، دار الشروق القاهرة ، 1999 .
39. طه مجدوب ، هزيمة يونيو حقائق و أسرار ، د.ط ، مؤسسة دار الهلال ، القاهرة ، 1988 .
40. عباس محمود عقاد ، الصهيونية العالمية، مؤسسة الهداوي ، المملكة المتحدة ، 2017 .
41. عبد السلام جحجيش ، سليمان ابي بكر محمد ، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية ، ط01 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ، برلين ، 2018 .
42. عبد المالك خلف التميمي ، الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، د.ط ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون ، الكويت ، 1983
43. عبد الوهاب الكيالي ، البعث و القضية الفلسطينية ، ج 2 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1973 .
44. عبد الوهاب الكيالي ، المقاومة الفلسطينية والنضال العربي 1969-1973 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1973 .
45. عبد الوهاب الميسيري ، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 2003
46. عدنان السيد حسين ، العرب في دائرة النزاعات الدولية ، د.ط ، مطبعة سيكون ، لبنان ، 2001 .
47. عمار شرعان ، السياسية الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2018 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، برلين ، 2018 .
48. عمر صالح البرغوثي ، خليل طوطح ، تاريخ فلسطين ، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد ، مصر . 1986
49. عمر عبد العلي العلام ، المجتمع الإسرائيلي و ثقافة الصراع ، ط01 ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2007 .

50. فايز صايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، ت عبد الوهاب الكيالي . مؤسسة العربية للدراسات و النشر ، القاهرة ، 1965.
51. قادري حسين ، النزاعات الدولية :دراسة تحليل ، ط 01 منشورات خير الجليس ، الجزائر ، 2007 .
52. كامل محمود خلة ، فلسطين و الإنتداب البريطاني 1922-1939، ط01 للمنشأة العامة للنشر و التوزيع ، طرابلس ، ليبيا ، 1974 .
53. كمال حماد ، النزاعات الدولية : دراسة قانونية في علم النزاعات ،الدار الوطنية لدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 1998.
54. لسعود بن عبد الله خلف ، دراسات في الأديان اليهودية و النصرانية ، ط04 ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، 2004.
55. لطفى الخولى ، الإنتفاضة و الدولة الفلسطينية ، ط01 ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، 1988 .
56. مجموعة مؤلفين ، فلسطين دوليا صعود اليمين في العالم و اعادة رسم التحديات ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 2018 .
57. مجموعة مؤلفين ، مستقبل الأمة العربية ..تحديات ..و خيارات، ط01 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1988 .
58. محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و اسرائيل -سلام الأوهام أو سلو ما قبلها و ما بعدها، ط 03 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1996.
59. محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل -عواصف الحرب و عواصف اسلام ، ط02 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1997 .
60. محمد خالد الازعر ، حكومة عموم فلسطين ، ت ، محمد حسنين هيكل ، د.ط ، مطابع دار الشروق ، 1998 .
61. محمد رياض ، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبولتيك ، مؤسسة الهنداوي ، المملكة المتحدة ، 2014 .
62. محمود أبو مازن ، طريق أو سلو - موقع الإتفاق يروي الأسرار الحقيقة للمفاوضات ، ط01، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ، 1994 .
63. محمود حجلي ، هشام يعقوب ، على درب الألام ..المسيحيون و المقدسات المسيحية في القدس ، ط01 ، مؤسسة القدس للدولية ، بيروت ، 2016 .
64. مرل مارسال ، سوسولوجيا العلاقات الدولية ، ت: حسن نافعة ، ط01 ، المستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 .
65. ناصف وسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية، ط 01 ، دار الكتاب العرب ، بيروت ، 1985 .
66. نائلة الوعري ، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة و الإستيطان اليهودي في فلسطين ، ط 01 ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 .
67. نبيل محمود السهلي ، الإدارة الأمريكية و قضية القدس، ط02، باحث للدراسات ، بيروت ، 2006 .
68. نكتل عبد الهادي محمد ، موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية 1978-1993 ، ط01 ، دار المعزز للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015 .
69. نيل كابلان ، الصراع العربي الإسرائيلي - تواريخ متضاربة ، ت : محمد العشماوي، ط 01 ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2014 .
70. هاني فارس ، القضية الفلسطينية في أربعين عاما ، ط01 ، ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، 1989 .
71. هنري لورنس ، اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر و الصراعات الدولية، ت محمد مخلوف، ط 01 ، دار قرطبة للنشر ، 1992.
72. وليام كونت ، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية و عملية السلام العربية الإسرائيلية منذ 1967 ، ط01، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، 1994.
73. وليد حسن المدلل ، عدنان عبد الرحمن أبو عامر ، دراسات في القضية الفلسطينية ، ط01 ، جامعة الأمة للتعليم المفتوح ، بيروت ، 2013 .
74. وليد محمد علي ، صهيونية الحرز و صراع الحضارات ، ط01 ، دار التضامن للطباعة و النشر ، بيروت ، 1999.
75. وابة الزحيلي ، فلسطين في الأديان السماوية ، ط01 ، دار مكتبي للنشر و التوزيع ، دمشق ، سورية ، 2001 .

76. يزيد صايغ ، الكفاح المسلح و البحث عن الدولة -الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993 ، ط01 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 2002 .
77. يوسف الحسن ، تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية اتجاه فلسطين ، ط01 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابوظبي ، 2002 .
78. يوسف حسن ، دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، ط01 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2003 .
79. حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، ط01، منشورات الخيز جليس ،باتنة، الجزائر، ، 2007 .

ب) المجالات و الدوريات

1. أباهر السقا ، قراءة في انعكاسات أحداث الوطن العربي على مكانة القضية الفلسطينية ، مجلة الجدل ، العدد 32 ، 2018 .
2. أحمد جميل عزم ، جدلية الأممي و الوطني هل تفرض التحولات الإقليمية إعادة تعريف الهوية الفلسطينية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز أهرام للدراسات ، 2013 .
3. أحمد مصطفى ، محددات اصدار قرارات مجلس الأمن اتجاه اسرائيل و فلسطين، مجلة كلية السياسية و الإقتصاد ، جامعة السويس ،العدد 10 ، 2021 .
4. أسامة محمد أبو نخل ، ناجي صادق شارب ، قراءة في أهم مواد الصك البريطاني على فلسطين ، كلية الاداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، فلسطين .
5. بدرية صالح عبد الله ، المواجهة العربية و تحديات المشروع الصهيوني ، مجلة السياسة الدولية ، جامعة المستنصرية ، العدد 18 ، 2011 .
6. بشير اسماعيل حمو ، هيكل سليمان في عقيدة اليهود و أثره في هدم المسجد الأقصى ، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية ، الجامعة الإسلامية غزة ، العدد 02 ، 2021 .
7. حمود حمو حمزة ، حرب حزيران 1967 قراءات في الوثائق السوفياتية ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، الدوحة ، 2021.
8. الدباغ صلاح الدين ، حق الشعب الفلسطيني في أرضه و العودة إليها ، مجلة الشؤون الفلسطينية ، العدد 41 ، 1975 .
9. رامي سامي أحمد الحسيني ، أسباب إمتناع الأمم المتحدة على تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين ، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ، العدد 02 ، جامعة البليدة 02 ، جوان 2023 .
10. زياد أبو عمر ، المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد 02 ، العدد 8 ، 1991 .
11. سامي يوسف أحمد ، المواقف الفلسطينية المتباينة و أثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في اطار التسوية (1967-1993) ، مجلة جامعة الأزهر ، غزة ، المجلد 13 ، العدد 01 ، 2011 .
12. صباح كريم رياح ، إيمان نصيف جاسم ، مقررات مؤتمر الصلح 2019-دراسة تحليلية ، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد 06 ، 2007 .
13. صلاح عبد العاطي، الحركة السياسية الفلسطينية -دراسة تطبيقية - حركة القوميين العرب ، الحوار المتمدن، العدد 1586 ، 2006 .
14. عبد الله مشعل العنزي ، نشأة الكويت السياسية و ادعاءات العراقية ، مجلة العلوم الإجتماعية ، جامعة الكويت ، مج 24 ، العدد ، 02 ، 1996 .
15. عدنان ابو عامر ، تطور المقاومة الفلسطينية بين عامي 1967-1987، مجلة الجامعة الإسلامية ، غزة ، المجلد 19 ، العدد 01 ، 2007 .
16. لغني سلامة ، مقدمات تاريخية و سياسية لوعده بلفور ، قضايا اسرائيلية ، المجلد 17 ، العدد 65 ، 2017 .
17. ماجد الكيالي ، الخطاب العربي في مواجهة اسرائيل ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد 12 ، العدد ، 48 ، 2001 .

18. ميثاق مناحي دشر، دراسة في أصول الاتجاهات الفكرية الواقعية، مجلة أهل البيت، جامعة كربلاء، العراق، العدد 20، ديسمبر 2016.
19. مغير عميت، حرب الأيام الستة في نظرة الى الوراء، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 72، 2007.
20. وليد خالدي، بناء الدولة اليهودية 1897-1948، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 39، 1999.
21. سامي محمد أحرص، صراع القوى الإقليمية في ظل الحركات الشعبية العربية و أثره على القضية الفلسطينية، مركز غزة للدراسات و الإستراتيجيات، غزة. 2017.

ج) التقارير و المؤتمرات

1. التقرير الإستراتيجي الفلسطيني (2012-2013)، محسن صالح (محرر)، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2014.
2. التقرير الإستراتيجي (2023)، افاق التقارب السعودي الإيراني و انعكاسه على القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، العدد 133، أبريل 2023.
3. تقرير معلومات، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين نابوليس و قمة العربية في دمشق 2007-2008، ت، محسن صالح مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2008.

خ) المحاضرات و الندوات

1. سعيد جميل ترمز، أثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على الوحدة الوطنية (1991-2015)، المؤتمر العلمي الثامن حول التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو، جامعة غزة، 2016.
2. عبد الحليم غزلي، تحليل و إدارة النزاعات الدولية، مطبوعة محاضرات، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2016.
3. عياد سمير، محاضرات تحليل النزاعات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2018.
4. فارس علي قواسمي، قراءة تحليلية لمشاريع التسوية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، مندى شرق، استطنبول، 2020.

هـ) الرسائل العلمية

1. محمود محمد هديب، اتفاقيات كامب ديفيد و تداعياتها على القضية الفلسطينية، (أطروحة رسالة الدكتوراه)، معهد الدراسات العربية، جامعة القدس، 2010.
2. آمنة حسين محمد، المجال الحيوي للأمن القومي الإسرائيلي في الدول العربية المجاورة، (أطروحة رسالة ماجستير دراسات اقليمية)، جامعة القدس، 2009.
3. حبيطة لخضر، التحول السياسي في مصر و انعكاسه على القضية الفلسطينية، (أطروحة دكتوراه، دبلوماسية و تعاون دولي)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2018.
4. ساجدة نوفل، البعد الديني للصراع العربي - الصهيوني، (أطروحة ماجستير في العلوم السياسية)، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
5. سامي الصباحي رشيد، تداعيات انقسام الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية (2007-2016)، (أطروحة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية)، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس، 2017.
6. شيخاوي سليم، أمن الخليج في السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة 1990-2009، (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، 2013.
7. فتيحة فرقاني، الصراع الأمريكي الروسي على جنوب القوقاز، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر، 2010.

8. محمود محمد هديب ، اتفاقيات كامب ديفيد و تداعياتها على القضية الفلسطينية ، (أطروحة رسالة الدكتوراه) ، معهد الدراسات العربية ، جامعة القدس ، 2010 .

و) وثائق و قرارات

1. قرارات مؤتمرات القمم العربية العربية من 1923-1945

2. قرارات مجلس الجامعة العربية من 1945-2023

ط) مواقع الإلكترونية

1. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية ، مؤتمر القمة العربية الثانية عشر (مبادرة فاس) ، نقلا على [/https://www.palquest.org/](https://www.palquest.org/)

2. محمد مراد ، الدولة اليهودية اشكاليات الهوية ، الجغرافيا السياسية الديمغرافيا ، (2011) ، مجلة الجيش اللبناني ، نقلا على <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/>

3. عبد الله تركماني ، مخاطر البعد الديني في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ، الحوار المتمدن ، العدد 6930 نقلا على <https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=722102>

4. أسامة يوسف ، اتفاق أوسلو لتداعيات كارثية على القضية الفلسطينية (2017) ، العربي الجديد ، نقلا على <https://www.alaraby.co.uk>

5. تيسير محيسن ، اسرائيل و قرارات الشرعية الدولية ، بديل المركز الفلسطيني ، نقلا على <https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/2501.html>

6. جابر سليمان ، حق العودة الأساس القانوني و سياق التاريخي ، معهد المواطن للديمقراطية و حقوق الإنسان ، نقلا على <https://muwatin.birzeit.edu/ar/information-centre>

7. جلال سامي ، فلسطين في ظل الدولة العثمانية ، ، نقلا على [/https://www.turkpress.co](https://www.turkpress.co)

8. حسن محمد طرابلسية ، فلسطين في فكر البعث و نضاله ، الحوار المتمدن ، العدد 3396 ، 2011 ، نقلا على <https://www.ahewar.org/debat/nr.asp?nm=1>

9. خليل سامي أبوب ، الناصرية الولادة و النشأة ، الحوار المتمدن ، العدد 3700 ، 2012 نقلا على <https://www.ahewar.org/debat/nr.asp?nm=1>

10. رشيد فتحي ، قراءة في قرار 194 ، مركز الباحث للدراسات الفلسطينية و الإستراتيجية ، نقلا على <https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=147&cid=24>

11. رفعت السيد أحمد ، ثورة الناصر .. و اسرائيل في ذكرها 65 ، الميدان نت ، 2017 ، نقلا على <https://www.almayadeen.net>

12. شبكة مقاتل الصحراء ، حرب أكتوبر 1973 من وجهة النظر المصرية ، نقلا على <http://www.moqatel.com>

13. صباح بالة، " النظرية الواقعية في تحليل النزاعات الدولية ، الموسوعة السياسية ، 2017/6/10 نقلا على <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

14. عبد القادر طافش ، ايران و القضية الفلسطينية : الواقع و المتغيرات ، (2012) ، مركز الجزيرة للدراسات ، نقلا على <https://studies.aljazeera.net/ar>

15. عبد الله نجيب سلام ، المجد المنيف للقدس الشريف ، منبر التوحيد و الجهاد ، نقلا على
<https://www.cia.gov/library/abbottabad->
16. عمر حسن ، مجلس التعاون الخليجي : دواعي التأسيس من وجهة نظر رسمية (2014)، مركز الجزيرة للدراسات ، نقلا على
<https://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath>
17. القدس في العقيدة المسيحية ، موقع معلومة مقدسية ، نقلا على <https://qudsinfo.com/info-details>
18. هيئة الأمم المتحدة قرار التقسيم رقم 181 ، نقلا عن <https://www.un.org/ar>
19. لقاء خاص مع الرئيس أردوغان 2008، قناة الجزيرة ، نقلا على
<https://www.youtube.com/watch?v=CQc05oEKEhU>
20. كريم قرط ، قضية الفلسطينية في جولة بايدن .. الرؤية و الدلالات ، مركز الرؤية للتنمية السياسية ، نقلا عن <https://vision->
<https://www.almaany.com/ar> pd.org معجم المعاني ، على الموقع ،
21. ماهر الشريف ، حزيران 1967 و تور حركة المقاومة الفلسطينية 2017، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، نقلا عن
<https://www.palestine-studies.org/ar/node/1635785>
22. محمد السيد رصاص ، حراك التيارات السياسية العربية (2013)، موقع الاخبار ، نقلا عن <https://al->
akhbar.com/Opinion/51419
23. وزارة الدفاع للجمهورية العربية السورية ، موسوعة تاريخ الحروب ، نقلا عن [/http://www.mod.gov.sy](http://www.mod.gov.sy)
24. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الادنى ، قرار 194 ، نقلا عن
<https://www.unrwa.org/ar/who-we-are?tid=85>
25. وكالة الأنباء الجزائرية ، إعلان قيام دولة فلسطين من الجزائر (2020) ، نقلا عن [/https://www.aps.dz/ar](https://www.aps.dz/ar)
26. وكالة الأنباء و المعلومات الفلسطينية ، قرارات مجلس الأمن الدولي ، نقلا على
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=7174
27. وكالة الأنباء و المعلومات الفلسطينية ، حـرب حزيران 1967 ، نقلا على
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2220
28. الكنيست ، وثيقة الإحتلال 3 <https://m.knesset.gov.il/ar/about/pages/declaration.aspx>

02) المراجع باللغة الأجنبية

a) Les livres/books

1. Aaron Berman, Nazism, **The Jews and American Zionism**, 1933-1948 , Wayne State University Press, usa ,2018
2. Arakie margaret, **the broken sword of justice: america, israel and the palestine tragedy**, quartet books, London, 1973 ..
3. Battistella, Dario, **Théories des Relations Internationales.**, Presse de sciences politiques, Paris, 2003. .

4. Benny Morris , **Righteous Victims: A History of the Zionist–Arab Conflict**, 1881–2001 vintage books ,new York,2001 .
5. Carl Von Clausewitz, **De la Guerre**. Les éditions de minuit, paris, 1955.
6. Chaim Herzog , **The Arab–Israeli Wars: War and Peace in the Middle East**, Vintage Books, UK,1984 .
7. David Charles Philippe, **La Guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et la stratégie**. Presse Sciences politiques, Paris, 2002.
8. David Helen Miller ,**constitution electoral laws ,treaties of states in the near and middle,draham** , Duke University Press, 1947.
9. Dominique Picard,Edmond Marc ,**les conflits relationnels**,03ed ,presses universitaires de France, 2015 .
10. Dunstan, Simon, **The Yom Kippur War 1973 (1) The Golan Heights** , osprey publishing , Britain ,2003.
11. Emile Laloy , **les document secrets du archives du minister des affaires étrangères de Russie**, publiés par les bolcheviks , Forgotten Books ,2018 .
12. François Géré. **Dictionnaire de pensée stratégique**, . Larousse, Paris 2000
13. Gregory S. Mahler, **the Arab–Israeli Conflict An Introduction and Documentary Reade**, Routledge, new York ,.2019
14. Johan Galtung ,**theories of conflict , dimensions ,negations ,formations, Lectures of the professor**, university of hawaii,1973..
15. John Quigley , **The case for palastine and international law perspective** ,2 ed, Duke University Press ,london, 2005.
16. Jean Jaque Roche, **Théories Des Relations Internationales**, 5ed, Montchrestien,, Paris, 2004.
17. Hussein. A. Hussein, **The League of Arab States and Regional Disputes. A study of Middle East Conflicts**, N.Y:Oceana,1975
18. Lauren Banko, **The Invention of Palestinian Citizenship 1918–1947**, Edinburgh University Press ,UK,2016 .
19. Olivier Bloch, **l’Idée de revolottion** ,edition de la sorbonne ,paris , 2009 .
20. Priscilla Roberts, **Arab–Israeli Conflict ABC-CLIO, LLC** , California , usa ,2014
21. Roger T Johnson, David W . Johnson , **About conflict Resolution the cooperative Learning**, university Press, 2012.

22. Salem Al Jabir Al Sabah, **Les Emirats du Golfe, Histoire d'un Peuple**, Fayard Paris, 1980.
23. Paul R. Viotti, **International Relations Theory**, 5th ed, Pearson, London, , 2012,
24. Uri Ram . **Israeli Nationalism Social conflicts and the politics of knowledge** Routledge , USA, 2011 .
25. Jean-Yves Bernard , la **genese de lexpedition franco–britannique de 1956 en egypte**, editions de la sorbonne, paris ,2003
26. John F. kennedy, **on Israel zionism and jewish Issue**, new york, herzel Press, 1965.
27. Laura Zittrain ,Neil Caplan, **Negotiating Arab–Israeli Peace** , Indiana University Press, usa ,1998
28. Michael Cox, **doug Stokes,usf oreign policy**, second edition, the united states: oxford ,2005
29. Charles D. smith, **palestine and the arab israeli conflict**, second edition, new york,1999
30. GregoryS.Mahler,**theArab–Israeli Conflict An Introduction and Documentary** . Reade, Routledge, new York ,2019

B) Les articles

31. Marie–Renée mouton, **Le congrès syrio–palestinien de Genève (1921)** , relations internationales, pressese universitaires de France , no 19 , 1979
32. AmnOn kapeliouk, New **Light on the Israeli–Arab Conflict and the Refugee Problem** and Its Origins , journal of palestine studies , 1985.
33. Esco Foundat ion (E.F.), **Palestine A study of Jewish, Ar ab and British Policies**, Vol. 1, yale university press 1947

C) Les sites

1. **Annapolis Conference Joint Understanding and Statements Joint**
2. **Understanding on Negotiations**
https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IsraelOPt_JointUnderstandingOnNegotiations2007.

3. Ann-lucie ,chaigne oudin , **conférence de madrid (2018)** , les clés deu moyen – orient Stable URL <https://www.lesclesdumoyenorient.com/Conférence-de-Madrid.html>
4. Anthony Giddens – **Social Theory and Politics** : , <https://link.springer.com/content/pd>
5. **Clinton Proposal on Israeli–Palestinian Peace** , Stable URL https://www.usip.org/sites/default/files/Peace%20Puzzle/10_Clinton%20Parameters.
6. Hamza alavi , **the state in post–colonial societies : Pakistan and Bangladesh** , **new left** ,review , no, 74, 1974, p 54 Stable URL: <https://newleftreview.org/issues/i74/articles/hamza-alavi-the-state-in-post-colonial-societies-pakistan-and-bangladesh>,
7. Jeremy hinsdale, **extreme oil . the history**, <https://www.thirteen.org/wnet/extremeoil/history/1930.html>
8. Martin Kramer, **the forgotten truth about the balfour declaration (2017)** , Stable URL https://scholar.harvard.edu/files/martinkramer/files/forgotten_truth_balfour_declaration.pdf
9. Nadine Khoury, **La crise du canal de Suez marquait une rupture historique 1956**,Stable URL <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMAAnalyse?codeAnalyse=215>
10. **president bush attends annapolis conference** , , Stable URL <https://georgewbush-hitehouse.archives.gov/news/releases/2007/11/2007>.
11. Wissa-Wassef . **La Ligue des Etats arabes face aux conflits inter–arabes** . Politique étrangère, n 38 . 1973 Stable URL https://www.persee.fr/doc/polit_0032-342x_1973_num_38_1_2030

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

إهداء

شكر و تقدير

مقدمة

الفصل الأول : القضية الفلسطينية اطار مفاهيمي و سردية تاريخية

المبحث الأول الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

- المطلب الأول : تعريف النزاع ومفاهيم ذات صلة ص 13
- المطلب الثاني : تحليل الأطر النظرية للنزاع الفلسطيني - الصهيوني ص 19
- التفسير الواقعي و إسقاطه على النزاع الفلسطيني - مع كيان الصهيوني ص 20
- النظرية البنائية و تحليل النزاع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني ص 25
- النظرية الجيوبولتكية و نظرتها للنزاع الفلسطيني - مع كيان الصهيوني ص 28
- المطلب الثالث :السياق التاريخي للنزاع الفلسطيني -الإسرائيلي ص 30

المبحث الثاني : فلسطين معلم تاريخي في الحضارة العربية و مكانتها الدينية في العالم الإسلامي

- المطلب الأول : تاريخ فلسطين :دراسة في الحضارة و الهوية الفلسطينية. ص 33
- المطلب الثاني : فلسطين ورواية اليهود تداعيات تاريخية وتحديات معاصرة ص 37
- المطلب الثالث : فلسطين في الحضارة الإسلامية ص 41

المبحث الثالث : فلسطين بين العهدين العثماني و البريطاني تحليل للتغيرات السياسية و الاجتماعية

- المطلب الأول : السياسة العثمانية في فلسطين تحليل للسياسات الحاكمة وتأثيرها على الوضع السياسي. ص 47
- المطلب الثاني : فلسطين في المؤتمرات و المشاريع لاستعمارية ص 51
- المطلب الثالث : الوضع السياسي في فلسطين خلال الانتداب البريطاني ص 57
- الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939 ص 65

المبحث الرابع : تاريخ توطين اليهود في فلسطين من حركة الصهيونية الى إقامة كيان صهيوني

- المطلب الأول : الصهيونية كمشروع استيطاني ص 69
- الصهيونية الدينية ص 70
- الصهيونية السياسية ص 71
- المطلب الثاني :دعم الدولي للمشروع الصهيوني في فلسطين ص 76
- المطلب الثالث : إعلان قيام دولة الاحتلال ظروف وملابسات ص 80
- خلاصة الفصل ص 85

الفصل الثاني تطورات النزاع الفلسطيني -الصهيوني ما بين 1948-2023

المبحث الأول : الصراع العربي الإسرائيلي ما بين 1948-1973

ص 88	المطلب الأول : الحروب العربية الإسرائيلية و مستقبل النزاع.
ص 102	المطلب الثاني: تصور الحركة القومية لطبيعة الصراع مع الكيان الصهيوني
ص 104	التيار البعثي الإشتراكي
ص 105	حركة القوميين العرب
ص 107	التيار الناصري
ص 108	المطلب الثالث : الفشل العربي في تحرير الأراضي الفلسطينية و تداعياته على الوضع السياسي
المبحث الثاني :تحول مسار الصراع العربي -الإسرائيلي الى نزاع فلسطيني - صهيوني	
ص 115	المطلب الأول : تأثير هزيمة حزيران 1967 على الوعي القومي العربي و المشهد السياسي
ص 119	المطلب الثاني : تأثير اتفاقية كامب ديفيد على موقف الدول العربية في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي
ص 122	المطلب الثالث : المسارات السياسية للنزاع بعد اتفاق السلام المصري الإسرائيلي
ص 125	المشروع العربي لتسوية الصراع عام 1982
ص 126	الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987
ص 127	اعلان دولة فلسطين عام 1988 بالجزائر
المبحث الثالث : الدولة الفلسطينية بناء الهوية الوطنية وتعزيز الدفاع عن القضية الفلسطينية	
ص 130	المطلب الأول بناء الأسس لمشروع إقامة دولة فلسطينية .
ص 133	نشأة منظمة التحرير الفلسطينية
ص 137	المطلب الثاني : النضال الفلسطيني بين مسارات التسوية السلمية و الكفاح المسلح
ص 139	مرحلة الكفاح المسلح
ص 141	محطات التسوية السلمية مع الكيان المحتل
ص 145	المطلب الثالث: الوحدة الوطنية الفلسطينية في ظل مسار المفاوضات مع الكيان الصهيوني
ص 147	مفاوضات أوسلو
ص 148	انقسام الوحدة الفلسطينية
ص 150	فلسطين ما بعد أوسلو
المبحث الرابع : الدور الدولي و الإقليمي في تشكيل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي	
ص 153	المطلب الأول : جهود الأمم المتحدة في تحقيق السلام لنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي
ص 154	أهم قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية
ص 157	أهم قرارات مجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية
ص 161	مدى الزامية تطبيق قرارات الأمم المتحدة على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي
ص 164	المطلب الثاني : تأثير دور الولايات المتحدة في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من الوساطة الى الانحياز
ص 177	المطلب الثالث : التحولات الإقليمية و الدولية و انعكاسها على القضية الفلسطينية
ص 178	حرب الخليج الأولى
ص 179	حرب الخليج الثانية و تغير النظام الدولي
ص 181	التغيرات السياسية في الشرق الأوسط بعد سنة 2000

182ص	عودة تركيا للساحة الدولية
184ص	بروز ايران كقوة اقليمية
	خلاصة الفصل
188ص	
الفصل الثالث : تداعيات الإقليمية و الدولية للنزاع الفلسطيني- الصهيوني و انعكاسه على دور و مستقبل الجامعة العربية	
المبحث الأول: الجامعة العربية دراسة تحليلية لتاريخها وأهدافها في تعزيز التعاون بين الدول العربية	
191ص	المطلب الأول : تأسيس الجامعة العربية و هيكلها
193ص	برتوكول الإسكندرية
195ص	ميثاق الجامعة العربية
198ص	المطلب الثاني : الجامعة العربية مسيرة البناء و التطور
201ص	المطلب الثالث : دور الجامعة العربية في تشكيل و تطوير النظام العربي: دراسة للمبادئ والسياسات
203ص	أزمة النظام الإقليمي العربي
206ص	المطلب الرابع : تقييم أداء الجامعة العربية في تسوية القضايا العربية بين الرؤية والواقع
المبحث الثاني: أداء الوظيفي للجامعة العربية بخصوص القضية الفلسطينية	
213ص	المطلب الأول : مساهمة الجامعة العربية في دعم القضية الفلسطينية في فترة ما بين 1948 - 1967
220ص	المطلب الثاني: مواقف الجامعة العربية في دعم فلسطين ما بين 1968-1987
229ص	المطلب الثالث : تقييم أداء المؤتمرات العربية في دعم و تعزيز قضية فلسطينية ما بين 1988-2000
237ص	المطلب الرابع: دور المؤتمرات العربية في تكامل الجهود الدولية لدعم القضية الفلسطينية ما بين 2001-23
المبحث الثالث : التطبيع العربي الإسرائيلي و تأثيره على القضية الفلسطينية و الجامعة العربية	
250ص	المطلب الأول : تفكيك مفهوم التطبيع: دراسة نقدية للمفاهيم والممارسات.
255ص	المطلب الثاني : مراحل التطبيع العربي الإسرائيلي: من التأسيس إلى الاتفاقيات الحديثة.
271ص	المطلب الثالث : دوافع السياسية و الاقتصادية و الثقافية للتطبيع العربي الإسرائيلي
275ص	المطلب الرابع : تحليل مخاطر التطبيع على الأمة العربية
المبحث الرابع : استشراف مسار الجامعة العربية في ظل تطور النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي	
280ص	المطلب الاول : تحليل دور الجامعة العربية في تعزيز التوافق العربي لمواجهة التطبيع مع الكيان المحتل
287ص	المطلب الثاني : تأثير التقارب العربي الإسرائيلي على ديناميات النزاع الفلسطيني الإسرائيلي
290ص	المطلب الثالث : آثار الانقسام العربي على فعالية الجامعة العربية في تحقيق أهدافها الإقليمية والدولية.
295ص	المطلب الرابع : افاق الاستشراف للجامعة العربية: بين البقاء والتفكك في ظل انقسام العربي و تطور النزاع الفلسطيني الصهيوني
296ص	إعادة الإصلاح و الهيكلة
298ص	الإندماج في مشروع شرق أوسطي
303ص	التفكك و الإنهيار الكلي

ص 306

خلاصة الفصل

ص 307

الخاتمة

ص 315

قائمة المصادر و المراجع.

قائمة لمحتويات

الخرائط

رقم الخريطة	عنوان	رقم الصفحة
رقم 01	حدود فلسطين عام 1947 قبل صدور قرار التقسيم	89
رقم 02	فلسطين بعد حرب النكسة 1967	97

ملخص الدراسة

يُعتبر النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي من أقدم النزاعات الدولية المستمرة دون حل حتى الآن، بفعل عوامل تاريخية عقائدية وسياسية معقدة. فمنذ عام 1948، تطور النزاع وتحوّل من صراع عربي-إسرائيلي واسع إلى نزاع بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني، بعد تقييد القوى العربية وخروج مصر من الصف العربي، مما أفضى إلى تصدع النظام العربي، وقد أدى هذا الانشقاق إلى تقليص دور الدول العربية، وتركت المسؤولية الكبرى على عاتق الفلسطينيين في الدفاع عن حقوقهم وأرضهم.

في هذه الدراسة، تناولنا تأثير تطورات النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي على مستقبل الجامعة العربية. فقد أصبحت مواقف الجامعة العربية تجاه القضية الفلسطينية ضعيفة، مكتفية بالتنديد والاستنكار ضد الاعتداءات الإسرائيلية، في وقت تعاني فيه من انقسامات وصراعات داخلية بين أعضائها. وتفاقم الوضع بعد موجة التطبيع الثانية بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، حيث تجاهلت تلك الدول مواقف الجامعة وقراراتها التي تدين أي علاقات مع إسرائيل، ما أدى إلى تآكل فعالية الجامعة في التعامل مع القضية الفلسطينية.

هذه التحولات ليست مجرد مؤشر على ضعف الجامعة، بل على تحول أعمق في موازين القوى داخل النظام العربي، فالضغوط الخارجية، خاصة من الولايات المتحدة، أثرت على بعض الدول الأعضاء، مما أفقد الجامعة دورها التاريخي كحامية للمصالح القومية العربية، فقد تحولت الجامعة إلى كيان ضعيف عاجز عن فرض مواقف سياسية قوية، خاصة مع تنامي التحالفات الفردية بين بعض الدول العربية والغرب، مما قوض مفهوم الوحدة العربية داخل النظام العربي.

و في ضوء هذه التحديات، تطرح الدراسة تساؤلات حول مستقبل الجامعة العربية: هل ستندمج في مشاريع إقليمية جديدة تدعمها قوى خارجية، مثل مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، أم ستدوب كلياً في النظام الإقليمي الجديد؟ أم هل ستتمكن الجامعة من إعادة بناء نفسها على أسس قومية جديدة تستعيد من خلالها دورها التاريخي في تحقيق الوحدة العربية والدفاع عن القضايا المصرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

Abstract

The Israeli–Palestinian conflict is one of the longest unresolved international disputes, driven by complex historical and political factors. Since 1948, the conflict has evolved from a broad Arab–Israeli struggle to a more focused dispute between Palestinians and the Israeli occupation, following the sidelining of Arab powers and Egypt’s departure from the Arab ranks. This schism in the Arab system hastened the shrinking of the conflict's scope, leaving the Palestinians to bear the brunt of defending their sacred land.

This study examines the impact of the evolving Israeli–Palestinian conflict on the future of the Arab League. The Arab League’s stance on the Palestinian issue has weakened, remaining limited to mere denunciations and condemnations of Israeli aggressions. Meanwhile, the League is grappling with internal divisions among its members, exacerbated by the second wave of Arab–Israeli normalization. Some Arab countries have engaged in unilateral agreements with Israel, ignoring the Arab League’s resolutions that condemn such relations, further weakening the League’s position on the Israeli–Palestinian conflict.

These developments signal not just the League's declining role but a deeper shift in the balance of power within the ****Arab system****. External pressures, particularly from the United States, have influenced certain member states, diminishing the League’s historic role as a defender of Arab national interests. It has now become a fragile entity, unable to assert strong political positions, especially as some Arab countries form individual alliances with Western powers, undermining the concept of Arab unity.

In light of these challenges, this study raises critical questions about the future of the Arab League: Will it integrate into new regional projects supported by external forces, such as the "Greater Middle East" initiative? Will it dissolve entirely into the emerging regional order? Or, will it rebuild itself on new pan–Arab foundations, reclaiming its historic role in unifying the Arab world and defending crucial causes, particularly the Palestinian issue?

تطور النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي و انعكاساته على مستقبل جامعة الدول العربية

أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

شعبة العلوم السياسية - تخصص : تنظيم السياسي والإداري

تحت إشراف :

أ.د هادية يحيوي

من تقديم الطالب

محمد أمين ديداوي

أطروحة نقشت بتاريخ 2024/09/29 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
الطاهر زواقري	أستاذ	جامعة خنشلة	رئيسا
هادية يحيوي	أستاذ	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
مومن عواطف	أستاذ محاضراً	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا
خلالفة هاجر	أستاذ محاضراً	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا
ساحلي مبروك	أستاذ	جامعة أم البواقي	عضوا ممتحنا
بن يزة يوسف	أستاذ	جامعة باتنة 01	عضوا ممتحنا

وقد منحت اللجنة تقدير: مشرف جدا للأطروحة

مع تهنئة اللجنة للطالب .

الموسم الجامعي 2025/2024